

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

عبد الرحمن محمد

الحامى

المجلد السابع عشر

الطبعة الأولى

١٩٩١

إصدار

مركز عيسى للمطبوعات القانونية

٣ شارع الزمام - الجيزة - ت ٨٥٠٠٣ - ٨٤٧٠٩٦

١ شارع توفيق شمس من قاطنة رشيد - الجيزة



[The page contains dense, illegible handwritten or printed text, likely bleed-through from the reverse side.]

[The page contains dense, illegible handwritten or printed text, likely bleed-through from the reverse side.]

موسوعة مصر للتشريع والقضاء

تقنين موضوعي لجميع التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى
القرار الوزاري ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ،
معدلة وفقا لآخر تعديل ومرتببة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومعلقا
عليها باهم المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض والإدارية العليا

اصداد

عبد المنعم حسنى

المحامى

الجزء السابع عشر

موضوعات حرف (ش ، ص)

الطبعة الاولى - ١٩٩١

اصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٢٨٧ شارع الاهرام - الجزء - ت : ٨٥٠٠٠٣ - ٨٥٧٠٩٦

٢ شارع موهب شمس من عاطمة رشدى - الهرم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شعار الدولة وخاتمها

قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٤

بشأن شعار جمهورية مصر العربية وخاتمها (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

مادة ١ - يتمثل شعار جمهورية مصر العربية في شكل نسر زخرفى ، مأخوذ عن « نسر صلاح الدين » وقد وقف مرتكزا على قاعدة كتب عليها بالخط الكوفى « جمهورية مصر العربية » . كما نقش هسوق صدره درع يمثل علم الجمهورية وذلك وفقا للنموذج رقم (٢) المرفق بهذا القانون (٢) .

مادة ٢ - يستعمل شعار الجمهورية فى المحررات والحفلات الرسمية .

مادة ٣ - لا يجوز استعمال شعار الجمهورية للأغراض التجاربية والصناعية أو فى اللوحات والاعلانات ونحوها من الأوراق العرفية الا باذن خاص يصدر من رئيس الجمهورية .

ويعاقب على مخالفة حكم الفقرة السابقة بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ - يتألف خاتم شعار الجمهورية من شعار الجمهورية موضوعا داخل اطار دائرى الشكل ، وقد نقشت فى جانبى الدائرة زخارف عربية الطراز ، وذلك وفقا للنموذج رقم (٢) المرافق (٢) .

مادة ٥ - ينقش خاتم الجمهورية على اختتام الوزارات والمصالح

(١) الجريدة الرسمية فى ١٠/٤/١٩٨٤ - العدد ٤٠ (تابع) ١

(٢) لم تنشر النماذج المرفقة اكتفاء بنشرها فى الجريدة الرسمية .

العامة المختلفة ، مع ذكر اسم الوزارة أو المصلحة ذات الشأن بين حافتي
الاطار الدائري •

مادة ٦ - تحفظ نسختان من خاتم الجمهورية . واحدة منها في
رئاسة الجمهورية لتبصم بها المعاهدات ، وأوراق الاعتماد . والوثائق
الرسمية والبراءات ونحوها من القرارات والأوراق التي جرت 'التقاليد
على بصمها بخاتم الجمهورية . أما الثانية فتحفظ في وزارة العدل لتبصم
بها القوانين •

كما تودع بوزارة العدل نماذج من أختام الوزارات والمصالح
العامة المختلفة •

مادة ٧ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون •

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، يعمل به اعتبارا
من اليوم التالي لتاريخ نشره •

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة : وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٤٠٥ (٢ أكتوبر سنة
١٩٨٤) •

شهادات إدارية

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٠
في شأن إلغاء الشهادات الادارية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يلغى كل حكم فى القوانين أو اللوائح أو القرارات يقضى بتقديم شهادة ادارية لاثبات وقائع معينة ، ويكون اثبات هذه الوقائع بالأوراق الرسمية أو عن طريق اقرارات كتابية يقدمها ذوو الشأن أو غير ذلك من بدائل ، وذلك كله وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية (٢) بالاتفاق مع الوزير المختص .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة فى شأن الحقوق المستحقة وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى ، ولا على الشهادات الخاصة باثبات الوراثة للمتوفين قبل ١٩٢٤ التى تقدم لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق .

مادة ٢ — تخضع الاقرارات وبدائلها المشار اليها فى المادة السابقة لرسم الدمنة المقرر قانونا ويتمدد الرسم بتمدد الأحكام التى تتضمنها الورقة .

مادة ٣ — مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر . يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى

(١) الجريدة الرسمية فى ١٢ يولية سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٨ «مكرر» .
(٢) صدر قرار نائب رئيس الوزراء والوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن بدائل الشهادات الادارية (الوقائع المصرية ١٩٨١/٣/٩ - العدد ٥٦) .

جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أورد في الاقرارات أو بدائلها
المنصوص عليها في القرارات الصادرة طبقا للمادة (١) بيانات يعلم أنها
غير صحيحة عن الوقائع المطلوب اثباتها •

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية •

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٠ (١٢ يوليو سنة
١٩٨٠) •

**قرار نائب رئيس الوزراء
والوزير المختص بالتنمية الادارية
رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٠**

بشأن بدائل الشهادات الادارية (١)

نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية المختص بالتنمية الادارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الغاء
الشهادات الادارية ؛

وبناء على موافقة الوزراء المختصين ؛

قصر :

مادة ١ - تستبدل الأوراق الرسمية أو الاقرارات الكتابية التى
يقدمها ذوو الشأن والمهينة بالجدول المرفق (٢) بالشهادات الادارية
المنصوص عليها فى القوانين أو اللوائح أو القرارات المعمول بها .

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ؛

تحريرا فى ٢٤ المحرم سنة ١٤٠١ (٢ ديسمبر ١٩٨٠) .

(١) الوقائع المصرية فى ٩ مارس سنة ١٩٨١ - العدد ٥٦ .
(٢) لم ينشر الجدول المرفق اكتفاء بنشره فى الوقائع المصرية وقد
تعدل بقرارى وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ١٧٢٤ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع
المصرية فى ٢٠/٤/١٩٨٣ - العدد ٩٥) ورقم ٥٩٢٦ لسنة ١٩٨٣ (' الوقائع
المصرية فى ٢٦/١٢/١٩٨٣ - العدد ٢٩٣) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقدم	مكان النشر من	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	مطبعة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

شهر عقارى وتوثيق

- القسم الأول – فى تنظيم الشهر العقارى
- القسم الثانى – فى التوثيق
- القسم الثالث – فى رسوم التوثيق والشهر
- القسم الرابع – فى نظام السجل العينى
- القسم الخامس – فى تنظيم الوكالة فى أعمال الشهر العقارى والتوثيق

القسم الأول

فى تنظيم الشهر العقارى

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦

بتنظيم الشهر العقارى (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

فى مكاتب الشهر العقارى

مادة ١ — (الفقرة الثانية ملغاة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤) ينشأ فى المديریات والمحافظات مكاتب للشهر العقارى تتولى شهر المحررات التى تنضى القوانين بتسجيلها أو بقيدها .

مادة ٢ — (ملغاة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤) .

مادة ٣ — (ملغاة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٠ باستثناء بعض البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية من بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٠/٦/٢ - العدد ١٢٦) ونص فى مادته الأولى على ما يأتى : « استثناء من أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ينتقل حق الملكية وجميع الحقوق العينية الأصلية والتبعية التى تقع على الاصول العقارية للبنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية التى لا تتوافر فيها الشروط التى أوجبها القوانين أرقام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها ، بالتأشير على هوامش العقود وغيرها من المحررات الصادرة لصالح تلك البنوك والهيئات والوكالات التجارية » .

(م ٢ - موسوعة مصر ج ١٧)

مادة ٤ - تلغى أقالام التسجيل الملحقة بالمحاكم الوطنية والمختلطة والشرعية وتحل محلها مكاتب الشهر العقارى • ويحال ما بهذه الأقالام وما بمصلحة المساحة من السجلات والفهارس وغير ذلك من الوثائق الخاصة بشهر المحررات الى هذه المكاتب •

مادة ٥ - (مصححة بمرسوم ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧) - يختص كل مكتب من مكاتب الشهر دون غيره بشهر المحررات المتعلقة بالعقارات التى تقع فى دائرة اختصاصه •

وإذا كانت العقارات واقعة فى دائرة اختصاص مكاتب متعددة وجب اجراء الشهر فى كل مكتب منها •

ولا يكون للشهر الذى يتم فى أحد هذه المكاتب أثره الا بالنسبة الى العقارات أو أجزاء العقارات التى تقع فى دائرة اختصاصه •
ويعد بكل مكتب فهرس للمحررات التى تم شهرها فيه •

وتحرر الشهادات العقارية التى تطلب وفقا للبيانات الواردة فى هذا الفهرس •

ويبين فى الشهادات قلم التسجيل الذى شهرت فيه المحررات متى كان شهرها سابقا على العمل بأحكام هذا القانون •

مادة ٦ (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) تقوم مكاتب الشهر بما يأتى :

١ - مراجعة المحررات المقدمة للشهر بعد التأشير على مشروعاتها من المأموريات المختصة بالصلاحيية للشهر •

٢ - اثبات المحررات فى دفاتر الشهر والتأشير عليها بما يفيد شهرها •

- ٣ - تصوير المحررات التى يطلب شهرها *
- ٤ - حفظ أصول المحررات التى تشهر وموافاة الجهات المختصة بصور منها *
- ٥ - اعداد فهارس للمحررات التى تشهر *
- ٦ - التأشيرات الهامشية وارسال صور منها للمكتب الرئيسى *
- ٧ - اعطاء الشهادات العقارية *
- ٨ - اعطاء صور من المحررات التى تم شهرها ومرفقاتها *
- ٩ - الترخيص بالاطلاع (الكشف النظرى) *

كما تعتبر مكاتب الشهر جهة خبرة فيما يطلب اليها دراسته من الجهات القضائية وذلك بالنسبة الى الحقوق العينية العقارية *

مادة ٧ - لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تنتقل من مكاتب الشهر أصول المحررات التى تم شهرها ولا الدفاتر أو الوثائق المتعلقة بالشهر *

مادة ٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) يصدر وزير العدل قرارا باللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) ، وتنظم اللائحة دفاتر الشهر ودفاتر الفهارس ، كما تبين التنظيم الداخلى لمكاتب الشهر العقارى والمأموريات التابعة لها وسير العمل فيها *

(١) صدر مرسوم ١٩٤٦/٨/١٤ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر العقارى (منشور فيما بعد) *

الباب الثانى

فى المحررات الواجب شهرها (١)

مادة ٩ - (الفقرات الثلاثة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة

(١) ننشر فيما يلى بعض أحكام صدرت فى ظل القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل بطرا لان ما تصممه من مبادئ لا يعارض مع المادتين ٩ و ١٠ من القانون الحالى :

- يراجع نقض مدنى فى ٧٩ س ١٢ فى ٣ يونية سنة ١٩٤٣ اذ قضى بان الملكية لا تنفل بالتسجيل وحده ، وانما هى تنفل بامرين : احدهما اصى واساسى وهو العقد الصحيح الناقل للملكية ، وثانيهما تبعى ومكمل ، وهو التسجيل ، فاذا اعدم الاصل فلا يغنى عنه المكمل . واذن فالعقود الصورية المبينة على الغش والتدليس لا يصحها التسجيل .

- وبهذا المعنى نقض مدنى ق ٣٨ س ١٣ فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ اذ قضى بان العقد الصورى يعتبر غير موجود قانونا ولو سجل . فاذا طلب مشتر بعقد غير مسجل الحكم على النبايع بصحة التعاقد وابطال البيع الآخر الذى سجل عقده واعتباره كان لم يكن لصوريته المطلقة فضفت له المحكمة بذلك بناء على ما ثبت لها من صورية العقد المسجل فانها لا تكون قد اخطأت ولو كان العقد العرفى غير ثابت التاريخ وكان تاريخه الحقيقى لاحقا لتاريخ العقد المسجل .

- يراجع نقض مدنى ق ١٣٠ س ١٥ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٤٦ اذ قضى بان القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وان كان سوى بين التصرفات المنشئة للملكية وغيرها من الحقوق العينية العقارية وبين التصرفات المقررة لها من حيث وجوب تسجيلها جميعا فانه قد فرق بين النوعين فى اثر عدم التسجيل فرتب على ذلك فى التصرفات الانشائية أن الحقوق التى ترمى الى انشائها او نقلها او زوالها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول بين المتعاقدين أنفسهم ولا بالنسبة الى غيرهم بخلاف التصرفات الاقرارية فانه رتب على عدم تسجيلها أنها لا تكون حجة على الغير مما يفيد جواز الاحتجاج بها بين المتعاقدين بلا حاجة الى التسجيل . وفيصل التفرقة بين النوعين فى هذا الصدد أن التصرف الانشائى عمل يوجد به مدلوله ابتداء اما التصرف الاقرارى فليس الا اخبارا بحق اوجده سبب سابق .

- يراجع نقض مدنى ق ١٩ س ١٦ فى ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ اذ قضى بان المادة الاولى من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ توجب تسجيل كل عقد منشئ لحق عيى عقارى وتنص على انه يترتب على عدم التسجيل عدم نشوء الحق ، ولما كان تسجيل العقد يحكم المادة ٢٢٩ من القانون المدنى نسخ صورة ما به حرفيا فان مجرد الاشارة فى العقد المسجل الى محرر آخر لم يسجل لا تسحب تسجيل العقد المسجل على ما لم يرد فيه ذاته .

١٩٧٦ جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية والعقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية •

ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنتسأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم • ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن •

ويجوز لمن حصل مع آخرين على حكم نهائى مثبت لحق من هذه الحقوق أن يطلب قصر التسجيل على القدر الذى قضى له به ، كما يجوز له أن يطلب قصر التسجيل على العقارات المقضى له بها فى قعم أو ناحية معينة •

ويجوز لمن حصل على حكم نهائى لصالحه أن يطلب قصر التسجيل على القدر المقضى له به فى قسم أو ناحية معينة •

ولا تسرى الفقرتان السابقتان إذا كان التصرف المقضى به من عقود المقايضة •

مادة ١٠ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦)
جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية يجب كذلك تسجيلها وترتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير •

ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها أموالاً موروثة •

ويجوز للشريك الذى حصل على حكم نهائى بالقسمة أو بصفة التعاقد على القسمة أن يطلب قصر التسجيل على حصته ما لم يترتب على

هذا الشهر انهاء حالة الشيوخ ، كما يجوز له أن يطلب قصر التسجيل على نصيبه فى قسم أو ناحية معينة • وعلى المكتب الذى تم فيه التسجيل أن يخطر مكاتب الشهر التى تقع بدائرتها باقى العقارات موضوع القسمة للتأشير بذلك •

مادة ١١ - يجب تسجيل الايجارات والسندات التى ترد على منفعة العقار اذا زادت مدتها على تسع سنوات والمخالصات والحوالات بأكثر من أجرة ثلاث سنوات مقدما ، وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك •
ويترتب على عدم تسجيلها أنها لا تكون نافذة فى حق الغير فيما زاد على مدة تسع سنوات بالنسبة الى الاجارات والسندات وفيما زاد على أجرة ثلاث سنوات بالنسبة الى المخالصات والحوالة •

مادة ١٢ - جميع التصرفات المنشأة لحق من الحقوق ائتمينية العقارية التبعية أو المقررة لها وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق القيد ويترتب على عدم القيد أن هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير •

مادة ١٢ مكررا - (مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٧) لا يقبل اثبات تاريخ انحررات الواجب شهرها طبقا للمواد السابقة •

مادة ١٣ - يجب شهر حق الإرث بتسجيل اشهادات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الإرث مع قوائم جرد التركة اذا اشتملت على حقوق عينية عقارية وذلك بدون رسم والى أن يتم هذا التسجيل لا يجوز شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى حق من هذه الحقوق •

ويجوز أن يقصر شهر حق الإرث على جزء من عقارات التركة وفى هذه الحالة يعتبر هذا الجزء وحده بينى على أساسها تصرفات الورثة •

مادة ١٤ - يجب التأشير بالمحررات المثبتة لدين من الديون العادية على المورث فى هامش تسجيل الاشهادات أو الأحكام أو السندات وقوائم الجرد المتعلقة بها •

ويحتج بهذا التأشير من تاريخ حصوله ومع ذلك اذا تم التأشير فى خلال سنة من تاريخ التسجيل المشار اليه فللدائن أن يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا عقاريا وقام بشهره قبل هذا التأشير •

مادة ١٥ - يجب التأشير فى هامش سجل المحررات واجبة الشهر بما يقدم ضدها من الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فى التصرف الذى يتضمنه المحرر وجودا أو صحة أو نفاذا كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الالغاء أو الرجوع فاذا كان المحرر الأسمى لم يشهر تسجيل تلك الدعاوى •

ويجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية أو التأشير بها على حسب الأحوال كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية •

وتحصل التأشيريات والتسجيلات المشار اليها بعد اعلان صحيفة الدعوى وقيدتها بجدول المحكمة •

مادة ١٦ - (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦)
يؤشر بمنطوق الحكم النهائى فى الدعاوى الجينة بالمادة السابقة فى ذيل التأشير بالدعوى أو فى هامش تسجيلها •

ويتم التأشير بالنسبة للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل هذه الأحكام •

مادة ١٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة ١٥ أو التأشير بها أن حق المدعى اذا ما

تقرر بحكم مؤثر به طبقا للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها •

ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المنصوص عليهما فى الفقرة السابقة •

ولا يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على الأحكام التى يتم التأشير بها بعد مضى خمس سنوات من تاريخ صيرورتها نهائية أو من تاريخ العمل بهذا القانون أيهما أطول •

مادة ١٨ — (مصححة بمرسوم ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧) — لكل ذى شأن أن يطلب إلى قاضى الأمور المستعجلة محو التأشير المشار اليه فى المادنة الرابعة عشرة فيأمر به القاضى اذا كان سسند الدين مطعوناً فيه طعناً جدياً •

كذلك للطرف ذى الشأن أن يطلب الى القاضى محو التأشير أو التسجيل المشار اليه فى المادة الخامسة عشرة فيأمر به القاضى اذا تبين له أن الدعوى التى تأشر بها أو التى سجلت لم ترفع الا لغرض كيدى محض •

مادة ١٩ — لا يصح التمسك قبل الغير بتحويل حق مضمون بقيد أو برهنه ولا التمسك بالحق الناشئ من حلول شخص محل الدائن فى هذا الحق بحكم القانون أو بالاتفاق ولا التمسك كذلك بهو القيد أو بالتنازل عن مرتبة القيد الا اذا حصل التأشير بذلك فى هامش القيد الأسمى •

مادة ١٩ مكرراً — (مضافة بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ ومطغاة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧) •

الجاب الثالث

فى اجراءات الشهر على وجه العموم

مادة ٢٠ — تتم اجراءات الشهر فى جميع الأحوال بناء على طلب
ذوى الشأن أو من يقوم مقامهم •

مادة ٢١ — (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) تقدم طلبات
الشهر للمأمورية التى يقع العقار فى دائرة اختصاصها على النموذج الذى
يعد لذلك ، ويصدر به قرار من وزير العدل (١) نظير رسم لا يجاوز
مائتين وخمسين مليما • ويجوز تقديم الطلبات على غير هذا النموذج •
ويجب أن يكون موقعا على هذه الطلبات من المتصرف أو المتصرف له
فى العقود والاشهادات أو ممن يكون المحرر لصالحه فى غير ذلك من
المحررات كأوراق الاجراءات وصحف الدعاوى والأحكام •

مادة ٢٢ — (البند سادسا مستبدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦)
يجب أن تشمل الطلبات المنصوص عليها فى المادة السابقة على ما يأتى —
وذلك فضلا عما يتطلبه القانون فى أحوال خاصة :

(أولا) البيانات الدالة على شخصية كل طرف وعلى الأخص اسمه
ولقبه وسنه وجنسيته ومحل اقامته واسم أبيه وجده لأبيه •

(ثانيا) بيان صفات من يقومون بقلم غيرهم ومدى سلطاتهم •

(ثالثا) البيانات اللازمة والمفيدة فى تعيين العقار وعلى الأخص
بيان موقعة ومساحته وحدوده فإن كان من الأراضى الزراعية وجب ذكر
اسم الناحية والحوض ورقم القطعة وإن كان من أراضى البناء أو من
العقارات الجنية فيها وجب ذكر اسم القسم والشارع والحارة والرقم
ان وجد •

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٠٢١ لسنة ١٩٧٦ بنماذج طلبات
الشهر (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٨/٥ — العدد ١٨١) •

(رابعا) موضوع المحرر المراد شهره وبيان المقابل أو مقدار الدين
ان وجد •

(خامسا) البيانات الخاصة بالتكليف اذا كان موضوع المحرر يقتضى
تغيرا فى دقاتر التكليف •

(سادسا) البيانات الخاصة بأصل حق الملكية أو الحق العينى محل
التصرف وذلك فى العقود والاشهادات ، وكذلك أحكام صحة التعاقد
والقسمة وتثبيت الملكية اذا بنيت على الاقرار بأصل الحق أو التسليم
للمدعى بطلباته ، وأحكام توثيق الصلح بين الخصوم واثبات ما اتفقوا
عليه فى محضر الجلسة وأوامر الاختصاص •

ويجب أن تشتمل هذه البيانات على اسم المالك أو صاحب الحق
العينى السابق وسبب انتقال الملكية أو الحق العينى ورقم وتاريخ شهر
سند الملكية أو الحق العينى ان كان شهرا •

(سابعا) بيان الحقوق العينية المقررة على العقار المتصرف فيه وعلى
الأخص ارتفاقات الرى والصرف ، ويجب أن يقرن الطلب بالأوراق المؤيدة
للبيانات المذكورة فى الفقرات ثانيا وخامسا وسادسا •

مادة ٢٣ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦)
لا يقبل من المحررات فيما يتعلق باثبات أصل الملكية أو الحق العينى وفقا
لأحكام المادة السابقة الا :

١ - المحررات التى سبق شهرها •

٢ - المحررات التى تتضمن تصرفا مضافا الى ما بعد الموت ثم
قبل العمل بأحكام هذا القانون •

٣ - المحررات التى ثبت تاريخها قبل سنة ١٩٢٤ من غير طريق
وجود توقيع أو ختم لانسان توفى •

٤ - المحررات التى تحمل تاريخا سابقا على سنة ١٩٢٤ اذا كان قد أخذ بها قبل العمل بأحكام هذا القانون فى محررات تم شهرها أو نقلها التكليل بمقتضاها لن صدرت لصالحه •

وذلك كله بشرط عدم تعارض هذه المحررات مع مستندات المالك الحقيقى •

مادة ٢٣ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) اذا كان أصل الملكية أو الحق العيني محل طلب الشهر لا يستند الى أحد المحررات المنصوص عليها فى المادة السابقة وطلب صاحب الشأن اسناده الى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فعلى المأمورية تحقيق وضع اليد للثبوت من مدى توافر شروطه وفقا لأحكام القانون المدنى ثم تحيل الطلب الى مكتب الشهر مشفوعا برأياها •

وتتولى لجنة تشكل بمكتب الشهر برياسة أمين المكتب وعضوية أقدم اثنين من الأمناء الساعدين والأعضاء الفنيين النظر فى الطلب والاعتراضات المقدمة بشأنه ، وتصدر قرارها مسببا بقبول الطلب أو رفضه •

وتبين اللائحة التنفيذية الاجراءات التى تتبع فى تحقيق وضع اليد ، والمستندات الواجب تقديمها وطرق النشر والاعلان وكيفية الاعتراض أمام اللجنة •

ويستحق على الطلب رسم نسبى قدره (١ /) من قيمة العقار أو الحق العيني موضوع الطلب ، فضلا عن مصروفات النشر والانتقال •

ولا تسرى أحكام الفقرات السابقة على العقارات المنصوص عليها فى المادة ٩٧٠ من القانون المدنى ولا الأراضى الفضاء ، كما لا تفل أحكام هذه المادة بحق ذوى الشأن فى الالتجاء الى القضاء العادى للمنازعة فى موضوع الطلب •

مادة ٢٤ - (١) يؤدى رسم قدره مائتا قرش عند تقديم الطلب •

ويعتبر الطلب كأن لم يكن اذا لم يتم شهر المحرر خلال سنة من تاريخ قيد الطلب وتمتد هذه المدة سنة ثانية اذا قدم الطالب قبل انتهاء السنة الأولى بأسبوعين طلبا بالامتداد وأدى عنه الرسم المطلوب •

مادة ٢٥ - تدون الطلبات على حسب تواريخ وساعات تقديمها بحفتر نعد لذلك بالأمورية •

مادة ٢٦ - تعيد الأمورية للطالب نسخة من الطلب مؤشرا عليها برأيها في قبول اجراء الشهر أو ببيان ما يجب أن يستوفى فيه • فاذا لم يتقدم الطالب لتسلم هذه النسخة في خلال ثلاثة أيام من تاريخ التأشير عليها أرسلت اليه في محل اقسامته المبين في الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب باخطار وصول •

مادة ٢٧ - للأمورية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب صاحب الشأن أن تستوفى البيانات فيما يتعلق بوصف العقار وأصل الملكية أو الحق العينى مما يكون قد قدم اليها من طلبات أو مستندات متى كانت لديها أصولها أو صورها •

وفي هذه الحالة يجب تصوير كل مستند يستعان به على نفقة صاحب الشأن •

مادة ٢٧ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) لصاحب الشأن عند الاقتضاء أن يستصدر أمرا على عريضة من قاضى الأمور الوقفية بالمحكمة التى يقع فى دائرتها العقار موضوع اجراءات الشهر

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٠/٦/٥ - العدد ٥٦) والفقرة الاولى معدلة بالقانونين رقمى ١٣٦ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/٧/١ - العدد ٥٢ مكرر (د)) و ٢٥ لسنة ١٩٧٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٦/٤/١ - العدد ١٤) •

بالترخيص للموظف المختص بدخول العقار لمعاينته والحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لاجراء الشهر وأن يستصحب من يعاونه في ذلك *

مادة ٢٨ - يقدم صاحب الشأن بعد التأشير على الطلب بقبول اجراء الشهر مشروع المحرر المراد شهره للمأمورية المختصة ومعه الصورة المؤشر عليها من هذا الطلب ويعد بالمأمورية دفتر تحون فيه مشروعات المحررات على حسب تواريخ وساعات تقديمها *

وتؤشر المأمورية على مشروع المحرر بصلاحيته للشهر بعد التثبت من مطابقة البيانات الواردة فيه لبيانات الطلب الخاص به * فاذا لم يتقدم صاحب الشأن لتسلم مشروع المحرر في خلال ثلاثة أيام من تاريخ التأشير عليه أرسل اليه في محل اقامته المبين في الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب باخطار وصول *

مادة ٢٩ - تقدم لمكتب الشهر المختص المحررات التى تم التأشير على مشروعاتها بصلاحيته للشهر بعد توثيقها أو بعد التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها ان كانت عرفية *

مادة ٣٠ - اذا كان شهر المحرر بطريق القيد وجب أن يقرن عند تقديمه لمكتب الشهر المختص بقائمة تشتمل على البيانات الآتية :

(أولا) اسم الدائن ولقبه وصناعته ومحل اقامته ومحل المختار في دائرة المحكمة فان لم يختر له محلا صح اعلان الأوراق اليه في قلم كتاب المحكمة *

(ثانيا) اسم المدين أو المالك الذى رتب الحق على ملكه اذا كان غير المدين ولقبه وصناعته ومحل اقامته *

(ثالثا) تاريخ السند والجهة التى تم أمامها أو صدر منها *

(رابعا) مصدر الدين المضمون ومقداره كاملا وميعاد استحقاقه *

٣٠ شهر عقارى وتوثيق

(خامسا) بيان يتضمن تعيين العقار الذى رتب عليه الحق تعيينا
دقيقا .

(سادسا) فى حالة رهن الحيازة العقارى بيان خصاص بالتكليف
وبالايجار الى المراضن اذا نص عليه فى عقد الرهن .

مادة ٣١ - يعد بالمكتب دفتر للشهر تثبت فيه المحررات وقوائم
القيد على الاحوال بأرقام متتابعة وفقا لتواريخ وساعات تقديمها .

مادة ٣٢ - يحصل التأشير بما يفيد الشهر على المحررات الواجب
شهرها بطريق التسجيل وعلى قوائم القيد فى حالة المحررات الواجب
شهرها بطريق القيد . ويتم التصوير والحفظ وغير ذلك من الاجراءات
طبقا للائحة التنفيذية .

مادة ٣٣ - اذا قدم للمأمورية أكثر من طلب فى شأن عقار واحد
يجب أن تبحث هذه الطلبات وفقا لأسبقية تدوينها فى الدفتر المعد لذلك
وأن تنتضى بين اعادة الطلب السابق مؤشرا عليه بالقبول واعادة الطلب
اللاحق مؤشرا عليه بذلك فترة معادلة للفترة التى تقع بين ميعاد تدوين
كل منهما ، على ألا تتجاوز هذه الفترة سبعة أيام . واذا قدم للمأمورية
أكثر من مشروع محرر فى شأن عقار واحد وجب أن تنتضى بين اعادة
مشروع المحرر السابق مؤشرا عليه بصلاحيته للشهر واعادة مشروع
المحرر اللاحق مؤشرا عليه بذلك فترة معادلة للفترة التى تقع بين ميعاد
تدوين كل منهما ، على ألا تتجاوز هذه الفترة خمسة أيام .

وتحتسب الفترات المتقدم ذكرها عند ارسال نسخة الطلب أو مشروع
المحرر مؤشرا عليها لصاحب الشأن بالمريد من تاريخ الارسال .

مادة ٣٤ - اذا لم يتيسر اتمام الاجراءات الخاصة بالطلب الأسبق
بسبب نقص أو عيب فى البيانات أو الأوراق أخطر صاحب الشأن بكتاب

موصى عليه مصحوب باخطار وصول لتلافى هذا النقص أو العيب فى خلال
أجل لا يجاوز خمسة عشر يوما فإذا لم يفعل رفع الأمر الى أمين مكتب
الشهر • وللاأمين أن يصدر قرارا مسببا بسقوط أسبقية هذا الطلب أو
بوقف الاجراءات الخاصة بالطلبات التالية على حسب الاحوال •

ويراعى فى ابلاغ القرار الصادر بسقوط الأسبقية وفى اعادة الطلبات
اللاحقة للطلب الذى تقرر سقوط أسبقيته القواعد المقررة فى المادة
المسابقة •

مادة ٣٥ - (الفقرتان الثالثة والرابعة مستبدلة بالقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٧٦) لمن أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجها له ولن تقرر
سقوط أسبقية طلبه بسبب ذلك أن يتقدم بالحرر نفسه أو المحرر مصحوبا
بالقائمة على حسب الأحوال وذلك فى خلال عشرة أيام من وقت ابلاغ
قرار الاستيفاء أو السقوط اليه ويطلب الى أمين المكتب اعطاء هذا المحرر
أو القائمة رقما وقتيا بعد أداء الرسم وتوثيق المحرر أو التصديق على
التوقيعات فيه ان كان من المحررات العرفية وبعد ايداع كفالة قدرها نصف
فى المائة من قيمة الالتزام الذى يتضمنه المحرر على ألا يزيد مقدار هذه الكفالة
على عشرة جنيهاً ويجب أن تبين فى الطلب الأسباب التى يستند اليها
الطالب •

وفى هذه الحالة يجب على أمين المكتب اعطاء المحرر أو القائمة
رقما وقتيا فى دفتر الشهر المشار اليه فى المادة ٣١ ودفاتر الفهارس وأن
يرفع الأمر الى قاضى الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية التى يقع
المكتب فى دائرتها •

ويصدر القاضى بعد سماع ايضاحات صاحب الشأن ومكتب الشهر
العقارى قرارا مسببا خلال أسبوع من رفع الأمر اليه بابقاء الرقم الوقفى
بصفة دائمة أو بالغائه تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التى يتطلب القانون
توافرها لشهر المحرر أو القائمة •

• ويكون القرار الصادر فى هذا الشأن نهائيا •

مادة ٣٦ - اذا صدر قرار القاضى بابقاء الرقم الوقتى وجب التأشير بذلك فى دفتر الشهر ودفاتر الفهارس واتخاذ باقى الاجراءات وعلى الأخص ما يتعلق منها بالتصوير •

واذا صدر القرار بالغاء الرقم الوقتى وجب التأشير بذلك فى دفتر الشهر ودفاتر الفهارس وتصادر الكفالة المتقدم ذكرها بقوة القانون ويرد المحرر أو المحرر والقائمة لصاحب الشأن بعد التأشير عليها بمضمون القرار وتاريخه •

مادة ٣٦ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) كل من توصل أو شارك فى شهر محرر بقصد سلب ملكية عقار مملوك للغير أو ترتيب حق عينى عليه يعاقب بالعقوبة وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه وذلك مع عدم الاخلال بأى عقوبة أئسد يقضى بها قانون آخر •
• ويعاقب على الشروع فى هذه الجريمة بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة •

الباب الرابع

فى التأشيرات الهامشية

مادة ٣٧ - تقدم الطلبات الخاصة بالتأشير الهامشى لمكتب الشهر الذى تم فيه شهر المحرر المراد التأشير فى هامشه •

ويجب أن يكون الطلب مشتملا على اسم الطالب ولقبه وصناعته وصفته ومحل اقامته وعلى بيان نوع المحرر المتقدم ذكره وتاريخ ورقم شهره والسند الذى يبيح التأشير مع إيضاح تاريخه ونوعه ومضمونه والجهة التى صدر عنها وأسماء ذوى الشأن فيه • ويجب أن يكون مصحوبا بهذا السند وبسائر الأوراق المؤيدة له •

ولمكتب الشهر أن يحيل الطلب الى «مأورية الشهر المختصة عند الاقتضاء وتتبع في التأشير الهامشى وحفظ المحررات التى يتم بمقتضاها الاختتام الواردة فى اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٨ - اذا تبين أمين مكتب الشهر أن طلب التأشير الهامشى لم يستوف ما يلزم لاجرائه من البيانات أبلغ الطالب أوجه النقص بمقتضى كتاب موسى عليه مصحوب باخطار وصول .

ويعين فى هذا الكتاب أجل لتلافى هذه الأوجه لا يجاوز شهرا ، فاذا انقضى الأجل دون استيفاء الطلب أشر عليه الأمين بالحفظ مع ابداء الأسباب وأبلغ الطالب ذلك بكتاب موسى عليه مصحوب باخطار وصول .

مادة ٣٩ - (الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦)
لمن حفظ طلبه أن يطلب الى أمين مكتب الشهر فى خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغ قرار الحفظ اليه رفع الأمر الى قاضى الأمور الوقفية بالحكمة الابتدائية التى يقع مكتب الشهر بدائرتها .

ويصدر القاضى قراره على النحو المبين بالمادة ٣٥ تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التى يتطلب القانون توافرها لاجراء التأشير . ويحون قراره نهائيا .

مادة ٤٠ - لا يجوز اجراء أى تأشير هامشى بمقتضى طلب لاحق من شأنه الاخلال بحق طالب التأشير الا بعد انقضاء الميعاد المبين فى المادة السابقة أو الفصل فى تظلم الطالب على الوجه المبين فيها .

الباب الخامس

فى أحكام القيد

مادة ٤١ - لا يترتب على اغفال بيان أو أكثر من البيانات المنصوص عليها فى المادة الثلاثين بطلان القيد الا اذا نتج عن ذلك ضرر للمغير .

ولا يجوز أن يطلب البطلان الا من وقع عليه الضرر بسبب اغفال البيانات أو بسبب عدم ضبطها والممكمة أن تبطل أثر القيد أو أن تنقص من أثره تبعاً لطبيعة الضرر ومداه •

مادة ٤٣ - يقتصر أثر القيد على المبلغ المبين بالقائمة أو المبلغ المستحق أيهما أقل •

مادة ٤٣ - يسقط القيد اذا لم يحدد فى خلال عشر سنوات من تاريخ اجرائه • على أن للدائن أن يجرى قيداً جديداً ان أمكن ذلك قانوناً تكون مرتبته من وقت اجرائه • وكل تجديد لا يكون له أثر الا لمدة عشر سنوات من التاريخ الذى أجرى فيه •

مادة ٤٤ - تجديد القيد واجب حتى أئناء الاجراءات التى تتخذ لنزع ملكية العقار المثل بالحق العينى ولكنه لا يكون واجبا اذا انقضى الحق أو ظهر العقار وبوجه خاص اذا بيع العقار قضاء وانقضى ميعاد زيادة العشر •

مادة ٤٥ - لا يجوز محو القيد الا بمقتضى حكم نهائى أو برضا الدائن بتقرير رسمى منه ومع ذلك يكتفى فى اجراء المحو فى حالة رهن الحياز العقارى وحقوق الامتياز العقارية باقرار عرقى مصدق على انتوقيع فيه •

مادة ٤٦ - اذا ألقى المحو عادت للقيد مرتبته الأصلية ومع ذلك لا يكون لالغائه أثر رجعى بالنسبة الى القيد والتسجيلات التى أجريت فى الفترة ما بين المحو والالغاء •

مادة ٤٧ - تكون مرتبة حق الامتياز العقارى من وقت قيده ولو كان المقد الذى أنشأه مسجلاً •

الباب السادس

فى شهر حق الارث

مادة ٤٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) يقدم الطلب الخاص بشهر حق الارث للمأمورية التى يقع العقار فى دائرة اختصاصها ويجب أن يكون موقعا من الوارث طالب الشهر أو من يقوم مقامه أو من ذى شأن وأن يشتمل على اسم المورث ولقبه واسم أبيه وجده لأبيه وديانته وجنسيته ومحل اقامته وتاريخ ومحل وفاته وأسماء ورثته وألقابهم وسنهم وجنسياتهم ومحل اقامتهم وأسماء آبائهم وأجدادهم لأبائهم والبيانات المتعلقة بالعقار والحقوق العينية المقررة عليه والبيانات الخاصة بالتكليف وبأصل ملكية المورث وذلك وفقا للبند ثالثا وخامسا وسادسا وسابعا من المادة ٢٢ .

مادة ٤٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) يجب أن يرفق بالطلب الأوراق الآتية :

١ - الاشهاد الشرعى أو الحكم أو غير ذلك من المستندات المثبتة لحق الارث .

٢ - ما يثبت صفة من يقوم مقام الطالب ان وجد .

٣ - كشوف رسمية عن عقارات المورث مستخرجة من دفاتر 'لتكليف وضريبة العقارات المبنية' .

٤ - سندات ملكية المورث للعقارات المذكورة على أن يراعى فى شأنها حكم المادة ٢٣ . فاذا تعذر تقديمها ففتتبع الأحكام الواردة فى المادة ٢٣ (مكررا) ، واذا كان أصل ملكية المورث هو الميراث فيرفق بالطالب المستند المثبت لحق الارث .

مادة ٥٠ - يراعى فى شأن الطلب أحكام المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من هذا القانون .

مادة ٥١ - يقدم الطالب للمأمورية قائمة جرد العقارات ومعها صورة الطلب المؤشر عليها بقبول اجراء الشهر .

وتؤشر المأمورية على قائمة الجرد وعلى السند المثبت لحق الارث بما يفيد صلاحيتهما للشهر وذلك بعد التحقق من اشتمال هذه القائمة على البيانات الموضحة بصورة الطلب المسلمة للطالب .

ويعد التوقيع على قائمة الجرد من طالب الشهر أو من يقوم مقامه والتصديق على توقيعه يقدم لكتب الشهر المختص السند المثبت لحق الارث مع القائمة لاجراء الشهر وفقا لما جاء بالمادتين ٣١ و ٣٢ .

مادة ٥٢ - تطبيق أحكام المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ كلما كان لذلك وجه .

مادة ٥٣ - تطبق المواد ٤٨ وما يليها على حقوق الارث التى تنشأ ابتداء من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون . أما حقوق الارث السابقة على هذا التاريخ فلا تطبق فى شأنها المواد المذكورة الا اختيارا .

مادة ٥٤ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) يجب على الموظفين المختصين ، فى أية جهة كانت ، تقديم البيانات والأوراق التى تطلبها جهات الشهر العقارى خلال عشرين يوما من تاريخ طلبها .

ويجوز لأمين مكتب الشهر فى الحالات التى يتعين فيها الحصول على بيانات لا تتصل بالملكية أو الحقوق العينية الأخرى ، من جهة ادارية أو استطلاع رأيها قبل اجراء الشهر أن يأذن بالمضى فى الاجراءات بعد فوات شهر من تاريخ وصول اخطار الى تلك الجهة بذلك بكتاب موصى عليه بعلم وصول ، ويجوز مد هذا الاجل اذا قامت أسباب تبرر ذلك .

الباب السابع

أحكام وقتية

مادة ٥٤ - لا يسرى هذا القانون على المحررات التى ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ ولا على الأحكام التى صدرت قبل هذا التاريخ ، بل تظل هذه المحررات والأحكام خاضعة من حيث الآثار التى تترتب عليها لأحكام القوانين التى كانت سارية عليها .

مادة ٥٥ - استثناء من حكم المادة ٢٣ تقبل للشهر المحررات التى تم توثيقها أو التصديق على توقيعات المتعاقدين فيها أو التى صدرت فى شأنها أحكام بصحة التعاقد أو التوقيع قبل العمل بأحكام هذا القانون وكانت تستند فى اثبات أصل الملكية أو الحق العينى لمحررات عرفية تحمل تاريخاً سابقاً على سنة ١٩٢٤ .

مادة ٥٦ - جنيح المحررات التى تم شهرها فى جهة من الجهات المختصة وفقاً للقواعد السارية قبل العمل بأحكام هذا القانون تكون حجة على الكافة من وقت العمل بهذه الأحكام .

مادة ٥٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦) استثناء من أحكام الباب الثالث من هذا القانون يجوز أن تشهر بطريق الإيداع على الوجه المبين باللائحة التنفيذية ، المحررات التى تجيز القوانين الأخرى شهرها بهذا الطريق .

مادة ٥٨ - على أصحاب رهن الحيازة العقارى وحقوق الامتياز العقارية السابقة أن يقوموا بقيد حقوقهم فى خلال عشر سنوات من تاريخ تسجيل العقود المرتبة لها أو فى خلال سنة (١) من تاريخ العمل بهذا القانون

(١) مد هذا الميعاد سنة أخرى تبدأ من أول يناير سنة ١٩٤٨ بموجب القانون ١٥٧ فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٧ .

أى المدتين أطول فاذا لم يتم القيد فى خلال المدة المتقدمة لا يكون الحق بعد انقضاءها نافذا بالنسبة الى الغير ويترتب على اجراء القيد المذكور حفظ مرتبة الحق من تاريخ تسجيل العقد المرتب له .

ويكتفى فى اجراء هذا القيد بصورة طبق الأصل من العقد تستخرج من دفاتر التسجيل واذا لم يكن العقد مشتملا على جميع البيانات المنصوص عليها فى المادة ٣٠ استكملها صاحب الشأن فى قائمة القيد .

ويجب فى جميع الاحوال التصديق على توقيع صاحب الشأن فى القائمة .

مادة ٥٩ - فى جميع النصوص المتعلقة بالشهر العقارى فى القانون المدنى وقانون المرافعات وقانون التجارة وغيرها من القوانين يستعاض عن عبارة « قلم كتاب المحكمة » أو قلم الرهون أو ما يماثلها بعبارة « مكتب الشهر » .

ويستعاض فى تلك النصوص كذلك بعبارة « أمين مكتب الشهر » عن عبارة « كاتب المحكمة » أو كاتب الرهون أو ما يماثلها .

مادة ٦٠ - يلغى القانونان رقما ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ ، وكذلك يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦١ - على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من أول يناير التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مرسوم ١٤/٨/١٩٤٦

باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر العقارى

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى ،
وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

الباب الاول

فى تكوين مكاتب الشهر ومأموريته

مادة ١ - يتكون المكتب الرئيسى من ادارة للتفتيش الفنى وادارة للتفتيش المالى وادارة للمحفوظات .

وتقوم ادارة المحفوظات على حفظ صور المحررات والفهارس التى ترسل اليها من مكاتب الشهر مع افراد مكان خاص لمحفوظات كل مكتب .
وترسل هذه المحفوظات وفقا للنظام المقرر لمكاتب الشهر فى احكام هذه اللائحة .

مادة ٢ - يرأس كل مكتب من مكاتب الشهر أمين يعاونه أمين مساعد وعدد كاف من الموظفين .

ويحل الأمين المساعد محل الأمين عند غيابه .

مادة ٣ - يدير الامورية موظف يعاونه واحد أو أكثر تبعا لحاجة العمل .

مادة ٤ - يعين المفتشون الملحوقون بالمكتب الرئيسى والأمناء والأمناء

٤٠ شهر عقارى وتوثيق

المساعدون وسائر موظفى هذا المكتب وسائر موظفى مكاتب الشهر
والمأموريات بقرار من وزير العدل •

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم
١٩٥٥ لسنة ١٩٦٣) يؤدى الأمين العام والأمناء المساعدون وغيرهم من
الموظفين الفنيين قبل مباشرة أعمال وظائفهم يمينا بأن يقوموا بما يوكل
اليهم من عمل بالذمة والصدق •
ويحلف الأمين العام ومن عداه من الموظفين اليمين أمام وزير العدل •

الباب الثانى

النظر فى طلبات الشهر

مادة ٦ - تعاون المأموريات فى فحص طلبات الشهر أقلام استعلامات
هندسية تعين بالاتفاق بين وزيرى العدل والمالية •

مادة ٧ - تتلقى المأمورية المختصة الطلبات الخاصة بشهر المحررات
من ثلاث نسخ متطابقة ومعها الأوراق المنصوص عليها فى القوانين
واللوائح • وتتولى فحصها من الناحية القانونية ثم تحيلها بعد استيفاء
ما يلزم توافره فيها الى قلم استعلامات الهندسة •

مادة ٨ - (١) يتولى قلم الاستعلامات الهندسية مراجعة الطلب من

(١) صدر قرار وزير المالية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم العلاقات
بين مصلحة المساحة ووزارة العدل فيما يختص بتنفيذ قانون الشهر العقارى
ونص على ما يلى :

» مادة ١ - الى حين صدور أوامر أخرى تبقى أقلام الاستعلامات
حسب تكوينها الحالى على أن يعدل مقر كل منها ودائرة اختصاصه وفقا
لمقر ودوائر اختصاص مأموريات الشهر العقارى الموضحة بقرار وزارة العدل
الصادر بإنشاء هذه المأموريات •

الناحية المساحية وعلى الأخص فيما يتعلق بمعاينة العقار على الطبيعة للثبوت من موقعه ومسطحه وحدوده وما يتبع ذلك من تطبيق مستندات التملك وتحديد العقار بوضع علامات عند الاقتضاء وكذلك فيما يتعلق بفحص المكلفات لتعيين التكليف الواجب النقل منه .

ويوافى هذا القلم بالمأمورية برأيه كتابة فى هذا الشأن .

مادة ٩ — عند اختلاف الرأى بين أقلام الاستعلامات والمأموريات أو مكاتب الشهر يفصل المكتب الرئيسى فى الخلاف فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال الاوراق اليه .

مادة ١٠ — تعد بكل مأمورية مجموعة من أحدث طبعة من الخرائط الخاصة بكل ناحية أو مدينة داخلية فى دائرة اختصاصها . وتبين فى هذه الخرائط العقارات التى شهرت فى شأنها محررات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٤ وكذلك العقارات التى قدمت عنها طلبات ولم يتم شهر المحررات المتعلقة بها .

مادة ١١ — يؤشر فى الخرائط المشار اليها فى المادة السابقة بأرقام وسنى طلبات الشهر التى تقدم للمأموريات فى الجزء الذى يتعلق الطب به .

=

وتستمر الاقلام المذكورة تابعة لمصلحة المساحة .

مادة ٢ — تقوم أقلام الاستعلامات المذكورة بناء على طلب المأموريات بمختلف عمليات المراجعة المترتبة على تطبيق القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ولائحته التنفيذية وعلى الأخص ما نص عليه فى المادة الثامنة من هذه اللائحة .

مادة ٣ — تستمر أقلام الاستعلامات خاضعة فيما يتعلق بالأعمال الهندسية لرقابة مصلحة المساحة وفيما يتعلق بالأعمال القانونية للشهر وما يرتبط بها من أعمال أخرى ، فلمفتشى المكتب الرئيسى للشهر حق تفتيشها عند مرورهم على المأموريات ، وتقدم من مفتشى المصلحة التقارير اللازمة الى الجهة التى يتبعونها مشفوعة بأرائهم فى حسن سير العمل .

مادة ٤ — على وكيل وزارة المالية للشئون المساحية وعلى مدير عام مصلحة المساحة تنفيذ هذا القرار « .

٤٢ شهر عقارى وتوثيق

وبعد اتمام شهر المحرر الذى قدم الطلب فى شأنه يؤشر فى الخرائط
برقم شهر المحرر والسنة التى تم فيها .
ويستعمل فى هذين النوعين من التأشير مدادان مختلفا اللون .

مادة ١٢ - يقوم باجراء التأشير المنصوص عليه فى المادة السابقة
قلم الاستعلامات الهندسي بناء على طلب المأمورية وتحت اشرافها .

مادة ١٣ - تزود كل مأمورية بصورة فوتوغرافية من دفاتر المساحة
الحديثة للرجوع اليها عند فحص طلبات الشهر .

وبعد بالمأموريات فهرس عينى للعقارات لكل ناحية أعيدت مساحتها ،
وتبين فى هذا الفهرس التصرفات التى تطرأ على العقارات بعد اعداد
الدفاتر المتقدم ذكرها * .

ويؤشر فى الفهرس العينى أيضا بطلبات الشهر التى تقدم من وقت
البدء فى اعداد دفاتر المساحة الحديثة .

مادة ١٤ - اذا كان تاريخ سند الملكية أو الحق العينى الذى أشر
بمقتضاه بصلاحية المحرر للشهر سابقا على سنة ١٩٢٤ وجب أن تقوم
المأمورية بتصويره ، وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٢٣ من القانون رقم
١١٤ لسنة ١٩٤٦ الصادر بتنظيم الشهر العقارى .

وفى هذه الحالة تحتفظ المأمورية بالصورة الفوتوغرافية للرجوع اليها
عند الاقتضاء وترد الأصل لمن قدمه .

مادة ١٤ مكررا - (١) اذا كان أصل الملكية أو الحق العينى يستند
الى وضع اليد المدة المكتسبة للملكية وفقا للمادة ٢٣ مكررا من قانون
تنظيم الشهر العقارى فتتبع الاجراءات التالية :

(١) مضافة بقرار وزير العدل رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية
فى ١٠/٧/١٩٧٦ - العدد ١٥٩) والبند رقم (٢) ملغى بقرار وزير العدل
رقم ٣٠٠٣ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية فى ٥/١١/١٩٧٩ - العدد ٢٥٠) .

١ - يحصل من الطالب رسم نسبى قدره ١٪ (واحد فى المائة) من قيمة العقار أو الحق العينى موضوع الطلب ، ويتبع فى تقدير الرسم القواعد المقررة فى قانون رسوم التوثيق والشهر •

— ٢ —

٣ - على المأمورية أن تنشر على نفقة الطالب فى احدى الصحف اليومية اعلانا يتضمن موضوع طلب الشهر وتحديد العقار واسم المتصرف وسلفه والموعد المحدد لتحقيق الطلب ، ويكون هذا الاعلان بهيئاد لا يقل عن خمسة عشر يوما قبل موعد التحقيق •

وترفق بالأوراق نسخة من الصحيفة التى حصل فيها النشر •
٤ - لكل ذى مصلحة حق الاعتراض على اسناد الملكية بطريق وضع اليد ويقدم اعتراضه مقرونا بالمستندات المؤيدة له الى المأمورية المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ النشر •

٥ - يقوم رئيس المأمورية أو من ينييه من الأعضاء الفنيين بإجراء محضر فى الطبيعة لتحقيق وضع اليد ومدته وسببه ومدى استكمال شروطه طبقا لأحكام القانون المدنى •

ويجب أن يتضمن محضر التحقيق بيانا مفصلا عن العقار محل الطلب وأوصافه ومشتملاته طبقا لحالته فى الطبيعة وما أدرج بسجلات المساحة المعمول بها قرينه بخصوص الملكية ووضع اليد والتكليف ، وكذلك أقوال المتعاقدين وأصحاب التكليف أو ورثتهم وجيران العقار والحائزين له والمعترضين وبصفة عامة كل من يستلزم التحقيق سماع أقوالهم ، ويوقع على المحضر من الحاضرين فان امتنع أحدهم عن التوقيع أثبت ذلك فى المحضر مع بيان سبب امتناعه •

٦ - على المأمورية أن تبدى رأيها فى الطلب ثم تحيله الى الكتب مرفقا به جميع الاوراق والمستندات الخاصة به •

٧ - على المكتب عرض الطلب ومرفقاته على اللجنة المنصوص عليها

٤٤ شهر عقارى وتوثيق

فى المادة ٢٣ مكررا من قانون تنظيم الشهر العقارى لتصدر فيه قرارا
مسببا بقبوله أو رفضه •

مادة ١٥ - يعد فهرس شخصى باسماء الملاك فى كل مركز تدرج
فيه السندات المشار اليها فى المادة السابقة •

الباب الثالث

فى شهر المحررات

مادة ١٦ - (مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٧٦)
يعد بكل مكتب دفتر للأسبوعية والحركة تثبت فيه المحررات والقوائم التى
تقدم للشهر بأرقام متتابعة حسب أسبوعية تقديمها مع ذكر التاريخ
والساعة ، ويبين فيه المحررات الموقوف شهرها والمتعارضة ، كما يؤشر
فى هذا الدفتر برقم الشهر وتاريخه فى حالة شهر المحرر •

ويخصص لكل قسم أو مركز ادارى يقع فى دائرة اختصاص المكتب
دفتر للمحررات الموقوف شهرها والمتعارضة تدرج فيه هذه المحررات
والطلبات المخطر عنها بالتعارض بأرقام متتابعة ، ويجب الرجوع الى هذا
الدفتر قبل شهر أى محرر لتطبيق القواعد المنصوص عليها فى قانون
تنظيم الشهر العقارى فى شأن تقديم أكثر من طلب فى شأن عقار واحد •

كما يعد بكل مكتب دفتر لشهر المحررات تثبت فيه البيانات المعينة
للمحررات والقوائم المقدمة للشهر بأرقام متتابعة بحسب أسبوعية قيدها
بدفتر الأسبوعية والحركة الا اذا لم يتيسر شهرها بسبب وجود نقص أو
عيب فيها •

ويكون هذا الدفتر مرقم الصفحات وموقعا على كل ورقة فيه من
الأمين العام أو من يندبه لذلك ، ولا يجوز اجراء كشط أو محو أو شطب
أو تحشير فيه •

ويجب أن يؤشر أمين المكتب أو الأمين المساعد عند انتهاء العمل في كل يوم بذلك في الدفاتر المنصوص عليها في هذه المادة مع التوقيع منه •
وإذا اتضح للمكتب أن المحررات المتعارض سبق شهره وكان من المحررات الناقلة للملكية وجب عليه الامتناع عن شهر المحرر اللاحق ان كان ناقلا للملكية •

مادة ١٧ — (مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٧٦)
إذا اقتضت الضرورة تصحيح خطأ مادى وقع ممن يكون دفتر الشهر في عهده وجب اعتماد هذا التصحيح من الأمين إذا كشف الخطأ يوم حصوله •
وإذا كشف الخطأ في ميعاد لاحق وجب اعتماد التصحيح من الأمين وأحد مفتشى ادارة التفتيش الفنى ، وفي هذه الحالة يحضر مخضر توضح فيه أسباب الخطأ وكيفية كشفه •

وفي جميع الأحوال يجب ذكر تاريخ التصحيح •

مادة ١٨ — تفرد دفاتر خاصة بأرقام متتابعة لكل مديرية أو محافظة إذا كان مكتب الشهر يتناول اختصاصه أكثر من مديرية أو محافظة •

مادة ١٩ — تقدم المحررات وقوائم القيد التى يراد شهرها لمكاتب الشهر المختصة من نسخة أصلية محررة بالمداد الأسود على ورق خاص مدموغ يطلب من مكاتب الشهر ومأموريته •

ويوضع على النسخة الأصلية رقم متتابع يدل على ترتيبها بحسب تقديمها مع تاريخ اليوم وبيان ساعة اثباتها في دفتر الشهر المشار اليه في المادة ١٦ ويوقع عليها من الأمين أو الأمين المساعد •

وتعد من النسخة الأصلية صورتان فوتوغرافيتان تسلم احدهما للطلاب بعد التأشير عليها بمطابقتها للأصل وترسل الأخرى لدار المحفوظات بالمكتب الرئيسى •

مادة ٢٠ - (مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٧٦)
على من يتسلم المحرر أو القائمة لأجراء الشهر أن يعطى ابن قدمه ايصالا
مينا به رقم وتاريخ القيد بدفتر الأسبقية والحركة والمستندات المرفقة به .

مادة ٢١ - يقوم مكتب الشهر بحفظ أصول المحررات أو القوائم
التي تم شهرها بحسب أرقامها المتتابعة .

وإذا كان المكتب مختصا بالنسبة الى أكثر من مديرية أو محافظة
وجب أن تفرد أرقام متتابعة قائمة بذاتها لكل مديرية أو محافظة .

مادة ٢٢ - يعد بكل مكتب من مكاتب الشهر دفتر تدرج فيه طلبات
التأشير الهامشى .

وتدرج هذه الطلبات بأرقام متتابعة تفيد أسبقيتها مع ذكر تاريخ
اليوم والساعة وما تم في شأنها .

ويجب على من يتلقى الطلب أن يعطى من قدمه ايصالا مينا به
الرقم المتتابع وتاريخ اليوم .

مادة ٢٣ - يثبت مكتب الشهر التأشيرات الهامشية في هامش المحرر
المتعلقة به أو في ورقة تلحق بهذا المحرر .

وتشمل هذه التأشيرات على البيانات التي تتطلب المادة ٣٧ من
القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ توافرها في الطلب وعلى بيان تاريخ التأشير
والساعة التي تم فيها .

ويجب أن تحفظ على جدة في مكتب الشهر المحررات التي تم التأشير
بمقتضاها .

ومع ذلك يجوز للدائن بالنسبة الى التأشيرات المنصوص عليها في
المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أن يسترد سند الدين بعد
استخراج صورة فوتوغرافية منه وإقراره عليها بما يفيد صحتها .

مادة ٢٤ — يجب على مكتب الشهر أن يوافى المكتب الرئيسى بصورة من التأشيرات الهامشية فى نهاية كل شهر مع بيان رقم وتاريخ شهر المحررات المتعلقة بها .

ويقوم المكتب الرئيسى بحفظ هذه الصورة بعد أن يدرج التأشيرات الواردة بها فى هامش صور المحررات المشار إليها فى الفقرة السابقة أو فى ورقة تلحق بهذه الصور .

الباب الرابع

فى الفهارس والاطلاع والشهادات والصور

مادة ٢٥ — تعد بمكاتب الشهر دفاتر هجائية للفهارس ويخصص فهرس لكل ناحية أو مدينة تدرج فيه أسماء جميع الأطراف فى المحررات أو جميع ذوى الشأن فيها .

مادة ٢٦ — تعد سنويا بكل مكتب من مكاتب الشهر دفاتر هجائية للفهارس تمسك عن كل مديرية أو محافظة وترسل فى نهاية كل عام الى مكتب الشهر الرئيسى لتحتفظ بدار المحفوظات فيه .

مادة ٢٧ — لكل شخص أن يطلب الاطلاع فى مكتب الشهر على دفاتر الشهر ودفاتر الفهارس أو على أى محرر تم شهره بعد أداء الرسم المستحق .

ويعد بكل مكتب دفتر لقيد طلبات الاطلاع وما تم فى شأنها .

مادة ٢٨ — على مكاتب الشهر كلما طلب منها ذلك عن مدة معينة وبالنسبة الى شخص معين أن تسلّم قائمة بالتسجيلات والقيود الواردة بالفهارس أو بيانا يفيد عدم وجود تسجيلات أو قيود وذلك بعد أداء الرسم المستحق .

وتعد دفاتر لقيـد طلبات الشهادات العقارية وبيان ما تم فى شأنها .
مادة ٢٩ - يسلم مكتب الشهر لى يطلب اليه ذلك شهادة بمصمون
أى تأشير هامشى بعد أداء الرسم المستحق .

مادة ٣٠ - (مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٧٦)
يجوز الحصول على صور رسمية فوتوغرافية أو خطية مؤشرا بمطابقتها
للأصل من المحررات التى تم شهرها ومرفقاتها بعد دفع الرسم المستحق .

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ٣١ - يتولى مكتب الشهر استخراج صورة من كل محرر تم
شهره لأعداد الخطوات التمهيدية لنظام السجلات العينية وصورة ترسل
للمديرية أو المحافظة لتعديل دفاتر التكليف اذا اقتضى المحرر تعديلا فى
هذه الدفاتر .

مادة ٣٢ - يصدر قرار من وزير العدل بتحديد الساعات التى تقبل
فى خلالها طلبات شهر المحررات أو التأشير بصلاحياتها للشهر أو اثباتها
فى دفاتر الشهر أو التأشير الهامشى أو الاطلاع أو الشهادات العقارية .
ولا يجوز بحال تلقى الطلبات المتقدم ذكرها قبل بدء الميعاد المذكور
أو بعد انقضائه .

مادة ٣٣ - للمأموريات أن تصدق على توقيعات ذوى الشأن فى
المحررات العرفية التى يطلب شهرها .

ولها كذلك أن تصدق على توقيعات ذوى الشأن فى التوكيلات
العرفية وغيرها من المحررات التى كانت متعلقة بتصرف عقارى .

ويشترط فىمن يتولى التصديق من موظفى المأمورية أن يكون قد
أدى اليمين القانونية وفقا لأحكام المادة ٥ من هذه اللائحة .

مادة ٣٤ - لمصالح الحكومة أن تصدق على توقيعات موظفيها على المحررات التى يطلب شهرها متى وقع هؤلاء الموظفون بحكم وظائفهم وفى هذه الحالة يجب أن ترسل هذه المحررات مباشرة من المصالح ذات الشأن الى مكاتب الشهر .

مادة ٣٥ - على الجهة التى تولت توثيق المحرر أو التى تولت التصديق على آخر توقيع فيه ان كان عرفيا أن ترسله اداريا الى مكتب الشهر المختص لاتخاذ الاجراءات اللازمة لشهره اذا طلب ذلك أصحاب الشأن كتابة .

وفى هذه الحالة يوافق مكتب الشهر الجهة المتقدم ذكرها بالصورة الفوتوغرافية للمحرر بعد اتمام شهره ويوافيها كذلك بما يرى رده من المستندات لتسليم هذه الأوراق جميعها لذوى الشأن .

مادة ٣٦ - فى الأحوال التى يجيز القانون فيها الشهر بطريق الايداع تنسخ صورة مصدق عليها من المحرر على الورق الخاص المشار اليه فى المادة ١٩ وتتبع باقى الاجراءات المنصوص عليها فى المواد التالية ويحفظ الأصل فى مكتب الشهر .

مادة ٣٦ مكررا - (مضافة بقرار وزير العدل رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٧٦) يعتبر الأعضاء الفنيون بادارات ومكاتب الشهر العقارى كل فى دائرة اختصاصه خبراء أمام جهات القضاء فى مجال تطبيق الفقرة الاخيرة من المادة (٦) من قانون تنظيم الشهر العقارى .

مادة ٣٧ - يلغى القرار الصادر من وزير العدل فى ١٢ يولية سنة ١٩٢٣ بخصوص مسك دفاتر التسجيل وانشاء مأموريات لأقلام الرهون المخططة . وكذلك يلغى كل قرار يخالف أحكام هذا المرسوم .

٥٠ شهر عقارى وتوثيق

مادة ٣٨ - على وزيرى العدل (١) والمالية تنفيذ هذا المرسوم ،
ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٤٧ •

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٧٧٦ لسنة ١٩٧٤ و ٢١١ « شهر
عقارى » بشأن مقياس صورة المحرر المشهر الفوتوغرافية (الوقائع المصرية
فى ١٩٧٤/١٠/٥ - العدد ٢٢٧) .

القسم الثانى

فى التوثيق

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧

بشأن التوثيق

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — (ملغاة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤) •

مادة ٢ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦) تقوم مكاتب التوثيق بما يأتى :

- ١ — تلقى المحررات وتوثيقها •
- ٢ — اثبات المحررات الرسمية فى الدفاتر المعدة لذلك •
- ٣ — وضع الصيغة التنفيذية على صور المحررات الرسمية الى لجنة التنفيذ •
- ٤ — حفظ أصول المحررات التى تم توثيقها وموافاة المكتب الرئيسى بصورة من كل منها •
- ٥ — اعداد فهارس المحررات التى تم توثيقها •
- ٦ — اعطاء صور من المحررات الموثقة ومرفقاتها •
- ٧ — التصديق على توقيعات ذوى الشأن فى المحررات العرفية •
- ٨ — اثبات تاريخ المحررات •
- ٩ — التأشير على الدفاتر التى تنص القوانين على التأشير عليها عن طريق مكاتب التوثيق •

- ١٠ - قبول وإيداع المحررات التى تبينها اللائحة التنفيذية •
 ١١ - إعطاء الشهادات بحصول التصديق على التوقيعات أو اثبات التاريخ فى المحررات العرفية أو التأشير على الدفاتر المشار إليها فى البند (٩) •

مادة ٣ - (١) تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ويتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة الى المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثقون منتدبون يعينون بقرار من وزير العدل - ويضع الوزير لائحة (٢) تبين شروط التعيين فى وظائف الموثقين المنتدبين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم •

ويستحق على عقود الزواج المذكورة رسم طبعا للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه •

مادة ٤ - لا يجوز للموثق أن يباشر عمله الا فى دائرة اختصاصه •

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦) يجب على الموثق قبل اجراء التوثيق أن يثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم وصفاتهم وسلطاتهم •

فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبى بمصرية أو التصادق عليه

(١) مستبدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية فى ١٢/٢٥/١٩٥٥ - العدد ٩٩ مكرر) وقد نص فى مادته الثالثة على ما يلى : « تلغى أقلام التوثيق بالمحاكم الشرعية كما تلغى عملية التوثيق بالمجالس المالية وتحال الى مكتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها » •

(٢) صدر قرار وزير العدل بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٥٥ بلائحة الموثقين المنتدبين (منشور فيما بعد) •

فيجب على الموثق قبل اجراء التوثيق أن يثبت كذلك من توافر الشروط الآتية :

- ١ - حضور الأجنبى بشخصه عند اجراء توثيق العقد •
 - ٢ - ألا يجاوز فارق السن بين المتعاقدين خمسا وعشرين سنة •
 - ٣ - تقديم الأجنبى شهادتين صادرتين من الجهة المختصة فى الدولة التى يحمل جنسيتها أو من قنصليتها فى جمهورية مصر العربية تفيد احدهما أنها لا تمنع فى الزواج وتتضمن الأخرى بيانات عن تاريخ وجهة ميلاده وديانته والبلد المقيم به وحالته الاجتماعية من حيث سبقه الزواج وعدد الزوجات والأبناء وحالته المالية ومصادر دخله ، وبشرط التصديق على كل من الشهادتين من السلطات المصرية المختصة •
 - ٤ - تقديم كل من المتعاقدين شهادة ميلاده فان تعذر ذلك وجب على الأجنبى تقديم أية وثيقة رسمية تقوم مقامها ووجب على المصرية تقديم صورة رسمية من واقعة قيد الميلاد •
- ويجوز بناء على قرار من وزير العدل (١) أو من يفوضه التجاوز عن كل أو بعض الشروط سالفة الذكر عند توثيق العقد •
- كما يجوز له قصر توثيق عقود الزواج والتصديق عليه واشهادات الطلاق والتصديق عليه المتعلقة بمصريات وأجانب على مكتب أو أكثر من مكاتب التوثيق دون غيرها •
- مادة ٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦)** اذا اتضح للموثق عدم توافر الأهلية أو الرضا أو الصفات أو السلطات لمدى

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٤٠٤ لسنة ١٩٨٤ باستثناء عقود زواج السودانيين بمصريات من بعض الشروط المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ (الوقائع المصرية فى ١٨/٤/١٩٨٤ - العدد ٩٤) ونص فى مادته الاولى على ما يلى : « تستثنى عقود زواج السودانيين بمصريات من الشروط المنصوص عليها فى البنود (١) و (٣) و (٤) من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق » •

المتعاقدين أو عدم توافر الشروط المبينة في الفقرة الثانية من المادة (٥) أو إذا كان المحرر المطلوب توثيقه ظاهر البطلان وجب على الموثق أن يرفض التوثيق وخطر ذوى الشأن بالرفض بكتاب موسى عليه يوضح فيه أسباب الرفض •

مادة ٧ - لمن رفض توثيق محرره أن يتظلم الى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة التى يقع مكتب التوثيق فى دائرتها وذلك فى خلال عشرة أيام من ابلاغ الرفض اليه وله أن يطعن فى القرار الذى يصدره القاضى أمام غرفة المشورة بالمحكمة لابتدائية •
وقرار القاضى أو غرفة المشورة لا يجوز قوة الشئ المقضى به فى موضوع المحرر •

مادة ٨ - لا تسلم صورة المحررات التى تم توثيقها الا لأصحاب الشأن •

ولكن يجوز تسليم صورة من المحرر للغير بعد الحصول على اذن من قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة التى يقع مكتب التوثيق فى دائرتها •

مادة ٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦) لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية من المحرر الموثق لصاحب الشأن الذى تسلم الصورة التنفيذية الأولى الا بحكم من محكمة المواد الجزئية التى يقع مكتب التوثيق فى دائرتها • وتحكم المحكمة فى المنازعة المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر •

مادة ١٠ - لا يجوز أن تنقل من مكاتب التوثيق أصول المحررات التى تم توثيقها ولا الدفاتر أو الوثائق المتعلقة بها على أنه يجوز للسلطات القضائية الاطلاع عليها •

فاذا أصدرت سلطة قضائية قراراً يضم أصل محرر موثق الى دعوى

منظورة أمامها وجب أن ينتقل القاضى المنتدب الى المكتب ويحرر بحضوره صورة مطابقة لأصل المحرر ويعمل بذيها محضر يوقعه القاضى والموثق وكاتب المحكمة ثم يضم الأصل الى ملف النزاع وتقوم الصورة مقام الأصل لحين رده .

مادة ١١ — تلغى أقلام التوثيق بالمحاكم الوطنية والمختلطة ويحال الى مكاتب التوثيق جميع أصول العقود الموثقة والوثائق والدفاتر المتعلقة بها .

مادة ١٢ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٦) يصدر وزير العدل قراراً (١) باللائحة التنفيذية لهذا القانون على أن تشمل بياناً لعملية التوثيق وتنظيم دفتاره ودفاتر الفهارس والصور والتنظيم الداخلى لمكاتب التوثيق وسير العمل فيها .

مادة ١٣ — يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١٤ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون (٢) ويعمل به من أول يناير التالى لتاريخ نشره .

(١) صدر مرسوم ١٩٤٧/١١/٣ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق (منشور فيما بعد) .
(٢) صدر قرار وزير العدل بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٦ بلائحة الموثقين المنتدبين (منشور فيما بعد) .

مرسوم ١١/٣/١٩٤٧
بالاتحة التنفيذية لقانون التوثيق

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن
التوثيق ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل ، وهوافقة رأى مجلس
الوزراء ،

رسما بما هو آت

الباب الاول

فى تشكيل مكاتب التوثيق

مادة ١ - (مستبدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١/١٢/١٩٥٥)
يقوم بالتوثيق موثقون وموثقون مساعدون وموثقون منتدبون
يعينون بقرار من وزير العدل .

مادة ٢ - يؤدى الموثقون والموثقون المساعدون قبل مباشرة أعمالهم
يمينا أمام وزير العدل بأن يقوموا بأعمال وظائفهم بالذمة والصدق .

الباب الثانى

فى اجراءات التوثيق

مادة ٣ - لا يقوم الموثق بتوثيق محرر الا اذا دفع الرسم المستحق
عنه .

مادة ٤ - لا يجوز للموثق أن يباشر توثيق محرر يخصه شخصا
أو تربطه وأصحاب الشأن فيه صلة مصاهرة أو قرابة لغاية الدرجة
الرابعة .

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ١٥٣٢ لسنة ١٩٧٦)
للموثق أن يطلب - اثباتا لأهلية المتعاقدين - تقديم ما يؤيد تلك الأهلية
من مستندات كشهادة ميلاد أو صورة رسمية من قيد واقعة الميلاد .

فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبى بمصرية أو التصديق عليه
فعلى الموثق أن يطلب - اثباتا لسن المتعاقدين - تقديم شهادتى ميلادهما
فإن تعذر ذلك طلب من الاجنبى تقديم أى وثيقة رسمية تقوم مقام شهادة
ميلاده ومن المصرية تقديم صورة رسمية من قيد واقعة ميلادها .

مادة ٦ - إذا تم التعاقد بوكيل فعلى الموثق أن يتأكد من أن مضمون
المحرر المطلوب توثيقه لا يجاوز حدود الوكالة .

مادة ٧ - (مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ١٥٣٢ لسنة ١٩٧٦)
يجب على الموثق أن يتأكد من شخصية المتعاقدين غير المعروفين له ببطاقة
الحالة المدنية أو العائلية أو بأى مستند رسمى آخر والا فبشهادة شاهدين
بالعين عاقلين ثابتة شخصية كل منهما بمستند رسمى .

فإذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبى بمصرية أو التصديق عليه
فيجب على الموثق أن يتأكد من حضور الأجنبى بشخصه عند اجراء
التوثيق ومن توافر سائر الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من
المادة ٥ من قانون التوثيق أو التجاوز عنها طبقا للأوضاع المقررة فى
الفقرة الثالثة من تلك المادة .

مادة ٨ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم
٨٢٠ لسنة ١٩٦٣) لا يجوز توثيق عقد الزواج الا بحضور شاهدين
عاقلين بالغين ، وعلى الشاهدين الحاضرين توقيع المحرر مع ذوى الشأن
والموثق بعد تلاوته عليهم .

مادة ٨ مكررا - (مضافة بقرار مجلس الوزراء فى ٢١/١٢/١٩٥٥)

لا يجوز توثيق أى محرر بوقف أو باقرار به أو باستبداله أو بالأدخال أو بالأخراج أو بغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه الا اذا كان مستوفيا الشروط للنصوص عليها فى المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية •

ولا يجوز توثيق عقد زواج اليتيمات القاصرات المصريات اللانئ لهن معاش أو مرتبات من الحكومة أو لهن مال يزيد قيمته على ٢٠٠٠٠ قرش الا بتصريح من محكمة الاحوال الشخصية المختصة •

مادة ٤ - يجب أن يكون المحرر مكتوبا بخط واضح غير مشتمل على اضافة أو تحشير أو كشط وأن يشتمل عدا البيانات الخاصة بموضوع المخور على ما يأتى :

١ - ذكر السنة والشهر واليوم والساعة التى تم فيها التوثيق بالأحرف •

٢ - اسم الموثق ولقبه ووظيفته •

٣ - بيان ما اذا كان التوثيق قد تم بالمكتب أو فى مكان آخر طبقا لنص المادة ١٣ من هذه اللائحة •

٤ - أسماء الشهود •

٥ - أسماء أصحاب الشأن وأسماء آبائهم وأجدادهم لأبائهم وصنائعهم ومحال ميلادهم واقامتهم وأسماء وكلائهم ومن تقتضى الحال بوجودهم للمعاونة •

مادة ١٠ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير العدل رقم ١٥٣٣ لسنة ١٩٧٦) يجب على الموثق قبل توقيع ذوى الشأن على المحرر المراد توثيقه أن يتلو عليهم الصيغة الكاملة للمحرر ومرفقاته وأن يبين لهم الأثر القانونى المقربب عليه دون أن يؤثر فى ارادتهم ويوقع هو وأصحاب الشأن المحرز والمرفقات •

واذا كان المحرر مكونا من عدة صفحات وجب على الموثق أن يرقم صفحاته وأن يوقعها جميعها مع أصحاب الشأن •

فاذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبى بمصرية أو التصديق عليه ، فيجب على الموثق قبل التوقيع على العقد أن يتلو الصيغة الكاملة للشهادتين الرسميتين المقدمتين من الاجنبى والخاصتين ببيان حالته الاجتماعية وبعدم ممانعة الجهة المختصة بالدولة التى ينتمى إليها بجنسيته فى اجراء الزواج •

مادة ١١ - توثق المحررات باللغة العربية وإذا كان أحد المتعاقدين يجهل هذه اللغة أو لا يجيدها استعان الموثق بمترجم يقدمه المتعاقدون ويكون محل ثقتهم ويجب أن يوقع المترجم المحرز مع المتعاقدين والشهود والموثق •

مادة ١٢ - اذا كان أحد المتعاقدين ضريرا أو ضعيف البصر أو أبكم أو أصم وجب على الموثق أن يتأكد من استعانتهم بمعين يوقع المحرز معه •

مادة ١٣ - يكون توثيق المحررات فى المكتب فى مواعيد العمل الرسمية الا اذا كان أحد المتعاقدين فى حالة لا تسمح له بالحضور الى المكتب فيجوز عندئذ للموثق أن ينتقل الى محل اقامته لاجراء التوثيق وذلك بعد دفع الرسم المقرر للانتقال وعليه اثبات هذا الانتقال فى الدفاتر المعدة لذلك •

الباب الثالث

فى دفاتر التوثيق

مادة ١٤ - يعد بكل مكتب من مكاتب التوثيق دفتر تبين فيه من واقع المحررات الموثقة بعد ترقيمها بأرقام متتابعة أسماء المتعاقدين وأسماء آبائهم وأجدادهم وآبائهم ومحال اقامتهم ونوع المحرز وموضوعه واسم الموثق ويبين على أصل المحرز رقم الدراجة بهذا الدفتر •

مادة ١٥ - يعد بكل مكتب دفتر هجائى للفهارس تدرج فيه أسماء جميع أصحاب الشأن فى المحررات ورقم المحرز الخاص بهم وتاريخه •

٦٠ شهر عقارى وتوثيق

مادة ١٦ - يعد بكل مكتب دفتر ثالث يخصص للصور تدرج فيه أرقام المحررات وتواريخها وأسماء ذوى الشأن فيها وتاريخ تسليم صورة المحرر الى صاحبه بعد توقيعه منه •

مادة ١٧ - تكون الدفاتر المنوه عنها فى المواد السابقة مرقمة الصفحات مرقعا على كل صفحة منها من الأمين العام أو من يندبه لذلك ويحرر فى هذه الدفاتر محضر يثبت بدء العمل بها وانتهاءه منها سنويا •

الباب الرابع

فى حفظ المحررات وتسليم الصور

مادة ١٨ - تحفظ بالمكتب أصول المحررات التى توثق على حسب أرقامها فى ملفات خاصة بكل سنة •

مادة ١٨ مكرر - (مضافة بقرار وزير العدل رقم ١٥٣٣ لسنة ١٩٧٦) تقوم مكاتب التوثيق بقبول وايداع المحررات الاتية :

١ - الوصايا وسائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت فى مظاريف مغلقة مختومة بخاتم المكتب الرسمى وذلك بناء على طلب الموصى أو من صدر منه التصرف •

٢ - المحررات الموثقة أمام السلطات الأجنبية •

ويقوم الموثق عند الايداع بتحرير محضر رسمى بذلك مع بيان وصف شامل للمظروف أو المحرر المطلوب ايداعه ويرفق المظروف أو المحرر بأصل محضر الايداع ويوقع المحضر من الموثق والموصى أو من صدر منه التصرف أو طالب الايداع والشهود ان وجدوا •

مادة ١٩ - تتسخ صور من المحررات لتسليمها لأصحاب الشأن بعد دفع الرسم ويوضع على هذه الصور رقم التوثيق وتاريخه وصيغة

شهر عقارى وتوثيق ٦١

التسليم وتاريخها ويوقعها الموثق ويوضع عليها خاتم المكتب • ويؤشر الموثق بالتسليم على أصل المحرر ويوقع هذا التأشير •

مادة ٢٠ — يتولى المكتب ارسال صورة من كل محرر تم توثيقه الى المكتب الرئيسى بالقاهرة لحفظها فيه •

الباب الخامس

فى التصديق على التوقيعات

مادة ٢١ — يقوم الموثق بالتصديق على توقيعات ذوى الشأن فى المحررات العرفية بحضور الشهود المنصوص عليهم فى المادة السابعة من هذه اللائحة •

مادة ٢٢ — يجب على الموثق قبل التوقيع من ذوى الشأن أن يستوثق منهم عن موضوع المحرر الذى يرغبون فى التصديق على توقيعاتهم فيه •

مادة ٢٣ — اذا كان المحرر المقدم للتصديق على توقيعات ذوى الشأن فيه بلغة أجنبية وجب اشتماله على ملخص باللغة العربية موقع منهم •

مادة ٢٤ — بعد توقيع ذوى الشأن أمام الموثق يعمل محضر فى ذيل المحرر يذكر فيه الموثق أسماءهم ومحال اقامتهم وحصول التوقيع منهم أمامه وأسماء الشهود ومنهم ومحال اقامتهم •

ويوقع هذا المحضر الشهود والموثق ثم يوضع عليه خاتم المكتب ورقم ادراجه فى الدفتر المعد لذلك •

مادة ٢٥ — يعد بكل مكتب من مكاتب التوثيق دفتر تدرج فيه محاضر التصديق على التوقيعات بأرقام متتابعة ويذكر فيه ملخص

المحرر مع بيان أسماء ذوى الشأن ومحال اقامتهم وأسماء الشهود واسم الموثق ويوقع منهم •

مادة ٢٦ - لا يقوم الموثق بالتصديق على توقيع فى محرر عرق الا بعد أداء الرسم المقرر مع بيان هذا الأداء فى الدفتر المشار اليه فى المادة السابقة •

مادة ٢٧ - عند اتمام التصديق يسلم المحرر الى صاحب الشأن بعد أن يوقع منه بذلك فى دفتر التصديقات •

مادة ٢٨ - يعد بكل مكتب دفتر هجائى للفهارس تدرج فيه أسماء ذوى الشأن الذين صدق على توقيعاتهم ورقم محضر التصديق الخاص بهم وتاريخه •

مادة ٢٩ - يقوم مكتب التوثيق باعطاء الشهادات التى يطلبها ذو الشأن بحصول التصديق على التوقيعات بعد أداء الرسم •

مادة ٣٠ - يراعى عند التصديق على التوقيعات أحكام المادة الرابعة من هذه اللائحة •

الباب السادس

فى اثبات التاريخ للمحركات العرفية

مادة ٣١ - تقوم مكاتب التوثيق بعد أداء الرسم المقرر باثبات تاريخ المحركات العرفية بكتابة محضر يثبت فيه تاريخ تقديم المحرر ورقم ادراجه فى الدفتر المعد لذلك ويختتم بخاتم المكتب ويوقعه الموثق ولا يقبل اثبات تاريخ المحركات واجبة الشهر •

مادة ٣٢ - يعد بكل مكتب دفتر تدرج فيه المحركات التى أثبت

شهر عقري وتوثيق ٦٣

تاريخها بأرقام متتابعة ويبين فيه أسماء ذوى الشأن ومحال اقامتهم
وموضوع المحرر وأداء الرسم ويوقعه الموثق وصاحب الشأن عند تسلم
المحرر .

مادة ٣٣ — يعد بكل مكتب دفتر هجائى للفهارس تدرج فيه أسماء
ذوى الشأن فى المحررات العرفية التى تم اثبات تاريخها ورقم ادراجها
فى الدفتر المشار اليه فى المادة السابقة وتاريخه .

مادة ٣٤ — (مستبدلة بقرار وزير العدل رقم ١٥٣٢ لسنة ١٩٧٦)
تسلم مكاتب التوثيق شهادات لمن يطلبها بحصول اثبات تاريخ المحررات
العرفية أو التأشير على الدفاتر التى تنص القوانين على التأشير عليها
بعد أداء الرسم المقرر .

مادة ٣٥ — على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم (١) ، ويعمل به
من أول يناير سنة ١٩٤٨ .

(١) صدر قرار وزير العدل بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٦ بثلاثة الموثقين
المنتدبين (منشور فيما بعد) .

قرار وزير العدل بتاريخ ١٢/٣٦/١٩٥٥
بلائحة الموثقين المنتدبين (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل
بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،

على المرسوم الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية
للتوثيق ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

تعيين الموثقين المنتدبين ونقلهم

مادة ١ - تمحدد الجهات التى يعين فيها موثق منتدب بقرار من وزير
العدل ويجوز أن يكون لكل جهة موثق منتدب أو أكثر .

مادة ٢ - تختص دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية
بالنظر فى المسائل الآتية :

- (أ) تحديد الاختصاص الموثقين المنتدبين بدائرتها .
- (ب) ضم أعمال موثق منتدب الى آخر .
- (ج) تعيين الموثقين المنتدبين وقبول استقالتهم .
- (د) تأديبهم .

مادة ٣ - يشترط فيمن يعين موثقا منتدبا :

(١) الوقائع المصرية فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ١٠١ .

- (أ) أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة •
 (ب) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية •
 (ج) أن يكون ملماً بأحكام شريعة الجهة الدينية التى يتولى توثيق عقود الزواج بها •
 (د) أن يكون حسن السمعة وألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف أو بالنزاهة •
 (هـ) أن يكون لائقاً طبياً للقيام بأعمال وظيفته وتثبت هذه اللياقة بشهادة من طبيب موظف بالحكومة •

مادة ٤ - يقدم طلب الترشيح لموظفة موثق منتدب الى المحكمة الجزئية التابع لها الجهة التى يرغب فيها المرشح ويرافق الطلب :

(أ) شهادة الميلاد •

(ب) شهادة دالة على جنسيته المصرية وحسن سيرته موقعا عليها من اثنين من موظفى الحكومة الدائمين لا يقل راتب كل منهما عن عشرين جنيهاً أو من العمدة أو نائبه واثنين من أعيان الجهة ويكون مصدقاً عليها من المصلحة أو الجهة الادارية التابعين لها •

(ج) بيان عن مؤهلاته •

(د) صحيفة السوابق •

وإذا مضى على شهادة حسن السيرة وصحيفة السوابق سنة ولم يصدر قرار بالتعيين وجب تجديدهما •

(هـ) شهادة المعاملة بأداء الخدمة العسكرية أو بالاعفاء منها لمن تقل سنه عن ٣٠ سنة •

وإذا كان المرشح من رجال الدين يكفى أن يقدم شهادة من الجهة الدينية التى يتبعها بأنه ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة •

مادة ٥ — على قلم كتاب المحكمة الجزئية أن يقيد فى دفتر يمد ذلك جميع طلبات الترشيح برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية ويكلف المرشح تقديم أوراقه مستوفاة ثم ترسل الاوراق الى المحكمة الكلية .

مادة ٦ — يكون امتحان المرشحين فى الاحكام الدينية للجهة المرشح للتوثيق فيها وفى لائحة الموثقين المنتدبين والاملاء والحساب .

ويخطر المرشح بالمواد التى سيتمحن فيها بكتاب موسى عليه قبل البلوع المحدد للامتحان بشهر على الاقل .

ويعفى من تأدية الامتحان رجال الدين .

مادة ٧ — توضع أسئلة الامتحان بطريقة سرية .

ويؤدى الامتحان أمام الدائرة أو أمام من تندبه لذلك من أعضائها .
وتكون النهاية الكبرى للدرجات فى الأحكام الدينية ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٠ والنهاية الكبرى للائحة الموثقين المنتدبين والاملاء والحساب ٣٠ والصغرى ١٥ .

مادة ٨ — لمن رسب فى مادة أو أكثر أن يتقدم للامتحان فيما رسب فيه بعد مضى ستة أشهر وقبل مضى سنة الا اذا تقدم قبل انقضاء هذه المدة مرشح آخر فعليه أن يتقدم للامتحان معه فى جميع المواد .

مادة ٩ — بعد استيفاء جميع الاجراءات تصدر الدائرة قرارا بتعيين من تتوافر فيهم الشروط من المرشحين ولا يكون قرارها نافذا الا بعد تصديق الوزير عليه .

وفى حالة تعدد من تتوافر فيهم الشروط يفضل الحائز على درجات أكثر فى الامتحان الخاص بالأحكام الدينية .

مادة ١٠ - لا يجوز الجمع بين وظيفة موثق منتدب وأى عمل آخر يمنح الموثق المنتدب من مزاولة عمله على الوجه المرضى .

مادة ١١ - (مستبدلة بقرار وزير العدل بتاريخ ١٩٦١/٨/٣١)
يجب على الموثق المنتدب أن يقدم الى المحكمة التابع لها قبل مباشرة عمله ضمانا قيمته مائة جنيه طبقا للأحكام المنصوص عليها فى لائحة صندوق التأمين الحكومى المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

مادة ١٢ - اذا توفى لموثق المنتدب أو فصل أو أوقف عن عمله أو مرض أو غاب فلقاضى المحكمة الجزئية التابع لها احالة أعماله الى أقرب موثق منتدب للجهة وذلك حتى يعين بدله أو يعود الموثق المنتدب الى عمله .

واذا طلب الأهالى احالة أعمال التوثيق الى موثق منتدب بجهة أخرى أو رأت المحكمة الجزئية ذلك لأسباب تبرره فيعرض الأمر على الدائرة المنصوص عليها بالمادة الثانية لتصدر قرارا بما تراه .

مادة ١٣ - عند احالة عمل موثق منتدب الى آخر احالة مؤقتة تسلم اليه دفاتر التوثيق الخاصة بالجهة المحالة اليه لاستعمالها .
فان كانت الاحالة بسبب الضم يلغى ما يكون موجودا من القسائم البيضاء فى دفاتر الجهة المضمومة .

مادة ١٤ - تعد المحكمة الجزئية المختصة ملفا لكل موثق منتدب يحتوى على طلبات الاجازة والترخيص بها واخطارات الغياب وقرارات الاحالة المؤقتة والاطخارات الواردة من المحكمة الابتدائية فى شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها وقرارات الوقف والقرارات التأديبية الصادرة ضده .

اختصاص الموثقين المنتدبين

مادة ١٥ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق غير عقود الزواج والرجعة والطلاق والتصادق على ذلك الخاصة بالأشخاص المصريين المتحدى الطائفة والملة التابعين للجهة الدينية التى يقوم بالتوثيق .

مادة ١٦ - اذا اختلف محل اقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد الموثق المنتدب بالجهة التى بها محل اقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها فى غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد موثق منتدب آخر . وفى هذه الحالة يشترط لقيام هذا الأخير بعملية التوثيق عدم وجود مانع شرعى أو قانونى يمنع من الزواج ، وإذا لم يكن للزوجة محل اقامة ثابت جاز أن يتولى توثيق العقد الموثق المنتدب بالجهة التى تكون بها الزوجة وقت طلب توثيق العقد .

والموثق المنتدب المختص بقيد الطلاق هو موثق الجهة التى يقيم بها المطلق الا اذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة موثق منتدب آخر .

واجبات عامة

مادة ١٧ - (مستبدلة بقرار وزير العدل بتاريخ ١٩٥٦/٤/٧) على الموثق المنتدب أن يتخذ له مقرا ثابتا فى الجهة التى عين فيها وليس له أن يغيب عن هذه الجهة لأكثر من أسبوع الا بعد الترخيص له من قاضى المحكمة الجزئية التابع لها وفى هذه الحالة يجب عليه تسليم دفاتره للمحكمة لتسليمها لمن تحال اليه أعمال الدائرة اذا لم يكن فى الدائرة موثق منتدب آخر يقوم بالعمل .

وإذا غاب أكثر من أسبوع بدون ترخيص عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية للنظر فى شأنه .

مادة ١٨ - يكون لدى كل موثق منتدب دفتر أحدهما لقيد الزواج

والمصادقة عليه وما يتعلق بكل ذلك والآخر لقيده الطلاق ويتسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها وبعد انتهاء أى دفتر يسلمه الى المحكمة فوراً بايصال •

ويجوز عند الاقتضاء اعطاؤه دفترا آخر قبل انتهاء الدفتر الذى بيده على ألا يستعمل الدفتر الجديد قبل انتهاء الدفتر الأول ولا يجوز استعمال الدفتر الأكثر من خمس سنوات •

مادة ١٩ - اذا لم يكن بالمحكمة دفاتر معدة لتوثيق عقود الزواج والاشهادات فللقاضى أن يأذن فى اجرائها لدى موثق منتدب لجهة أخرى •

مادة ٢٠ - (مستبدلة بقرار وزير العدل بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦١) على الموثق المنتدب أن يحرر الوثيقة فى نفس المجلس ويكون ذلك من أصل وثلاث صور يسلم لكل من الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدنى ويبقى الأصل محفوظاً بالدفتر وعليه أن يقدم ما يبرمه من الوثائق والاشهادات الى أمين السجل الذى حدثت بدائرتها الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ابرامها وذلك لقيدها فى السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد •

ولا يسلم الموثق المنتدب الى الزوجين الصورتين الخاصتين بهما الا بعد تمام هذه الاجراءات ، ويجب أن يأخذ بالتسليم ايضالا على الأصل الباقي فى الدفتر •

واذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به فى يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدنى وجب على الموثق المنتدب أن يرسل هذه الصورة فى اليوم التالى على الاكثر الى المحكمة لترسلها اليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ان كان يقيم فى الجمهورية العربية المتحدة أو بوساطة وزارة الخارجية ان كان يقيم فى بلد أجنبى •

مادة ٢١ - (معدلة بقرار وزير العدل المؤرخ ١٢/١٣/١٩٦١)
يجب أن يوقع أصحاب الشأن والشهود على أصل وصور الوثائق
بامضاءاتهم فإن كان أحدهم يجهل القراءة والكتابة وجب أن يوقع بخاتمه
وبصمة إبهامه •

ويجوز بالنسبة الى الأشخاص التابعين لجهات : غنية والواحات
البحرية والتصير ومحافظات سينا والصحراء الجنوبية والغربية الاكتفاء
بالتوقيع ببصمة الإبهام عند عدم وجود الخاتم •

مادة ٢٢ - على الموثق المنتدب أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد
الأسود وبخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير •

وإذا وقع خطأ بالزيادة فى الكتابة وجب أن يؤثر على الكلمات
الزائدة ويشير الى الغائها فى الهامش أو فى نهاية الوثيقة مع بيان عدد
الكلمات المضافة والسطر الموجود فيه •

وإذا كان الخطأ بالنقص يزداد ما تلزم زيادته كذلك •

ويوقع الموثق المنتدب على جميع ما ذكر هو ومن وقع على العقد •
وعلى الموثق المنتدب أن يعنى بالمحافظة على دفاتره •

مادة ٢٣ - يسلم الى الموثق المنتدب جداول يدون فيها رقم كل
قسمة تم تحريرها بالدفاتر وأسماء أطرافها وموضوع التصرف باختصار
ويقوم بتحرير هذه الجداول من أصل وصورة من واقع الدفاتر يوما فيوما
ويبلغ الأصل الى المحكمة •

مادة ٢٤ - إذا فقدت الوثيقة الموجودة بالدفتر تطلب الصورة
الخاصة بأحد أصحاب الشأن لتوضع فى الدفتر بدلا من الصورة المفقودة
على أن تسلم له صورة طبق الأصل بدون رسم •

وإذا لم توجد الوثائق تؤخذ البيانات من الجداول المقدمة من الموثق

المنتدب وتقييد فى ورقة عادية تختتم بخاتم المحكمة ويوقعها القاضى والكاتب ويؤشر عليها بأن ما فيها كان أصل عقد وتلصق بالدفتى .

واذا فقد الدفتى بأكمله تجمع الوثائق الخاصة بأصحاب الشأن منهم ان وجدت أو تجمع البيانات بما دون فى هذا الدفتى من الجداول طبقا لما هو مبين بالفقرة السابقة وتجلىد وتحفظ مكان الدفتى وتسلم صور لأصحابها بدون رسم .

مادة ٢٥ - على الموثق المنتدب فى القرى أن يورد الرسوم الى المحكمة التابع لها أو الى صراف الجهة الواقع فى دائرتها اختصاصه أو الى أقرب مكتب للبريد .

وعلى الموثق المنتدب فى البلد التى بها محاكم أن يورد الرسوم الى المحكمة التابع لها ويكون توريد الرسوم كل خمسة عشر يوما الا اذا بلغت عشرة جنيهات فانها تورد فى الحال .

أما الموثقون المنتدبون لجهات : غنية والقصور والواحات البحرية ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية فانهم يوردون الرسوم كل ثلاثة أشهر الا اذا بلغت عشرة جنيهات فانها تورد فى الحال .

مادة ٣٦ - (مستبدلة بقرار وزير العدل بتاريخ ١٩٥٦/٤/٧) على الموثق المنتدب أن يقدم كل شهر دفتى الزواج والطلاق الى المحكمة الجزئية التابع لها وفى حالة ما اذا لم يعمل بالدفتى يكتفى باخطار المحكمة بذلك ويقدم الدفتى للمراجعة كل ثلاثة شهور .

وتعين المحكمة الأيام التى يحضر فيها الموثق المنتدب للمراجعة أما الموثقون المنتدبون الذين يوردون كل ثلاثة أشهر فانهم يقدمون دفاترهم للمراجعة فى نهاية هذه المدة .

مادة ٢٧ - (مستبدلة بقرار وزير العدل بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦١)
على الموثق المنتدب قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية الزوجين
بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية وأن لم يكن للزوجة بطاقة
يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمى أو بشهادة شاهدين لكل منهما
بطاقة •

وعليه أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية
والقانونية ، وأن يعتمد على ما تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ،
ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج وجهة صدورهما كما يثبت ذلك بالنسبة
الى الزوجة ان كانت لها بطاقة • وعليه اثبات جهة ورقم قيد كل من
الزوجين بالسجل المدنى ان كان ذلك معلوما لهما •

مادة ٢٨ - (مستبدلة بقرار وزير العدل بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٢)
لا يجوز توثيق عقد الزواج اذا كان سن الزوج اقل من ١٨ سنة وسن
الزوجة اقل من ١٦ سنة ويعتمد الموثق المنتدب فى معرفة بلوغ أحد الزوجين
السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمى آخر يثبت فيه
تاريخ الميلاد على وجه اليقين أو شهادة طبية يقدر فيها السن ويبين
فيها تاريخ الميلاد الاعتبارى وذلك الا اذا كان طالب الزواج بحال تؤكد
بلوغه السن القانونية •

ويشترط فى الشهادة الطبية أن تكون صادرة من تفتيش الصحة أو
المجموعة الصحية أو المركز الاجتماعى وأن تلتصق بها صورة شمسية
لطالب الزواج يوقع عليها وعلى الشهادة بخاتم الجهة الرسمية التى
صدرت عنها وبامضاء الطبيب الذى أجرى تقدير السن ويصمم على
الشهادة بابهام اليد اليمنى للطالب •

أما بالنسبة الى أهالى النوبة ومحافظات الوادى الجديد والبحر
الأحمر ومرسى مطروح وسيناء فيكتفى بتقديم شهادة بلوغ السن
القانونية من اثنين من الأقارب مصدقا عليها من المعدة أو نائبه •

مادة ٢٩ - لا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والمصولات التابعين لمصلحة السواحل أو مصلحة الحدود أو مصلحة السجون أو الذين في خدمة الجيش الا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وكذلك لا يجوز توثيق عقد زواج السجناء والمرضى بمصلحة السجون ذكورا واناثا الا بترخيص من المصلحة المذكورة .

ولكل من هؤلاء أن يراجع المصلحة رجعيا بدون ترخيص .

ولا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والمصولات التابعين للبوليس والخبراء النظاميين بالنسبة الحديد وعساكر الخفر السيارة الا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وذلك في حالة الاقتران بزوجة ثانية .

مادة ٣٠ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق عقد زواج مطلقة زوج آخر الا بعد الاطلاع على اشهاد الطلاق أو على حكم نهائى به . فإذا لم يقدم للموثق المنتدب شئ من ذلك وجب عليه رفع الامر الى القاضى التابع له والعمل بما يأمر به .

ويذكر في العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التى حصل امامها أو تاريخ الترخيص الصادر بتوثيق العقد .

واشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون مصدقا عليه من وزارة العدل .

مادة ٣١ - لا يجوز توثيق عقود القاصرات البتيمات اللاتى لهن معاش أو مرتب فى الحكومة أو لهن مال يزيد على مائتى جنيه الا بعد صدور تصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة ويجب اخطار الجهة التى تتولى صرف المرتب أو المعاش بالعقد .

٧٤ شهر عقاري، وتوثيق

مادة ٣٢ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق عقد زواج من توفي عنها زوجها إلا إذا قدمت مستندا رسميا دالا على الوفاة ، فإن لم تقدم أمتنع من العقد إلا باذن من القاضي ويذكر في الحالة الأولى تاريخ الوفاة وفي الحالة الثانية تاريخ الإذن ولا تعتبر تراخيص الدفن مستندا في اثبات الوفاة .

وأوراق الوفاة الصادرة من جهات أجنبية يجب التصديق عليها من وزارة العدل .

مادة ٣٣ - على الموثق المنتدب أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما يتم على يده من عقود الزواج خلال سبعة أيام من تاريخ حصولها .

واجبات الموثقين المنتدبين الخاصة بشهادات الطلاق

مادة ٣٤ - (مستبدلة بقرار وزير العدل بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦١) في الأحوال التي تسمح بها شريعة الجهة الدينية التي يتبعها الموثق بأجراء الطلاق على الموثق المنتدب أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإذا كان الطالب زوجة لا بطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يثبت بالاشهاد رقم بطاقة المطلق وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى المطلقة الحاضرة ان كانت لها بطاقة ، ويقيّد الطلاق بنفس الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .

وإذا كان الطلاق على الإبراء وجب على الموثق المنتدب أن يدون بالاشهاد كل ما اتفق عليه أمامه في شأن العوض عن الطلاق .

مادة ٣٥ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يقيّد الطلاق إلا بعد الاطلاع

على وثيقة الزواج أو حكم نهائى يتضمنه أو محضر دعوى ثبت فيها تصادق الطرفين على الزوجية وإذا كانت الوثيقة أو الحكم أو المحضر صادرا أمام سلطة أجنبية وجب التصديق عليه من الجهة المختصة •

وعلى الموثق المنتدب أن يذكر فى اشهاد الطلاق تاريخ عقد الزواج ورقمه والجهة التى صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج أو تاريخ الحكم أو المحضر ورقم الدعوى واسم المحكمة •

وإذا لم يقدم للموثق المنتدب شئ مما ذكر وجب عمل تصادق على الزوجية قبل اثبات الطلاق •

مادة ٣٦ — إذا حصل الطلاق عن زواج تم توثيقه بمعرفة الموثق المنتدب نفسه وكان دفتر الزواج عنده يؤشر بالطلاق فى أصل وثيقة الزواج وان لم يكن من توثيقه أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكمة لتؤشر فى الدفتر أو لتخطر الجهة التى يكون بها العقد لأجراء التأشير أو لتخابر وزارة الخارجية بوساطة وزارة العدل لاطار قناصل جمهورية مصر بالطلاق ان كان العقد من توثيقهم لأجراء التأشير •

تأديب الموثقين المنتدبين

مادة ٣٧ — للعقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على الموثقين المنتدبين لمخالفتهم واجبات وظيفتهم هى :

- ١ — الانذار •
- ٢ — الوقف عن العمل مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر •
- ٣ — الإبعاد عن عملية التوثيق •
- مادة ٣٨ —** لرئيس الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية أن ينذر

الموثق المنتدب بسبب ما يقع منه من مخالفات فاذا رأى أن ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الامر الى الدائرة •

وعلى الدائرة اخطار الموثق المنتدب للحضور أمامها لسماع أقواله والاطلاع على التحقيقات والملف المشار اليه فى المادة الرابعة عشرة ولها أن تأمر بأجراء أى تحقيق عند الاقتضاء وتندب لذلك أحد أعضائها أو أى موظف بنبابة الاحوال الشخصية كما لها أن تقرر وقف الموثق المنتدب عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبيا •

ولها أن توقع عليه أية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة •

ولا يجوز توقيع عقوبة الانذار لأكثر من ثلاث مرات •

ولا تقبل استقالة الموثق المنتدب أثناء التحقيق معه أو محاكمته •

مادة ٣٩ - إذا اتهم الموثق المنتدب فى جناية أو جنحة مخرى بالشرف عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية للنظر فى وقفه عن العمل حتى يفصل فى التهم الموجهة اليه •

مادة ٤٠ - القرارات الصادرة بغير الابعاد عن عملية التوثيق نهائية أما قرار الابعاد فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه وله أن يعدله أو يلغيه ويبقى الموثق المنتدب موقوفا عن عمله الى أن يصدر قرار الوزير •

(حكم وقتى)

مادة ٤١ - استثناء من أحكام المواد من ١ الى ٨ تعد الرئاسة الدينية لكل طائفة من الطوائف غير الاسلامية كشفا بأسماء رجال الدين أو غيرهم الذين يرغبون فى الترشيح فى وظيفة موثق منتدب ويبلغ هذا

الكشف لوزارة العدل فى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ هذا القرار مع بيان الجهة التى يرغب كل منهم فى الترشيح فيها وبعد اعتماد التعيين من الوزير يبلغ قرار الوزير الى المحكمة المختصة لقيده فى دفترها •

• مادة ٤٢ - يعمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩٥٦ •

• تحريراً فى ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥) •

القسم الثالث

فى رسوم التوثيق والشهر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤

بشأن رسوم التوثيق والشهر (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم
التوثيق فى النواذ المدنية والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام
المحاكم الشرعية ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ فى شأن رسوم التسجيل
ورسوم الحفظ ، والقوانين المعدلة لها ،

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الدفاتر التجارية
والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتى :

الباب الاول

فى أنواع الرسوم وقواعد تقدير كل منها

مادة ١ - يفرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات واجراءات الرسوم الآتية :

رسم مقرر - رسم حفظ - رسم نسبى *

الفصل الاول

« الرسم المقرر »

مادة ٢ - يفرض رسم مقرر على ما يأتى :

- ١ - توثيق المحررات *
- ٢ - التصديق على التوقيعات *
- ٣ - الصور الفوتوغرافية والخطية والشهادات والملخصات *
- ٤ - التأشيرات الهامشية *
- ٥ - البحث فى السجلات والفهارس *
- ٦ - الاطلاع (الكشف النظرى) *
- ٧ - الانتقال فى حالة توثيق المحررات أو التصديق على التوقيعات *
- ٨ - اثبات التاريخ *
- ٩ - الترجمة *
- ١٠ - التأشير على الدفاتر التجارية *
- ١١ - المراجعة *
- ١٢ - طلب الشهر *

مادة ٣ - يفرض على المحررات المطلوب توثيقها (الاشهادات) رسم قدره مائة قرش عن الورقة الاولى منه وعشرون قرشا عن كل ورقة تالية .

ويفرض على كل اشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة رسم قدره أربعون قرشا عن الورقة الاولى منه ، وعشرة قروش عن كل ورقة تالية ويتعدد هذا الرسم بتعدد المشهدين .

ويفرض على اشهادات الحالة المدنية والتوكيلات المتعلقة بها الرسم الوارد بالجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون .

مادة ٤ - يفرض رسم قدره أربعون قرشا على التصديق على كل امضاء أو ختم .

مادة ٥ - يفرض رسم قدره عشرون قرشا عن كل صفحة تصور فوتوغرافيا من المحررات والأوراق الأخرى التى يجوز تصويرها .

كما يفرض ذات الرسم عن كل ورقة من الصور الخطية والشهادات والملخصات المطلوب استخراجها من السجلات والمحررات ومرفقاتها .

وتكون الورقة صفحتين والصفحة ٢٥ سطرا والسطر اثنى عشر كلمة باللغة العربية واثنى عشر مقطعا باللغة الأجنبية ، ويفرض الرسم بتمامه على الورقة الاولى مهما قل عدد الأسطر المكتوبة فيها ، أما الورقة الأخيرة فلا يستحق عنها الرسم الا اذا زاد عدد أسطرها على ثمانية دون احتساب التوقيعات والتاريخ .

كما يفرض على كل صورة أو ملخص أو شهادة فى أمور الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب رسم قدره عشرة قروش مهما كان عدد أوراقها .

مادة ٦ - يفرض رسم قدره عشرون قرشا عن كل تأشير بهوامش السجلات والمحررات .

مادة ٧ - يفرض على البحث فى السجلات والفهارس لاستخراج صورة أو شهادة أو ملخص أو للاطلاع (الكشف النظرى) رسم قدره عشرة قروش عن كل اسم فى كل سنة ، ويتعدد هذا الرسم بتعدد النواحي أو الأقسام فى المدن التى يشملها الكشف ان كان لكل ناحية أو قسم فهرست مستقل ، ويبدأ حساب السنة من اليوم الموضح فى الطلب مع احتساب كسور السنة سنة كاملة .

ويجوز البحث على وجه السرعة فى أجل لا يجاوز خمسة عشر يوما لاستخراج شهادة عقارية نظير أداء رسم اضافى معادل للرسم المقرر فى الفقرة السابقة ، ويخصص ما لا يجاوز نصف خصيلة هذا الرسم الاضافى لتنفيذ وتنظيم هذه العملية بالاتفاق بين وزيرى العدل والخزانة .

ولا يستحق الرسم المشار اليه بالفقرتين السابقتين اذا كان البحث خاصا بمسائل الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب متى كان الطالب ذا شأن .

مادة ٨ - يفرض رسم قدره عشرون قرشا للاطلاع (الكشف النظرى) على كل مادة يراد الاطلاع عليها فى مكاتب الشهر ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها .

مادة ٩ - يفرض رسم قدره مائتا قرش على انتقال الموثق خارج مكاتب التوثيق وفروعها لتوثيق المحررات الرسمية أو للتصديق على التوقيعات فى المحررات العرفية وذلك خلاف مصروفات الانتقال . ويتحدد هذا الرسم بتعدد المحررات ولو اتحد أصحاب الشأن .

أما اذا تعددت الموضوعات فى محرر واحد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة استحق رسم الانتقال كاملا عن أحدها ونصفه عن كل من الباقى .

مادة ١٠ - يفرض رسم قدره أربعون قرشا على كل تأشير لاثبات التاريخ .

مادة ١١ - يفرض رسم قدره مائة قرش على كل ورقة من الاصل المطلوب ترجمته الى لغة أجنبية ، وخمسون قرشا اذا كانت الترجمة الى اللغة العربية .

مادة ١٢ - يفرض رسم تأشير على الدفاتر التجارية بواقع عشرين مليما عن كل ورقة .

مادة ١٣ - يفرض رسم قدره خمسون مليما على مراجعة أصول المحررات التى تقدم من نسخ متعددة اذا صدر قرار من وزير العدل بالاستعناء عن تصويرها .

ويحسب هذا الرسم على كل صفحة من النسخ الأخرى .

مادة ١٤ - يفرض رسم قدره مائة قرش على طلب الشهر عند تقديمه للأمورية الشهر المختصة .

الفصل الثانى

« رسم الحفظ »

مادة ١٥ - يفرض رسم الحفظ على المحررات المطلوب توثيقها والمحررات واجبة الشهر حسب الفئات الآتية :

١ - عشرون قرشا اذا لم تتجاوز قيمة المحرر مائة جنيه .

٢ - خمسون قرشا اذا زادت قيمة المحرر على مائة جنيه ولم تتجاوز خمسمائة جنيه .

٣ - مائة قرش اذا زادت قيمة المحرر على خمسمائة جنيه ولم تتجاوز ألف جنيه .

٤ — مائتا قرش اذا زادت قيمة المحرر على ألف جنيه ولم تتجاوز ألفى جنيه ، ويزاد خمسون قرشا عن كل شريحة تالية مقدارها ألف جنيه أو كسورها •

٥ — خمسون قرشا اذا كانت قيمة المحرر مما لا يمكن تقديرها •
فاذا كان المحرر حكما من أحكام الافلاس أو ورقة من أوراق الاجراءات يكون الرسم مائة قرش ، واذا كان توكيلا لمحام للمرافعة فى القضايا أو عزله منه يكون الرسم عشرين قرشا •

ولا يحصل الرسم المشار اليه على الاشهادات الواردة بالجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون اكتفاء بالرسوم الموضحة به •

مادة ١٦ — يؤدى رسم الحفظ على المحررات المشار اليها فى المادة السابقة ولو كانت غير خاضعة للرسم النسبى •

ويتعدد رسم الحفظ على المحررات التى تشتمل على أكثر من موضوع بتعدد الموضوعات الواردة بها دون الجمع بينها ، فاذا كان بعضها مجهول القيمة والبعض الآخر معلوم القيمة أخذ الرسوم على كل منها •

مادة ١٧ — المحررات الموثقة واجبة الشهر لا يتكرر رسم الحفظ عليها عند اجراء شهرها •

الفصل الثالث

« الرسم النسبى »

مادة ١٨ — يفرض رسم نسبى على كل تصرف أو موضوع مما تشمله المحررات المطلوب توثيقها أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها أو شهرها أو ايداعها أو التى يقتضى الامر حفظها ولم تكن موضوع اشهاد •

مادة ١٩ - يتحدد الرسم النسبى المشار اليه فى المادة السابقة حسب الفئة الموضحة قرين كل تصرف أو موضوع فيها هو وارد بالجدولين حرفى « أ » و « ب » المرفقين بهذا القانون *

مادة ٢٠ - لا يقل الرسم النسبى المنصوص عليه فى الجدولين حرفى « أ » و « ب » المرفقين بهذا القانون عن عشرة قروش بالنسبة للتصرفات والموضوعات التى لا تزيد قيمتها على مائة قرش ، وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبى أقل من عشرين قرشا *

مادة ٢١ - الحالات (١ ، ٢) التى نص فيها على تقدير الرسم النسبى على أساس قيمة العقار أو المنقول يقدر الرسم مبدئيا ووفقا للأسس الآتية :

(أ) - بالنسبة للاراضى الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة فى المحرر بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة فى (٢٥٠) *

أما بالنسبة للاراضى الزراعية التى لم تربط عليها ضريبة فتقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة فى المحرر بحيث لا تقل عن

(١) مستبدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/٥/٧ - العدد ١٨ مكر « أ ») وقد نص فى مادته الثالثة على ما يلى : « لا تسرى أحكام هذا القانون على المحررات المتعلقة بالعقارات والمثبتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ بشرط تقديمها للشهر أو التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٨٢ » *

كما لا تسرى أحكام هذا القانون على المحررات المذكورة السابق تقديمها للشهر أو التسجيل لمأموريات الشهر العقارى حتى ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٠ .

وتسرى بالنسبة للمحررات المبينة فى الفقرتين السابقتين أحكام القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قبل تعديلها بأحكام هذا القانون » *

(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٤٢٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنفيذ حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ (منشور فيما بعد) .

٥٠٠ جنيه للفدان الواحد ، ولا تسرى هذه الاحكام على الاراضى الصحراوية
أو الاراضى البور خارج كردون المدينة •

(ب) بالنسبة للمعارات المبنية تقدر قيمتها على النحو الآتى :

١ — المباني السكنية المعدة للانتفاع قبل أول يناير سنة ١٩٦٦ تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في ١٨٠ مضافا اليها على الأساس الوارد بالبند (ج) ما قد يكون قد استبعد من الأرض عند تقدير القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة فاذا لم تكن قد ربطت عليها ضريبة أصلية بصفة نهائية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن مجموع قيمة الأرض مقدرا على الأساس الوارد بالبند (ج) بالاضافة الى قيمة المبانى وتقدر بمجموع مساحات الوحدات المكونة المبنى في المناطق السياحية المحددة طبقا لأحكام قانون تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر مضروبا في ٥٠ جنيها للمتر المربع كحد أدنى ، وفي المناطق غير السياحية مضروبا في ٢٠ جنيها للمتر المربع كحد أدنى •

٢ — المباني السكنية المعدة للانتفاع اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر ، بحيث لا تقل عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في ٣٠٠ مضافا اليها على الأساس الوارد بالبند (ج) ما قد يكون قد استبعد من الأرض عند تقدير القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة ، فاذا لم تكن قد ربطت عليها ضريبة أصلية بصفة نهائية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن مجموع قيمة الأرض مقدرة على الأساس الوارد بالبند (ج) بالاضافة إلى قيمة المباني وتقدر بمجموع مساحات الوحدات المكونة للمبنى في

المناطق السىاحية مضروبا فى ١٠٠ جنيه للمتر المربع كحد أدنى ، وفى المناطق غير السىاحية مضروبا فى ٣٠ جنيتها للمتر المربع كحد أدنى .

٣ - المبانى السكنية المعدة للانتفاع اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٥ فتقدر قيمتها كما يلى :

فى المناطق السىاحية على أساس الثمن أو القيمة الموضحة فى المحرر بحيث لا تقل عن مجموع قيمة الأرض موضوع التعامل مقدرة على الأساس الوارد فى البند (ج) بالاضافة الى قيمة المبانى وتقدر بمجموع مساحات الوحدات السكنية موضوع التعامل مضروبا فى ١٥٠ جنيتها للمتر المربع كحد أدنى أو الضريبة الأصلية السنوية مضروبة فى ٣٥٠ أيهما أكبر .

وفى المناطق غير السىاحية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة فى المحرر بحيث لا تقل عن مجموع قيمة الأرض موضوع التعامل مقدرة على الأساس الوارد بالبند (ج) بالاضافة الى قيمة المبانى وتقدر بمجموع مساحات الوحدات السكنية موضوع التعامل مضروبا فى ٥٠ جنيتها للمتر المربع كحد أدنى أو الضريبة الأصلية السنوية مضروبة فى ٣٠٠ أيهما أكبر .

(ج) بالنسبة للأراضى الفضاء والمعدة للبناء والأراضى الزراعية الكائنة فى ضواحي المدن ورفعت عنها الضريبة لخروجها من نطاق الأراضى الزراعية تقدر قيمتها على أساس الثمن أو القيمة الموضحة فى المحرر بحيث لا تقل عن ١٥٠ جنيتها للمتر المربع فى المناطق السىاحية و ٥٠ جنيتها للمتر المربع فى المناطق غير السىاحية كحد أدنى .

أما بالنسبة للأراضى الزراعية الكائنة فى ضواحي المدن والمربوط عليها ضريبة أطيان فيحصل الرسم مؤقتا طبقا للبند (١) ويستوفى ما قد يكون باقيا من الرسم المستحق بعد تحرى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق عن قيمة العقار الحقيقية .

(د) بالنسبة للمنقولات •

يقدر الرسم مبدئيا على القيمة المبينة فى المحرر أو التى يوضحها الطالب فيما عدا مركبات النقل السريع وفقا لأحكام قانون المرور فتقدر قيمتها طبقا للجدول الذى يصدر به قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى وزير المالية •

وفى جميع الحالات المتقدمة يجوز لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق بعد اتخاذ إجراءات التوثيق أو الشهر التحرى عن القيمة الحقيقية للعقار أو المنقول ويحصل الرسم التكميلى عن الزيادة التى تظهر فى القيمة •

وفى المحررات التى ينص فيها على أن التصرف يتناول الأرض دون ما عليها من مبان أو منشآت تقدر الرسوم النسبية على كامل قيمة الأرض والمباني والمنشآت ما لم يثبت أن التصرف مقصور على الأرض أو أن المتصرف اليه أقام المباني والمنشآت على نفقته •

مادة ٢٢ - (١) تقدر الرسوم النسبية على التصرفات والوقائع فى المحررات التى تكون الدولة أو إحدى وحدات الحكم المحلى أو إحدى الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام طرفا فيها على أساس القيمة الموضحة فى تلك المحررات •

(١) مستبدلة بالمادة الاولى من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/٥/٧ - العدد ١٨ مكرر « ١ ») وقد نص فى مادته الثالثة على ما يلى : « لا تسرى أحكام هذا القانون على المحررات المتعلقة بالعقارات والثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ بشرط تقديمها للشهر أو التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٨٢ •
كما لا تسرى أحكام هذا القانون على المحررات المذكورة السابق تقديمها للشهر أو التسجيل لمأموريات الشهر العقارى حتى ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٠ •

وتسرى بالنسبة للمحررات المبينة فى الفقرتين السابقتين أحكام القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قبل تعديلها بأحكام هذا القانون » •

مادة ٢٣ - فى حالة اختصاص الدائن بمقاررات مدينة أو رهن العقار أو حقوق الامتياز تنضاف على الدين الأصلى الفوائد المستحقة لغاية تاريخ القيد علاوة على فوائد السنتين التاليتين لهذا التاريخ والمصرفات ، كما يضاف أيضا فى حالة الرهن قيمة التعويض عن الدفع المجل ان طلب تأمينه .

وفى حالة انقضاء مدة التجديد القانونية لهذه الحقوق يراعى عند اعادة قيدها بعد الميعاد تحصيل الرسم النسبى كاملا على قيمة الدين الأصلى أو الباقى منه مع الملحقات والفوائد المطلوبة .

الباب الثانى

فى تحصيل الرسوم وردھا وتخفيضها والاعفاء منها

الفصل الأول

« فى تحصيل الرسوم وردھا »

مادة ٢٤ - تحصل مقدما جميع الرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون قبل اتخاذ أى إجراء مطلوب ، وبالنسبة للمحركات واجبة الشهر يراعى تحصيل الرسوم على عمليتى التوثيق والشهر معا سواء كان المحرر مطلوبا توثيقه أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيه .

مادة ٣٥ - اذا استحققت رسوم تكميلية على أى محرر أو إجراء كان أصحاب الشأن متضامنين فى أدائها . وتكون المقاررات وغيرها موضوع التصرف ضامنة لأداء الرسوم ويكون للحكومة فى تحصيلها حق امتياز على جميع ممتلكات الأشخاص المدينين أو الملزمين بها .

مادة ٣٦ - (١) فى الأحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٤٢٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنفيذ حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ (منشور فيما بعد) .

الشأن بكتاب موسى عليه مصحوب بعلام الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة .

ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة « ٢١ » - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان والا أصبح الأمر نهائيا . ويكون تنفيذه بطريق الحجز الادارى كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية على صورة أمر التقدير من المحكمة الواقع فى دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه ذلك الأمر . ويحصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب ، ويرفع التظلم الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن .

مادة ٢٧ - للأمين العام لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق بناء على طلب أحد أصحاب الشأن وبعد أخذ رأى مكتب الشهر أو التوثيق - أن يمنحه أجلا لأداء الرسوم التكميلية أو أن يأذن له بأدائها على أقساط شهرية بشرط تقديم كفيل مقتدر متضامن أو تأمين عينى وعلى ألا تزيد المدة فى الحالتين على سنة اذا لم تتجاوز الرسوم مائتى جنيه ولا على سنتين اذا تجاوزت هذا المبلغ .

كما يجوز لأمناء المكاتب بنفس الأوضاع السابقة الموافقة على تقسيط الرسوم التكميلية المستحقة فى حدود مبلغ خمسين جنيها .

واذا تأخر صاحب الشأن فى الوفاء بأى قسط حلت باقى الأقساط بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار ، ويجوز الرجوع فى الأمر الصادر بالتقسيط أو منح الأجل اذا جد ما يدعو لذلك .

ولا يجوز الطعن فى الأمر الصادر بالقبول أو الرفض أو الرجوع .

٩٠ شهر عقارى وتوثيق

مادة ٢٨ - ترد الرسوم النسبية المحصلة عن شهر أحكام مرسى
المزاد فى حالة الحكم بالغائها •

مادة ٢٩ - اذا حال دون اتمام اجراءات شهر المحررات وفاة أو
صدور قانون جديد يرد ٧٥٪ من الرسوم النسبية التى حصلت عنها •

مادة ٣٠ - لا يترتب على بطلان المحررات أيا كان نوعها رد شئ
من الرسوم على اختلاف أنواعها بأى حال من الأحوال ولا يرد أى رسم
حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون الا فى الإحـوال المنصوص عليها
صراحة فيه ولو عدل أصحاب الشأن عن السير فى الاجراء الذى حصل
عنه الرسم •

مادة ٣١ - يسقط الحق فى استرداد ما يتحصل من الرسوم بغير
وجه حق بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الدفع •

الفصل الثانى

« فى تخفيض الرسوم والاعفاء منها »

مادة ٣٢ - يخفض الى النصف الرسم النسبى المفروض على بيع
العقار المنصوص عليه فى هذا القانون لكل من :

(أولا) صغار الملاك الذين يشترون أطيانا زراعية لا تتجاوز قيمتها
ألفى جنيه بحيث لا تزيد ملكيتهم عن خمسة أفدنة بما فى ذلك القدر محل
التصرف •

(ثانيا) مشترو العقارات المبنية أو أجزاء منها بحيث لا تتعدى
قيمة ما يملكونه ألفى جنيه بما فى ذلك القدر محل التصرف •

وتقدر قيمة العقار المشار اليه طبقا للأسس الموضحة فى المادة « ٢١ » •

ويخفص الى الربع الرسم النسبى المفروض على قسمة العقار لانتهاء حالة الشيوخ فى خلال عامين من تاريخ قيام حالة الشيوخ أو من تاريخ العمل بهذا القانون أيهما أطول .

ويراعى فى تطبيق هذا النص ما تضمنته القوانين الأخرى من تخفيضات .

مادة ٣٣ - لا يؤدى رسم نسبى على شهر حق الارث وأحكام اشهار الافلاس وعرائض الدعاوى العينية العقارية وأوراق الاجراءات الخاصة بالبيع الجبرية وإنذارات الشفعة وكذلك الأحكام الصادرة ببطان أو فسخ أو الغاء أى حق من الحقوق التى تم شهرها .

مادة ٣٤ - يعنى من الرسوم المفروضة بموجب هذا القانون :

(أ) المحررات والاجراءات التى تؤول بمقتضاها ملكية العقارات أو المنقولات أو الحقوق الى الحكومة .

(ب) الصور والشهادات والكشوف والمخصصات والترجمة للوزارات أو المصالح الحكومية أو لجهة وقف خيرى .

(ج) اشهار الاسلام .

(د) الوقف الخيرى والبيع وغيره من أسباب الملكية اذا اقترن بوقف العين وقفاً خيرياً والعقود والتصرفات المتعلقة بالوقف الخيرى متى كانت لجهة الوقف .

(هـ) الوصية فى وجوه البر .

(و) جميع التصرفات التى تؤول بمقتضاها الى احدى الحكومات الأجنبية ملكية عقارات فى مصر لاتخاذها دوراً لهيئاتها السياسية أو القنصلية بشرط المعاملة بالمثل .

(ز) الحكومات والهيئات الأجنبية بالنسبة الى المعقارات التى

تتملكها لاقامة منشآت ثقافية عليها بناء على موافقة رئيس الجمهورية
وبشرط المعاملة بالمثل .

(ج) الحالات المقررة بموجب قوانين خاصة (١) .

الباب الثالث

« احكام عامة »

مادة ٣٥ - (٢) مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون
العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر
ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة
جنيه أو بالحدقن لهاتين العقوبتين كل من توصل عمدا الى التهرب من أداء
بعض الرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون عن طريق تجزئة الصفة
أو الادلاء ببيانات غير صحيحة فى الاجراءات والأوراق التى تقدم تنفيذا
له أو بأية وسيلة أخرى .

(١) من ذلك القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ بتخفيض الرسوم عن
عقود الرهن العقارية التى تعقد مع البنك الصناعى (الوقائع المصرية فى
١٩٥٤/٣/١١ - العدد ١٠ مكرر) . القانون رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٤ فى شأن
رسوم التوثيق والشهر والحفظ عن المساكن الشعبية (الوقائع المصرية فى
١٩٥٤/٧/١ - العدد ٥١ مكرر) . القانون رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن
رسوم توثيق وشهر وحفظ عقود العقارات المملوكة للجمعيات الخيرية
والمؤسسات الاجتماعية أو حقوقها العينية العقارية (الوقائع المصرية فى
١٩٥٤/٨/٥ - العدد ٦٣ مكرر) .

(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحويل
الاعضاء الفنيين بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق كل فى دائرة اختصاصه
صفة مأمورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/٤/١٥ - العدد
٨٥) وقد نص فى مادته الاولى على ما يلى : « يخول الاعضاء الفنيون
بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق كل فى دائرة اختصاصه ، صفة مأمورى
الضبط القضائى ، وذلك بالنسبة الى الجريمة المنصوص عليها فى المادة
٣٥ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر » .

وفي جميع الأحوال يحكم بالزام مرتكب الجريمة بأداء مبلغ لا يجاوز ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الرسم .

ولا تجوز اقامة الدعوى الا باذن من وزير العدل أو من يندبه في ذلك وله النزول عنها في أى وقت اذا رأى محلا لذلك ، كما أن له ولن يندبه اجراء الصلح فيها على أساس دفع مبلغ لا يقل عن مثلى ما لم يؤد من الرسم .

ويعاقب على الشروع في ارتكاب هذه الجريمة بعقوبة الجريمة ذاتها .

مادة ٣٦ - في تحصيل الرسوم الواردة بهذا القانون يعتبر في تقدير القيمة ما كان من كسور الجنيه جنيها وفي تقدير الرسم ما كان من كسور القرش قرشا .

مادة ٣٧ - لا تسرى أحكام هذا القانون على رسوم التوثيق ورسوم طلبات الاجراء التى تم تحصيلها قبل العمل به .

مادة ٣٨ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٣٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير العدل تنفيذه واصدار القرارات اللازمة لذلك .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤) .

جدول حرف « أ »
المحركات واجبة الشهر (١)

نوع التصرف أو الموضوع بحكم أو بعقد	رسوم نسبي فى المائة	الايضاح
١ - الحقوق العينية الأصلية		
بيع العقار أو رده باتفاق المتماقدين أو التنازل عنه	٢٪ ٣٪ ٤٪ ٥٪ ٦٪ ٧٪ ٨٪ ٩٪ ١٠٪ ١١٪ ١٢٪	من قيمة العقار اذا لم تتجاوز ١٠٠٠ جنيه . من تلك القيمة اذا لم تتجاوز ٢٠٠٠ جنيه . من تلك القيمة اذا لم تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه . من تلك القيمة اذا لم تتجاوز ٥٠٠٠ جنيه . من تلك القيمة اذا لم تتجاوز ٧٠٠٠ جنيه . من تلك القيمة اذا لم تتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه . من تلك القيمة اذا لم تتجاوز ١٥٠٠٠ جنيه . من تلك القيمة اذا لم تتجاوز ٢٠٠٠٠ جنيه . من تلك القيمة اذا لم تتجاوز ٢٥٠٠٠ جنيه . من تلك القيمة اذا لم تتجاوز ٣٠٠٠٠ جنيه . من قيمة العقار اذا تجاوزت ٣٠٠٠٠ جنيه .
الوصية بالعقار	حسب النسب السابقة	من قيمة العقار الموصى به وقت الشهر

(١) الجدول بحرف « أ » معدل بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/٥/٧ - العدد ١٨ مكرر « أ ») وقد نص فى مادته الثالثة على ما يلى :

« لا تسرى أحكام هذا القانون على المحركات المتعلقة بالعقارات والثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ بشرط تقديمها للشهر أو التسجيل قبل أول يناير سنة ١٩٨٢ .

كما لا تسرى أحكام هذا القانون على المحركات المذكورة السابق تقديمها للشهر أو التسجيل لأموريات الشهر العقارى حتى ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٠ .

وتسرى بالنسبة للمحركات المبينة فى الفقرتين السابقتين أحكام القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قبل تعديلها بأحكام هذا القانون » .

حسب النسب السابقة	
من قيمة ثلث العقار	وصية بمنفعة عقار مسدة
من ثلثي قيمة العقار	ميتة أو مدى الحياة
من ثلث قيمة العقار	بيع الرقبة في العقار مجردا
من قيمة أكبر البهين	من حق الانتفاع
	بيع حق الانتفاع في العقار
	الماوضة في العقار
	اقرار للغير بملكية العقار أو
من قيمة العقار وقت الاقرار أو التصديق	التصادق على ملكيته
من قيمة العقار الموهوب وقت الهبة أو الرجوع	هبة العقار أو الرجوع فيها
من القيمة المبنية في المقد أو التي يمينها صاحب الشأن مقابل الارتفاق	حقوق الارتفاق
على ألا تنقل عن الفرق بين العقار محملا بالارتفاق وقيمتة بدونه	
من الثمن الراعى به الراد	حكم رسو الراد
من الثمن الذي يبيع به العقار	محاضر البيع الادارى الجبرى
من قيمة ملك البعل	استبدال اعيان الرقف
من قيمة نصيب المستحق سواء الكان قائما أو أمولا مودعة على ذمة الاستبدال	الناء الرقف

(تابع) جدول حرف (أ)

نوع التصرف أو الموضع بحكم أو بمقد	رسم نسبي في المائة	الأيضاح
٢ - الحقوق العينية وتجديدها		
رهن العقار	$\frac{1}{2}$ / $\frac{1}{2}$	من مبلغ الدين لنافية ١٠٠٠٠ جنيه • من مبلغ الدين إذا لم يتجاوز قيمته ٢٠٠٠ جنيه • إذا جاوزت ٢٠٠٠ جنيه *
.....	$\frac{1}{2}$ / $\frac{1}{2}$	فإن لم يكن الدين مميّناً كان الرسم باعتبار قيمة المهرن وقت الرهن • يؤخذ هذا الرسم عند التجديد على الزيادة فقط •
.....	$\frac{1}{2}$ / $\frac{1}{2}$	على المبلغ الأصلي وملحقاته وعند التجديد يفرض الرسم على الزيادة فقط •
.....	$\frac{1}{2}$ / $\frac{1}{2}$	على المبلغ الأصلي وملحقاته وعند التجديد يفرض الرسم على الزيادة فقط •
.....	$\frac{1}{2}$ / $\frac{1}{2}$	من مقابل التنازل إذا صدر بمقابل والا يكفي بالرسم المقرر ورسم الحفظ •
.....	$\frac{1}{2}$ / $\frac{1}{2}$	على المبلغ الأصلي وملحقاته •

عقارى وتوثيق

٣ - التصرفات والموضوعات المتنوعة

من قيمة العقار المقسوم وإذا كانت القسمة قاصرة على فرز بعض الحصص مع بقاء الشئوخ في الباقي فإن الرسم يؤخذ على قيمة الحصص أو الحصص المفرزة فقط فإذا كان الباقي هو نصيب شريك واحد يحصل الرسم عن قيمة العقار كله بحسب نصيب كل شريك وإذا ظهرت في القسمة زيادة عن الأقسمة الأصلية فائض الزيادة حكم البيع في تقدير الرسم *

• من مبلغ الدين المتخالف عليه لثانية ١٠٠٠ جنيه

• إذا لم تجاوز قيمة الدين ٢٠٠٠ جنيه

• إذا تجاوزت قيمة الدين ٢٠٠٠ جنيه

سواء حصل الإقرار بالقبض أو الإبراء أم لم يحصل ، وإذا كان

النسب عن جزء من العقار ولم تكن قيمة الدين الخاص بهذا الجزء يحصل الرسم على كامل الدين مع مراعاة ذلك عند إجراء النسب النهائي •

١/١

قسمة العقار بين مستحقيه
قسمة افرار أو فسخها

نسب الرهن

١/١
١/٢
٢/٣
٣/٤

(تابع) جدول حرف (١)

الإيضاح	رسم نسبي في الساعة	نوع التصرف أو الموضوع بحكم أو بمقد
من المبلغ المتخاض عليه سواء أ حصل الاقرار بالقبض أو الإبراء أم لم يحصل وإذا كان الشطب عن جزء من العقار ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء يحصل الرسم على كامل الدين مع مراعاة ذلك عند إجراء الشطب النهائي *	١/٢	شطب اختصاص السدائن بمقاربات مدينه
من الأجرة المبنية في المقد بشرط ألا تتل عن عشرة سنين ولا تزيد على عشرين سنة فإذا لم تعين المدة فباعتبار الأجرة السنوية في مدة عشرين سنة *	٢/٢	التحكير أو التنازل عنه
باعتبار قيمة الإيجاز في مدة التعامل إذا لم يشترط تحديدها أما أن شرط التجديد ، فإن كانت المدة لأكثر من سنة فباعتبار الأجرة لمدة سنة وإن كانت لسنة فالتكر فباعتبار الأجرة عن مدة واحدة من مدد التجديد *	١/١	الإيجارات

جدول حرف « ب » (١)
المحركات غير واجبة الشهر

نوع التصرف أو الموضوع بحكم أو بعقد	رسم نسبي في المائة	الايضاح
— بيع المنقول أو رده باتفاق المتعاقدين أو اللتنازل عنه .	٢٪	من قيمة المنقول .
— البديل في المنقول .	٢٪	من قيمة أكبر البدلين
— الأقرار للغير بمنقول أو التصديق عليه .	١٪	من قيمة المنقول وقت الاقرار أو التصادق . ويتعدد هذا الرسم بمتعدد المقرين ما لم يكونوا في حكم شخص واحد .
— بيع المحال التجارية والصناعية .	٢٪	من قيمة المقومات المادية والمعنوية للبيع اذا لم تزد القيمة على ١٠٠٠ جنيه .
	٣٪	اذا لم تتجاوز القيمة ٢٠٠٠ جنيه .
	٤٪	اذا لم تتجاوز القيمة ٣٠٠٠ جنيه .
	٥٪	اذا زادت القيمة على ٣٠٠٠ جنيه .
— هبة المنقول أو الرجوع فيها .	٢٪	من قيمة الموهوب وقت الهبة أو الرجوع .
— الوصية بالعقار أو المنقول أو الرجوع فيها .	١٪	من قيمة المال الموصى به ان كان معينا فان كانت الوصية بمال غير معين أو بجزء شائع كان الرسم على قيمة الموصى به باعتبار ما يملكه الموصى وقت صدور الوصية .

(١) الجدول حرف «ب» معدل بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٥/٧ العدد ١٨ مكرر « أ »)

وقد نص في مادته الثالثة على ما يلى : « لا تسرى أحكام هذا القانون على المحررات المتعلقة بالعقارات والثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ بشرط تقديمها للشهر أو التسجيل قبل أو يناير سنة ١٩٨٢ » .

كما لا تسرى أحكام هذا القانون على المحررات المذكورة السابق تقديمها للشهر أو التسجيل لمأموريات الشهر العقارى حتى ١٤ من إبريل سنة ١٩٨٠ .

وتسرى بالنسبة للمحررات المبينة فى الفقرتين السابقتين أحكام القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قبل تعديلها بأحكام هذا القانون » .

من قيمة المنقول المسموم ، لكن اذا كانت القسمة قاصرة على فرز بعض الحصص مع بقاء الشيوخ في الباقي فان الرسم يؤخذ على قيمته الحصص او الحصص الفرزة فقط ، فاذا كان الباقي هو نصيب شريك واحد يحصل رسم عن قيمة المنقول كله بحسب نصيب كل شريك واذا ظهرت في القسمة زيادة عن الانصبة الاصلية اخذت الزيادة حكم البيع في تقدير الرسم .

من قيمة المال الموصى به إن كان معينا فإن كانت الوصية بمال غير معين أو بجزء شائع كان الرسم على قيمة الموصى به باعتبار ما يملكه الموصى وقت صدور الوصية .

من قيمة المنفعة في المدة إن كانت معينة والا فمن قيمتها في عشر سنوات باعتبار الاجار في مدة التعاقد اذا لم يشترط في الحرر تجديدها ، اما إن شرط التجديد فإن كانت المدة لأكل من سنة فباعتبار الاجرة لمدة سنة وإن كانت لسنة فأكبر فباعتبار الاجرة عن مدة واحدة من مدة التجديد .

١/٤

قسمه المنقول قسمة افرار
أو فسحها

١/٢

الوصية بالمقار أو المنقول أو
الرجوع فيها

١/٢

وصية بمنفعة عتار أو منقول
مدة معينة أو مدى الحياة أو
الرجوع فيها

١/٢

ايجار عتار أو منقول

(تابع) جدول حرف « ب »
المبررات غير واجبة النشر

نوع التصرف أو الموضوع بحكم أو بمقد	رسم نسبي في المائة	الإيضاح
فسخ الإيجار للمقار أو القول أو التنازل عنه عقود الشركات أو فسخها أو تعديلها	١/٤ ١/٤ ١/٢ ١/٢ ١/٢	من قيمة الأجرة في الدة الباقية في النقد من رأس مال الشركة إذا لم يتجاوز ٢٠٠٠ جنيه إذا تجاوز رأس المال ٢٠٠٠ جنيه من القيمة المتفق عليها في العقد من القيمة الإيجارية التي اعتبرت أساسا لربط ضريبة الأكلان موضوع الشركة مدة العقد إذا كانت الدة محددة أو مدة ثلاث سنوات إذا لم تكن الدة محددة من مبلغ الدين لغاية ١٠٠٠ جنيه إذا لم تجاوز قيمة الدين ٢٠٠٠ جنيه إذا تجاوزت القيمة ٢٠٠٠ جنيه فإن لم يكن الدين معينا كان الرسم باعبار قيمة المهرن وقت الرهن
عقود المقاولات عقود شركة الزراعة أو فسخها	١/٤ ١/٢ ١/٢	
رضن القول	١/٤ ١/٢ ١/٢ ١/٢	

من مبلغ الدين أو الجزء المتخالف عنه سواء حصل الاتفاق بالقبض أو الإبراء أم لم يحصل وإذا كان التنازل عن جزء من المهر ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء حصل الرسم عن كامل الدين وعند التنازل عن الجزء الباقي يراعى ما سبق تحصيله .

من قيمة الأيراد السنوى مضروباً في ٢٠ ان كان مؤبداً أو مضروباً في ١٠ اذا كان لدى الحياة فإذا كان مؤقتاً فملى قيمة الأيراد السنوى مضروباً في عدد سنينه بحيث لا تتجاوز عشرين .

من قيمة المال به لثانية ١٠٠٠ جنيه .

اذا لم تجاوز قيمة المال به ٢٠٠٠ جنيه .

اذا جاوزت القيمة ٢٠٠٠ جنيه .

١/٢/٤

التنازل عن رهن مقنول

١/٢

ترتيب الأيراد

١/٢/٤

الموالة

١/٢

١/٢/٤

(تابع) جدول حرف «ب»
المحركات غير واجبة الشهر

الايفساح		رسم نسبي في المائة	نوع التصرف أو الموضع بحكم أو بعقد
• من قيمة الدين وإذا كان التنازل بعوض يحصل الرسم على الدين الأصلي	• من قيمة الدين سواء أصدر به حكم أم لم يصدر مالم يكن الاقرار ضمن التعاقد بالرهن فلا رسم عليه	حسب النسب السابقة	اقرار بتحويل الدين أو التنازل عنه أو الرجوع فيه
• من القيمة المقر بها	• من القيمة المقر بها مالم يكن الاقرار ضمن التعاقد بالرهن فلا رسم عليه	»	اقرار بدين
• من القيمة الرديئة	• من قيمة المارية	»	اقرار باقتراض نقود
• من قيمة الدين المكحول		»	اقرار بفتح اعتماد
		»	اقرار برديئة
		»	اقرار بمارية
		»	الكفالة

من قيمة الدين ما لم يكن الاقرار ضمن الاقرار بنشط الرهن أو التنازل عنه فلا رسم عليه .	١/٤	اقرار بقبض دين
من قيمة الرديعة أو العارية .	١/٤	اقرار باسترداد الرديعة أو
من قيمة الديار منه .	١/٤	العارية
على المائة جنيه الأولى .	١/٢	الأبراء من الحقوق
على الزيادة اذا كان المصدق مسمى أما اذا كان المصدق غير مسمى فيحصل رسم بحد أدنى قدره ٢٠٠ قرش كما يؤخذ هذا الرسم على قيمة المائنة (الدوحة) وعلى التزام الزوج بردها وأيضا على قيمة الشبكة أو الهدية التي يقدمها الزوج لزوجته .	١/٢	عقود الزواج أو التصديق عليه
اذا كانت قيمة المرد مما يمكن تقديره والا فيكتفى بالرسم المقرر .	١/٢	تقرير النفقة أو سقوطها أو
	٢/٢	تحملها أو الاقرار بشيء من
	١/٢	ذلك اذا كانت مستدة الى
		تاريخ سابق
		كل تصرف أو موضوع لم
		ينص عليه في هذا الجدول

جدول حرف « ج »
المحركات الخاصة بالحالة المدنية

الرسم المستحق والايفاح	الاشهادات (المحركات الرسمية المتضمنة موضوعا من الموضوعات الموضحة بعد)
• رسم ثابت قدره ٢٥ قرشا	الطلاق أو الفارقة بجميع أسبابها الشرعية
• رسم ثابت قدره عشرة قروش	الانقضاء بالانقضاء أو الحضانة أو سقوطها أو الاقرار بالرجعة
• رسم ثابت ١٥ قرشا	تقرير النفقة أو سقوطها أو تحللها أو الاقرار بشيء من ذلك
• رسم ثابت قدره عشرة قروش	الانقضاء بالانقضاء أو سقوطها أو تحللها أو الاقرار بشيء من ذلك
• رسم ثابت عشر قروش	التوكيل في أمور الزوجية ونفقة الاثارب أو عزل الوكيل أو عزله وتعيين غيره

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٨٧ (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون مصلحة الشهر العقارى والتوثيق الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ، وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ،

ورفعاً لمعانة ذوى الشأن وتلافياً لما يثيره تطبيق المادتين ٢١ ، ٢٦ من القانون المشار اليه من شكاوى عديدة بشأن الرسوم التكميلية التى قد تستجق على بعض المحررات والتى تتم المطالبة بها بعد فترات طويلة ، وضماناً لتقدير هذه الرسوم التكميلية على أسس وعناصر سليمة تعززها الأسانيد الواقعية والأدلة المادية التى تكشف عن حقيقة الثمن وقت شهر المحرر وحفاظاً على أن تستأدى الخزانة حقها دون إفراط أو تفريط وبغير افتئات على حقوق المواطنين أو حملهم بغير مبرر على الالتجاء الى التقاضى دفاعاً عن حقوقهم بغية انصافهم من مطالبات يرون أنها لا تستند الى أساس سليم ويستشعرون ظلماً فى مطالبتهم بها ، ولصالح العمل ،

قـسـر :

مادة ١ - فى الأحوال التى تستحق فيها نتيجة التجريات اللاحقة رسوم تكميلية طبقاً لنص المادتين ٢١ ، ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يرفع أمين المكتب المختص - قبل أن يصدر أمر تقدير هذه الرسوم - مذكرة مفصلة الى رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق تتضمن أسباب الاستحقاق والأسس والبنامر التى بنى

عليها تقدير القيمة الحقيقية للعقارات محل التحرى والمتخذة أساسا للرسوم التكميلية المقترحة والأسانيد الواقعية والمستندات المؤيدة لهذا التقدير .

ولرئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق أن يرفض بقرار مسبب اعتماد مذكرة اقتراح تقدير هذه القيمة التى تحتسب وفقا لها الرسوم التكميلية المشار اليها فيمتنع على أمين المكتب المختص اصدار أمر تقدير بها .

ولرئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق أن يعيد الأوراق لاستكمالها أو استيفاء أى نقص يراه وفى هذه الحالة يمتنع على أمين المكتب المختص اصدار أمر تقدير بالرسوم التكميلية وعليه تنفيذ الاستيفاء المطلوب واعادتها الى رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق وعلى رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق اذا رأى فحص الأوراق أنها ترشح لاستصدار الأمر المقترح بتقدير رسوم تكميلية فيها أن يحيلها الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القرار فاذا رأت هذه اللجنة سلامة هذا التقدير سببا واستحقاقا ومقدارا أو اذا رأت تخفيض قيمة ذلك التقدير أن تصدر قرارها بذلك ويقوم رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق باعتماد قرار اللجنة واعادة الأوراق لأمين المكتب المختص وعلى هذا الأمين قبل اصدار أمر تقدير بالرسوم التكميلية المعتمدة اعلان ذوى الشأن بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بصورة من مذكرته المرفوعة لرئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق ومن قرار اللجنة المشار اليها الذى تم اعتماده من الأخير .

ولا يجوز لهذا الأمين اصدار أمر بتقدير الرسوم التكميلية التى تم اعتماد القيمة الحقيقية المتخذة أساسا لحسابها قبل مضى خمسة عشر يوما على تاريخ تسليم الأوراق المذكورة فى الفقرة السابقة لذوى الشأن

ويتم اعلان أمر التقدير الذى يصدره بعد انقضاء هذه المدة الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة وفقا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل •

مادة ٢ — يصدر وزير العدل قرارا بتشكيل لجنة أو أكثر تضم ضمن تشكيلها عناصر من مصلحتى الخبراء والشهر العقارى والتوثيق •

وتختص هذه اللجنة بفحص كافة الحالات التى يحيلها على رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق وفقا للمادة الأولى من هذا القرار والواردة اليه من أمناء المكاتب المختصين بشأن ما يروونه من تقدير القيمة الحقيقية للعقارات المتخذة أساسا لاحتساب الرسوم التكميلية التى قد تستحق وفقا للمادتين ٢١ ، ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه •

ولهذه اللجنة أن تطلب ما تراه من ايضاحات أو مستندات أو أوراق وأن تناقش أمين المكتب المختص وغيره من المسؤولين وأن تحرى ما تراه من معاينات وأن تواجه اذا رأت حاجة لذلك ذوى الشأن وذلك وصولا لحقيقة الثمن وقت اشهار المحرر •

وتصدر اللجنة قرارها مسببا — بعد ما تجريه من فحص — اما بقبول الطلب اذا رأت سلامة تقدير القيمة الحقيقية التى قدرت على أساسها الرسوم التكميلية المعروضة سببا واستحقاقا ومقدارا واما برفض الطلب ويعتمد هذا القرار من رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق وللجنة أن ترفع لوزير العدل اقتراحاتها بشأن ما قد يصادفها فى عملها من عقبات لتذليلها •

مادة ٣ — يبعد سجل خاص بمكتب رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق للمذكرات الواردة له للاعتقاد من أمناء المكاتب المختصين بشأن القيمة الحقيقية المراد اتخاذها أساسا لتقدير الرسوم

انتهائية يبين به على الأخص تاريخ ورودها وكافة البيانات الخاصة بالمحرر الشهر وقيمة الرسوم المسددة عنه وأسس وعناصر وأساليب التقدير المقترح للقيمة الحقيقية التى تحتسب على أساسها الرسوم التكميلية ونتيجة وتاريخ التصرف فى هذه المذكرات من رفض أو استيفاء أو إحالة الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القرار وتاريخ القرار الذى أصدرته اللجنة ومنطوقه وتاريخ اعتماده واعادته الى أمين المكتب المختص •

مادة ٤ - يوافق مكتب مساعد أول وزير العدل فى نهاية كل شهر بصورة من البيانات المثبتة بالسجل المشار إليه فى المادة السابقة •

مادة ٥ - على رئيس الإدارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق وكافة الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار •

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٧/٨/١ كما يسرى على كافة الحالات التى لم يتم اعلان أمر التقدير فيها لذوى الشأن فى هذا التاريخ •

صدر فى ١٩٨٧/٦/١٧ •

القسم الرابع
فى نظام السجل العينى
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤
بنظام السجل العينى (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون ارقام ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى
والتوثيق والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتوثيق ،

وعلى القوانين ارقام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم
القضائية والرسوم أمام المحاكم الشرعية ورسوم التسجيل والحفظ
والقوانين المعدلة لها ،

وعلى القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالناء المحاكم الشرعية
والمالية ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يسرى نظام الشهر على أساس اثبات المحررات فى السجل العينى وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى القانون المرافق .

مادة ٢ :

١ - يصدر قرار من وزير العدل (١) بتعيين الأقسام المساحية التى يسرى عليها نظام الشهر على أساس اثبات المحررات فى السجل العينى ويحدد القرار التاريخ الذى يبدأ فيه هذا السريان ، على أن يكون هذا التاريخ لاحقا لصدور القرار بمدة ستة أشهر على الأقل .

٢ - ويستمر العمل بقوانين الشهر المعمول بها فى المناطق التى لم يطبق نظام السجل العينى فيها طبقا لاحكام الفقرة السابقة .

مادة ٣ - فى الفترة المشار اليها فى المادة السابقة تستكمل المصلحة اعداد السجل العينى للقسم المساحى على الوجه المبين بالقانون المرافق .

مادة ٤ - يصدر باللائحة التنفيذية قرار من وزير العدل (١) .

مادة ٥ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٣ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤) .

(١) صدر العديد من قرارات وزير العدل بشأن تعيين الاقسام المساحية التى يسرى عليها نظام السجل العينى .

قانون السجل العينى

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ - السجل العينى هو مجموعة الصحائف التى تبين أوصاف كل عقار وتبين حالته القانونية وتنص على الحقوق المترتبة له وعليه وتبين المعاملات والتعديلات المتعلقة به .

مادة ٢ - تتولى مصلحة الشهر العقارى ومكاتبها ومأمورياتها أعمال السجل العينى طبقا لاحكام هذا القانون .

مادة ٣ - يختص كل مكتب من مكاتب السجل العينى دون غيره بقيد المخبرات المتعلقة بالعقارات التى تقع فى دائرة اختصاصه .

مادة ٤ :

١ - يخصص سجل عينى لكل قسم مساحى ، وتقر فى هذا السجل صحيفة خاصة بكل وحدة عقارية ترقيم وفقا للقواعد الخاصة بكيفية امساك السجل .

٢ - ويصدر قرار من وزير العدل (١) بتعيين الاقسام المساحية فى المدن والقرى ، وتبين اللائحة التنفيذية كيفية امساك السجل العينى وكذلك الوثائق المتعلقة به .

مادة ٥ - يلحق بكل سجل فهرس شخصى هجائى يكون فيه لكل مالك صحيفة خاصة يبين فيها الوحدات التى يملكها وتدوين بيانات هذا الفهرس من واقع البيانات المثبتة فى السجل العينى .

(١) صدر العديد من قرارات وزير العدل بشأن تعيين الاقسام المساحية التى يسرى عليها نظام السجل العينى .

مادة ٦ — لا يجوز بأى حال من الاحوال أن تنقل من مكاتب السجل المعنى أصول المحررات التى تم قيدها ولا السجلات والدفاتر والوثائق المتعلقة بالقييد ، على أنه يجوز للسلطات القضائية أو من تتدبه من الخبراء الاطلاع عليها •

مادة ٧ — تخضع التصرفات والحقوق الواردة فى هذا القانون سواء فيما يتعلق بقيدها أو التأثير بها أو حفظها أو بالنسبة الى طلبات الاجراء فيها للقواعد المتعلقة بالرسوم الخاصة بالشهر العقارى •

مادة ٨ :

١ — تعتبر وحدة عقارية فى تطبيق أحكام هذا القانون :

أولاً — كل قطعة من الأرض تقع فى قسم مساحى واحد وتكون مملوكة لشخص واحد أو أشخاص على الشيوع دون أن يفصل جزءا منها عن سائر الاجزاء فاصل من ملك عام أو خاص أو دون أن يكون لجزء منها أو عليه من الحقوق ما ليس للاجزاء الأخرى أو عليها •

ثانياً — المناجم والمحاجر •

ثالثاً — المنافع العامة •

٢ — وتنظم بقرار من وزير العدل التفاصيل المتعلقة بتعيين الوحدات العقارية وتعديل البيان الوارد فى الفقرة السابقة عن طريق الاضافة أو الحذف •

مادة ٩ — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز بقرار من وزير العدل أن تعتبر منطقة من مناطق السكنى أو غيرها وحدة عقارية فى جملتها وتترد لها صحيفة عامة ويعد لشهر التصرفات الخاصة بهذه المساكن فهرس يرتب بأسماء الأشخاص ويلحق بالصحيفة العقارية •

الباب الثانى

فى اثبات الحقوق فى السجل العينى

الفصل الاول

فى التقييد الاول

مادة ١٠ - تحصر جميع الوحدات العقارية الكائنة بالقسم المساحى وتفرّد لكل منها صحيفة وتثبت بها الحقوق •

مادة ١١ - لا تثبت الحقوق فى صحائف السجل الا اذا كانت قد نشأت أو تقررت بسبب من أسباب اكتساب الحقوق العينية ، واذا كان هذا السبب تصرفا أو حكما وجب أن يكون قد سبق شهره •

مادة ١٢ - تستخلص بيانات الصحائف من دفتر المساحة وسجل الأطنان ومن التصرفات التى سبق شهرها ومن استثمارات التسمية المشار اليها فى المادة ١٩ •

مادة ١٣ - لا تثبت الحقوق على أساس وضع اليد الا اذا لم يكن فى المحررات المشهورة ما يناقضها •

مادة ١٤ - فى حالة قيام التناقض بين المحررات المشهورة عن قطعة مساحية واحدة تتولى المصلحة اثبات الحقوق فى صحيفة الوحدة باسم من تعتبره صاحب الحق بعد فحص المحررات المتناقضة ودراستها ، ويرفق بصحيفة الوحدة تقرير عن نتيجة هذه الدراسة •

مادة ١٥ - يثبت فى صحيفة كل وحدة عقارية جدودها الطبيعية وأسماء الملاك المجاورين •

مادة ١٦ - تتولى المصلحة وضع العلامات على حدود كل وحدة عقارية •

مادة ١٧ - يجب على واضع اليد على الوحدة العقارية أيضا كان سبب وضع يده أن يمكن الموظفين المنوط بهم عملية المساحة من القيام بعملية التحديد ، وعلى رجال الضبطية القضائية أو رجال الادارة تمكين هؤلاء الموظفين من وضع العلامات اللازمة لتحديد الوحدات العقارية .

مادة ١٨ - المحررات التى تتناول نقل حق عينى أو انشاءه أو زواله الثابتة التاريخ من غير طريق وجود توقيع أو ختم لانسان توفى تخفض رسوم شهرها بمقدار ٥٪ اذا قدمت للشهر خلال شهرين من تاريخ صدور القرار الوزارى المشار اليه فى المادة الثانية من قانون الاصدار .
وترسل صورة من طلب الشهر الى الهيئة القائمة على اعداد السجل العينى بمجرد تقديم الطلب للنظر فى اثبات الحقوق فى صحائف الوحدات العقارية على أساس هذه المحررات .

مادة ١٩ - فى أحوال التبادل على عقارات بعقود لم تنشر وفى أحوال وضع اليد على عقارات مفرزة بمقتضى عقود قسمة لم تنشر وفى جميع الاحوال الاخرى التى لا يكون وضع اليد فيها ثابتا فى محررات مشهرة يجوز لأصحاب الشأن باتفاقهم واتفاق من يكون له حقوق عينية تبعية على هذه الأعيان أن يقوموا فى ميعاد الشهرين المشار اليه فى المادة السابقة باثبات اتفاقاتهم فى استثمارات تسوية تقوم مقام المحررات المشهرة وتسلم هذه الاستثمارات الى الهيئة القائمة على اعداد السجل العينى للنظر فى اثبات الحقوق فى صحائف الوحدات العقارية وفقا لها .
وتخفض رسوم الشهر المستحقة عن هذه الاستثمارات بمقدار ٥٠٪ اذا كان وضع اليد سابقا على صدور القانون بمدة خمس سنوات على الأقل .

ويصدر قرار من وزير العدل ببيان كيفية تحرير الاستمارة (١) .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٧٤٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن استمارة التسوية المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/١/٢٨ - العدد ٢٣ تابع) .

مادة ٢٠ - بعد صدور القرار الوزارى المشار اليه فى المادة الثانية من قانون الاصدار ينشر فى الجريدة الرسمية وفقا للاجراءات والمواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية اعلان يتضمن تنبيه أصحاب الشأن من ملاك وأصحاب حقوق عينية الى ميعاد سريان القانون فى القسم المساحى ودعوتهم الى الاطلاع على بيانات الوحدة العقارية الخاصة بهم كما يتضمن تنبيهها الى ميعاد الطعن المذكور فى المادة ٢١ •

وعند حلول ميعاد السريان المشار اليه فى المادة الثانية من قانون الاصدار ينشر عن البيانات الخاصة بالوحدات العقارية الكائنة بالقسم المساحى لاطلاع أصحاب الشأن عليها •

ويرسل اخطار بالطريقة التى تبينها اللائحة الى أصحاب الشأن الواردة أسماؤهم فى كل صحيفة من صحائف الوحدات العقارية ببيان ما أثبت باسمهم فى هذه الصحائف من حقوق وما يقع على هذه الوحدات العقارية من تكاليف وحقوق عينية تبعية •

الفصل الثانى

فى اللجنة القضائية التى تنظر فى المنازعات

مادة ٢١ - تشكل فى كل قسم مساحى لجنة قضائية برئاسة رئيس محكمة ابتدائية وعضوية اثنين من موظفى المصلحة أحدهما قانونى والثانى هندسى • وتختص هذه اللجنة دون غيرها فى النظر فى جميع الدعاوى والطلبات التى ترفع خلال السنة الأولى بعد العمل بهذا القانون لاجراء تغيير فى بيانات السجل العينى •

ويصدر بتعيين أعضائها ولائحة اجراءاتها قرار من وزير العدل (١) •

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٧٦ بلائحة الاجراءات التى تتبع أمام اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية فى ٢١ يولية سنة ١٩٧٦ - العدد ١٦٩ •

مادة ٢٢ — بعد انتهاء السنة المشار اليها فى المادة السابقة يتفل جدول الدعاوى والطلبات التى ترفع الى هذه اللجنة ، ويجوز بقرار من وزير العدل مد المدة المشار اليها سنة أخرى .

مادة ٢٣ — تكون الأحكام التى تصدرها اللجنة نهائية فى الأحوال الآتية :

- ١ — اذا كان التغيير المطلوب اجراؤه فى بيانات السجل متفقا عليه بين جميع ذوى الشأن الواردة أسماؤهم فى صحائف الوحدات .
- ٢ — اذا كان التغيير لا يمس بحق شخص من الاشخاص الواردة أسماؤهم فى صحائف الوحدات المطلوب اجراء التغيير فيها .
- ٣ — اذا كان الحق المتنازل فيه لا يتجاوز أصلا النصاب النهائى للمحكمة الابتدائية .

مادة ٢٤ — فيما عدا الأحوال الواردة بالمادة السابقة تكون الأحكام الصادرة من اللجنة قابلة للاستئناف أمام محكمة الاستئناف الواقع فى دائرتها القسم المساحى .

مادة ٣٥ — لا تستحق رسوم على الدعاوى والطلبات التى ترفع الى اللجنة . على أنه اذا تبين للجنة أن طلب اجراء التغيير يستر تصرفا جديدا يراد التهرب من أداء الرسوم المستحقة عنه ضمننت قرارها أداء الرسوم المستحقة وفقا للقوانين المعمول بها ولا ينفذ قرارها الا بعد أداء هذه الرسوم .

كما يستحق عند استئناف الأحكام الصادرة من اللجنة الرسوم المستحقة أصلا عن الدعاوى الابتدائية وعن الاستئناف — وترد الرسوم كلها أو بعضها عند الحكم لصالح المستأنف .

الباب الثالث

التقيد فى السجل العينى

الفصل الاول

فى التصرفات والحقوق الواجب قيدها فى السجل

مادة ٢٦ — جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب قيدها فى السجل العينى • ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية •

ويترتب على عدم التقيد أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم •
ولا يكون للتصرفات غير المقيدة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن •

مادة ٢٧ — يجب كذلك قيد جميع التصرفات والأحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية • ويترتب على عدم التقيد أن هذه الحقوق لا تكون حجة لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم •
ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها أموالاً موروثة •

مادة ٢٨ — يجب قيد الأيجارات والسندات التى ترد على منفعة العقار إذا زادت مدتها على تسع سنوات والمخالصات والحوالات بأكثر من أجرة ثلاث سنوات مقدما وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك •

ويترتب على عدم قيدها أنها لا تكون نافذة فى حق الغير فيما زاد على مدة تسع سنوات بالنسبة الى الايجارات والسندات وفيما زاد على أجرة ثلاث سنوات بالنسبة الى المخالصات والحوالات .

مادة ٢٩ - يجب قيد جميع التصرفات المنشئة أو المقررة أو المناقلة أو التى من شأنها زوال أى حق من الحقوق العينية العقارية التبعية وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك والاقراءات بالتنازل عن مرتبة قيدها .

ويترتب على عدم القيد أن هذه الحقوق لا تكون حجة لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم .

مادة ٣٠ - يجب قيد حق الارث اذا اشتملت التركة على حقوق عينية عقارية بقيد السندات المثبتة لحق الارث مع قوائم جرد التركة التى يجب أن تتضمن نصيب كل وارث ، والى أن يتم هذا القيد لا يجوز للوارث أن يتصرف فى حق من هذه الحقوق .

ويكون قيد حق الارث فى خلال خمس سنوات من تاريخ وفاة المورث بدون رسم ، أما بعد ذلك فلا يقبل القيد الا بعد أداء الرسم المفروض على نقل الملكية أو الحق العينى . وتبدأ مدة الخمس سنوات بالنسبة الى حقوق الارث القائمة من تاريخ نفاذ القرار المشار اليه فى المادة الثانية من قانون الاصدار .

مادة ٣١ - يجب التأشير بالمحررات المثبتة لدين من الديون العادية على المورث فى صفح السجل العينى المخصصة لأعيان التركة أو حقوقها . ويجب على الدائن اعلان كل ذى شأن بقيام الدين قبل التأشير به .

ويحتج بهذا التأشير من تاريخ حصوله ، ومع ذلك اذا تم التأشير فى خلال سنة من تاريخ القيد المشار اليه فى المادة السابقة فللدائن أن

يحتج بحقه على كل من تلقى من الوارث حقا عينيا وقام بقيده قبل هذا التأشير *

مادة ٣٢ - الدعاوى المتعلقة بحق عينى عقارى أو بصحة أو نفاذ تصرف من التصرفات الواجب قيدها يجب أن تتضمن الطلبات فيها اجراء التغيير فى بيانات السجل العينى ولا تقبل الدعوى الا بعد تقديم شهادة دالة على حصول التأشير فى السجل بمضمون هذه الطلبات *

مادة ٣٣ - الدعاوى المشار اليها فى المادة السابقة التى تكون منظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ولم تسجل صحتها لا يجوز الاستمرار فى النظر فيها الا بعد أن تتضمن الطلبات الختامية فيها اجراء التغيير فى بيانات السجل وبعد التأشير فيه بمضمون هذه الطلبات *

ويمنح المدعون فى هذه الدعاوى ميعاد شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون لطلب هذا التأشير فاذا لم تقدم فى أول جلسة بعد انتهاء هذا التأشير توقف الدعوى *

مادة ٣٤ - يؤثر فى السجل العينى بمنطوق الحكم النهائى الصادر فى الدعاوى المبينة فى المواد السابقة *

مادة ٣٥ - يترتب على التأشير بالدعاوى فى السجل العينى أن حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون خلال خمس سنوات من تاريخ صبروته نهائيا يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق وأثبتت لمصلحتهم بيانات فى السجل ابتداء من تاريخ التأشير بهذه الدعاوى فى السجل *

وتبدأ مدة الخمس سنوات بالنسبة الى الاحكام النهائية القائمة وقت العمل بهذا القانون من تاريخ نفاذ القرار المشار اليه فى المادة الثانية من قانون الاصدار *

مادة ٣٦ - يجب التأشير باعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة فى صحف

الوحدات العقارية - ويترتب على ذلك أنه اذا تقرر حق الشفيع بحكم قيد فى السجل أن يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ التأشير المذكور .

الفصل الثانى

فى التغيير والتصحيح فى بيانات السجل

مادة ٣٧ - يكون للسجل العيني قوة اثبات لصحة البيانات الواردة فيه .

ولا يجوز التملك بالتقادم على خلاف ما هو ثابت بالسجل .

مادة ٣٨ - استثناء من أحكام المادة السابقة يقبل قيد الحقوق استنادا الى وضع اليد المكسب للملكية اذا رفعت الدعوى أو صدر الحكم فيها خلال خمس سنوات من انقضاء المدة المنصوص عليها فى القرار الوزارى المشار اليه فى المادة الثانية من قانون الاصدار .

ولا تكون هذه الحقوق حجة على من تلقى حقا عينيا من المالك المقيد فى السجل قبل حصول التأشير المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من هذا القانون .

مادة ٣٩ - لا يجوز اجراء تغيير فى البيانات الواردة فى السجل العيني الا بمقتضى محررات موثقة صادرة ممن يملك التصرف فى الحقوق الثابتة فى السجل أو بمقتضى حكم أو قرار صادر من المحكمة التى يقع القسم السالحى فى دائرتها أو من اللجنة القضائية المشار اليها فى المادة ٢١ .

وللأمين أن يصحح الأخطاء المادية البحتة فى السجل العيني من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن طالما لم يتم القيد .

وفى حالة اتمام القيد وجب عليه عدم اجراء التصحيح الا بعد اخطار ذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم وصول . ويحرر الأمين محضرا يوضح فيه أسباب الخطأ وكيفية كشفه .

مادة ٤٠ - يجب على ملاك الوحدات العقارية اخطار أمين السجل بكل تغيير يتناول الوحدة العقارية بسبب اضافة مبانى أو انشاء تفاصيل هامة أو تعديلها أو ازلتها ، ويوفى بالاخطار اقرار رسمى يتضمن التغيرات ، وتعديل بيانات السجل العينى تبعاً لها دون اقتضاء أية رسوم .

ويجب أن يتم الاخطار خلال الثلاثة الأشهر التالية لاتمام التغيير .

مادة ٤١ - اذا تبين عند الانتقال للطبيعة لاجراء عملية تحديد أو غيرها وجود تغييرات غير مثبتة فى صحائف السجل ، أثبتت فى السجل بقرار يصدره الأمين متضمناً هذه التغييرات مع الزام المالك المتخلف عن الاخطار المشار اليه بالمادة السابقة بغرامة قدرها ١/٢٪ من قيمة العقار ويشترط ألا تتجاوز ١٠٠ جنيه ولا تقل عن ١٠ جنيهات ويعتبر هذا القرار نهائياً وتحصل بالطريق الادارى ، وتكون لها مرتبة امتياز رسوم الشهر .

وللأمين العام الاقالة من الغرامة أو تخفيضها اذا أبديت أعذار مقبولة .

مادة ٤٢ - لكل ذى شأن أن يطلب الى قاضى الأمور المستعجلة محو التأشير المشار اليه فى المادة ٣١ فياًمر به القاضى اذا كان سند الدين مطعوناً فيه جدياً .

وكذلك لذى الشأن أن يطلب الى القاضى محو التأشير المشار اليه فى المادة ٣٢ فياًمر به القاضى اذا تبين له أن الدعوى التى أشر بها لم ترفع الا لغرض كيدى محض .

مادة ٤٣ - يخطر كل شخص تغيرت حقوقه أو زالت بكل قيد أو محو أو تأشير أو تصحيح وذلك بارسال خطاب موصى عليه مع علم وصول الى محله المعين فى السجل ويدرج القيد أو المحو أو التأشير أو التصحيح بأكمله فى سند الملكية وفى الشهادة المنصوص عليها فى المادتين ٥٨ ، ٥٩

مادة ٤٤ - اذا ألغى المحو عاد لقيد الحق العينى مرتبته الأصلية فى السجل العينى ومع ذلك لا يكون لالغائه أثر رجعى بالنسبة للقيود التى أجريت فى الفترة ما بين المحو والالغاء .

مادة ٤٥ - تتم اجراءات القيد والتغيير والتصحيح بناء على طلب ذوى الشأن أو من يقوم مقامهم وفقا للشروط والأوضاع التى ينص عليها القانون واللائحة التنفيذية .

الفصل الثالث

فى اجراءات القيد على وجه العموم

مادة ٤٦ - تقدم طلبات القيد الى مأمورية السجل العينى التى يقع العقار فى دائرتها اختصاصها وفقا للاجراءات والأوضاع المشار اليها باللائحة التنفيذية .

مادة ٤٧ - يجب أن تشمل الطلبات النصوص عليها فى المادة السابقة فضلا عما يتطلبه القانون فى أحوال خاصة على البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجب أن يرفق بالطلب صحيفة الوحدة العقارية والمستندات المؤيدة للبيانات المذكورة وفقا لما توضحه اللائحة .

وتدون الطلبات على حسب تواريخ وساعة تقديمها بدفتر يعد لذلك بالمأمورية وترقم الطلبات بأرقام سلسلة ويبين فى هذا الدفتر مراحل العمل فى الطلبات .

مادة ٤٨ - لا يقبل فى اثبات أصل الملكية أو الحق العينى سوى صحيفة الوحدة العقارية أو الشهادات المستخرجة من السجل العينى .

مادة ٤٩ - يعتبر الطلب كأن لم يكن اذا لم يتم قيد المحرر في السجل العينى خلال سنة من تاريخ قيد الطلب بالمأمورية - وتمتد هذه المدة سنة ثانية اذا قدم الطالب قبل انتهاء السنة الاولى بأسبوعين طلبا بالامتداد وأدى عنه الرسم المطلوب •

مادة ٥٠ - اذا قدم للمأمورية أكثر من طلب فى شأن عقار واحد ، وجب أن تبحث هذه الطلبات وفقا لأسبقية تدوينها فى دفتر أسبقية الطلبات وأن تنقضى بين اعادة الطلب السابق مؤشرا على المحرر الخاص به بالصلاحيية واعادة الطلب اللاحق مؤشرا عليه بذلك فترة معادلة للفترة التى تقع بين ميعاد تدوين كل منهما على ألا تتجاوز هذه الفترة سبعة أيام وعلى أن تحسب من تاريخ الارسال •

مادة ٥١ - اذا لم يتيسر اتمام الايرادات الخاصة بالطلب الأسبق بسبب نقص أو عيب فى البيانات أو الأوراق أخطر صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لتلافى هذا النقص أو العيب خلال أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الارسال فإذا لم يفعل رفع الامر الى أمين السجل العينى •

وللأمين أن يصدر قرارا مسببا بسقوط أسبقية هذا الطلب أو بوقف الاجراءات الخاصة بالطلبات التالية على حسب الاحوال •

ويراعى حكم المادة السابقة فى ابلاغ القرار الصادر بسقوط الأسبقية عند اعادة الطلبات اللاحقة للطلب الذى تقرر سقوط أسبقيته بشرط مراعاة الميعاد الموضح بالمادة التالية •

مادة ٥٢ - لن أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجها له ، ولن تقرر سقوط أسبقية طلبه بسبب ذلك أن يطلب الى أمين السجل العينى خلال عشرة أيام من وقت ابلاغ قرار الاستيفاء أو السقوط اليه قيد المحرر فى دفتر العرائض وذلك بعد توثيقه وبعد أداء الرسم وايداع كفالة قدرها نصف فى المائة من قيمة الالتزام الذى يتضمنه المحرر على ألا يزيد

مقدار هذه الكفالة على عشرة جنيهات والا أصبح القرار نهائيا • ويجب أن يبين في طلب الأسباب التى يستند اليها الطالب •

وفى هذه الحالة يجب على أمين السجل العينى بعد توثيق المحرر قيد الطلب فى دفتر العرائض ثم رفع الامر الى اللجنة القضائية المشار اليها فى المادة ٢١ ، ويوقف فحص الطلبات اللاحقة الى أن يصدر قرار اللجنة •

مادة ٥٣ - تصدر اللجنة قرارا مسببا على وجه السرعة اما بتأييد ورفض قيد المحرر فى السجل العينى أو بجواز هذا القيد وذلك تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التى يتطلب القانون توافرها لقيد المحرر فى السجل العينى •

ويجب أن يتضمن قرارها مصادرة الكفالة أو ردها للمتظلم اذا وجد أن تظلمه مبنى على أسباب جديّة •

ولا يجوز الطعن فى قرار اللجنة بأى طريق من طرق الطعن •

مادة ٥٤ - اذا صدر قرار اللجنة بقيد المحرر فى السجل العينى وجب اجراء ذلك حسب ترتيب قيد الطلب المتعلق به فى دفتر العرائض •

واذا صدر القرار برفض قيد المحرر فى السجل وجب التأشير بما يفيد ذلك فى دفتر العرائض أمام الطلب المتعلق به ويرد المحرر لصاحب الشأن بعد التأشير عليه بمضمون القرار وتاريخه •

مادة ٥٥ - لأمين السجل العينى أن يرفض اجراء القيد اذا لم يستوف الطلب الشروط اللازمة ، وعليه أن يذكر أسباب هذا الرفض على الطلب وفى دفتر العرائض وابلاغها كتابة للطالب مع تحديد ميعاد أسبوعين له من تاريخ الارسال لتقديم اعتراضاته على هذا الرفض •

ويصبح قرار الأمين نهائيا اذا مضى الميعاد المذكور دون تقديم الاعتراض .

مادة ٥٦ — لمن رفض اعتراضه أن يطلب الى أمين السجل العينى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال قرار الرفض اليه رفع الامر الى اللجنة القضائية المشار اليها فى المادة ٢١ من هذا القانون .
وتصدر اللجنة قرارها على وجه السرعة اما بتأييد رفض القيد أو تنفيذ الطلب .

مادة ٥٧ — يتم القيد فى السجل العينى بالمطابقة للمستندات المقدمة وبترتيب الطلبات فى دفتر العرائض ويؤرخ بنفس تاريخ هذا القيد ويتم بكل غناية وبخط واضح دون كشط أو محو أو شطب أو تحشير .

الباب الرابع (١)

مستندات الملكية والشهادات

مادة ٥٨ — تسلم لكل مالك صورة من الصحيفة العقارية وتسمى تلك الصورة « سند الملكية » وفى حالة امتلاك شخصين أو أكثر لعقار على الشيوع تسلم لكل منهم صورة من سند الملكية باسم جميع المشتاعين بعد أداء رسم قدره مائة قرش .

مادة ٥٩ — تسلم لغير الملاك من ذوى الشأن بناء على طلبهم شهادة بها البيانات الخاصة بهم فى السجل العينى بعد أداء الرسم المقرر .

مادة ٦٠ — لا يجوز تسليم صورة ثانية من سند الملكية أو الشهادة الا فى حالة تلف أو ضياع الصورة الأولى ، ويكون ذلك بقرار من اللجنة المشار اليها فى المادة ٢١ ، وتعطى الصورة بعد أداء الرسم المقرر .

(١) موضح بالاستدراك المنشورة بالجريدة الرسمية فى ٢ إبريل سنة ١٩٦٤ — العدد ٧٧ .

مادة ٦١ - على الأمين أن يعطى شهادة فى أى وقت بمطابقة سند الملكية أو الشهادة للسجل العينى وذلك بعد أداء الرسم المقرر .

الباب الخامس (١)

أحكام متنوعة

مادة ٦٢ - علامات تحديد الوحدات العقارية مملوكة للدولة .
فإذا فقدت أية علامة أو أتلقت أو غير مكانها بمعرفة أحد من غير الموظفين المختصين فإن مصروفات إعادة وضعها تقع على عاتق من ثبتت مسؤوليته .
والا حصلت تلك المصروفات من واضعى اليد والملأك الذين وضعت العلامة لتحديد وحداتهم وذلك بالتضامن فيما بينهم بالطرق الادارية .

مادة ٦٣ - على الجهات المشرفة على أعمال التنظيم وعلى المحافظات أن تخطر الجهة القائمة على السجل العينى فى أول كل شهر يرخص البناء والهدم المحطة لأصحاب الشأن ويربط العوائد المستجدة وذلك لكى تقوم الجهة الأخيرة بتطبيق نظام المدن على الوحدات العقارية المنشأة عليها هذه الأبنية عند ادراج أى تصرف يتعاقبها فى السجل العينى .

مادة ٦٤ - على السلطات المختصة أن تقدم البيانات والأوراق التى تطلبها الجهة القائمة على السجل العينى أو التى يوجب القانون تقديمها والمتعلقة باجراءات التقيد خلال عشرين يوما من تاريخ طلبها .

الباب السادس (١)

المقتوبات

مادة ٦٥ - كل من توصل الى قيد محرر لسلب عقار مملوك للغير

(١) مصحح بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية فى ابريل سنة ١٩٦٤ - العدد ٧٧ .

أو ترتيب حقّ عينى عليه مع علمه بذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر .

• ويعاقب على المشروع فى هذه الجريمة بنصف العقوبة .

مادة ٦٦ - يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز عشرة جنيهات وتتعدد الغرامة بتعدد المخالفات .

قرار وزير العدل

رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤

بنظام السجل العيني (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر
العقارى ،

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ،
وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

الباب الأول

في ادارة السجل العيني

مادة ١ - تنشأ في مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ادارة تسمى
« ادارة السجل العيني » تختص بما يأتى :

- ١ - اعداد التعليمات اللازمة لتنظيم العمل والنهوض به .
- ٢ - وضع وتنفيذ البرامج الخاصة بتدريب الصاملين المنوط بهم
تنفيذ نظام السجل العيني (٣) .

(١) الوقائع المصرية في ١٦ اغسطس سنة ١٩٧٥ - العدد ١٨٩ .
(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٤١ لسنة ١٩٧٦ بشأن الدراسة بمركز
التدريب على أعمال السجل العيني (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٣/٤ -
العدد ٥٤ تابع) .

٣ - اتخاذ اجراءات النشر والصلق والاعلام اللازمة لاعمال السجل العينى .

٤ - دراسة الصعوبات التى تعترض مكاتب ومأموريات السجل العينى فى تنفيذ القانون واتخاذ ما تراه لازما .

٥ - دراسة الشكاوى والمنازعات التى تقدم من أصحاب الشأن واتخاذ ما يلزم فى شأنها .

مادة ٢ - تتولى مكاتب الشهر العقارى ومأمورياته أعمال السجل العينى طبقا للقانون والقرارات المنفذة له وذلك فى الأقسام المساحية التى يصدر قرار وزير العدل بسريان نظام السجل العينى عليها ، وتعتبر بالنسبة الى هذه الاعمال مكاتب ومأموريات للسجل العينى .

مادة ٣ - تتولى مأموريات السجل العينى فحص الطلبات ومراجعة مشروعات المحررات التى تقدم لها من أصحاب الشأن من الناحية القانونية كما تتولى المكاتب الهندسية الملحقه بها فحص هذه الطلبات من الناحية المساحية ، وتؤشر المأموريات على المشروعات بالصلاحية للقيد متى كانت مستوفاة وتعيدها الى مقدميها فى حالة وجود نقص فيها لاستيفائها مع بيان أوجه الاستيفاء مرة واحدة .

مادة ٤ - الطلبات التى تقدم للمأموريات السجل العينى يجب أن تكون متعلقة بعقارات داخلية فى اختصاصها وواقعة فى الإقليم المساحية التى صدر قرار وزير العدل بسريان نظام السجل العينى عليها .

مادة ٥ - تقوم مكاتب السجل العينى بما يأتى :

١ - اجراء القيد الأول فى السجل العينى .

٢ - حفظ أصول دفاتر مساحة الملكية ودفاتر الميزانية وخرائط المساحة ومحاضر التحقيق فى الطبيعة وجميع الوثائق المتعلقة بالقيد الأول .

٣ - حفظ أصول صحائف الوحدات العقارية •

- ٤ - تصوير دفاتر مساحة الملكية ودفاتر الميزانية وصحائف الوحدات العقارية وموافاة ادارة محفوظات السجل العينى بصور منها •
- ٥ - اعداد الفهارس الشخصية الهجائية المنصوص عليها فى المادتين ١٣٠ و ١٣١ من هذه اللائحة وموافاة ادارة المحفوظات بصورة منها ومن فهرس كل محافظة وملاحقه •

٦ - مراجعة المحررات التى تقدم من أصحاب الشأن تمهيدا لقيدها فى السجل •

٧ - اثبات مضمون المحررات المتعلقة بالعقارات التى تقع فى دائرة اختصاصها فى صحائف الوحدات العقارية الخاصة بها والتأشير عليها بما يفيد قيدها •

٨ - حفظ المحررات التى يتم التقييد أو التأشير بمقتضاها فى صحائف السجل •

٩ - تسليم صور من صحائف الوحدات العقارية (سندات الملكية) للملاك •

١٠ - استخراج الشهادات التى يطلبها ذوو الشأن من واقع صحائف الوحدات العقارية •

مادة ٦ - اذا كانت العقارات المطلوب تغيير البيانات المتعلقة بها واقعة فى دائرة اختصاص مكاتب متعددة وجب اجراء التقييد فى كل مكتب منها ، ولا يكون للتقيد الذى يتم فى أحد هذه المكاتب أثره الا بالنسبة الى العقارات أو أجزاء العقارات التى تقع فى دائرة اختصاصه •

مادة ٧ - تقوم ادارة محفوظات السجل العينى على حفظ صور دفاتر مساحة الملكية ودفاتر الميزانية والسجلات العينية والفهارس الشخصية (الهجائية) وملاحقها التى ترسل اليها من مكاتب السجل

شهر عقارى وتوثيق ١٣٣

العينى مع افراد مكان خاص لحفوظات كل مكتب ، وترتب هذه الحفوظات
وفقا للنظام المقرر لمكاتب السجل العينى .

مادة ٨ — لا يجوز للاعضاء الفنيين وسائر العاملين بادارة ومكاتب
ومأموريات السجل العينى مباشرة أى عمل مما يتصل بالسجل العينى
يخصهم شخصا أو من تربطهم به من أصحاب الشأن صلة قرابة أو
مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة .

مادة ٩ — تحدد بقرار من وزير العدل (١) المواعيد التى تقبل خلالها
طلبات القيد ، ولا يجوز قبول أى طلب قبل بدء الميعاد المذكور أو بعد
انقضائه .

مادة ١٠ — على ادارات مصلحة الشهر العقارى والتوثيق والهيئة
المصرية العامة للمساحة كل فى حدود اختصاصها المعاونة فى تنفيذ قانون
السجل العينى والقرارات المنفذة له .

الباب الثانى

فى القيد الأول

الفصل الأول

فى تحديد الأقسام المساحية والنشر واللاصق

مادة ١١ — يصدر قرار وزير العدل (٢) بتحديد الأقسام المساحية
الذى يسرى عليها نظام السجل العينى وفقا للمادة الثانية من مواد إصدار

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٧٦ بتحديد المواعيد
الذى تقدم خلالها طلبات القيد فى السجل العينى (الوقائع المصرية فى
١٩٧٦/٧/٢٠ - العدد ١٦٨) .

قانون السجل العينى بعد أخذ رأى كل من الهيئة المصرية العامة للمساحة ومصلحة الشهر العقارى .

وبعد نشر القرار الوزارى المشار اليه فى الفقرة السابقة ، ينشر فى الوقائع المصرية وفى صحيفة أو أكثر من الصحف اليومية واسعة الانتشار مرة كل أسبوعين ولادة شهرين اعلان يتضمن ما يأتى :

١ - تاريخ صدور القرار الوزارى ورقمه وتاريخ عدد الوقائع المصرية الذى نشر فيه ورقمه .

٢ - الأقسام المساحية التى حدد القرار الوزارى سريان نظام السجل العينى فيها وتاريخ بدء سريان القانون عليها .

٣ - بيان بما ورد فى المادة ١٨ من القانون والخاصة بالمحركات التى تتناول نقل حق عينى أو انشائه أو زواله الثابتة التاريخ قبل ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ صدور القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العينى من غير طريق وجود توقيع أو ختم لإنسان توفى والجهة التى تقدم اليها والرخصة التى منحها القانون لأصحاب الشأن بتخفيض رسوم الشهر بمقدار ٥٠٪ إذا قدمت هذه المحركات للشهر خلال شهرين من تاريخ صدور القرار الوزارى المشار اليه فى المادة الثانية من القانون .
والى اماكن اثبات الحقوق التى تضمنتها فى صحائف الوحدات العقارية على أساس ما جاء بها .

٤ - بيان بما ورد فى المادة ١٩ من القانون والخاصة بأحوال التبادل على عقارات بعقود لم تشهر وأحوال وضع اليد على عقارات مفرزة بعقود قسمة لم تشهر وجميع الأحوال الأخرى التى لا يكون وضع اليد فيها ثابتا فى محركات مشهرة ، وحق أصحاب الشأن فى اثبات اتفاقهم واتفاق من يكون له حقوق عينية تبعية على هذه الأعيان فى استثمارات تسوية تقوم مقام المحركات المشهرة إذا تمت فى الميعاد المشار اليه فى

البند السابق والى امكان قيد الحقوق فى صحائف الوحدات العقارية وفقا لها ، كما يشار الى خفض رسوم الشهر بمقدار ٥٠٪/ إذا ثبت أن وضع اليد كان سابقا على صدور القانون بمدة خمس سنوات على الأقل .

ولادارة السجل العينى أن تنشر هذا الاعلان بوسائل النشر والاعلام الأخرى .

ويرسل هذا الاعلان الى الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة ذات الشأن والى أمناء وحدات الاتحاد الاشتراكى ورؤساء الجمعيات التعاونية الزراعية ومأمورى المراكز والأقسام ورؤساء نقط الشرطة والمعد وأئمة المساجد فى الأقسام المساحية التى حددت وذلك لنشره على الجمهور .

مادة ١٢ — يلصق الاعلان المنصوص عليه فى المادة السابقة على أبواب مقار وحدات الاتحاد الاشتراكى والجمعيات التعاونية الزراعية ومراكز وأقسام ونقط الشرطة والمعد ومأموريات الشهر العقارى والتوثيق فى كل ناحية من النواحي الادارية الواقعة فى الأقسام المساحية التى حددت وعلى لوحة الاعلانات بالمحاكم الواقع فى دوائر اختصاصها الأقسام المساحية المذكورة .

ويظل هذا الاعلان ملصقا الى نهاية الشهرين المنصوص عليهما فى المادة السابقة ، ويتولى رجال الادارة مراقبة ذلك والمحافظة عليه وإخطار مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بأى تلف أو غيب به ليلصق اعلان آخر .

مادة ١٣ — قبل البدء فى الأعمال المساحية بمدة لا تقل عن شهر وحتى انتهاء هذه الأعمال فى كل قسم مساحى ينشر بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ١١ اعلان يتضمن ما يلى :

١ — الأقسام المساحية التى حددت ليسرى عليها نظام السجل العينى .

٢ - تنبيه أصحاب الشأن من ملاك وأصحاب حقوق عينية الى
ميعاد سريان القانون فى الاقسام المساحية المذكورة .

٣ - وضع ترتيب زمنى فى المناطق التى تشملها الاقسام المساحية
وتحديد الوقت الذى تبدأ فيه أعمال المساحة وفحص المستندات فى كل
منطقة .

٤ - دعوة أصحاب الشأن الى الحضور فى المواعيد والاماكن
المحددة للإرشاد عن أملاكهم والحقوق الأخرى وتقديم ما لديهم من
مستندات تؤيد حقوقهم ، وتنبيههم الى حقهم فى الاعتراض على نتيجة
التسوية التى ستمت بمعرفة الجهة المختصة عن طريق شكوى تقدم الى
اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٦٤ من هذه اللائحة .

٥ - تنبيه واضعى اليد على الوحدات العقارية أيا كان سبب وضع
يدهم الى ما أوجبه القانون عليهم من تمكين الموظفين اللزوم بهم عملية
المساحة من القيام بعملية التحديد والى أن علامات التحديد مملوكة
للدولة وأنها اذا فقدت أو تلفت أو تغير مكانها فان مصروفات إعادة وضعها
تقع على عاتق من تثبت مسئوليته والا حصلت من واضعى اليد والملاك
الذين وضعت العلامات لتحديد وحداتهم وذلك بالتضامن فيما بينهم بالطرق
الإدارية .

ويرسل هذا الاعلان الى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١ كما
يجرى لصقه على النحو المبين فى المادة ١٢ ويبقى اللصق قائما حتى انتهاء
الأعمال المساحية .

مادة ١٤ - عند حلول ميعاد سريان القانون فى الاقسام المساحية
ينشر عن البيانات الخاصة بالوحدات العقارية الكائنة بالقسم المساحى
لإطلاع أصحاب الشأن عليها .

وتعد لهذا الغرض خرائط تفصيلية عن مساحة الملكية مبين بها جميع الوحدات العقارية الكائنة بالقسم المساحى ورسماتها ومواقعها وأرقامها .

كما تعد كشف من صحائف السجل يوضح بها البيانات المتعلقة بملكية الوحدات العقارية وما لها وما عليها من حقوق عينية تبعية أو تكاليف .

وتودع صور من الخرائط والكشوف فى مكاتب ومأموريات السجل العينية الواقع فى دائرتها القسم المساحى ويرفق بها بيان يتضمن :

١ - تاريخ سريان القانون على الاقسام المساحية .

٢ - دعوة أصحاب الشأن الى الاطلاع على البيانات المتعلقة بالوحدات العقارية فى الاماكن الموجودة بها .

٣ - تنبيه أصحاب الشأن الى حقهم فى الطعن على الاجراءات والقرارات التى اتخذت وذلك أمام اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون والتى تختص دون غيرها بالنظر فى جميع الدعاوى والطلبات التى ترفع خلال السنة الاولى بعد العمل بالقانون فى القسم المساحى لاجراء تغيير فى بيانات السجل العينية والى أن جدول الدعاوى والطلبات سيقفل بعد انتهاء السنة وأنه يجوز لوزير العدل مد المدة لسنة أخرى .

٤ - تنبيه أصحاب الشأن الى أن السجل العينية له قوة اثبات بالنسبة للبيانات الواردة به والى أنه لا يجوز التملك بالتقادم على خلاف ما هو ثابت به وأنه لا يقبل فى اثبات أصل الملكية أو الحق العينية سوى صحيفة الوحدة العقارية أو الشهادات المستخرجة من السجل العينية .

وينشر هذا البيان بالطريقة المبينة فى المادة ١١ ويرسل الى الجهات المنصوص عليها فيها كما يجرى لصقه على النحو المبين بالمادة ١٢ .

مادة ٢٥ - عند حلول سريان القانون فى الاقسام المساحية يرسل اخطار يكتب مسجل يعلم وصول الى اصحاب الشأن الواردة أسماؤهم فى كل صحيفة من صحائف الوحدات العقارية ببيان ما أثبت بأسمائهم فى هذه الصحائف من حقوق وما يقع على هذه الوحدات العقارية من حقوق عينية وتكاليف مع تنبيههم الى حقهم فى الطعن على هذه البيانات على النحو المبين بالمادة السابقة •

الفصل الثانى

فى العقود العرفية واستثمارات التسوية

مادة ١٦ - تقدم طلبات شهر الحررات المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون السجل العينى والثابتة التاريخ قبل صدور القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العينى الى مأموريات الشهر العقارى المختصة ومعها المستندات المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من قانون الشهر العقارى •

مادة ١٧ - ترسل المأمورية صور الطلبات المشار اليها فى المادة السابقة والمستندات المتعلقة بها الى الجهة القائمة على اعداد السجل العينى فى القسم المناحى بمجرد تقديمها ليختصها من الفاتحين المساحية والقانونية ثم تعاد الأوراق الى المأمورية مؤشرا عليها بنتيجة البحث •

مادة ١٨ - اذا أسفر البحث عن صلاحية المحرر للشهر أشرت المأمورية على الطلب بالقبول كما تؤشر على مشروع المحرر بصلاحية الشهر ثم يجرى توثيقه أو التصديق على التوقيعات فيه بعد سداد الزنهم المستحق طبقا للمادة ١٨ من قانون السجل العينى •

وبعد شهر الحرر يوافق مكتب الشهر العقارى المختص الجهة القائمة على اعداد السجل العينى بصورة من الحرر لادراجه بمسودة دفتر مساحة الملكية واعتماده عند اجراء القيد الأول فى السجل •

وفى حالة عدم شهر المحرر يقيد الحق الثابت به باسم المالك دون المتصرف اليه بهذا المحرر .

مادة ١٩ — اذا قدمت طلبات للشهر بعد مضى الميعاد المشار اليه فى المادة ١٨ من قانون السجل العينى وحتى بدء سريان القانون على القسم المساحى فيسرى عليها حكم المادتين السابقتين عدا الرسوم فتدفع كاملة .

مادة ٢٠ — اذا قدمت استمارة التسوية المنصوص عليها فى المادة ١٩ من قانون السجل العينى فى ميعاد الشهرين المنصوص عليه فى المادة ١٨ منه وجب على الجهة القائمة على اعداد السجل العينى فى القسم المساحى :

١ — التحقق من توافر الشروط التى يتطلبها القانون والقرار الوزارى الصادر ببيان كيفية تحرير الاستمارة .

٢ — بحث أفضل الحقوق المدرجة بالاستمارة وتحديد العقارات الموضحة بها مباحيا .

٣ — التحقق من وضع اليد ومدته .

٤ — بحث الحقوق العينية التبعية والتكاليف المحملة بها العقارات محل الاستمارة من واقع المراجع (السجلات) والتحقق من أنها أدرجت جميعها بالاستمارة وأن أصحابها وافقوا على التسوية .

مادة ٢١ — تثبت الجهة القائمة على اعداد السجل فى محضر ما قامت به من بحث وما أجرته من مفاوضات فى الطبيعة وأقوال أصحاب الشأن والجيران ورجال السلطة العامة ويوقع عليه ممن سئل ومن العاملين المختصين .

مادة ٢٢ - اذا تحققت الجهة القائمة على اعداد السجل من توافر الشروط الشكاية والموضوعية وصدت الرسوم المستحقة طبقا للفقعة التى تحددها هذه الجهة وتم التصديق على توقيعات ذوى الشأن جميعا قامت استمارات التسوية مقام المحررات المشهورة فى اثبات الحقوق بحسائف الوحدات العقارية وفقا لما جاء بها .

الباب الثالث

فى اعداد الخرائط والدفاتر وحصر الوحدات العقارية

الفصل الأول

فى الاراضى الزراعية

مادة ٢٣ - تعد خرائط ودفاتر مساحة الملكية وفقا للقواعد الموضحة بالمواد التالية .

مادة ٢٤ - تقوم الهيئة المصرية العامة للمساحة باعداد خرائط مساحة الملكية واعتمادها وفقا للأصول الفنية ويحدد مقياس الرسم الملائم للخرائط الأصلية بقرار من الهيئة .

كما تقوم الهيئة المذكورة باعداد مسودة دفتر مساحة الملكية ودفتر الميزانية والخطر ذوى الشأن بنتيجة التسوية الواردة فى دفتر مساحة الملكية على النموذج المعد لذلك ، وتتولى مراجعة هذا الدفتر واعتماده لجنة تشكل من عضوين قانونيين بمصلحة الشهر العقارى وعضو مساحى من هيئة المساحة ، ويتم اعتماده بعد ذلك من الهيئة .

مادة ٢٥ - تقوم هيئة المساحة بوضع شبكة العلامات ورصد هذه العلامات واسقاطها على الخرائط وفقا للتعليمات الموضوعية لهذا الغرض .

مادة ٢٦ - عمليات تحديد الوحدات العقارية ورفع حدودها هى

والتفاصيل الطبوغرافية ورسم هذه الحدود على الخرائط الأصلية وتمبيرها ثم ترقيم الوحدات العقارية واستخراج مسطحها يراعى بشأنها الاحكام الواردة فيما بعد •

مادة ٢٧ — تحدد الوحدة العقارية حسب التعريف الوارد فى ائقانون بعلاامات فى الطبيعة لفصلها عن الوحدات الملاصقة لها •

ويقوم بعملية التحديد المذكورة ووضع العلامات أو خلطها أو نقلها العاملون الفنيون التابعون للهيئة المصرية العامة للمساحة دون غيرهم •

مادة ٢٨ — يجب أن تشمل كروكيات الحقل (الغيط) المقاسات اللازمة لتحقيق الأغراض الآتية :

١ — تعيين حدود الوحدات العقارية وربطها بالنسبة الى شبكة العلامات الثابتة بما يمكن من ايجاد مواقع علامات الوحدات العقارية على الطبيعة كلما تطلب الأمر ذلك •

٢ — رسم الوحدات على الخرائط الأصلية (تحشية الخرائط) •

٣ — استخراج مسطحات الوحدات •

مادة ٢٩ — يبين على الخرائط الأصلية مواقع العلامات الثابتة والتفاصيل الطبوغرافية والوحدات العقارية ، كما يبين عليها أو على صورة منها جميع التغيرات التى تطرأ على حدود الوحدات العقارية •

مادة ٣٠ — يجب أن تزود فرق المساحة بالغيط بالمستندات والمراجع الآتية للاسترشاد بها فى أعمال اعداد خرائط مساحة الملكية ودفاترها :

١ — مجموعة كاملة من خرائط المساحة السابقة مبن عليها علامات تحديد الحياض وحدود اللوحات التى ستتخذ أساسا لمساحة الملكية •

- ٢ - مجموعة أخرى من الخرائط المذكورة ملون عليها العقارات موضوع الحررات التى تم شهرها (تسجيل - قيد - تأشير هامشى) *
- ٣ - ملخص مختصر عن بيانات الحررات المذكورة فى الفترة السابقة (رقم القطعة - المسطح - الحدود وأطوالها - اسم الحوض ورقمه - اسم القرية (الناحية) والمركز - أطراف المحرر - رقم وتاريخ الشهر - بيانات أصل الملكية ان وجدت - نوع المحرر) *
- ٤ - صور من الخرائط والاستثمارات الخاصة بالمنافع العامة بجميع أنواعها *

٥ - مجموعة من خرائط المساحة السابقة مبين عليها الأملاك الخاصة للدولة وكشف بهذه الأملاك بعد اعتمادها من المحافظة . *

٦ - كشف التكليف ويستخرج من واقع دفاتر المكلفات *

٧ - بيان عن مواقع علامات المناسيب (الروبيرات) بالقرية (الناحية) مبين به أرقامها ومقاساتها *

٨ - كشف بأسماء العزب المعتمدة من وزارة الداخلية ويستخرج من المحافظة *

٩ - كشف بأسماء الأحواض وأرقامها ومساحتها بالمطابقة لما ورد بالدفاتر السابقة للمساحة *

مادة ٣١ - الأحواض أو أقسامها هى أصغر الوحدات المالية الثابتة التى يبنى عليها نظام السجلات العينية فى الأراضى الزراعية ويقابلها الكتل (البلوكات) أو أقسامها فى أراضى المدن *

مادة ٣٢ - يكون الأصل فى تسمية الأحواض وترقيمها وتعيين حدودها ومساحتها بما ورد فى خرائط المساحة السابقة ودفاتها وبالأبعاد التى تحويها الخرائط والاستثمارات والكرويكات التى اعتمدتها لجان الضرائب العقارية *

مادة ٣٣ - تجديد المنافع العامة حسب حالتها فى الطبيعة: ووفقا للمستندات والخرائط المتعلقة بها .

مادة ٣٤ - تحدد المنافع العامة التى بطل استعمالها دون أن تقرر الجهة المشرفة عليها الاستغناء عنها وفقا للمستندات والخرائط المتعلقة بها .

مادة ٣٥ - توضع علامات تحديد الوحدات على رؤوسها أو على نقط تحويل الاتجاهات وإذا كان الحد منحنيا فتوضع علامة على كل من بداية ونهاية الانحناء ، كما توضع علامة أو أكثر فى الوسط حسب الحاجة .
ويجب فى جميع الحالات رفع الكسرات الظاهرة التى يمكن رسمها .
والتي لا يتطلب الأمر وضع علامات عليها .

مادة ٣٦ - يراعى بشأن الوحدات العقارية المتاخمة للمنافع العامة أن توضع علامات تحديدها على خط تحديد المنفعة .

مادة ٣٧ - الحوائط والأسوار الثابتة المقامة على حدود الوحدات العقارية تعتبر حدودا لهذه الوحدات ولا توضع عليها علامات فى الطبيعة وذلك بعد التحقق من أنها مقامة على الحدود الصحيحة .

مادة ٣٨ - تستعمل فى رفع الوحدات العقارية والتفاصيل الطبوغرافية رسومات تقريبية (كروكيات) غيظ ويخصص دفتر أو أكثر لكل حوض ويراعى تحرير جميع البيانات والرسوم الموضحة بهذه الرسومات (الكروكيات) .

مادة ٣٩ - يجب أن يبين على كروكى الغيظ مواقع العلامات الثابتة وكذلك مواقع علامات تحديد الوحدات العقارية .

مادة ٤٠ - عند تحديد الوحدات العقارية يحرر محضر تثبت فيه الأعمال التى تمت وأسماء الملاك أو ممثليهم والملاك المجاورين ورجال السلطة العامة الذين حضروا عملية التحديد مع التوقيع منهم على المحضر .

مادة ٤١ - أثناء عملية تحديد الوحدات العقارية تعمل كروكيات يبين عليها فى داخل كل وحدة اسم صاحب التكليف ورقم المكلفة واسم المالك وطريق كسب الملكية وبيان المستندات المؤيدة .

مادة ٤٢ - فى حالة الخلاف بين موقع القطعة بحسب الموارد فى المستندات وبين موقع القطعة الموضوع اليد عليها ترفع القطعة على أساس وضع اليد يمكن التجاوز عن الاختلافات الطفيفة فى المسطح والحدود والأطوال بين وضع اليد وبين ما ورد فى المستند واحترام وضع اليد متى كان ثابتا وحدوده ثابتة لا نزاع عليها .

مادة ٤٣ - تربط علامات تحديد الوحدات العقارية على العلامات الثابتة مع تمييزها على الكروكى وذلك برسم علامات الوحدات داخل دائرة والعلامات الثابتة داخل دائرتين على أن يشمل الكروكى أرقام العلامات الثابتة بجوارها .

مادة ٤٤ - تدون أبعاد الوحدات العقارية التى تؤخذ مقاساتها من واقع الخرائط الأصلية على الكروكى الخاص بها بلون خاص يميزه عن الأبعاد المأخوذة من الطبيعة .

مادة ٤٥ - يجب رفع جميع التفاصيل من الطبيعة وبيانها على الكروكيات طبقا للإشارات الاصطلاحية المتبعة فى تجهيز الخرائط مع بيان الأشجار والنخيل ونوع الأرض وما اذا كانت زراعية أو رملية أو حجرية أو كانت مستنقعا أو تلالا أو غير ذلك .

مادة ٤٦ - تراعى القواعد الآتية فى تحبير الخرائط الأصلية :

- ١ — ترسم حدود الوحدات العقارية بخطوط كاملة والتفاصيل الأخرى الداخلية بخطوط مجزأة •
- ٢ — عند اشتراك حدين أو أكثر من حدود الوحدات المالية (وهى الأحواض والقرى والمراكز والمحافظات) فى موقع واحد فيرسم حد الوحدة المالية الأكبر حسب الاشارات الاصطلاحية المتبعة •

مادة ٤٧ — ترسم الوحدة العقارية فى لوحة واحدة ويمكن الانتفاع بها من اللوحة لهذا الغرض إلا اذا كانت الوحدة العقارية كبيرة بحيث لا يمكن رسمها فى لوحة واحدة وفى هذه الحالة ترسم الوحدة فى لوحتين أو أكثر على حسب الأحوال ويرسم الحد الفاصل بين اللوحات بالمداد الأزرق وتعطى الوحدة رقما واحدا يكتب بالمداد الأسود فى اللوحة الواقعة بها الجزء الأكبر وبالمداد الأزرق فى اللوحات الواقعة بها باقى الأجزاء •

مادة ٤٨ — الأحواض التى تقرر فصلها من قرية واضافتها الى قرية أخرى تعطى الأرقام التالية لآخر رقم حوض فى القرية التى أضيفت اليها ولا يدخل أى تعديل على أرقام أحواض القرية التى تقرر فصلها منها • ويتبع ذلك أيضا بالنسبة الى الاراضى الواقعة خارج الزمام التى يتقرر ضمها الى زمام قرية أخرى •

مادة ٤٩ — ترقم الوحدات العقارية الكائنة بكل حوض أو قسم حوض بأرقام متسلسلة تبدأ برقم واحد ويبدأ الترقيم من الغرب الى الشرق بالوحدة العقارية الواقعة فى الشمال الغربى ويغطى لكل وحدة عقارية رقم خاص سواء وقعت فى خريطة واحدة أو أكثر •

مادة ٥٠ — يستخرج قبل البدء مباشرة فى اعداد دفاتر متصلة الملكية ما يأتى :

(أولا) صورة من واقع دفاتر المكلفات بالمحافظة شاملة آخر حالة (م ١٠ — موسوعة مصر ج ١٧)

عن المسطحات المدرجة بأسماء المولدين وأصحاب التكليف والجرن وسكن القرية وحرم السكن ومنافع الأهالى ومنافع السكن وأملاك الدولة الخاصة والمنافع العامة •

(ثانيا) كشف من واقع الدفاتر المحفوظة بالمحافظة يشمل المسطحات المدرجة بكل نوع من الأنواع الآتية قطعة قطعة وحوضا وحوضا :

- ١ - أملاك الدولة الخاصة •
- ٢ - المنافع العامة المدرجة ضمن حياض القرية •
- ٣ - الأقطيان المرفوعة ضرائبها أو المربوطة بضرائب مؤقتة •

مادة ٥١ - يجهز دفتر مساحة الملكية طبقا للنموذج المعد لذلك على أن يشمل البيانات الآتية :

- اسم الحوض ورقمه •
- رقم اللوحة ومقياسها •
- اسم القرية والمركز والمحافظة •
- رقم الوحدة العقارية ومسطحها ونوع الأقطيان •
- الضرائب وأنواعها •
- أسماء أصحاب التكليف وأسماء المالك وأسماء المولدين •
- سبب التملك ومستنداته والقيود الواردة على الملكية ومستنداتها •
- أنصبة الشركاء •
- الحقوق التبعية والتكاليف والارتفاقات •
- الملاحظات •

مادة ٥٢ - ترتب ترتيبا هجائيا أسماء أصحاب التكاليف المدونة بالمكلفات مع بيان المساحة المثبتة لكل منهم فى كل حوض على حدة ويدخل ضمن هذا الترتيب الهجائى أسماء من تثبت لهم من غير هؤلاء ملكية وحدة عقارية أو أكثر •

مادة ٥٣ - تزود فرق المساحة المكلفة باعداد دفاتر مساحة الملكية بالحقل بالمستندات الموضحة بالمادة (٣٠) من هذه اللائحة وبالأوراق الآتية :

- ١ - كشف بأملك الدولة الخاصة .
- ٢ - بيان الأطنان المرفوعة ضرائبها أو المربوطة بضرائب مؤقتة .
- ٣ - بيان بالأحواض أو أجزائها التى فصلت أو أضيفت الى القرية .
- ٤ - بيان عن المسطحات التى أضيفت الى الأجران من أملك الدولة الخاصة والقرارات المتعلقة بذلك .
- ٥ - خرائط القرية .
- ٦ - كروكيات الرفع .
- ٧ - الكشف الهجائى المبين بالمادة السابقة .

مادة ٥٤ - تتفحص الملكية والحقوق العينية على الوحدات العقارية فى القرية حوضاً حوضاً بعد اخطار ذوى الشأن ويتم الفحص بتطبيق المستندات المثبتة للحقوق المذكورة على الطبيعة اذا استدعى الحال مع الرجوع الى خرائط الملكية وما ورد بالمكلفة وما أثبتت بكروكيات الرفع ثم تدون أسماء الملاك والمنتفعين بالحقوق فى دفتر مساحة الملكية .

مادة ٥٥ - يذكر فى خانة أسماء الملاك اسم مالك الوحدة العقارية حسب نتيجة التحقيق الذى عمل فى الطبيعة والمؤيدة بالمستندات الناقلة للملكية أو المقررة أو الناسخة لها .

مادة ٥٦ - يجب بالنسبة للمكلفات المشتركة بين عدة أشخاص تخصيص حصة كل شريك وادراجها باسمه على الشيوع مع باقى الشركاء استناداً الى المستندات المقدمة وموافقة الشركاء كتابة فى محضر يحرر لهذا الغرض .

مادة ٥٧ - فى حالة وجود زيادة أو عجز فى مساحة الوحدات العقارية المملوكة لشركاء على الشيوع توزع الزيادة أو العجز عليهم بنسبة نصيب كل منهم *

مادة ٥٨ - تحفظ الخرائط الأصلية بعد اعتماد دفاتر مساحة الملكية المتعلقة بها بمديرية المساحة المختصة وتستعمل الخريطة المطبوعة كأصل فى الأعمال المتعلقة بالسجل العينى *

مادة ٥٩ - بتقيد فى خانة الارتفاقات وملحقات الوحدة العقارية الارتفاقات المقررة للوحدة العقارية أو عليها التى تم شهرها والمستندات المؤيدة لذلك ، كما تقيد فى هه الخانة الملحقات كالعزب وآلات الرى *

مادة ٦٠ - يجهز دفتر ميزانية القرية طبقا للنموذج المعد لذلك على أن يشمل البيانات الآتية :

١ - أسماء الملاك مرتبة ترتيبا هجائيا *

٢ - أرقام مسطحات الوحدات العقارية التى يملكها كل مالك أو المسطحات المشاعة فى هذه الوحدات حوضا حوضا *

٣ - الضرائب المفروضة على المالك بأنواعها *

٤ - مقدار الزيادة أو العجز بين المسطحات المقيدة باسم المالك فى المكلفات وما أثبت باسمه فى عملية مساحة الملكية *

ويعمل فى اعداد دفتر الميزانية على ما أثبت بدفترى الفهرس والمساحة *

ويراعى الترتيب التصاعدى فى أرقام الأحواض والوحدات العقارية *

مادة ٦١ - يذكر فى خانة رقم المكلفة الرقم المعطى لصاحب التكتيك طبقا لمكلفات المحافظة وإذا كان المالك قد أدرج اسمه بدفتر مساحة الملكية

نتيجة لتنفيذ محرر لم يسبق تنفيذه بالمكلفات ففى هذه الحالة يذكر رقم
المكلفة الذى نقل منه المسطح موضوع هذا المحرر .

مادة ٦٢ — يدون فى خانة الملاحظات سبب العجز بين أصل التكاليف
وبين ما أثبتته عملية مساحة الملكية خصوصا فى أحوال العجز المتداخل
يسكن القرية وأكل النهر وكذلك يبين بهذه الخانة ما ضم الى الملكية أو
استنزل منها بناء على سبب من أسباب نقل الملكية .

مادة ٦٣ — يخطر كل من المالك وأصحاب الحقوق على نموذج خاص
ببيان ما أثبت بأسمائهم بدفاتر مساحة الملكية مع التنبيه الى حقهم فى
الاعتراض على نتيجة التسوية خلال خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ وصول
الاحطار أو تسليمه وذلك بشكوى تقدم الى مكتب الشهر العقارى ليقوم
بأحالتها الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة التالية لفحصها .

مادة ٦٤ — تنشأ بقرار من وكيل الوزارة لشئون الشهر العقارى
والتوثيق لجنة تسمى لجنة فحص الاعتراضات على تسوية دفتر مساحة
الملكية وتشكل من عضوين قانونيين وعضو هندسى ترشحه هيئة المساحة .

وتحقق اللجنة الشكاوى وتجرى المعاينات المطلوبة وتحرر محضرا
بنتيجة التحقيق ثم تصدر قرارها اما بابقاء الحالة على ما هى عليه واما
بالتصحيح الواجب اجراؤه مع اخطار أصحاب الشأن بذلك .

وعلى هذه اللجنة أن تتم عملها قبل الميعاد المحدد لبدء سريان نظام
السجل العينى فى القسم المساحى المشكلة فيه بوقت كاف .

أما الشكاوى التى لا يبت فيها فلاصحاب الشأن الاجتاء بشأنها الى
اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون .

وينفذ قرار اللجنة على الخرائط وفى دفتر مساحة الملكية .

مادة ٦٥ — لا يجوز أن يشترك فى عضوية اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة من سبق له العمل فى مسودة دفتر مساحة الملكية ، كما لا يجوز أن يشترك فى عضوية اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٤ من هذه اللائحة من سبق له العمل فى مسودة دفتر مساحة الملكية أو فى عضوية اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة •

الفصل الثانى

فى المدن

مادة ٦٦ — تتكون المدينة من قسم مساحى (مجموعة) أو أكثر يصدر بتحديدده قرار من وزير العدل •

وتتكون المجموعة من كتلة (بلوك) أو عدة كتل •

والكتلة عبارة عن وحدة أو عدة وحدات بنائية متلازمة يحيط بها من جميع الجهات منافذ عامة أو وحدات زراعية أو خارج الزمام •

والوحدة العقارية تتحدد وفق التعريف الوارد فى القانون •

وتعتبر المنافذ العامة الواقعة ضمن المجموعة وحدات عقارية مستقلة •

مادة ٦٧ — تعد خريطة أو أكثر لكل مجموعة من مجموعات المدينة يتكون منها مجموعة خرائط المدينة •

مادة ٦٨ — يطبق نظام المدن على سكن البلاد التى يصدر فى شأنها قرارات وزارية ويكتفى فى سكن البلاد الأخرى بتقسيمها الى مجموعات وكتل دون رفع الوحدات العقارية الواقعة بداخل هذه الكتل •

مادة ٦٩ — يزود العاملون المكلفون باعتماد خرائط المدينة بالأوراق الآتية ، فضلا عما يقدمه لهم ذوو الشأن من مستندات وخرائط :

(أ) صورة المرسوم أو القرار الجمهورى الصادر بتعيين نطاق المبنى الخاضعة للضريبة على العقارات المبنية فى المدينة. ان وجد وخريطة مبين عليها هذه الحدود •

(ب) بيان مشفوع برسم عن حدود مراكز وأقسام الشرطة والشيخات ان وجدت •

(ج) صورة من دفتر جرد وتقدير الضريبة على العقارات المبنية •

(د) ملخصات عن المحررات المشهورة •

(هـ) تراخيص شخصية صادرة من الهيئة المصرية العامة للمساحة للعاملين المكلفين بعملية الرفع تخولهم دخول الوحدات العقارية •

مادة ٧٠ - يستخدم فى عملية الرفع فى المدن نوعان من الكروكيات الاول كروكى التحديد والثانى كروكى الرفع •

مادة ٧١ - يخصص كروكى التحديد لبيان أطوال الوحدات العقارية والمقاسات اللازمة لاستفراج مسطحاتها فضلا عن بيان أسماء الملاك وأصحاب الحقوق والمستندات المؤيدة لذلك ووصف موجز للوحدات العقارية وحدودها •

مادة ٧٢ - يخصص كروكى الرفع لبيان المقاسات اللازمة لرسم الوحدات العقارية •

مادة ٧٣ - تحدد فواصل الوحدات العقارية فى المدن باستعمال علامات مساحية •

مادة ٧٤ - ترسم التفاصيل الداخلية للقطع التى تشملها الوحدة العقارية بخطوط مجزأة •

مادة ٧٥ — تعتبر ملكية الحائط الفاصل بين وحدتين عقارييتين متناخمتين مشتركة في الحالات الآتية :

- ١ — اذا كانت مستندات الملكية قاطعة في ذلك .
- ٢ — اذا اتفق ذوو الشأن على ذلك كتابة .
- ٣ — اذا اتضح ذلك من حالة البناء في الطبيعة .

مادة ٧٦ — تحدد الوحدات العقارية في المدن طبقا للمادة ٢٧ من هذه اللائحة .

مادة ٧٧ — اذا تعارض مستند الأرض الفضاء مع عرض المنافذ العامة المتاخمة لها يعول على عرض المنفذ العام المعتمد أو الصادر في شأنه مرسوم أو قرار جمهورى .

مادة ٧٨ — الوحدات العقارية المبنية والمسورة التى يقع جزء من بنائها أو سورها على المنافع العامة يرسم هذا الجزء على الخرائط بخطوط مجزأة داخل المنطقة المحددة للمنفعة العامة .

مادة ٧٩ — ترقم الكتل بكل مجموعة بأرقام متسلسلة وترقم الوحدات العقارية في كل كتلة منها بأرقام متسلسلة أيضا .

مادة ٨٠ — تثبت أرقام التنظيم وأرقام دفتر الجرد الخاص بالضريبة على العقارات المبنية المتعلقة بكل وحدة عقارية في دفاتر المساحة كبيان وصفى .

مادة ٨١ — يكون لكل مجموعة من المدينة دفتر مساحة طبقا للنموذج المعد لذلك يشمل :

- ١ — رقم الوحدة •
- ٢ — المسطح « ديسمتر مربع » •
- ٣ — قيمة الضريبة على العقارات المبنية •
- ٤ — رقم الجرد •
- ٥ — رقم التنظيم •
- ٦ — اسم الشارع •
- ٧ — وصف الوحدة والغرض المستعملة فيه •
- ٨ — رقم المكلفة وسنتها •
- ٩ — اسم صاحب التكليف •
- ١٠ — اسم المالك •
- ١١ — سبب التملك •
- ١٢ — أنصبة الشركاء من الملاك •
- ١٣ — سندات التملك والقيود الواردة على الملكية •
- ١٤ — الحقوق العينية •
- ١٥ — الارتفاقات •
- ١٦ — ملاحظات •

مادة ٨٢ — يسرى فيما يتعلق باخطار الملاك وأصحاب الحقوق بما أثبت بأسمائهم فى دفاتر مساحة الملكية وطريقة الاعتراض على ذلك أحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ من هذه اللائحة •

الباب الرابع

في إجراءات القيد على وجه العموم

الفصل الاول

طلبات القيد في السجل العينى

مادة ٨٣ — تقدم طلبات القيد من ثلاث نسخ متطابقة الى مأمورية السجل العينى التى يقع العقار فى دائرة اختصاصها ويجب أن يكون موقعا عليها من المتصرف أو المتصرف اليه فى العقود والاشهادات أو ممن يكون المحرر لصالحه فى غير ذلك من المحررات كأوراق الاجراءات وصحف الدعاوى والأحكام •

مادة ٨٤ — يجب على من يتسلم الطلب بالمأمورية أن يعطى لمن قدمه ايصالا مبينا فيه رقم قيده فى دفتر أسبقية الطلبات وتاريخه والمستندات المرفقة به •

مادة ٨٥ — يجب أن يشتمل طلب القيد فضلا عما يتطلبه القانون فى أحوال خاصة على ما يأتى :

١ — اسم كل طرف ولقبه وسنه وجنسيته ومحل اقامته وديانته واسم أبيه وجدته لأبيه •

٢ — صفات من يقومون مقام غيرهم ومدى سلطاتهم •

٣ — رقم الوحدة العقارية ومساحة وحدود القدر موضوع الطلب مع بيان اسم الحوض ورقمه واسم القرية واسم المركز فان كانت الوحدة من الوحدات البنائية وجب ذكر الكتلة والمجموعة والمدينة الكائنة بها والقسم والشارع والحارة والرقم ان وجد •

٤ — موضوع المحرر المراد قيده وبيان المقابل أو مقدار الدين ان وجد •

٥ - أصل حق الملكية أو الحق العينى محل التصرف وذلك فى العقود والاشهادات وكذلك أحكام صحة التعاقد والقسمة وتثبيت الملكية اذا بنيت على الاقرار بأصل الحق أو التسليم للمدعى بطلباته وأحكام توثيق الصلح وإثبات ما اتفق عليه الخصوم فى محضر الجلسة وأوامر الاختصاص •

٦ - بيان الحقوق العينية العقارية الأصلية والتبعية المقررة على الوحدة العقارية •

ويجب أن يرفق بالطلب مشروع المحرر المراد قيده وصحيفة الوحدة العقارية أو شهادة بالقيود الواردة فى السجل عن الوحدة العقارية محل الطلب مرفقا بهما شهادة بمطابقتها لاسجل العينى وكذلك المستندات المؤيدة للبيانات المذكورة فى البند ٢ •

مادة ٨٦ - يجب أن يشتمل الطلب الخاص ببيع حق الارث والوصية الواجبة على اسم المورث ولقبه واسم أبيه وجده لأبيه وديانته وجنسيته ومحل اقامته وتاريخ ومحل الوفاة وأسماء الورثة وألقابهم وأسماء آبائهم وأجدادهم لآبائهم وسنهم وديانتههم وجنسياتهم ومحل اقامتهم والبيانات المتعلقة بالعقارات المتروكة عن المورث والحقوق العينية المقررة عليها وأصل ملكية المورث وذلك وفقا لما هو موضح بالفقرات ٣ ، ٥ ، ٦ من المادة السابقة ، ويجب أن يرفق بهذا الطلب الاشهاد الشرعى أو الحكم المثبت لحق الارث والوصية الواجبة •

مادة ٨٧ - تدون الطلبات حسب تواريخ وساعات تقديمها بدفتر يعد لذلك بالمأمورية وترقم الطلبات بأرقام متتابعة ويبين فى هذا الدفتر مراحل العمل فى كل طلب •

مادة ٨٨ - اذا لم يكن من شأن الطلب إجراء تغيير فى البيانات المساحية للوحدة العقارية محل الطلب وكان مستوفيا للبيانات المقررة أشرت المأمورية على مشروع المحرر بالصلاحيه للقيود فى السجل •

أما إذا كان من شأن الطلب إجراء تغيير فى البيانات المساحية للوحدة العقارية فعلى المكتب الهندسى مراجعته من الناحية المساحية ومعاينة العقار على الطبيعة وإجراء التغيير المطلوب وما يتبع ذلك من تطبيق مستندات التملك وتحديد العقار بوضع علامات عند الاقتضاء وموافاة المأمورية كتابة بما انتهى إليه فى هذا الشأن ، ثم تقوم المأمورية بالتأشير على مشروع المحرر بالصلاحيه للقيد فى السجل العينى متى استوفى الطلب البيانات والمستندات المقررة •

مادة ٨٩ - على الطالب أن يتقدم لتسلم مشروع المحرر خلال ثلاثة أيام من تاريخ التأشير عليه والا قامت المأمورية بإرساله إليه فى موطنه المبين فى الطلب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول •

ويرسل مشروع المحرر الى مقدمه فور التأشير عليه إذا طلب ذلك كتابة •

مادة ٩٠ - عند اختلاف رأى بين المكاتب الهندسية والمأمورية يرفع الأمر الى ادارة السجل العينى لاتخاذ اللازم نحو حسمه •

مادة ٩١ - على مقدم الطلب إخطار مأمورية السجل إذا غير موطنه المبين فى الطلب والا اعتبرت الاخطارات المرسلة إليه فى موطنه المذكور كأنها سلمت إليه •

مادة ٩٢ - تزود كل مأمورية بصورة من دفتر مساحة الملكية للرجوع إليها عند فحص طلبات القيد •

مادة ٩٣ - تزود كل مأمورية بنسخ من الخرائط التى أعدت بمناسبة القيد الأول بالسجل والخاصة بكل قرية أو مدينة واقعة فى دائرة اختصاصها ويبين على هذه الخرائط العقارات التى قيدت فى شأنها محررات بعد القيد الأول وكذلك العقارات التى قدمت عنها طلبات ولم يتم قيد المحررات المتعلقة بها •

مادة ٩٤ - تؤشر كل من المأمورية والمكتب الهندسى على الخرائط بأرقام وسنوات طلبات القيد فى الجزء الذى يتعلق به الطالب وبعد اتمام القيد يؤشر فى الخرائط برقم قيد المحرر فى دفتر العرائض والسنة التى تم فيها *

ويستعمل فى هذين النوعين من التأثير مدادان مختلفا اللون *

مادة ٩٥ - اذا قدم للمأمورية أكثر من طلب متعارض فى شأن عقار واحد فيتبع فى شأنها أحكام المادة ٥٠ وما بعدها من قانون السجل العينى. *
ويخصص بالمأمورية دفتر لبيان الطلبات المتعارضة مع بيان واف للخطوات التى اتخذت بشأنها *

مادة ٩٦ - تعد لكل وحدة عقارية يقدم بشأنها طلب للمأمورية السجل العينى طبقا للمادة (٨٢) من هذه اللائحة استمارة تغيير تتضمن البيانات الآتية حسب الدون فى السجل العينى :

١ - رقم الوحدة وموقعها ومسطحها وحدودها ورسم تقريبي (كروكى) يوضح شكلها *

٢ - بيان مفصل عن ملكيتها وما يرد عليها من قيود قانونية أو اتفاقية *

٣ - الحقوق العينية العقارية الاصلية والتبعية المقررة للوحدة وعليها *

٤ - جدول يوضح ما قد يطرأ مستقبلا على الوحدة من تصرفات تشملها بالكامل أو تشمل جزءا على الشيوع فيها بناء على الطلبات التى تقدم بشأنها *

٥ - جدول يوضح ما آلت اليه الوحدة بسبب تجزئتها بمناسبة الطلبات التى تقدم بشأنها *

٦ - جدول يبين كل ما يطرأ على الوحدة من تغييرات يسبب البناء والهدم نتيجة معاينة العقار فى الطبيعة *

مادة ٩٧ - إذا تناول التصرف محل الطلب جزءا مفزرا من وحدة عقارية فيحدد هذا الجزء بعلامات في الطبيعة لفصله عن باقى الوحدة .

مادة ٩٨ - تحرر استمارتا تغيير تخصص احداهما للجزء محل التصرف والاخرى للجزء الباقى من الوحدة .

وتتضمن الاستمارة الأولى التفصيلات المتعلقة بعملية التحديد ومواقع العلامات الجديدة التى وضعت والمقاسات التى تمت لتعيين الجزء محل التصرف كما تتضمن الاستمارة الثانية المقاسات الخاصة بالجزء الباقى من الوحدة .

مادة ٩٩ - لا يترتب على التصرفات التى من شأنها قيام وحدات عقارية تقل مساحتها عن الحد الأدنى الذى يحدده قرار وزير العدل انشاء صفح عقارية جديدة لهذه الوحدات .

مادة ١٠٠ - يعد دفتر لضبط استمارات التغيير ومراحل العمل بها .

مادة ١٠١ - تحفظ استمارات التغيير حسب ترتيب أرقام الوحدات العقارية فى كل حوض وكل قرية على حدة ، وإذا أدمجت الوحدة العقارية أو جزئت أشر على استمارات التغيير المخصصة لها بما يفيد ذلك مع ذكر أرقام الوحدات العقارية الجديدة التى حلت محل الوحدات المدمجة أو المجزأة وتحفظ استمارات هذه الوحدات .

مادة ١٠٢ - يترتب على ادماج الوحدة العقارية أو تجزئتها الغاء أرقام الوحدات المدمجة أو المجزأة من الخرائط والاستعاضة عنها بأرقام جديدة تالية لأعلى رقم فى الحوض أو الكتلة حسب الاحوال وذلك بقدر الوحدات الجديدة بعد اثبات حدودها على الخرائط .

مادة ١٠٣ - يقبل التنازل عن طلبات القيد الرضائية أو أسبقياتها

بشرط توقيع جميع أطراف التعامل أو من يمثلونهم قانوناً أمام رئيس
المأمورية بعد التثبت من شخصياتهم وصفاتهم وسلطاتهم •

على أنه بالنسبة للذين لا يمكنهم التوقيع أمام رئيس المأمورية
فيجب التصديق على توقيعاتهم على اقرار التنازل •

وبالنسبة لطلبات القيد غير الرضائية فيكتفى بقبول التنازل ممن
صدر لصالحهم الطلب على النحو المتقدم ذكره •

مادة ١٠٤ - لا تنفذ بصفة نهائية على الخرائط التغييرات المتعلقة
بالوحدات العقارية والمترتبة على التصرفات المطلوب قيدها فى السجل
الا بعد قيد هذه التصرفات فيه •

الفصل الثانى

القيد فى السجل العينى

مادة ١٠٥ - تقدم لمكتب السجل العينى من أحد ذوى الشأن أو من
يقوم مقامه المحررات التى تم التأشير على مشروعاتها بصلاحياتها للقيد
بعد توثيقها •

وإذا قدم أكثر من محرر فى وقت واحد وكان أحدهما مرتبطاً بالمحررات
الأخرى أو متوقفاً على قيدها فيجوز ارجاء القيد حتى يتم قيد تلك
المحررات •

مادة ١٠٦ - إذا كان مقدم المحرر يقوم مقام غيره وجب التحقق من
صفته ومدى سلطته ومطالبته بالمستندات المثبتة لذلك •

وإذا كان المحرر مقدماً من موظف عام تنفيذاً لحكم قضائى أو قرار
إدارى وجب التحقق من صفته •

مادة ١٠٧ — على مكتب السجل التحقق من أن المحرر المقدم لثيده صادر من صاحب الحق المدون في السجل العينى وفى حدود حقه •

مادة ١٠٨ — يعد بكل مكتب للسجل العينى دفتر للعرائض (دفتر اليومية) يكون مرقم الصفحات وموقعا على كل ورقة فيه من الأمين العام أو من يندبه لذلك •

وتقيد بهذا الدفتر المحررات المقدمة للقيد بأرقام متتالية وفق تواريخ وساعات تقديمها •

ويجب عند انتهاء العمل فى كل يوم أن يؤشر أمين المكتب أو الأمين المساعد فى الدفتر بذلك مع التوقيع منه •

مادة ١٠٩ — لا يجوز اجراء كشط أو محو أو شطب فى الدفتر المنصوص عليه فى المادة السابقة •

وإذا اقتضت الضرورة تصحيح خطأ مادى وقع ممن يكون الدفتر فى عهده وجب اعتماد هذا التصحيح من أمين المكتب اذا كشف الخطأ يوم حصوله •

أما اذا كشف الخطأ فى ميعاد لاحق وجب اعتماد التصحيح من أمين المكتب على أن يحضر محضر توضح فيه أسباب الخطأ ومناسبة كشفه وتاريخ التصحيح •

مادة ١١٠ — يجب على من يتسلم المحرر أن يعطى لمن قدمه إيصالا مبينا فيه رقم وتاريخ قيده فى دفتر العرائض وجميع المستندات المرفقة به •

مادة ١١١ — المحررات التى تقبل لاجراء القيد فى السجل العينى :
(أ) فى حالة التراضى •

عقد موثق •

(ب) فى حالة الإرث والوصية الواجبة : المستندات المثبتة لحق الإرث والوصية الواجبة .

(ج) فى الوصية : محرر الوصية النافذة

(د) فى حالة نزاع الملكية للمنفعة العامة : قرار نزاع الملكية .

(هـ) فى حالة التنفيذ الجبرى : حكم مرسى المزااد أو محضر رسو المزااد بالطريق الادارى .

(و) فى الأحكام : حكم نهائى .

(ز) فى الاختصاص : أمر رئيس المحكمة الابتدائية بالاختصاص أو حكم المحكمة بذلك بعد صيرورة الأمر أو الحكم نهائيا .

مادة ١١٢ — يقوم مكتب السجل العينى بحفظ المحررات التى قيدت بالسجل وفق أرقامها المتتابعة فى دفتر العرائض .

الباب الخامس

كيفية امساك السجل العينى

مادة ١١٣ — تخصص صحيفة من السجل العينى لكل وحدة عقارية زراعية أو بنائية وفقا للنموذجين المرافقين .

وتثبت فى صحيفة السجل عند اجراء القيد الأول الحقوق التى أصبحت نهائية بالنشر عنها وفوات ميعاد الطعن فيها أو التى صدرت بشأنها أحكام نهائية وفقا للمادتين ٢٣ ، ٢٤ من قانون السجل العينى .

مادة ١١٤ — يبين فى قسم الصحيفة المخصص لتحديد ذاتية الوحدة رقمها ومساحتها واللوحة المساحية الموجودة بها واسم الحوض ورقمه أو (م ١١ — موسوعة مصر ج ١٧)

اسم: الكتلة (البلوك) ورقمها واسم الشارع واسم القرية أو الشياخة
والمركز أو القسم والمحافظة مع رسم كروكى لها يعين شكلها حسب الطبيعة
وخرائط الملكية وحدودها والوحدات والتفاصيل الطبوغرافية الملائمة
والمحيطة بها .

وتؤخذ بيانات المحافظة والمركز أو القسم والقرية أو الشياخة والحوض
أو الكتلة (البلوك) والشارع من دفاتر مساحة الملكية وخرائطها ، وتؤخذ
بيانات اللوحة المساحية (مقياس الخريطة) و (سنة المساحة) من خرائط
مساحة الملكية ، ويؤخذ المسطح من استمارات المسطحات .

مادة ١١٥ - يقيد فى قسم الصحيفة الخاص بالملكية التصرفات
الناقلة للملكية أو المقررة أو المعدلة أو الناسخة لها والأحكام النهائية المثبتة
لشئ من ذلك ، ويتم القيد بكتابة اسم المالك كاملا طبقا لما هو وارد
بالمحرر فى خانة « المالكون » ونوع التصرف محل المحرر فى خانة « سبب
التملك » ورقم وتاريخ قيد المحرر بدفتر العرائض فى خانة « سند الملكية » .

فإذا كانت ملكية الوحدة العقارية شائعة بين عدة شركاء أعطى لكل
شريك رقم مسلسل يبين اسمه كما يذكر نصيبه فى الوحدة عقب الاسم .

مادة ١١٦ - يدون فى قسم الصحيفة الخاص بالقيود الواردة على
حق الملكية شرط منع التصرف وحق الانتفاع وحق الحكر والإيجارات
والسندات التى ترد على منفعة العقار إذا زادت مدتها على تسع سنوات
والمخالصات والحوالات بأكثر من أجرة ثلاث سنوات مقدما وكذلك
الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك وإعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة
والتنازل عن حق الشفعة وصحف الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن
فى الحقوق المقيدة فى السجل وجوداً أو صحة أو نفاذاً وصحف دعاوى
استحقاق أى حق من الحقوق الميينة العقارية والديون التى على التركة
وكافة القيود القانونية والاتفاقية الأخرى .

مادة ١١٧ - تقيد حقوق الارتفاق فى القسم المخصص لها فى صحيفة المقار المخدم وفى صحيفة العقار الخادم .

مادة ١١٨ - يقيد فى قسم الصحيفة الخاص بالحقوق التبعية والتكاليف جميع الحقوق العينية العقارية التبعية وما يتعلق بها من تغيير أو تحويل أو شطب ، كما يقيد به بيانات اجراءات التنفيذ العقارى .

مادة ١١٩ - يقيد فى قسم الصحيفة الخاص بالبيانات الاخبارية كل ما يتعلق بالوعدة من بيانات لم ترد فى الأقسام الأخرى وعلى الأخص تلك التى لها صفة الاخبار كملحقات الوحدة وآلات الرى وما إليها .

مادة ١٢٠ - يقيد فى قسم اصحيفة الخاص بالتقديرات كل ما يتعلق بالوعدة من ثمن وضرائب .

مادة ١٢١ - اذا تصرف المالك فى الوحدة العقارية يؤشر بجوار اسمه من الجهتين بالشطب بعلامة (X) بالمداد الأحمر ثم يكتب على السطر الأبيض التالى مباشرة بالمداد الأسود البيانات المتعلقة بالمالك الجديد حسب التفصيل الموضح بالمادة (١١٤) من هذه اللائحة ، وتؤخذ هذه البيانات من المحرر المثبت للتصرف .

مادة ١٢٢ - اذا تصرف الشريك فى نصيبه كاملا للغير يؤشر بجوار اسمه من الجهتين بالشطب بعلامة (X) بالمداد الأحمر ويكتب اسم الشريك الجديد بالأسود فى نهاية الأسماء مباشرة ويعطى للشريك الجديد الرقم التالى للارقام المعطاة للشركاء السابقين مع كتابة هذا الرقم بسطاً ورقم الشريك للتصرف مقاما .

مادة ١٢٣ - إذا تصرف أحد الشركاء فى جزء من نصيبه فى الوحدة العقارية أشر بالشطب بجوار اسمه على النحو المبين فى اللائحة السابقة ثم يعاد كتابة اسمه بالمداد الأسود فى نهاية الأسماء مباشرة عن الجزء الباقى

له على أن يعطى الرقم المسلسل التالى بسطا والرقم الذى كان مقاما •
مع تمييزه بكلمة (باضى) ثم يكتب اسم الشريك الجديد بعد ذلك بالكيفية
الموضحة فى المادة السابقة •

مادة ١٢٤ — يترتب على ادماج الوحدة العقارية فى وحدة أخرى أو
تجزئتها :

١ — إلغاء صحيفة السجل المخصصة للوحدة التى أدمجت أو جزئت
والاستعاضة عنها بصحف أخرى بأرقام جديدة للوحدات التى وجدت تستقى
بياناتها من صحيفة الوحدة الملغاة والمحركات التى ترتب عليها الادماج
أو التجزئة ومن غير ذلك من المراجع •

٢ — حفظ صحيفة السجل للغة الخاصة بالوحدات القديمة بصفة
دائمة بعد التأثير عليها ببيانات الوحدات العقارية الجديدة •

مادة ١٢٥ — ينفذ الادماج أو التجزئة فى الطبيعة برفع علامات
التحديد أو وضعها بعد إجراء المقاسات وعمل حساب المسطحات وإثباته على
استمارات التعبير ثم توقيعه. بعد ذلك على خرائط مساحة الملكية بالألوان
خاصة •

مادة ١٣٦ — كل بيان يقيد فى صحائف السجل يجب أن يذيل بتوقيع
مقروء من قيده مع إفصاح التاريخ ويعتمد بالكيفية ذاتها من أمين السجل •

مادة ١٣٧ — لا يجوز إجراء أى تحشير أو كشط أو محو فى صحائف
السجل العينية مهما كانت الأسباب •

مادة ١٣٨ — تثبت بأرقام مسلسلة صحائف السجل فى دفتر يمد
لصبطها يوضح به أمام كل صحيفة الغرض الذى استعملت من أجله
ورقمها المطبوع •

.. وإذا ألغيت صحيفة بسبب سوء تحريرها أو بسبب تمزيقها أو تشويهها
أن يتم الإلغاء بمعرفة أمين السجل على أن يشار فى الحفتر الى الإلغاء
وسببه *

وتحفظ الصحائف الملةاة خمس عشرة سنة يستغنى عنها بعدها *

مادة ١٢٩ - تعد مكاتب السجل العينى كشوفا يومية من عدة صور
بالقيود والتأثيرات التى تمت فى السجل فى اليوم السابق وترسل فى نهاية
كل أسبوع صورة الى المأموريات المختصة للتأشير بما ورد فى مراجعها *

كما ترسل مكاتب السجل صورتين من هذه الكشوف فى نهاية كل أسبوع
الى ادارة المحفوظات للتأشير بما ورد بها فى صور صفح الوحدات العقارية
والفهارس الشخصية الموجودة لديها *

الباب السادس

فى الفهارس والاطلاع والشهادات

مادة ١٣٠ - يعد بكل مكتب من مكاتب السجل فهرس شخصى هجائى
لكل قسم مساحى يكون فيه لكل مالك صحيفة يبين فيها الوحدات التى
يملكها فى القسم المساحى وتدون بيانات هذا الفهرس من واقع البيانات
المثبتة فى السجل العينى *

مادة ١٣١ - يعد كل مكتب من مكاتب السجل فهرس شخصى هجائى
لكل محافظة يكون فيه لكل مالك صحيفة خاصة يبين فيها الوحدات التى
يملكها فى المحافظة وتدون بيانات هذا الفهرس من واقع البيانات المقيدة
فى السجل العينى وترسل نسخة من هذا الفهرس فى نهاية كل عام الى
ادارة المحفوظات *

مادة ١٣٢ - لكل شخص أن يطلب الاطلاع فى مكتب السجل بعد

١٦٦ شهر عقارى وتوثيق

أداء الرسم المقرز على الفهارس الشخصية الهجائية ، ويعد دفتر لقيـد طلبات الاطلاع وما تم فى شأنها •

مادة ١٣٣ - على مكاتب السجل كلما طلب منها ذلك أن تسلم أى شخص شهادة بالقيود الواردة بالسجل عن أى وحدة عقارية أو بياناً يفيد عدم وجود قيود وذلك بعد أداء الرسم المقرر •

وتعد دفاتر لقيـد طلبات هذه الشهادات وبيان ما تم فى شأنها •

مادة ١٣٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

صدر فى ١١ من جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ هـ (الموافق ٢٢ من يونية سنة ١٩٧٥ م) •

قانون ٥٦ لسنة ١٩٧٨

بإنشاء صندوق للسجل العيني^(١)

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — ينشأ بوزارة العدل صندوق يسمى « صندوق السجل العيني » تكون له الشخصية الاعتبارية ، وتعتبر أمواله أموالاً عامة .

ويصدر بتشكيل مجلس إدارة الصندوق وبيان القواعد التى يسير عليها قرار من رئيس الجمهورية^(٢) .

مادة ٢ — تخصص موارد الصندوق لتنفيذ وتمويل جميع الأعمال اللازمة لتطبيق نظام السجل العيني ، وله فى سبيل ذلك مباشرة الاختصاصات الآتية :

١ — وضع الخطة العامة لتطبيق نظام السجل العيني على مستوى الجمهورية وتحديد المدة اللازمة لتنفيذها .

٢ — وضع البرامج التفصيلية لتنفيذ هذه الخطة فى كل سنة على حدة والعمل على توفير الامكانيات اللازمة لذلك .

(١) الجريدة الرسمية فى ٣١ اغسطس سنة ١٩٧٨ — العدد ٣٥ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٠١ لسنة ١٩٧٩ بتشكيل مجلس إدارة صندوق السجل العيني وبيان القواعد التى يسير عليها .
الجريدة الرسمية فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٧٩ — العدد ٤٠ .

- ٣ - اقتراح الأقسام المساحية التى يسرى عليها نظام السجل العينى وتاريخ بدء سريانه عليها قبل اصدار القرارات الوزارية الخاصة بذلك .
- ٤ - متابعة الأعمال التى تقوم بها مصلحة الشهر العقارى والتوثيق والهيئة المصرية العامة للمساحة فى مجال تطبيق نظام السجل العينى .
- ٥ - ابداء رأى فى المسائل التى يحيلها اليه وزير العدل والرئى مما يتصل بنظام السجل العينى .
- وتعتمد قرارات مجلس إدارة الصندوق من وزير العدل .

مادة ٣ - تتكون موارد الصندوق من :

- ١ - حصيلة المبالغ الناتجة عن تطبيق القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العينى .
- ٢ - الاعتمادات التى تخصص فى موازنة وزارة العدل لتنفيذ نظام السجل العينى .
- ٣ - حصيلة رسم يفرض لمرة واحدة على ملاك الأراضى الزراعية والعقارات المبنية يعادل قيمة الضريبة الأصلية المفروضة على كل منها فى سنة ونصف .
- ٤ - حصيلة رسم يفرض لمرة واحدة على ملاك الأراضى الفضاء الداخلة فى نطاق المدن بواقع جنيهين عن كل مائتى مربع أو كسورها ويحسب الرسم المقرر فى البندين (٣) ، (٤) على أساس سعر الضريبة الأصلية المقررة وقت العمل بهذا القانون ، ويعفى من أداء الرسم المنصوص عليه فى البند (٣) ملاك الأراضى الزراعية والعقارات المبنية المعفاة من الضريبة الأصلية .

ويجوز بقرار من وزير العدل ، بعد أخذ رأى مجلس إدارة الصندوق ، تخفيض نئة الرسم المنصوص عليه فى هذا البند بالنسبة لبعض الأقسام المساحية بما لا يجاوز نصف قيمة الرسم المذكور .

مادة ٤ - تتولى مصلحة الضرائب العقارية تحصيل الرسم المنصوص عليه فى البند (٣) من المادة السابقة ، وذلك فى المواعيد طبقا للقواعد والإجراءات المقررة لتحصيل الضريبة الأصلية ، ويكون تحصيله على ستة أقساط سنوية متساوية *

وتتولى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق تحصيل الرسم الخاص بالأراضى الفضاء والمنصوص عليه فى البند (٤) من المادة السابقة دفعة واحدة بعد صدور قرار وزير العدل بتعيين القسم المساحى الذى تتخذ فيه إجراءات تنفيذ قانون السجل العينى ويجوز تحصيل هذا الرسم عن طريق الحجز الإدارى *

وتلتزم الجهات المختصة بالتحصيل بإيداع المبالغ المحصلة طبقا لأحكام هذه المادة فى الحساب الخاص بالصندوق وفقا للإجراءات التى تحدد بقرار من وزير العدل ، وذلك خلال الشهر التالى للشهر الذى تم فيه التحصيل *

مادة ٥ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٤ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء مجلس السجل العينى ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون *

مادة ٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره *

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها *

صدر بمراسلة الجمهورية فى ١٣ رمضان ١٣٩٨ (١٧ أغسطس سنة ١٩٧٨) *

القسم الخامس

فى تنظيم الوكالة فى أعمال

الشهر العقارى والتوثيق

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨

بشان تنظيم الوكالة فى أعمال الشهر العقارى والتوثيق (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم لا تجوز الوكالة فى مباشرة إجراءات الشهر العقارى والتوثيق الا للمحامين أو الأزواج أو الأصهار أو ذوى القربى لغاية الدرجة الثالثة أو لمن يرخص لهم بالاستغفال بمهنة الوكالة فى أعمال الشهر العقارى والتوثيق وفق أحكام هذا القانون *

وإذا لم يتضمن التوكيل التفويض فى التوقيع على الطلبات والمحركات نيابة عن الموكل فان أثره يكون قاصرا على تقديم الطلبات الموقعة عليها من أصحاب الشأن ، والأوراق والمستندات والمذكرات الى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق وفروعها واستلامها منها *

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون التوكيل موثقا أو مصدقا على التوقيع فيه *

ولا يلغى التوكيل الا بناء على اقرار رسمى أو مصدق على التوقيع فيه أو بناء على اذار على يد محضر .

مادة ٢ - لا يجوز الاشتغال بمهنة الوكالة فى أعمال الشهر العقارى والتوثيق الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مصلحة الشهر العقارى والتوثيق .

ويسرى الترخيص لمدة سنتين قابلة للتجديد .

وتبين اللائحة التنفيذية اجراءات منح الترخيص وتجديده واعادته بعد الغائه ، وشروط وأوضاع النظام من قرارات رفض منح الترخيص أو تجديده أو اعادته بعد الغائه ، واعطاء صورة من الترخيص فى حالة فقده أو تلفه ، والرسوم التى تحصل فى مختلف الحالات على ألا تزيد هذه الرسوم على ثلاثة جنيهات فى كل حالة منها .

مادة ٣ - يشترط فيمن يرخص له بالاشتغال بمهنة الوكالة فى أعمال الشهر العقارى والتوثيق :

- ١ - أن يكون متقما بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .
- ٢ - ألا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة ميلادية .
- ٣ - أن يكون حسن السمعة محمود السيرة .
- ٤ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جنحة مخلة بالشرف ، ما لم يكن قد زد اليه اعتباره .
- ٥ - ألا يكون ملتحقا بوظيفة فى الحكومة أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام ، ومشتغلا بأى عمل تعذر القوانين واللوائح الجمع بينه وبين الاشتغال بمهنة أخرى .
- ٦ - أن يجتاز بنجاح امتحانا يحدد هيأه بقرار من وزير العدل ؟ وتبين اللائحة التنفيذية شروطه وأوضاعه .

مادة ٤ - يجب على من يرخص له بالإستغال بمهنة الوكالة في أعمال الشهر العقارى والتوثيق أن يتخذ مقرأً ثابتاً يبشر عمله فيه خلال شهر من تاريخ منحه الترخيص ، وعليه أن يخطر مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بعنوان هذا المقرر وكل تغيير دائم فيه خلال شهر من تاريخ اتخاذ المقرر أو حصول التغيير .

مادة ٥ - يجب على المرخص له تقديم الترخيص الى الجهة المختصة كلما طلب منه ذلك ، وعليه أن يرد الترخيص خلال خمسة عشر يوماً إلى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق في حالة وقفه عن مزاولة العمل أو إلغاء ترخيصه أو عدم تجديده .

مادة ٦ - ينذر المرخص له في الأحوال الآتية :

١ - إذا أخل بواجبات المهنة سواء بالنسبة لجمهور المتعاملين أو موظفى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق أو فروعها أو المصالح أو الهيئات الأخرى المتصلة بها في العمل .

٢ - إذا باشر عمله أمام مقام مكاتب الشهر العقارى والتوثيق ومأمورياتها وفروعها .

٣ - إذا لم يقدم الترخيص كلما طلب منه ذلك .

٤ - إذا لم يتم بالاخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة .

مادة ٧ - يوقف المرخص له عن مزاولة المهنة في الأحوال الآتية :

١ - إذا اعتدى على أحد موظفى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق أو فروعها أو موظفى المصالح أو الهيئات المتصلة بها في العمل وكان ذلك أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها .

٢ - إذا انقضى خلال سنة ، أكثر من مرة بسبب ارتكابه إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة السابقة .

٣ - اذا لم يتخذ له مقرا ثابتا لمزاولة عمله فيه .

ولا يجوز أن تزيد مدة الايقاف فى المرة الواحدة على ثلاثة أشهر .

مادة ٨ - يصدر قرار بالغاء الترخيص فى الأحوال الآتية :

١ - اذا حكم على المرخص له بعقوبة جنائية أو فى جنحة مظة

بالشرف .

٢ - اذا فقد المرخص له أحد الشروط المنصوص عليها فى البنود

١ و ٣ و ٥ من المادة الثالثة .

٣ - اذا أوقف المرخص له أربع مرات أو اذا تكرر وقفه عن العمل

مددا يبلغ مجموعها تسعة أشهر ، وذلك خلال خمسة سنوات متوالية .

ويجوز إعادة الترخيص اذا توافرت الشروط الآتية :

١ - رد الاعتبار فى الحالة الأولى .

٢ - مضى سنة من تاريخ توافر الشروط التى فقدت فى الحالة الثانية

أو من تاريخ الغاء الترخيص فى الحالة الأخيرة .

مادة ٩ - تبين اللائحة التنفيذية اجراءات تأديب المرخص لهم ،

كما تحدد الجهة المختصة باصدار قرارات الانذار والوقف عن العمل والغاء

الترخيص وشروط وأوضاع التظلم من هذه القرارات .

مادة ١٠ - يكون للموظفين الفنيين بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق

الذين تحددهم اللائحة التنفيذية سلطة اجراء التحقيق فيما يقع من المرخص

لهم من مخالفات أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ، ولهم

حق سماع أقوال من يستلزم التحقيق سماع أقوالهم بعد اعلانهم بالطريق

الادارى .

مادة ١١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من زاول مهنة الوكالة فى أعمال الشهر العقارى والتوثيق دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة الثانية .

٢ - كل من امتنع عن رد الترخيص طبقا لحكم المادة الخامسة .
ويحكم فى جميع الأحوال باغلاق المقر الثابت مع نزع اللافتات واللوحات المتعلقة بالمهنة .

ويجوز اغلاق المقر الثابت ونزع اللافتات واللوحات اداريا ، ويصدر بذلك قرار مسبب من مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ويستمر الاغلاق الادارى حتى تأذن النيابة العامة أو المحكمة بفتح المقر أو الى أن يفصل فى الجريمة بحكم نهائى .

مادة ١٢ - تستثناء من أحكام هذا القانون يستمر من يتقدم بطلب الحصول على ترخيص ، خلال ستين يوما من تاريخ العمل به ، فى مزاوله مهنة الوكالة فى أعمال الشهر العقارى والتوثيق ، وذلك حتى تخطره مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بما تم فى طلبه أو بنتيجة الامتحان حسب الأحوال .

مادة ١٣ - يصدر وزير العدل الملائمة التنفيذية لهذا القانون والقرارات المنفذة له (١) .

مادة ١٤ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٧٥١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ (منشور فيما بعد) .

مادة ١٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ صفر سنة ١٣٨٨ (٢٠ مايو سنة ١٩٦٨) .

قرار وزير العدل

رقم ٧٥١ لسنة ١٩٦٨

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن تنظيم الوكالة في أعمال الشهر العقارى والتوثيق (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم الوكالة
في أعمال الشهر العقارى والتوثيق،

وعلى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم
١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له،

قرر :

أولاً - في إجراءات منح الترخيص والامتحان :

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص من أصل وثلاث صور - موعما
عليها جميعا من طالب الترخيص - الى مكتب الشهر العقارى والتوثيق
الواقع في دائرة اختصاصه محل إقامة الطالب موضحا به البيانات الآتية :

١ - اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل ميلاده ومحل إقامته
وعنوانه +

٢ - رقم البطاقة العائلية أو الشخصية للطالب وتاريخ وجهته
استفراجها +

(١) الوقائع المصرية في ١٧ يونية سنة ١٩٦٨ - العدد ١٣٥ .

٣ — بيان تاريخ اشتغاله بالمهنة والجهات التى كان يزاول نشاطه أمامها •

وذلك بالنسبة لمن كان يزاولها وقت صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه •

٤ — اسم الجهة التى كان يعمل بها وتاريخ تركه لها وسببه •
ويجوز لطلاب الترخيص أن ينيب عنه غيره فى تقديم الطلب ، كما
يجوز أن يرسله بالبريد الموصى عليه ، وفى هذه الحالة يراعى فى حساب
الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٢ من القانون تاريخ وصول الطلب الى
المكتب •

مادة ٢ — يرفق بالطلب المستندات الآتية :

- ١ — البطاقة العائلية أو الشخصية للطلب •
- ٢ — صحيفة الحالة الجنائية للطلاب ، ولا تقبل الصحيفة اذا كانت
مستخرجة منذ أكثر من شهر سابق على تاريخ تقديم الطلب •
- ٣ — اقرار من الطالب بعدم اشتغاله بأية مهنة أخرى مما نص عليه
فى المادة الثالثة من القانون •
- ٤ — شهادة من الجهة التى كان يعمل بها تتضمن بيان تاريخ وسبب
تركه الخدمة بها • وتكون الشهادة من نسختين متطابقتين •
- ٥ — اقرار من الطالب يفيد مزاولته مهنة الوكالة فى أعمال الشهر
العقارى والتوثيق وقت العمل بأحكام القانون وذلك بالنسبة لمن كانوا
يزاولون المهنة فى ذلك الوقت •

ويصدق على هذا الاقرار من مأمورية الشهر العقارى أو مكتب أو
فرع التوثيق الذى اعتاد الطالب مزاولته العمل أمامه ، ويعتمد من مكتب
الشهر العقارى والتوثيق التابعة له المأمورية أو الفرع •

٦ - الايصال الدال على سداد رسم قيد الطلب ورسم استخراج
الترخيص •

٧ - ست صور فوتوغرافية للطالب مقاس ٥ × ٨ سم موقعا عليها
منه •

مادة ٣ - يعد في كل مكتب من مكاتب الشهر العقارى والتوثيق سجل
لقيد طلبات الترخيص في مزاولة مهنة الوكالة في أعمال الشهر العقارى
والتوثيق وفق النموذج المعد لهذا الغرض تدون فيه الطلبات وفق أسبقية
تقديمها •

وتكون صفحات هذا السجل مرقمة ويوقع على كل ورقة منها من
الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق أو ممن يفوضه في ذلك
من العاملين بالمكتب الرئيسى من الدرجة الثانية على الأقل •

ويفرد لكل طلب صحيفة خاصة بالسجل تتضمن جميع البيانات الخاصة
به والاجراءات التى اتخذت بشأنه وما يطرأ عليها من تطورات •

كما يخصص لكل طالب ملف خاص تثبت عليه من الخارج صورته
الفوتوغرافية ويودع فيه الطلب وصورة فوتوغرافية أخرى له
والمكاتبات المتبادلة بشأنه مع جميع الجهات وكل ما تعلق به أو يطرأ عليه
مستقبلا •

مادة ٤ - على الموظف المختص بالمكتب الاطلاع على البطاقة العائلية
أو الشخصية للطالب والتحقق من مطابقة البيانات المدونة بها على بيانات
الطلب ثم ردها الى مقدمها بعد التأشير على الطلب وصورة الثلاث بما
يفيد ذلك وبتاريخ تقديمه ورقم قيده بالسجل ، وعليه أن يعطى الطالب
ايصالا باستلام الطلب والمستندات المقدمة معه تفصيلا مدونا به رقم قيده
بالسجل •

وترسل البطاقة والاىصال الى الطالب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول
إذا كان الطلب قد ورد بالبريد •

مادة ٥ - يتولى أمناء مكاتب الشهر العقارى والتوثيق اصدار تراخيص مؤقتة على النموذج المعد لذلك لمن قدموا طلبات للترخيص لهم بمزاولة المهنة فى أعمال الشهر العقارى والتوثيق خلال الأجل المشار اليه فى المادة ١٢ من القانون متى ثبت من المستندات المقدمة مع طلباتهم أنهم كانوا يزاولون المهنة وقت نفاذه .

وتلصق على الترخيص المؤقت صورة فوتوغرافية لمقدم الطلب .

وتتقيد هذه التراخيص المؤقتة فى السجل المعد لذلك .

مادة ٦ - يحيل مكتب الشهر العقارى والتوثيق فى اليوم التالى لتقديم الطلب صورة منه مع أربع صور فوتوغرافية لطالب الترخيص الى المكتب الرئيسى بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق ، كما يحيل الصورتين الأخرين من الطلب الى كل من :

(أ) مديرية الأمن بالمحافظة المختصة ، ويطلب اليها فحص الطلب وابداء رأيها فى جواز الترخيص للطالب فى مزاولة المهنة تبعا لنتائج الرأى ومعلوماتها عن سمعته وسلوكه ومدى صحة إقراره بعدم استغلاله بأية مهنة أخرى .

(ب) مأمورية الشهر أو مكتب أو فرع التوثيق الذى اعتاد الطالب مزاولة العمل أمامه لفحصه وتقديم تقرير عن سمعته وسلوكه ومدى صلاحيته لمزاولة المهنة .

ويحفظ أصل الطلب مع صور التقارير الواردة من الجهتين سالفتي الذكر فى الملف الخاص بالطالب بالمكتب .

مادة ٧ - فى الحالات التى يكون سبق فيها للطالب العمل فى أية جهة ، يجب على المكتب إرساله صورة الشهادة المقدمة من الطالب الى تلك الجهة للاطلاع عليها وموافاة المكتب بمعلوماتها عن سيره وسلوكه أثناء عمله وعن الجزاءات التى وقعت عليه وسببها .

مادة ٨ - يحيل مكتب الشهر العقارى والتوثيق باقى صور الطلبات والمستندات المقدمة معها وأصول التقارير المشار إليها فى المادتين السابقتين بعد الاحتفاظ بصورها الى المكتب الرئيسى بتقرير يتضمن معلوماته ورأيه بالنسبة لطالب الترخيص *

وتتقيد هذه الطلبات فى السجل العام بالمكتب الرئيسى المعد لهذا الغرض وفق أسبقية ورودها ، وتودع أصول التقارير والصور الفوتوغرافية الأربع فى ملف خاص ينشأ لكل طالب ، وتطبق فى شأن هذا السجل وهذه الملفات أحكام المادة الثالثة *

ويخطر كل مكتب من مكاتب الشهر العقارى برقم قيد الطلب بالسجل العام لاثباته بسجل المكتب وسجل التراخيص المؤقتة بالملف الخاص بالطالب *

مادة ٩ - تعرض الطلبات المشار إليها فى المادة السابقة على لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وكيل الوزارة المختص لفحصها وتحديد ما استوفى منها الشروط المنصوص عليها فى القانون *

وتعتمد قرارات هذه اللجنة من الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق أو ممن يقوم مقامه فى حالة غيابه ، على أن يصدر فى كل من حالات عدم القبول قرار مسبب من الأمين العام *

مادة ١٠ - يبلغ المكتب الرئيسى مكاتب الشهر العقارى والتوثيق بالقرارات التى صدرت بالنسبة لمن لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون بعدم قبول طلباتهم *

وعلى كل مكتب من مكاتب الشهر العقارى والتوثيق :

١ - التأشير فى سجل المكتب بالنسبة لمن يقيمون فى دائرة اختصاصه وصدرت قرارات بعدم قبول طلباتهم بما يفيد ذلك فى الخانة المخصصة *

٢ - إخطار كل من لم يقبل طلبه بصورة من القرار الصادر فى هذا

الشأن بكتاب موسى عليه يعلم وصول ، واذا كان طالب الترخيص ممن يزاولون المهنة وقت العمل بالقانون وجب أن يتضمن الاخطار تنبيها بالامتناع عن مزاوله المهنة ورد الترخيص المؤقت •

٣ - اخطار الفروع التابعة له بكشوف بأسماء من صدرت قرارات بعدم قبول طلباتهم •

ويكون التظلم من قرار رفض الترخيص الى وكيل الوزارة المختص وميعاد التظلم عشرة أيام من تاريخ علم المتظلم بالقرار •

وتسرى على النظم أحكام المواد ٣٠ ، ٣١ فقرة أولى ، ٣٢ ، ٣٣ •

مادة ١١ - يخطر كل مكتب بأسماء من توافرت فيهم الشروط وفق قرار اللجنة المشار اليها في المادة التاسعة ومن صدرت قرارات بقبول تظلماتهم وبموعد الامتحان ومكانه ، وعلى هذه المكاتب اخطار أصحاب هذه الطلبات بموعد الامتحان ومكانه وبالمواد التي سيجرى فيها الامتحان وذلك قبل موعد الامتحان بشهرين على الأقل •

واذا لم يتمكن طالب الترخيص من أداء الامتحان في موعده لعذر يقبله الأمين العام يصدر قرار بتحديد موعد آخر لامتحانه على أن يجرى الامتحان الأخير في مدينة القاهرة ، ولا يجوز اعطاء مهلة أخرى لأداء الامتحان •

مادة ١٢ - يجرى الامتحان تحريريا في المواد الآتية :

١ - قوانين الشهر العقارى والتوثيق واللوائح التي صدرت تنفيذا لها •

٢ - ما يتصل بالشهر العقارى والتوثيق في القانون المدنى وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقوانين الأحوال الشخصية ، والناء نظام الميقت على غير الخيرات ، وتقسيم الأراضي المعدة للبناء ، وتنظيم المباني

١٨٢ شهر عقارى وترثيق

وفرض مقابل التحسين ، وغيرها من القوانين التى تتولى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق تنفيذها •

٣ - قوانين رسوم التوثيق والشهر •

٤ - تعليمات المصلحة الفنية المتعلقة بأعمال الشهر العقارى والتوثيق •

ويقدر لكل مادة من مواد الامتحان ثلاثون درجة يخصص منها درجتان ونصف للخط ، وتكون درجة النجاح فيها ٤٠٪ من النهاية العظمى على ألا يقل ما يحصل عليه طالب الترخيص فى كل المواد عن ٦٠٪ من مجموع الحد الأقصى لها •

مادة ١٣ - تتولى اللجنة المنصوص عليها فى المادة التاسعة وضع أسئلة الامتحان كل مادة على حدة ، وتودع نسخا منها بعدد لجان الامتحان وعدد من سيؤدونه أمام كل لجنة داخل مظارييف مغلقة بالجمع الأحمر تسلم الى لجنة أخرى (كنترول) يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وكيل الوزارة المختص •

ويجرى الامتحان فى يومين متتاليين ، يخصص اليوم الأول للمادتين الأولى والثانية واليوم الثانى للمادتين الثالثة والرابعة •

ويحدد زمن الامتحان لكل مادة بساعة ونصف الساعة مع تخصيص فاصل زمنى بين كل مادتين مقداره نصف ساعة •

مادة ١٤ - يصدر بتحديد عدد لجان الامتحان ومقار انعقادها وتشكيلها قرار من وكيل الوزارة المختص ويعقد الامتحان فى غير أوقات العمل الرسمية فى إحدى المدارس الموجودة فى المدينة التى حدد فيها مقر اللجنة يتم اختيارها باتفاق رئيس اللجنة مع مدير الأمن ومدير المنطقة التعليمية المختص •

وللجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من موظفى مكتب ومأمورية

الشهر العقارى والتوثيق فى المدينة التى بها مقر اللجنة للقيام بأعمال المراقبة أثناء الامتحان •

ويحرر رئيس اللجنة محضرا بالاجراءات من وقت فتح المظاريف المستلمة على أسئلة الامتحان الى وقت الانتهاء من أدائه وجمع أوراق الإجابة • ويوقع رئيس اللجنة على هذا المحضر مع أعضاء اللجنة ، وعليه تسليم أوراق الإجابة والمحضر بعد وضعها فى مظاريف تغلق وتختتم بالجمع الأحمر الى لجنة (الكترول) •

مادة ١٥ - تتولى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثالثة تصحيح أوراق الإجابة واعادتها بعد الانتهاء من تصحيحها الى لجنة (الكترول) التى تتولى أعداد كشوف بأسماء الناجحين وأخرى بأسماء الراسين ، وتعتمد هذه الكشوف من الأمين العام للمصلحة أو من يقوم مقامه فى حالة غيابه • ويمنح الناجحون تراخيص مزاوله المهنة على الأنموذج المعد لذلك •

مادة ١٦ - ترسل الى كل مكتب من مكاتب الشهر العقارى والتوثيق صور من كشوف أسماء الناجحين يبين بها أمام كل اسم رقم القيد فى السجل العام ويسجل المكتب المختص ورقم الترخيص وتاريخ اصداره كما ترسل الى كل مكتب التراخيص التى منحت للناجحين المقيمين فى دائرته لتسليمها اليهم بموجب ايصالات موقع عليها منهم بعد سحب الترخيص المؤقت •

ويخطر كل مكتب بكشوف بأسماء الراسين •
ويتولى كل مكتب اخطار الفروع التابعة له بصورة من تلك الكشوف •
وتعلق صورة من كشوف الناجحين فى مكان ظاهر فى مقر المكاتب والمأموريات والفروع التابعة لها لاطلاع الجمهور عليها بعد وضع علامة مميزة أمام أسماء من يقيمون فى دائرة كل مكتب •

مادة ١٧ - يؤشر فى سجلات المكتب الرئيسى ومكاتب الشهر العقارى والتوثيق المختصة بنتيجة الامتحان وبرقم الترخيص الذى منح لصاحب

الطلب كما يؤشر فى ملفات طالبى الترخيص بما تقدم وتتولى المكاتب المختصة اخطار الراسبين بنتيجة الامتحان وبالامتناع عن مزاولة المهنة ورد الترخيص المؤقت *

مادة ١٨ - ترد لمن لم يحصلوا على التراخيص التى طلبوها لآى سبب من الأسباب رسوم استخراج التراخيص دون رسوم قيد الطلبات *
ولا يرد اليهم شئ من المستندات المقدمة مع الطلبات *

ثانيا - فى تجديد الترخيص وإعادةته :

مادة ١٩ - يقدم طلب تجديد الترخيص قبل بداية الشهرين الآخرين من مدة سريانه *

ويقدم الطلب فى حالة تجديد الترخيص أو اعادته بعد الغائه من أصل وثلاث صور إلى مكتب الشهر العقارى والتوثيق المختص موضحا به البيانات المنصوص عليها فى البندين ١ ، ٢ من المادة الأولى مضافا اليها رقم الترخيص ومبررات طلب إعادة الترخيص *

ويرفق بالطلب المستندات المنصوص عليها فى البندين ٢ ، ٣ من المادة الثانية ومعها الايصال الدال على أداء الرسم *

وفى حالة طلب اعادة الترخيص ترفق بالطلب مع المستندات المشار اليها الحكم الصادر برد الاعتبار أو شهادة من صورتين تدل على توافر الشروط المنصوص عليها فى البنود ١ ، ٣ ، ٥ من المادة الثالثة من القانون وذلك حسب الأحوال *

والشهادات التى تقبل فى هذا الشأن هى :

١ - شهادة من مصلحة الجوازات والجنسية بوزارة الداخلية بأنه متمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة *

٢ - شهادة من مديرية الأمن بالمحافظة التى يقيم فيها طالب الترخيص تفيد أنه أصبح حسن السمعة ومحمود السيرة *

٣ - شهادة من المصلحة أو وحدات الادارة المحلية أو الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو شركات القطاع العام أو أية جهة أخرى كان يعمل بها وكان عمله بها سببا في إلغاء ترخيصه تنفيذ ن صلته بهذه الجهة قد انقطعت وأنه لم يعد يعمل بها وتاريخ ذلك •

ويعطى للطالب ايصال باستلام الطلب يوضح به تاريخ تقديمه والمستندات المقدمة معه •

مادة ٢٠ - تتبع بشأن طلبات التجديد وإعادة التراخيص بعد إلغائها أحكام المواد ٣، ٤، ٦، ٧، ٨ من هذا القرار •

ويستوثق المكتب المختص من صحة البيانات التى وردت بالشهادات المشار اليها فى المادة السابقة عن طريق الاتصال بالجهات التى صدرت منها •

وتصدر قرارات تجديد التراخيص أو رفض تجديدها من الأمين العام للمصلحة أو ممن يقوم مقامه فى حالة غيابه ، وتصدر قرارات إعادة التراخيص بعد إلغائها أو رفض إعادتها من وكيل الوزارة المختص ، وذلك بعد أخذ رأى اللجنة المشار اليها فى المادة التاسعة فى جميع الأحوال وتكون القرارات مسببة •

ويجب أن يبت فى طلبات تجديد التراخيص قبل نهاية مدة سريانها ويستمر مقدمو طلبات التجديد فى مزاولة أعمالهم الى أن يخطروا بالقرارات التى صدرت فى طلباتهم •

وتخطر مكاتب الشهر العقارى والتوثيق بتلك القرارات فور صدورها وترسل الى المكتب المختص تراخيص جديدة لن صدرت قرارات بإعادة الترخيص اليهم •

وعلى كل مكتب من مكاتب الشهر العقارى والتوثيق :

١ - التأشير فى تراخيص من يقيمون فى دائرة اختصاصه بما يفيد تجديدها فى الخانة المخصصة لذلك بالترخيص •

- ٢ - تسليم التراخيص لمن صدرت قرارات باعادة الترخيص لهم *
- ٣ - اخطار من رفض تجديد ترخيصه أو رفض اعادة الترخيص له بالقرار الصادر فى هذا الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ويطلب الترخيص ممن رفض تجديد ترخيصه فى ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الاخطار اليه *
- ٤ - اخطار الفروع التابعة له بمنطوق القرارات المشار اليها *
- ٥ - ابلاغ المكتب الرئيسى بكل الاجراءات التى اتخذها المكتب فى هذا الشأن *

مادة ٢١ - لا يجوز تجديد الترخيص فى حالة وقف المرخص له عن مزاوله المهنة الا بعد انقضاء مدة الايقاف *

مادة ٢٢ - يكون التظلم من قرار رفض اعادة الترخيص بعد المغائه الى وزير العدل ، ويكون التظلم من قرار رفض تجديد الترخيص الى وكيل الوزارة المختص ، وميعاد التظلم عشرة أيام من تاريخ علم المتظلم بالقرار *

وتسرى على التظلم أحكام المواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ *

ويمتنع على من رفض تجديد ترخيصه مباشرة أى عمل من أعمال الوكالة فى أعمال الشهر العقارى والتوثيق بمجرد إخطاره بقرار الرفض *

ثالثا - فى رسوم الترخيص وتجديده وإعادته بعد إلغائه وإعطاء صورة منه *

مادة ٢٣ - يؤدى رسم قدره مائة قرش عن قيد طلب الحصول على ترخيص بمزاولة المهنة ، ولا يرد هذا الرسم سواء قبل الطلب أو رفض *

ويؤدى رسم قدره ثلاثة جنيهات عن استخراج الترخيص وعن اعادة الترخيص بعد المغائه ، ويخفض هذا الرسم الى النصف عند تجديد الترخيص *

مادة ٢٤ — يجوز اعطاء صورة أخرى من الترخيص فى حالة فقده أو تلفه بناء على طلب كتابى من المرخص له بعد أداء رسم قدره جنيه واحد عن الصورة • ويتعين على الطالب رد الترخيص التالف أو تقديم صورة رسمية من البلاغ المقدم منه الى مركز أو قسم الشرطة المختص عن فقد الترخيص •

رابعا — فى اجراءات تأديب المشتغلين بالمهنة وإلغاء الترخيص :

مادة ٢٥ — ترسل مكاتب الشهر العقارى والتوثيق الى ادارة التحقيقات بالمكتب الرئيسى الاخطارات والبلاغات والشكاوى التى تقدم ضد المرخص لهم بمزاولة المهنة بعد التحرى عما ورد بها وفحصها وكذلك المحاضر التى تحرر ضدهم وضد غيرهم ممن لم يحصلوا على ترخيص بمعرفة مأمورى الضبطية القضائية • وبعد قيدها فى السجل المنصوص عليه فى المادة الثامنة تقوم الادارة المذكورة بتحقيقها ويكون لمدير هذه الادارة ووكلائها وأعضائها الفنين سلطة اجراء التحقيق ولهم أن يسمعو أقوال من يستلزم التحقيق سماع أقوالهم بعد اعلانهم بالطريق الادارى •

ولخير إدارة التحقيقات ندب أمناء مكاتب الشهر العقارى والتوثيق والأمناء المساعدين ورؤساء المأموريات ورؤساء مكاتب وفروع التوثيق باجراء التحقيق المشار اليه فى الفترة السابقة كل فى دائرة اختصاصه •

مادة ٣٦ — يخول صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ والقرارات المنفذة له أمناء مكاتب الشهر العقارى والتوثيق والأمناء المساعدين ورؤساء مكاتب التوثيق ورؤساء المأموريات ورؤساء فروع التوثيق العاملين كل فى دائرة اختصاصه •

مادة ٣٧ — تعرض نتائج التحقيقات وكذلك المحاضر المشار اليها فى

المادة ٢٥ بعد استيفائها على اللجنة المنصوص عليها فى المادة التاسعة لتبدى رأيها فيها •

مادة ٢٨ - يصدر القرار بالانذار أو بالوقف عن مزاولة المهنة من الأمين العام للمصلحة أو ممن يقوم مقامه فى حالة غيابه ، كما يصدر القرار بالغاء الترخيص من وكيل الوزارة المختص ، وكذلك بعد أخذ رأى اللجنة المشار اليها فى المادة التاسعة فى جميع الأحوال • وتكون القرارات مسببة • ويؤشر بالقرارات التى تصدر فى السجلين المنصوص عليهما فى المادتين ٣ و ٨ وترفق صورة من كل قرار بالملف الخاص به •

وعلى مكتب الشهر العقارى والتوثيق المختص اخطار صاحب الشأن بصورة من القرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول •

وعلى مكاتب الشهر العقارى والتوثيق اخطار الفروع التابعة لها بمضمون هذه القرارات •

مادة ٢٩ - يكون التظلم من القرار الصادر بالغاء الترخيص الى وزير العدل ، ويكون النظام من القرار الصادر بالانذار أو بالاييقاف الى وكيل الوزارة المختص • وميعاد التظلم عشرة أيام من تاريخ علم المتظلم بالقرار الصادر ضده •

مادة ٣٠ - يكون التظلم فى جميع الأحوال بطلب كتابى من المتظلم يتضمن الأسباب التى بنى عليها وترفق به المستندات المؤيدة له ويكون معنوناً باسم المرفوع اليه التظلم بحسب الأحوال •

ويقدم التظلم الى مكتب الشهر العقارى والتوثيق المختص ويعطى للمتظلم إيصال باستلام تظلمه يبين فيه تاريخ تقديمه وتفصيل المستندات المقدمة معه وترفق بالتظلم صورة من هذا الايصال •

ولا يقبل اى تظلم يقدم عن غير هذا الطريق •

ويرسل المكتب التظلمات التى تقدم اليه مع المستندات المرفقة بها
الى المكتب الرئيسى فور تقديمها •

ويؤشر فى السجلين المشار اليهما فى المادتين ٣ و ٨ بما يفيد تقديم
هذه التظلمات كما يؤشر على صور القرارات المودعة بالملفات الخاصة بما
يفيد ذلك •

مادة ٣١ - يتم الفصل فى التظلم من الجهة المختصة خلال ثلاثين يوما
على الأكثر من تاريخ وصوله الى المكتب الرئيسى •
ولا ينفذ الجزاء الا اذا أصبح القرار نهائيا بعدم التظلم منه فى الميعاد
أو بالفصل فيه اذا كان مقدما فى الميعاد •

وتؤشر ادارة التحقيقات فى الملفات الخاصة وفى السجل المنصوص
عليه فى المادة الثامنة بمضمون هذه القرارات وتواريخ صدورها وبأرقام
وتواريخ ابلاغها الى المكاتب •

مادة ٣٢ - تخطر مكاتب الشهر العقارى والتوثيق بالقرارات الصادرة
فى التظلم وعليها التأشير بمضمونها فى السجل المنصوص عليه فى المادة ٣٤
وابلاغ الفروع التابعة لها بهذا المضمون ، وعلى المكتب المختص التأشير
بهذه القرارات فى السجل المنصوص عليه فى المادة الثالثة وبالملف الخاص
واخطار المتظلم خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ وصول القرار اليه
ويتضمن الاخطار وجوب رد الترخيص الى المكتب فى الأحوال التى تستلزم
ذلك فى ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الاخطار الى
المتظلم •

مادة ٣٣ - اذا قبل التظلم السذى رفع عن القرار الصادر بالغاء
الترخيص فعلى المكتب المختص رد الترخيص الى المتظلم لاستعماله الى
نهاية مدته •

وإذا حكم بالغاء القرار الصادر برفض التظلم فيسرى الترخيص الى

نهاية مدته ما لم تكن المدة قد انتهت قبل صدور الحكم ففى هذه الحالة يجب تقديم طلب بتجديد الترخيص خلال شهر من تاريخ صدور الحكم .
ويسرى على هذا الطلب ما يسرى على طلبات التجديد التى تقدم فى المدة المنصوص عليه فى المادة ١٩ وتطبق فى شأنه الفقرة الرابعة من المادة ٢٠ .

ويسرى الحكم المتقدم اذا صدر القرار فى التظلم بعد انتهاء مدة الترخيص .

مادة ٣٤ - يمسك كل مكتب شهر وتوثيق وأمورية شهر وتوثيق سجلا يفرد لكل محافظة عدداً من صحائفه يقيد بها من واقع اخطارات المكتب الرئيسى أو مكتب الشهر أسماء المرخص لهم فى المحافظة ورقم قيدهم بالسجل العام وسجل المكتب المختص وتواريخ تجديد الترخيص والقرارات الصادرة بانذارهم أو وقفهم أو إلغاء تراخيصهم أو برفض تجديد الترخيص لهم أو برفض إعادة الترخيص بعد إلغائه والقرارات الصادرة فى التظلمات المرفوعة منهم ، وكذلك أرقام الدعاوى والأحكام الصادرة فيها .

مادة ٣٥ - يتولى مكتب الشهر العقارى والتوثيق المختص تسليم الترخيص الى المرخص له بعد انتهاء مدة الايقاف بايصال موقع عليه منه وإخطار المكتب الرئيسى بما يتم فى هذا الصدد .

ويؤشر فى الملفات الخاصة وفى السجلين المنصوص عليهما فى المادتين ٣ و ٨ بتاريخ إعادة الترخيص الى المرخص له .

مادة ٣٦ - يمسك المكتب الرئيسى بالملحقة ومكاتب الشهر والتوثيق بالمحافظات سجلات لقيد المحاضر التى تحرر ضد من يباشرون مهنة الوكالة فى أعمال الشهر العقارى والتوثيق ممن لم يسبق لهم الترخيص بالاستغلال بهذه المهنة والاجراءات التى تتخذ بشأنها والأحكام التى تصدر فيها .

خامسا - فى التوكيل فى مباشرة إجراءات الشهر العقارى والتوثيق :

مادة ٣٧ - يجب على الوكيل أن يثبت فى الطلبات والمذكرات التى يقدمها نيابة عن موكله البيانات الآتية :

- ١ - اسمه ورقم ترخيصه ان كان من المرخص لهم وتاريخ صدوره وعنوان المقر الثابت له •
- ٢ - درجة قرابته للموكل ان كان من غير المحامين أو المرخص لهم •
- ٣ - اسم الموكل ورقم التوكيل وتاريخ وجهه صدوره •

مادة ٣٨ - يجب أن ترفق بطلبات الشهر التى تقدم من الوكلاء المستندات الآتية :

- ١ - التوكيل الصادر للوكيل •
- ٢ - شهادة من الجهة الادارية بالقرية أو المدينة التى يقيم فيها الموكل تتضمن درجة قرابته للوكيل وذلك بالنسبة للوكلاء من غير المحامين أو المرخص لهم •
- ٣ - المستندات المقدمة مع الطلب داخل حافظة يبين بها تفصيل المستندات وموقع عليها من الوكيل •

ويرد التوكيل بعد اثبات الاطلاع عليه من الموظف المختص ، مالم يكن مصدقا على التوقيعات فيه وقاصرا على مباشرة الاجراءات •

وفى غير ذلك من الحالات التى لا تخضع لاجراءات الشهر فيكتفى بالاطلاع على التوكيل واثبات رقمه وتاريخه وجهه صدوره فى الدفاتر والسجلات •

مادة ٣٩ - إذا ألتخذت الاجراءات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون لالغاء التوكيل أمام مكاتب أو فروع التوثيق وجب على الجهة التى باشرت اجراءات الالغاء التأشير على هامش أصل التوكيل الموثق

١٩٢ شهر عقارى وتوثيق

وبالمراجع وإخطار إدارة المحفوظات أن كانت هى التى باشرت اجراءات التوكيل أو إخطار الجهة التى باشرته للقيام بهذا الإجراء •

ويتم التأثير على هامش أصل التوكيل وبالمراجع وإخطار ادارة المحفوظات اذا تم الالغاء عن طريق الانذار على يد محضر وفى نطاق الضوابط المتقدمة •

مادة ٤٠ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ •

تحريرا فى ٥ ربيع الأول سنة ١٣٨٨ (أول يونية سنة ١٩٦٨) •

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص للفصل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

شمس‌واپیء

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١

بشأن إنشاء الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطيء (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين
فى المؤسسات العلمية ،

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين
بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء مركز
البحوث المائية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم وزارة
الرى ،

وعلى قرار رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا رقم ١٧٩
لسنة ١٩٧٣ بإنشاء « فرع معهد علوم البحار والمصايد لبحوث وقاية
الشواطيء » .

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـسـر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ » مقرها مدينة القاهرة ، ويكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير الري •

مادة ٢ - تختص الهيئة بما يأتى :

١ - وضع تخطيط شامل ومتناسق لمشروعات حماية الشواطئ بما يتمشى مع مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المزمع تنفيذها على الشواطئ وما يتطلبه ذلك من اجراء المسح الشامل للشواطئ المصرية للتعرف على ما يلزم من مشروعات حمايتها •

٢ - وضع خطة عامة لحماية الشواطئ تتضمن أولويات مشروعات الحماية •

٣ - فحص المشروعات الجارى تنفيذها وما تحتاج اليه من تكملة •

٤ - القيام بالمشروعات التجريبية التى تخدم أغراض الهيئة •

٥ - اعتماد التصميمات الخاصة بالمشروعات المقترحة •

٦ - وضع الأسس اللازمة للمنشآت التى تقام على الشواطئ ، وذلك بما لا يتعارض مع الحماية المستهدفة لها •

٧ - تنفيذ الأعمال اللازمة لحماية الشواطئ سواء بنفسها أو عن طريق الشركات والمنشآت المتخصصة •

٨ - مراقبة ومتابعة الأعمال التنفيذية طبقا للتخطيط الموضوع والجداول الزمنية المقررة لها •

٩ - متابعة أعمال الصيانة الدورية للشواطئ •

١٠ - الاتصال بالهيئات والمصالح والجامعات المصرية والأجنبية لتبادل البحوث والمعلومات الخاصة بحماية الشواطئ •

- ١١ — التعاون مع الهيئات العلمية وبيوت الخبرة الأجنبية للاستفادة من خبراتها في مجال حماية الشواطىء .
- ١٢ — الاشتراك في المنظمات والمؤتمرات الدولية والمحلية في مجال استغلال وحماية الشواطىء .
- ١٣ — اقتراح التشريعات اللازمة لحماية الشواطىء وصيانتها .
- ١٤ — تقديم المشورة والخبرة الفنية الى الدول العربية والافريقية والصديقة .

مادة ٣ — يشكل مجلس ادارة الهيئة على النحو التالى :

- رئيس مجلس ادارة الهيئة ويصدر بتعيينه وتحديد مكلفاته قرار من رئيس الجمهورية .
- رؤساء القطاعات بالهيئة .
- ممثل عن كل من محافظات الاسكندرية ، البحيرة ، كفر الشيخ ، دمياط ، بورسعيد ، مطروح ، شمال سيناء .. يختارهم المحافظ المختص .
- ممثل لهيئة قناة السويس يختاره رئيس الهيئة .
- ممثل للأكاديمية البحث العلمى يختاره رئيس الأكاديمية .
- ممثل للهيئة العامة للتخطيط العمرانى يختاره رئيسها .
- مدير عام مصلحة الموانىء والنائر .
- اثنان من ذوى الخبرة يختارهما وزير الرى لمدة سنتين قابلة للتجديد .

- مادة ٤ — يكون لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة شئون الهيئة وتحقيق لأغراضها ويباشر على الأخص ما يلى :
- وضع الهياكل التنظيمية للهيئة وتحديد اختصاصاتها بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتتظيم والادارة .

— إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية (١) .

— وضع اللوائح المتعلقة بشئون موظفى الهيئة وعملها وخاصة تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم وذلك بما لا يجاوز الحدود القصوى المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

مادة ٥ — يجتمع مجلس ادارة الهيئة مرة على الأقل كل شهر ، وتوجه الدعوة الى الأعضاء لحضور الاجتماع قبل موعده بأسبوع ، ويجوز فى حالات الاستعجال عدم التقيد بهذا الموعد ، ولا يكون اجتماع مجلس الادارة صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة لأعضائه وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٦ — يكون رئيس مجلس الادارة مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الهيئة كما يمثل الهيئة أمام القضاء والهيئات والأشخاص الأخرى ويكون له حق التوقيع عنها ، وله أن يفوض بعضا من سلطاته لأى من أعضاء مجلس الادارة من العاملين بالهيئة ولرئيس المجلس على الأخص :

— الإشراف على تنفيذ القرارات التى يقرها مجلس الادارة واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

٢ — ادارة الهيئة وتصريف أمورها الفنية والمالية والادارية وتطوير نظام العمل بها وتدعيم أجهزتها ومتابعة سير العمل فيها .

(١) صدر قرار رئيس الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٧ بإصدار اللائحة المالية للهيئة (الوقائع المصرية - العدد ٣٧ فى ١٩٨٨/٢/١٣) .

٣ - ضمان تطبيق اللوائح الادارية والمالية المعتمدة من المجلس
واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

٤ - موافاة وزير الرى بما يطلب من بيانات ودراسات .

مادة ٧ - تتكون ايرادات الهيئة مما يأتى :

- ١ - الاعتمادات المخصصة للهيئة بموازنة الدولة .
- ٢ - ما تتقاضاه الهيئة مقابل اجراء دراسات أو تأدية خدمات .
- ٣ - التبرعات والهبات والموصايا التى يقبلها مجلس ادارة الهيئة .
- ٤ - أية موارد أخرى يجيزها القانون .

مادة ٨ - تسرى اللوائح المعمول بها فى الهيئة الحصرية العامة لمشروعات
الصرف على الهيئة وذلك الى أن تصدر اللوائح الخاصة بها .

مادة ٩ - يضم فرع معهد علوم البحار والمصايد لبحوث وقاية
الشواطىء - الصادر بانثوائه قرار رئيس أكاديمية البحث العلمى
والتكنولوجيا رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه - الى مركز البحوث المائية
الصادر بانثوائه قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

- وتتخذ الاجراءات اللازمة لنقل العاملين بأوضاعهم الحالية والأجهزة
والمعدات والاعتمادات الخاصة بفرع المعهد الى مركز البحوث المائية
بالاتفاق بين وزير الرى ورئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .
- ويستمر سريان أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه
على الباحثين العلميين بفرع المعهد .

مادة ١٠ - يكون للهيئة موازنة خاصة بها ، ويقوم رئيس مجلس الادارة
أو من ينييه قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل باعداد مشروع
الموازنة وعرضها على مجلس الادارة للموافقة عليها توطئة لتقديمها للجهات

٢٠٢ شسواطىء

المختصة كما يعرض على المجلس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية الحساب الختامى .

مادة ١١ - تبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ رجب سنة ١٤٠١ (١٣ مايو سنة ١٩٨١) .

شواطئ الاستحمام

صدرت عدة قرارات بشأن تنظيم شواطئ الاستحمام ، نشير الى أهمها فيما يلي :

١ - قرار محافظ الاسكندرية رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ باصدار لائحة تنظيم شواطئ الاستحمام (معدل بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٢ - الوقائع المصرية في ١٧/١٠/١٩٧٢ - العدد ٢٤٠) .

٢ - قرار محافظ دمياط رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم شاطئ مصيف رأس البر (الوقائع المصرية في ٦/٩/١٩٦٥ - العدد ٦٩) .

٣ - قرار مجلس بلدى العريش رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بشأن لائحة تنظيم شاطئ الاستحمام بمدينة العريش (الوقائع المصرية في ٦/٦/١٩٦٣ - العدد ٤٢) .

٤ - قرار محافظ القنال الصادر بتاريخ ١٧/٧/١٩٤٩ بتنظيم شاطئ الاستحمام ببورسعيد (محيط الشرائع ص ٢٣٥٢) .

٥ - قرار محافظ السويس الصادر بتاريخ ١١/٦/١٩٣٤ بمراعاة بعض تدابير أثناء فصل الاستحمام ببورتوفيق (محيط الشرائع ص ٢٣٤٤) .

التصحيحات التشريعية الموضحة

٢	النشر المفضل	مكان النشر من	ترادف التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

شئون إجتماعية

- القسم الأول - في الضمان الاجتماعي .
- القسم الثاني - في رعاية وتنظيم الأسرة .
- القسم الثالث - في تأهيل المعوقين .
- القسم الرابع - في نقابة المهن الاجتماعية .
- القسم الخامس - في تشريعات متفرقة .

القسم الأول

في الضمان الاجتماعي

القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧

بإصدار قانون الضمان الاجتماعي^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ،

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الضمان الاجتماعي •

(المادة الثانية)

يطبق هذا القانون على حالات المعاشات المربوطة وفقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الضمان الاجتماعي •

(المادة الثالثة)

يكون استحقاق المعاش طبقا لأحكام القانون المرافق اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ صدور قرار بربط المعاش •
وتصدر الجهة الادارية المختصة قرارا بربط المعاش في حالة استحقاقه خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب •

(المادة الرابعة)

يلغى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الضمان الاجتماعي •

(١) الجريدة الرسمية في ٢٦ مايو سنة ١٩٧٧ - العدد ٢١

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول الشهر
التالى لتاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٩٧ (١٠ مايو
سنة ١٩٧٧) .

قانون الضمان الاجتماعى

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - يسرى هذا القانون على المتمتعين بالجنسية المصرية أو
جنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل كما يسرى على الفلسطينيين
ويسرى على الأجانب فيما يتعلق بالمعاشات اذا كانوا قد أقاموا فى
جمهورية مصر العربية اقامة مستمرة لا تقل عن عشر سنوات سابقة
مباشرة على تقديم طلب المعاش وكان قانون الدولة التى ينتمى اليها الأجنبى
يجيز المعاملة بالمثل وفيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية والاعانات دون
التقيد بمدة الاقامة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من شرط المعاملة بالمثل
بالنسبة لرعايا الدول الصديقة للاعتبارات التى تقدرها الدولة .

مادة ٢ - (الفقرة الثانية ملغاة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨)
يسرى هذا القانون فيما يتعلق بالاعانات على العاملين السابقين بالحكومة
والتطاع العام وأسرهم الذين قضوا بالخدمة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات
متتالية ويعاملون بعد انتهاء خدمتهم بأحد قوانين التأمينات أو قوانين
المعاشات الأخرى ويتجاوز عن شرط المدة اذا كان انتهاء الخدمة بسبب
الوفاة أو عزم اللياقة الصحية .

مادة ٣ — يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون •

١ — بكلمة أسرة :

كل مجموعة مكونة من زوج وزوجة وأولاد أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا في معيشة واحدة ولو اختلفت محال الإقامة •

٢ — بكلمة أولاد :

الأبناء المعالون والبنت المعالات :

(أ) الذكور الذين لا تزيد سنهم على ١٥ سنة ، والبنت حتى يتزوجن أو يلتحقن بعمل •

(ب) الذين لا تجاوز سنهم ٢١ سنة وملتحقون بمراكز التدريب الخاضعة للإشراف الحكومي أو لإشراف هيئات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام ولم يتزوجوا أو يلتحقوا بعمل •

(ج) الذين لا تجاوز سنهم ٣٦ سنة وملتحقون بمدارس أو معاهد أو جامعات ولم يتزوجوا أو يلتحقوا بعمل •

٣ — بكلمة الأيتام :

الأولاد الذين توفي والدهم أو الذين توفي آباؤهم وتزوجت أمهاتهم أو مجهولوا الأب أو الأبوين •

٤ — بكلمة الأرملة :

كل امرأة تقل سنها عن ٦٥ سنة توفي زوجها وترك لها أولادا أو لم يترك وإن تتزوج بعد وفاته •

٥ — بكلمة المطلقة :

كل امرأة تقل سنها عن ٦٥ سنة طلقها زوجها ولها أولاد أو ليس لها أولاد ولم تتزوج بعد طلاقها •

٦ - بعبارة « العاجزون عجزا كليا » :

كل شخص رجلا كان أو امرأة لا زوج لها ويكون غير قادر على القيام بأى عمل لكسب عيشه اما لمرض أو حادث أو حالة لازمته منذ الولادة ويخرج في كل هذه الحالات عن نطاق تطبيق أحكام البند (٢) من هذه المادة وتقتل سنه عن ٦٥ سنة .

ويثبت العجز الكامل من الفحص الطبى . ويجوز الاستغناء عن الفحص الطبى باقرار من رئيس الوحدة الاجتماعية التى يقيم الطالب فى دائرتها اذا كان العجز ظاهرا ويعين بقرار من وزير الشئون الاجتماعية أنواع العجز الكلى الظاهر التى يمكن اثباتها باقرار من رئيس الوحدة الاجتماعية .

٧ - بكلمة الشيخ :

كل رجل أو امرأة لا زوج لها بلغت سنه أو سننها ٦٥ سنة ويثبت المسن بوثيقة رسمية أو بالفحص الطبى .

٨ - بعبارة « أسرة المسجون » :

الأسرة التى يكون عائلا قد صدر ضده حكم نهائى عقيد للحرية .

٩ - بكلمة « الدخل » :

المتوسط الشهرى لمجموع ما تحصل عليه الأسرة نقدا خلال العام السابق على البحث .

١٠ - بعبارة الجهة الادارية :

مديريات الشئون الاجتماعية أو مراقباتها أو اداراتها .

مادة ٤ - يتولى الفحص الطبى المنصوص عليه فى هذا القانون الأطباء الحكوميون بمقتار أعمالهم ويتولى النظر فى التظلمات من قرارات الفحص الطبى ادارة القومسيون الطبى المحلى .

مادة ٥ - يكون حساب السن المنصوص عليه في جميع الأحوال المبينة بهذا القانون طبقا للتقويم الميلادى •

الباب الثانى المعاشات

مادة ٦ - يكون للأشخاص والأسر الآتى بيانها الحق فى الحصول على معاش شهرى وفقا لأحكام هذا القانون بالفئات المبينة بالجدول المرفق •

- ١ - اليتيم •
- ٢ - الأرملة •
- ٣ - المطلقة •
- ٤ - أولاد المطلقة اذا توفيت أو تزوجت أو سجدت •
- ٥ - العاجز عجزا كلياً •
- ٦ - الشيخ •
- ٧ - البنت التى بلغت سن ٥٠ ولم يسبق لها الزواج •
- ٨ - أسرة المسجون لمدة لا تقل عن عشر سنوات •

مادة ٧ - اذا ترك الزوج بالوفاة أو السجن أو الطلاق أكثر من زوجة استحققت كل منهن معاشا بحسب حالتها فاذا توفيت صاحبة المعاش أو تزوجت أو سجدت استحق أولادها معاشا بحسب حالتهم •

وإذا توفى صاحب المعاش صرفت أرملته أو من يتولى شئون الأسرة جميع المبالغ التى استحقها حال حياته وفقا لأحكام القانون فاذا لم تكن له أسرة أضيفت هذه المبالغ الى الاعتمادات المخصصة للمعاشات •

مادة ٨ - يستحق طالب المعاش معاشا شهريا بالكامل اذا لم يكن له أو لأسرته دخل فاذا كان له أو لأسرته دخل خفض المعاش بقيمة هذا الدخل مع مراعاة عدم حساب الدخول الآتية ضمن الدخل :

- (أ) ٥٠٪ من قيمة الدخل الناتج عن كسب العمل •
- (ب) مساعدات غير الأقارب والأقارب غير المزمين بالنفقة قانونا •
- (ج) المكافآت التي تصرف لأصحاب المعاشات والمستحقين للمساعدات أو أسرهم من المؤسسات خلال فترة تدريبهم أو تأهيلهم •
- (د) المساعدات التي تصرف لأصحاب المعاشات أو لمستحقي المساعدات من المؤسسات المختلفة على سبيل العلاج •
- (هـ) المساعدات أو النسخ التي تقدم في الأعياد والمواسم •
- (و) البدلات التي تمنح للأبناء الملتحقين بالمدارس والمعاهد •

مادة ٩ - اذا كان لمستحق المعاش قريب تجب عليه نفقته قانونا ولا يقوم بأدائها وجب مع ذلك صرف المعاش المستحق له على أن يكون لوزارة الشؤون الاجتماعية الحق في مقاضاة ذلك القريب أمام المحكمة المختصة نيابة عن المستحق أو التدخل في الدعوى المرفوعة منه ويكون لوزارة الشؤون الاجتماعية بعد صدور الحكم النهائي بفرض النفقة الحق في أن تسترد من المحكوم عليه ما أدته أو تؤديه للمحكوم له بطريق الحجز الإداري في حدود النفقة المحكوم بها •

مادة ١٠ - اذا حصل مستحق المعاش على أية مبالغ نقدية أو ميراث أو هبة أو وصية تزيد في قيمتها على معاش سنة يوقف صرف المعاش طيلة المدة التي يغطيها هذا المبلغ الزائد ويعاد صرف المعاش بعد انقضاء هذه المدة على ضوء الحالة الاجتماعية والمالية التي يكون عليها مستحق المعاش •

ويجوز التجاوز عن الإيقاف في حالة الكوارث بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية •

مادة ١١ - لا يجوز في جميع الأحوال أن يقل المعاش المستحق عن جنيه ونصف شهريا •

مادة ١٢ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يمنح أصحاب المعاشات الحق في الحصول على الخدمات من مؤسسات الرعاية الصحية أو التعليمية أو في وسائل النقل والواصلات وغيرها بالمجان .

مادة ١٣ - لا يجوز النزول عن المعاشات كما لا يجوز الحجز عليها إلا لدين نفقة محكوم بها طبقاً للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن النفقات .

مادة ١٤ - يصدر من وزير الشؤون الاجتماعية قرار بشروط وأوضاع واجراءات تقديم طلب المعاش وفحصه وتقدير قيمة المعاش والتظلم من تقديره وصرفه .

كما يحدد بقرار منه رسم طلب المعاش بما لا يجاوز مائة مليم .
ويؤدى المتظلم رسماً قدره مائتا مليم يرد اليه اذا تبين أنه محق في تظلمه .

الباب الثالث

المساعدات

الفصل الأول

المساعدات الشهرية

مادة ١٥ - تصرف مساعدات شهرية نقدية الى الأفراد والأسر المحتاجة التي لا تصرف معاشاً طبقاً لأحكام هذا القانون . ويصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بفئات المساعدات وشروط وأوضاع صرفها (١) .

(١) صدر قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٨ بنظام المعاشات (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/٦/٣ - العدد ١٢٩) ، المعدل بالقرارين رقمي ٧ و ٢٨٠ لسنة ١٩٨٤ .
(٢) صدر قرار وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٦ بفئات المساعدات الشهرية والنقدية وشروط وأوضاع صرفها (الوقائع المصرية في ١٩٨٨/٤/٥ - العدد ٨٢) .

مادة ١٦ - اذا ثبتت صلاحية رب الأسرة أو أحد أفرادها للقيام بمشروع يغل على الأسرة دخلا ورفض الشخص الذى ثبتت صلاحيته تنفيذ المشروع يكون من حق مديرية الشئون الاجتماعية المختصة حرمان صاحب المساعدة أو أحد أفراد أسرته من نصيبه فى المساعدة •

مادة ١٧ - تعامل المساعدات الشهرية معاملة المعاشات فيما يتعلق بقواعد واجراءات تقديم الطلب وفحصه وتقدير المساعدة وصرفها والتظلم من تقديرها أو رفضها وحساب الدخل والاستقطاعات •

الفصل الثانى

مساعدات الدفعة الواحدة

مادة ١٨ - تصرف مساعدات نقدية أو عينية دفعة واحدة من صناديق المساعدات الى الأفراد والأسر المحتاجة ويصدر قرار من وزير الشئون الاجتماعية بفئات وقواعد وشروط وأوضاع واجراءات صرفها (١) •

مادة ١٩ - مع مراعاة أحكام المادة ١٥ من هذا القانون يجوز لوزير الشئون الاجتماعية صرف مساعدات دفعة واحدة لأصحاب المعاشات فى الحالات وبالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية •

مادة ٢٠ - تصرف مساعدات فى حالات الكوارث والنكبات العامة لأصحاب المعاشات والمساعدات وغيرهم دون تفرقة وفقا للشروط والأوضاع والقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية (٢) •

(١) صدر قرار وزيرة التأمينات للشئون الاجتماعية رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٦ بفئات وقواعد وشروط وأوضاع واجراءات صرف مساعدات الدفعة الواحدة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٤/٥ - العدد ٨٢) •

(٢) صدر قرار وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٨٠ بشروط وأوضاع وقواعد صرف مساعدات الدفعة الواحدة فى حالات الكوارث والنكبات العامة والفردية (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٤/١٦ - العدد ٨٩) ، المعدل بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٤ •

الفصل الثالث

اعانات العاملين السابقين وأسرهم

مادة ٢١ - يقصد بأسرة العامل السابق زوجته أو زوجته وأبنائه وأبوه وأمه وكذلك أخوته وأخواته إذا كان يعملهم أثناء حياته .

مادة ٢٢ - تصرف مساعدات دفعة واحدة للعاملين السابقين وأسرهم ، ويحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية الحالات المستحقة للمساعدات وقيمة المساعدة وشروط وقواعد وإجراءات صرفها (١) .

الباب الرابع

التمويل

مادة ٢٣ - تنشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية الصناديق المركزية التالية :

(أ) صندوق للمعاشات ويكون تمويله من الموارد الآتية :

- ١ - الاعتمادات المدرجة في موازنة الدولة لهذا الغرض .
- ٢ - وفورات الاعتمادات المذكورة للسنة المالية السابقة .

(ب) صندوق للمساعدات ويكون تمويله من الموارد الآتية :

- ١ - الاعتمادات المدرجة في موازنة الدولة لهذا الغرض .
- ٢ - وفورات الاعتمادات المذكورة للسنة المالية السابقة .
- ٣ - التبرعات والهبات التي يتلقاها الصندوق من الهيئات والأفراد .

ويفرد لكل من المساعدات الشهرية ومساعدات الدفعة الواحدة ومساعدات الاغاثة حساب مستقل يشمل إيراداته ومصروفاته .

(١) صدر قرار وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٦ بشروط وقواعد وإجراءات منح اعانات العاملين السابقين بالحكومة والقطاع العام وأسرهم (لوقائع المصرية في ١٩٨٨/٤/٤ - العدد ٨١) .

(ج) صندوق الإعانات للعاملين السابقين وأسرهم ويكون تمويله من الموارد الآتية :

- ١ - الاعتمادات المدرجة في موازنة الدولة لهذا الغرض .
 - ٢ - وفورات الاعتمادات المذكورة للسنة المالية السابقة .
- مادة ٢٤ - تنشأ الصناديق المحلية التالية بالمديريات الإقليمية :

(أ) صندوق للمعاشات ويكون تمويله من الموارد الآتية :

- ١ - الاعتمادات المخصصة من الصندوق المركزى للمعاشات .
- ٢ - وفورات الاعتمادات المذكورة من السنة المالية السابقة .

(ب) صندوق للمساعدات ويكون تمويله من الموارد الآتية :

- ١ - الاعتمادات المخصصة من الصندوق المركزى للمساعدات .
- ٢ - وفورات الاعتمادات المذكورة من السنة المالية السابقة .
- ٣ - التبرعات والهبات التى يتلقاها الصندوق من الهيئات والأفراد .
- ٤ - حصيلة بيع استثمارات طلب المعاشات والمساعدات والرسوم المقررة على التظلمات المشار إليها فى هذا القانون .
- ٥ - ٥٠٪ من النسبة المقررة لحساب الخدمات الاجتماعية من فائض أرباح الجمعيات التعاونية .

ويغرد لكل من المساعدات الشهرية ومساعدات الدفعة الواحدة ومساعدات الاغاثة حساب مستقل يشمل إيراداته ومضروفاته .

(ج) صندوق اعانات العاملين السابقين وأسرهم ويكون تمويله من الموارد الآتية :

- ١ - الاعتمادات المخصصة من الصندوق المركزى لاعانات العاملين السابقين وأسرهم .
- ٢ - وفورات الاعتمادات المذكورة من السنة المالية السابقة .

مادة ٢٥ - يصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بتنظيم ادارة الصناديق المنصوص عليها بالملادتين السابقتين وبيان كيفية التصرف في أموالها (١) .

الباب الخامس

سجل تبادل المعلومات

مادة ٢٦ - ينشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية سجل عام لتبادل المعلومات تقيد فيه البيانات الخاصة بالمعاشات والمساعدات والإعانات التي يحصل عليها الأفراد أو الأسر .

مادة ٢٧ - ينشأ بكل مديرية شؤون اجتماعية سجل تبادل المعلومات تقيد فيه البيانات الخاصة بالمعاشات والمساعدات والإعانات التي يحصل عليها الأفراد والأسر المقيمون في دائرة اختصاصها .

مادة ٢٨ - على الجهات الحكومية وغير الحكومية أن تبلغ السجل العام والسجل الاقليمي شهريا بما صرفته أو تصرفه للأفراد أو الأسر نقدا أو عينا على سبيل المعاش أو المساعدة أو الإغاثة .

مادة ٢٩ - يكون العمل بهذه السجلات وفقا للقواعد والنظم التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

الباب السادس

العقوبات

مادة ٣٠ - اذا أثبت صاحب المعاش بيانات غير صحيحة في طلب

(١) صدر قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم ادارة الصناديق المركزية والمحلية وبيان كيفية التصرف في أموالها (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/١/٢١ - العدد ١٨) ، المعدل بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/٤/١٥ - العدد ٨٨) .

المعاش أو أدلى ببيانات غير صحيحة عن حالته المالية والاجتماعية أو أغفل مصدرا من مصادر دخله وكان من شأن ذلك حصوله على مبالغ لا يستحق بعضها أوقف صرف معاشه طيلة المدة التي يكفى المبلغ المنصرف اليه بالزيادة لتغطية معاشه عنها مضافا إليها ثلاثة أشهر •

وإذا وقع شيء مما ذكر بالفقرة السابقة من أصحاب المساعدات سقط حقهم في المساعدة •

ويجوز بقرار من مدير المديرية المختص اسقاط المعاش أو المساعدة إذا صدر ضد صاحبها حكم نهائى بالادانة في جريمة التسول •

مادة ٣١ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها كل شخص توصل الى صرف مبلغ لا يستحقه بوصفه معاشا أو مساعدة على أن يكون لمديرية الشئون الاجتماعية المختصة في جميع الأحوال الحق في استرداد ما صرف بغير وجه حق ويعاقب بذات العقوبة كل من استولى على معاش أو مساعدة طبقا لهذا القانون ولم ينفقه على مستحقيه •

ويعاقب اداريا كل من يخالف أحكام المادة ٢٨ من هذا القانون •

مادة ٣٢ - يجوز للمحافظ المختص في حالة المعاش ومدير عام الشئون الاجتماعية المختص في حالة المساعدة اعفاء صاحب المعاش أو المساعدة مما صرف دون وجه حق بشرط ثبوت اعساره وحسن النية عند الحصول على هذه المبالغ كما يجوز لكل منها حسب الأحوال تقسيط المبالغ المنصرفة دون وجه حق لمدة أقصاها ثلاث سنوات ويسقط الحق في المطالبة باستيراد هذه المبالغ بالتقادم الخمسى •

الباب السابع أحكام ختامية

مادة ٣٣ - يجوز لمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة تكليف أصحاب المعاشات والمساعدات وأفراد أسرهم الالتحاق بأحد المعاهد أو المؤسسات المعنية بالتأهيل الاجتماعى أو القيام بعمل ترى أنه يناسب حالتهم فان رفض أحدهم بغير عذر مقبول سقط حقه فى المعاش أو المساعدة أو نصيبه فى أى منهما حسب الأحوال • وكل شخص سقط حقه فى المعاش أو المساعدة لا يجوز أن يحمل غيره محله فى الاستحقاق •

مادة ٣٤ - يجوز الاستعانة بالهيئات المعترف بها قانونا والمعنية بشئون الرعاية الاجتماعية فى تنفيذ أحكام هذا القانون وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الشؤون الاجتماعية (١) •

(١) صدر قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ بشروط وأوضاع الاستعانة بالهيئات المعنية بشئون الرعاية الاجتماعية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/٢/٨ - العدد ٣٤) •

جدول بيان القيمة الشهرية للمعاش بالكامل

القيمة المعاش بالمقروش	تكوين الأسرة	الحالة	الفئة
١٥٠	فرد واحد	١ - اليتيم
٣٠٠	فردان	} ٤ - أولاد المطلقة التي توفيت أو تزوجت أو سجنّت	
٤٠٠	ثلاثة أفراد		
٥٠٠	أربعة أفراد		
٦٠٠	خمسة أفراد		
٣٠٠	فرد	٢ - الأرملة
٤٠٠	فردان	٣ - المطلقة
٥٠٠	ثلاثة أفراد	} ٧ - البنت التي بلغت سن ٥٠ سنة ولم يسبق لها الزواج	
٥٥٠	أربعة أفراد		
٦٠٠	خمسة أفراد	٨ - أسرة المسجون لمدة لا تقل عن عشر سنوات	
٣٠٠	فرد واحد	٥ - العاجز عجزاً كلياً
٤٠٠	فردان	} ٦ - الشيخ	
٥٠٠	ثلاثة أفراد		
٥٥٠	أربعة أفراد		
٦٠٠	خمسة أفراد		

القسم الثانى

فى رعاية وتنظيم الأسرة

قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧

دور الحضانة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

التعريف بدور الحضانة وأهدافها

مادة ١ - يعتبر دار للحضانة فى تطبيق أحكام هذا القانون كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال الذين لم يبلغوا سن السادسة •

مادة ٢ - تهدف دور الحضانة إلى تحقيق الأغراض الآتية :

(أ) رعاية الأطفال اجتماعيا وتنمية مواهبهم وقدراتهم وتهيئتهم بدنيا وثقافيا ونفسيا تهيئة سليمة للمرحلة التعليمية الأولى بما يتفق مع أهداف المجتمع وقيمه الدينية •

(ب) نشر التوعية بين أسر الأطفال لتنشئتهم تنشئة سليمة •

(ج) تقوية الروابط بين الدار وأسر الأطفال •

ويجب أن يتوفر لديها من الوسائل والأساليب ما يكفل تحقيق الأغراض

٢٢٢ شئون اجتماعية

السابقة وذلك طبقا للقرار الذى يصدره وزير الشئون الاجتماعية فى هذا الشأن .

مادة ٣ - تختص وزارة الشئون الاجتماعية بالاشراف والرقابة على دور الحضانة طبقا لأحكام هذا القانون .

الباب الثانى

الترخيص بفتح دور الحضانة

مادة ٤ - يحدد وزير الشئون الاجتماعية بقرار منه المواصفات العامة لدار الحضانة من حيث الموقع والمبنى والسعة والمرافق والتجهيزات والاشتراطات الصحية .

مادة ٥ - لا يجوز انشاء دار للحضانة أو التغيير فى موقعها أو فى مواصفاتها قبل الحصول على ترخيص من السلطة المختصة .

وفى حالة أيلولة الدار إلى غير المرخص له يتعين على من آلت إليه أن يخطر مديرية الشئون الاجتماعية خلال ثلاثة شهور بموجب خطاب موصى عليه يعلم الوصول بهذه الأيلولة وسببها على أن يرفق بالاحطار ما يفيد توافر الشروط المقررة بالمادة (٦) فى شخصه .

مادة ٦ - يجوز الترخيص للأشخاص المعنويين والطبيعيين بانشاء دور للحضانة ويشترط فيمن يرخص له من الأشخاص الطبيعيين أن يكون :

(أ) مصرى الجنسية كامل الأهلية .

(ب) لم يسبق الحكم عليه فى جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية ، فى جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى

شئون اجتماعية ٢٢٣

المواد ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ من قانون العقوبات ما لم يكن قد رد اعتباره •

(ج) غير قائم بعمل أو مهنة تتعارض مع العمل التربوي أو الاجتماعي وأن يكون ذا سمعة اجتماعية طيبة •

مادة ٧ — يقدم طلب الترخيص بإنشاء دار الحضانة الى مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة طبقاً للنموذج الذى تعدده الوزارة •

مادة ٨ — تبحث مديرية الشؤون الاجتماعية الطلب على ضوء احتياجات البيئة ويجب عليها البت فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه وإخطار الطالب بقرارها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على أن يكون القرار بالرفض مسيباً •

مادة ٩ — يلتزم الطالب في حالة الموافقة على طلبه بأعداد جميع مستلزمات تشغيل الدار وإخطار مديرية الشؤون الاجتماعية بمجرد انتهائه من ذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، وعلى المديرية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الخطاب اليها التحقق من استيفاء الدار لجميع المواصفات المطلوبة فان كانت كاملة رخصت بالدار خلال خمسة عشر يوماً أخرى والا طلبت منه استكمال النقص المطلوب ثم إخطارها ، وعليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام هذا الإخطار إعادة المعاينة للتحقق من استكمال المطلوب وإصدار الترخيص متى ثبت لها ذلك •

مادة ١٠ — في حالة رفض المديرية قبول طلب الانشاء المنصوص عليه في المادة (٧) أو إصدار الترخيص المنصوص عليه في المادة (٩) فللطالب أن يتظلم الى لجنة شؤون دور الحضانة بالمحافظة المنصوص عليها في المادة (٢٠) وعلى هذه اللجنة أن تفصل في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه •

مادة ١١ - يلتزم دور الحضانة القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون بالحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٥) خلال سنة من هذا التاريخ والا اعتبرت مفتوحة بدون ترخيص *

الباب الثالث

الكيان القانوني لدار الحضانة ونظامها المالي والإداري

مادة ١٢ - تتمتع دار الحضانة المرخص بها لشخص طبيعي بالشخصية المعنوية المستقلة ويمثلها المرخص له قانونا أمام القضاء وفي مواجهة الغير *

مادة ١٣ - على صاحب الدار تعيين هيئة متفرغة لإدارتها طبقا للشروط والمواصفات والمستويات التي تحددها بقرار من وزير الشئون الاجتماعية *

مادة ١٤ - يلتزم المرخص له بدار للحضانة بوضع لائحة داخلية لها تعتمد مديرة الشئون الاجتماعية المختصة مع مراعاة اللائحة النموذجية التي تصدر بقرار من وزير الشئون الاجتماعية ^(١) وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الترخيص * ويجب أن تشمل تلك اللائحة ما يلي :

(أ) نظام إدارة الدار وأداء خدماتها وبرامجها واختصاصات هيئة الإدارة *

(ب) الاشتراكات الشهرية التي تدفع نظير رعاية الأطفال بعض الوقت أو إيوائهم إيواء كاملا *

(ج) ميزانية الدار التي تتضمن إيراداتها ومصادرها ومصروفاتها

(١) صدر قرار وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٨ باعتماد اللائحة النموذجية لدور الحضانة (الوقائع المصرية في ١٢/١٠/١٩٧٨ العدد ٢٣٤) *

وأوجه صرفها واسم المصرف الذى تودع به أموالها والمسئول عن ايداع هذه الأموال وسحبها •

(د) مواعيد استقبال الدار للأطفال وانصرافهم يوميا وفترة الإجازات •

(هـ) نظام العاملين من حيث المؤهلات والأجور والعلاوات والترقيات والأجازات والتأديب ومكافآت ترك الخدمة •

(و) نظام الرعاية الصحية الذى يخضع له الأطفال المقبولون بالدار •

مادة ١٥ - يجوز لدار الحضانة قبول الاعانات والتبرعات والهبات والوصايا المقدمة من الأفراد أو الهيئات المحلية ، أما تلك التى تقدم من أفراد أو هيئات أجنبية أو دولية فلا يجوز قبولها الا بموافقة وزير الشؤون الاجتماعية •

وتخصص لإعانة دور الحضانة نسبة يحددها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزيرى الشؤون الاجتماعية والدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية من الجزء المخصص من أرباح الشركات للخدمات الاجتماعية المركزية ، وتضاف هذه النسبة الى موارد الصناديق الفرعية للمحافظات لاعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بها •

ويصدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية بطريقة وشروط توزيع الاعانات من حصيلة هذه النسبة فى المحافظات على دور الحضانة الموجودة بها •

مادة ١٦ - تمسك دار الحضانة السجلات اللازمة لتنظيم العمل بما من النواحي الفنية والمالية والادارية وذلك طبقا للنماذج التى تضعها وزارة الشؤون الاجتماعية ويحتفظ بها بمقر الدار •

الباب الرابع

التفتيش الفني والرقابة الإدارية والمالية على دور الحضانة

مادة ١٧ - تتولى الأجهزة الفنية المختصة بوزارة الشؤون الاجتماعية التوجيه الفني والإشراف الإداري والمالي على دور الحضانة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ١٨ - تتولى مديرية الشؤون الاجتماعية اخطار المرخص له بالدار بكل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له مع انذاره بتصحيح المخالفة خلال مهلة يحددها له فإذا لم يقم بتصحيحها رفعت الأمر الى لجنة شؤون دور الحضانة المنصوص عليها في المادة (٢٠) للنظر في منحه مهلة اضافية .

مادة ١٩ - لا يجوز اغلاق الدار بعد الترخيص بها الا بقرار مسبب تصدره اللجنة المشكلة طبقاً للمادة (٢٢) ويجوز لمديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة أو مدير مديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة في حالة الضرورة القصوى اغلاق الدار بقرار مسبب يكون نافذاً فور صدوره على أن يعرض القرار على اللجنة المشار إليها خلال أسبوعين على الأكثر لليت فيه .

مادة ٢٠ - تنشأ بكل محافظة لجنة تسمى لجنة شؤون دور الحضانة برئاسة المحافظ أو من ينوبه يصدر بتشكيلها ونظام عملها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية وتختص هذه اللجنة بالبت فيما يأتي :

(أ) تظلمات أصحاب الشأن من قرارات المديرية برفض الترخيص بإنشاء الدار أو استكمال النقص بها أو تغيير مكانها أو نقل ملكيتها .

(ب) وضع الدار تحت الإدارة المباشرة للمديرية اذا ثبت لديها أن إدارة الدار قد ساءت بحيث يتعذر عليها أداء رسالتها أو قيامها بالتزاماتها أو تبين أن الدار تستغل في غير أغراضها .

(ج) اقتراح المديرية وقف صرف الاعانة المقررة للدار في حالة مخالفتها لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له وتوجيه المبلغ الموقوف صرفه لاصلاح المخالفة *

(د) منح مهلة اضافية للمرخص له لتصحيح المخالفة فاذا لم يفهم بذلك كان للجنة أن تعهد الى غيره بإدارة الدار لمدة يتمكن فيها من تصحيح المخالفة *

وتفصل اللجنة فيما يعرض عليها بقرار مسبب خلال ثلاثين يوما على الأكثر وبالنسبة للتعطلات تعتبر مقبولة اذا لم يصدر القرار خلال خمسة عشر يوما من تقديمها *

مادة ٢١ - يترتب على وضع الدار تحت الادارة المباشرة للمديرية أن ترفع يد صاحبها عن ادارتها وتتولى المديرية ادارتها نيابة عنه ولحسابه لحين ازالة أسباب المخالفة أو البت في وضعها نهائيا *

مادة ٢٢ - تنشأ بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية لجنة عليا لدور الحضانة تتكون من :

- ١ - وزير الشؤون الاجتماعية أو من ينوبه رئيسا
- ٢ - وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية
- ٣ - وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للشئون المالية والادارية
- ٤ - ممثل لوزارة الصحة يختاره وزيرها
- ٥ - ممثل لوزارة التربية والتعليم يختاره وزيرها أعضاء
- ٦ - ممثل لوزارة الأوقاف يختاره وزيرها
- ٧ - ستة يمثلون دور الحضانة واثنان من المهتمين بشئون الطفولة يختارهم جميعا وزير الشؤون الاجتماعية لمدة سنتين قابلة للتجديد

- | | |
|-------|---|
| أعضاء | ٨ — ممثل للاتحاد العام للعمال |
| | ٩ — مدير عام الادارة العامة للأسرة والطفولة بوزارة الشئون الاجتماعية |
| | ١٠ — مدير عام الادارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشئون الاجتماعية |
| | ١١ — مدير ادارة الشئون القانونية بوزارة الشئون الاجتماعية |
| | |

وتختص اللجنة العليا برسم السياسة العامة لدور الحضانة ومتابعتها
تنفيذها •

الباب الخامس

العقوبات

مادة ٢٣ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار دارا للحضانة بغير الحصول على ترخيص من السلطة المختصة •

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة اذا كان من أنشأ أو أدار الدار بغير ترخيص لا يتوافر فيه أحد الشرطين المقررين بالفقرتين (ب أو ج) من المادة (٦) •

ويجوز للنياية العامة بناء على طلب مديرية الشئون الاجتماعية أن تأمر بعلق الدار المنشأة بغير ترخيص غلقا مؤقتا لحين الفصل في الدعوى ، ولصاحب الدار أن يتظلم من هذا القرار خلال أسبوع من اخطاره به الى القاضى المختص •

مادة ٢٤ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل صاحب دار للحضانة قبل اعانة

أو تبرعاً أو هبة أو وصية على خلاف الأحكام والقيود الواردة بالمادة (١٥) مع الزامه بالرد في جميع الأحوال .

مادة ٢٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ٥ فقرة ٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٠ من هذا القانون .

ويلتزم المحكوم عليه فضلاً عن العقوبات السابقة بدفع غرامة تأخير لا تقل عن خمسين جنيهاً شهرياً في حالة استمرار المخالفة بعد صدور الحكم .

مادة ٢٦ — يكون الموظفون الذين يعينون بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون صفة مأموري الضبط القضائي .

مادة ٢٧ — تعتبر أموال دور الحضانة أموالاً عامة كما يعتبر العاملون بها موظفين عموميين في تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات كما تعتبر السجلات والأوراق التي تمسكها أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام التزوير الواردة في قانون العقوبات .

الباب السادس

أحكام عامة

مادة ٢٨ — على وزيرى الشؤون الاجتماعية والدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية — كل فيما يخصه — تنفيذ هذا القانون وإصدار القرارات اللازمة لذلك .

مادة ٢٩ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

٢٣٠ شئون اجتماعية

مادة ٣٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به
من تاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها -

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٣٩٧ (٣١ أغسطس
سنة ١٩٧٧) .

تشريعات منفردة

بشأن رعاية وتنظيم الأسرة

١ - قرار نائب الرئيس ووزير الأوقاف والشئون الاجتماعية رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام العمل بمشروع الأسر البديلة (الوقائع المصرية في ٣٦/٣/١٩٦٨ - العدد ٦٧) ، المعدل بالقرارات أرقام ٣٦ لسنة ١٩٧٠ و ٣٣٣ لسنة ١٩٨٢ و ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ و ٢٠٢ لسنة ١٩٨٥ .

٢ - قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ بتشكيل لجنة دائمة بوزارة الشئون الاجتماعية للاحتفال بعيد الأم (الوقائع المصرية في ١٧/٢/١٩٦٩ - العدد ٤١) ، المعدل بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٠ .

٣ - قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء اتحاد نوعى للجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الفئات الخاصة والمعوقين (الوقائع المصرية في ١/٤/١٩٦٩ - العدد ٧٣) .

٤ - قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء اتحاد نوعى للجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الأمومة والطفولة والأمومة (الوقائع المصرية في ١/٤/١٩٦٩ - العدد ٧٣) .

٥ - قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ بتشكيل لجنة دائمة بالوزارة للاحتفال بعيد الطفولة (الوقائع المصرية في ٦/٤/١٩٧١ - العدد ٧٧) .

٦ - قرار وزيرة الشئون الاجتماعية رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن نظام أبناء العاملات في أسر مضيئة (الوقائع المصرية في ٦/٦/١٩٧٢ - العدد ١٢٩) .

٧ - قرار وزيرة الشئون الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٧ باعتماد

اللائحة النموذجية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية من الجنسين (الوقائع المصرية في ١٤/٨/١٩٧٧ - العدد ١٨٩) •

٨ - قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٧ باعتماد لائحة تنفيذ مشروعات الأسر المنتجة (النشر التشريعية لعام ١٩٧٧ ص ٤٧٧٤) • المعدل بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ٥/٤/١٩٨٨ - العدد ٨٢) •

٩ - قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٤ ببيان شروط وأوضاع وإجراءات رعاية أسر المقاتلين (الوقائع المصرية في ٥/١٠/١٩٨٥ - العدد ٢٢٥) ، المعدل بالقرارين رقمي ٣٣٣ لسنة ١٩٨٤ و ٢٨٥ لسنة ١٩٨٥ •

١٠ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥ بتنظيم المجلس القومي للسكان (الجريدة الرسمية في ٣١/١/١٩٨٥ - العدد ٥ تابع) ، المعدل بالقرارين رقمي ٤٤٤ لسنة ١٩٨٦ و ٧ لسنة ١٩٨٨ •

١١ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن المجلس القومي للطفولة والأمومة (الجريدة الرسمية في ٤/٣/١٩٨٨ - العدد ٥) •

القسم الثالث

في تأهيل المعوقين

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

بشأن تأهيل المعوقين (١) و (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على المعوقين المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية كما تسرى على الأجانب المقيمين بها بشرط معاملة الدول التى ينتمون اليها بالمثل للمصريين ، ومع ذلك يعامل الفلسطينيون العرب معاملة من يتمتع بالجنسية المصرية مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية .

مادة ٣ - يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون بكلمة المعوق ، كل شخص أصبح غير قادر على الاعتماد على نفسه فى مزاوله عمل أو القيام بعمل آخر والاستقرار فيه ونقصت قدرته على ذلك نتيجة لقصور عضوى أو عقلى أو حسى أو نتيجة عجز خلقى منذ الولادة .

ويقصد بتأهيل المعوقين تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية التى يلزم توفيرها للمعوق وأسرته لتمكينه من التغلب على الآثار التى تخلفت عن عجزه .

(١) الجريدة الرسمية فى ٣ يوليو سنة ١٩٧٥ - العدد ٢٧٥ .

(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ١٨٩٠ لسنة ١٧٦ بتحويل مفتشى وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى صفة مامورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ٣٠/١٢/١٩٧٦ - العدد ٢٩٦) .

مادة ٣ - لكل معوق حق التأهيل ، وتؤدي الدولة خدمات التأهيل دون مقابل في حدود المبالغ المدرجة لهذا الغرض في الموازنة العامة للدولة ، ويجوز أن تؤدي هذه الخدمات بمقابل في الحالات وفي الحدود التي يصر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية .

مادة ٤ - يشكل مجلس أعلى لتأهيل المعوقين على النحو التالي :

- | | | |
|------|--|-------|
| ١ - | وزير الشئون الاجتماعية | رئيسا |
| ٢ - | أمين الخدمات باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي | |
| ٣ - | وكيل وزارة الشئون الاجتماعية | |
| ٤ - | وكيل وزارة الصحة | |
| ٥ - | وكيل وزارة القوى العاملة | |
| ٦ - | وكيل وزارة الصناعة | |
| ٧ - | وكيل وزارة المالية | |
| ٨ - | وكيل وزارة التربية والتعليم | |
| ٩ - | وكيل وزارة التعليم العالي | أعضاء |
| ١٠ - | وكيل وزارة التأمينات | |
| ١١ - | وكيل الوزارة لشئون الأثرر | |
| ١٢ - | مدير الخدمات الطبية بالقوات المسلحة | |
| ١٣ - | سنة من المهتمين بشئون المعوقين وتأهيلهم ، يختارهم ويحدد مكافآتهم وزير الشئون الاجتماعية لمدة سنتين قابلة للتجديد | |
| ١٤ - | مدير عام الادارة العامة للتأهيل الاجتماعى للمعوقين بوزارة الشئون الاجتماعية ويكون مقررا للمجلس | |

ويختص المجلس بدراسة واعداد السياسة العامة لرعاية فئات المعوقين بجمهورية مصر العربية وتخطيط وتنسيق البرامج الخاصة برعايتهم وتأهيلهم

وتشغيلهم والنهوض بمستواهم والاستفادة من الخبرات الدولية والمحلية والتخطيط للمشروعات التأهيلية لفئات المعوقين .

ويكون للمجلس نظام داخلى يصدر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، ويجب أن يتضمن هذا النظام الأحكام المتعلقة بكيفية إدارته وتنظيم أعماله ومواعيد اجتماعاته والأغلبية اللازمة لتنفيذ قراراته .

مادة ٥ - تنشئ وزارة الشؤون الاجتماعية المعاهد والمؤسسات والهيئات اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للمعوقين .

ولا يجوز إنشاء معاهد أو مؤسسات أو هيئات التأهيل إلا بترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير . وعلى الجهات القائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون الحصول على الترخيص المشار إليه خلال ستة شهور من تاريخ صدور قرار الوزير ، ويستثنى من ذلك هيئات التأهيل التابعة للقوات المسلحة .

مادة ٦ - يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية إلحاق أصحاب المعاشات أو المساعدات وأفراد أسرهم المستفيدين من أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الضمان الاجتماعى ، الصالحين للتأهيل بأحد المعاهد أو المؤسسات المنصوص عليها فى المادة (٥) أو إلحاقهم بعمل يناسب حالتهم ، ويجب عليهم فى هذه الحالة الالتحاق بالمعهد أو المؤسسة أو العمل الذى حددته لهم الوزارة خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ الاخطار بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فإذا لم يتم الالتحاق فى الميعاد المذكور بغير عذر مقبول سقط حق المتخلف فى المعاش أو المساعدة أو نصيبه فى أى منهما حسب الأحوال ، ولا يجوز أن يحل أحد محل من سقط حقه فى ذلك .

مادة ٧ - تسلم الجهات المشار إليها فى المادة (٥) شهادة لكل معوق تم تأهيله بها .

ويجب أن يبين بالشهادة ، المهنة أو المهن التي يستطيع صاحبها أداءها بالإضافة الى البيانات الأخرى التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، وتسلم هذه الشهادة للمعوق الذي تثبت صلاحيته للقيام بعمل مناسب دون تأهيل بناء على طلبه •

وتصدر هذه الشهادات دون مقابل أ أية رسوم من أى نوع كان •

مادة ٨ - يقيد اسم كل معوق تسلم شهادة التأهيل في مكتب القوى العاملة الذي يقع في دائرته محل اقامته ، بناء على طلبه ، وتقيد مكاتب القوى العاملة هذه الأسماء في سجل خاص وتسلم الطالب شهادة بحصول القيد بدون مقابل أو أية رسوم من أى نوع كان ، وتلتزم مكاتب القوى العاملة بمعاونة المعوقين المقيدين لديها ، في الالتحاق بالوظائف أو الأعمال التي تتفق مع أعمارهم وكفاياتهم والمهن التي تناسبهم ، ويتم ترحيلهم مع أسرهم على نفقة الدولة من مكان اقامتهم الى الجهات التي يلحقون بالعمل بها •

وعلى مديريات -القوى العاملة اخطار مديرية الشؤون الاجتماعية الواقعة في دائرتها ببيان شهري عن المعوقين الذين تم تشغيلهم •

مادة ٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢) على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون خمسين عاملا فأكثر وتسرى عليهم أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون العمل سواء كانوا يشتغلون في مكان واحد أو بلد واحد أو في أمكنة أو بلاد متفرقة ، استخدام المعوقين الذين ترشحهم مكاتب القوى العاملة من واقع سجل قيد المعوقين بها وذلك بنسبة خمسة في المائة من مجموع عدد العمال في الوحدة التي يرشحون لها •

وتسرى هذه النسبة على كل فرع على حدة من الفروع التابعة للمركز الرئيسي لصاحب العمل •

ومع ذلك يجوز لأصحاب الأعمال المشار اليهم شغل هذه النسبة باستخدام المعوقين من غير طريق الترشيح من مكاتب القوى العاملة ، بشرط حصول القيد المنصوص عليه في المادة السابقة •

ويجب في جميع الاحوال على كل من يستخدم معوقا اخطار مكتب القوى العاملة المختص وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ استلام المعوق للعمل •

مادة ١٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢) تخصص للمعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل نسبة خمسة في المائة من مجموع عدد العاملين بكل وحدة من وحدات الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ، كما تلزم هذه الوحدات باستيفاء النسبة المشار اليها باستخدام المعوقين المقيمين بدائرة عمل كل وحدة والمسجلين بمكاتب القوى العاملة المختصة على أن يتم استكمال النسبة المقررة بالقانون خلال سنتين من تاريخ صدور هذا التعديل •

يجوز لأي من هذه الجهات استخدام المعوقين المقيدين في مكاتب القوى العاملة مباشرة دون ترشيح منها ، وتحتسب هذه التعيينات من النسبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، ويجب في جميع الاحوال اخطار مكتب القوى العاملة المختص بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ استلام المعوق للعمل •

مادة ١١ - لمؤيزير الشؤون الاجتماعية بعد الاتفاق مع الوزير المختص اصدار قرار بتخصيص وظائف وأعمال معينة من الوظائف والأعمال الخالية في الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، للمعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل وذلك في حدود النسبة المشار اليها بالمادة السابقة (١) •

(١) صدر قرار وزيرة التأمينات والدولة للشؤون الاجتماعية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٤ بتحديد الوظائف والأعمال التي تخصص للمعوقين المؤهلين (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٤/١ - العدد ٧٨) •

مادة ١٢ - يعتبر المعوق لائقا صحيا بالنسبة الى حالة العجز المرادة بشهادة التأهيل المنصوص عليها في هذا القانون وذلك استثناء من القواعد المنظمة لأحكام اللياقة الصحية .

مادة ١٣ - للمعوق المؤهل من المصابين بسبب العمليات الحربية أو الغارات الجوية أو أثناء وبسبب تأدية الخدمة العسكرية والوطنية أولوية التعيين في الوظائف أو الأعمال مع مراعاة النسبة المنصوص عليها في المادتين (٩) و (١٠) .

ويعفى المعوقون المرشحون للتعين من شرط اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة ، وإن يتم تعيينه منهم حق الجمع بين المرتب الذى يعين به وبين المعاش الذى يتقاضاه بحيث لا يجاوز مجموعهما خمسة وعشرين جنيها شهريا .

مادة ١٤ - يكون التعيين في الوظائف التى تخصص للمعوقين طبقا لأحكام هذا القانون ، من غيرهم في الجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها باطلا ولا أثر له اذا تم ذلك دون موافقة مسبقة من وزير الشئون الاجتماعية .

ولا يجوز حرمان المعوقين الذى يتم تشغيلهم طبقا لأحكام هذا القانون من أية مزايا أو حقوق مقررة للعاملين الآخرين في الجهات التى يعملون بها وعلى مديريات القوى العاملة اخطار مديريات الشئون الاجتماعية المختصة ببيان شهرى عن المعوقين الذين تم تشغيلهم في الجهات المشار اليها وذلك طبقا للأوضاع التى يحددها وزير الشئون الاجتماعية .

مادة ١٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢) على وحدات القطاع الخاص والجهاز الادارى للحداثة والقطاع العام التى تسرى عليها أحكام هذا القانون امسك سجل خاص لقيد المعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل الذين التحقوا بالعمل لديهم ويجب أن يشتمل هذا السجل على

المبيانات الواردة في شهادة التأهيل وعليهم تقديم هذا السجل الى مفتش مكتب القوى العاملة الذى يقع فى دائرته نشاطهم كلما طلب ذلك وعليهم اخطار هذا المكتب ببيان يتضمن عدد العاملين الاجمالى وعدد الوظائف التى يشغلها المعوقون المشار اليهم والأجر الذى يتقاضاه كل منهم ويكون السجل والاطار بالبيان طبقا للنماذج الموحدة التى يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة (١) •

ويحدد وزير القوى العاملة بقرار منه مواعيد الاخطار بالبيان •

وعلى مديريات القوى العاملة كل فى دائرة اختصاصه اخطار مديريات الشؤون الاجتماعية المختصة كل ستة أشهر ببيان اجمالى عن عدد الوظائف التى يشغلها المعوقون والأجر الذى يتقاضاه كل منهم وذلك طبقا للاوضاع التى يحددها وزير الشؤون الاجتماعية •

مادة ١٦ - (مستبدلة بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٨٢) (٣) يعاقب كل من يخالف أحكام المادة التاسعة من هذا القانون بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه والحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو باحدى هاتين العقوبتين ، كما يعاقب بنفس العقوبة المسئولون بوححدات الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام الذين يخالفون أحكام المادة العاشرة من هذا القانون ويعتبر مسئولا فى هذا الشأن كل من يملك سلطة التعيين •

كما يجوز الحكم بالزام صاحب العمل بأن يدفع شهريا للمعوق المؤهل الذى رشح له وامتنع عن استخدامه مبلغا يساوى الأجر أو المرتب

(١) صدر قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن نموذجى سجل قيد المعوقين والبيان الخاص بهم •
 (٢) صدر قرار وزير العدل رقم ١٨٩٠ لسنة ١٩٧٦ وقرر فى مادته الاولى على ان « يدخل مفتشو وزارة القوى العاملة والتدريب المهني كل فى دائرة اختصاصه صفة مامورى الضبط القضائى وذلك بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالخالفه لأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/١٢/٣٠ - العدد ٢٩٦) •

المقرر أو التقديرى للعمل أو الوظيفة التى رشح لها وذلك اعتبارا من تاريخ اثبات المخالفة — ولا يجوز الحكم بالزام صاحب العمل بهذا المبلغ لمدة تزيد على سنة ويؤول هذا الالزام اذا قام بتعيين المعوق لديه — أو التحقق المعوق فعلا بعمل آخر وذلك من تاريخ تعيين أو التحقق المعوق بالعمل ويجب على صاحب العمل تنفيذ الحكم بالزامه بأداء المبلغ المذكور خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره والاستمرار فى هذا الأداء شهريا فى الميعاد المحدد بالحكم •

وفى حالة امتناع صاحب العمل عن أداء الأجر أو المرتب انشأ اليه الى المعوق فى الميعاد المقرر يجوز تحصيله بناء على طلب العامل بطريق الحجز الإدارى وأدائه اليه دون أى مقابل أو أية رسوم من أى نوع كانت ، ولا يستفيد المعوق الا من أول حكم يصدر لصالحه وفى حالة تعدد الأحكام بالزام أصحاب الأعمال بالدفع عند تعددهم تؤول الى وزارة الشئون الاجتماعية المبالغ المحكوم بها فى الأحكام الأخرى وتخصص هذه المبالغ للصرف منها فى الأوجه وبالشروط وطبقا للأوضاع المنصوص عليها فى المادة التالية •

وتتعدد العقوبة بتعدد الذين وقعت فى شأنهم الجريمة • كما تتعدد العقوبة بتعدد الامتناع عن تشغيل المعوق الواحد تطبيقا لحكم المادتين ٩ ، ١٠ وذلك عن كل سنة يحصل فيها الامتناع بالنسبة له •

ويعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١٥) بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين •

وتقلم الدعوى فى جميع الأحوال على صاحب العمل أو وكيله أو المدير المسئول ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فى العقوبات المالية •

مادة ١٧ — تخصص الغرامات المحكوم بها طبقا لأحكام المادة السابقة للصرف منها فى تمويل خدمات التأهيل المهنى للمعوقين طبقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية •

مادة ١٨ - تلغى أحكام الفصل الرابع من الباب الأول من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يلغى من هذا القانون ومن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ومن القانون رقم ٧٥ سنة ١٩٦٤ في شأن التأمين الصحى ومن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن الضمان الاجتماعى الأحكام المتعلقة بتأهيل المعوقين وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٩ - تنتقل الاعتمادات المخصصة للتأهيل بكل من هيئة التأمينات الاجتماعية ووزارة القوى العاملة وهيئة التأمين الصحى الى وزارة الشؤون الاجتماعية .

كما يراعى قيمة ما يقدر صرفه بمعرفة الهيئتين سالفة الذكر سنوياً في تحديد الاعتمادات التى تدرج بموازنة الشؤون الاجتماعية للصرف منها على تنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ - يصدر وزير الشؤون الاجتماعية اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) .

مادة ٢١ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (٢٤ يونيو سنة ١٩٧٥) .

(١) صدرت اللائحة التنفيذية بالقرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ .

قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية

رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

بشأن تأهيل المعوقين (١)

وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر
بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ ،

- وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الضمان الاجتماعى .
- وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين .
- وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قـسـرـت :

مادة ١ - (مستبدلة بقرار وزيرة التأمينات والدولة للشؤون الاجتماعية
رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٨٢) لكل معوق حق التأهيل ، وتؤدى الدولة خدمات
التأهيل دون مقابل فى حدود المبالغ المدرجة لهذا الغرض فى الموازنة العامة
للدولة ، وذلك للحالات التالية :

- ١ - المعوق الذى يتم تأهيله مهنياً بهيئات التأهيل .
- ٢ - أفراد الأسر أصحاب المعاشات والمساعدات طبقاً لأحكام
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن قانون الضمان الاجتماعى .
- ٣ - أفراد الأسر المستفيدين بأحكام المادة الخامسة من القانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل .
- (معاش السادات) .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٨/٢ - العدد ١٧٨ .

شئون اجتماعية ٢٤٣

٤ — أفراد الأسر التي يكون متوسط دخل الفرد فيها خمسة جنيهات فأقل .

٥ — مواطنو محافظتى سيناء الشمالية والجنوبية المحتاجين لخدمات التأهيل .

ويجوز أن تؤدي خدمات التأهيل بمقابل طبقا للأوضاع الآتية :

أولا — بالنسبة للأجهزة التعويضية يكون ذلك وفقا للجدول التالى :

متوسط دخل الفرد فى الأسرة	مساهمة المعوق وأسرته
ما يزيد عن ٥ جنيهات وأقل من ١٠ جنيهات	٢٥٪ من قيمة الجهاز
١٠ جنيهات وأقل من ١٥ جنيها	٤٠٪ من قيمة الجهاز
١٥ جنيها وأقل من ٢٠ جنيها	٦٠٪ من قيمة الجهاز
٢٠ جنيها فأكثر	تدفع قيمة الجهاز بالكامل

أما اذا كانت الأسرة مكونة من فرد واحد فقط بذات متوسط الدخل المشار اليه فى الجدول السابق وزادت القيمة المطلوبة للجهاز على خمسة وعشرين جنيها ، فيساهم طالب الخدمة بمبلغ عشرين جنيها أو ٦٠٪ من قيمة الجهاز أيهما أكبر ، وإذا قلت قيمة الجهاز عن ذلك فيسرى فى شأنه النسب المقررة طبقا للجدول السابق .

والمقصود بالأسرة كل مجموعة مكونة من زوج وزوجة وأولاد أو بعض أفراد هذه المجموعة اذا كانوا فى معيشة واحدة ولو اختلفت محال الإقامة .

ثانيا — بالنسبة للعلاج الطبيعى : يتولى مجلس ادارة الجمعية التى يتبعها مركز للعلاج الطبيعى بتحديد رسم الكشف الطبى لحالات العلاج الطبيعى ، وقيمة الجلسة ، ونفقات العلاج الطبيعى فى حالة الإقامة

٢٤٤ شئون اجتماعية

الداخلية أثناء فترة العلاج الطبيعى اللازمة لكل حالة ، وذلك فى ضوء
الامكانيات المالية للجمعية •

وتقدر قيمة مساهمة طالب التأهيل فى تكاليف العلاج الطبيعى على
ضوء ما يسفر عنه البحث الاجتماعى لحالته •

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية
رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٨٢) تصرف النظارات الطبية فى مجال تقديم خدمات
التأهيل للمعوقين الجارى تأهيلهم والذين يثبت أن النظارة ضرورية بالنسبة
لطبيعة العمل الذى يؤهلون اليه •

ويجوز صرف النظارات الطبية لغير هذه الحالات من المعوقين لمعاونتهم
على التكيف الاجتماعى والنفسى بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ من الاعتماد المخصص
للأجهزة التعويضية بكل هيئة من هيئات التأهيل •

مادة ٣ - لا تصرف أطعم الأسنان فى مجال تقديم خدمات التأهيل
إلا اذا كانت لازمة لاستكمال التأهيل للأشخاص المعوقين المصابين بحالات
تشوه أو عيوب فى أحد الفكين •

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية
رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٨٢) تصرف السماعات الطبية فى مجال تقديم خدمات
التأهيل للمعوقين الذين يثبت من الفحص الطبى الذى تجريه الوحدات
السمعية المتخصصة صلاحية اذن طالب التأهيل للسمع بالسماعة الطبية •

ويجوز صرف السماعات الطبية لغير هذه الحالات من المعوقين لمعاونتهم
على التكيف الاجتماعى والنفسى بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ من الاعتماد
المخصص للأجهزة التعويضية بكل هيئة من هيئات التأهيل •

مادة ٥ - تسلم الأجهزة التعويضية الى مستحقيها بواسطة لجنة
خاصة يصدر بتشكيلها قرار من مدير الجهة القائمة بتأدية الخدمة • وعلى

أن تضم هذه اللجنة الى عضويتها الطبيب والأخصائى المهنى بهذه الجهة ومندوب عن الجهة التى قامت بتصنيع الجهاز •
ويتم التسليم بعد التأكد من مطابقة الأجهزة للمواصفات واستيفائها للشروط الطبية •

مادة ٦ - (الفقرة (أ)) مستبدلة بقرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٧٦) لا يجوز تكرار صرفه الأجهزة التعويضية الا بعد مضي المدد الموضحة قرين كل نوع من الأجهزة التالية :

(أ) السماعات الطبية وأطقم الأسنان بعد سبع سنوات والدراجات اليدوية والكراسى المتحركة بعد ثلاث سنوات •
(ب) النظارات الطبية بعد خمس سنوات •

(ج) أجهزة النشل والأطراف الصناعية للبالغين من العمر ٢١ سنة فأكثر بعد ثلاث سنوات •

(د) أجهزة النشل والأطراف الصناعية لمن هم دون الـ ٢١ سنة بعد سنة واحدة •

(هـ) الأحذية الطبية والأحزمة الطبية بعد سنة واحدة •

مادة ٧ - تقدم طلبات خدمات التأهيل الى الجهة القائمة على هذه الخدمة وتقيد الطلبات بالسجل الخاص بذلك • وتقدم خدمات التأهيل حسب الأسبقية المطبقة لتاريخ قيد الطلبات •

ويجوز الاستثناء من شرط أسبقية القيد اذا ثبت من الفحص الطبى بمعرفة طبيب الجهة واعتماد رئيسها لنتيجة الفحص أن التأخير فى تقديم خدمة التأهيل يضر بالحالة طبيا أو يؤدى الى تدهورها •

مادة ٨ - يمارس المجلس الأعلى لتأهيل المعوقين اختصاصاته وفقا لنص المادة (٤) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه •

والمجلس أن يدعو إلى حضور جلساته من يرى الاستعانة بخبرتهم
في المسائل المروضة .

مادة ٩ - يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر الا اذا اقتضت الضرورة
اجتماعه فيما بين فترتي الاجتماع .

ويوجه المقرر الدعوة لحضور الاجتماعات مرفقا بها جدول الأعمال
المقترح .

وذلك قبل موعد الاجتماع بمدة أسبوع على الأقل ، وتسلم الدعوة
باليد أو ترسل عن طريق البريد بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول .

مادة ١٠ - تكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور الأغلبية المطلقة
للأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين - وفي
حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ١١ - تدون محاضر اجتماعات المجلس فى سجل خاص ويوقع
عليها الرئيس وتبلغ المحاضر للأعضاء قبل الاجتماع التالى للمجلس بوقت
كاف .

مادة ١٢ - فى حالة غياب رئيس المجلس عن الاجتماع يتولى الرئاسة
وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المختص .

مادة ١٣ - تنشئ وزارة الشؤون الاجتماعية المعاهد والمؤسسات
والهيئات اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للمعوقين .

ويجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية الترخيص للجمعيات
والمؤسسات الخاصة بإنشاء المعاهد والمؤسسات والهيئات اللازمة لتوفير
خدمات التأهيل للمعوقين أو مزاوله هذه الخدمات .

مادة ١٤ - يشترط لقيام الجمعيات والمؤسسات الخاصة بتوفير
خدمات التأهيل للمعوقين ما يأتى :

١ - أن يكون نظامها الأساسي مشهورا طبقا لأحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه *

٢ - أن تكون من الجمعيات التي تعمل في مجال رعاية الفئات الخاصة والمعوقين *

٣ - أن تكون من الجمعيات ذات الصفة العامة *

٤ - أن يمثل الوزارة في مجلس إدارتها عضوان من الاختصاصيين في مجال التأهيل *

٥ - أن يتولى خدمات التأهيل بالجمعية ذوو المؤهلات العالية المتخصصون في النواحي الطبية والاجتماعية والنفسية والمهنية ممن لهم خبرة سابقة في مثل هذه الخدمات *

مادة ١٥ - تشكل بكل جهة تقوم بتقديم خدمات التأهيل لجنة على الوجه الآتي :

- | | |
|--|-------|
| ١ - مدير أو رئيس تلك الجهة | مقررا |
| ٢ - رئيس قسم التأهيل أو إخصائى التأهيل بمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة | |
| ٣ - ممثل مديرية القوى العاملة التي تقع الجهة في دائرة عملها | أعضاء |
| ٤ - طبيب الأمن الصناعى يختاره مدير مديرية القوى العاملة | |
| ٥ - طبيب الجهة | |

وتختص هذه اللجنة بفحص طالبى التأهيل ، ويكون لها الاطلاع على التقارير الطبية والاجتماعية والنفسية والمهنية الخاصة بالطلاب ودراستها لتقرير مدى عجزه وصلاحيته للتأهيل وتتولى وضع خطة تأهيله متضمنة اختيار المهنة وفترة التدريب *

ولا تكون اجتماعات هذه اللجنة صحيحة إلا بحضور أربعة أعضاء على

الأقل من بينهم مدير أو رئيس الجهة وأخذ الطبيين المشار إليهما في الفقرتين ٤ ، ٥ وممثل مديرية القوى العاملة التي تقع في دائرتها جهة التأهيل .

مادة ١٦ — تشكل بكل جهة تقوم بتقديم خدمات التأهيل لجنة أخرى على الوجه الآتى :

- | | | |
|--|-------|-------|
| ١ — مدير أو رئيس الجهة | | مقررا |
| ٢ — الأخصائى المهنى بالجهة | | أعضاء |
| ٣ — طبيب الجهة | | |
| ٤ — رئيس قسم التأهيل بمديرية الشئون الاجتماعية | | |
| ٥ — ممثل مديرية القوى العاملة المختص بشئون القوى العاملة | | |
| يختاره مدير مديرية القوى العاملة | | |

وتختص هذه اللجنة بتقرير منح شهادات التأهيل للمعوقين الذين تم تأهيلهم أو الذين يثبت صلاحيتهم للقيام بعمل مناسب دون تأهيل بناء على طلبهم .

وتصدر الشهادة طبقا للنموذج رقم (١) المرفق بهذا القرار معتمدة من مدير الجهة ومصدقا عليها من مدير عام الشئون الاجتماعية المختص^(١) .

ولا تكون اجتماعات هذه اللجنة صحيحة إلا بحضور أربعة أعضاء على الأقل من بينهم مدير الجهة والطبيب وممثل مديرية القوى العاملة .

مادة ١٧ — يكون اخطار مديريات القوى العاملة لمديريات الشئون الاجتماعية بالبيان الشهورى عن المعوقين الذين تم تشغيلهم فى الجهاز الإدارى للدولة والهيئات والوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام فى

(١) لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره فى الوقائع المصرية .

اليوم الخامس على الأكثر من كل شهر ، وذلك طبقا للنموذج رقم (٢) المرفق بهذا القرار (١) .

مادة ١٨ - يكون اخطار مديريات القوى العاملة لمديريات الشؤون الاجتماعية المختصة بالبيان الاجمالى كل ستة أشهر عن عدد الوظائف التى يشغلها المعوقون والأجر الذى يتقاضاه كل منهم وذلك طبقا للنموذج رقم (٣) المرفق بهذا القرار (٢) .

مادة ١٩ - يفتح بالوزارة حساب خاص لرصد حصة الغرامات المحكوم بها طبقا للمادة رقم (١٦) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه يخصص للصرف منه فى إعانة الهيئات العاملة فى مجال رعاية المعوقين عند قصور ميزانياتها عن الوفاء بالتزاماتها أو للتوسع فى توفير خدمات التأهيل .

ويكون الصرف بموافقة وكيل الوزارة المختص بناء على اقتراح الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٩٦ (٢٠ مايو سنة ١٩٧٦) .

(١) لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره فى الوقائع المصرية .
(٢) لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره فى الوقائع المصرية .

القسم الرابع
في نقابة المهن الاجتماعية
قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣
بإنشاء نقابة المهن الاجتماعية (١) ، (٢)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول
إنشاء النقابة وأهدافها

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) تنشأ نقابة للمهن الاجتماعية ، تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتباشر نشاطها في إطار السياسة العامة للدولة ، ويكون مقرها القاهرة ، ولها فروع على مستوى المحافظات .

مادة ٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) تستهدف النقابة تحقيق الأهداف التالية :

- (أ) العمل على تنمية الوعي الاجتماعى بين أفراد الشعب بما يساعد على تحسين الخدمات وزيادة الانتاج في البلاد .
- (ب) الإسهام في دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية والنفسية واقتراح الحلول العملية لها وتقديم التقارير اللازمة عنها إلى أجهزة الدولة المعنية .

(١) الجريدة الرسمية في ٧ يونيه سنة ١٩٧٣ - العدد ٢٣ .
(٢) صدر قرار وزيرة الشئون الاجتماعية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٧ باعتماد لائحة النظام الداخلى لنقابة المهن الاجتماعية (الوقائع المصرية - العدد ٣ - في ١٩٧٨/١/٣) .

(ج) تعبئة قوى أعضاء النقابة ، وتنظيم جهودهم ، للإسهام في خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية والعمل بالتعاون مع المنظمات الشعبية لتحقيق خطة التنمية الاجتماعية .

(د) العمل على ارتباط جميع المشتغلين بالرعاية الاجتماعية في جمهورية مصر العربية بعضهم ببعض وترشيح الصلات بينهم وبين زملائهم في مختلف البلاد العربية ، وكذلك الارتباط بالهيئات العالمية العاملة في ميادين الرعاية الاجتماعية للعمل على تقدم المهنة ووضعها في خدمة الأهداف الإنسانية لتحقيق الكفاية والعدل والرعاية .

(هـ) العمل بالاشتراك مع البلاد العربية والأفريقية والآسيوية على دراسة الموضوعات والظواهر الاجتماعية والنفسية ، ذات الطابع المشترك ، وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها ، والاشتراك في المؤتمرات الدولية التي ترتبط بهذه الأهداف .

(و) العمل على متابعة تطور المهنة في العالم وتطويرها داخل البلاد .

(ز) الإسهام مع الجهات المختصة في وضع الخطط العلمية للتنمية الاجتماعية .

(ع) العمل على تنظيم المهن الاجتماعية وتطويرها وتنشيط البحوث وتطبيقاتها وتشجيع القائمين بها .

(ط) تقديم الخدمات للأعضاء وتشمل :

١ - الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية .

٢ - تقديم المساعدة عند الحاجة .

٣ - تقديم وكفالة الرعاية الصحية للأعضاء وأسرهم .

٤ - تنظيم معاش الشيخوخة والعجز والوفاة .

الباب الثانى

شروط العضوية والقيود فى جداول النقابة

مادة ٣ - يشترط فيمن يكون عضوا فى النقابة ما يأتى :

(أ) أن يكون حاصلا على مؤهل جامعى فى الدراسات الاجتماعية أو النفسية من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها ، أو أن يكون حاصلا على مؤهل عال من أحد معاهد الخدمة الاجتماعية أو ما يعادلها ، أو أن يكون حاصلا على درجة علمية جامعية متخصصة فى الخدمة الاجتماعية أو علم الاجتماع أو علم النفس ، أو أن يكون حاصلا على دبلوم من معاهد الخدمة الاجتماعية المتوسطة بشرط انقضاء أربع سنوات على الأكل على تخرجه وممارسته المهنة •

(ب) أن يكون من رعايا جمهورية مصر العربية •

(ج) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ، وألا يكون قد صدرت ضده أحكام جنائية مظة بالشرف •

مادة ٤ - تنشأ بالنقابة الجداول الآتية :

(أ) جدول المشتغلين : ويضم الأعضاء الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة ويعملون فى أحد ميادين المهن الاجتماعية التى تحددها اللائحة الداخلية •

(ب) جدول غير المشتغلين : ويضم الأعضاء الذين تتوافر فيهم شروط العضوية ولا يعملون فى أحد ميادين المهن الاجتماعية •

مادة ٥ - تشكل لجنة لقيود الأعضاء فى جداول النقابة برئاسة وكيل النقابة وعضوية اثنين من أعضاء مجلس النقابة يختارهما المجلس •

وعلى اللجنة ، أن تصدر قرارها فى طلب القيد خلال شهر من تاريخ

تقديمه •

وفي حالة الرفض يجب أن يكون قرارها مسبياً *

ويخطر الطالب بقرار اللجنة خلال أسبوعين من صدوره ، وذلك بخطاب مسجل مع علم الوصول * ويقوم مقام الاخطار تسلم الطالب صورة من القرار بايصال موقع عليه منه *

ولن صدر القرار برفض قيد اسمه أن يتظلم منه إلى مجلس النقابة خلال شهر من تاريخ إخطاره بالقرار *

مادة ٦ — ينظر مجلس النقابة في التظلمات من قرارات لجنة القيد المنصوص عليها في المادة السابقة على ألا يكون لأعضاء هذه اللجنة صوت محدود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه *

ولن صدر ضده قرار برفض تظلمه أن يطعن فيه أمام محكمة النقض خلال ثمانية عشر يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار *

مادة ٧ — لا يجوز لن صدر قرار نهائى برفض قيد اسمه أن يجدد طلبه إلا إذا زالت الأسباب التي حالت دون قبوله أو انقضت سنتان على الأقل على صدور قرار الرفض *

مادة ٨ — عضوية النقابة إجبارية لن تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة (٤) من المادة الرابعة ، واختيارية بالنسبة لحملة مؤهلات علم النفس بشرط أن يكونوا مشغولين في أحد ميادين العمل الاجتماعى التي تحددها اللائحة الداخلية *

مادة ٩ — لمجلس النقابة في حالة فقد العضو المشتغل أو غير المشتغل شرطاً من شروط القيد أن يقرر شطب قيده * وتسهرى في شأن هذا القرار قواعد التظلم وإعادة القيد الواردة في هذا النظام *

مادة ١٠ — لمجلس النقابة أن يمنح عضوية شرفية للأشخاص الذين

أدوا خدمات جليلة في ميادين العمل الاجتماعى ولا يحملون مؤهلات علمية
تمكنهم من الانضمام للنقابة •

لجلس النقابة أن يمنح العضوية الفخرية للأشخاص الذين يقدمون
خدمات جليلة للنقابة في ميادين عملها •

ولا تخول العضوية الشرفية أو الفخرية أية حقوق للمعضو غير حضور
الجمعيات العمومية للنقابة دون أن يكون له صوت محدود في مداولاتها
وغير حقه في الاشتراك في نشاط النقابة العلمى والاجتماعى •

الباب الثالث

واجبات الاعضاء

مادة ١١ - على العضو أن يتوخى في أداء واجباته تقاليد المهنة
ومقتضيات شرفها ، وأن يحلف أمام هيئة تشكل من ثلاثة أعضاء يختارهم
المجلس اليمين التالية •

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لوطنى وأن أؤدى أعمالى بالأمانة
والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأنفذ قوانينها وأن أحترم تقاليدها
وآدابها » •

مادة ١٢ - لا يجوز لمعضو النقابة اتخاذ أية اجراءات قضائية ضد
عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة الا بعد عرض الموضوع على
مجلس النقابة •

مادة ١٣ - على العضو أن ينفذ قرارات مجلس النقابة والجمعية
العمومية والا تعرض للمحاكمة التأديبية •

مادة ١٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) على كل
عضو مشتغل أن يؤدى الى النقابة رسم قيد قدره ستة جنيهات عند

الالتحاق بالنقابة واشتركا سنويا قدره ستة جنيهات يؤدي على أقساط شهرية متساوية •

وتلتزم جهات العمل ، بناء على طلب النقابة بسداد رسم القيد والاشتراك للنقابة خصما من مستحقات أعضائها العاملين في هذه الجهات •

مادة ١٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) على العضو غير المشتغل أن يؤدي إلى النقابة عند التحاقه بها رسم قيد قدره ستة جنيهات •

مادة ١٦ - يتمتع كل عضو غير مشتغل بجميع الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء المشتغلون فيما عدا حق حضور الجمعية العمومية ، ولا تدخل المدة التي لا يشغل فيها ضمن المدة المحسوبة في الالعاش الذي تمنحه النقابة •

الباب الرابع

تكوين النقابة

مادة ١٧ - يشمل التنظيم العام للنقابة الجمعية العمومية ، ومجلس النقابة على مستوى الجمهورية ، ومجالس نقابات فرعية على مستوى المحافظات •

(أولا) الجمعية العمومية للنقابة العامة

مادة ١٨ - (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦) تشكل الجمعية العمومية للنقابة العامة من جميع الأعضاء المقيدة أسمائهم في جداول المشتغلين ولا يحق للعضو حضور الجمعية العمومية الا اذا سدد الاشتراك السنوي المستحق عليه حتى نهاية السنة السابقة لتاريخ الاجتماع •

تشكل الجمعية العمومية الأولى للنقابة من كافة أعضائها المسجلين للاشتراكات قبل تاريخ اجتماع الجمعية العمومية بأسبوع •

مادة ١٩ — يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحا اذا حضره نصف عدد الأعضاء ، فاذا لم يتكامل أجل الاجتماع أسبوعين • ويكون الاجتماع التالي صحيحا بحضور ربع عدد الأعضاء • وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين • فاذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس •

مادة ٢٠ — تحدد اللائحة الداخلية طريقة النشر والاعلان عن اجتماعات الجمعية العمومية وموعد انعقادها ومكانها ونظام جلساتها وطريقة الانتخاب •

مادة ٢١ — تعقد الجمعية العمومية اجتماعا عاديا فى شهر مارس من كل عام • كما تعقد اجتماعا غير عادى كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لذلك ، أو اذا قدم اليه طلب مسبب موقع عليه من ٢٠٠ عضو على الأقل ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية •

ويجب أن يتم انعقادها فى هذه الحالة خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب والا انعقدت من تلقاء نفسها فى الموعد الذى يحدده طالبوه دون الرجوع الى مجلس النقابة •

مادة ٢٢ — لكل عضو أن يقدم الى مجلس النقابة أى اقتراح يرى عرضه على الجمعية العمومية وذلك قبل موعد انعقادها بأسبوعين على الأقل •

مادة ٢٣ — يرأس النقيب اجتماع الجمعية العمومية ، وعند غياب النقيب يرأس الاجتماع أحد وكلى النقابة واذا غاب النقيب والوكيلان يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء الحاضرين سنا •

مادة ٢٤ — تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

(أ) انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة •

(ب) مناقشة السياسة العامة للنقابة •

(ج) اقتراح تعديل قانون النقابة .

(د) اعتماد التقرير السنوى للنقابة .

(هـ) اعتماد التقرير المالى والخصاب الختامى لموازنة النقابة وفروعها
عن السنة المالية المنتهية وذلك بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات .

(و) اعتماد مشروع الموازنة للنقابة وفروعها للسنة المالية المقبلة .

(ز) تعيين مراقب الحسابات .

(ح) اقرار مشروع اللائحة الداخلية للنقابة وما يقترح عليها من
تعديلات .

(ط) النظر فيما يعرضه مجلس النقابة من موضوعات .

مادة ٢٥ - لا يجوز للجمعية العمومية النظر فى غير المسائل الواردة
فى جدول الأعمال إلا اذا رأى مجلس النقابة أنها مرتبطة بتلك المسائل .

مادة ٢٦ - لخمس الأعضاء الذين حضروا الاجتماع الجمعية العمومية
الطعن فى صحة انعقادها ، أو فى تشكيل مجلس النقابة ، أو فى القرارات
الصادرة منها ، ويكون ذلك بتقرير موقع عليه منهم يقوم إلى قلم كتاب
محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية

ويجب أن يكون الطعن مسببا ، وتفصل محكمة النقض على وجه
الاستعجال فى جلسة سرية بعد سماع أقوال النقيب أو من ينوب عنه
وأقوال الوكيل عن الطاعنين .

مادة ٢٧ - اذا قبل الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية كانت
قراراتها باطلة ويتعين دعوتها للاجتماع مرة أخرى فى مدة لا تتجاوز ٣٠
يوما من تاريخ قبول الطعن . كما تدعى كذلك خلال هذه المدة عند الحكم

(م ١٧ - موسوعة مصر ج ١٧)

ببطلان انتخاب النقيب أو تشكيل مجلس النقابة ، وذلك لاجراء انتخابات جديدة خلال ٣٠ يوما من تاريخ صدور الحكم .

(ثانيا) النقيب ومجلس النقابة

مادة ٢٨ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) تنتخب الجمعية العمومية النقيب بطريقة الانتخاب المباشر ويشترط فيمن يتقدم للترشيح لنصب النقيب :

- (أ) أن يكون قد مضى على تخرجه خمس عشرة سنة على الأقل .
- (ب) أن يكون قد عمل في أحد مجالات العمل الاجتماعى مدة عشر سنوات على الأقل .
- (ج) أن يكون مركز عمله داخل جمهورية مصر العربية بصفة دائمة .

مادة ٢٩ — لا يجوز الجمع بين الترشيح لمركز النقيب وعضوية مجلس النقابة .

مادة ٣٠ — يجرى انتخاب النقيب بالاقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين . فاذا لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بين الاثنين اللذين حصلوا على أكثر الأصوات ، ويكون الانتخاب فى هذه الحالة بالأغلبية النسبية ، وعند التساوى فى الأصوات ينتخب الأقدم فى القيد بجدول النقابة ، وعند التساوى فى القيد تجرى القرعة بينهما وينتخب من يفوز منهما .

مادة ٣١ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) مدة النقيب خمس سنوات ، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متواليتين .

مادة ٣٢ — يجوز بالنسبة لانتخاب النقيب أو أعضاء مجلس النقابة أن يدلى الأعضاء بأصواتهم فى مقر النقابات الفرعية بالمحافظات تحت

اشراف من يندبه مجلس النقابة لهذا الغرض وفي ذات اليوم الذى تنعقد فيه الجمعية العمومية لاجراء الانتخاب وذلك على الوجه الذى تبينه اللائحة الداخلية •

مادة ٣٣ — الانتخاب الجبارى ولا يجوز التخلف عنه بغير عذر يقبله مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية المختص والا وقعت على العضو المخلف غرامة قيمتها جنيه واحد يدفعه لصندوق النقابة •

مادة ٣٤ — يعتبر الصوت باطلا اذا انتخب العضو عددا أكثر أو أقل من العدد المطلوب •

مادة ٣٥ — اذا خلا مركز النقيب بالاستقالة أو بفقد شرط من شروط العضوية وكانت المدة الباقية له ٨ شهور أو أكثر تدعى الجمعية العمومية الى اجتماع غير عادى خلال ٣٠ يوما من تاريخ الخلو لانتخاب نقيب جديد لباقى مدته ويقوم أحد الوكيلين وفق ترتيبهما بأعمال النقيب الى أن يتم انتخاب النقيب الجديد • أما اذا كانت المدة الباقية أقل من ٨ شهور فيقوم أحد الوكيلين على حسب الترتيب بأعمال النقيب حتى نهاية مدته •

مادة ٣٦ — يباشر النقيب الاختصاصات المنصوص عنها في هذا القانون أو في اللائحة الداخلية للنقابة ، كما يقوم بتمثيل النقابة لدى الغير من الأفراد أو الهيئات القضائية والادارية وللنقيب حق التدخل بنفسه أو بمن ينييه عنه من أعضاء النقابة العاملين في كل قضية تهم النقابة ، وله أن يتخذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بما يمس كرامة النقابة أو أحد أعضائها أو مصالحهم •

مادة ٣٧ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) يتكون مجلس النقابة من النقيب وستة عشر عضوا ، يراعى في انتخابهم أن يكون نصفهم من خريجي أقسام الاجتماع بالجامعات ، والنصف الآخر من خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية العالية •

مادة ٣٨ — يتم انتخاب مجلس النقابة في نفس الاجتماع الذي يتم فيه انتخاب النقيب .

مادة ٣٩ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) يشترط فيمن يتقدم للترشيح لعضوية مجلس النقابة أن يكون من بين الأعضاء المشتغلين ومضت على ممارسته المهنة خمسة عشر عاما على الأقل .

مادة ٤٠ — (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) مدة العضوية لمجلس النقابة خمس سنوات ، ويقوم المجلس في أول اجتماع له بعد انتخابه بانتخاب وكيلين للمجلس وأمين عام وأمين عام مساعد وأمين صندوق من بين أعضاء المجلس وذلك عن مدة مجلس النقابة .

مادة ٤١ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة ورئاسة أو عضوية مجلس نقابة فرعية .

مادة ٤٢ — يعقد مجلس النقابة اجتماعاته مرة على الأقل كل شهر بدعوة من النقيب أو الأمين العام . وعلى النقيب دعوة المجلس للاجتماع متى قدم اليه طلب كتابي مسبب من خمسة أعضاء على الأقل من أعضاء المجلس . ويعقد الاجتماع خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم الطلب ، فاذا لم يدع المجلس الى الانعقاد اجتمع خلال عشرة الأيام التالية ، وفقا للإجراءات التي تنص عليها اللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٤٣ — يكون اجتماع مجلس النقابة صحيحا اذا حضره أغلبية الأعضاء ، فاذا لم يتوافر هذا النصاب دعى المجلس الى الانعقاد مرة ثانية خلال الأسبوع التالي ويكون انعقاده صحيحا في هذه الحالة بحضور سبعة أعضاء على الأقل .

مادة ٤٤ — تصدر قرارات مجلس النقابة بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين ، فاذا تساوت الأصوات رجح الرأي الذي في جانبه الرئيس ،

مادة ٤٥ - لا يجوز لمجلس النقابة أن يعدل عن قرار أصدره أو يقرر تعديله قبل مضي ستة شهور على صدوره الا بحضور عدد مساو على الاقل لعدد الأعضاء الذين صدر القرار في حضورهم ، وبشرط ادراج الموضوع في جدول أعمال المجلس وإخطار الأعضاء به قبل الجلسة المحددة لنظره بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٤٦ - يرأس النقيب اجتماعات المجلس ، وعند غيابه يرأس الاجتماع أحد الوكيلين ، فاذا غاب النقيب والوكيلان كانت الرئاسة لأكبر الأعضاء الحاضرين سناً .

مادة ٤٧ - يشترط في جميع أعضاء مجلس النقابة أن تكون مراكز أعمالهم داخل جمهورية مصر العربية بصفة دائمة ، فاذا فقد أى منهم هذا الشرط بعد انتخابه زالت صفته وأصدر مجلس النقابة قراراً بذلك . ويحل محله التالي له في عدد الأصوات مع مراعاة حكم المادة ٣٧ .

مادة ٤٨ - يختص مجلس النقابة بما يلي :

- ١ - العمل على تحقيق أهداف النقابة .
- ٢ - مراجعة التقرير السنوى عن نشاط النقابة .
- ٣ - الاشراف على تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وتوصياتها .
- ٤ - اعداد مشروع اللائحة الداخلية للنقابة والنظر فيما يقترح ادخاله على اللائحة من تعديلات لاقرارها من الجمعية العمومية .
- ٥ - اعداد الموازنة السنوية والحساب الختامى .
- ٦ - دعوة الجمعية العمومية لاجتماع غير عادى .
- ٧ - تشكيل لجان فنية للعمل على تحقيق أهداف النقابة ووضع وسائل تنفيذها ومتابعتها .

٨ - تنظيم لقاءات دورية بين مجلس ادارة النقابة العامة ومجالس ادارات النقابات الفرعية لدراسة مشاكل التطبيق •

٩ - ادارة اموال النقابة وتحصيل الرسوم المستحقة على الاعضاء وقبول الهبات والاعانات وسائر الموارد الاخرى والاشراف على حسابات النقابة •

١٠ - متابعة نشاط مجالس ادارات النقابات الفرعية بالمحافظات له حق الاعتراض على قرارات هذه المجلس التي تتعارض مع السياسة العامة للنقابة ، وذلك وفقا للاوضاع والقواعد التي تنص عليها اللائحة الداخلية للنقابة ، ولا يجوز تنفيذ القرارات ذات الصيغة المالية الا بعد اعتماد مجلس ادارة النقابة العامة •

١١ - الوساطة لحسم ما ينشأ من منازعات بين الاعضاء أو بينهم وبين الآخرين بسبب يتعلق بالمهنة •

١٢ - النظر في الشكاوى المتصلة بتصرفات الاعضاء في ممارسة المهنة أو ما يمس كرامتها •

١٣ - الفصل في المنازعات التي تنشأ بين طالبى المعاش أو الاعانة وبين لجنة صندوق المعاشات والاعانات •

١٤ - النظر في المقترحات التي يقدمها أعضاء النقابة •

١٥ - تعيين وفصل ومجازاة ومكافأة وترقية العاملين لاشئون النقابة الحسابية الادارية •

(ثالثا) النقابات الفرعية

مادة ٤٩ - تتكون النقابات الفرعية على مستوى المحافظات من جمعية عمومية لا يقل عدد أعضائها عن مائة عضو من الاعضاء المشتغلين

الذين تتوافر فيهم شروط العضوية في المادة الرابعة ، فقرة (١) لكل محافظة .

مادة ٥٠ - تعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بالمحافظة اجتماعا عاديا في شهر مارس من كل سنة ويتم فيه انتخاب رئيس النقابة الفرعية ومجلس النقابة المكون من ١٠ أعضاء .

مادة ٥١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) يشترط فيمن يتقدم للترشيح لمنصب رئيس النقابة الفرعية أن يكون قد مضى على تخرجه خمس عشرة سنة على الأقل ، وأن يكون مقر عمله في المحافظة التي يرشح نفسه لنقابتها الفرعية .

مادة ٥٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) يتم انتخاب مجلس النقابات الفرعية للمحافظة في نفس الاجتماع الذي يتم فيه انتخاب رئيس النقابة بواسطة أعضاء الجمعية العمومية الفرعية الحاضرين .

مادة ٥٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) يتكون مجلس النقابة الفرعية من رئيس النقابة الفرعية وعشرة أعضاء ، يراعى في انتخابهم أن يكون نصفهم من خريجي أقسام الاجتماع بالجامعات والنصف الآخر من خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية العالية .

مادة ٥٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢) مدة رئيس مجلس النقابة الفرعية وعضوية مجلس النقابة خمس سنوات ويقوم المجلس في أول اجتماع له بانتخاب وكيل وأمين سر وأمين صندوق من بين أعضاء مجلس النقابة الفرعية .

مادة ٥٥ - تسرى أحكام المواد : ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، من هذا القانون على النقابات الفرعية .

الباب الخامس

صندوق النقابة وصندوق التأمين والمعاشات

مادة ٥٦ — تتكون إيرادات النقابة مما يلي :

- ١ — رسم قيد الأعضاء المشتغلين وغير المشتغلين *
- ٢ — قيمة الاشتراكات السنوية للأعضاء المشتغلين *
- ٣ — قيمة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من هذا القانون *
- ٤ — الأرباح التي تعود على النقابة من أوجه النشاط المختلفة التي تزاولها *
- ٥ — ما تحصله النقابة من طوابع دمنة المعن الاجتماعية التي يكون لئسها الزاميا في الحالات الآتية :

مليم

- (أ) طلب الالتحاق بالدراسات العليا بالجامعات أقسام الدراسات الاجتماعية ومعاهد الخدمة (ماجستير — دكتوراه) ٥٠٠
- (ب) طلب الالتحاق بأحد معاهد الخدمة الاجتماعية العالية أو المتوسطة أو أقسام الدراسات الاجتماعية بالجامعات ٢٥٠
- (ج) طلب الالتحاق بالنقابة ٢٥٠
- (د) طلب الحصول على شهادة عضوية النقابة —
- (هـ) طلب تسجيل بحث علمي لعضو النقابة —
- (و) كل نسخة من الكتب العلمية التي يضعها أو يشترك فيها عضو النقابة والتي تستهدف نشر العلوم والمعن الاجتماعية المؤلفة أو المترجمة محليا ١٠
- (ز) الطلبات المقدمة من الأعضاء ٢٠

ويتحمل الطالب أو مصدر الشهادة أو ناشر الكتاب بقيمة هذه الدفعة •

٦ — الاعانات التى تمنحها الدولة للنقابة •

٧ — الهبات والوصايا التى تقرر لصالح النقابة •

٨ — حصيلة استثمار أموال النقابة •

٩ — أية موارد أخرى يحددها مجلس النقابة •

ويكون لمن تنتدبه النقابة أن يستوثق من تطبيق حكم البند الخامس من هذه المادة وذلك بالاطلاع على الأوراق التى فرض عليها رسم الدفعة وللنقابة حق المطالبة بتوقيع الجزاء الإدارى على الموظف المقصر فى استيفاء الرسم •

مادة ٥٧ — يكون للنقابة صندوقان ، كل منها مستقل عن الآخر ، الأول صندوق النقابة والثانى صندوق التأمين والمعاشات •

(أولا) صندوق النقابة

مادة ٥٨ — تشمل إيرادات صندوق النقابة نصف رسوم القيد ونصف رسوم الاشتراكات المشار إليها فى البند ١ و ٢ من المادة ٥٦ وكذلك نصف الإيرادات الأخرى للنقابة وتودع أمواله فى البنك الذى يختاره مجلس النقابة ، باسم نقابة المهن الاجتماعية • ويختص أمين الصندوق بإدارة هذا الصندوق واستغلال أمواله بالطريقة التى تقررها الجمعية العمومية وفقا لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة • ويوقع النقيب مع أمين الصندوق على إذن الصرف • وعند غياب النقيب يوقع مع أمين الصندوق الوكيل الذى يحل محل النقيب عند غيابه •

مادة ٥٩ — يكون الصرف من أموال صندوق النقابة وفقا للموازنة التقديرية السنوية للنقابة التى تعتمدها الجمعية العمومية •

ويجوز تجاوز الاعتمادات الواردة في بعض بنود الموازنة بعد تدبير الزيادة من البنود الأخرى للموازنة •

ويجوز لمجلس النقابة ، في حالة زيادة الإيرادات على اعتمادات الموازنة التقديرية ، الصرف من هذه الزيادة في مشروعات أخرى تتفق وأهداف النقابة •

مادة ٦٠ - يكون الصرف من صندوق النقابة على الوجه المبين باللائحة الداخلية للنقابة •

مادة ٦١ - يراعى عند اعداد الموازنة السنوية التقديرية للنقابة تجنب الحياطي لا يقل عن ١٠٪ من مجموع الإيرادات السنوية لصندوق النقابة •

(ثانيا) صندوق المعاشات

مادة ٦٢ - تشمل إيرادات صندوق المعاشات ما يأتي :

(أ) نصف الإيرادات الكلية للنقابة • ويجوز تغيير هذه النسبة بقرار من الجمعية العمومية بناء على اقتراح من مجلس النقابة •

(ب) الاعانات التي تمنحها الدولة للصندوق •

(ج) الهبات والوصايا التي تقرر لصالح الصندوق والتي يوافق مجلس النقابة على قبولها •

(د) حسيبة استثمار أموال الصندوق •

(هـ) أية موارد أخرى يقررها مجلس النقابة •

مادة ٦٣ - تصرف من صندوق المعاشات معاشات أو اعانات وقتية أو دورية لأعضاء النقابة أو لورثتهم كما يتحمل الصندوق المصاريف اللازمة لادامته داخل الحدود التي يضعها مجلس النقابة •

مادة ٦٤ — تدبر صندوق المعاشات — تحت اشراف مجلس النقابة طبقا لأحكام الملائحة الداخلية — لجنة تسمى لجنة صندوق المعاشات والإعانات وتشكل من :

١ — ألد وكيل النقابة يختاره مجلس النقابة ، رئيسا •

٢ — أمين الصندوق •

٣ — ثلاثة من أعضاء مجلس النقابة يختارهم المجلس •

مادة ٦٥ — يكون اجتماع لجنة صندوق المعاشات صحيحا اذا حضره أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الوكيل وأمين الصندوق •
وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين فاذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس •

مادة ٦٦ — تختص لجنة صندوق المعاشات والإعانات بما يأتى :

١ — استغلال أموال الصندوق بالطرق التى يقررها مجلس النقابة •

٢ — اقتراح ما يصرف للأعضاء أو لورثتهم من معاش أو اعانة وفقا لأحكام المواد التالية •

٣ — القيام بكافة التصرفات التى تدخل ضمن أغراض الصندوق وذلك بعد موافقة مجلس النقابة •

٤ — الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى الملائحة الداخلية للنقابة •

مادة ٦٧ — يمنح عضو النقابة معاشا اذا توافر فيه الشرطان الآتيان :

١ — أن يكون قد أحيل الى المعاش من عمله الاصلى لبلوغ السن القانونية ، أو يثبت عجزه عن مزاولة المهنة بقرار من القومسيون الطبى

العالم ، أو أن تكون خدمته قد انتهت لأسباب أخرى يرى مجلس النقابة معها منح معاش للمعضو .

٢ - أن يكون قد أدى الاشتراك السنوى المستحق عليه منذ قيد اسمه فى الجدول ، وذلك مالم يكن قد أعفى منه طبقا لأحكام هذا القانون .
ويكون منح المعاش بقرار من مجلس النقابة بناء على عرض لجنة صندوق المعاشات .

مادة ٦٨ - يتحدد مقدار المعاش الشهرى الذى يتقرر لمعضو النقابة المشتغل ، طبقا للقواعد التى تضعها لجنة صندوق المعاشات ويقرها مجلس النقابة .

ولمجلس النقابة بناء على اقتراح لجنة المعاشات والاعانات أن يرفع من مقدار المعاش الذى يتحدد على هذا الوجه فى ضوء ما يحصل عليه العضو من عمله الأعلى من معاش أو مكافأة أو دخل شخصى .

مادة ٦٩ - للنقابة الحق فى انشاء صندوق تأمين يسجل بالمؤسسة المصرية العامة للتأمين ويعتبر كهيئة تأمين خاصة تخضع لأحكام الباب الثالث من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ويدخل ضمن إيرادات هذا الصندوق جميع الإيرادات المشار إليها فى المادة ٥٨ ما عدا نصف الاشتراكات التى سيستبدل بها أقساط التأمين ويتم الصرف طبقا للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ واللائحة الداخلية للصندوق التى تقرها الجمعية العمومية والتى لها حق تعديلها فى أى وقت ، ويعمل بهذا التعديل بعد موافقة المؤسسة المصرية العامة للتأمين عليه .

مادة ٧٠ - إذا توفى عضو النقابة قبل أو بعد استحقاقه للمعاش المقرر بمقتضى هذا القانون ، يؤول معاشه الى من كان يتولى اعالتهنم

والانفاق عليهم • ويوزع مقدار المعاش الشهري بينهم على حسب الأنصبة الشرعية ، وتفقد الزوجة حقها في المعاش بزواجها ، ويفقد الابن حقه ببلوغ احدى وعشرين سنة ما لم يكن طالبا باحدى الكليات الجامعية أو المعاهد العليا الى أن يتخرج أو يبلغ ٢٨ سنة أيهما أسبق ، وتفقد البنت حقها في المعاش بزواجها ويعود اليها هذا الحق اذا طلقت •

مادة ٧١ - لمجلس النقابة بناء على اقتراح لجنة صندوق المعاشات والاعانات أن يقرر اعانة وقتية أو دورية للمعضو اذا طرأت عليه حالة تقتضى مساعدته ، وذلك ولو لم تتوافر فيه كل أو بعض شروط استحقاق المعاش المشار اليه في الفقرة الاولى من المادة ٦٧ •

مادة ٧٢ - لمجلس النقابة بناء على الشروط والضمانات التي تنص عليها اللائحة الداخلية للنقابة منح قروض بدون فائدة لأعضاء النقابة وذلك في حدود (٥/١) من الإيرادات صندوق المعاشات والاعانات في العام الواحد •

مادة ٧٣ - يكون صرف المعاشات والاعانات والقروض من صندوق المعاشات والاعانات وفقا للميزانية السنوية للصندوق التي تعتمدھا الجمعية العمومية ، ووفقا للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية للنقابة ، ويوقع النقيب مع أمين الصندوق على اذن الصرف وعند غياب النقيب يوقع مع أمين الصندوق الوكيل الذي يعينه مجلس النقابة لهذا الغرض •

مادة ٧٤ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون الرافعات المدنية والتجارية تعتبر المعاشات والاعانات والقروض التي تقرر وفقا لأحكام هذا القانون نفقة غير قابلة للتحويل أو الحجز عليها أو التنازل عنها للغير •

كما تعفى هذه الأموال من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغة
عدا الضريبة العامة على الأيراد •

الباب السادس

النظام التأديبي

مادة ٧٥ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية للنقابة الأعضاء الذين يخالفون أحكام هذا القانون أو اللائحة الداخلية للنقابة أو يرتكبون أمورا مخرجة عن واجبات المهنة أو ماسة بكرامتها ، مع مراعاة أن الأعضاء من العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات لا يحاكمون أمام هذه الهيئة الا فيما يقع منهم بسبب مزاوله المهنة خارج أعمال وظائفهم .

مادة ٧٦ - تشكل الهيئة التأديبية للنقابة من درجتين :

(أ) هيئة تأديبية ابتدائية تشكل من أحد وكلى النقابة رئيسا . ومن عضوين يختارهما مجلس ادارة النقابة لمدة سنة من بين أعضائه ، ويشترط أن يكون أحدهما من نوعية العمل الذى ينتمى اليه العضو المقدم للتأديب ، ومن أحد نواب ادارة الفتوى والتشريع للوزارة أو الهيئة التى ينتمى اليها العضو .

(ب) هيئة تأديبية استئنافية تشكل من احدى دوائر محكمة استئناف القاهرة وعضوين يختار المجلس اقدمهما من بين أعضائه ويختار ثانيهما العضو المحال الى المحاكمة التأديبية من بين أعضاء النقابة ، فاذا لم يستعمل العضو حقه فى الاختيار خلال سبعة أيام من تاريخ اعلانه بجلسة نظر الاستئناف أختار المجلس العضو الثانى .

مادة ٧٧ - العقوبات التأديبية هى :

(أ) التنبيه .

(ب) الإنذار .

(ج) اللوم .

- (هـ) الغرامة بحد أقصى مائة جنيه تدفع لخزانة النقابة •
- (هـ) الايقاف عن مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز سنة •
- (و) شطب الاسم من جدول النقابة • وفى هذه الحالة لا يكون للمعضن الحق فى مزاولة المهنة الا بعد اعادة قيده بالنقابة •
- هذا مع عدم الاخلال باقامة الدعوى العمومية أو المدنية أو التأديبية ان كان لها محل •

مادة ٧٨ - تقوم بالتحقيق لجنة تشكل من :

- (أ) عضوين ينتخبهما مجلس ادارة النقابة سنويا •
- (ب) عضو فنى من ادارة الفتوى والتشريع للوزارة أو الهيئة التى ينتمى اليها العضو •

مادة ٧٩ - ترفع الدعوى أمام هيئة التأديب بناء على قرار مجلس ادارة النقابة ، ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق الاتهام أمام الهيئة •

مادة ٨٠ - يعلن العضو المقدم للتأديب بالحضور أمام الهيئة التأديبية بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل •

ويبين فى هذا الخطاب موعد انعقاد الهيئة ومكانه وموضوع الاتهام المنسوب اليه •

مادة ٨١ - للعضو المقدم للتأديب أن يحضر بنفسه أو يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه ولهيئة التأديب أن تأمر بحضور العضو شخصيا أمامها •

مادة ٨٢ - لكل من العضو المقدم للتأديب ولجنة التحقيق وهيئة

التأديب أن يكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذى يرى سماع شهاداتهم فإذا تخلف أحد هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زوراً أمام هيئة التأديب يحال الى النيابة العامة •

مادة ٨٣ — تجوز المعارضة فى قرار هيئة التأديب الصادر فى غيبة العضو المقدم للتأديب وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون فى سجل يعد لذلك •

مادة ٨٤ — لمن صدر القرار ضده ولمجلس إدارة النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان القرار الى العضو المقدم للتأديب اذا كان حضورياً أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة اذا كان غائباً •

مادة ٨٥ — جلسات هيئة التأديب سرية ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام والدفاع •

ويصدر القرار مسبباً فى جلسة علنية ولا تكون القرارات الصادرة بالوقوف عن مزاوله المهنة أو باسقاط العضوية ذات أثر الا بعد أن يصير القرار نهائياً وتبلغ القرارات التأديبية النهائية الى مجلس إدارة النقابة والى الجهات التى يعمل بها العضو وتسجل فى سجلات تعد لذلك •

مادة ٨٦ — يعلن قرار هيئة التأديب الى العضو عى يد محضر خلال عشرة أيام من تاريخ صدورهما ويقوم مقام الاعلان تسليم صورة القرار اليه بايصال موقع عليه منه •

مادة ٨٧ — لمن صدر قرار تأديبى باسقاط عضويته أو يطلب بعد مضي سنتين على الأقل من مجلس إدارة النقابة اعادة قيد اسمه فى الجدون فإذا رأى المجلس أن المدة التى مضت على اسقاط العضوية كانت كافية

لاصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه ، جاز للمجلس أن يقرر إعادة العضوية اليه ، وفي هذه الحالة تحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ، يؤدي العضو رسم قيد قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة • فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض مع عدم الاخلال بحقه في الطعن أمام الجهات القضائية المختصة •

مادة ٨٨ — لا تحول محاكمة العضو جنائيا ، أو تأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التي يعمل بها ، دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون •

مادة ٨٩ — اذا حصل من أسقطت عضويته أو أوقف عن مزاولة المهنة على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس إدارة النقابة أن يطعن في القرار الصادر ضده بطريق التماس إعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستئنافية ، فإذا رفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنة ، بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابقة لتقديمها •

مادة ٩٠ — اذا اتهم عضو من أعضاء النقابة في جناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة اخطار النقابة قبل بدء التحقيق ، وللنقيب أو رئيس مجلس إدارة النقابة الفرعية أو من يندبه أيهما من أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة أو الفرعية الحضور مالم تقرر سريته ، وإذا رأت النيابة أن التهمة السندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية أبلغت نتيجة التحقيق الى مجلس إدارة النقابة العامة للنظر في محاكمته تأديبيا •

الباب السابع أحكام عامة وانتقالية

مادة ٩١ — مدة مجلس النقابة الأول والمجالس الفرعية بالمحافظات خمس سنوات من تاريخ انتخابهم الأول •
(م ١٨ — موسوعة مصر ج ١٧)

مادة ٩٢ - يعفى المشتغلون بالمهن الاجتماعية من غير الحاصلين على المؤهلات المشار إليها في المادة الثالثة من شروط العضوية بشرط حصولهم على مؤهل عال وأن يكون قد مضى على تخرجهم ومزاولة المهنة خمس سنوات على الأقل .

مادة ٩٣ - على الوزارات والمصالح والمنشآت العامة والخاصة مراعاة أن عضوية النقابة وسداد اشتراكاتها في مواعيدها شرط من شروط التعيين في الوظائف الخاصة بالمهن الاجتماعية بالمعنى المبين في هذا القانون والموضح في اللائحة الداخلية للنقابة ولاستمرار المعينين في أداء أعمالهم .

مادة ٩٤ - تنتشر قرارات الجمعية العمومية ومجالس إدارات النقابات الفرعية بمجلس النقابة .

مادة ٩٥ - يستمر قيد أعضاء النقابة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، وعلى كل من يتعين التزامه بالنقابة أو يرغب في الانضمام إليها أن يطلب قيد اسمه في أحد جداولها طبقاً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، ويجب أن يتضمن الطالب البيانات الآتية :

اسم الطالب ولقبه ، تاريخ ميلاده ، وجنسيته ومحل إقامته ومهنته ومؤهلاته العلمية وتاريخ الحصول عليها وتاريخ مزاويلته المهنة . فإذا قدم الطلب بعد مضي الموعد المحدد ضوعف رسم القيد . وعلى العضو أن يقيّد اسمه في سجلات النقابة الفرعية التي يزاول المهنة في دائرتها في ظرف شهرين من بدء مزاويلته لها مع مداومته على تجديد الاشتراك السنوى . وتبحث النقابة الفرعية الطلب ثم ترسله الى مجلس إدارة النقابة العامة لاعتماد القيد وإثباته في جدول النقابة .

وفي جميع الأحوال السابقة على العضو عند تغيير مقر مزاويلته المهنة في أن يخطر النقابة الفرعية المقيّد بسجلاتها والنقابة الفرعية التي سيزاول

المهنة في نطاقها وذلك في ظرف شهر من تاريخ تغيير مكان مزاولة المهنة •
وعلى كل من النقابتين الفرعيتين اخطار النقابة العامة بذلك •

مادة ٩٦ - يجوز ضم من تتوافر فيهم شروط العقوبة من رعايا الدول العربية بعد موافقة الجهات المختصة •

مادة ٩٧ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يخالف حكم المادة ٩٣ من هذا القانون ويعاقب بنفس العقوبة صاحب العمل أو من يمثله اذا استخدم أحدا من غير أعضاء النقابة لأداء الأعمال المنوه عنها في هذا القانون •

مادة ٩٨ - لمجلس النقابة أن يقرر تفرغ عدد من أعضائه لا يزيد على ثلاثة من بينهم الأمين العام ندبا من الحكومة أو المؤسسات أو الهيئات أو الشركات وذلك لمدة أربع سنوات على الأكثر وبعد موافقة الجهات التي يعمل فيها المطلوب تفرغهم •

كما يجوز أن يقرر التفرغ بالنسبة لأمناء سر النقابات الفرعية للمحافظات وتتحمل النقابة مرتبات الأعضاء المتفرغين •

مادة ٩٩ - تصدر اللائحة الداخلية للنقابة بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بعد اقتراحها من مجلس النقابة والتصديق عليها من الجمعية العمومية •

مادة ١٠٠ - ينشأ بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية مكتب مؤقت يضم أعضاء من رابطة خريجي الدراسات الاجتماعية بالجامعات والجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين للبدء في وضع مشروع اللائحة الداخلية للنقابة للتصديق عليها في أول اجتماع تدعى اليه الجمعية العمومية ، وتسجيل

٢٧٦ شئون اجتماعية

أعضاء النقابة وتوزيعهم على جداولها على أن تحدد مدة المكتب بسنة من تاريخ صدور هذا القانون (١) (٢) •

مادة ١٠١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

• يعصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٩٣ (٣ يونية سنة ١٩٧٣) •

(١) صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٤ ونص في مادته الاولى على ان يمد العمل بحكم المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء نقابة المهن الاجتماعية لمدة سنة تبدأ من التاريخ التالي لانتهاء المدة المنصوص عليها في تلك المادة • (الجريدة الرسمية في ١٩٧٤/١٠/٣ - العدد - ٤٠) •

(٢) صدر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٦ ونص في مادته الثانية على ان يعتبر المكتب المؤقت لنقابة المهن الاجتماعية المنصوص عليه في المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٤ مستمرا في مباشرة اختصاصاته حتى يتم الانعقاد الاول للجمعية العمومية للنقابة في موعد غايته ٣١ من ديسمبر ١٩٧٦ • (الجريدة الرسمية في ١٩٧٦/٩/٩ - العدد ٣٧ « تابع ») •

التسميع الخامس
في تشريعات اجتماعية متفرقة
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٦
بإنشاء مؤسسة للقرض الحسن (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد
صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تنشأ بوزارة الأوقاف مؤسسة للقرض الحسن يكون لها شخصية معنوية وأهلية التقاضى ولها أن تقبل التبرعات التى ترد اليها عن طريق الوقف والهبات والوصايا وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأسمى الذى أنشئت له المؤسسة ويمثلها فى جميع مآلها وما عليها وزير الأوقاف .

مادة ٢ - يكون للمؤسسة ادارة يصدر بتأليفها وتمديد اختصاصاتها قرار من وزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى .

مادة ٣ - تقرض المؤسسة ذوى الحاجات بدون فوائد برهان

(١) صدر القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٠ بمنح بعض إعفاءات من رسوم الدمغة المقررة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ (الجريدة الرسمية فى ١٢/١٢/١٩٦٠ - العدد ٢٧٩) ونص على أن يعفى المقترضون من مؤسسة القرض الحسن من كافة رسوم الدمغة (الطابع) المستحقة على القروض التى تمنحها لهم المؤسسة وكذلك رسوم الدمغة (الطابع) المستحقة على العقود والمحركات والسجلات التى تستخدم لهذا الغرض (مادة ١٠) ، كما نص على أن يتجاوز عن تحصيل ما لم يؤد من رسوم الدمغة (الطابع) التى استحققت على العمليات والمحركات المشار اليها فى المادة السابقة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مؤسسة القرض الحسن (مادة ٢) .

مقبوضة بالشروط والقيود التى يقررها وزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى .

مادة ٤ — يتكون رأس مال هذه المؤسسة من الأموال الآتية :

١ — المبالغ التى يخصصها وزير الأوقاف لهذا الغرض من بند الخيرات من ميزانية الأوقاف الخيرية .

٢ — المبالغ التى يقدمها أربابها على سبيل المودعة لمدد محدودة بدون فوائد لاستعمالها فى قروض المؤسسة .

٣ — التبرعات التى ترد للمؤسسة عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغير ذلك ويكون لهذه المؤسسة حساب خاص ملحق بميزانية وزارة الأوقاف .

مادة ٥ — اذا حل موعد الوفاء ولم تسدد القروض مع ما يتبعها من الرسوم والمصاريف جاز للمؤسسة اتخاذ الاجراءات لبيع الأشياء المرهونة طبقا للقواعد المقررة فى القانون بخصيص الرهن التجارى .

ومع ذلك لا يجوز الشروع فى اجراءات البيع الا بعد أسبوعين من تاريخ تكليف الدين بالوفاء فى محل اقامته المبين بعقد القرض بموجب خطاب موصى عليه . ويجب أن يتم البيع فى مدى ستة شهور على الأكثر .

مادة ٦ — فى حالة الحكم باستحقاق الشئ المرهون بسبب السرقة أو الضياع يكون للمؤسسة حق حبس الشئ المرهون حتى تستوفى ما يكون مستحقا لها من قروض ورسوم ومصاريف .

مادة ٧ — تسرى أحكام هذا القانون على القروض التى عقدت كقرض حسن قبل العمل به .

مادة ٨ — على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وله اصدار ما يلزم من القرارات لتنفيذه .

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١

ببعض الأحكام الخاصة بتملك الأراضي الزراعية واستبدالها بالنسبة الى الجمعيات الخيرية بطوائف غير المسلمين (وضع استثناءات من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأرضى الزراعية وما فى حكمها والقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البور^(١))

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها يجوز للجمعيات الخيرية التى كانت قائمة وقت العمل بذلك المرسوم بقانون الاحتفاظ بالمساحات التى كانت تملكها فى ذلك التاريخ من الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية بعد استبعاد ما سبق لها التصرف فيه من هذه الاراضى قبل العمل بأحكام هذا القانون •

ويصدر بتحديد الجمعيات الخيرية الأجنبية التى يسرى عليها هذا الحكم قرار من رئيس الجمهورية (٣) •

(١) الجريدة الرسمية فى ١٧ يونية سنة ١٩٧١ - العدد ٢٤ •

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٩٣ لسنة ١٩٧٤ بمرين أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ على بعض الجمعيات الخيرية الأجنبية (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٤/٦/٦ - العدد ٢٣) •

كما يستثنى المجمع المقدس بروما (الكرسي الرسولى) من أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

مادة ٢ - تستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر ، الاراضى التى كانت موقوفة وقت العمل بأحكامه على الجمعيات الخيرية القائمة فى تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعى .

ويسرى هذا الحكم على جهات الدين والبر والتعليم التابعة لطوائف غير المسلمين - من غير الاقباط الأرثوذكس - وذلك فى حدود مائتى فدان من الاراضى الزراعية ومثلها من الاراضى البور لكل حالة على حدة .

مادة ٣ - تقدر قيمة الاراضى الموقوفة وملحقاتها من منشآت والآلات ثابتة وغير ثابتة وأشجار التى يتم استبدالها لدى كل جهة من الجهات المنصوص عليها فى المادة السابقة تقديرا شاملا للارض وملحقاتها بسبعين مثلا لضريبة الاطيان المربوطة بها فى التقدير العام لضرائب الاطيان المعمول به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ .

فإذا كانت الأرض المستبدلة غير مربوطة فى ذلك التاريخ بتلك الضريبة أو كانت مربوطة بضريبة لا تتجاوز فئتها جنيها واحدا للفدان يتم تقدير ثمنها وفقا لأحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الأدبرة والفرد فى الاراضى الزراعية وبما فى حكمها ويكون هذا التقدير شاملا لقيمة الأرض وملحقاتها .

وتؤدى الدولة الى من له حق النظر على الأوقاف المستبدلة ، القيمة الشاملة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة نقدا على عشرة أقساط سنوية متساوية يستحق أولها عند تسليم الأرض المستبدلة الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وتستحق باقى الأقساط سنويا اعتبارا من تاريخ انقضاء سنة مالية كاملة على تاريخ التسليم الفعلى كما تستحق على هذه الأقساط الباقية فائدة سنوية بسيطة بمعدل ٤٪ .

وتطبق في شأن قيمة الأقساط المشار إليها وقيمة الفرائد المستحقة عن أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠ باعفاء قيمة السندات وفرائدها التي تؤديها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي التي وزارة الاوقاف عن استبدال الاراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص من الضرائب والرسوم .

مادة ٤ - (١) لا تسري أحكام المادتين الاولى والثانية على الاراضي التي صدرت قرارات من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي باعتماد توزيعها ولو لم توزع فعلا والاراضي التي وزعت وربطت عليها أقساط التمليك ولو لم يصدر باعتماد توزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة قبل العمل بهذا القانون وكذلك الأراضي التي تكون الهيئة قد تصرف فيها قبل العمل بهذا القانون ولو لم يكن قد تم تسجيل هذه التصرفات .

وتسلم الأرض المستثناة المشار إليها في المادتين الاولى والثانية الى الجهات صاحبة الشأن محملة بحقوق واضعى اليد عليها من المستأجرين أو بغيرها من حقوق الارتفاق .

وفي حالة عدم تسليم الأراضي المشار إليها في الفقرة الاولى تؤدي عنها الدولة الى الجمعيات الخيرية التعويض نقدا طبقا لأحكام المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي وتسري في شأن هذا التعويض أحكام الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣) .

مادة ٥ - لا يترتب على تنفيذ أحكام هذا القانون أية التزامات مالية سواء في ذمة الدولة أو في ذمة الجهات المستثناة ، وذلك عن المدد السابقة على العمل به .

(١) الفقرة الثالثة مضافة بالمادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٤ (الجريدة الرسمية في ١٠/٣/١٩٧٤ - العدد ٤٠) .

مادة ٦ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يضمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ بقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩١ (١٠ يونية ١٩٧٠)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٧٠

بتنظيم اللجنة العليا لمعونة الشتاء وفروعها بالمحافظات (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٠ لسنة ١٩٦٨ باعتبار بعض الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات ذات صفة عامة ،

قصر :

مادة ١ - تعتبر اللجنة العليا لمعونة الشتاء وفروعها بمحافظات الجمهورية جمعية ذات صفة عامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية طبقا لنظامها الأساسى الذى يصدر به قرار من وزير الشؤون الاجتماعية (٢) .

مادة ٢ - يتولى وزير الشؤون الاجتماعية رئاسة مجلس ادارة هذه الجمعية .

مادة ٣ - تتمتع الجمعية المذكورة باختصاصات السلطة العامة التالية .

١ - لا يجوز الحجز على أموالها كلها أو بعضها .

٢ - لا يجوز تملك هذه الأموال بمضى المدة .

(١) الجريدة الرسمية فى ١١ يونية سنة ١٩٧٠ - العدد ٢٤ .

(٢) صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٦ باعتماد النظام الأساسى للجنة العليا لمعونة الشتاء (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٥/٢٢ - العدد ١١٨) .

٣ - يجوز للجهة الادارية المختصة أن تقبض بنزع الملكية للمنفعة العامة تحقيقا لأغراضها •

٤ - تنظيم علاقة الجمعية بالعاملين بها لائحة خاصة يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية رئيس مجلس ادارتها •

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية •

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٩٠ (٢٤ مايو ١٩٧٠)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٩١ لسنة ١٩٧٥

في شأن علاج العاملين والمواطنين على نفقة الدولة (١) و (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ في شأن علاج
العاملين والمواطنين بالخارج ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قصر :

مادة ١ - يكون تقرير علاج العاملين والمواطنين داخل وخارج
الجمهورية وفقا لأحكام هذا القرار .

مادة ٢ - تشكل بقرار من وزير الصحة مجالس طبية متخصصة

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ يولية سنة ١٩٧٥ - العدد ٣٠ .
(٢) صدرت عدة قرارات بشأن التفويض في الترخيص بالعلاج على
نفقة الدولة بالداخل والخارج آخرها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم
٧٢٠ لسنة ١٩٨٤ بتفويض وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية
الادارية في مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء بالترخيص بالعلاج
على نفقة الدولة بالداخل والخارج المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية
رقم ٦٩١ لسنة ١٩٧٥ (الوقائع المصرية في ٣٠/٧/١٩٨٤ - العدد ١٧٤) .
وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٤ لسنة ١٩٨٤ بتفويض وزير الصحة
في مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء بالترخيص بالعلاج على نفقة
الدولة بالداخل والخارج المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم
٦٩١ لسنة ١٩٧٥ وذلك باستثناء حالات العلاج المباشر التي تتم دون توصية
اللجان الطبية المتخصصة أو البحث الاجتماعي (الوقائع المصرية في
١٩٨٤/٨/٨ - العدد ١٩٨٢) .

في فروع الطب المختلفة من بين أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب والأخصائيين بوزارة الصحة والقوات المسلحة وغيرهم ممن يرى الافادة بهم ومن ممثلين للإدارة العامة للمجالس الطبية •

مادة ٣ - تختص المجالس الطبية المذكورة بفحص الحالة الصحية لطلابي العلاج في الخارج من الفئات الآتية وتقدم تقاريرها وتوصياتها عنهم :

- (أ) العاملون بالدولة وهيئات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام •
- (ب) المواطنون طالبو العلاج على نفقة الدولة •
- (ج) المواطنون طالبو العلاج في الخارج على نفقتهم الخاصة •

مادة ٤ - توصي المجلس بعلاج المريض في الخارج اذا لم تتوفر امكانياته في الداخل واقتضت حالته ذلك •

مادة ٥ - تحيل المجالس تقاريرها وتوصياتها عن طلابي العلاج في الخارج على نفقتهم الخاصة في حالة موافقتها على ذلك الى ادارة الجوازات والجنسية وادارة النقد وغيرهما من الجهات المعنية تمهيدا لاتخاذ الجراءات سفرهم •

كما تحيل تقاريرها وتوصياتها في شأن العلاج على نفقة الدولة الى وزير الصحة لاستصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء في شأنها ، وللوزير أن يعيد عرض ما يراه من توصيات المجالس عليها مرة أخرى اذا ما رأى ضرورة لذلك •

مادة ٦ - يكون العلاج على نفقة الدولة بقرار من رئيس مجلس الوزراء ومع مراعاة ما هو مقرر طبقا لنظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات تتحمل الجهات التي يتبعها المريض بنفقات علاجه في الداخل أو في الخارج

إذا كان من العاملين المنصوص عليهم في البند (أ) من المادة (٣) من هذا القرار وكان مرضه أو إصابته مما يعد إصابة عمل ، وفي غير هذه الحالات يجوز أن يتضمن القرار الصادر بالموافقة على علاج العامل أو المواطن في الداخل أو في الخارج ، تحمل الدولة كل أو بعض تكاليف علاجه وفقا لحالته الاجتماعية .

مادة ٦ - (مكررا) (مبتدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٨٦) يجوز أن تتحمل الدولة كل أو بعض تكاليف تجهيز جثمان من يتوفى من العاملين أو المواطنين بالخارج ونقله الى أرض الوطن وذلك وفقا للقرارد التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء (١) .

مادة ٧ - يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ٨ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في أول رجب سنة ١٣٩٥ (١٠ يولية سنة ١٩٧٥) .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٢ بضوابط تحمل الدولة بتكاليف نقل جثمان من يتوفى من مواطنيها بالخارج وقرر في مادته الأولى بأنه مع مراعاة أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه ، تتولى القنصليات المصرية بالخارج انتهاء كافة الاجراءات الخاصة بنقل جثمان أي مصري يتوفى بالخارج الى أرض الوطن ويكون تحمل الدولة بكل أو بعض تكاليف تجهيز الجثمان ونقله بمراعاة مدى يسار المتوفى في ضوء تركته ، ومنحة الوفاة المقررة له إذا كان من المخاطبين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي ومدى مساهمة أسرته في تكاليف تجهيز ونقل الجثمان . (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٩/٢٥ - العدد ٣٩) .

قرارات وزارية متفرقة

- ١ - قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم جمع المال من الجمهور (الوقائع المصرية في ٤/٥/١٩٦١ - العدد ٣٦) .
- ٢ - قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء اتحاد قومي للجمعيات والمؤسسات الخاصة العاملة في ميدان المساعدات الاجتماعية (الوقائع المصرية في ١/٤/١٩٦٩ - العدد ٧٣) .
- ٣ - قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن شروط إنشاء الوحدات الاجتماعية بالجهود الذاتية وتعديل نطاقها (الوقائع المصرية في ٣١/٨/١٩٧٦ - العدد ٢٠٣) .
- ٤ - قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٧٦ باعتماد اللائحة النموذجية لمكاتب التوصية والاستشارات الاسرية (الوقائع المصرية في ٣/١/١٩٧٧ - العدد ٣) .
- ٥ - قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٧ باعتماد اللائحة النموذجية الخاصة بالنظام الداخلي لدور المغتربين والمغتربات .
- ٦ - قرار وزير الصحة رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم استخدام حقن منع الحمل (الوقائع المصرية في ٢٦/٢/١٩٨٦ - العدد ٤٩) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المفدّل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

صحافة وإعلام

- القسم الأول - في الصحافة
- القسم الثاني - في الاعلام

القسم الأول

في الصحافة

قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠

بشأن سلطة الصحافة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

الباب الأول

سلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم

الفصل الأول

سلطة الصحافة

مادة ١ - الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع تعبيراً عن اتجاهات الرأي العام واسهاماً في تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير وذلك في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين .

مادة ٢ - تستهدف حرية الصحافة تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة والاسهام في الترشيد للحدود الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين .

مادة ٣ - الصحفيون مستقلون ولا سلطان عليهم في أعمالهم لغير القانون .

الفصل الثانى

حقوق الصحفيين وواجباتهم

مادة ٤ - لا يجوز أن يكون الرأى الذى يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التى ينشرها سببا للمساس بأمنه •

مادة ٥ - للصحفى الحق فى الحصول على الأنباء والمعلومات والإحصائيات من مصادرهما وله حق نشرها ولا يجوز إجباره على افشاء مصادر معلوماته وذلك كله فى حدود القانون •

مادة ٦ - يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها فى الدستور •

مادة ٧ - يحظر على الصحفي قبول تبرعات أو اعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وتعتبر أى زيادة فى أجر الاعلانات التى تنشرها هذه الجهات عن الأجر المقرر للاعلان بالجريدة اعانة غير مباشرة •

كما يحظر على الصحف أن تتلقى أى اعانات حكومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الا طبقا للقواعد العامة التى يضعها المجلس الأعلى للصحافة •
ويعاقب من يخالف الفقرة الأولى من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين •

وتحكم المحكمة بالزام المخالف بأداء مبلغ يوازى ضعف التبرع أو الإعانة أو المزية التى حصلت عليها الصحيفة •

مادة ٨ - يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيق أو المحاكمة أو بما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة •

وتلتزم الصحف بنشر بيانات النيابة العامة وكذلك بنشر منطوق الأحكام أو القرارات التي تصدر في القضايا التي تناولتها بالنشر أثناء التحقيق أو المحاكمة وموجز كاف للأسباب التي تقام عليها وذلك إذا صدر القرار بالحفظ أو صدور الحكم بالبراءة •

مادة ٩ - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن ينشر بناء على طلب ذى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات في الصحيفة •

ويجب أن ينشر التصحيح خلال الثلاثة أيام التالية لاستلامه أو على الأكثر في أول عدد يظهر من الصحيفة في نفس المكان وبنفس الحروف التي نشر بها المقال المطلوب تصحيحه •

ويكون نشر التصحيح بدون مقابل إذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور فإذا جاوزه كان للمحرر الحق في مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجر المقدار الزائد على أساس تعريفه الاعلانات المقررة •

مادة ١٠ - يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في الأحوال الآتية :

(أ) إذا وصل التصحيح إلى الصحيفة بعد مضي ستين يوماً من تاريخ النشر الذي اقتضاه •

(ب) إذا سبق للصحيفة أن صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه •

(ج) إذا كان التصحيح محرراً بلغة غير التي كتب بها الخبر أو المقال • ويجب الامتناع عن نشر التصحيح في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا انقلبت التصحيح على المساس بمصلحة الدولة العليا أو على مخالفة للمقومات الأساسية للمجتمع طبقاً للباب الثانى من الدستور •

(ب) اذا انطوى نشر التصحيح على جريمة يعاقب عليها القانون
أو على مخالفة للنظام العام أو الآداب *

مادة ١١ - كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وتلزم المحكمة الصحيفة بنشر التصحيح بالصيغة التي قدمها ذو الشأن أو بأية صيغة أخرى تعينها .
وفي هذه الحالة يجب أن يحدث النشر خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم اذا كان حضوريا أو من تاريخ اعلانه اذا كان غيابيا وذلك بصرف النظر عن قابلية الحكم للطعن فيه *

فاذا ألغى الحكم بعد النشر جاز للمحرر أن ينشر منطوق حكم الالغاء
على نفقة الخصم الذى أقيمت الدعوى بناء على طلبه *

ويجوز أيضا أن يؤمر فى الحكم الصادر بالعقوبة بأنه إذا امتنع المحرر أو الصحيفة عن تنفيذ الأمر الصادر بنشر التصحيح بأن يتم النشر على نفقة المحرر أو الصحيفة فى ثلاث جرائد يحددها ذو الشأن *

مادة ١٢ - لا تحرك الدعوى الجنائية طبقا للمادة السابقة الا بعد أن يخطر ذو الشأن المجلس الأعلى للصحافة بخطاب موصى عليه بعلم الوصول لاتخاذ ما يراه لنشر التصحيح . فاذا مضت خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الخطاب للمجلس الأعلى للصحافة دون اتمام النشر جاز تحريك الدعوى الجنائية *

الجات الثانى اصدار الصحف وملكيها

الفصل الاول إصدار الصحف

مادة ١٣ - حرية اصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص
الاعتبارية العامة والخاصة مكفولة طبقاً للقانون .

مادة ١٤ - يجب على كل من يريد اصدار صحيفة جديدة أن يقدم
أخطاراً كتابياً إلى المجلس الأعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانونى
للصحيفة يشتمل على اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب الصحيفة
واسم الصحيفة واللغة التى تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها واسم
رئيس التحرير وعنوان المطبعة التى تطبع فيها الصحيفة .

وفى حالة التغيير الذى يطرأ على البيانات التى تضمنها الأخطار بعد
صدور الترخيص يجب اعلان المجلس الأعلى للصحافة كتابة بهذا التغيير
قبل حدوثه بثمانية أيام على الأقل إلا اذا كان هذا التغيير طرأ على وجه
غير متوقع وفى هذه الحالة يجب اعلانه فى ميعاد غايته ثمانية أيام على
الأكثر من تاريخ حدوثه .

ويعاقب الممثل القانونى للصحيفة عند مخالفة هذه المادة بالحبس مدة
لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بتعطيل الصحيفة مدة
لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة .

مادة ١٥ - يصدر المجلس الأعلى للصحافة قراره فى شأن الأخطار
المقدم اليه لاصدار الصحيفة خلال مدة لا تجاوز أربعين يوما من تاريخ
تقديمه اليه ويعتبر عدم اصدار القرار فى خلال المدة سألقة البيان بمثابة
عدم اعتراض من المجلس الأعلى للصحافة على الاصدار .

وفي حالة صدور قرار برفض اصدار الصحيفة يجوز لذوى الشأن الطعن فيه أمام محكمة القيم بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بالرفض *

مادة ١٦ - اذا لم تصدر الصحيفة خلال ثلاثة شهور نالية للترخيص أو اذا لم تصدر بانتظام خلال ستة أشهر ، أعتبر الترخيص كأن لم يكن ويكون اثبات عدم انتظام صدور الجريدة بقرار من المجلس الأعلى للصحافة ويعلن القرار الى صاحب الشأن *

مادة ١٧ - تعتبر الموافقة على اصدار صحيفة امتيازاً خاصاً لا تنتقل ملكيتها بأية صورة من صور نقل الملكية *

وكل تصرف يتم بالمخالفة لحكم هذه المادة يعتبر باطلاً *
ويعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه فضلا عن الحكم بالغاء ترخيص الصحيفة *

مادة ١٨ - يحظر اصدار الصحف أو الاشتراك في اصدارها أو ملكيتها بأية صورة من الصور للفئات الآتية :

- ١ - المنوعين عن مزاوله الحقوق السياسية *
- ٢ - المنوعين من تشكيل الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها *
- ٣ - الذين ينادون بمبادئ تنطوى على انكار للشرائع السماوية *
- ٤ - المحكوم عليهم من محكمة القيم *

الفصل الثانى

ملكية الصحف

مادة ١٩ - ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة للصحف مكفولة طبقاً للقانون *

ويشترط في الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة على أن تكون الأسهم جميعها في الحالتين اسمية ومملوكة للمصريين وحدهم ولا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مائتين وخمسين ألف جنيه إذا كانت يومية ومائة ألف جنيه إذا كانت أسبوعية يودع بالكامل قبل اصدار الصحيفة في أحد البنوك المصرية • ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة أن يستثنى من كل أو بعض الشروط سائلة البيان •

ولا يجوز أن تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته في رأسمال الشركة عن مبلغ خمسمائة جنيه • ويقصد بالأسرة الزوج والزوجة والأولاد القصر •

مادة ٢٠ - يعد المجلس الأعلى للصحافة نموذجا لعقد تأسيس الصحيفة التي تتخذ شكل شركة مساهمة ^(١) أو تعاونية ونظامها الأساسي • ويحدد عقد التأسيس أغراض الصحيفة وأسماء رئيس وأعضاء مجلس الادارة المؤقت من بين المساهمين •

وتكون مدة هذا المجلس ستة أشهر على الأكثر من تاريخ استكمال إجراءات التأسيس يتم خلالها انتخاب مجلس الادارة وفقا للنظام الذي يحدده عقد التأسيس •

مادة ٢١ - يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف اشرافا فعليا على ما ينشر بها - وعدد من المحررين المسئولين يشرف كل منهم اشرافا فعليا على قسم معين من اقسامها •

ويشترط في رئيس التحرير والمحررين في الصحيفة أن يكونوا أعضاء مقعدين بجدول المشتملين بنقابة الصحفيين •

(١) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للصحافة رقم ١١ لسنة ١٩٨٥ بشأن الموافقة على نموذج عقد تأسيس الصحف التي تتخذ شكل شركة مساهمة ونظامها الاساسى (الوقائع المصرية - العدد ٢١ فى ٢٤/١/١٩٨٥) •

ويستثنى من الشروط المبينة بالفقرتين السابقتين رؤساء تحرير الصحف العلمية التي تصدرها هيئات علمية أو غيرها من الهيئات التي يحددها المجلس الأعلى للصحافة *

ويحكم في حالة مخالفة الفقرتين الأولى والثانية بتعطيل الصحيفة مدة لا تتجاوز ستة أشهر *

الباب الثالث

الصحف القومية

الفصل الأول

الملكية

مادة ٢٢ — يقصد بالصحف القومية في تطبيق أحكام هذا القانون الصحف التي تصدر حالياً أو مستقبلاً عن المؤسسات الصحفية التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي أو يسهم فيها وكذلك وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والصحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى *

وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية والصحف القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى *

مادة ٢٣ — ينظم العلاقة بين المؤسسات الصحفية القومية وجميع العاملين بها من صحفيين وإداريين وعمال عقد العمل الفردي

ويجوز لصالح العمل نقل العاملين في المؤسسات الصحفية القومية من مؤسسة إلى أخرى بقرار من المجلس الأعلى للصحافة بعد أخذ رأي المؤسسات المعنية ويكون النقل إلى وظيفة من ذات طبيعة الوظيفة التي كان يشغلها المنقول وينفك مرتباته *

مادة ٢٤ - ويخصص نصف صافي الأرباح في المؤسسة الصحفية القومية للعاملين بها والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات وغيرها من المشروعات •

ويصدر المجلس الأعلى للصحافة القرارات والقواعد المنظمة لادارتها واعداد موازنتها السنوية وكيفية توزيع الأرباح (١) •

ويتولى الجهاز المركزى للمسابات بصفة دورية مراجعة دفاتر ومستندات المؤسسة الصحفية القومية للتحقق من سلامة ومشروعية اجراءاتها المالية والادارية والقانونية وعلى المؤسسة أن تمكن الجهاز من هذه المراجعة •

وعلى الجهاز المذكور اعداد تقرير بنتيجة فحصه واخطار مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة والجمعية العمومية بهذه التقارير •

مادة ٢٥ - تكون لكل مؤسسة صحفية قومية الشخصية الاعتبارية ولها مباشرة جميع التصرفات القانونية لتحقيق أغراضها ويمثلها رئيس مجلس الادارة •

مادة ٢٦ - للمؤسسة الصحفية القومية بموافقة المجلس الأعلى للصحافة تأسيس شركات لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع •

ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لتأسيس هذه الشركات •

مادة ٢٧ - تسرى في شأن العاملين بالمؤسسة الصحفية القومية أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع •

(١) صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للصحافة رقم ٥ لسنة ١٩٨٨ بشأن اللائحة النموذجية للشئون المالية والادارية للمؤسسات الصحفية القومية (الوقائع المصرية العدد ٢٤٩ تابع في ١١/٥ / ١٩٨٨) •

ويجوز للمؤسسة الصحفية القومية في مجال نشاطها مزاولة التصدير والاستيراد والقيام بأنشطة الوكالات التجارية وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للصحافة •

مادة ٢٨ - يكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين في المؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال ستين عاما •

ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة بتوصية من مجلس ادارة المؤسسة مد السن سنة فسنة حتى سن الخامسة والستين •

على أنه لا يجوز أن يبقى في منصب رئيس مجلس ادارة المؤسسة الصحفية أو عضويته أو في منصب رؤساء تحرير الصحف القومية أو عضوية مجالس التحرير بها من بلغت سنه ستين عاما •

الفصل الثاني

الجمعية العمومية

مادة ٢٩ - تشكل الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية من خمسة وثلاثين عضوا ويكون اختيارهم على الوجه الآتي •

١ - ١٥ عضوا يمثلون الصحفيين والاداريين والعمال بالمؤسسة الصحفية يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر ويشترط في العضو أن تكون له خبرة في أعمال الصحافة مدة خمس سنوات على الأقل •

وتتخب كل فئة من بينها خمسة أعضاء •

٢ - ٢٠ عضوا يختارهم مجلس الشورى من الكتاب أو المهتمين بشئون الفكر والثقافة والصحافة والاعلام على أن تكون من بينهم أربعة على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية •

وتجرى الانتخابات كما يتم الاختيار كل أربع سنوات *

ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لاجراء الانتخابات^(١) ،
وشروط صحة انعقاد الجمعية العمومية ونظام اتخاذ القرارات *

مادة ٣٠ - تختص الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية
بما يلي :

١ - اقرار الموازنة التقديرية والحساب الختامي *

٢ - تعيين واعتماد مراقبي الحسابات *

٣ - اقرار السياسة الاقتصادية والمالية للمؤسسة والنظر في
المشروعات الجديدة أو تصفية مشروعات قائمة ، ويتم ذلك من خلال التقرير
السنوي الذي يقدمه مجلس الادارة *

٤ - اقرار اللوائح الخاصة بالأجور أو غيرها التي يضعها مجلس
الادارة بشرط الالتزام بقواعد الحد الأدنى للأجور التي يضعها المجلس
الأعلى للصحافة *

٥ - النظر فيما يعرضه عليه مجلس الادارة من أمور *

٦ - رفع الاقتراح بحل مجلس الادارة في حالة اخلاله بواجباته
الى المجلس الأعلى للصحافة *

ويجوز لثلث أعضاء الجمعية العمومية طلب ادراج موضوع للمناقشة
عند انعقادها وكذلك يجوز لثلث أعضاء الجمعية العمومية أو مجلس ادارة
الصحيفة أن يطلب عقد جمعية عمومية غير عادية *

(١) صدر قرار اللجنة العليا بمجلس الشورى رقم ٢ لسنة ١٩٨٦
بشروط الترشيح لانتخابات الجمعيات العمومية أو مجالس الادارة في
المؤسسات الصحفية القومية (الوقائع المصرية - العدد ٤٨ - تابع في
١٩٨٦/٢/٢٥) *

الفصل الثالث

مجالس الادارة والتحرير

مادة ٣١ - يشكل مجلس ادارة المؤسسة الصحفية القومية من خمسة عشر عضوا على الوجه الآتى :

- ١ - رئيس مجلس الادارة ويختاره مجلس الشورى .
- ٢ - ستة من العاملين بالمؤسسة يتم انتخابهم بالاقتراع السرى المباشر على أن يكون اثنان من الصحفيين واثنان عن الاداريين واثنان عن العمال ، وتنتخب كل فئة ممثلينهم ^(١) .
- ٣ - ثمانية أعضاء يختارهم مجلس الشورى على أن يكون من بينهم أربعة أعضاء على الاقل من ذات المؤسسة الصحفية .
- وتكون مدة عضوية مجلس الادارة أربع سنوات قابلة للتجديد .
- ويشترط لصحة انعقاد مجلس الادارة حضور الأغلبية المطلقة لأعضائه .
- وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى من بينه الرئيس .
- ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة فى أكثر من مؤسسة صحفية .

مادة ٣٢ - يشكل فى كل صحيفة من الصحف القومية مجلس للتحرير من خمسة أعضاء على الأقل ويرأسه رئيس التحرير الذى يختاره مجلس الشورى ، ويختار مجلس الادارة الاعضاء الاربعة الباقين ويكون من بينهم من يلى رئيس التحرير فى مسئولية العمل الصحفى .

وتكون مدة عضوية مجلس التحرير ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

(١) انظر آنفا : التعليق على المادة ٢٩ .

مادة ٣٣ - تنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون طريقة وإجراءات اختيار رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير *

مادة ٣٤ - يضع مجلس التحرير السياسة العامة للتحرير ويتابع تنفيذها وذلك في إطار السياسة العامة التي يضعها مجلس الإدارة للمؤسسة ويكون تنفيذ تلك السياسة من اختصاص رئيس التحرير ومعاونيه *

الباب الرابع

المجلس الأعلى للصحافة

الفصل الأول

تشكيل المجلس الأعلى للصحافة

مادة ٣٥ - المجلس الأعلى للصحافة هيئة مستقلة قائمة بذاتها يكون مقرها مدينة القاهرة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية - وتقوم على شئون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلالها وقيامها بممارسة سلطتها في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وبما يؤكد فعاليتها في ضمان حق المواطنين في المعرفة والاتصال بالخبر الصحيح *

ويكون تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة وبنقابة الصحفيين على النحو المبين في هذا القانون *

مادة ٣٦ - يصدر رئيس الجمهورية قراراً^(١) بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة على النحو التالي :

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة (الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/١٢/٢٦ - العدد ٢٥) *

- ١ - رئيس مجلس الشورى وتكون له رئاسة المجلس الأعلى للصحافة .
- ٢ - رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية القومية .
- ٣ - رؤساء تحرير الصحف القومية على أن تمثل كل مؤسسة في حالة تعددهم ، بواحد من بينهم يختاره مجلس ادارة المؤسسة .
- ٤ - رؤساء تحرير الصحف الحزبية التى تصدر وفقا لقانون الأحزاب ، فان تعددت صحف الحزب الواحد يختار الحزب رئيس التحرير الذى يمثلها .
- ٥ - نقيب الصحفيين .

- ٦ - رئيس الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٧ - رئيس مجلس ادارة وكالة أنباء الشرق الأوسط .
- ٨ - رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون .
- ٩ - رئيس نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر .
- ١٠ - رئيس مجلس ادارة الشركة القومية للتوزيع أو أحد خبراء التوزيع الصحفى .
- ١١ - رئيس اتحاد الكتاب

١٢ - عدد من الشخصيات العامة المهتمة بشئون الصحافة يختارهم مجلس الشورى على ألا يزيد عددهم عن الأعضاء المذكورين فى الفقرات السابقة .

- ١٣ - اثنان من المشتغلين بالقانون يختارهما مجلس الشورى .

مادة ٣٧ - مدة عضوية المجلس الأعلى للصحافة أربع سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٣٨ - تشكل هيئة مكتب المجلس الأعلى للصحافة من الرئيس والموكيلين والأمين العام والأمين العام المساعد .

ويختار المجلس الأعلى هيئة مكتبه بالانتخاب السرى وذلك فيما عدا رئيسه .

الفصل الثانى

اختصاصاته

مادة ٣٩ — يضع المجلس الأعلى للصحافة اللوائح التى تبين نظام العمل فيه وتحدد لجان المجلس وتبين طريقة تشكيلها وكيفية سير العمل فيها .

مادة ٤٠ — رئيس المجلس هو الذى يمثل له لدى الجهات القضائية والادارية وغيرها من الجهات وفى مواجهة الغير ويشرف بوجه عام على حسن سير أعمال المجلس وهو الذى يرأس اجتماعات هيئة المكتب .

ولرئيس المجلس أن يفوض أحد الوكيلين أو كليهما فى بعض اختصاصاته وله أن ينيب أحد الوكيلين لرياسة بعض جلسات المجلس .

وإذا غاب الرئيس أو قام مانع لديه تولى أحد الوكيلين بالتساوب رئاسة المجلس .

ويقوم الأمين العام بتنفيذ قرارات المجلس وأعداد جدول أعماله بالاتفاق مع رئيس المجلس .

مادة ٤١ — يجتمع المجلس اجتماعا عاديا مرة كل شهرين على الأقل ويجوز دعوته لاجتماع طارئ بناء على طلب رئيسه أو ثلث أعضائه على الأقل .

كما يجتمع المجلس أيضا فى الموعد الذى يحدده رئيسه بناء على طلب أمانة المجلس للنظر فيما يقدم اليها من اخطارات باصدار الصحف وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تقديمها .

مادة ٤٢ — لرئيس الجمهورية دعوة المجلس الأعلى للصحافة لاجتماع غير عادى وفى هذه الحالة تكون رئاسة الاجتماع لرئيس الجمهورية .

مادة ٤٣ — للمجلس الأعلى للصحافة حق طلب البيانات من جهات الاختصاص الرسمية التي تمكنه من ممارسة اختصاصاته ، وذلك في حدود القانون •

مادة ٤٤ — فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون يتولى المجلس الأعلى للصحافة الاختصاصات الآتية :

١ — ابداء الرأي في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الصحافة •

٢ — اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتنميتها وتطويرها بما يساير التقدم العلمى الحديث في مجالات الصحافة ، ومدها اقليميا الى أوسع رقعة ، وله في سبيل ذلك انشاء صندوق لدعم الصحف •
ويصدر المجلس اللائحة المنظمة للصندوق •

٣ — حماية العمل الصحفى وكفالة حقوق الصحفيين وضمان أداؤهم لواجباتهم ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون •

٤ — اقرار ميثاق الشرف الصحفى والقواعد الكفيلة بضمان احترامه وتنفيذه •

٥ — ضمان حد أدنى مناسب لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية •

٦ — جميع الاختصاصات التي كانت مخولة في شأن الصحافة للاتحاد الاشتراكي العربى وتنظيماته والوزير القائم على شئون الاعلام والمنصوص عليها في القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بانشاء نقابة الصحفيين (١) •

(١) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للصحافة رقم ٥ لسنة ١٩٨٨ بشأن اللائحة النموذجية للشئون المالية والادارية للمؤسسات الصحفية القومية (الوقائع المصرية - العدد ٢٤٩ تابع في ١٩٨٨/١١/٥) •

٧ - الاذن للصحفى الذى يرغب فى العمل بصحيفة أو وكالة صحفية أو احدى وسائل الاعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو فى الخارج أو مباشرة أى نشاط فيها سواء كان هذا العمل بصفة مستمرة أو منقطعة ، وذلك بعد حصوله على موافقة الجهة التى يعمل بها •

٨ - اتخاذ كل ما من شأنه توفير مستلزمات اصدار الصحف وتذليل جميع العقبات التى تواجه دور الصحف •

٩ - تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد أسعار الصحف والمجلات وتحديد أسعار مساحات الاعلانات للحكومة والقطاع العام بما لا يخل بحق القارئ فى المساحة التحريرية وفقا للعرف الدولى •

١٠ - التنسيق بين الصحف فى المجالات الاقتصادية والادارية المقررة فى هذا القانون وقانون نقابة الصحفيين ، أو فيما يمس حرية الصحافة واستقلالها ، وفى الشكاوى المتضمنة مساسا بحقوق الأفراد أو كراماتهم ، واتخاذ القرار المناسب فى ذلك كله •

مادة ٤٥ - المجلس الأعلى للصحافة مستقل بموازنته وتدرج رقما واحدا فى موازنة الدولة •

وتبين اللائحة الداخلية للمجلس كيفية اعداد مشروع موازنة المجلس السنوية وبحثه واقراره ، وطريقة اعداد حسابات المجلس وتنظيمها ومراجعتها ، وكيفية إعداد الحساب الختامى السنوى واعتماده ، وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية •

مادة ٤٦ - فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى للصحافة فى هذا القانون ... ومع عدم الاخلال بحق إقامة الدعوى المدنية أو الجنائية أو السياسية يكون للمجلس فى حالة مخالفة الصحفى للواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون أو قانون نقابة الصحفيين ، أو ميثاق

الشرف الصحفى أن يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من أعضائه من بينهم أحد الصحفيين والعضوين القانونيين - وتكون رئاسة اللجنة لأقدم العضوين القانونيين •

ويتعين على لجنة التحقيق أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى التحقيق مع الصحفى بوقت مناسب ولهما أن ينيا أحد أعضائهما لحضور التحقيق •

وفى حالة توافر الدلائل الكافية على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفى يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية أمام الهيئة المنصوص عليها فى المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ فى شأن نقابة الصحفيين •

ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية - ولرئيس تلك اللجنة وللصحفى الحق فى الطعن فى قرار هيئة التأديب أمام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها فى المادة ٨٢ من القانون سالف الذكر •

مادة ٤٧ - على المجلس الأعلى للصحافة أن يرفع تقارير سنوية الى رئيس الجمهورية تتضمن أوضاع الصحافة وما تناولته من قضايا وأى مساس بحريتها وأوضاع المؤسسات الصحفية المالية والاقتصادية •

مادة ٤٨ - يصدر المجلس الأعلى للصحافة اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) •

(١) صدر قرار رئيس المجلس الاعلى للصحافة رقم ٢٣ باللائحة التنفيذية للقانون ١٤٨ لسنة ٨٠ بالصيغة التى وافق عليها مجلس الشورى بحلقة ١٦٨١/١/٢٦ •

الباب الخامس

أحكام انتقالية

مادة ٤٩ - الصحف القائمة حالياً والتي تصدر عن أفراد تظل مملوكة ملكية خاصة لأصحابها وتستمر في مباشرة نشاطها حتى وفاتهم .

مادة ٥٠ - تلغى تراخيص الصحف التي لم تصدر بصفة منتظمة خلال ثلاثة أشهر سابقة على صدور هذا القانون .

مادة ٥١ - يوقف صدور الصحف التي لم يرخص باصدارها .

مادة ٥٢ - الصحفيون الذين يعملون بصحيفة أو وكالة صحفية أو إحدى وسائل الاعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها أو يباشرون فيها أى نشاط بصفة مستمرة أو منقطعة عليهم أن يتقدموا بطلب للمجلس الأعلى للصحافة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون للاذن لهم بالعمل .

فإذا لم يتقدموا بطلب الاذن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الاجراءات التأديبية وفقاً لهذا القانون .

مادة ٥٣ - يبقى رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية والقومية وأعضاؤها ورؤساء تحرير الصحف القومية وأعضاء مجالس تحريرها الحاليون في مناصبهم حتى يتم اختيار من يتولون هذه المناصب طبقاً لهذا القانون .

مادة ٥٤ - يحل مجلس الشورى محل المجلس الأعلى للصحافة في اختصاصاته حين صدور القرار الجمهوري بتشكيله .

مادة ٥٥ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد
مضى ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ رمضان سنة ١٤٠٠ (١٤ يولية سنة
١٩٨٠) .

قرار رئيس المجلس الأعلى للصحافة

رقم (٢٣) بشأن اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠

بشأن سلطة الصحافة (١)

رئيس المجلس :

بعد الاطلاع على الدستور وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة وبناء على ما اذنته المجلس الأعلى للصحافة بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٦ .

قرر :

مادة ١ - تنشر اللائحة المرفقة بالوقائع المصرية .

مادة ٢ - يعمل بأحكام هذه اللائحة من اليوم التالي لنشرها .

مادة ٣ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠

بشأن سلطة الصحافة

الباب الأول

المبادئ الأساسية

مادة ١ - الصحافة - في كل أوصافها القانونية والواقعية - أظهر
عناوين الحرية ومعاييرها ، بحكم كونها رسالة الرأي ووسيلة التعريف به

(١) الوقائع المصرية في ١٩٨٥/١٢/٨ - العدد ٢٧٨ تابع .

والتعبير عنه في كل اتجاهاته ، وأداة المجتمع الى الاخطاة بشئونه وطرق علاجها والسعى الى التطور به بلوغا الى الأحن ، وهى كذلك سبيل نشر المعرفة وإذاعة الأنباء وبيان الخبر •

مادة ٢ — المجلس الأعلى للصحافة هيئة مستقلة بذاتها وهو المسئول عن شئون الصحافة في جمهورية مصر العربية ، ويقوم على شئونها بما يحقق لها أداء رسالتها في حدود القانون •

مادة ٣ — في نصوص هذه اللائحة يعبر عن المجلس الأعلى للصحافة « بالمجلس » وعن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة « بقانون الصحافة » •

الباب الثانى

حقوق الصحفيين وواجباتهم

مادة ٤ — يباشر الصحفيون عملهم ويمارسون حريتهم في التعبير عن الرأى والفكر أيا كانت اتجاهاتهم أو انتماءاتهم السياسية أو الحزبية أو الفكرية بسلطان من أرادتهم في نطاق المقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور وفى حدود القانون •

مادة ٥ — لا يجوز تعريض الصحفى لأى ضغط من جانب أى سلطة ، كما لا يجوز حمله على افشاء مصدر معلوماته ولو كان ذلك في مجال تحقيق جنائى أو بمناسبته •

مادة ٦ — لا يجوز محاسبة الصحفى على رأى يديه أو معلومات صحيحة ينشرها كما لا يجوز محاسبته بسبب عمله الا اذا ثبت اخلاؤه بواجباته المهنية على النحو المبين بالقانون أو بأحكام ميثاق الشرف الصحفى أو بأحكام هذه اللائحة •

مادة ٧ - لا يجوز المساس بأمن الصحفي في مباشرة عمله • والمقصود بأمن الصحفي هو مجموعة الظروف الاعتبارية التي ترتبها القوانين واللوائح وميثاق الشرف الصحفي وما استقر من أعراف صحفية بتوافرها واحترامها يستطيع الصحفي أن يمارس في اطمئنان عمله ، ويؤدي رسالته •

مادة ٨ - يبذل المجلس الأعلى للصحافة ما يراه محققا للحفاظ على أمن الصحفي وعدم المساس به • كما يتعاون مع نقابة الصحفيين لتحقيق هذا الحفاظ ودون تعرض لما يقع استغلالا في اختصاص النقابة •

مادة ٩ - للصحفي في حالة المساس بأمنه أن يعرض الأمر على المجلس الأعلى للصحافة ويكون العرض بطلب مكتوب ، يخطر الصحفي المؤسسة التي يتبعها بصورة منه وللمجلس الأعلى أن يطلب من المؤسسة التي يتبعها الصحفي موافاته خلال أسبوعين بما قد يكون لها من ملاحظات في هذا الشأن •

ويتخذ المجلس عن طريق لجنة الصحافة والصحفيين ما يراه فيما رفع اليه بادئا بمحاولة التوفيق ثم يخطر المجلس الصحفي المتظلم والمؤسسة المعنية ونقابة الصحفيين خلال شهرين من تاريخ التظلم بما ينتهي اليه من رأى أو قرار •

وللصحفي في جميع الأحوال أن يلجأ الى القضاء •

مادة ١٠ - يلتزم جميع العاملين في الصحافة بقانون الصحافة ولائحته وقرارات المجلس ، وبأن يراعوا في سلوكهم المهنى مبادئ الشرف والأمانة وآداب المهنة وأعرافها وتقاليدها •

مادة ١١ - يخضع تحرير الاعلانات ونشرها لذات القواعد المهنية التي تسرى على المواد التحريرية دون اغفال لطبيعة الاعلان • ويراعى بصفة خاصة عدم تعارض المادة الاعلانية مع الخطوط الأساسية للسياسة القومية العامة •

مادة ١٢ - لا يجوز أن تتطوى أجور الاعلانات الخاصة بالجهات الأجنبية. على منح في أية صورة كانت •

مادة ١٣ - مع مراعاة أحكام المادتين ٤٤ ، ٥٢ من قانون الصحافة ، على الصحفي الذى يرغب فى العمل بصحيفة أو وكالة صحفية أو احدى وسائل الاعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو فى الخارج أو مباشرة أى نشاط فيها سواء كان العمل بصفة مستمرة أو متقطعة أن يتقدم للمجلس بطلب الاذن له بذلك •

ويجب بالإضافة الى البيانات الخاصة بالطالب ومنها اسمه ثلاثيا واسم الشهرة (ان وجد) واسم الجهة التى يعمل بها عند تقديم الطلب والجهة التى يرغب فى العمل لديها ، أن يتضمن الطلب نوع العمل فى تلك الجهة ومدته ، وأن يكون مصحوبا بموافقة الجهة التى يعمل بها ، ويصدر المجلس الاذن لطالبه خلال ستين يوما من تقديم الطلب أو من تاريخ استيفاء الطلب •

وتتخذ نفس الاجراءات كلما تطلب الاذن تجديدا ولا يمنع طلب التجديد الصحفي من مباشرة عمله حتى يخطر بالبت فى الطلب •

مادة ١٤ - تعد أمانة المجلس سجلا لرصد طلبات الاذن بالعمل لدى جهات غير مصرية يبين فيه الطلب والبيانات التى يتضمنها وما انتهى اليه الرأى فيه وما يطرأ عليه من تجديد أو تعديل •

مادة ١٥ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٩ وما بعدها من قانون الصحافة على الصحيفة عندما تمتنع عن نشر طلب التصحيح لانه غير مستوف شرائطه المنصوص عليها فى القانون أو أن هناك من أحكام القانون ما يحول دون نشره أن تكتب لصاحب الطلب بذلك خلال ثلاثة أيام من تقرير عدم النشر •

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بحق الصحفي فى التعليق وابداء الرأى

من وجهة النظر العامة يجب نشر البيانات والبلاغات الرسمية الصادرة عن السلطات العامة المختصة في أى شأن من الشئون العامة محل النشر أو التى تعنى الرأى العام كما يجب نشر البيانات الصادرة عن النيابة العامة ومنطوق الأحكام أو القرارات التى تصدرها السلطات القضائية المختصة فى الأمور والقضايا التى تناولها النشر الصحفى أثناء التحقيق أو المحاكمة مع موجز كاف للأسباب التى تقام عليها وذلك اذا تقرر الحفظ أو البراءة .

كما يجب الالتزام بعدم ابراز نشر أخبار الجريمة وأسماء ومصور المتهمين أو المحكوم عليهم على نحو يمجد الجريمة والمجرمين ولا يجوز نشر أسماء ومصور المحكوم عليهم أو المتهمين الأحداث تمكينا لهم من التوبة والعودة الى احترام نظام المجتمع .

الباب الثالث

تراخيص اصدار الصحف

مادة ١٧ - يعد المجلس نموذجا ليحرر عليه الاخطار بطلب الترخيص باصدار صحيفة على أن يتضمن النموذج كافة البيانات التى بينها المادة ١٤ من قانون الصحافة وما يراه المجلس ميسرا لبحث الطلب والبت فيه .

مادة ١٨ - تقدم الى أمانة المجلس أخطارات طلبات الترخيص باصدار الصحف وذلك على النموذج الخاص الموضح بالبند السابق .

وعلى الأمانة أن ترصد هذه الاخطارات وتفصيل بياناتها فى سجل خاص تعده لذلك ثم توضح به ما تم فى كل اخطار .

مادة ١٩ - تحيل الأمانة الاخطار بطلب الترخيص الى لجنة شئون الصحافة والصحفيين فى موعد أقصاه أسبوع من تلقى الاخطار ، وعلى اللجنة المذكورة أن تفحص الاخطار بالطلب وتضع عنه تقريراً برأيها وتحيله الى المجلس على أن يتم كل ذلك خلال شهر .

مادة ٢٠ - يعرض رأى اللجنة على المجلس الأعلى لاصدار قراره بالتريخيس أو بالرفض ، وفى الحالتين يصدر القرار بموافقة أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين ، اذا كان هذا القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا .

مادة ٢١ - يخطر رئيس المجلس مقدم الاخطار بالقرار الذى صدر شأن الاخطار بخطاب موصى عليه وبعلم الوصول .

مادة ٢٢ - تصيب مدة الثلاثة أشهر المشار اليها فى المادة ١٦ من قانون الصحافة ابتداء من وصول الاخطار بالقرار المفصوص عليه فى المادة السابقة .

مادة ٢٣ - يعتبر صدور الصحيفة غير منتظم فى حكم المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة اذا تحقق بغير عذر مقبول أحد الأمرين الآتيين :

(أ) عدم اصدار نصف العدد المفروض صدوره أصلا خلال مدة الستة الأشهر .

(ب) أن تكون مدة الاحتجاب خلال مدة الستة الأشهر أطول من مدة توالى الصدور .

ويقصد بالصدور طرح الصحيفة للتوزيع بالطريقة التى درجت عليها والقيام بايداع النسخ المطلوبة للجهات التى حددتها القوانين بالإضافة الى ايداع خمس نسخ بخزانة المجلس الأعلى للمصحافة .

الباب الرابع

المؤسسات والصحف القومية

التفصيل الاول

احكام عامة

مادة ٢٤ - مع مراعاة ما جاء بالمادة ٢٢ من قانون الصحافة تنشأ المؤسسة الصحفية بقرار من مجلس الشورى بعد أخذ رأى المجلس ، وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية •

مادة ٢٥ - يحدد القرار الصادر بإنشاء المؤسسة القومية اسمها ومقرها الرئيسى وما لها من أفرع والأغراض التى تنشأ من أجلها والصحف التى تصدر عنها ورأس المال المخصص لها • كما يتضمن القرار اختيار رئيس وأعضاء مجلس ادارة مؤقتين لاتخاذ الاجراءات وتنفيذ الاعمال **اللائحة لتأسيس المؤسسة الجديدة •**

مادة ٢ - يتولى المجلس وضع النظام الخاص بالمؤسسة الصحفية ولوائحه المؤقتة فى اطار ما يقرره مجلس الشورى فى قرار انشائها وبناء على ما يقترحه مجلس الادارة المؤقت للمؤسسة مع مراعاة الأحكام المقررة فى هذه اللائحة •

ويستمر العمل بالنظام واللوائح المؤقتة للمؤسسة حتى تضع السلطات المختصة نظامها ولوائحها بعد استكمال اجراءات تأسيسها •

مادة ٢٧ - مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة الواردة فى هذه اللائحة يجوز للمؤسسة الصحفية القومية أن تكون على صلة عمل أو تعاون مهنى مع مؤسسة صحفية أخرى من المؤسسات القومية أو وكالات الانباء أو أجهزة الاعلام ذات الصلة بالصحافة داخليا وخارجيا •

مادة ٢٨ - يعتبر من ملحقات المؤسسة الصحفية القومية في تطبيق أحكام قانون الصحافة كل ما لديها من دور ومنشآت وأجهزة ومعدات وكذلك كل المنشآت المحقة أو المكملة أو المتممة لنشاطها .

وتتدرج الشئون المالية لهذه (الملحقات) ضمن ميزانية المؤسسة مع افراد قسم خاص لها في الابواب المختلفة للموازنة والخطط والحسابات ويسرى توقيت السنة المالية بالمجلس على السنة المالية للمؤسسات الصحفية القومية .

مادة ٢٩ - يستعرض رئيس المجلس الملاحظات الواردة في تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات مقرونة برد مجلس الادارة المختص عليها وبرأى الجمعية العمومية في هذا الشأن وله عند الاقتضاء أن يقرر ما يراه ملائما .

الفصل الثانى

الجمعيات العمومية ومجالس الادارة ومجالس التحرير

أولا - الجمعيات العمومية

مادة ٣٠ - تتألف الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية على النحو المبين بالمادة ٢٩ من قانون الصحافة .

مادة ٣١ - يشكل مكتب مجلس الشورى لجنة عليا للإشراف على انتخاب الأعضاء المنتخبين فى الجمعيات العمومية ، ومجالس الادارة وتقوم هذه اللجنة بالإشراف على عمليات الانتخاب كما تضع التعليمات فى شأن تنظيمها .

تعلن اللجنة العليا عن فتح باب الترشيح وآخر موعد لقبول طلبات المرشحين ويكون ذلك فى حدود ثلاثة أيام من اعلان فتح باب الترشيح وتنشر اللجنة العليا كشفا بأسماء المرشحين بتعليقه فى أمكنة ظاهرة

بالمؤسسة مع تحديد غاية الموعد الذى تتلقى فيه ما يقدم من طعون فى طلبات الترشيح بما لا يجاوز ثلاثة أيام من انتهاء موعد قبول الطلبات •

وتنحصر اللجنة العليا الطعون وتعلن نتيجة الفحص فى مدى ثلاثة أيام أخرى ثم تجرى الانتخابات بين المرشحين الذين لم تقبل الطعون الموجهة فى ترشيحهم وذلك باعطاء الصوت بطريقة سرية على النموذج الذى تعده اللجنة لذلك والمختوم بخاتم مجلس الشورى •

وتتولى الانتخابات داخل كل مؤسسة لجنة فرعية تشكلها اللجنة العليا وتجرى الانتخابات بمعرفة هذه اللجنة وتحت اشرافها •

وتستمر عملية الانتخاب من التاسعة صباحا حتى الخامسة مساء •

وبعد انتهاء عملية الانتخاب تتولى اللجنة فرز الأصوات فى حضور من يشاء من المرشحين وتعلن النتيجة وفقا لأغلبية ما حصل عليه المرشحون من أصوات ويكون ترتيب الأعضاء تنازليا وفقا لما حصل عليه كل منهم من أصوات •

مادة ٣٢ — تقدم الطعون المتعلقة بالانتخابات أو بإجراءاتها الى اللجنة العليا التى تفصل فيها خلال أسبوع على الأكثر ويكون قرارها نهائيا •

مادة ٣٣ — يبلغ رئيس مجلس الشورى نتيجة الانتخاب الى رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الأعلى للصحافة والمؤسسات الصحفية القومية ونقيب الصحفيين •

مادة ٣٤ — تمارس الجمعيات العمومية اختصاصاتها المحددة فى المادة ٣٠ من قانون سلطة الصحافة •

ولرئيس المجلس أن يحيل إليها وكذلك لمجلس الادارة أية مسألة لابداء
الرأى فيها *

مادة ٣٥ - يتولى رئاسة الجمعية العمومية فى كل مؤسسة صحفية
رئيس مجلس ادارتها ويتولى امانة السر أمين سر تتخبه الجمعية العمومية
فى أول اجتماع لها من بين أعضائها *

ويحضر اجتماعات الجمعية :

(أ) أعضاء مجلس ادارة المؤسسة *

(ب) مندوب من المجلس الأعلى للصحافة يختاره رئيس المجلس *

(ج) مندوب من الجهاز المركزى للمحاسبات يندبه رئيس الجهاز *

(د) المستشار القانونى للمؤسسة ومراقب حساباتها *

ولهؤلاء أن يشتركوا فى مناقشة ما يعرض على الجمعية من أمور دون
أن يكون لهم حق المشاركة فى التصويت *

مادة ٣٦ - تنعقد الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية بناء على
دعوة من رئيسها ويكون اجتماعها مرة كل عام فى اجتماع عادى ويجوز لثلث
أعضاء الجمعية أو مجلس ادارة المؤسسة طلب عقد الجمعية اجتماعا غير
عادى وفى جميع الأحوال لا تنعقد الا بدعوة من رئيسها *

مادة ٣٧ - تحرر محاضر لاجتماعات الجمعية العمومية وتثبت هذه
المحاضر فى سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وأمين سرها ويبلغ رئيس
الجمعية قراراتها الى رئيس المجلس الأعلى للصحافة كما يوافيه بصورة
من محاضر اجتماعاتها *

ثانيا - مجالس الادارة

مادة ٣٨ - مجلس ادارة المؤسسة الصحفية هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وادارة وتنفيذ الأعمال والأنشطة التي تتولاها وله في سبيل أداء مهمته اتخاذ القرارات المناسبة .

مادة ٣٩ - يتألف مجلس الادارة بالتشكيل انذى حددته المادة ٣١ من قانون الصحافة ويكون انتخاب الأعضاء الذين يجرى انتخابهم من بين العاملين بالمؤسسة بذات الاجراءات التي حددتها المادتان ٣١ ، ٣٢ من هذه الملاحمة .

مادة ٤٠ - ينعقد مجلس الادارة بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل ويدعى للانعقاد كذلك كلما طلب ذلك ثلث أعضائه .

ويتبع في اجتماعاته نظام اجتماعات المجلس الأعلى للصحافة .
ويبلغ رئيس مجلس الادارة المجلس الأعلى للصحافة بصورة من محاضر الجلسات وقراراته .

مادة ٤١ - يمد رئيس مجلس الادارة تقريراً سنوياً عن أنشطة المؤسسة وفروعها ويرفق به تقرير مراقب الحسابات وتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ورد المؤسسة عليهما وذلك للعرض على مجلس الادارة قبل عرضهما على الجمعية العمومية ثم ابلاغ المجلس الأعلى للصحافة بما يتقرر في ذلك .

مادة ٤٢ - يمارس مجلس الادارة صلاحياته على النحو المبين في القانون ويدخل في اختصاصاته ما يأتى :

- (أ) وضع السياسة العامة للمؤسسة .
- (ب) ادارة أموال المؤسسة ووضع خطتها الاستثمارية .
- (ج) اتخاذ القرارات والأجراءات وإصدار اللوائح الخاصة بشئون

العمل والعاملين بالمؤسسة وتبلغها الى المجلس الاعلى للصحافة وكذلك تبليغه مشروع موازنة المؤسسة وحساباتها الختامية •

(د) النظر فيما يعرضه رئيس مجلس الادارة وما يحال اليه من مجلس التحرير أو الجمعية العمومية وكذلك ما يطلب المجلس الاعلى للصحافة ابداء الرأى فيه •

(هـ) متابعة نشاط المؤسسة بصورة دورية •

وتسجل محاضر الاجتماعات الادارة وتدرج في سجل خاص يوقعه رئيس مجلس الادارة ومن يختاره المجلس من بين أعضائه للإشراف على أمانة المجلس •

ثالثا - مجالس التحرير

مادة ٤٣ - مجلس تحرير الصحيفة هو المجلس الذى يقوم على شئون تحرير الصحيفة فى حدود السياسة العامة لها ، ويقولى متابعتها بما يحققها فى كفاءة كما يقوم على تنفيذها رئيس التحرير ومعاونوه •

مادة ٤٤ - يتألف مجلس التحرير من رئيس التحرير رئيسا وممن يولونه فى المسئولية عن التحرير طبقا لقرارات مجلس الادارة على الا يقل عددهم عن خمسة •

مادة ٤٥ - يختص مجلس التحرير بما يلى :

(أ) وضع السياسة العامة للتحرير فى اطار السياسة التى يضعها مجلس الادارة للمؤسسة ، ويكون تنفيذ هذه السياسة من اختصاص رئيس التحرير ومعاونيه وتحت اشراف رئيس التحرير •

(ب) متابعة تنفيذ سياسة التحرير فى اجتماعات دورية يعقدها فى المواعيت التى تتفق مع طبيعة العمل للصحيفة ، ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعات أخرى بناء على طلب رئيس التحرير •

مادة ٤٦ - تخلو مناصب الرئاسة والعضوية في مجالس الادارة والتحرير والجمعيات العمومية في الأحوال الآتية :

(أ) انتهاء المدة *

(ب) فقد شرط من شروط العضوية *

(ج) الاستقالة *

(د) الوفاة *

مادة ٤٧ - تقدم الاستقالة من المؤسسة الصحفية الى رئيس مجلس ادارتها ، وتقدم استقالة رئيس مجلس الادارة واستقالة رئيس التحرير الى رئيس المجلس الأعلى للصحافة *

وتحال استقالات أعضاء مجلس الادارة والجمعيات العمومية الى المجلس للبت فيها بعد مناقشتها في لجنة شئون الصحافة والصحفيين وتقديم تقرير عنها ، وللجنة أن تناقش صاحب الاستقالة قبل اعداد التقرير ، ويبلغ المجلس مجلس الشورى باستقالة أى ممن اختارهم *

ولا تعتبر الاستقالة نهائية الا من تاريخ صدور القرار بقبولها من السلطة المختصة ، ويخلو المنصب من تاريخ صدور هذا القرار ، أو مضى شهرين على تقديمها دون صدور القرار *

مادة ٤٨ - عند خلو أى مكان في مجلس الادارة أو مجالس التحرير أو الجمعيات العمومية يجرى شغله بذات الطريقة التى قامت بها عضوية صاحب المكان الذى خلا على أن يتم ذلك خلال شهر من خلو المكان *

الفصل الرابع

شئون العاملين بالمؤسسات الصحفية التوفيقية

مادة ٤٩ - ستضع كل مؤسسة من المؤسسات الصحفية القومية مشروع لائحة داخلية لسير العمل بها تشمل ما يأتى :

- (أ) اختصاصات أصحاب الوظائف القيادية •
- (ب) الحد الأدنى والحد الأعلى لاجور كل فئة من فئات العاملين بها •
- (ج) نظام الحوافز والترقيات والملاوات •
- (د) قواعد التصرفات المالية والادارية •
- (هـ) اللوائح التأديبية •

وتعرض مشروعات هذه اللوائح على المجلس للتنسيق بينها ووضع
لائحة نموذجية يلتزم بها الجميع دون قيد على الاضافة لصالح العاملين •

وحتى يتم ذلك يستمر العمل في المؤسسات الصحفية القومية والصحف
المصدرة عنها باللوائح والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها حاليا •

مادة ٥٠ - يجوز للجمعية العمومية لاية مؤسسة صحفية قومية أن
تحدد من أرباح العاملين بها مبلغا لا يزيد على ١٥ في المائة يخص لصندوق
الخدمات الاجتماعية بالمؤسسة وذلك بعد موافقة المجلس •

مادة ٥١ - يجوز انتقال الصحفي من مؤسسة صحفية قومية الى
أخرى بموافقته وموافقة المؤسستين معا دون انتقاص أى حق مادى أو
أدبى مقرر له سواء كان هذا الحق أصليا أو اضافيا •
ويسرى ذلك على سائر العاملين في المؤسسات الصحفية •

مادة ٥٢ - يجوز لمن لم يقترح مجلس ادارة المؤسسة الصحفية
القومية مد خدمته ، التظلم من ذلك كتابة لرئيس المجلس الأعلى للصحافة •

ويحيل الرئيس هذا التظلم الى لجنة شئون الصحافة والصحفيين ،
لاعداد تقرير عنه لهيئة مكتب المجلس في أول اجتماع تال لها ، وهيئة المكتب
حفظ التظلم ويكون قرارها نهائيا ، ولها أن تقرر عرضه على المجلس
الأعلى للصحافة للنظر فيه اذا رأت أحقية التظلم في تظلمه •

ويصدر قرار المجلس بالبت في التظلم بصفة نهائية بأغلبية أعضائه .

مادة ٥٣ - يبعث رئيس مجلس إدارة كل مؤسسة صحفية قومية الى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للصحافة بصورة معتمدة من القرارات التي تصدرها المؤسسة تطبيقا للقوانين واللوائح وذلك خلال أسبوع من تقريرها ولرئيس المجلس الأعلى للصحافة عند الاقتضاء أن يستصدر قرارا عاجلا من مكتب المجلس بالاعتراض على ما يستحق الاعتراض قانونا ، ويطلب من المؤسسة وقف القرار لحين عرض الامر على المجلس لاتخاذ القرار النهائي في الأمر .

الباب الخامس

(المجلس الأعلى للصحافة)

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٥٤ - يمارس المجلس مهامه وأعماله بواسطة أجهزته وفي الحدود المرسومة له في الدستور والقانون وما جاء بأحكام هذه اللائحة .

مادة ٥٥ - يعقد المجلس اجتماعاته بمدينة القاهرة .

ويجوز بقرار منه أو بناء على دعوة من رئيس الجمهورية أن يعقد اجتماعا أو أكثر في مكان آخر .

مادة ٥٦ - تصدر الدعوة الى انعقاد المجلس من رئيسه وهو الذي يرأس جلساته الا اذا كان قد أناب عنه في ذلك أحد وكيلي المجلس .

مادة ٥٧ - لرئيس المجلس بعد أخذ رأى المكتب أن يدعو لحضور جلسات المجلس أيا من الوزراء أو رجال الدولة أو العاملين بها أو بالمؤسسات الصحفية أو بالصحف وذلك اذا دعت مقتضيات المصالح العام .

ويكون لهؤلاء حق الاشتراك فى المناقشة دون حق التصويت

مادة ٥٨ - تتضمن التقارير التى يرفعها المجلس الى رئيس الجمهورية اعمالا لحكم المادة ٤٧ من قانون الصحافة ما يتصل بأوضاع الصحافة والمؤسسات والمنشآت الصحفية وما يتعلق بدعم استقلالها وأدائها لرسالتها وما يتصل بهذا الأداء وبيان الوضع المالى والاقتراحات التى تساعد على الدفع بالصحافة قدما وعلى معالجة ما يواجهها أو يصادفها من عقبات .

مادة ٥٩ - يخطر رئيس المجلس الأعضاء بصور القرار الجمهورى الخاص بتشكيل المجلس وكذلك بكل تعديل يطرأ على هذا التشكيل .

مادة ٦٠ - اذا خلا مكان عضو من أعضاء المجلس يشغل محله آخر من ذات فئته وفقا لبيان التشكيل الوارد فى المادة ٣٦ من قانون الصحافة .
ويكون حلول العضو البديل بناء على الاجراءات القانونية التى يحكمها النص المذكور وترسمها قواعده هذه اللائحة بالنسبة لصفة العضو .
ويحل العضو البديل للمدة الباقية من مدة عضوية العضو الذى خلا مكانه .

وفيما عدا رئيس المجلس الذى يرتهن تعيين بديله بانتخاب رئيس لمجلس الشورى يجب أن تتم الاجراءات الخاصة بحلول البديل خلال شهر على الأكثر من خلو المكان .

الفصل الثانى

أجهزة المجلس

مادة ٦١ - أجهزة المجلس هى :

- ١ - رئيس المجلس .
- ٢ - هيئة مكتب المجلس .

٣ — الأمانة العامة •

٤ — اللجان النوعية الخاصة •

أولا — رئيس المجلس

مادة ٦٢ — رئيس المجلس هو الذى يمثلنا قانونا لدى السلطات والجهات والهيئات المختلفة • وهو الذى يتحدث باسمه ، ويرأس الرئيس جلسات المجلس ، كما تكون له رئاسة ما يحضره من اجتماعات اللجان • ويقوم كذلك بالاشراف على أداء المجلس مهامه ، وعلى حسن سير أعماله توجيها وتنفيذا •

مادة ٦٣ — يستعين رئيس المجلس فى أداء مهامه واختصاصاته بهيئة مكتب المجلس وبمن يرى من الأعضاء •

مادة ٦٤ — عند غياب رئيس المجلس أو تعذر قيامه بأعماله يتولى اختصاصاته أقدم وكيلى المجلس ، فان تساوت أقدميتها فأكبرها سنا •

وعند خلو المنصب يتولى أعمال الرئاسة أكبر أعضاء المجلس سنا الى أن يتم انتخاب الرئيس الجديد طبقا لأحكام الدستور والقانون •

ثانيا — هيئة مكتب المجلس

مادة ٦٥ — تتألف هيئة مكتب المجلس من الرئيس والوكيلين والأمين العام والأمين العام المساعد •

مادة ٦٦ — ينتخب أعضاء هيئة المكتب — عدا الرئيس — فى أول جلسة يعقدها المجلس بعد تشكيله ، ويتم انتخابهم من بين الأعضاء الذين يرشحون أنفسهم لذلك قبل الموعد الذى يحدد لانعقاد الجلسة الاولى للمجلس بثلاثة أيام على الأقل •

ويكون الانتخاب سرى ، وتعلن النتيجة أخذاً بالأغلبية المطلقة
للأصوات الصحيحة التى اشترك أصحابها فى عملية الانتخاب •

مادة ٦٧ - مدة عضوية هيئة المكتب هى مدة عضوية المجلس وإذا
خلا مكان أحد الأعضاء - بخلاف الرئيس - يجرى انتخاب من يحل مكانه
بذات الاجراءات المبينة بالمادة السابقة ، على أن يتم ذلك فى خلال شهر
من خلو المكان •

وتكون مدة عضوية العضو الجديد هى بقيمة المدة التى كانت لمن
حل محله •

مادة ٦٨ - تضع هيئة المكتب الخطة العامة لنشاط المجلس والخطط
التفصيلية أن دعا الأمر وتعاون المجلس ولجانه فى أداء المهام التى يضطلعون
بها ، وتقوم بالتنسيق بين الأعمال والاجتماعات واللقاءات : ومراجعة
التقارير ومتابعة تنفيذ القرارات والاشراف على مقتضى التوصيات والقيام
بوضع اللوائح للعاملين بالمجلس والقواعد الخاصة بالمكافآت وما فى حكمها •

مادة ٦٩ - يدعو رئيس المجلس هيئة المكتب الى اجتماعات دورية
يحددها بالاتفاق مع أعضاء الهيئة ، وكذلك كلما استدعت الضرورة ذلك •

مادة ٧٠ - تضع الهيئة القرارات التنفيذية والقواعد التنظيمية التى
يتطلبها سير العمل كما تضع القواعد المتعلقة بشئون العاملين بالمجلس •

ثالثا - الامانة العامة

مادة ٧١ - تكون الامانة العامة للمجلس من الأمين العام والأمين
العام المساعد المنتخبين والأجهزة التى تنظمها هيئة المكتب سواء كانت
ادارة أو أفساما أو أفرادا •

ويتولى مسئولية الامانة الأمين العام ويعاونه فى ذلك الأمين العام
المساعد كما يحل محله عند غيابه •

مادة ٧٢ — تتولى الأمانة العامة — تحت اشراف وتوجيه الأمين العام — أداء جميع الأعمال القانونية والفنية وتصريف الشئون الادارية والمالية الخاصة بالمجلس أو اللازمة لمعاونته وللمجموع أجهزته في مباشرة مسؤولياتهم طبقا لقانون الصحافة وهذه اللائحة وفي حدودها .

وللأمين العام من المصلاحيات المالية والإدارية ما هو مقرر في نظم الدولة لوكيل أول الوزارة

مادة ٧٣ — يعد الأمين العام بموافقة رئيس المجلس جدول أعمال جلسات المجلس وهيئة المكتب وموافاة أعضائه بجدول الأعمال قبل موعد الانعقاد بيومين على الأقل الا اذا دعت الضرورة التجاوز عن ذلك .

كما يتولى التنسيق بين مواعيد اجتماعات اللجان وتوجيه الدعوة لأعضائها .

مادة ٧٤ — يعد الأمين العام السجلات اللازمة لأعمال المجلس ويشرف على شئون الاجتماعات ومحاضرها .

رابعا — اللجان النوعية والخاصة

مادة ٧٥ — يشكل المجلس بعد اكمال تكوينه من بين أعضائه اللجان النوعية الدائمة التالية ، وتكون مدة عضويتها هي مدة عضوية المجلس :

أ. لا : لجنة شئون الصحافة والصحفيين :

وتختص بالمسائل الآتية :

١ — ابداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح التي تنظم شئون الصحافة والاقتراحات بتعديلها .

٢ — النظر فيما يحيله المجلس أو مكتب المجلس الى اللجنة .

٣ — متابعة المسائل ذات الأهمية فيما ينشر في الصحف أو يعرض

على المؤسسات الدستورية من شئون الصحافة والصحفيين واعداد تقرير
عنها للمجلس •

٤ - ابداء الرأى فيما يحال اليها من الشئون الآتية :

(أ) طلبات اصدار صحف جديدة •

(ب) طلبات عمل الصحفيين بالخارج •

(ج) استقالات الصحفيين من المناصب القيادية فى المؤسسات
الصحفية •

(د) التظلمات التى يقدمها الصحفيون الى المجلس •

(هـ) الشكاوى ذات الصلة بالصحافة والصحفيين •

٥ - التقدم بالافتراحات الخاصة بالصحافة والصحفيين •

٦ - الاشتراك مع لجنة الشئون المالية والادارية فيما يأتى :

(أ) وضع مشروع لائحة أجور العاملين فى الصحافة •

(ب) وضع مشروع اللائحة النموذجية لشئون العاملين فى المؤسسات
الصحفية •

٧ - اعداد ما يتصل بشئون الصحافة والصحفيين فى التقرير السنوى

لعرضه على المجلس •

وتتوب هيئة مكتبة اللجنة عنها فى الأمور الداخلة فى اختصاصها التى

لها صفة الاستعجال •

ثانيا : لجنة الشئون المالية والادارية والاقتصادية :

وتختص بالمسائل الآتية :

١ - دراسة الهياكل المالية والاقتصادية للمؤسسات الصحفية

القومية •

٢ - المشاركة في اعداد القواعد المنظمة لادارة المؤسسات الصحفية القومية وقواعد اعداد موازنتها السنوية ، وقواعد ارباحها •

٣ - المشاركة في وضع القواعد المنظمة لتأسيس شركات النشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع بمؤسساتها الصحفية القومية •

٤ - المشاركة في وضع قواعد الحد الأدنى للأجور للصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية •

٥ - الاختصاصات المالية والإدارية التي نصت عليها هذه اللائحة بشأن موازنة المجلس والتي تخص بها اللجنة •

٦ - المشاركة في دراسة وسائل دعم الصحافة المضرية وتنميتها وتطويرها بما سائر التطور العلمي الحديث ومهدا أقليميا الى أوسع رقعة •

٧ - دراسة انشاء صندوق دعم الصحف ووضع اللائحة المنظمة له •

٨ - تقديم الدراسات الخاصة بالأمور التالية :

(أ) حصص الورق للصحف وتسهيل استيراده •

(ب) أسعار الصحف والمجلات •

(ج) أسعار الاعلانات للحكومة والقطاع العام •

٩ - دراسة ما يحال اليها بشأن التنسيق بين الصحف في المجالات الاقتصادية والإدارية المقررة في قانون الصحافة وقانون نقابة الصحفيين •

١٠ - بحث ودراسة أساليب توفير مستلزمات اصدار الصحف واقتراح أساليب تذليل العقبات التي تواجه الصحف •

١١ - بحث ودراسة المشاكل المالية والاقتصادية التي تواجه الصحف والمؤسسات الصحفية القومية في تأدية رسالتها وفي مقدمتها القضايا المتعلقة بما يلي :

- (أ) الضرائب •
- (ب) التأمينات الاجتماعية •
- (ج) الجمارك •
- (د) حجز موارد المؤسسات والصحف من المنبع من مواردها
الاعلانية والمطبعة والتوزيعية •
- (هـ) التسهيلات المصرفية وتوفير العملات الأجنبية وفتح اعتمادات
الورق وغيره •

ثالثا : لجنة القيم (شئون الأعضاء) :

وتختص بالمسائل الآتية :

- ١ — التحقيق مع اعضاء المجلس فيما يصدر عنهم من أمور في غير نطاق عملهم الصحفى ، تعد خروجا على القيم الدينية أو الاخلاقية أو المبادئ الأساسية السياسية والاقتصادية للمجتمع المصرى • وذلك كله وفقا لأحكام الدستور وقانون سلطة الصحافة ولائحته التنفيذية وميثاق الشرف الصحفى ، ويكون التحقيق فيما يحال اليها من رئيس المجلس •
- ٢ — ابداء الرأى فى مشروع ميثاق الشرف الصحفى قبل عرضه على المجلس •
- ٣ — اقتراح الوسائل الكفيلة بأعمال ميثاق الشرف الصحفى •
- ٤ — اقتراح الوسائل الكفيلة بالحفاظ على حرية الصحافة •
- ٥ — التحكيم فيما ينشعب من خلافات تتعلق بحق الرد على ما ينشر فى الصحف •

مادة ٧٦ — يجوز للمجلس أن يشكل لجانا خاصة ومؤقتة ولأغراض محددة يبين المجلس مهمتها واختصاصها ومدة قيامها سواء كان تحديدا زمنيا أو مرتبطا بطبيعة المهمة •

مادة ٧٧ - تتكون كل لجنة من العدد المناسب الذى يحدده المجلس ويتم ترشيح أعضائها بمعرفة هيئة المكتب مع مراعاة التخصصات المطلوبة ومهام اللجنة ، وبعد موافقة المرشحين يعرض هذا الترشيح على المجلس لاتخاذ قرار فيه .

وتنتخب كل لجنة فى أول اجتماع لها رئيسها ووكيلها وأمين السر وتتكون منهم هيئة مكتب اللجنة .

الفصل الثالث

الشئون المالية للمجلس

مادة ٧٨ - للمجلس موازنته المستقلة التى تدرج فى الموازنة العامة للدولة رقما واحدا ، وتبدأ السنة المالية للمجلس فى بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ٧٩ - يعد مكتب المجلس مشروع الموازنة ويحدد أبوابها ويحيله الى لجنة الشئون المالية والادارية والاقتصادية للدراسة واعداد التقرير الذى يعرض على المجلس ليقر المشروع وفقا لرأيه فيه .

ويراعى أن يتم اقرار المشروع فى المواعيد المناسبة مع بدء السنة المالية .

مادة ٨٠ - تشمل الموازنة المالية للمجلس الأبواب الثابتة الآتية :

(أ) دعم الصحف والمؤسسات الصحفية .

(ب) صناديق الاعانات الخاصة .

(ج) النفقات الادارية للمجلس .

(د) مشروعات المجلس الأخرى .

مادة ٨١ - يضع مكتب المجلس القواعد الخاصة بتنظيم حسابات المجلس ونظام الصرف والجرد وغير ذلك من الشؤون المالية للمجلس ، كما يحدد الجهة التي تودع فيها مبالغ الاعتماد المخصص للمجلس .

مادة ٨٢ - لا يجوز صرف أية مبالغ من أموال المجلس الا بموافقة الجهة المختصة وبأذن موقع من الأمين العام ، وله أن ينيب عنه في ذلك الأمين العام المساعد .

مادة ٨٣ - يتولى المجلس حساباته بنفسه ، ولرئيس المجلس أن يطلب بناء على اقتراح هيئة المكتب أن يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات أن يندب من يعاونه فيما يرى من الشؤون الحسابية والمالية .

مادة ٨٤ - لرئيس المجلس الاختصاصات رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص في الشؤون المالية المنصوص عليها في القوانين واللوائح .

مادة ٨٥ - يضع مكتب المجلس خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء السنة المالية مشروع الحساب الختامي ثم يحيله الى لجنة الشؤون المالية والادارية والاقتصادية لتقديم تقريرها عنه الى المجلس في مدى أسبوعين من الاحالة .

البناب الرابع

جلسات المجلس وقراراته

مادة ٨٦ - يعقد المجلس خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار تشكيله جلسة اجراءات تخصص لخلق الأعضاء اليمين ولاجراء انتخابات أعضاء هيئة المكتب - عدا الرئيس - ولتشكيل اللجان النوعية الأساسية التي حددتها المادة ٧٥ من هذه اللائحة .

ويتم حلف اليمين وفقا للترتيب الأبجدي لأسماء الأعضاء الحاضرين .

ويحلف الأعضاء المتخلفون عن حضور هذه الجلسة اليمين في أول جلسة يحضرونها *

مادة ٨٧ - لا يمارس عضو المجلس صلاحياته الا بعد حلف اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أرعى مصالح الوطن * وأن أؤدى واجبات عضويتي في المجلس بالأمانة والصدق * وأن أحافظ على حرية الصحافة واستقلالها في مباشرتها لسلطاتها ورسالتها في اطار المقومات الأساسية للمجتمع طبقا للدستور والقانون وأحكام اللائحة التنفيذية لقانون سلطة الصحافة ، ولوائح المجلس الأعلى للصحافة ومايصدره المجلس من قرارات *

مادة ٨٨ - يكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه وتكون قراراته صحيحة بموافقة أغلبية الحاضرين الا اذا تساوت الأصوات فيجرح الجانب الذى منه الرئيس *

ولا يشهد جلسات المجلس أحد من غير أعضائه إلا من يدعوهم الرئيس طبقا لحكم المادة ٥٧ من هذه اللائحة *

مادة ٨٩ - يتحدد الكلام في المجلس فيما ورد بجدول الأعمال ويجوز استثناء أن يجرى الكلام في غير ما ورد بالجدول اذا طلب ذلك كتابة خمسة أعضاء على الأقل قبل موعد انعقاد الجلسة ووافق المجلس على الطلب *

وينظم رئيس الجلسة اعطاء الكلمة للأعضاء وفقا لترتيب طلبها. وله أن يتدخل في مراعاة الوقت الذى يستغرقه كل متكلم ، وله كذلك أن يعرض الراى باقتال باب المناقشة في الموضوع المطروح بشرط أن يكون قد تكلم فيه على الأقل مؤيد له ومعارض ، وللمجلس في أى وقت أن يقرر اقفال باب المناقشة بطلب أغلبية أعضائه الحاضرين *

مادة ٩٠ - يؤخذ الرأى برفع الموافقين أيديهم ، ويؤخذ الرأى نداء بالاسم فى الأحوال الآتية :

- (أ) اذا طلب ذلك عشرة من أعضائه •
 - (ب) اذا كان الموضوع المطروح يتطلب أغلبية خاصة لاقراره •
 - (ج) اذا كانت نتيجة التصويت العادى موضع خلاف ظاهر •
- وفى حالة أخذ الرأى بالنداء بالاسم لا يجوز أن يتعدى الافصاح عن الرأى ما يفيد ذلك فقط دون تعليق ، فان جاوز الافصاح عن الرأى ما يفيده بطل الصوت •

مادة ٩١ - يعرض محضر كل جلسة على المجلس فى الجلسة التالية للمصادقة عليه ، فاذا رغب أى عضو ممن حضروا تلك الجلسة تصحيح شىء مما ورد فى محضر الجلسة ، قدم ذلك كتابة قبل بدء أعمال الجلسة التالية أو عند عرض محضر الجلسة على المجلس للمصادقة •

وتسجل محاضر الجلسات فى سجل خاص بعد التصديق عليها من المجلس •

والأمانة العامة للمجلس هى المسئولة عن كل محاضرة •

الباب السادس

أحكام عامة

مادة ٩٢ - تلغى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الصادرة فى ١١ فبراير ١٩٨١ •

مادة ٩٣ - لا يجوز تعديل أحكام هذه اللائحة الا بموافقة ثلثى أعضاء المجلس •

مادة ٩٤ - تنشر اللائحة فى الوقائع المصرية ويعمل بأحكامها من اليوم التالى لنشرها •

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠

بانشاء نقابة الصحفيين وبالفاء القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥

بتنظيم نقابة الصحفيين (١) و (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الاول

فى انشاء النقابة وشروط العضوية

الفصل الاول - انشاء النقابة واهدافها

مادة ١ - تنشأ نقابة للصحفيين فى الجمهورية العربية المتحدة تكون لها الشخصية المعنوية ومقرها الرئيسى مدينة القاهرة ، ويجوز انشاء فروع لها فى المحافظات بقرار يصدره مجلس النقابة .

مادة ٢ - تؤلف النقابة من الاعضاء المتيدة أسماؤهم فى الجدول وفروعه المنصوص عليه فى المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ٣ - تستهدف النقابة :

(١) العمل على نشر وتعميق الفكر الاشتراكى والقومى بين أعضائها

(٢) الاعفاءات الجمركية المقررة بمقتضى هذا القانون الغيت بموجب القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٧/٢٨ - العدد ٣٠) والملغى بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٦/٨/٢١ - العدد ٣٤ تابع) .

وتنشيط الدعوة اليه في داخل المؤسسات الصحفية وبين جمهور القراء وكذلك تنشيط البحوث الصحفية وتشجيع القائمين بها ورفع المستوى العلمى والفكرى لأعضاء النقابة •

(ب) العمل على الارتفاع بمستوى المهنة والمحافظة على كرامتها والذود عن حقوقها والدفاع عن مصالحها •

(ج) ضمان حرية الصحفيين فى أداء رسالتهم وكفالة حقوقهم ، والعمل على صيانة هذه الحقوق فى حالات الفصل والمرض والتعطل والعجز •

(د) السعى لايجاد عمل لأعضاء النقابة المتعطلين وتشغيلهم أو تعويضهم تعويضا يكفل لهم حياة كريمة •

(هـ) العمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها •

(و) تسوية المنازعات ذات الصلة بالمهنة التى تنشأ بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين الهيئات والمؤسسات والدور الصحفية التى يعملون فيها •

(ز) العمل على توثيق العلاقات مع اتحاد الصحفيين العرب والمنظمات المماثلة فى البلاد العربية والمشاركة فى المنظمات الصحفية العالمية التى تنصر القضايا العربية ، والسعى الى اقامة علاقات وثيقة مع المنظمات المماثلة •

(ح) العمل على التقريب بين أعضاء النقابة وبين أعضاء نقابات العمال العاملين فى الصحافة باقامة اتحاد فيما بينها يستهدف الارتقاء بالمهنة •

ويجرى نشاط النقابة فى اطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكى

العربى •

الفصل الثانى — فى شروط العضوية

والقييد فى جداول النقابة

مادة ٤ — ينشأ فى النقابة جدول يشمل أسماء الصحفيين ، وتلحق به الجداول الفرعية الآتية :

- (أ) جدول الصحفيين المستغلين •
- (ب) جدول الصحفيين غير المستغلين •
- (ج) جدول الصحفيين المنتسبين •
- (د) جدول الصحفيين تحت التمرين •

ويعهد بالجدول والجداول الفرعية الى لجنة القيد المنصوص عليها فى المادة ١٣ من هذا القانون • وتودع اللجنة المذكورة نسخة من هذه الجداول فى الاتحاد الاشتراكى العربى ووزارة الإرشاد القومى •

مادة ٥ — يشترط لقيد الصحفى فى جدول النقابة والجداول الفرعية :

(أ) أن يكون صحفيا محترفا غير مالك لصحيفة أو وكالة أنباء تعمل فى الجمهورية العربية المتحدة أو شريكا فى ملكيتها أو مسهما فى رأس مالها •

(ب) أن يكون من مواطنى الجمهورية العربية المتحدة •

(ج) أن يكون حسن السمعة لم يسبق الحكم عليه فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تقرر شطب اسمه من الجداول لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة •

(د) أن يكون حاصلا على مؤهل دراسى عال •

مادة ٦ — يعتبر صحفيا مشتغلا :

(أ) من باشر بصفة أساسية ومنتظمة مهنة الصحافة في صحيفة يومية أو دورية تطبع في الجمهورية العربية المتحدة ، أو وكالة أنباء مصرية أو أجنبية تعمل فيها ، وكان يتقاضى عن ذلك أجراً ثابتاً بشرط ألا يباشر مهنة أخرى .

(ب) المحرر المترجم والمحرر المراجع والمحرر الرسام والمحرر الصور والمحرر الخطاط بشرط أن تنطبق عليهم أحكام المادتين الخامسة والسابعة من هذا القانون عند القيد .

(ج) المراسل اذا كان يتقاضى مرتباً ثابتاً ، سواء كان يعمل في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج بشرط ألا يباشر مهنة أخرى غير اعلامية وتنطبق عليه المادتان الخامسة والسابعة عند القيد .

مادة ٧ — على طالب القيد في جدول الصحفيين المشتغلين أن يكون قد أمضى مدة التمرين بغير انقطاع ، وكان له نشاط صحفي ظاهر خلالها ، وأن يرفق بطلب القيد شهادة مفصلة عن نشاطه في الصحيفة أو وكالة الأنباء التي أمضى فيها مدة التمرين .

مادة ٨ — على الصحفي تحت التمرين أن يمضى مدة التمرين في احدى دور الصحف التي تصدر في الجمهورية العربية المتحدة أو وكالة وكالات الأنباء التي تعمل فيها . ويجوز بترخيص خاص من مجلس النقابة قضاء مدة التمرين في الصحف ووكالات الأنباء في الخارج .

مادة ٩ — على الصحفي تحت التمرين أن يبلغ مجلس النقابة عن محل اقامته واسم الصحيفة أو وكالة الأنباء التي التحق للتمرين فيها وعن كل تغيير يحدث في هذه البيانات .

مادة ١٠ — مدة التمرين سنة لخريجي أقسام الصحافة في الجامعات

والمعاهد العليا المعترف بها ، وستنتان لفريجي باقى الكليات والمعاهد العليا المعترف بها — وتبدأ مدة التمرين من تاريخ القيد فى جدول الصحفيين تحت التمرين ، وتحدد اللائحة الداخلية اجراءات القيد تحت التمرين •

مادة ١١ — تحتسب من فترة التمرين ما يقضيه العاملون فى خدمة الحكومة اذا كانوا يقومون بحكم طبيعة أعمالهم بأعمال صحفية • ويحدد وزير الارشاد القومى بقرار منه الوظائف والأعمال سالفه الذكر وأسماء من يقومون بها •

مادة ١٢ — استثناء من أحكام المادة الخامسة من هذا القانون ، للجنة القيد أن تنقيد فى جدول الصحفيين المنتسبين :

(أ) الصحفيين العرب المقيمين فى الجمهورية العربية المتحدة الذين يعملون فى صحف تصدر فيها أو وكالات أنباء تعمل فيها ، متى توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة الخامسة عدا شرط جنسية الجمهورية العربية المتحدة •

(ب) الصحفيين الأجانب المقيمين فى الجمهورية العربية المتحدة والذين يعملون فى صحف تصدر فيها أو فى وكالات أنباء تعمل فيها متى توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة الخامسة عدا شرط جنسية الجمهورية العربية المتحدة •

(ج) الذين يسهمون مباشرة فى أعمال الصحافة متى توافرت بالنسبة اليهم الشروط المنصوص عليها فى المادة الخامسة عدا شرط احتراف المهنة •

مادة ١٣ — تشكل لجنة القيد الصحفيين فى جداول النقابة من :

وكيل النقابة رئيسا
أثنين من أعضاء مجلس النقابة يختارهما المجلس أعضاء

وترسل اللجنة قبل انعقادها بثلاثين يوما على الأقل بياناً بأسماء طالبي القيد الى الاتحاد الاشتراكي العربي ، ووزارة الارشاد القومي لابطاء الرأي فيها خلال أسبوعين من تاريخ وصول البيان اليها •

فإذا لم تبد الجهتان المذكورتان رأييهما خلال هذه المدة بتت اللجنة في الطلب •

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال ستين يوما من تاريخ تقديم طلب القيد اليها ، وفي حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسببا •

ويخطر الطالب بقرار اللجنة خذل أسبوعين من تاريخ صدوره بخطاب مسجل بعلم الوصول • ويقوم مقام الاخطار تسلم الطالب صورة منه بايصال يوقع عليه •

مادة ١٤ — لن صدر القرار برفض قيده أن يتظلم منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه به أمام هيئة تؤلف على النحو التالي :

أحد مستشاري محاكم الاستئناف ، تتدبه الجمعية العمومية
 لمحكمة الاستئناف رئيسا
 أحد رؤساء النيابة العامة
 رئيس هيئة الاستعلامات أو من ينييه
 أثنان من أعضاء مجلس النقابة ينتخبهما المجلس سنويا
 أعضاء

مادة ١٥ — تستبعد لجنة القيد من جدول الصحفيين تحت التمرين من لم يتقدم لقيد اسمه في جدول الصحفيين المستغلين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء فترة التمرين الا اذا قدم عذرا مقبولا منعه من تقديم الطلب •

ولا يجوز قبول قيده في هذا الجدول الأخير الا بعد مضي سنة من تاريخ استبعاد اسمه ، على أن يدفع رسم قيد جديد •

مادة ١٦ - على مجلس النقابة أن يبلغ الاتحاد الاشتراكي العربي ووزارة الارشاد القومي قرارات اللجان المنصوص عليها في المواد ١٣ و ١٤ و ٨١ و ٨٢ من هذا القانون وذلك خلال أسبوعين من صدورهما ، كما يرسل اليهما كسفا بأسماء الصحفيين المقيدين في جدول النقابة الذين يتقرر نقل أسمائهم من جدول فرعى الى آخر .

مادة ١٧ - لا يجوز لطالب القيد تجديد طلبه الا اذا زالت الأسباب التي حالت دون قبول قيده وانقضت سنة على الاقل من التاريخ الذي أصبح فيه قرار الرفض نهائيا .

مادة ١٨ - اذا فقد العضو شرطا من شروط القيد في الجدول فعلى مجلس النقابة ابلاغ لجنة القيد لتصدر قرارا بشطب اسمه من الجدول .

ولن شطب اسمه من الجدول أن يستأنف هذا القرار أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار المذكور .

وله أن يجدد طلب القيد في الجدول مصحوبا برسم قيد جديد .
وعلى اللجنة أن تعيد قيده بعد التحقق من زوال أسباب شطب الاسم .

مادة ١٩ - للعضو المشتغل أن يطلب نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين .

مادة ٢٠ - لمجلس النقابة ولوزير الارشاد القومي أن يطلبوا من لجنة القيد نقل اسم العضو الذي ترك العمل في الصحافة الى جدول غير المشتغلين ويعلم العضو بهذا الطلب وله أن يبدى دفاعه أمام اللجنة المذكورة .

الباب الثانى

فى النظام المالى للنقابة

مادة ٢١ - تتكون موارد النقابة مما يأتى :

- (أ) رسوم القيد فى جداول النقابة .
- (ب) الاشتراكات السنوية للاعضاء وفوائد الاشتراكات المتأخرة .
- (ج) حصيلة رسوم الدفعة الصحفية (١) .
- (د) ايرادات النقابة من اكسكاف بيع الصحف المقصور حق استغلالها على النقابة .
- (هـ) عائد استثمار أموال النقابة .
- (و) الاعانات والتبرعات والهبات .
- (ز) أى موارد أخرى .

مادة ٢٢ - على كل صحفى أن يؤدى قبل قيد اسمه فى الجدول رسوم القيد المقررة للجدول الذى يريد قيد اسمه فيه - وتكون رسوم القيد كما يأتى :

جنيه

- ١٠ للقيد فى جدول تحت التمرين .
- ٢٠ للقيد فى جدول المستقلين .
- ١٠ للقيد فى جدول المنتسبين .

مادة ٢٣ - يؤدى عضو النقابة الى خزانتها رسم اشتراك سنوى بالقيمة التى تحددها اللائحة الداخلية . ويجب أدائه فى ميعاد غايته آخر

(١) صدر القانون رقم ٥٥١ لسنة ١٩٥٤ بانشاء طوابع دمغة لصالح صندوق معاشات واعانات الصحفيين (الوقائع المصرية فى ١٩٥٤/١١/٤ - العدد ٨٨ مكرر) .

مارس من كل سنة ، ومن يتخلف عن تأدية الاشتراك في الموعد المذكور لا يقبل منه أى طلب ولا تعطى له أى شهادة من النقابة ولا يتمتع بأية خدمة نقابية الا بعد أن يؤدى جميع الاشتراكات •

ويقوم أمين الصندوق بعد هذا التاريخ بانذار من تخلف عن أداء الاشتراك باستبعاد اسمه بمقتضى كتاب مسجل بعلم الوصول • ومن يتخلف عن تأدية الاشتراك حتى آخر يونية من كل سنة يعتبر مستبعدا من الجدول بقوة القانون •

فاذا أوفى بالاشتراكات المستحقة عليه وفوائدها بواقع ٦٪ من تاريخ الاستحقاق أعيد اسمه الى الجدول بغير اجراءات ، واحتسبت له مدد الاستبعاد فى التقديمية والمعاش مع مراعاة أنه اذا مضى على استبعاد الصحفي خمس سنوات دون الوفاء بالاشتراكات المستحقة عليه وفوائدها زالت عضوية النقابة عنه بقوة القانون •

مادة ٢٤ — لمجلس النقابة اعفاء الصحفي من رسم الاشتراك لمدة سنة واحدة ، اذا وجدت أسباب قوية تبرر ذلك ، ويجوز تجديد الاعفاء سنويا متى ظلت الأسباب المشار اليها قائمة ، ولا يجوز الاعفاء من رسوم القيد •

مادة ٢٥ — تبدأ السنة المالية للنقابة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام •

مادة ٢٦ — يتولى مجلس النقابة ادارة أموالها وتحصيلها وحفظها ويقوم باقرار وصرف النفقات التى تستلزمها ادارة النقابة فى حدود الاعتمادات المقررة فى الميزانية •

مادة ٢٧ — يعد مجلس النقابة الحساب الختامى للسنة المالية المنتهية ويعد مشروع الميزانية عن السنة الجديدة ، وتعرض الميزانية والحساب الختامى على الجمعية العمومية للنقابة لاعتمادها •

مادة ٢٨ - تودع أموال النقابة في حساب خاص في أحد المصارف يختاره مجلس النقابة ويصرف منه بقرار من مجلس النقابة ويتوقيع النقيب وأمين الصندوق .

مادة ٢٩ - اذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الجمعية العمومية في مواعيدها العادية يستمر العمل بالميزانية السابقة الى أن تجتمع الجمعية العمومية وتقرر الميزانية الجديدة .

مادة ٣٠ - تعفى نقابة الصحفيين والنقابات الفرعية وكافة المؤسسات التابعة للنقابة من كافة الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد وغير ذلك من التكاليف المالية مهما كان نوعها . وتعفى أموال النقابة والنقابات الفرعية الثابتة والمنقولة ، وجميع العمليات الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أى سلطة عامة .

مادة ٣١ - لا يجوز الحجز على مقر النقابة وفروعها .

الباب الثالث

في إدارة النقابة

الفصل الأول - الجمعية العمومية ومجلس النقابة

أولاً - الجمعية العمومية

مادة ٣٢ - تؤلف الجمعية العمومية من الأعضاء المقيدين في جدول المشتغلين الذين سددوا رسوم الاشتراك المستحقة عليهم حتى آخر السنة المالية المنتهية ، أو أعفوا منها .

وتعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادى في يوم الجمعة الأول من شهر مارس من كل سنة .

ويجوز دعوة الجمعية العمومية الى اجتماع غير عاى كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدها ، ويجب دعوتها اذا قدم طلبا بذلك مائة عضو ممن لهم حق حضور اجتماعاتها وذلك خلال شهر من تقديم الطلب .
وتعقد اجتماعات الجمعية العمومية فى المقر الرئيسى للنقابة •

مادة ٣٣ - تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

(أ) النظر فى تقرير مجلس النقابة عن أعمال السنة المنتهية واعتماده •

(ب) اعتماد الحساب الختامى للسنة المالية المنتهية •

(ج) اقرار مشروع الميزانية الخاصة بالسنة المالية المقبلة •

(د) انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة بدلا من الذين انتهت مدة عضويتهم •

(هـ) اقرار مشروع اللائحة الداخلية للنقابة وفروعها ويصدر بهذه اللائحة قرار من وزير الارشاد القومى بعد موافقة الاتحاد الاشتراكى العربى •

(و) اقرار اللائحة الخاصة بأداب مهنة الصحافة ، وتعديلها ، ويصدر بهذه اللائحة قرار من وزير الارشاد القومى بعد موافقة الاتحاد الاشتراكى العربى •

(ز) وضع نظام للمعاشات والاعانات •

(ح) النظر فيما يهم النقابة من أمور يرى مجلس النقابة عرضها على الجمعية العمومية •

مادة ٣٤ - يدعو النقيب أعضاء الجمعية العمومية للاجتماع باعلان ينشر مرتين فى جريدتين يوميتين تصدران فى القاهرة ، قبل انعقادها بأسبوع على الأقل ، ويبين فى الاعلان موعد الاجتماع وجدول أعمال الجمعية العمومية ، وتدرج فى جدول الأعمال الموضوعات التى يقترحها مجلس النقابة

أى اقتراح يرى عرضه على الجمعية العمومية العادية وذلك قبل موعد عقدها بأسبوع على الأقل .

ولا يجوز للجمعية العمومية العادية أو غير العادية أن تنظر في غير الموضوعات الواردة في جدول أعمالها ، الا ما يرى مجلس النقابة عرضه عليها من الامور العاجلة التي تطرأ بعد توجيه الدعوة .

مادة ٣٥ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا الا اذا حضره نصف الأعضاء على الأقل فاذا لم يتوافر هذا العدد أجل الاجتماع أسبوعين مع اعادة اعلان الاعضاء بالموعد الجديد . ويكون انعقادها الثانى صحيحا اذا حضره ربع عدد الاعضاء ، والا تتكرر الدعوة حتى يكتمل هذا العدد .

مادة ٣٦ - تصدر قرارات الجمعية العمومية بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين .

ثانيا - مجلس النقابة

مادة ٣٧ - يشكل مجلس النقابة من النقيب واثنى عشر عضوا ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية ، نصفهم على الأقل، ممن لم تتجاوز مدة قيدهم في جدول المشتغلين خمسة عشر عاما .

ويشترط فيمن يرشح نفسه لمركز النقيب أو عضوية مجلس النقابة أن يكون عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي العربى ، وأن يكون قد مضى على قيده في الجدول عشر سنوات على الأقل بالنسبة للنقيب ، وثلاث سنوات بالنسبة لعضو مجلس النقابة على الأقل ، ولم تصدر ضده أحكام تأديبية خلال الثلاث السنوات السابقة .

مادة ٣٨ - تنتخب الجمعية العمومية النقيب وأعضاء مجلس النقابة بالاقتراع السرى العام .

ويكون انتخاب أعضاء المجلس بالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة للحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح اقتصر على الحاصلين على الأصوات المتساوية .

ويكون انتخاب النقيب بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة للحاضرين فإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بين المرشحين الحاصلين على أكثر الأصوات ، ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية ، وعند تساوى الأصوات يقتصر على الحاصلين على الأصوات المتساوية .

مادة ٣٩ - يتولى مجلس النقابة فرز الأصوات ، ولكل مرشح الحق في أن يحضر عملية الفرز أو أن ينوب عنه في ذلك أحد أعضاء النقابة المشتغلين .

مادة ٤٠ - تبين اللائحة الداخلية للنقابة أوضاع ومواعيد الترشيح وطريقة إجراء الانتخاب .

مادة ٤١ - الانتخاب اجباري ، ولا يجوز التخلف عنه بغير عذر يقبله مجلس النقابة ، وإلا وقعت على العضو المتخلف غرامة مقدارها جنيه واحد تحصل اداريا لحساب صندوق المعاشات والإعانات .

مادة ٤٢ - على مجلس النقابة أن يخطر الاتحاد الاشتراكي العربي ووزير الإرشاد القومي بنتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب وبقرارات الجمعية العمومية خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

مادة ٤٣ - مدة العضوية بمجلس النقابة أربع سنوات ، وتنتهي كل سنتين عضوية نصف أعضاء المجلس ويقترح بعد نهاية السنة الثانية بين الأعضاء لإنهاء عضوية ستة منهم .

ومدة عضوية النقيب سنتان ، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متواليتين .

وتكون العضوية في مجلس النقابة بلا أجر أو مكافأة •

مادة ٤٤ - يختار مجلس النقابة برئاسة النقيب فور انتخابه ، وكيلين وسكرتيراً عاما وأميناً للصندوق ويكونون مع النقيب هيئة المكتب •
وتحدد اللائحة الداخلية للنقابة اختصاصاتهم وواجباتهم •

مادة ٤٥ - إذا خلا مركز النقيب اختار مجلس النقابة أحد الوكيلين ليقوم مقامه إذا كانت المدة الباقية له تقل عن سنة ، فان زادت على ذلك دعت الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ خلو المركز لاختيار نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الأصلي •

مادة ٤٦ - إذا زالت عضوية أحد أعضاء المجلس أو خلا مكانه حل محله ، وللمدة الباقية من العضوية ، المرشح الحاصل على أكثر الاصوات في آخر انتخابات أجريت لعضوية النقابة •

فإذا كان عدد الأماكن الشاغرة في المجلس ثلاثة فأكثر ، دعت الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ خلوها لانتخاب أعضاء للمراكز الشاغرة يكملون مدة الأعضاء الذين حلوا محلهم •

مادة ٤٧ - يختص مجلس النقابة بما يأتي :

- (أ) العمل على تحقيق أغراض النقابة •
- (ب) اعداد تقرير سنوى عن نشاط النقابة •
- (ج) اعداد الحساب الختامى للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية عن السنة الجديدة •
- (د) ادارة أموال النقابة والاشراف على نظام حساباتها وتحصيل رسوم القيد والاشتراكات المستحقة على الأعضاء •
- (هـ) دعوة الجمعية العمومية للانعقاد ، وتنفيذ قراراتها •

(و) الاشراف على جداول العضوية واختيار أعضاء المجلس الذين يتقدمون لعضوية لجنتى القيد والتأديب وتشكيل اللجان الفرعية •

(ز) اعداد اللائحة الداخلية ولائحة آداب المهنة واللوائح الأخرى واقتراح تعديلها وعرضها على الجمعية العمومية لقرارها ومراقبة تنفيذ هذه اللوائح •

(ح) تنظيم الرعاية الاجتماعية والصحية للصحفيين وأسرهم ؛
(ط) قبول الهبات والتبرعات والاعانات •

(اى) النظر فى الشكاوى المقدمة فى التصرفات المهنية لاعضاء النقابة •

(ك) الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المستحقين للاعانات والمعاشات وبين اللجنة المشرفة على الصندوق •

(ل) وضع خطة العمل السياسى فى النقابة ومتابعة تنفيذها ، وتحقيق الاتصال بين تنظيمات النقابة المختلفة •

(م) ترتيب لقاءات دورية بين المجلس وبين مجالس النقابات الفرعية وتكون مؤتمر يضم مجلس النقابة ومجالس النقابات الفرعية ينعقد مرتين كل سنة على الأقل •

مادة ٤٨ — يختص مجلس النقابة بتسوية المنازعات المهنية بين أعضاء النقابة ، ويعين المجلس لهذا الغرض لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من بينهم النقيب أو أحد الوكيلين ، تقوم بتحقيق أوجه الخلاف وتقديم تقريراً عنها الى المجلس ، ويكون قراره فيها ملزماً للأطراف المعنية •

وتعرض المنازعات على المجلس بناء على طلب أحد الطرفين أو كليهما ، أو بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس •

مادة ٤٩ - لا تكون قرارات الجمعيات العمومية للنقابات الفرعية وقرارات مجالس النقابات الفرعية نافذة الا بعد التصديق عليها من مجلس النقابة .

فاذا لم يعترض عليها المجلس خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعها اليه
تعتبر نافذة .

مادة ٥٠ - يجتمع مجلس النقابة مرة كل شهر على الاقل بدعوة من النقيب أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائه كتابة ، ولا يعتبر الاجتماع صحيحا الا اذا حضره سبعة من أعضائه على الاقل ، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة ، واذا تساوت الأصوات رجح الرأي الذى منه النقيب أو من يحل محله .

مادة ٥١ - لمجلس النقابة أن يقرر اسقاط عضويته عن تنقيب عن جلساته ثلاث مرات متوالية بغير عذر مقبول ، وذلك بعد اخطار العضو بالتنقيب بالحضور لسماع أقواله .

مادة ٥٢ - يقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والادارية ويرأس الجمعية العمومية ومجلس النقابة . وفى حالة غيابه يحل محله الوكيل الذى يختاره المجلس ، فاذا غاب الوكيلان كانت الرئاسة للكبير أعضاء المجلس الحاضرين سنا .

مادة ٥٣ - للنقيب حق التدخل بنفسه أو بمن ينييه من أعضاء مجلس النقابة فى كل قضية تهم النقابة ، وله أن يتخذ صفة المدعى فى كل قضية تتعلق بأفعال تؤثر فى كرامة النقابة أو كرامة أحد أعضائها .

الفصل الثانى - النقابات واللجان الفرعية

مادة ٥٤ - تشكل نقابة فرعية فى كل محافظة - عدا القاهرة والجيزة - فيها أكثر من ثلاثين صحفيا مشغلا ، بقرار من مجلس النقابة .

ويكون لهذه النقابات الفرعية الشخصية المعنوية في حدود اختصاصها .
ولمجلس النقابة الاعتبارات التي يقررها تكوين نقابة فرعية واحدة
يشمل اختصاصها أكثر من محافظة .

مادة ٥٥ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من الصحفيين
المستغلين في دائرة اختصاصها الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية
للنقابة .

وتباشر الجمعية العمومية للنقابة الفرعية في دائرة اختصاصها
الاختصاصات المقررة للجمعية العمومية للنقابة المنصوص عليها في المادة
٣٣ من هذا القانون .

وتحدد اللائحة الداخلية للنقابة شروط وأوضاع انعقادها .

مادة ٥٦ - يتولى شؤون النقابة الفرعية مجلس يؤلف من رئيس
وسنة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بالاقتراع السري .
وينتخب المجلس من بين أعضائه سكرتيراً وأميناً للصندوق ، وعند
التساوى في الأصوات يختار الأقدم قديماً في الجدول .

مادة ٥٧ - تشكل لجنة من ثلاثة أعضاء يندبهم مجلس النقابة
لتتولى اجراءات الانتخاب وفرز الاصوات ، على ألا يشترك في عضويتها
أحد المرشحين .

مادة ٥٨ - فيما عدا ما تقدم ، تسرى على شروط واجراءات
الترشيح العضوية مجلس النقابة الفرعية ومدة العضوية وطريقة الانتخاب
واسقاط العضوية وزوالها ونظام اجتماعات المجلس ، الأحكام الخاصة
بمجلس النقابة الواردة في الفصل الأول من هذا الباب ، والاحكام المبينة
في اللائحة الداخلية للنقابة .

وتكون لرئيس مجلس النقابة الفرعية اختصاصات وسلطات النقيب

بالنسبة للنقابة الفرعية ، وفي حالة غيابه يحل محله سكرتير المجلس ، ويحل محلها عند غيابها أكبر أعضاء المجلس سنا .

مادة ٥٩ - لمجلس النقابة الفرعية ، في دائرته ، اختصاصات مجلس النقابة ، وعليه أن يرسل الى النقابة تقريراً شهرياً عن نشاط نقابته الفرعية .

مادة ٦٠ - تبلغ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة الفرعية الى مجلس النقابة خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

مادة ٦١ - لمجلس النقابة أن يشكل لجنة في دائرة كل محافظة لا توجد فيها نقابة فرعية يبلغ عدد الصحفيين المشتغلين فيها خمسة عشر عضواً على الأقل .

وتبين اللائحة الداخلية للنقابة اجراءات تشكيل هذه اللجان واختصاصاتها .

الفصل الثالث - الطعن في القرارات

مادة ٦٢ - لوزير الارشاد القومي أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية وتشكيل مجلس النقابة ، وله كذلك حق الطعن في القرارات الصادرة من الجمعية العمومية .

ولخمس الاعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية حق الطعن في صحة انعقادها ، وفي تشكيل مجلس النقابة .

ويتم الطعن بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض (الدائرة الجنائية) خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية بالنسبة لأعضائها ، ومن تاريخ الايلاغ بالنسبة لوزير الارشاد القومي .

ويجب أن يكون الطعن مسبياً .

وتفصل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال بعد سماع اقوال النيابة العامة ، والنقيب أو من ينوب عنه ، ووكيل الطاعين ، في جلسة سرية .

مادة ٦٣ - اذا قضى بقبول الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية بطلت قراراتها ، وأعيدت دعوتها الى الاجتماع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم . وتدعى كذلك في هذا الأجل في حالة الحكم ببطلان الانتخاب بالنسبة الى النقيب أو ثلاثة فأكثر من أعضاء المجلس لانتخاب من يحل محلهم .

مادة ٦٤ - اذا خرج مجلس النقابة على الأهداف المنصوص عليها في المادة الثالثة ، أو الاختصاصات المنصوص عليها في المادة السابعة والأربعين أو خالف الاجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية والثلاثين ، فلوزير الارشاد القومي أن يستصدر قرارا من رئيس الجمهورية بطل مجلس النقابة وفي هذه الحالة تؤلف لجنة مؤقتة من :

رئيس محكمة استئناف القاهرة رئيسا

النائب العام
 وكيل وزارة الارشاد القومي أو من ينييه وزيرها أعضاء
 اثنين من أعضاء النقابة يختارهما وزير الارشاد القومي

وتقوم هذه اللجنة بدعوة الجمعية العمومية خلال أسبوعين من تاريخ الحل ، وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية والثلاثين وذلك لانتخاب مجلس جديد .

والى أن ينتخب المجلس الجديد تتولى اللجنة المذكورة المحافظة على أموال النقابة وتصريف شئونها .

الباب الرابع

في الحقوق والواجبات

أولا - الحقوق

مادة ٦٥ - لا يجوز لأي فرد أن يعمل في الصحافة ما لم يكن اسمه مقيدا في جدول النقابة بعد حصوله على موافقة من الاتحاد الاشتراكي العربى .

مادة ٦٦ - تسرى القواعد المنصوص عليها في هذا الباب على الأعضاء المنتسبين .

مادة ٦٧ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٣٥) من قانون الاجراءات الجنائية . لا يجوز القبض على عضو نقابة الصحفيين أو حبسه احتياطيا لما ينسب اليه في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات بسبب مواد صحفية صدرت عنه أثناء ممارسة المهنة . وتحرر النيابة العامة في هذه الحالة محضرا بما حدث تبلغ صورته لمجلس النقابة .

مادة ٦٨ - لا يجوز التحقيق مع عضو النقابة فيما يتصل بعمله الصحفى الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة .

مادة ٦٩ - على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية بأى شكوى ضد أى صحفى تتصل بعمله الصحفى قبل الشروع في التحقيق معه بوقت مناسب .

وإذا اتهم الصحفى بجناية أو جنحة خاصة بعمله الصحفى فللققيب أو لرئيس النقابة الفرعية أن يحضر التحقيق بنفسه أو بمن ينييه عنه .

مادة ٧٠ - لا يجوز تفتيش مقر نقابة الصحفيين ونقاباتها الفرعية

أو وضع أختام عليها الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة وبحضور نقيب الصحفيين أو رئيس النقابة الفرعية أو من يمثلها *

مادة ٧١ - للنقابة والنقابات الفرعية حق الحصول على صور الأحكام الصادرة في حق الصحفي والأحكام والتحقيقات التي تجرى معه بغير رسوم *

ثانيا - الواجبات

مادة ٧٢ - على الصحفي أن يتوخى في سلوكه المهني مبادئ الشرف والأمانة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه هذا القانون والنظام الداخلي للنقابة وآداب المهنة وتقاليدها *

مادة ٧٣ - لا يجوز لعضو النقابة اتخاذ أى إجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمله من أعمال المهنة الا بعد إبلاغ شكواه الى مجلس النقابة وفقا لأحكام المادة ٤٨ من هذا القانون ومضى شهر على الأقل من تاريخ اخطار مجلس النقابة ويجوز في حالة الاستعجال عرض الأمر على النقيب *

مادة ٧٤ - يؤدى الصحفي الذى قيد اسمه فى الجدول أمام مجلس النقابة قبل مزاولته المهنة اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أصون مصلحة الوطن وأؤدى رسالتى بالشرف والأمانة والنزاهة وأن أحافظ على سر المهنة وأن أحترم آدابها وأراعى تقاليدها » *

ثالثا - التأديب

مادة ٧٥ - مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى المدنية أو التأديبية ، يؤخذ تأديبيا طبقا لأحكام المادة ٨١ من هذا القانون كل صحفى يخالف

الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو اللائحة الداخلية للنقابة أو لائحة آداب المهنة أو يفرض على مقتضى الواجب في مزاولته المهنة أو يظهر بمظهر من شأنه الاضرار بكرامتها أو يأتي بما يتنافى مع قواعد آداب المهنة •

مادة ٧٦ - مجلس النقابة بأغلبية ثلثي أعضائه لفت نظر الصحفي الى ما فيه خروج على السلوك المهني أو مخالفة لوائح النقابة ونظمها •

مادة ٧٧ - العقوبات التأديبية هي :

(١) الانذار •

(٢) الغرامة بما لا تتجاوز عشرين جنيها وتدفع لصندوق المعاشات والاعانات •

(٣) المنع من مزاوله المهنة مدة لا تتجاوز سنة •

(٤) شطب الاسم من جدول النقابة ، ولا يترتب على شطب الاسم نهائيا من الجدول المساس بالمعاش المستحق •

مادة ٧٨ - يترتب على منع الصحفي من مزاوله المهنة نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين •

ولا يجوز للصحفي المنوع من مزاوله المهنة ، القيام بأى عمل من أعمال الصحافة ، ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة • ومع ذلك يبقى خاضعا لأحكام هذا القانون ، ولا تدخل فترة المنع في حساب مدة التمرين والمدة اللازمة للاستحقاق في المعاش والمدد اللازمة للتقيد في جدول النقابة والترشيح لمجلس النقابة •

وإذا زاول الصحفي مهنته في فترة المنع يعاقب بشطب اسمه نهائيا من الجدول •

مادة ٧٩ - لا يحول اعتزال الصحفي أو منعه من مزولة الصحافة دون محاكمته تأديبيا عن أعمال ارتكبها خلال مزولته مهنته وذلك لمدة الثلاث السنوات التالية للاعتزال أو المنع .

مادة ٨٠ - قبل الاحالة على الهيئة التأديبية ، تجرى التحقيقات فى النقابة والنقابات الفرعية لجنة تشكل لهذا الغرض من :

- (أ) وكيل النقابة رئيسا
(ب) المستشار القانونى بوزارة الارشاد القومى أو من ينييه
(ج) سكرتير النقابة أو سكرتير النقابة الفرعية أعضاء

مادة ٨١ - تشكل فى النقابة هيئة تأديب ابتدائية تتكون من عضوين يختارهما المجلس من بين أعضائه ، وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الارشاد القومى . وتكون رئاسة هذه الهيئة لاقدم العضوين قيذا ما لم يكن أحدهما عضوا فى هيئة مكتب مجلس النقابة فتكون له رئاستها .
وقرفع الدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة أو من مجلس النقابة الفرعية أو النيابة العامة أو من وزير الارشاد القومى .
ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية .

مادة ٨٢ - تستأنف قرارات هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة تأديب استئنافية تتكون من احدى دوائر محكمة استئناف القاهرة وعضوين يختار المجلس أحدهما من بين أعضائه - ويختار ثانيهما الصحفي الحال الى المحاكمة التأديبية . فاذا لم يعمل الصحفي حقه فى الاختيار خلال أسبوع من تاريخ اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته ، اختار المجلس العضو الثانى .

ويرفع الاستئناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ العضو بقرار هيئة التأديب الابتدائية .

مادة ٨٣ - يعلن العضو المطلوب محاكمته تأديبيا بالحضور أمام أى من هيئتي التأديب بكتاب مسجل يعلم الوصول موضح فيه موعد الجلسة ومكانها وملخص التهم المنسوبة اليه وذلك قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

مادة ٨٤ - للعضو المقدم للمحاكمة التأديبية أن يحضر بنفسه أو يستعين بمحام للدفاع عنه ، وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور العضو شخصيا .

فاذا تأخر عن الحضور بغير عذر مقبول أعيد اعلانه ، فاذا لم يحضر يحاكم غيابيا .

وتكون المحاكمة التأديبية سرية ، ولا يجوز نشر ما دار فيها الا بتصريح من الهيئة التأديبية .

مادة ٨٥ - للهيئة التأديب ، وللصحفى أو من يوكله ، أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم . فاذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للهيئة أن تحيله الى النياية العامة لمعاقبته بالعقوبات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية فى مواد الجفج .

مادة ٨٦ - يجب أن يكون قرار هيئة التأديب مسببا وأن تتلى أسبابه كاملة عند النطق به فى جلسة سرية .

مادة ٨٧ - تعلن المقررات التأديبية فى جميع الاحوال الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه ، ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة القرار الى الصحفى صاحب الشأن بايصال .

مادة ٨٨ - لن صدر ضده قرار تأديبى بشطب اسمه من جدول الصحفيين أن يطلب من لجنة القيد بعد مضى خمس سنوات كاملة على

الاقتل قيد اسمه في الجدول • فاذا رأت اللجنة أن المدة التي مضت من وقت صدور القرار بشطب اسمه كافية لاصلاح شأنه وازالة أثر ما وقع منه ، أمرت بقيد اسمه في الجدول وحسبت أقدميته من تاريخ القيد الأخير •

الباب الخامس

صندوق المعاشات واعانات

مادة ٨٩ — يكون لصندوق معاشات واعانات الصحفيين الشخصية المعنوية ويمثله النقيب •

ويكون للصندوق حساب مستقل في مصرف يختاره مجلس النقابة • ويرتب هذا الصندوق معاشات دورية ويمنح مكافآت واعانات وقتية على الوجه المنصوص عليه في هذا القانون •

مادة ٩٠ — يتكون رأس مال الصندوق من :

(أولا) نصف الرصيد من صندوق النقابة وقت العمل بهذا القانون •
(ثانيا) رصيد صندوق معاشات واعانات الصحفيين المنشأ بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥١ وفائض ميزانية حساب الاكشاك وقت العمل بهذا القانون •

(ثالثا) رسوم القيد الجديدة •

(رابعا) نصف الفائض في ميزانية صندوق النقابة سنويا •

(خامسا) عائد استثمارات النقابة •

(سادسا) نصف اشتراكات الأعضاء •

(سابعا) حصيلة الدمغة الصحفية •

(ثامنا) الاعانات الحكومية •

(تاسعا) نسبة مئوية من حصيلة الاعلانات في الصحف والمؤسسات الصحفية يصدر بتحديددها قرار من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربى أو من يفوضه في النصف الاول من شهر يونيو من كل عام على أن تضمن هذه النسبة وفاء الصندوق بالتزاماته •

(عاشرًا) التبرعات والوصايا وما يتقرر من موارد أخرى •

مادة ٩١ - يدير هذا الصندوق لجنة تشكل من أعضاء هيئة المكتب وأثنين يختارهما مجلس النقابة كل سنتين ، أحدهما من الاعضاء المشتغلين والآخر من بين أصحاب المعاشات •

مادة ٩٢ - يعد مجلس النقابة مشروع الميزانية السنوية للصندوق ويعرض على الجمعية العمومية للتصديق عليها •

ولأ يجوز أن يتعدى بند المصروفات سبعين في المائة من إيرادات الصندوق السنوية ويكون الباقي احتياطيًا له •

مادة ٩٣ - يضع مجلس النقابة في حدود الموارد المالية للصندوق ، اللائحة التي تحدد شروط استحقاق المكافأة أو المعاش ، ومقدار ما يصرف للعضو أو لأسرته منهما ، وفئات الاعانات الأخرى ، والقواعد والشروط المنظمة للصرف ، وتعرض على الجمعية العمومية لاقرارها •

مادة ٩٤ - يستحق الصحفى المعاش بالكامل عند استيفاء الشروط الآتية :

(أولا :) أن يكون اسمه مقيدا بجدول الصحفيين المشتغلين •

(ثانيا) أن يكون قد بلغ ستين عاما ميلاديا •

ويعتبر في حكم بلوغ السن المشار اليها ، الوفاة أو العجز الكامل عن ممارسة المهنة •

(ثالثا) أن يكون قد قام بسداد رسوم الاشتراك المستحقة عليه ما لم يكن قد أعفى منها بقرار من مجلس النقابة •

(رابعا) أن يكون قد مضى على قيده في جدول المشتغلين خمس وعشرون سنة ميلادية متصلة أو متقطعة ، بما فيها مدة التمرين •

مادة ٩٥ - تعفى أموال الصندوق الثابتة والمنقولة وجميع العمليات الاستثمارية أيا كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والدمغة والفوائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة •

مادة ٩٦ - يبدأ صرف المعاش في أول الشهر التالي لاستحقاقه بناء على طلب المستحق •

مادة ٩٧ - يترتب على صرف معاش التقاعد ألا يباشر الصحفي أى عمل من أعمال الصحافة • وينقل اسمه نهائيا من جدول الصحفيين المشتغلين الى جدول غير المشتغلين •

ولا يجوز للصحفى ، بعد أن يحصل على معاش التقاعد ، أن يطلب إعادة قيد اسمه في جدول المشتغلين •

مادة ٩٨ - المعاش حق لكل عضو ، وفي حالة وفاته يكون حقا لأسرته دون النظر الى دخله الخاص أو معاشه من جهة أخرى أو دخل أسرته من أى مصدر كان ، وذلك في الحدود التي تجددتها اللائحة الداخلية للصندوق •

مادة ٩٩ - اذا أدلى صحفى ببيانات غير صحيحة أدت الى حصوله على معاش التقاعد أو زوال أى عمل من أعمال المهنة بعد حصوله على هذا المعاش ، يقطع عنه المعاش وتتخذ ضده الاجراءات اللازمة لاسترداد ما حصل عليه بغير حق •

مادة ١٠٠ - اذا طرأ على العضو أو أسرته ما يقتضى اعانته ، جاز للجنة الصندوق أن تقرر اعانة وقتية لمواجهة هذه الحالة طبقا للائحة •

مادة ١٠١ .- تقدم طلبات المعاش والاعانة كتابية للجنة الصندوق ، وعلى اللجنة أن تفصل فيها خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ تقديم المستندات التى تحددها اللائحة الداخلية .

مادة ١٠٢ .- مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات ، تعتبر المعاشات والاعانات نفقة لا يجوز تحويلها أو الحجز عليها أو التنازل عنها للغير إلا لنفقة محكوم بها أو لدين للنقابة ، وذلك فى حدود الربع وعند التزامه يفضل دين النفقة .

الباب السادس

أحكام عامة وانتقالية

مادة ١٠٣ .- يحظر على أصحاب الصحف ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء أن يمينوا فى أعمالهم الصحفية بصفة دائمة أو مؤقتة أشخاصا من غير أعضاء النقابة المقيدين فى جدول المشتغلين أو المنتسبين أو تحت التمرين .

واستثناء من ذلك يجوز لهم تعيين مراسلين أجانب فى الخارج فقط اذا اقتضت الضرورة ذلك .

ماد ١٠٤ .- مع عدم الاخلال بالحقوق المقررة من قبل ، يجب أن يحرر فى ظل أحكام هذا القانون عقد استخدام بين الصحفى وبين المؤسسات الصحفية أو مالك الصحيفة أو من يمثله .

مادة ١٠٥ .- يشمل العقد مدة التعاقد ، مالم يكن العقد غير محدد المدة ، ونوع العمل ، ومكانه ، والمرتب مع بيانه تفصيلا .

مادة ١٠٦ .- للصحفى حق الحصول على اجازات بأجر كامل على النحو الآتى :

(أ) شهر على الأقل في السنة اذا كانت مدة قيده في جدول النقابة لا تتجاوز عشر سنوات ، فاذا رادت على عشر سنوات كانت الاجازة خمسة وأربعين يوما •

(ب) يوم كل أسبوع •

(ج) سبعة أيام عارضة سنويا •

مادة ١٠٧ - يستحق الصحفي اجازة مرضية مدتها ثلاثة شهور كل ثلاث سنوات يتقاضى فيها أجره كاملا فاذا زادت مدة المرض على تلك المدة استحق $\frac{1}{80}$ من مرتبه عن السنة الشهور التالية و $\frac{1}{70}$ من مرتبه فيما زاد على ذلك •

وتتقاضى الصحفية اجرا يعادل $\frac{1}{70}$ من مرتبها اذا زادت مدة انقطاعها عن العمل بسبب الحمل على ستة أشهر • ولا يجوز للمؤسسة أو مالك الصحيفة أو من يمثله أن يفصل الصحفية مدة غيابها بسبب مرض يثبت بشهادة طبية أنه نتيجة للحمل أو الوضع •

مادة ١٠٨ - اذا رغب أحد الطرفين في فسخ العقد وجب عليه أن يعلن الطرف الآخر كتابة قبل الموعد المحدد لنهاية العقد بشهرين على الأقل ان كانت المدة سنة فأكثر ، أو كان العقد غير محدد المدة ، وشهر على الأقل اذا كانت المدة أقل من سنة •

مادة ١٠٩ - على المؤسسات الصحفية أو مالك الصحيفة أو من يمثله أن يعطى الصحفي عند طلبه في نهاية العقد شهادة لا يذكر فيها إلا نوع العمل الذى كان يباشره ، وتاريخ التحاقه به وتاريخ تركه العمل وقيمة المرتب ويرد اليه ما كان قد أودعه من شهادات وأوراق في موعد أقصاه شهر من طلب الصحفي •

مادة ١١٠ - اذا انتهى عقد عمل الصحفى احتسبت مكافأة نهاية الخدمة على أساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كان المشرع قد أحل نظام تأمين الشيوخوخة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في ١/١/١٩٦٢ وأصبح الالتزام بإداء معاش العامل وأقعا على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ وكان قانون التأمينات رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله والذى سرت أحكامه - وفقاً للمادة الثانية منه - على جميع العاملين عدا من استئنثتهم هذه المادة على سبيل الحصر قد أبقي على نظام تأمين الشيوخوخة الى جانب ما استحدثه من تأمينات أخرى ، وكانت المادة ٨٩ منه بعد أن نصت فى فقرتها الاولى على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل فى تأمين الشيوخوخة والعجز والوفاة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ » أوردت فى فقرتها الثانية أنه « ويلتزم أصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو ٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحصلونه فى تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار اليه فى الفقرة السابقة .. ومفاد ذلك أنه اذا كان صاحب العمل قد ارتبط مع عماله بنظام معاش أو مكافأة افضل قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ فإنه لا يظل ملتزماً قبلهم الا بفرق الميزة التى تزيد وفقاً لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية . ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ٧٠ من احتساب مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء عقد عمل الصحفى على أساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد ، ذلك أن ما تضمنته هذه المادة ليس حكماً مستحدثاً فهو ترديد - لما نصت عليه لائحة العمل الصحفى الصادرة فى ١١/١٣/١٩٤٣ - والتى أبقي القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ على الحقوق التى كانت مقررة للصحفيين بمقتضاها ومنها هذه المكافأة .

ولذلك فإن النص عليها فى المادة ١١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ليس من شأنه أن ينسخ حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كما أنه لا يتعارض معه ، بل يتعين إعمال هذين النصين معا فلا تلتزم المؤسسات الصحفية قبل الصحفيين العاملين بها الا بقيمة الزيادة بين ما تتحمله وفقاً لنظام مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليه بالمادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقاً لقانون العمل (نقض ١٤/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ١٨١٣ لسنة ٤٩ ق) .

مادة ١١١ - مع عدم الانحلال بما تقضى به المادة ١٠٨ اذا فصلت المؤسسة الصحفية أو مالك الصحيفة الصحفى قبل انتهاء مدة العقد لزمه أجره عن باقى المدة التى لا يجد فيها عملا ، فاذا فاصله دون اتباع ما تنص عليه المادة السابقة لزمه أجره عن باقى مدة العقد •

مادة ١١٢ - لا يجوز للمؤسسات الصحفية أو للملكى الصحف أو من يمثلونهم أن يكلّفوا المحررين نشر ما يتعرضون به للمسئولية بغير أمر كتابى ، كما لا يجوز تكليف الصحفى بعمل لا يتفق مع اختصاصه المتعاقد عليه الا بموافقته •

ولا يجوز نقل الصحفى الى عمل آخر يختلف مع طبيعة مهنته •

مادة ١١٣ - يجب أن يتضمن عقد العمل بين الصحفى والمؤسسة الصحفية أو صاحب الصحيفة أو وكالة الانباء جميع الازايا التكميلية التى يتفق عليها بينهما •

وللصحفيين عقد اتفاقات خاصة مع أصحاب الصحف ووكالات الأنباء التى يعملون فيها ، وإلّا أصحاب الصحف ووكالات الانباء عقد اتفاقات مع نقابة الصحفيين تتضمن شروطا للعمل أفضل للصحفى مما تضمنه هذا القانون •

وعلى كل المؤسسات الصحفية وأصحاب الصحف أو من يمثلونهم ابلاغ مجلس نقابة الصحفيين بشروط العمل لديها وبكل اتفاق يعقد مع الصحفيين لقيده فى سجل خاص ، وعليها كذلك أن تخطر المجلس بكل تعديل يطرأ على هذه الشروط •

ولمجلس النقابة أن يطلب من مالك الصحيفة أو وكالة الانباء تعديل ما يراه من شروط مجحفة بالصحفيين •

فاذا لم يستجب لطلبه ، يعرض الخلاف على لجنة تشكل من :

- مستشار الدولة لادارة الفتوى بمجلس الدولة * * * * * رئيسا
- نقيب الصحفيين أو من يقوم مقامه عند غيابه * * * * *
- مالك الصحيفة أو وكالة الانباء أو من ينوب عنه * * * * *
- أعضاء {
- عضوين يعينهما وزير العدل يمثل أولهما المؤسسات الصحفية
- أو وكالات الانباء ويمثل الآخر نقابة الصحفيين * * * * *
- وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية *

مادة ١١٤ - يقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون الصحف والمجلات وسائر المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصفة دورية *

وتستثنى من ذلك المجلات والصحف والنشرات التي تصدرها الهيئات العامة أو الهيئات العلمية والتنظيمات النقابية والتعاونية *

مادة ١٥ - مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٦٥ ، ١٠٣ بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز ٣٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين *

ويعاقب بنفس العقوبة كل شخص غير مقيد في جداول النقابة ينتحل لقب الصحفي *

وتؤول حصيلة هذه الغرامات الى صندوق المعاشات والاعانات في النقابة *

مادة ١١٦ - لا تسرى أحكام القانون الخاص بالاجتماعات العامة على اجتماعات أعضاء النقابة للبحث فيما لا يخرج عن أهداف النقابة المحددة في هذا القانون *

مادة ١١٧ - تؤول أموال نقابة الصحفيين المنشأة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الى نقابة الصحفيين المنشأة طبقا لهذا القانون *

مادة ١١٨ - يشمل الجدول جميع الصحفيين المقيدة أسمائهم في الجدول والجدول الفرعية عند صدور هذا القانون ، المرخص لهم بالعمل في الصحافة من الاتحاد الاشتراكي العربي ، مرتبة أسمائهم وفقا لتواريخ القيد ، بشرط أن يتقدموا خلال الشهور الثلاثة التالية لاصداره بطلب قيد جديد بغير رسوم .

مادة ١١٩ - يستمر المجلس الحالي لنقابة الصحفيين في القيام بأعمال مجلس النقابة بكامل اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون ، وذلك بصفة مؤقتة لحين تشكيل مجلس النقابة الجديد طبقا لاحكام هذا القانون وذلك خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ صدوره .

كما تستمر اللجان الفرعية القائمة لحين تشكيل النقابات الفرعية الجديدة وتكون لها اختصاصات النقابات الفرعية الواردة في هذا القانون .

مادة ١٢٠ - يستمر العمل باللائحة الداخلية الحالية للنقابة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، حتى يتم اعداد اللائحة الداخلية وفقا لأحكامه .

مادة ١٢١ - يلغى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم نقابة الصحفيين ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٢٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية في ٩ رجب سنة ١٣٩٠ (١ سبتمبر سنة ١٩٧٠) .

القسم الثاني

في الاعمال

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٦٧

بانشاء الهيئة العامة للاستعلامات (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة والارشاد القومى والسياسة والآثار ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الارشاد القومى ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للاستعلامات تحل محل مصلحة الاستعلامات وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير الارشاد القومى ، وتخضع لاشرافه ورقابته وتوجيهه .

مادة ٢ - تهدف الهيئة الى المساهمة فى تحقيق رسالة وزارة الارشاد القومى ، وذلك فى مجال التعرف على موقف الراى العام المحلى والعالمى

تجاه القضايا والأحداث التي تهتم الدولة ، وفي مجال ارشاد وتوعية وتنوير الرأي العام المحلي باستخدام وسائل الاتصال المباشر ، وفي مجال الاعلام وتنوير الرأي العام العالمي باستخدام مختلف الوسائل وذلك وفقا لخطط الاعلام المقررة •

وللهيئة أن تقوم بما يحقق هذه الأهداف بالتعاون مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة ، وخاصة أجهزة الاعلام الاخرى وأجهزة الاتحاد الاشتراكي العربي وأجهزة الدولة بالخارج وللهيئة على الأخص ما يأتي :

١ - تنظيم الحصول على المعلومات عن شتى الموضوعات والاحداث والقضايا التي تهتم الرأي العام في الداخل والخارج ، وتجميع وتصنيف ودراصة هذه المعلومات وتحليلها لاستخلاص الاتجاهات المختلفة فيها وابلاغ هذه النتائج للجهات المعنية - وعلى الأخص أجهزة وزارة الارشاد - بما يسمح بتخطيط ورسم سياسة الاعلام على أساس الموقف الحقيقي لاتجاهات الرأي العام المحلي والعالمي •

٢ - قياس ردود الفعل واتجاهات الرأي العام المحلي والعالمي ازاء برامج الاعلام التي تقدمها مختلف أجهزة الاعلام ، وازاء الاجراءات والقرارات التي تتخذها أجهزة الدولة فيما يرتبط جماهير الشعب وذلك كله عن طريق أجهزتها المحلية والخارجية ، وبالاستعانة بمختلف أجهزة الدولة في الداخل والخارج •

٣ - اعداد وتنفيذ البرامج الاعلامية الموجهة الى الرأي العام المحلي وفقا لسياسة وخطط الاعلام المقررة ، بهدف تدعيم وتعميق المفاهيم الاشتراكية بين القواعد الشعبية ، ومعاونة الجهود التي تبذل لرفع المستوى الحضارى للقرية وتحقيق اللقاء المتصل بين الشعب وقيادته ، وإيصال فلسفة العمل الوطني الى جميع العاملين ، وتبصير المواطنين بسياسة واتجاهات وقرارات الدولة ، والمساهمة في ابراز المناسبات القومية وما الى ذلك من أهداف ارشاد وتوجيه جماهير الشعب وذلك باستخدام وسائل الاتصال المباشر عن طريق ما تقوم به مراكز الاعلام المحلية - الثابتة

والمتبقلة - من عقد اللقاءات المباشرة ونشر المطبوعات والصور وعرض الملصقات والشرائح والأفلام التسجيلية وإذاعة الشرائط التسجيلية وما الى ذلك من وسائل الاتصال المباشر بجماهير الشعب .

٤ - اعداد وتنفيذ البرامج الاعلامية الموجهة الى الرأى العام العالمى وفقا لسياسة وخطط الاعلام المقررة - بهدف تعريفه بأهداف الجمهورية العربية المتحدة ومجتمعها الاشتراكى واتجاهاتها ازاء المشكلات العالمية ومدى ما حققته من نهضة وتقدم والرد على الدعايات المضادة وما الى ذلك من أهداف تنوير الرأى العام العالمى ، وذلك باستخدام كافة وسائل الاتصال المباشرة والعامة عن طريق ما تقوم به مراكز الاعلام وأجهزة الدولة بالخارج .

٥ - اعداد وتحرير الكتيبات والنشرات الاعلامية ذات الصبغة العامة بما يهم الرأى العام العالمى والمحلى بمختلف اتجاهاته وفئاته ومستوياته عن الموضوعات والاحداث الجارية واتجاهات الجمهورية ازاءها ، ولايضاح معالم تطور الجمهورية ونهضتها ولقابلة آثار الدعايات المضادة .

٦ - اعداد وتحرير النشرات والتقارير الاعلامية التخصصية عن الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تهم الأجهزة العليا بالدولة .

٧ - اعداد المواد الاعلامية من مطبوعات وملصقات وصور وشرائح وشرائط تسجيلية وأفلام تسجيلية ، وما اليها من المواد اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج الاعلام الداخلية والخارجية المقررة ، واتخاذ اجراءات توزيعها وفقا لهذه الخطط والبرامج وطبقا للمعدلات المقررة .

٨ - العمل على خلق وتنمية الروابط مع شعوب الدول الأخرى عن طريق تزويد اليهئات والأفراد الأجانب بالمعلومات والمواد الاعلامية اجابة لمرغباتهم واستفساراتهم ، وكذلك تزويد أبناء الجمهورية العربية والدول الصديقة والمبعوثين بالخارج بالمعلومات والمواد الاعلامية ، بما يساعدهم

على التعريف باتجاهات الجمهورية ونواحي التقدم فيها ومجابهة الدعايات المضادة *

٩ - تقديم المعاونة للصحفيين والمراسلين ومن اليهم من رجال الاعلام الاجانب المقيمين والعابرين - للوقوف على الحقائق واتجاهات الدولة عن الاحداث والقضايا الداخلية والخارجية *

١٠ - تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالصحافة ونشر الانباء والبيانات الصادرة عن الدولة ، وكذلك كل ما يتعلق بنشر البلاغات والبيانات والانباء والاعلانات وما اليها ، وكذا ما يعهد به الى وزارة الارشاد القومي فيما يتعلق بشئون الصحافة المحلية *

مادة ٣ - يشكل مجلس ادارة الهيئة على الوجه التالي :

رئيس مجلس ادارة الهيئة - ويصدر بتعيينه وتحديد مكافأته قرار من رئيس الجمهورية *

سبعة أعضاء يصدر وزير الارشاد القومي قرارا بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد *

مادة ٤ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ، ووضع السياسة التي تسير عليها وله أن يتخذ من القرارات - ما يراه لازما لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وله على الأخص :

١ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للهيئة وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية (١) *

(١) صدرت قرارات وزير الاعلام أرقام ٧١٩ لسنة ١٩٧٥ بأحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات للهيئة العامة للاستعلامات و ٧٢٠ لسنة ١٩٧٥ بأحكام لائحة المشتريات و ٧٢٢ لسنة ١٩٧٥ بأحكام لائحة المخازن (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١/١٨ - العدد ١٤) *

٢ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين العاملين بالهيئة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم (١) .

٣ - الموافقة على مشروع الميزانية السنوية .

٤ - اقتراح الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالهيئة .

٥ - اقتراح عقد القروض لصالح الهيئة .

٦ - اقتراح الرسوم والتعريفات وتحديد الأجور لأنواع الخدمات التي تقوم بها الهيئة .

٧ - قبول الهبات التي ترد للهيئة من الجهات المختلفة .

٨ - النظر في كل ما يرى وزير الارشاد القومي أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

ويجوز لمجلس الادارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد اليها ببعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين بالهيئة في القيام بمهمة محددة .

مادة ٥ - يتولى رئيس مجلس ادارة الهيئة ادارتها وتصريف شئونها وتمثيل الهيئة في علاقاتها بالاشخاص الاخرى وأمام القضاء - ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الهيئة - وله أن يفوض مديراً أو أكثر في بعض اختصاصاته .

مادة ٦ - يجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ، ولوزير الارشاد القومي الحق في دعوة المجلس للاتعداد كلما

(١) صدرت قرارات وزير الاعلام أرقام ٧١٧ لسنة ١٩٧٥ بإصدار لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات و ٧١٨ لسنة ١٩٧٥ بإصدار لائحة بدل السفر ومصروفات الانتقال و ٧٢١ لسنة ١٩٧٥ بأحكام لائحة العاملين بمكاتب الاعلام بالخارج و ٧٢٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للاستعلامات (الوقائع المصرية في ١٨/١/١٩٧٦ - العدد ١٤) .

رأى ضرورة لذلك • ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا اذا حضره أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس •

مادة ٧ — تدون محاضر الجلسات ونص القرارات وتوقع من رئيس مجلس الادارة وأمين الجلسة •

مادة ٨ — يبلغ رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارات المجلس الى وزير الارشاد القومى لاعتمادها وعلى الوزير أن يقدم الى رئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه فيها •

مادة ٩ — ينقل العاملون الحاليون بمصلحة الاستعلامات اللغة بدرجاتهم ومرتباتهم ومكافآتهم الى الهيئة •

مادة ١٠ — يكون للهيئة ميزانية خاصة يتم اعدادها وفق القواعد التى يقترحها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالاتفاق مع وزارة الخزانة •

مادة ١١ — يجوز للهيئة فى سبيل اقتضاء حقوقها اتخاذ الاجراءات المقررة بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه •

مادة ١٢ — يتولى وزير الارشاد القومى اختصاصات مجلس ادارة الهيئة لحين تشكيل هذا المجلس •

مادة ١٣ — تظل النظم والقواعد المعمول بها فى مصلحة الاستعلامات اللغة سارية الى أن تصدر الهيئة لوائحها الداخلية والمالية والادارية •

مادة ١٤ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

صدر برباسة الجمهورية فى ٥ رجب سنة ١٣٨٧ (٩ اكتوبر سنة ١٩٦٧) •

قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٥

بالموافقة على اتفاقية الحق الدولي لتصحيح الأنباء التي
وضعها مؤتمر حرية الأنباء بتاريخ ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٨ (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة
١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ،

اصدر القانون الاتي :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاقية الحق الدولي لتصحيح الانباء التي
وضعها مؤتمر حرية الانباء بتاريخ ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٨ والتي وقعتها
مصر بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٥ ،

صدر بديوان الرئاسة في ١٤ رجب سنة ١٣٧٤ (٩ مارس سنة ١٩٥٥) .

(١) الوقائع المصرية في ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ - العدد ٢٠ مكرر .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

صحة ونظافة عامة

- القسم الأول - في الوقاية من الامراض المعدية وغيرها .
- القسم الثانى - في جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته .
- القسم الثالث - في الصحة القروية .
- القسم الرابع - في الوقاية من اضرار التدخين .
- القسم الخامس - في علاج العاملين والمواطنين على نفقة الدولة .
- القسم السادس - في تشريعات صحية مختلفة .
- القسم السابع - في النظافة العامة .
- القسم الثامن - في الاتفاقات الدولية الصحية .

القسم الأول

في الوقاية من الأمراض المعدية وغيرها

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ بمقتاومه مرض البهارسيا (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يهربى هذا القانون في الجهات التى يعينها وزير الصحة العمومية بقرار ينشر في الجريدة الرسمية (٢) .

مادة ٢ - على كل شخص يبلغ سن الثامنة عشرة أن يقدم نفسه في خلال ستة أشهر من تاريخ نشر القرار المشار اليه في المادة السابقة الى المستشفى الذى تخصصه وزارة الصحة العمومية لعلاج مرض البهارسيا لفحصه من حيث الاصابة بهذا المرض .

مادة ٣ - لأفراد العائلة الواحدة المقيمين في منزل واحد أن يطلبوا انتقال الطبيب هو والممرضة اليهم لأخذ العينات اللازمة للفحص في مقابل دفع رسم قدره جنيه مصرى واحد يضاف الى جانب الحكومة .

مادة ٤ - يجب على الأشخاص الذين يثبت الفحص اصابتهم أن

(١) صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٣ بأعفاء مادة البيلوسيد التى تستوردها وزارة الصحة لمكافحة مرض البهارسيا من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم (الجريدة الرسمية في ١٧/٥/١٩٧٣ - العدد ٢٠) .

(٢) صدر قرار وزير الصحة المؤرخ ٣٠/١٠/١٩٥٠ بتطبيق القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ على جميع مناطق القطر المصرى (الوقائع المصرية في ١١/٦/١٩٥٠ - العدد ١٠٥) .

(م ٢٥ - موسوعة مصر ج ١٧)

يتقدموا الى المستشفى الموجود بالمدينة أو القرية في المواعيد التي تحدد لهم لمتابعة العلاج طبقا للنظم الموضوعه لذلك •

ويجب أيضا أن يقدموا أنفسهم للمستشفى بعد استيفاء العلاج في الموعد الذى يحدد لهم لاعادة فحصهم فاذا تبين أنهم لا يزالون مصابين أعيد علاجهم •

فاذا اقتضى الأمر علاجهم خارج المدينة أو القرية التى يقيمون بها تقوم وزارة الصحة العمومية بنقلهم الى أقرب مستشفى لاتمام علاجهم •

مادة ٥ - يجب على الآباء أو الأشخاص الذين يعيش فى كنفهم الصبية الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة أن يقدموهم للمستشفى للفحص المشار اليه فى المادة الثانية وأن يعملوا على متابعتهم العلاج طبقا لحكم المادة السابقة •

مادة ٦ - يعفى من العلاج المنصوص عليه فى المادتين السابقتين الأشخاص الذين يكونون قد عولجوا من مرض البلهارسيا وقدموا فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة الثانية شهادة طبية بذلك أو بأنهم لا يزالون يتابعون العلاج وعليهم أن يتقدموا للمستشفى فى الميعاد الذى يحدد لهم لاعادة فحصهم ومعالجتهم اذا لزم الحال •

مادة ٧ - يجب على الأشخاص الذين يتعذر عليهم لأسباب صحية التقدم الى المستشفى فى المواعيد المحددة فى المواد السابقة لفحصهم أو متابعة علاجهم أن يقدموا شهادة طبية مثبتة لقيام هذا المانع أو يبلغوا ذلك الى ادارة المستشفى المختص بكتاب موصى عليه •

ويحدد طبيب المستشفى المختص لهؤلاء الاشخاص المواعيد التى يجب عليهم أن يتقدموا فيها للفحص ومتابعة العلاج •

مادة ٨ - لا يجوز للأشخاص الذين يعملون فى الملاحة النهرية وصيد الأسماك فى المياه العذبة مزاوله عملهم مدة اصابتهم بمرض البلهارسيا •

ولذلك يجب عليهم أن يقدموا أنفسهم مرة كل عام في الموعد والمكان اللذين تحددهما وزارة الصحة العمومية لفحصهم ومعالجة المصابين منهم .
ولا يجوز لهم أن يستخدموا أو يسطحبوا معهم أحدا من ذويهم أو غيرهم من المصابين بالبلهارسيا ما لم يكن قد عولج من المرض وفقا لحكم المادة الرابعة .

مادة ٩ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات أو هاتين العقوبتين .

مادة ١٠ — يكون لأطباء وزارة الصحة العمومية الذين يعهد اليهم بمباشرة الأعمال المبينة بهذا القانون صفة مأموري الضبطية القضائية لاثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكامه .

مادة ١١ — على وزيرى الصحة العمومية والمعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٨
بشأن استئصال المواقع الناقلة للبلهارسيا

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر مجارى مياه الترعى والمصارف وفروعها الأصلية أو الثانوية وكذلك المساقى والرشاحات المستعملة للرى أو الصرف أو المعاطلة سواء أكان بها مياه جارية أو راکدة أم كانت جافة كل أوقات السنة أو بعضها •

مادة ٢ - يجوز لوزارة الصحة العمومية أن تطلب من أصحاب الشأن تطهير مجارى المياه الخاصة بهم مرتين فى العام كما يجوز لها بالاتفاق مع مصلحة الرى أن تقوم بتحويل مجرى أية ترعة أو أى مصرف أو أى جزء أو فرع منهما عن مكانه الى الموقع الذى تراه وعليها ردم المجرى المتخلف عن هذا التحويل •

وتقرر وزارة الصحة العمومية المجرى التى ترى ضرورة تطهيرها وتحويل مجراها أو ردمها أو تعديلها والشروط الواجب اتباعها والمدة اللازمة لذلك •

مادة ٣ - يعين مدير قسم استئصال قواقع البلهارسيا أو نائبه فى المديرية القرار المشار اليه فى المادة السابقة الى مالكى الأرض التى يقع فيها المجرى والى المنتفعين به بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصرف لاجراء الأعمال المطلوبة فى الميعاد المعين طبقا للشروط المبينة فى هذا القرار • وإذا كانت الأرض وقفا ، يعين ناظر الوقف •

مادة ٤ - اذا لم ينفذ المالك أو المنتفعون ما يطلب منهم من الأعمال

في خلال المدة المعينة في القرار المشار اليه في المادة الثانية ، فلوزارة الصحة العمومية اجراء ذلك على نفقتهم على أن تستوفي منهم ما تتفق به بنسبة الأموال الأميرية التي تدفع عن الأرض التي تمر فيها مجارى المياه وتتفق منها • وتحصل هذه النفقات بالطرق الادارية كالأموال الأميرية •

مادة ٥ — اذا كان من شأن الردم أو التعديل المشار اليه في المادة الثانية ، ابطال طرق رى أو صرف ، فعلى وزارة الصحة بالاتفاق مع مصلحة الرى قبل البدء بالردم أو التعديل ، أن تنشئ طريقا آخر للرى أو الصرف ، كما عليها في حالة ما اذا كان التعديل يبطل عمل السواقي أو الآلات الرافعة المقامة على المجرى القديم ، واستدعى الأمر نقلها للمجرى الجديد ، أن تقوم بدفع التعويض اللازم لأصحابها بالطرق المتبعة • واذا اقتضى تنفيذ ذلك مرور المياه في أرض الغير فعلى الوزارة أن تنشئ المجرى في هذه الأرض على نفقتها على أن تعوض أصحابها وفق أحكام المادة السادسة من هذا القانون • وأما اذا كانت مجارى المياه المراد شقها تقع في الأرض التي كانت تمر فيها المجرى التي أبطلت ، فتتحمل الوزارة نفقات الانشاء دون دفع أى تعويض للمالكين لها أو المنتفعين بها اذ تساوت المساحة واستولى المالك على المجرى الذى أبطل •

مادة ٦ — تقدم وزارة الصحة العمومية (قسم استئصال قواقع البلهارسيا) طلبات مرور المياه في أرض الغير الى تفتيش الرى المختص والى المحافظة أو المديرية التي تقع الأرض في دائرتها مع صورة اعلان التعديل أو الردم المشار اليه في المادة الثالثة — وكذا خرائط المساحة المبين بها مجارى الرى المراد ابطالها أو انشاؤها ، وتبلغ مصلحة الرى المديرية أو الحانظة في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب رأيها عن الطريقة المقترحة وعن التعويض اللازم دفعه مقابل مرور المياه • وعلى المديرية أو المحافظة أن تستصدر قرارا بالترخيص في اجراء الأعمال المطلوبة في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها ، ويعطى هذا القرار الى المالك أو المنتفع قبل البدء في تنفيذه ، وللمالك أو المنتفع أن يعارض فيه فيما

بتقدير التعويض طبقا للاجراءات المنصوص عليها في قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ، وفى هذه الحالة تودع وزارة الصحة العمومية الثمن خزانة المحكمة الواقعة فى دائرتها العقار .

مادة ٧ - لوزارة الصحة العمومية (مندوبى قسم استئصال قواقع البلهارسيا) الحق فى اغلاق فوهات مجارى المياه العمومية أو الخصوصية فى أى وقت من أوقات الاغلاق أو الدورة الواطئة بحيث لا تريد مدة الاغلاق على سبعة أيام ، وذلك لاجراء عمليات التطهير أو حرق الضائش أو اذابة المواد الكيميائية فيها ، كما أن للوزارة المذكورة الحق فى فتح فوهات تلك المجارى وادخال أية كمية من المياه لاذابة المواد الكيميائية اللازمة لىادة القواقع ، وكل ذلك بعد الاتفاق مع تفتيش الرى المختص قبل الاغلاق أو الفتح بثلاثة أيام على الأقل فى حالة مجارى المياه العمومية .

مادة ٨ - فى مدة السبعة الأيام المشار اليها فى المادة السابقة ، لا يجوز للمالك الاراضى التى فيها مجارى المياه الجارى معالجتها أو للمنتفعين بها أو المستأجرين لها أو لأى شخص كان أن يستعمل مياهها للرئ أو لأى غرض آخر سواء أكان ذلك بفتح الفتحات أم كان باستعمال الروافع ، كما لا يجوز فى المدة المذكورة صرف مياه المزارعة فيها سواء أكان ذلك بتوصيل مياه الصرف اليها أم كان عن طريق قطع الجسور أو فيضان المياه الزائدة ولا يجوز كذلك نزول الأشخاص أو انزال المواشى فى المياه المعالجة بالمواد الكيميائية أو استعمال هذه المياه لأى غرض آخر قبل مضى ثلاثة أيام على الأقل من بدء معالجتها بهذه المواد .

مادة ٩ - تحدد وزارة الصحة العمومية البرك والمستنقعات التى يتضح من فحصها أنها مصابة بالقواقع الناقلة للبلهارسيا والتى ترى تطبيق أحكام هذا القانون عليها ، ويبلغ أصحابها ما هو مطلوب فى شأنها بالطريقة البينة بالمادة الثالثة . ولا يجوز توصيل هذه البرك لمجارى المياه المصابة وغير

المصابة الا باذن كتابى من وزارة الصحة العمومية (قسم استئصال قواقع البلهارسيا) .

مادة ١٠ - يكون لموظفى وزارة الصحة العمومية (الأطباء والمهندسين ومساعدى المهندسين بقسم استئصال قواقع البلهارسيا) المندوبين لمراقبة تطبيق أحكام هذا القانون صفة رجال الضبطية القضائية ، ولهؤلاء حق الدخول فى أى أرض أو أية حديقة لمعينة مجارى المياه المراد فحصها أو معالجتها ولكن لا يجوز اجراء هذه المعينة الا بين شروق الشمس وغروبها ، ولصاحب الأرض أو مندوبه أن يحضر وقت اجراء المعينة .

مادة ١١ - لا تسرى أحكام هذا القانون الا على المناطق التى تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية (١) .

مادة ١٢ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل ما خالف حكما من أحكام هذا القانون .

مادة ١٣ - على وزراء الصحة العمومية والداخلية والعدل والأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به بعد شهرين من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات اللازمة لذلك .

(١) نصت المادة الاولى من قرار وزير الصحة المؤرخ ١٩٤٨/٦/٢١ على أن تسرى أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٨ على مديريات أسوان وقنا وبني سويف والفيوم والجيزة والبحيرة والقليوبية والمنوفية وعلى الواحات لدخلة والخارجة البحرية .

قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٠

بمكافحة الأمراض الزهرية (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا
له وأصدرناه :

مادة ١ - يقصد بالأمراض الزهرية فى تطبيق هذا القانون الزهرى
فى أدواره المعدية والسيلان والقرحة الرخوة فى أى جزء من أجزاء الانسان .

مادة ٢ - يجب على كل من علم باصابته بأحد الأمراض الزهرية أن
يعالج نفسه لدى طبيب مرخص له بمزاولة المهنة .

مادة ٣ - اذا غير المريض الطبيب المعالج وجب عليه اخطاره بذلك
وعليه أيضا أن يبلغ الطبيب الجديد عن اسم الطبيب السابق .

مادة ٤ - على الطبيب المعالج أن يحتفظ لديه بسجل يدون فيه بخط
يده أسماء المصابين بأحد الأمراض الزهرية وصناعاتهم وعنوانهم ونوع
المرض ودرجته وتاريخ بدء العلاج ونوعه ونتيجة العلاج ويكون لكل مريض
رقم سرى ويجب ختم هذا السجل بخاتم مكتب صحة الجهة وترقيمها منه .

ويكون لفحص صحة المحافظة أو المديرية فى كل وقت الاطلاع على
هذا السجل بحضور الطبيب .

مادة ٥ - على كل طبيب أن يبلغ مفتش صحة المحافظة أو المديرية
فى نهاية كل شهر عن عدد الأشخاص الذين تقدموا اليه للمعالجة فى خلال
الشهر ووجدوا مصابين بأحد الأمراض الزهرية مع بيان الأرقام السرية

المعطة لكل منهم في السجل وذلك على الاستثمارات التي تضعها وزارة الصحة العمومية لهذا الغرض .

وتنفيذ هذه التبليغات في دفتر خاص بمكاتب التفتيش .

مادة ٦ - إذا كان المريض حدثا دون سن الخامسة عشرة أو معنوها يقع التكليف بمعالجته المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون على والديه أو وليه أو على رئيس المؤسسة التي يوجد بها .

مادة ٧ - لا يجوز للطبيب علاج أحد الأمراض الزهرية دون أن يكون قد أجرى الكشف على شخص المريض وأن يكون العلاج تحت إشرافه .

مادة ٨ - تقوم المؤسسات العلاجية الآتية التابعة للحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية بعلاج الأمراض الزهرية على نفقة الدولة كل منها في نطاق عملها :

(أ) عيادات ومستشفيات الأمراض الجلدية والزهرية .

(ب) مستشفيات الأمراض العقلية .

(ج) المستشفيات العمومية المركزية .

(د) العيادات الخارجية .

(هـ) مستشفيات أمراض النساء والولادة (للحوامل والمرضعات) .

(و) مراكز رعاية الطفل (للحوامل والأطفال) .

(ز) مستشفيات الأطفال (للأطفال) .

(ح) مستشفيات الرمد (لأمراض العين) .

ولوزير الصحة العمومية بقرار يصدره أن يضيف إليها مؤسسات علاجية أخرى .

ويجب على رؤساء هذه المؤسسات اتباع أحكام المادتين ٤ و ٥ فيما يتعلق بالقيود والتبليغ •

مادة ٩ - لا يجوز لأحد مزاوله إحدى المهن ذات الاتصال بالجمهور والتي يعينها وزير الصحة العمومية بقرار يصدره إلا بعد توقيع الكشف الطبى عليه من السلطة الصحية وثبوت خلوه من الأمراض الزهرية وللسلطة الصحية دائما أن تعيد الكشف على أرباب هذه المهن فى أى وقت للتأكد من استمرار خلوهم من هذه الأمراض •

مادة ١٠ - لا يجوز للمرأة أن تشغل مرضعا إلا بعد الكشف عليها من أحد الأطباء وثبوت خلوها من الأمراض الزهرية وغيرها من الأمراض المعدية وتعطى شهادة بنتيجة الكشف محررة على النموذج الذى تضعه وزارة الصحة العمومية وتشمل هذه الشهادة اسم المرضع وسنها وعنوانها وتاريخ الكشف عليها ونتيجة الكشف وامضاءها أو بصمتها ولا يعمل بالشهادة إلا لمدة ثلاثين يوما من تاريخ الكشف اذا كانت دالة على الخلو من المرض •

ولا يجوز لأحد استخدام مرضع إلا اذا قدمت له الشهادة المتقدم ذكرها وبعد أن يضع توقيعه عليها وتاريخ تقديمها له •

ويكون الكشف بغير مقابل اذا قُام به طبيب الصحة أو أحد أطباء المؤسسات العلاجية المنصوص عليها فى المادة ٨ ولا يحصل رسم عن الشهادة •

مادة ١١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يعلم أنه مصاب بأحد الأمراض الزهرية وتسبب بأية طريقة كانت فى نقل أحد هذه الأمراض الى غيره •

ولا تجوز محاكمة المتهم الا بناء على شكوى الشخص الذى انتقلت اليه العدوى أو من يمثله ان كان قاصرا أو معتوها وللمشتكى أن يطلب ايقاف اجراءات المحاكمة فى أى وقت قبل الحكم فى الدعوى اذا كان المجنى عليه زوجا للمجنى أو من أقاربه .

ولا تقبل الشكوى بعد مضى ستة أشهر من تاريخ علمه بهذا المرض .

مادة ١٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

١ — كل امرأة مصابة بأحد الأمراض الزهرية ترضع طفلا سليما منه غير ولدها وهى عالة بذلك أو كانت ايصاحات الطبيب المعالج لها تحملها على الاعتقاد بأنها مصابة بأحد تلك الأمراض .

٢ — كل من استخدم امرأة مصابة بأحد الأمراض الزهرية لارضاع طفل سليم من هذا المرض وهو عالم بذلك أو كانت ايصاحات الطبيب المعالج لها تحمله على الاعتقاد بأنها مصابة بأحد تلك الأمراض .

٣ — كل من تسبب فى ارضاع طفل مصاب بأحد الأمراض الزهرية غير السيلان من امرأة سليمة منه وهو عالم بمرض الطفل .

مادة ١٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ٩ و ١٠ و ١١ (فقرة أولى) .

يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل من خالف أحكام المواد ٥ و ٧ و ١٠ (فقرة ثانية) .

مادة ١٤ — لا تخل أحكام هذا القانون بما يقضى به قانون العقوبات أو أى قانون آخر من عقوبات أشد كما لا تخل بالمحاكمات التأديبية .

مادة ١٥ - تتولى وزارة الحربية والبحرية مكافحة وعلاج الامراض الزهرية بين وحدات الجيش والبحرية والطيران مع مراعاة أحكام المادتين الرابعة والخامسة كما تتولى مصلحة السجون هذا العمل فيما يتعلق بالمسجونين .

مادة ١٦ - على وزراء الصحة العمومية والداخلية والمالية والعدل والشئون الاجتماعية والحربية والبحرية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن ينصم هذا القانون بخاتمة الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في أول ذى الحجة سنة ١٣٦٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠) .

قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٦
بالتحصين الإجبارى ضد الدرن (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة
١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - (البند « أ ») مستبدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩)
يخضع للاختبار بالتبوير كلين الافراد الآتى بيانهم وذلك فى المناطق التى
يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة العمومية (٢) .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ - العدد ٢٤ مكرر .
(٢) صدرت عدة قرارات من وزير الصحة بمرين أحكام القانون رقم
١٢٣ لسنة ١٩٥٦ على بعض المحافظات منها قرار وزير الصحة رقم ٥٦٥
لسنة ١٩٦٣ بمريناه على محافظة الجيزة (الوقائع المصرية فى
فى ١٤/١٠/١٩٦٣ - العدد ٨٠) ورقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٥ بمريناه على
محافظة الغربية (الوقائع المصرية فى ١/٦/١٩٦٦ - العدد ٤) ورقم
٣١١ لسنة ١٩٧٠ بمريناه على محافظة أسيوط (الوقائع المصرية فى
١٢/٧/١٩٧٠ - العدد ١٥٦) ورقم ١٨٦ لسنة ١٩٧١ بمريناه على محافظة
البحيرة (الوقائع المصرية فى ١٦/٥/١٩٧١ - العدد ١٠٩) ورقم ٦٢ لسنة
١٩٧٣ بمريناه على محافظات سوهاج وقنا وأسوان والوادى الجديد والبحر
الاحمر والقلوبية والمنوفية والدقهلية (الوقائع المصرية فى ١٨/٣/١٩٧٣ -
لعدد ٥٩) ورقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ بمريناه على الافراد بمحافظتى بورسعيد
والسويس (الوقائع المصرية فى ١٤/٦/١٩٧٦ - العدد ١٣٨) .

(١٠) (أ) الأطفال خلال السنة الأولى من العمر .

(ب) المخالطون لمرضى الدرن .

(ج) تلاميذ المدارس في كل مرحلة من مراحل التعليم وطلبة

الجامعات والمعاهد حتى ولو كان قد سبق اختيارهم أو تحصينهم

في مرحلة سابقة على ألا تتجاوز الفترة بين الاختبار والآخر

خمس سنوات .

(د) المقترعون للخدمة العسكرية ولو كان قد سبق اختيارهم .

(هـ) الفئات الأخرى التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصحة

العمومية .

مادة ٢ — يخضع للتحصين باللقاح الواقى من الدرن (بى • سى • جى)

كل من كانت نتيجة اختبارها سلبية .

مادة ٣ — على الأشخاص الخاضعين للاختبار والتحصين طبقاً لأحكام

المادتين السابقتين التقدم الى المراكز المختصة لاختبارهم وتحصينهم خلال

المواعيد التي تحدد لذلك بقرار من وزير الصحة العمومية ويسأل عن تقديم

من يقل سنهم عن اثنتى عشرة سنة للاختبار والتحصين والده أو ولى أمره .

مادة ٤ — يجوز تأجيل الاختبار اذا كانت هناك موانع طبية ثابتة

بشهادة من طبيب مرخص له في مزاولة المهنة تبين فيها مدة التأجيل والأسباب

المبررة له .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له

يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ٢٥ قرشاً ولا تتجاوز ١٠٠ قرش .

مادة ٦ — يستمر وجوب التقدم للاختبار والتحصين حتى يتم

اجراؤهما .

مادة ٧ - يعتبر من مأمورى الضبط القضائى فى تطبيق أحكام هذا القانون أطباء مراكز الاختبار والتحصين وكذلك كل من يندبه وزير الصحة من الأطباء لهذا الغرض .

مادة ٨ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد مضى ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٨ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢١ مارس سنة ١٩٥٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨
في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض
المعدية بالاقليم المصرى (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٦ بشأن نقل الخرق ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٣ بشأن الاحتياطات الصحية من
الأمراض المعدية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ بشأن الاحتياطات التى يعمل بها
للوفاية من الكوليرا ، المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٧ ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب فرش الحلاقة للقطر
المصرى المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٨ .

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣١ بشأن التطعيم باللقاح الواقى
من الأمراض المعدية ،

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالالتزام بالتحصين الواقى
من الدفتريا ، المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٧ بتفويل وزير الصحة العمومية
بعض الاختصاصات المبينة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين ،

صحة ونظافة عامة ٤٠١

وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٧ بشأن تداول الطعام الواقع من مرض الكوليرا ،

وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٧ بفرض بعض القيود للوقاية من الكوليرا .

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٧ بفرض عقوبة على مخالفة أوامر الاستيلاء والتكليف الصادرة في سبيل مكافحة وباء الكوليرا ،

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٧ باتخاذ تدابير للمحافظة على الصحة العامة عند ظهور وباء الكوليرا أو الطاعون ،

وعلى الأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ بشأن الرقابة الصحية على الأشخاص القادمين للقطر المصرى من جهة موبوءة ببعض الأمراض المعدية ،

وعلى الأمر العالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن التطعيم الواقع من مرض الجدري المعدل بالأمر العالى الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٨٩٧ وبالقانون رقم ٩ لسنة ١٩١٧ ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ بمنع انتشار مرض البستاكوز بين الانسان والطيور ،

وعلى المقرر الصادر من وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ يونية سنة ١٩١٤ بشأن المراقبة على الحجاج .

قرر القانون الاتى :

الباب الاول

تعريف الامراض المعدية

مادة ١ - يعتبر مرضا معديا كل مرض من الامراض الواردة بالجدول

(م ٢٦ - موسوعة مصر ج ١٧)

الملحق بهذا القانون ولوزير الصحة العمومية - بقرار منه - أن يعدل في هذا الجدول بالاضافة أو الحذف أو بالنقل من قسم الى آخر من أقسام الجدول .

الباب الثانى

التطعيم والتحصين ضد الأمراض المعدية

مادة ٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩) يجب تطعيم الطفل وتحصينه بالطعوم الواقية من الامراض المعدية وذلك دون مقابل بمكاتب الصحة والوحدات الصحية المختلفة وفقا للنظم التى يصدر بها قرار من وزير الصحة (١) .

ويجوز تطعيم الطفل أو تحصينه بواسطة طبيب خاص مرخص له بمزاولة المهنة بشرط أن تقدم للجهات الصحية المختصة شهادة تثبت اتمام التطعيم أو التحصين قبل انتهاء الميعاد المحدد لذلك .

مادة ٣ - (ملغاة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩) .

(١) صدرت قرارات وزير الصحة المؤرخة ١٩٥٩/٤/١٢ بشأن تنظيم عمليات تطعيم الاطفال ضد الجدري (الوقائع المصرية فى ١٩٥٩/٤/٢٧ - العدد ٣٣) ، ورقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الاجراءات الخاصة بالتحصين بالطعم الواقع من شلل الاطفال (الوقائع المصرية فى ١٩٦٤/٦/١٥ - العدد ٤٧) المطبق على كافة محافظات ومدن وقرى الجمهورية بالقرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/١/٢ - العدد ٢) ، ورقم ١٧٢ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الاجراءات الخاصة بالتحصين الواقى من الدفتريا والسعال الديكى والتيتانوس - الطعم الثلاثى (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/٦/٣ - العدد ١٢٣) ، ورقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الاجراءات الخاصة بالتحصين الواقى من الحصبة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٨/١ - العدد ١٧٨) ، ورقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨٤ بمواعيد التطعيمات الاجبارية والتحصينات للمواليد والاطفال (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٦/١٣ - العدد ١٣٩) المعدل بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٣/٣١ - العدد ٧٧) .

مادة ٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩) يقع واجب تقديم الطفل وتطعيمه أو تحصينه ضد الأمراض المعدية على عاتق والده أو الشخص الذى يكون الطفل فى حضنته .

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩) يخضع كل شخص لعمليات التطعيم أو التحصين الدورى الذى تجريه السلطات الصحية المختصة ضد أى مرض من الامراض المعدية .

ويجوز تقديم شهادة من طبيب مرخص له بمزاولة المهنة بإجراء هذا التطعيم أو التحصين أو الاعفاء منه أو تأجيله على أن يجرى التطعيم أو التحصين بعد زوال سبب التأجيل .

مادة ٦ - للسلطات الصحية أن تأمر بتطعيم أو تحصين سكان أى جهة من جهات الجمهورية بالاقليم المصرى ضد أى مرض من الامراض المعدية .

مادة ٧ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن رسوم الحجر الصحى يجوز لأى شخص أن يتقدم للسلطات الصحية المختصة للتحصين ضد أى مرض من الأمراض المعدية وله أن يحصل بالمجان على شهادة تثبت اتمام هذا التحصين .

مادة ٨ - (ملغاة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩) .

مادة ٩ - يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنظيم عمليات التطعيم أو التحصين ضد الأمراض المعدية ^(١) .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٠ بشأن تطعيم الافراد ضد الامراض المعدية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٦/٢٣ - العدد ١٤٠) .

آداب الثالث

الوقاية من تسرب الأوبئة (١)

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن إجراءات الحجر الصحي - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يصدر القرارات اللازمة لعزل أو رقابة أو ملاحظة الأشخاص والحيوانات القادمة من الخارج كما يصدر القرارات التي تحدد الاشتراطات الصحية الواجب قوافرها لدخول البضائع أو الأشياء المستوردة من الخارج لمنع انتشار الأمراض المعدية .

مادة ١١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩) يخضع الحجاج والمعتمرون للتطعيم والتحصين ضد الأمراض المعدية قبل مغادرتهم الأراضي المصرية وفقا للإجراءات التي يصدر بها قرار وزير الصحة ، وله أن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع دخول أى مرض من الأمراض المعدية عن طريق الحجاج أو المعتمرين .

الباب الرابع

الإجراءات الوقائية عند ظهور الأمراض المعدية

مادة ١٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩) إذا أصيب شخص أو اشتبه في إصابته بأحد الأمراض المعدية وجب الإبلاغ عنه فوراً إلى طبيب الصحة المختص .

أما في الجهات التي ليس بها طبيب صحة فيكون الإبلاغ للسلطة الإدارية التي يقع في دائرتها محل إقامة المريض .

(١) عنوان الباب الثالث مستبدل بالمادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية في ٢٢/١١/١٩٧٩ - العدد ٤٧) .

مادة ١٣ - المسؤولون عن التبليغ المشار اليه بالمادة السابقة هم على الترتيب الآتى :

(أ) كل طبيب شاهد الحالة •

(ب) رب أسرة المريض أو من يعوله أو يأويه أو من يقوم على خدمته •

(ج) القائم بإدارة العمل أو المؤسسة أو قائد وسيلة النقل اذا ظهر المرض أو اشتبه فيه أثناء وجود المريض فى مكان منها •
(د) العمدة أو الشيخ أو ممثل الجهة الادارية •

ويجب أن يتضمن الابلاغ عن المريض ذكر اسمه ولقبه وسنه ومحل اقامته وعمله على وجه يمكن للسلطات الصحية المختصة من الوصول اليه •

مادة ١٤ - للسلطات الصحية المختصة عند تلقى بلاغ عن المريض أو المشتبه فى اصابته أو الكشف عن وجود المرض أو احتمال ذلك أن تتخذ فى الحال كافة الاجراءات التى تراها ضرورية لتجنب خطر انتشاره •

مادة ١٥ - للامورى الضبط القضائى فى تطبيق أحكام هذا القانون تفتيش المنازل والاماكن المشتبه فى وجود المرض بها ولهم أن يأمرؤا بعزل المرضى ومخالطتهم واجراء التطعيم ، وتطهير المساكن والمفروشات والملابس والأمتعة ووسائل النقل وغير ذلك كما يجوز لهم اعدام ما يتمعر تطهيره ولهم أن يستعينوا برجال البوليس •

مادة ١٦ - يعزل المرضى أو المشتبه فى اصابتهم بأحد الأمراض الواردة بالقسم الأول من الجدول الملحق بالقانون •

ويخضع المرضى أو المشتبه فى اصابتهم بالمرض لاجراءات العزل فى المكان الذى تخصصه السلطات الصحية المختصة لذلك • فاذا كانت حالة المريض لا تسمح لنقله الى مكان العزل جاز للسلطة الصحية المختصة أن

تأذن بعزله في منزله ولها أن تعزل هذا المريض في المحل الذي تخصصه لهذا الغرض متى سمحت حالته الصحية لنقله .

مادة ١٧ - يجوز عزل المرضى أو المشتبه في إصابتهم بأحد أمراض القسمين الثانى والثالث ويتم العزل بالنسبة للأمراض القسم الثانى في منزل المريض أو في الأماكن التى تخصص لهذا الغرض متى توافرت فيها الشروط التى تقررها السلطات الصحية وبالنسبة الى أمراض القسم الثالث فيترك للمريض اختيار مكان العزل ما لم تقرر هذه السلطات ضرورة عزله في مكان آخر .

مادة ١٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩) يجوز الترخيص لمؤسسات العلاج بأن تقبل علاج المرضى بأحد أمراض القسمين الثانى والثالث .

وتحدد بقرار من وزير الصحة الشروط الواجب توافرها في تلك المؤسسات للتخصيص لها في ذلك .

وفي جميع الأحوال التى يتم فيها العزل خارج المعازل الحكومية يجب اتباع التعليمات التى تصدرها السلطات الصحية في هذا الشأن .

مادة ١٩ - للسلطات الصحية المختصة أن تراقب الأشخاص الذين خالطوا المريض وذلك خلال المدة التى تقررها .

ولها أن تعزل مخالطى المصابين بالكوليرا أو الطاعون الرئوى أو الجمرة الخبيثة الرئوية في الأماكن التى تخصصها لذلك ولها عزل المخالطين المصابين بأمراض أخرى اذا امتنعوا عن تنفيذ إجراءات المراقبة على الوجه الذى يحدده .

مادة ٢٠ - لوزير الصحة العمومية بقرار منه اعتبار جهة ما موبوءة بإحدى الأمراض المعدية وفي هذه الحالة يكون للسلطات الصحية المختصة

أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لمنع انتشار المرض من عزل وتطهير وتحصين ومراقبة وغير ذلك ولها على الأخص أن تمنع الاجتماعات العامة أو الموالد من أى نوع كان وأن تعدم المأكولات والمشروبات الملوثة وأن تزيل الأتربة وتعلق السبل العامة وترفع الطلعبات وتردم الآبار وتعلق الأسواق أو دور السينما والملاهي أو المدارس أو المقاهي العامة أو أى مؤسسة أو فى مكان ترى فى إدارته خطراً على الصحة العامة وذلك بالطرق الإدارية *

مادة ٢١ - للسلطات الصحية المختصة إبعاد المصابين بمرض معد أو الحاملين لميكروب المرض عن كل عمل له اتصال بتحضير أو بيع أو نقل المواد الغذائية أو المشروبات من أى نوع ومن تقرر إبعاده على النحو المتقدم لا يجوز له العودة الى عمل تلك الأعمال الا باذن منها وبعد مسئولاً أيضاً صاحب العمل أو مديره الذى يسمح له صدر الأمر بإبعاده على الوجه المتقدم بالاستئغال عنده فى عمل من الأعمال المذكورة *

مادة ٢٢ - للأمورى الضبط القضائى فى تطبيق أحكام هذا القانون اعدام ما يضبط من المأكولات والمشروبات الملوثة والمعرضة للتلوث *

مادة ٢٣ - لوزير الصحة أن يصدر أى قرار بشأن الاجراءات الوقائية واجراء المكافحة لأى مرض من الأمراض المعدية المدرجة بالجدول المرفق سواء فى ذلك الاجراءات التى تتخذ لمنع انتقال العدوى من الانسان أو الحيوان أو بواسطة الحشرات أو أى وسيلة أخرى ^(١) *

مادة ٢٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩) لوزير الصحة فى سبيل مكافحة وباء من أمراض القسم الأول أن يصدر قرارات بالاستيلاء

(١) صدرت قرارات وزير الصحة المؤرخة ١٩٥٩/٢/٧ بشأن شروط نقل الخرق (الوقائع المصرية فى ١٩٥٩/٢/٢٣ - العدد ١٦) ورقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية (الوقائع المصرية فى ١٩٥٩/١١/١٩ - العدد ٩١) ورقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٥ بشأن الاجراءات الوقائية لمرض التيتانوس (الوقائع المصرية فى ١٩٦٥/٥/٣١ - العدد ٤١) *

على أية وسيلة من وسائل النقل أو على العقارات أو المستحضرات الصيدلانية أو الكيماوية أو الأدوات الطبية أو المهامات التي تستلزمها حالة المكافحة . وله اصدار أوامر تكليف لأي فرد لتأدية أى عمل من الأعمال المتصلة بمكافحة الوباء .

ويتبع فيما يتعلق بأوامر الاستيلاء أو التكاليف المشار إليها أحكام الباب الحادى عشر من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص، بشئون التعمين .

مادة ٢٤ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩) يكون للقائمين علم تنفيذ هذا القانون الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع فى دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم (٣) .

الباب الخامس

العقوبات

مادة ٣٥ - كل مخالفة لأحكام البابين الثانى والثالث يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن ٣٥ قرشا ولا تتجاوز مائة قرش وفى حالة العودة فى خلال مدة سنة يجوز توقيع عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا .

مادة ٣٦ - كل مخالفة لأحكام الباب الرابع يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن جنيه مصرى ولا تتجاوز عشرة جنيهات أو بالحبس لمدة شهر فاذا كان

(١) صدرت قرارات وزير العدل فى ١٩٦٢/١١/٦ ، ١٩٦٢/١١/١٨ ، ١٩٦٦/٩/٢٩ بتحويل بعض الموظفين والاطباء صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٢/١١/١٥ - العدد ٩٠ وفى ١٩٦٢/١١/٢٩ - العدد ٩٤ وفى ١٩٦٦/٩/٢٩ - العدد ٧٥ على التوالى) .

المرض من القسم الأول تكون العقوبة غرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تتجاوز مائة جنيه أو الحبس مدة شهرين ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل وغيرها من الأشياء التي تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

مادة ٢٧ - تلغى القوانين الآتية :

- القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٦ بشأن نقل النرق
- والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٢ بشأن الاحتياطات الصحية من الأمراض المعدية والقوانين المعدلة له .
- والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ بشأن الاحتياطات التي يعمل بها للوقاية من الكوليرا ، المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٧ .
- القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب فرش الحلاقة بالقطر المصرى ، المعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٨ .
- والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣١ بشأن التطعيم باللقاح الواقى من الأمراض المعدية .
- والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالالتزام بالتحصين الواقى من الدفتريا ، المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٥٢ .
- والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٧ بتفويض وزير الصحة العمومية بعض الاختصاصات المبينة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين .
- والقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٧ بشأن جداول الطعم الواقى من مرض الكوليرا .
- والقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٧ بفرض بعض القيود للوقاية من الكوليرا .

٤١٠ صحة ونظافة عامة

والقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٧ باتخاذ تدابير المحافظة على الصحة العامة عند ظهور وباء الكوليرا أو الطاعون .

والأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ بشأن الرقابة الصحية على الأشخاص القادمين للقطر المصري من جهة موبوءة ببعض الأمراض المعدية .

والأمر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن التطعيم الواقع من مرض الجدري ، المعدل بالأمر الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٨٩٧ وبالقانون رقم ٩ لسنة ١٩١٧ .

والمرسوم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ لمنع انتشار مرض البستاكوز بين الإنسان والطيور .

والقرار الصادر من وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ يونية سنة ١٩١٤ بشأن مراقبة اللجج وكل نص آخر يتعارض مع هذا القانون .

مادة ٢٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره ، ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر ١٣٧٨ (٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨) .

جدول الأمراض المعدية (١)

القسم الأول :

الكوليرا — الطاعون — التيفوس — الجدري — الجمره الخبيثة — الحمى الراجعة — الحمى الصفراء .

(١) القسم الثاني من الجدول معدل بقرار وزير الصحة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ١٩٧٩/٥/٩ — العدد ١٠٨) .

القسم الثاني :

الحمى المخية الشوكية — الحمى التيفودية — الحمى الباراثيفودية
بأنواعها — الدفتريا — الحمى المتموجة — السقاوة •

البستاكوزس — التهاب المادة السنجابية الحاد — التهاب الكبد
الوبائي — التهاب المخ الحاد — الدرن — الحمى القرمزية — الكلب —
الجذام — اللفت فالى المعدى •

القسم الثالث :

التسمم الغذائى الميكروبى — الحصبة — الحصبة الألمانية — السعال
الديكى — النكاف الوبائى — الملاريا — التهاب رئوى حاد — (فصى وشعبى
ورئوى) — التيتانوس — الجدرى الكاذب — الانفلوانزا — الحمى
النفاسية — الدوسنتاريا الباسلية والأميبية — حمى الدنج — الحمرة —
الفيلاiria •

القسم الثانى

فى جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته

بالاقليم الجنوبي (١) و (٢)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى ما اقرته مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز القيام بعملية من عمليات جمع أو تخزين أو توزيع الدم ومركباته ومشتقاته الا فى مركز خاص يعد لذلك بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة العمومية .

(١) الجريدة الرسمية فى ١٢ يونية سنة ١٩٦٠ - العدد ١٣٠ .
(٢) من قرارات السيد وزير الصحة الصادرة بشأن عمليات الدم نشير الى القرار رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن مراكز نقل الدم بالمستشفيات الاهلية بالدم ومشتقاته لمرضى الاسرة المجانية والحوادث (الوقائع المصرية فى ١٩٦٣/١٢/٥ - العدد ٩٥) ، والقرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن مشاركة بنوك الدم لحث المواطنين على التبرع بدمائهم وتنظيم التمويل اللازم لجمع وصرف الدم (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٩/١٥ - العدد ٢١٥) . والقرار رقم ٥٥١ لسنة ١٩٨٤ باعادة تشكيل مجلس ادارة مراقبة عمليات الدم (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/١٠/٢٨ - العدد ٢٤٥) . والقرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن الاحتياطات الواجب اتباعها عند استيراد أو قبول وحدات دم ومكوناته ومشتقاته (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/١١/١ - العدد ٢٤٧) .

ولا يصرف هذا الترخيص إلا للهيئات العامة أو الخاصة التي تدخل في اختصاصها القيام بالعمليات المشار إليها أو لطبيب من الأطباء البشريين •
ويجب أن تتوفر في المركز الخاص بالمواسفات والاشتراطات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية للتنفيذ^(١) •
ويتعين أن يتولى إدارته طبيب من الأطباء البشريين •

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص الى وزارة الصحة باسم وكيل الوزارة وفق النموذج الذي يعد لذلك ويتضمن البيانات الآتية :

- (أ) اسم الطالب ولقبه •
- (ب) جنسيته •
- (ج) اسم الطبيب المختص بالإدارة •
- (د) أسماء ووظائف من يعاونون الطبيب في المركز الخاص •

مادة ٣ - يدفع الطالب رسم نظر قدره جنيه واحد عند تقديم الطلب ، وعند الترخيص يحصل رسم قدره خمسة جنيهات كما يحصل رسم سنوى قدره جنيه ويعفى من أداء هذه الرسوم الهيئات العامة •

مادة ٤ - على الطبيب المرخص له بإدارة مركز لنقل الدم أخذ الدم من المتطوعين بمعرفته أو تحت إشرافه ومسئوليته • ويجوز أخذ الدم في مستشفى أو في أمكنة مؤقتة لهذا الغرض وتكون بها كافة الأدوات والأجهزة الضرورية والتي تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية للتنفيذ •

(١) صدرت قرارات وزير الصحة ارقام ١٥٥ لسنة ١٩٦١ في شأن اجراءات طلب الترخيص بمركز لنقل الدم (الوقائع المصرية في ١٣/٤/١٩٦١ - العدد ٣٠) و ٢٩١ لسنة ١٩٨٠ بشأن المواصفات والاشتراطات التي يجب توافرها بمراكز جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته (الوقائع المصرية في ٢٩/١/١٩٨١ - العدد ٢٤) و ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن مستويات مراكز الدم وصلاحياتها (وتحديد القوى العاملة بها الوقائع المصرية في ٢٣/٥/١٩٨٥ - العدد ١٢٠) •

ويكون الطبيب المرخص له مسئولاً عن الأخطاء التي قد يتعرض لها المتطوع أثناء عملية أخذ الدم .

مادة ٥ - يحدد بكل مركز لنقل الدم سجل يدون به أسماء المتطوعين الذين يرخص لهم باعطاء الدم في هذا المركز ، ويتعين على هذه المراكز اخطار المركز الرئيسى بالقاهرة بالأسماء المقيدة في السجلات الخاصة بها لقيدها بسجله العام .

ويصدر ببيان طريقة القيد بالسجلات والتحقق من شخص المتطوع مركز التطوع قرار من وزير الصحة العمومية للتنفيذى ^(١) .

ولا يجوز صرف بطاقة لأى متطوع الا بعد الرجوع للسجل العام بالمركز الرئيسى للتثبت من عدم حصوله على أكثر من بطاقة .

مادة ٦ - تنشأ بوزارة الصحة العمومية بالاقليم الجنوبى هيئة لمراقبة عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته تمثل فيها الجامعات والهيئات الأهلية المتصلة بعمليات الدم وتشكل بقرار من وزير الصحة العمومية للتنفيذى يطلق عليها اسم مجلس مراقبة عمليات الدم ، وتختص بالآتى :

(أولاً) الاشراف الفنى على المراكز الخاصة بنقل الدم وكذلك التفثيش على استيفاء هذه المراكز للشروط المقررة في هذا القانون .

(ثانياً) تنسيق العلاقة بين المراكز الحكومية والأهلية والجهات المستهلكة لمركبات الدم .

(ثالثاً) تقييم البحوث الفنية المتعلقة بالنواحى المتصلة بعمليات

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى شأن بيان طريقة القيد بسجلات مراكز نقل الدم والتحقق من شخصية المتطوع (الوقائع المصرية فى ١٩٦١/٣/٢٣ - العدد ٢٤) .

تجميع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته ، وتقييم أعمال مراكز نقل الدم المرخص بها سنويا •

(رابعا) التوضيحية بتدريب الأطباء بالمراكز التي يري صلاحية امكانياتها للقيام بهذا التدريب •

(خامسا) وضع المواصفات والاشتراطات الواجب توافرها في المراكز المختصة بتحضير الدم ومركباته ومشتقاته •

(سادسا) وضع قواعد تحديد وصرف مكافآت المتطوعين واثمان الدم ومركباته ومشتقاته •

مادة ٧ - يمد المجلس لائحته الداخلية ونظام العمل بها ويصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية التنفيذي ^(١) •

مادة ٨ - يصدر وزير الصحة العمومية التنفيذي القرارات اللازمة لتنظيم اجراءات عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتحديد الجهة التي تقوم بصرف التراخيص وفحص المتطوعين والتعليمات الواجب اتباعها في نقل الدم والشروط التي يجب أن تتوافر في المتطوع ومكافآت المتطوعين ^(١) واثمان الدم ومركباته ومشتقاته بعد أخذ رأى مجلس مراقبة عمليات الدم •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة الداخلية لمجلس مراقبة عمليات الدم (الوقائع المصرية في ١٩٧٥/١٠/٢٣ - العدد ٢٤٢) •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم اجراءات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتحديد الجهة التي تقوم بفحص المتطوعين والتعليمات الواجب اتباعها في نقل الدم والشروط يجب أن تتوافر في المتطوعين واثمان الدم ومركباته ومشتقاته (الوقائع المصرية في ١٩٦١/٤/١٧ - العدد ٣١) • المعدل بالقرارين رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٧٠ (الوقائع المصرية في ١٩٧٠/١١/٢٤ - العدد ٢٦٨) ورقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية في ١٩٧١/٧/١٨ - العدد ١٦٢) •

كما صدر قرار وزير الصحة رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن تحديد قيمة المكافآت التي تصرف للمتبرع بالدم وسعر بيع وحدة الدم ومكوناته (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٥/٢٠ - العدد ١١٧) •

مادة ٩ - يجب على القائمين بإدارة مراكز الدم في غير الهيئات العامة والتي تكون قد أنشئت أو أُديرت لجمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته قبل العمل بهذا القانون أن يخطرُوا وزارة الصحة العمومية خلال ستين يوما من تاريخ العمل به . ويجوز منحهم الترخيص اللازم متى توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائتي جنيها فضلا عن جواز الحكم بمصادرة الأجهزة والأدوات والمهمات موضوع المخالفة ، ويجوز فضلا عن ذلك غلق المركز إداريا إذا أُدير من غير ترخيص أو بدون إشراف طبيب أو دون مراعاة الاشتراطات الصحية التي يحددها القرار الوزاري (١) .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الأقليم الجنوبي بعد ثلاثون يوما من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذى الحجة ١٣٧٩ (٥ يونية سنة ١٩٦٠) .

(١) - صدر قرار وزير العدل في ١٩٦٤/١١/٥ بمنح بعض موظفي وزارة الصحة صفة مأموري الضبط القضائي (الوقائع المصرية في ١٩٦٤/١١/١٩ - العدد ٩٢) .

القسم الثالث

في الصحة القروية

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧

بشأن تحسين الصحة القروية (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بالقوانين واللوائح الصحية المعمول بها تشتمل مشروعات الاصلاح القروى كل ما من شأنه تحسين الصحة القروية وحماية القرويين من الأمراض وخاصة المسائل الآتية :

١ - تدبير امياه الصالحة للشرب وللأغراض الأخرى وذلك بإنشاء عمليات مياه صغرى حيثما كان ذلك ممكنا أو امداد القرى القريبية من المدن بمياه منها أو تحسين وحماية موارد المياه الموجودة لحين تدبير مورد عمومى آخر *

٢ - ردم أو تجفيف أو صرف البرك أو المستنقعات وأية مياه راكدة داخل القرية وفى دائرة نصف قطرها ٥٠٠ متر حول حدود القرية .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٨/٥ - العدد ٦٢ مكرر) ونص فى مادته الثانية على ما يلى : « يستبدل بعبارات (وزارة الصحة العمومية) و (وزارة المالية) و (المجالس القروية) و (وزراء الصحة العمومية والداخلية والمالية) و (لوزير الصحة) الواردة فى المواد ٢ و ٣ و ٦ و ٧ و ٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه عبارات (وزارة الشؤون البلدية والقروية) و (وزارة المالية والاقتصاد) و (المجالس البلدية) و (وزراء الشؤون البلدية والقروية والداخلية والمالية والاقتصاد) و (لوزير الشؤون البلدية والقروية) على التوالى » .

(م ٢٧ - موسوعة مصر ج ١٧)

٣ - نظافة القرية بما فى ذلك ازالة أكوام السباح وروث البهائم والمقاذورات الأخرى من مساكنها وطرقاتها ومجاورتها واختيار مكان مناسب لحفظها أو التصرف فيها بعيداً عن القرية .

٤ - اصلاح وتوسيع دورات المياه بالمساجد وانشاء حمامات عمومية صحية بها للرجال .

٥ - انشاء حمامات للتلاميذ فى المدارس الأولية والالزامية .

٦ - انشاء مغاسل ثياب وحمامات صحية منفصلة للنساء والأطفال .

٧ - انشاء مغاسل ثياب وحمامات صحية منفصلة للنساء والأطفال .

٨ - وضع خريطة تنظيم لكل قرية تضمن امتدادها على أصول صحية فى المستقبل وتشتمل تحسين شوارعها وميادينها القديمة بقدر المستطاع .

٩ - المساعدة فى ادخال ما يمكن من التحسينات على منازل القرية الحالية ويشمل ذلك بقدر الامكان تحسين التهوية ومنع الازحمام وايواء الحيوانات فى غير غرف الاقامة وتشجيع ايجاد المراحيض القروية البسيطة فى المنازل .

١٠ - ايجاد الخدمات الآتية بكل مجموعة متقاربة من القرى يبلغ عدد سكانها من ١٥ الى ٣٠ ألف نسمة :

(أ) دار لرعاية الامومة والطفولة تشمل حمامات عمومية للنساء

والأطفال ومغاسل ملابس .

(ب) عيادة طبية مجانية وخدمة صحية ووقائية .

(ج) نشر الدعاية الصحية بين أهالى القرى .

مادة ٢ - ينشأ بكل مجلس مديرية ادارة هندسية تقوم على تحضير مشروعات الاصلاح القروى وتنفيذها ويكون لوزارة الصحة العمومية حق مراقبة تنفيذ المشروعات والتفتيش عليها وعلى أعمال الادارة المذكورة على أن ترسل الوزارة صوراً من تقارير مفتشيها الى مجلس المديرية وتتولى

مجالس المديرية أو المجالس القروية حسب الأحوال إدارة هذه المشروعات ما عدا الخدمات الصحية الطبية المنصوص عنها في الفقرة عاشرًا من المادة الأولى ففتولاه وزارة الصحة العمومية في ميزانيتها العامة .

مادة ٣ - يقوم مجلس المديرية بتحضير مشروعات الإصلاح القروى فى دائرة المديرية بعد أخذ رأى المجالس القروية عند وجودها ، ثم تعرض هذه المشروعات برسومها والميزانية الملائمة لها وبرامج تنفيذها على وزارة الصحة العمومية لاعتمادها .

وعلى الوزارة المذكورة ابداء رأيا للمجلس فى مدى ستين يوما ، اما بالموافقة أو التعديل ، فاذا لم يصل هذا الرأى للمجلس فى امدد المشار إليها كان للمجلس حق السير فى تنفيذ مشروعاته حسبما وضعها .

تختار القرى التى تنفذ فيها المشروعات سقويا طبقا لاقتراحات مجلس المديرية بعد موافقة وزارة الصحة العمومية مع تفضيل القرى التى هى أكثر سوءا من الوجهة الصحية والتى يتبرع سكانها بمبالغ ذات قيمة . ويجوز اشراك القرى المتجاورة أو المتقاربة فى مديرية واحدة أو أكثر فى ما يمكن من مشروعات الإصلاح المشار إليها اذا كانت السلطات المختصة ترى أن ذلك لا يتعارض وصالح السكان وراحتهم .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦) تدبر الأموال اللازمة لمشروعات هذا القانون على الوجه الآتى :

(أ) اعانة سنوية من ميزانية الدولة مقدارها ٦٠٠.٠٠٠ ج على الأقل للأعمال الجديدة .

(ب) المبالغ المخصصة فى كل مجلس مديريةى للصرف على الشئون الصحية والطبية تنفيذًا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام لمجالس المديرية .

(ج) التبرعات التي ترد الى مجلس المديرية لهذا الغرض عن طريق
الوقف والوصايا والهبات وغيرها .

(د) فائض ميزانية مشروعات هذا القانون في السنة السابقة .

وتوزع وزارة الشؤون البلدية والقروية الاعانة السنوية التي تؤخذ
من ميزانية الدولة على مجالس المديرية بنسبة عدد سكان كل مديرية في
آخر تعداد علم .

وينشئ كل مجلس مديريةية ميزانية خاصة للمشروعات التي نص عليها
هذا القانون ايرادا ومصروفا .

واستثناء من أحكام هذه المادة لوزير الشؤون البلدية والقروية أن
يخصص سنويا مبالغ من الاعانة السنوية للأغراض الآتي ببيانها :

١ - مبلغ لا يزيد على ٤٠٪ من الاعانة للصرف منه على تميم مياه
الشرب بالقرب والعزب وعواصم المراكز .

٢ - مبلغ لا يزيد على ٥٪ من الاعانة للصرف منه على صيانته وترميم
المجموعات الصحية .

٣ - مبلغ لا يزيد على ٥٪ من الاعانة للصرف منه على المشروعات
المنصوص عليها في هذا القانون في الجهات التي لا توجد بها مجالس
مديرية وتكون لوزارة الشؤون البلدية والقروية في تلك الجهات الاختصاصات
المخولة بمقتضى هذا القانون للمجالس المذكورة كما تكون لها اختصاصات
المجالس البلدية في القرى التي ليس لها مجالس بلدية .

وترحل المبالغ التي لا تصرف خلال السنة المالية الى السنة المالية
التالية مع بقاء تخصيصها لذات الغرض الذي خصصت له . بادارتها على
أن يقرها البرلمان مع مشروع الميزانية .

وينشئ كل مجلس مديريةية ميزانية خاصة للمشروعات التي نص عليها
هذا القانون ايرادا ومصروفا .

مادة ٥ - يجوز لمجلس المديرية تحقيقاً لأغراض هذا القانون إعطاء سلف صغيرة بدون فائدة لصغار القرويين لتحسين مساكنهم من الوجهة الصحية كزيادة حجرة أو أكثر لمنع الازدحام أو تحسين الضوء الطبيعي والتهوية في الغرف أو دهان الحيطان بالجير أو إنشاء مرحاض قروى صحى أو زريبة صحية أو ما شابه ذلك .

ويصدر مجلس المديرية قراراً يحدد فيه شروط إعطاء تلك السلف وضمن استعمالها في الغرض المقصود منها وطريقة استردادها في المستقبل .

مادة ٦ - يكون لمجلس المديرية بعد موافقة وزارتي الداخلية والمالية أن ينتفع بالأراضى الفضاء المملوكة للحكومة في القرى والبرك والمستنقعات الواقعة في أملاك الحكومة بالقرى والتي يعتبر ردمها أو تجفيفها أو صرفها تنفيذاً لهذا القانون بما يعود على أهل القرية بالمنفعة العامة .

مادة ٧ - يقوم كل مجلس مديرية بمعاينة العزب الواقعة في زمام المديرية أسوة بالقرى وذلك لاكتشاف عيوبها من الوجهة الصحية العامة ويعلن مالكيها أو ملاكها بتنفيذ التحسينات اللازمة لها على نفقتهم في موعد مناسب بعد موافقة وزارة الصحة العمومية ، فإذا لم تنفذ فعلى مجلس المديرية تحصيل ضريبة اضافية بقدر التكاليف المطلوبة على ألا يزيد مقدارها في كل سنة على ١٥٪ من ضرائب أطيان مالك العزبة أو ملاكها بالمديرية للمصرف منها على التحسينات اللازمة لها بمعرفة المجلس .

مادة ٨ - يلغى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ .

مادة ٩ - على وزارات الصحة العمومية والداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولوزير الصحة العمومية إصدار كافة القرارات اللازمة لتنفيذه .

القسم الرابع

في الوقاية من أضرار التدخين

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١

في شأن الوقاية من أضرار التدخين^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز استيراد أو تصدير أو إنتاج السجائر أو التبغ أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مطابقة للمواصفات والمعايير والاشتراطات التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

على أن تتضمن هذه المواصفات ألا تزيد نسبة القطران على ٢٠ مجم في السيجارة الواحدة ، ويجوز تخفيضها بقرار من وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

مادة ٢ - تختص وزارة الصحة بالرقابة على مدى مطابقة السجائر وكافة أنواع التبغ المحلية والمستوردة للمواصفات المبينة بهذا القانون وبلائحته التنفيذية ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القوانين السارية .

مادة ٣ - يجب أن يبين على كل علبة سجائر أو تبغ منتجة محليا أو مستوردة نسبة مادتي النيكوتين والقطران والمواد الأخرى التي يصدر بها قرار من وزير الدولة للصحة ، ويجوز بقرار منه إضافة بيانات أخرى لاثباتها على عب السجائر أو التبغ المشار إليها .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٦ تابع الصادر في ٢٥ يونية ١٩٨١ .

كما يجب أن يثبت على كل علبة التحذير الآتى نصه :

« التدخين ضار جدا بالصحة » .

مادة ٤ — يحظر على الهيئات التابعة للدولة والاشخاص الاعتبارية العامة ووحدات القطاع العام ودور العرض والمسارح والاندية الرياضية الاعلان بأية صورة من الصور أو الترويج لبيع السجائر ومنتجات التبغ الاخرى طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٥ — يقتصر الاعلان عن السجائر ومنتجات التبغ في غير الحالات المبينة في المادة السابقة على شكل العلبة ومكوناتها وشمعها ، وعلى أن يتضمن الاعلان نفس التحذير الوارد في المادة الثالثة وبشكل ظاهر طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٦ — يحظر التدخين في وسائل النقل العام والاماكن العامة والمغلقة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة للصحة (١) .

مادة ٧ — مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف الاحكام الواردة في المواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من هذا القانون .

وفي حالة العودة تكون العقوبة الحبس والغرامة معا .

وعلى جميع الاحوال يجب الحكم بمصادرة السجائر أو التبغ المضبوط .

ويجوز أن يشمل الحكم إغلاق المصنع أو المتجر الذى ضبطت فيه الجريمة .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٧ يحظر التدخين بعربات مترو الانفاق وعلى أرصفة محطات المترو (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٩/٢٩ - العدد ٢٢٠) .

مادة ٨ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ٦ من هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز أسبوعا ويغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الدولة للصحة ^(١) ، وله اصدار أية قرارات أخرى لازمة لتنفيذه .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٤٠١ (٢٠ يونية سنة ١٩٨١) .

قرار وزير الصحة رقم ١ لسنة ١٩٨٢

باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الوقاية من أضرار التبخين ^(١) و ^(٢)

وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الوقاية من أضرار التبخين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ باختصاصات ومسؤوليات وزارة الصحة ،

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٨١ والقرارات المعدلة له بشأن تشكيل لجنة لوضع اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه .

وعلى الاتفاق مع وزير الصناعة ،

(١) صدرت اللائحة التنفيذية بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ١٦/٣/١٩٨٢ - العدد ٦٣) .

(١) الوقائع المصرية في ١٦/٣/١٩٨٢ - العدد ٦٣ .

(٢) لم تنشر الملاحق اكتفاء بنشرها بالوقائع المصرية .

قرر :

مادة ١ :

(أ) يقصد بعبارة التبغ في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١

المشار اليه « التبغ المنتج » دون التبغ الخام .

(ب) يقصد بعبارة السيجارة الواحدة عند تقرير كمية القطران أنها

منتج التبغ المعد للتدخين المغلفة بلفافة من ورق لف السجائر

بحيث يكون وزن التبغ المعد للتدخين بها ٨٠٠ ملجم مع السماح

بمجاورة هذا القدر زيادة أو نقصا بمقدار ٢٠ ملجم .

(ج) يقصد بكمية القطران في السيجارة الكمية الموجودة في الدخان

المعد للتدخين في السيجارة الواحدة أو أى منتج معد للتدخين

ويتخذ وزن السيجارة معيارا قياسيا لتحديد نسبة القطران .

(د) يقصد بالأماكن العامة المغلفة التى يحظر فيها التدخين جميع

الأماكن العامة المغلفة التى يؤمها الشعب وذلك في غير الأماكن

المخصصة للتدخين فيها .

(هـ) يقصد بوسائل النقل العام كل وسيلة مملوكة للدولة أو لغيرها

تستخدم في نقل أفراد الشعب ويدخل في ذلك وسائل النقل

التي تستخدمها الوزارات والهيئات ووحدات القطاع العام

والخاص في نقل العاملين بها من وإلى أماكن عملهم .

مادة ٢ - تكرر مواصفات ومعايير واشتراطات السجائر أو منتجات

التبغ الذى يجوز انتاجه أو تصديره أو استيراده على النحو المبين بالملحق

رقم (١) المرافق لهذه اللائحة والمواصفات القياسية المصرية التى تضعها

الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج وتصدر بقرار من

وزير الدولة للصحة .

مادة ٣ - تكون طريقة تقدير الراسب المكثف والقلويدات في دخان

السجائر طبقا لما ورد بالملحق رقم (٢) المرافق لهذه اللائحة ويكون تقدير الراسب المكثف والقلويدات في منتجات التبغ الأخرى طبقا لطرق التقدير التي تضعها الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج ويصدر بذلك قرار من وزير الدولة للصحة .

مادة ٤ - يتعين أن يثبت على كل علبة سجائر أو تبغ محلية أو مستوردة كمية مادتي النيكوتين والقطران المشار اليها بالملحق رقم (١) باللغة العربية وبخط مقروء وأصح ، كما يتعين أن يدون على كل علبة عبارة « التدخين ضار جدا بالصحة » بذات اللغة وبخط واضح ومقروء دون أية اضافات سابقة أو لاحقة على نص هذا التحذير .

مادة ٥ - يحظر على المؤسسات التابعة للدولة والأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات القطاع العام ودور العرض والمسارح والأندية الرياضية أن تكون مجالا للإعلان عن السجائر أو منتجات التبغ أو الترويج لبيع ما ذكر ويقتصر الاعلان عن السجائر ومنتجات التبغ سواء المنتجة محليا أو المستوردة في غير الامكن والهيئات سالفه الذكر على شكل العلبة ومكوناتها وثمنها على أن يتضمن الاعلان التحذير المنصوص عليه بالمادة (٤) من هذه اللائحة .

مادة ٦ - تمنح مهلة قدرها ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذه اللائحة للمنتجين والمصدرين والمستوردين للسجائر ومنتجات التبغ فيما يتعلق بتنفيذ الاحكام الواردة بالمواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من هذه اللائحة .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريرا في ٧ ربيع الاول سنة ١٤٠٢ (٢ يناير سنة ١٩٨٢) .

القسم الخامس

في علاج العاملين والمواطنين على نفقة الدولة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٩١ لسنة ١٩٧٥

في شأن علاج العاملين والمواطنين على نفقة الدولة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ في شأن علاج
العاملين والمواطنين بالخارج ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يكون تقرير علاج العاملين والمواطنين داخل وخارج
الجمهورية وفقا لاحكام هذا القرار .

مادة ٢ - تشكل بقرار من وزير الصحة مجالس طبية متخصصة في
فروع الطب المختلفة من بين أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب والاختصاصيين
بوزارة الصحة والقوات المسلحة وغيرهم ممن يرى الافادة بهم ومن ممثلين
للادارة العامة للمجالس الطبية .

مادة ٣ - تختص المجالس الطبية المذكورة بفحص الحالة الصحية
لطالبي العلاج في الخارج من الفئات الآتية وتقدم تقاريرها وتوصياتها عنهم :

(أ) العاملون بالدولة وهيئات الادارة المحلية والهيئات العامة

والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام •

(ب) المواطنون طالبوا العلاج على نفقة الدولة •

(ج) المواطنون طالبوا العلاج في الخارج على نفقتهم الخاصة •

مادة ٤ - توصى المجالس بعلاج المريض في الخارج اذا لم تتوفر
امكانيات في الداخل واقتضت حالته ذلك •

مادة ٥ - تحيل المجالس تقاريرها وتوصياتها عن طالبى العلاج في
الخارج على نفقتهم الخاصة في حالة موافقتها على ذلك الى ادارة الجوازات
والجنسية وادارة النقد وغيرهما من الجهات المعنية تمهيدا لاتخاذ اجراءات
سفرهم •

كما تحيل تقاريرها وتوصياتها في شأن العلاج على نفقة الدولة الى
وزير الصحة لاستصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء في شأنها ، ولوزير
أن يعيد عرض ما يراه من توصيات المجالس عليها مرة أخرى اذا ما رأى
ضرورة لذلك •

مادة ٦ - يكون العلاج على نفقة الدولة بقرار من رئيس مجلس
الوزراء ^(١) ومع مراعاة ما هو مقرر طبقا لنظم التأمينات الاجتماعية
والعاشات تتحمل الجهات التى يتبعها المريض بنفقات علاجه في الداخل
أو في الخارج اذا كان من العاملين المنصوص عليهم في البند (أ) من المادة

(١) نصت المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٩٩ لسنة ١٩٨٦ على ان يفوض وزير الصحة في مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء بالتريخيص بالعلاج على نفقة الدولة بالداخل والخارج المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وذلك باستثناء حالات العلاج المباشر التى تتم دون توصية اللجان الطبية المتخصصة أو البحث الاجتماعي (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١٠/٢٠ ص العدد ٢٣٢) •

(٣) من هذا القرار وكان مرضه أو إصابته مما يعد إصابة عمل ، وفي غير هذه الحالات يجوز أن يتضمن القرار الصادر بالموافقة على علاج العامل أو المواطن في الداخل أو في الخارج ، تحمل الحولة كل أو بعض تكاليف علاجه وفقا لحالته الاجتماعية •

مادة ٧ - يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار •

مادة ٨ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه •

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

صدر برئاسة الجمهورية في أول رجب سنة ١٣٩٥ (١٠ يونية سنة ١٩٧٥) •

القسم السادس

في تشريعات صحية مختلفة

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩١١

عن الاصلاح الصحى فى المراحيض المعدة لاستعمال العامة وفى ملحقات
الجوامع والزوايا

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بشأن
مراحيض الجوامع والحمامات العمومية ،

وعلى الأمر العالى الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٣ بتنفيذ أحكام
الأمر المذكور فى جميع أنحاء القطر ،

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار ،
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ،

وبعد الاطلاع على ما قررته الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف
المختلطة فى ٢٣ مايو سنة ١٩١١ طبقا للامر العالى الصادر فى ٣١ يناير
سنة ١٨٨٩ ،

أمرنا بما هو آت

انشاء المراحيض وغيرها

- مادة ١ — لا يجوز انشاء مراحيض معدة لاستعمال العامة وانشاء
خزانات لها الا بعد عرض رسومها على مصلحة الصحة العمومية .
ويتبع ذلك أيضا فى انشاء المراحيض والخزانات التابعة لمسجد أو
زاوية وفى انشاء مرافق الوضوء وغيره وتوريد المياه اليها .
ويجب المصادقة على ذلك قبل فتح المرحاض أو مرافق الوضوء وغيره
للعامة .

التعديل في المراحيض وغيرها

مادة ٢ - يجب المصادقة من مصلحة الصحة على كل تعديل في المراحيض والخزانات ومرافق الوضوء وغيره وفي طريقة توريد المياه إليها قبل استعمالها وللمصلحة أن تطلب رسم التعديل للاطلاع عليها إذا اقتضى الحال .

توريد المياه

مادة ٣ - الماء الذى يرد لمرافق الوضوء وغيره يجب أن يكون جاريا ويصب من حنفيات متصلة بخزانات مرتفعة مع التأكد من جريانه على الدوام .

الخزانات

مادة ٤ - يجب أن تهوى الخزانات وأن لا تكون متصلة بالنيل أو بالترع أو البرك وأن لا تصب موادها على الأرضى .

تبييض المراحيض وتطهير الخزانات

مادة ٥ - تطلى المراحيض بالجير الحى ، وتنزح الخزانات وتطهر بلبن الجير مرة في السنة على الأقل أو أكثر من مرة إذا أمرت الادارة الصحية بذلك .

نظافة المراحيض وغيرها

مادة ٦ - يجب أن تكون المراحيض ومرافق الوضوء وغيره نظيفة على الدوام .

اشتراطات خصوصية في حال

وجود خطر على الصحة العمومية

مادة ٧ - في حال وجود خطر على الصحة العمومية يجوز لمصلحة

الصحة أن تأمر بإنشاء خزانات صماء منفصلة أو سد الآبار أو تركيب
ظلمبة أو حفر بئر ارتوازية أو أى عمل آخر تراه ضروريا .

ميعاد تنفيذ هذه الاشتراطات

مادة ٨ - تعين مصلحة الصحة العمومية ميعادا لتنفيذ الاشتراطات
المدونة في المادة السابقة وإن لم تنفذ في الميعاد المعين يسوغ لها أن تأمر
بإقفال المراحيض وجميع مرافق الوضوء وغيره فإذا رأت في الإهمال خطرا
جاز لها مع تقرير الاشتراطات اللازمة أن تأمر بعد المصادقة من نظارة
الداخلية بإقفال المراحيض ومرافق الوضوء وغيره في الحال لحين تنفيذ
الاشتراطات المقررة .

إعلان الاشتراطات التي تقرر

مادة ٩ - تبلغ الاشتراطات الصحية المدونة في المادة السابعة الى
صاحب المحل الموجودة به المراحيض المعدة لاستعمال العامة اذا كان معروفا
ومقيما بالقطر المصرى وفي حالة غيابه تبلغ الى المتولى ادارة المحل .
والاشتراطات المتعلقة بالجوامع والزوايا التابعة لمصلحة عموم الأوقاف
تبلغ للمصلحة المذكورة .

أما ما يتعلق بالمساجد والزوايا الأخرى من الاشتراطات فتبلغ الى
الملك اذا كان ممن قيدت أسمائهم طبقا للمادة الثالثة عشرة وفي حالة
غيابه تبلغ الى المتحدث على الجامع أو الزاوية أو الى القائم بخدمته .
أمر الاقفال المنصوص عنه بالمادة الثامنة يعلن الى المتولى ادارة
غيابه تبلغ الى المتحدث على الجامع أو الزاوية أو الى القائم بخدمته .

الاقفال وتنفيذ الاشتراطات بمعرفة المصلحة

مادة ١٠ - في حالة عدم تنفيذ أحكام هذا القانون أو الاشتراطات
التي تأمر بها الادارة الصحية يجوز للمصلحة اقفال المراحيض وجميع
مرافق الوضوء وغيره على نفقة صاحب الشأن .

ويجوز لها أيضا تنفيذ الاستراطات الصحية على نفقة المحال التي ليست مجردة من الايراد اذا رأت لزوما لذلك •
وتحصل النفقات طبقا للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ •

اعادة فتح المراحيض المقتلة

مادة ١١ - لا يجوز فتح المراحيض ومرافق الوضوء وغيره التى تكون أقفلت طبقا لأحكام هذا القانون الا باذن تعطيه مصلحة الصحة كتابة •
ومع ذلك يبقى الجامع أو الزاوية مفتوحا لاقامة الشعائر الدينية •

المسئولية المشتركة

مادة ١٢ - أصحاب المحلات الموجودة بها مراحيض معدة لاستعمال العامة وأصحاب الجوامع والزوايا والمتولون ادارتها أو القائمون بخدمتها يكونون مشتركين فى المسئولية فيما يتعلق بمراعاة الأحكام السابقة •

ابلاغ أسماء وعنوان أصحاب

هذه الأماكن والمتولين ادارتها

مادة ١٣ - الأشخاص المذكورون فى المادة السابقة مكلفون عند انشاء مراحيض جديدة لاستعمال العامة وانشاء مرافق للوضوء وغيره بابلاغ أسمائهم وعنوانهم الى مكتب الصحة فى المحافظة أو المديرية أو المركز الواقع المرحاض أو المسجد أو الزاوية فى دائرته فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ فتحه للعامة •

واذا تغير صاحب المحل أو المسجد أو الزاوية أو المتولى ادارته أو القائم بخدتمته بسبب وفاته أو لأى سبب آخر فعلى من يحل محله التعريف باسمه وعنوانه فى مدة الثلاثين يوما •

العقوبة

مادة ١٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو الاشتراطات التي تقررها الإدارة الصحية يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش ويحكم دائماً بأقصى العقوبة إذا أعيد فتح المراحيض أو مرافق الوضوء وغيره قبل أخذ الأذن بذلك .

وللقاضي أن يحكم أيضاً باقفال المراض أو مرافق الوضوء وغيره ان لم يكن تم ذلك بطريقة ادارية .

احكام وقتية

مادة ١٥ - ينفذ حكم المادة الثالثة في مدة سنتين من تاريخ صدور هذا القانون فيما يختص بالمباني وفي مدة سنة فيما يختص بالمعاطن وفي مدة ستة شهور فيما يختص بالمجارى والحيضان .

مادة ١٦ - على أصحاب المحال التي يوجد بها مراحيض معدة لاستعمال العامة وأصحاب المساجد أو الزوايا والمتحدثين عليها أو القائمين بخدمة تنفيذ ما نص عليه في المادة الثالثة عشرة فيما يتعلق بإبلاغ الاسم والعنوان .

الخام

مادة ١٧ - يلغى الأمران العاليان المشار اليهما الصادران بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٠٣ .

بدء العمل بالقانون

مادة ١٨ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون ويكون العمل به بعد مضي شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩

بنتظيم استعمال مكبرات الصوت

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - لا يجوز تركيب أو استعمال مكبرات الصوت فى الحال العامة أو الخاصة أو فى المنازل أو فى الحفلات بحالة مؤقتة أو مستديمة الا بناء على ترخيص سابق من المحافظة أو المديرية ، ولا يجوز استعمال هذه المكبرات الا للأغراض التى صدر من أجلها ، ولا يجوز بأية حال منح 'لترخيص اذا كان الغرض من استعمالها اذاعة الاعلانات .

ويجب ألا يستعمل مكبر الصوت الا فى داخل مكان معد لذلك لا يقل مسطحه عن مائتى متر وألا يتجاوز صوته الحاضرين .

ويجزز للمحافظة أو المديرية الغاء الترخيص فى أى وقت اذا وقعت مخالفة لشروط الترخيص .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص الى المحافظة أو المديرية الواقع فى دائرتها المحل ، ويبين فيه الأغراض التى من أجلها يطلب تركيب المكبرات وعلى المحافظة أو المديرية بعد معاينة المكان وأخذ رأى القسم أو المركز المختص أن تجيب بالقبول أو الرفض فى خلال ثمانية أيام ان كان الطلب خاصا بمكبرات مستديمة ، وفى خلال ٢٤ ساعة ان كان خاصا بمكبرات مؤقتة ، وفى حالة القبول يصدر الترخيص مبينا فيه عدد مكبرات الصوت التى يرخص فى تركيبها ومدة استعمالها ومواعيده وغير ذلك من الشروط التى المديرية أو المحافظة فرضها محافظة على راحة الجمهور وأمنه .

ويجوز في الأحوال المستعجلة أن يقدم الطلب الى المركز أو قسم البوليس •

مادة ٣ - على أصحاب المحال والمنازل التي يكون بها مكبرات للصوت وقت العمل بهذا القانون الحصول على ترخيص بها وفقا لأحكامه أو ازالته خلال خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ •

مادة ٤ - لا يجوز لأصحاب المحال المعدة لتكوين مكبرات الصوت ولا لعمالهم ولا لغيرهم تركيب الأجهزة اللازمة في الأمكنة الموضحة في المادة الأولى الا بعد التثبت من حصول صاحب الشأن على الترخيص المنصوص عليه في تلك المادة •

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢) يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه • ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة الآلات والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وفي حالة العود تضاعف عقوبة الغرامة في حديقها الأدنى والأقصى فضلا عن المصادرة وإغلاق المحل الذي قام بالتركيب لمدة لا تتجاوز سبعة أيام •

ويجوز للسلطة المختصة في الحالات التي ترى فيها خطر واضحا على الصحة العامة أو الأمن العام أن تأمر بصفة مؤقتة بالتحفظ على المحل ووضع الاختام عليه حتى يتم الفصل في الدعوى الجنائية ، ويكون للقاضي المختص الغاء التحفظ بناء على تظلم صاحب الشأن في أى وقت قبل الفصل الفصل في الدعوى وينتهى التحفظ في جميع الأحوال بانقضاء سبعة أيام على الأمر به •

مادة ٦ - على وزيرى الداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه •

قانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤

بتنظيم تداول الخبز ونقله (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يحظر بيع الخبز بجميع مسمياته أو عرضه أو نقله للبيع
الا في أوعية أو عربات أو سيارات تخصص لهذا الغرض وتكون محكمة
الخلق بحيث لا تنفذ اليها الاتربة والقاذورات والذباب والحشرات .
ويجوز أن ينقل الخبز موضوعا في أغلفة يصدر بتحديد شروطها
ومواصفاتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٢ - يسرى حكم هذا القانون على مدينتى القاهرة والاسكندرية
والبلاد التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية (٢) .

(١) الوقائع المصرية في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ - العدد ١٠٠ مكرر .
(٢) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٦٥ بـسريان
احكام القانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ على مدينة العريش (الوقائع المصرية
في ٨/١١/١٩٦٥ - العدد ٨٧) .

مادة ٣ - يعاقب على مخالفة حكم هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة الخبز موضوع الجريمة .

وتقوم الادارة الصحية المختصة بضبط الخبز موضوع الجريمة ولها اعدامه اذا كان تلوثه يقتضى هذا الاجراء ^(١) .

مادة ٤ - على وزراء الشئون البلدية والقروية والصحة العمومية والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ (١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤) .

(١) صدرت قرارات وزير العدل في ١٩٥٧/٩/٢٤ و ١٩٦٦/٩/٧ بتحويل بعض الموظفين والاطباء صفة مامورى الضبط القضائى فى تنفيذ احكام القانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/٩/٣٠ - العدد ٧٦ و ١٩٦٦/٩/٢٩ - العدد ٧٥ على التوالى) .

قانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦
بتنظيم صناعة وبيع المنتجات (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحلات العمومية
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش
المعدل بالقوانين رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ورقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٥٢٢
لسنة ١٩٥٥ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالباع المتجولين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل ببعض
التدابير السابق تقريرها صونا للصحة العامة ،

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وعلى ما عرضه وزير الصحة العمومية ،

أصدر القانون الآتى

مادة ١ - لا يجوز بيع المثلجات الا بعد الحصول على ترخيص خاص
فى ذلك من السلطة المختصة .

مادة ٢ - يجب أن تكون المثلجات مصنوعة فى محل مرخص له فى
صنعها وأن تكون نقية كيمياويا وبكتريولوجيا ومطابقة للشروط التى يصدر
بها قرار من وزير الصحة العمومية (١) .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنظمة له
يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على
عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين . وذلك مع عدم الإخلال بأية
عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر .

ويجوز فى حالة وقوع مخالفة ضارة بالصحة العامة أن يأمر القاضى
الجزئى على وجه الاستعجال بوقف العمل فى المحل .

وإذا لم يتم المخالف بزالة الضرر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ
الأمر بالوقف جاز للوزير الأمر بإغلاق المحل الى أن تزول أسباب المخالفة .

مادة ٤ - تلغى الفقرة (ب) من المادة ١ من القانون رقم ١٠٨ لسنة
١٩٤٥ المشار اليه والخاصة باستمرار العمل بأحكام الأمر رقم ٢٨١
الصادر فى ٢٥ يونية سنة ١٩٤٣ بتنظيم وبيع المثلجات .

(١) صدر قرار وزير الصحة فى ١٧/٣/١٩٥٨ بشأن تنظيم صنع وبيع
المثلجات (الوقائع المصرية فى ٣/٤/١٩٥٨ - العدد ٢٨) المعدل بالقرار
رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١ .

مادة ٥ - علي وزراء الصحة العمومية والعدل ^(١) والشئون البلدية والقروية والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون • ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات المنفذة له ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

صدر بديوان الرئاسة في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونية سنة ١٩٥٦) •

(١) صدر قرار وزير العدل بالنيابة في ١٤/٧/١٩٥٨ بتحويل بعض موظفي وزارة الصحة صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات المخالفات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١١/٧/١٩٥٨ - العدد ٥٦) ، وكذا قرار وزير العدل في ٧/٩/١٩٦٦ بتحويل ذات الصفة للأطباء والمراقبين الصحيين بإدارة الطبية بهيئة السكة الحديد (الوقائع المصرية في ٢٩/٩/١٩٦٦ - العدد ٧٥) •

قرار وزير الصحة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٩

بشأن خضوع عمال وعاملات محال قص الشعر والتجميل
للمراقبة الصحية (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على قرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ١١٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال قص الشعر المعدل بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٩١٧ لسنة ١٩٦٨ ،

قرر :

مادة ١ - يخضع عمال وعاملات محال قص الشعر والتجميل للمراقبة الصحية طبقا للأوضاع الآتية :

- ١ - تقوم الجهة الصحية المختصة ازاء كل طالب للترخيص أو للشهادة الصحية بإجراء الفحوص الاكلينيكية والمعملية للدرن المعدى والأمراض الجلدية والزهرية المعدية .
- ٢ - تعطى الشهادات الصحية بعد التأكد من خلوهم من الأمراض المشار إليها .

- ٣ - عند تجديد الترخيص أو الشهادة الصحية كل سنتين تجرى الفحوص المتقدمة كاملة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويلغى كل حكم مخالف .

تحريرا في ١١ ربيع الاخر سنة ١٣٨٩ (٢٦ يونية سنة ١٩٦٩) .

(١) الوقائع المصرية في ٥ اغسطس سنة ١٩٦٩ - العدد ١٧٧ .

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨

في شأن التخلص من البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالبركة أو المستنقع كل أرض تنخفض عما جاورها من الأراضي وتركز المياه فيها في أى وقت من السنة بحيث تشكل بيئة ضارة بالصحة العامة .

مادة ٢ - لا يجوز أحداث حفر أو توسيعها أو تعميقها مما يترتب عليه تكوين بركة أو مستنقع ، واستثناء من ذلك يجوز - بموافقة الوحدة المحلية المختصة - انشاء المصارف المعدة لتجفيف الأراضي الزراعية والمعروفة بالمصارف العمياء ، بشرط أن تكون بعيدة عن التجمعات السكانية بما لا يقل عن كيلو متر واحد ، فإذا كانت المسافة أقل من ذلك وجب تجفيفها صناعيا بصفة مستمرة .

كما يجوز لمن يباشر أعمالا أن يحدث الحفر التى يتطلبها تنفيذ هذه الأعمال على أن يقوم بردمها فور انتهاء الأعمال التى استلزمت أحداثها ، فإذا لم يتم بذلك خلال المدة التى تحددها له الوحدة المحلية المختصة ، كان للوحدة أن تقوم بإجراء الردم على نفقتها ، وتحصيل النفقات بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٣ - يصدر وزير الإسكان بعد موافقة وزير الصحة قرارا

بتحديد وسائل التخلص من البرك والمستنقعات ، والاشتراطات الواجب توافرها في كل وسيلة منها (١) .

مادة ٤ - على ملاك الاراضى التى تقع بها برك أو مستنقعات وواضعى اليد عليها أن يخطرخوا الوحدة المحلية المختصة بمواقعها وحدودها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعلى العمدة والمشايخ فى الجهات التى تقع فى زمامها برك أو مستنقعات أن يقدموا الى الوحدة المحلية المختصة جميع البيانات عنها ، خلال الميعاد المبين فى الفقرة السابقة .

وتقوم الوحدة المحلية بحصر البرك والمستنقعات الواقعة فى نطاق اختصاصات ، وجمع البيانات الكافية عنها وعن ملاكها وواضعى اليد عليها ، ويكون لمدوبى الوحدة فى سبيل ذلك حق الدخول فى مواقع البرك أو المستنقعات .

مادة ٥ - للوحدة المحلية التخلص من البرك والمستنقعات التى لم يقم ملاكها أو واضعو اليد عليها بالتخلص منها وذلك باحدى الوسائل التى يحددها قرار وزير الاسكان طبقا لنص المادة (٣) من هذا القانون .

وعلى الوحدة المحلية فى هذه الحالة اخطار ملاك البرك والمستنقعات وواضعى اليد عليها بالطريق الادارى ، بعزمها على التخلص منها ، فاذا تعذر اخطارهم بسبب تغييبهم أو عدم الاستدلال على محال اقامتهم ، تلحق نسخة من الاخطار بلوحة الاعلانات بالوحدة المحلية المختصة وفى مقر عمدة الناحية أو فى مقر نقطة الشرطة .

(١) صدر قرار وزير الاسكان رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٧٩ فى شأن وسائل التخلص من البرك والمستنقعات (الوقائع المصرية فى ١٧/١٠/١٩٧٩ - العدد ٢٣٩) .

وللملك البرك والمستنقعات وواضعى اليد عليها أن يتقدموا خلال شهر من تاريخ الاخطار أو اللصق بحسب الأحوال ، بتعهد كتابى بالقيام بأعمال التخلص من البركة أو المستنقع وبينان وسيلة التخلص والمدة التى يتم فيها ذلك ، فإذا لم يقدم الملك أو واضعو اليد هذه التعهدات أو قدموها ولم تقبلها الوحدة المحلية بقرار مسبب ، أو انقضت المدة المحددة لاتمام أعمال التخلص من البركة أو المستنقع دون اتمام ذلك أو تبين للوحدة بعد انقضاء نصف هذه المدة عجز مقدم التعهد عن القيام بما تعهد به بطريقة سليمة ، كان للمحافظ بناء على طلب الوحدة المحلية المختصة أن يصدر قرارا بالاستيلاء المؤقت على الأرض التى بها البركة أو المستنقع للقيام بأعمال التخلص منها ويتضمن هذا القرار بيان موقع الأرض وحدودها ومساحتها ويرفق به رسم تخطيطى يوضح ذلك •

مادة ٦ - يظل قرار لاستيلاء نافذا الى أن يؤدي ملاك الأرض المشار اليها جميع مستحقات الوحدة المحلية المختصة المترتبة على قيامها بأعمال التخلص ، أو ينقضى الميعاد المقرر لذلك طبقا لنص المادة (٨) من هذا القانون •

وعلى الوحدة المحلية المختصة أن تبدأ فى أعمال التخلص من البركة أو المستنقع خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار الاستيلاء ، والا اعتبر هذا القرار كأن لم يكن •

مادة ٧ - تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة أو أكثر تتألف كل منها من ممثل عن كل من مديريات الاسكان والتعمير والزراعة والمسالية والهيئة العامة للمساحة وعضو من الوحدة المحلية للمحافظة تختاره الوحدة المذكورة ، ويضم لهذه اللجنة ممثل عن الوحدة المحلية التى يقع فى دائرتها البركة أو المستنقع •

وتتولى هذه اللجان تقدير قيمة أرض البرك والمستنقعات قبل البدء فى أعمال التخلص منها كما تتولى تقدير قيمتها بعد اتمام أعمال التخلص

خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ انتهاء تلك الأعمال ، ويكون التقدير نهائيا باعتماد من المحافظ المختص .

ويجوز لذوى الشأن الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها أرض البركة أو المستنقع ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم باتمام أعمال التخلّص ولا يترتب على الطعن الاخلال بالاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا القانون .

مادة ٨ - تخطر الوحدة المختصة ملاك البرك والمستنقعات التي تم الاستيلاء عليها باتمام أعمال التخلّص منها ، على أن يتضمن الاخطار قيمة البركة أو المستنقع قبل التخلّص منها ومصاريف أعمال التخلّص وكذلك قيمتها بعد اتمام تلك الأعمال ، ويتم الاخطار خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ اعتماد المحافظ لتقدير اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة ويكون الاخطار وفقا لنص المادة (٥) من هذا القانون .

ويؤدى الملاك خلال سنة من تاريخ اخطارهم جميع مصاريف التخلّص المشار اليها وملحقاتها أو الزيادة في القيمة بعد اتمام التخلّص أيهما أقل ويجوز لهم خلال ستين يوما من تاريخ الاخطار أن يعرضوا على الوحدة المحلية المختصة رغبتهم في أداء مقابل كل أو بعض مستحقات الوحدة عينا من أرض البركة أو المستنقع وعلى الوحدة أن تبت في هذا العرض خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبر مرفوضا .

فإذا لم يقيم الملاك بأداء مستحقات الوحدة المحلية المختصة نقدا أو عينا وفقا لما تقدمت ألت الى الوحدة المحلية ملكية أرض البركة أو المستنقع من تاريخ صدور قرار الاستيلاء عليها ، وذلك مقابل قيمتها قبل البدء في أعمال التخلّص وتؤدى الوحدة هذه القيمة خلال سنة من تاريخ انتهاء السنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة .

مادة ٩ - تختص المحكمة الابتدائية الكائنة بدائرتها أرض البركة أو المستنقع بنظر المنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (٢) من هذا القانون .

ويعاقب بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها ملاك الاراضى التى تقع بها برك أو مستنقعات وواضعوا اليد عليها ، اذا لم يقوموا بالاخطار المنصوص عليه بالفقرة الاولى من المادة (٤) من هذا القانون .

كما يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهاات العمدة أو الشيخ الذى لم يقدم البيانات المشار اليها بالفقرة الثانية من المادة (٤) من هذا القانون .

مادة ١١ - يكون ممثل الشخص الاعتبارى أو المعهود اليه بادارته مسئولا عما يقع منه أو من أحد العاملين فيه من مخالفة لأحكام هذا القانون ، ويعاقب بالغرامات المقررة عن هذه المخالفة كما يكون الشخص الاعتبارى مسئولا بالتضامن عن تنفيذ الغرامات التى يحكم بها على ممثله أو المعهود اليه بادارته أو أحد العاملين فيه .

مادة ١٢ - تستمر لجان التقدير ولجان الفصل فى طلبات الاسترداد ولجان الفصل فى التظلمات بتشكيلها المنصوص عليه فى القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ فى مباشرة أعمالها على أن تنتهى من الحالات المعروضة عليها حتى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون فى موعد لا يجاوز ستة أشهر من التاريخ المذكور ويكون الطعن فى قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية الكائنة بدائرتها أرض البركة أو المستنقع خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار ذوى الشأن بالقرار .

وبالنسبة الى القرارات الصادرة من لجان الفصل فى التظلمات التى

لم يقض حتى تاريخ العمل بهذا القانون ميعاد الطعن فيها طبقاً للمادة ٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه يكون ميعاد الطعن فيها ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٣ - يكون للمالك البرك والمستنقعات التى تم ردمها وفقاً للقوانين السابقة ، ولم تؤد تكاليف ردمها أو يتنازل عنها أصحابها ، وانقضت مواعيد استردادها وفقاً لأحكام تلك القوانين حق شرائها بثمن يعادل تكاليف ردمها مضافاً إليها ١٠٪ كمصاريف إدارية والفوائد القانونية بواقع ٤٪/ سنوياً من تاريخ انقضاء مواعيد الاسترداد طبقاً لأحكام تلك القوانين وحتى تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك إذا لم تكن هذه الأراضى قد تم التصرف فيها ، أو خصصت لأحد الأغراض التى تقوم عليها الوحدة المحلية أو لأغراض النفع العام .

ويقدم طلب الشراء الى الوحدة المحلية المختصة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون - على أن يقوم المالك بأداء الثمن مخصوماً منه ما قد يكون مستحقاً له من تعويض خلال ستة أشهر من تاريخ مطالبته بذلك .

ويسقط حق المالك فى الشراء طبقاً لأحكام هذه المادة إذا لم يقدم طلب الشراء أو لم يؤد الثمن خلال المدة المحددة لذلك .

مادة ١٤ - يصدر وزير الاسكان القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - يلغى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ فيما تضمنه من استمرار العمل بأحكام الأمر العسكرى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ بتقرير بعض التدابير لإزالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض ، والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ بردم البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر ، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البرك والمستنقعات التى

صحة ونظافة عامة ٤٤٩

قامت الحكومة بردمها قبل اتمام الاجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه - كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ رمضان سنة ١٣٩٨ (١٧ أغسطس سنة ١٩٧٨) .

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤

بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة (١)

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٤ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل لجنة
عليا لمتابعة اجراءات الرقابة على المواد الغذائية الواردة من الخارج •
وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن
فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة من اللحوم والدواجن المجمدة
وأجزائها والاسماك المجمدة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٩ من فبراير سنة
١٩٨٤ على انشاء جهاز موحد للرقابة على السلع الغذائية المستوردة •

قـرـر :

مادة ١ - تكون مباشرة الرقابة على السلع الغذائية المستوردة والقيام
بالفحوص العملية اللازمة بمعرفة اللجان المختصة وعلى مقتضى الاوضاع
والاجراءات المنصوص عليها في هذا القرار •

مادة ٢ - تشكل في موائى الوصول لجان تسمى (لجان الفحص
الظاهرى) من مندوبين عن وزارات الصحة والزراعة والتموين والتجارة
الداخلية والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الجمارك •

ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد مقارها وتنظيم سير العمل بها

قرار من وزير الدولة للصحة بالتنسيق مع الوزراء المعنيين ^(١) .
ويجوز لأصحاب الشأن أو من يمثلهم واندوبى شركات التأمين المختصة
حضور أعمال اللجان المشار إليها •

مادة ٢ - تشكل في موائى الوصول بقرار من وزير الدولة للصحة فى
المعامل التابعة لوزارة الصحة حسب الحاجة ، لجان مشتركة تسمى « لجان
الفحص » المعملى من المختصين من الأطباء البشريين وكذلك الأطباء
البيطريين والاختصاصيين الذين يختارهم وزير الدولة للزراعة ، وللجان أن
تستعين بمن ترى من ذوى التخصصات الأخرى •

مادة ٤ - يكون عمل أعضاء اللجان المشار إليها فى المادة الثالثة على
سبيل التفرغ طول الوقت وذلك بطريق الندب أو الإعارة •

مادة ٥ - تختص لجان الفحص الظاهرى المنصوص عليها فى المادة
الثانية بما يأتى :

١ - اجراء الفحص الظاهرى لرسائل المواد الغذائية المستوردة فى
ميناء الوصول وذلك وفقا للمواصفات والقواعد والتعليمات المتبعة فى هذا
الشأن فى كل جهة من الجهات المعنية •

٢ - التأكد من وجود وسلامة المستندات والشهادات الصحية
والبيطرية وغيرها المصاحبة للرسالة •

٣ - تحرير محضر يثبت فيه ما تم من فحص ظاهرى ومعاينة للرسالة
والتأكد من مستنداتها وما اذا كانت مقبولة أو مرفوضة ظاهريا •

٤ - الموافقة على تفريغ الرسالة تحت التحفظ وفقا للإجراءات
المقررة •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٨٤ بإجراءات فحص
رسائل المواد الغذائية المستوردة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٥/٢٠ -
العدد ١١٧) •

٥ - أخذ العينات الممثلة للرسالة أثناء التفريغ وفقا للتعليمات المتبعة وبعد أخذ التعهدات والضمانات اللازمة على صاحب الشأن لحفظها وعدم التصرف فيها قبل الافراج النهائي .

٦ - تحديد أماكن حفظ الرسالة واطار مباحث التمرين لمراقبتها في المخازن .

٧ - ارسال العينات الى لجان الفحص المعملية المختصة المشار اليها في المادة الثالثة والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لاجراء الفحوص المعملية اللازمة .

مادة ٦ - تختص لجان الفحص المعملية المنصوص عليها في المادة الثالثة بما يأتى :

١ - فحص وتحليل عينات من رسائل المواد الغذائية المستوردة وفقا للقواعد والتعليمات والمواصفات المقررة في هذا الشأن .

٢ - تلتقى نتائج الفحوص المعملية الواردة من معامل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

٣ - تحرير استمارة وفقا للنموذج الذى يصدره وزير الدولة للصحة بالتنسيق مع وزيرى الدولة للزراعة والأمن الغذائى والاقتصاد والتجارة الخارجية ، يبين فيها ما تم من فحص وتحليل ومراجعة أو معاينة للرسائل الغذائية المستوردة والنتائج التى تم التوصل اليها في ضوء ذلك .

مادة ٧ - ترفع لجان الفحص المعملية الاستثمارات والتقارير التى أعدت في شأن الرسائل التى تم فحصها وتحليلها ومراجعتها أو معاينتها لا يجاوز أسبوعين من تاريخ أخذ العينات الى وزير الدولة للصحة أو من يفوضه لاصدار قراره بقبولها كلها أو بعضها أو رفضها في ضوء مدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمى وللمواصفات المطلوبة .

ويبلغ القرار الى صاحب الشأن خلال أسبوع من تاريخ صدوره على أن يكون مصحوبا في حالة الرفض بصورة من استمارة الفحص .

مادة ٨ - لصاحب الشأن أن يتظلم من القرار الصادر في شأن الرسالة خلال ثلاثة أيام من أخطاره ، لوزير الدولة للصحة ، ويحال التظلم الى لجنة تشكل بقرار منه بالتنسيق مع وزيرى الدولة للزراعة والأمن الغذائي والاقتصاد والتجارة الخارجية يشترك فيها أساتذة الجامعات والخبراء المختصون لإبداء الرأى تمهيدا لإصدار القرار النهائى فيه .

مادة ٩ - يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٤ لسنة ١٩٨٢ ، كما يلغى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما .

مادة ١٠ - يصدر وزير الدولة للصحة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار ، وعلى الوزراء والجهات المختصة تنفيذه ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٨ رمضان سنة ١٤٠٤ (٢٨ يونيو سنة ١٩٨٤) .

كمال حسن على

قرار وزير الصحة رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٦

في شأن مزاولة أعمال مكافحة الحشرات والقوارض الضارة أو الناقلة
للأمراض والوقاية منها^(١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٧٥
بمسئوليات وتنظيم وزارة الصحة ،

تقرر :

مادة ١ - يحظر على كل شخص طبيعى أو معنوى مزاولة أعمال
مكافحة الحشرات والقوارض الضارة أو الناقلة للأمراض والوقاية منها
داخل المنازل والفنادق والمستشفيات والمخازن وغير ذلك من الأماكن
الخاصة أو العامة الا بعد الحصول على ترخيص بذلك .

مادة ٢ - يصدر الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة من مديرية
الشؤون الصحية المختصة بعد التحقق من توافر الاشتراطات المقررة في
المواد من الثلاثة الى السابعة من هذا القرار .

مادة ٣ - يشترط فيمن يرخص له بمزاولة الأعمال المشار اليها في
المادة الأولى أن يكون مصرياً ومن غير العاملين بالحكومة أو القطاع العام وأن
يكون من خريجي كليات الزراعة أو العلوم المقيدين بنقابة المهن الزراعية أو
المهن العلمية على حسب الأحوال والا فيجب عليه أن يعين مديراً مسئولاً
من بين من ذكروا .

مادة ٤ - يجب على طالب الترخيص أن يقدم رفق طلبه ترخيصاً من

(١) الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٧/٢١ - العدد ١٦٥ .

وزارة الصناعة بالاتجار في المواد السامة المدرجة بالجدول الثامن الملحق بالقانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة وترخيصها من مكتب السجل التجارى المختص بإنشاء مخزن للاتجار في المواد الكيماوية والصناعية والزراعية .

مادة ٥ - لا يعرض بمزاولة الأعمال المذكورة الا بعد اجراء معاينة ما قد يكون لدى طالب الترخيص من أدوات وآلات ومخازن وثبوت كفايتها وصلاحياتها للأعمال المطلوب بها ، ويجب أن تكون المخازن متوافرة على الاشتراطات المنصوص عليها في قرار وزير الاسكان رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في مصانع عمل وتشكيل مبيدات الآفات ومخازنها ومحال بيعها .

مادة ٦ - على طالب الترخيص أن يقدم بيانا موقعا منه بما يستخدمه من مواد كيماوية أو مبيدات أو مستحضرات مواصفات كل منها .

مادة ٧ - يدفع طالب الترخيص رسم معاينة سنوى مقداره عشرة جنيهات كما يدفع تأمينا مقداره ألف جنيه يخصص لمواجهة أية أضرار قد تترتب على مخالفة أحكام هذا القرار ويرد اليه في نهاية مدة الترخيص مالم يقوم بموجب لغير ذلك .

مادة ٨ - يصدر الترخيص لمدة سنة واحدة ويبين فيه اسم المرخص له وعنوان المحل الذى يباشر فيه نشاطه والأعمال المرخص له بمزاومتها واسم المدير المسئول ان كان ينص فيه على أنه صادر طبقا لأحكام هذا القرار .

مادة ٩ - لا يجوز للمرخص له القيام بأعمال غير مرخص له بمزاومتها أو استخدام أدوات أو آلات أو مواد كيماوية أو مبيدات أو مستحضرات غير محددة المواصفات أو غير مصرح بتداولها أو لم يتضمنها البيان المشار اليه في المادة السادسة وعليه عند مباشرته لأعماله مراعاة

الأصول الفنية واستخدام المواد المناسبة واتخاذ كافة التدابير والجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على صحة وسلامة أفراد الناس .

مادة ١٠ - على المرخص له أن يحتفظ بسجلات منتظمة يثبت فيها حركة المبيدات والمستحضرات والمواد الكيميائية التي يستخدمها وعليه أن يخطر مديرية الشؤون الصحية المختصة بكل تغيير متعلق بالمحل الذي يباشر منه أعماله أو المخازن التابعة له .

مادة ١١ - يجوز بقرار مسبب يصدره مدير مديرية الشؤون الصحية المختصة سحب أو إلغاء الترخيص الصادر بمزاولة الأعمال المشار إليها في المادة الأولى إذا ما تبين له أن المرخص له قد خالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٢ - يمنح أصحاب التراخيص القائمة مهلة تقدرها ثلاثة شهور من تاريخ نشر هذا القرار لتعديل أوضاعهم طبقاً لأحكامه .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٦/٥/٢١ .

وزير الصحة

أ . د / حلمي الحديدي

قرار وزير الصحة رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٨٦ (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٥
بإختصاصات وتنظيم وزارة الصحة ،

ولما أرتأيناه حفاظا على صحة المواطنين ووقاية لهم من الأمراض ،

قرر :

المادة الأولى - يحظر استخدام الحقن الزجاجية والمعدنية المعدة
للاستعمال المتكرر .

المادة الثانية - يعمم استخدام الحقن البلاستيك سابقة التعقيم
المعدة للاستعمال لمرة واحدة فقط .

المادة الثالثة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

القسم السابع

في النظافة العامة

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن النظافة العامة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يخطر وضع القمامة أو القاذورات أو المتخلفات أو المياه القذرة في غير الأماكن التي يحددها المجلس المحلى .

مادة ٢ - على شاغلي العقارات المبنية وأصحاب ومديري المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقتلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة وما يماثلها ، حفظ القمامة والقاذورات والمتخلفات بجميع أنواعها في أوعية خاصة وتفريغها طبقا للشروط والمواصفات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وفي حالة عدم حيازة الأوعية المشار إليها يقوم المجلس المحلى باعداد هذه الأوعية وتحصيل ثمنها من المخالف بالطريق الإداري .

وفي حالة وجود فتحات خاصة بالمبنى لاستقبال المتخلفات متصلة بمواسير لتجميعها في حجرة أو حجرات معدة لذلك ، يجب أن تتوافر في هذه الفتحات والمواسير وحجرات التجميع الاشتراطات التي يحددها المجلس المحلى .

وعلى حائزى الأراضي الفضاء ، سواء كانت مسورة أو غير مسورة ،

ازالة ما يوجد عليها من أكوام الاتربة أو القاذورات ، والمحافظة على نظافتها .

مادة ٣ - يجب أن تتوافر في عمليات جمع ونقل القمامة والقاذورات والمتخلفات والتخلص منها وكذلك في نقل وتشوين المواد القابلة للتساقط أو التطاير ، الشروط والمواصفات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٤ - (أ) البند (هـ) مضاف بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦) يحظر ارتكاب أى عمل من الأعمال الآتية :

(أ) الاستحمام أو غسل الأدوات المنزلية أو الملابس أو الخضروات أو غيرها في الفسقيات أو النافورات وكذلك في مجارى المياه العامة الا في الاماكن المخصصة لذلك .

(ب) قضاء الحاجة في غير الاماكن المخصصة لهذا الغرض بدورات المياه .

(ج) غسل الحيوانات والعربات والمركبات الا في الحظائر والأماكن المعدة لهذا الغرض .

(د) مرور قطيع من الماشية أو الحيوانات في غير الطرق والشوارع التي يحددها المجلس المحلى ، ويعتبر قطعاً ما زاد عدده على ثلاثة .

(هـ) وضع الحيوانات أو الدواجن في الميادين والطرق والشوارع والممرات والحارات والأزقة سواء كانت عامة أم خاصة وكذلك في مداخل المباني أو مناورها أو شرفاتها .

مادة ٥ - يجب على أصحاب العقارات المبنية في الأماكن التي لا توجد بها شبكة للمجارى أن ينشئوا وسائل صرف صحية لمتخلفات دورات المياه

وفقاً للاشتراطات التى تحددها اللائحة التنفيذية وفى الأماكن التى توافق عليها الجهة المختصة ولتلك الجهة فى حالة المخالفة تصحيح أو انشاء تلك الوسائل على نفقة المالك وفقاً للاوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وعلى أصحاب الأماكن التى توجد بها خزانات لدورات المياه أن يقوموا بنزحها فور امتلائها وذلك فى الأوقات التى يحددها المجلس المحلى والمجلس المحلى من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المستأجر أن يقوم بهذا الاجراء على نفقة المالك ، وتحصل المصاريف بالطريق الادارى .

وفى جميع الأحوال يجب أن تتوفر فى عملية النزح ونقل المتخلفات وتفريغها وفى القائمين بها الاشتراطات التى يصدر بها قرار من المجلس المحلى .

مادة ٧ - لا تجوز ممارسة حرفة جمع المتخلفات أو نزح الخزانات الا بعد الحصول على الترخيص اللازم من المجلس المحلى وفقاً للشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من المجلس .

مادة ٧ - على كل مالك لأرض فضاء أو خربة يرى المجلس المحلى أن فى وجودها بدون تسوير ضرراً بالصحة أو اخلالاً بمظهر المدينة أو القرية أو نظافتها أو روائها ، أن يقوم بتسويرها فى الميعاد الذى يحدده وفقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية ، فاذا تراخى المالك فى القيام بالتسوير فى الميعاد المحدد رغم اعلانه به جاز للمجلس المحلى أن يقوم بتسويرها على نفقة المالك على أن يجرى تحصيل هذه النفقات بالطريق الادارى .

مادة ٨ - يجوز للمجالس المحلية فرض رسم اجبارى يؤديه شاغلو المقارات البنية بما لا يجاوز ٢/٣ من القيمة الاجبارية ، وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة .

وينشأ فى كل مجلس محلى يفرض فيه هذا الرسم صندوق للنظافة

تودع فيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة المتصالح المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التي تدرج في ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النظافة (١) و (٢) .

مادة ٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المتخذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وعلى الجهة الادارية المختصة تكليف المخالف بإزالة أسباب المخالفة

(١) تنفيذا لأحكام المادة الثامنة صدرت مجموعة من القرارات نشير منها الى قرار محافظ القاهرة رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن فرض رسم يؤديه شاغلو العقارات المبنية بواقع ٢٪ يخصص لشئون النظافة العامة (الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٤/٦ - العدد ٧٥) ، قرار المجلس المحلى لمحافظة الجيزة رقم ٦٩/م لسنة ١٩٦٨ بفرض رسم نظافة ٢٪ على شاغلي العقارات المبنية الواقعة في دائرة اختصاص المجلس اعتبارا من أول شهر إبريل لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية في ١٩٦٨/٩/٣ - العدد ٢٠٠) .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة ، المعدل بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/١/٢١ - العدد ٣) ورقم ٢٨٥ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة (الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٧ - العدد ٢٧ تابع «ج») ونصا في مادتيهما الرابعة عشرة على أن « تدمج في الهيئة صناديق النظافة المنشأة بمقتضى المادة ٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه - الموجودة في المدن والجهات التي تمارس فيها الهيئة عملها ، وتؤول الى الهيئة جميع اختصاصات هذه الصناديق ومواردها وأموالها وموجوداتها . ويصدر المحافظ القرارات التنفيذية اللازمة في هذا الخصوص » .

(٢) صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٧ بتخصيص حصيلة المليمات التي تستقطع أو تجبر من المبالغ التي تصرفها أو تحصلها الحكومة أو وحدات القطاع العام لشئون النظافة العامة بوحدات الحكم المحلى (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/١٢/١ - العدد ٤٨) . كما صدر قرار وزير المالية رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم تحصيل المليمات المستقطعة والمجبورة وفقا لأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/٣/٢٠ - العدد ٦٦) .

في المادة التي تحددها له والا قامت بالازالة على نفقة المتخلف مع تحصيل النفقات بالطريق الادارى ويجوز التصالح في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين الأولى والرابعة .

وتتقاضى الدعوى العمومية تجاه المخالفين بدفع مبلغ عشرة جنيهات وذلك خلال ٢٤ ساعة من وقت تحرير محضر المخالفة واخطار المخالف به .

ويجوز للسلطة المختصة أن تطلب من القاضى الجزئى المختص الامر بالتحفظ على المحل الذى يلتقى بمخلفات أمامه متى كان فى ذلك خطر واضح على الصحة العامة وذلك بوضع الاختتام عليه وذلك حتى يتم الفصل فى الدعوى ، ويكون للقاضى المختص الغاء التحفظ فى أى وقت بناء على تظلم صاحب الشأن قبل الفصل فى الدعوى وينتهى التحفظ فى جميع الأحوال ، بازالة المخالفة .

مادة ١٠ - تسرى أحكام هذا القانون فى المدن كما تسرى فى القرى التى يصدر بتحديددها قرار من المحافظ المختص ولا يكون هذا القرار نافذا الا بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ١١ - يلغى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٤٧ بتسوير الأراضي الفضاء والمحافظة على نظافتها ، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ فى شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة ، والقوانين المعدلة لهما كما يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا القانون .

مادة (١١) مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦) يكون للموظفين المختصين بالوحدات المحلية الذين يصدر بتحديددهم قرار من وزير

صحة ونظافة عامة ٤٦٣

العدل بالاتفاق مع وزير الحكم المحلى ، صفة مأمورى الضبط القضائى
فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون (١) .

مادة ١٢ - (معدلة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦) ينشر هذا القانون
فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وتصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاسكان
والتعمير بعد موافقة وزير الصحة (٢) .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٨٧ (٢٩
اغسطس سنة ١٩٦٧) .

(١) أصدر وزير العدل عدة قرارات بمنح بعض العاملين صفة مأمورى
الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة العامة ، نذكر منها : القرار رقم ١٦٣٦
لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية فى ١٠/١/١٩٦٨ - العدد ١٤) والقرار رقم
١١٣٩ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية فى ٢٩/٣/١٩٧٠ - العدد ٦٩) ،
والقرار رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية فى ٢/٣/١٩٧٢ - العدد
٤٩) والقرار رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١/٨/١٩٧٤ -
العدد ٣) والقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ٢٥/٣/١٩٧٤ -
العدد ٦٦) والقرار رقم ٣١٣٧ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية فى
١٨/٤/١٩٧٧ - العدد ٩٠) .

(٢) صدرت اللائحة التنفيذية بالقرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع
المصرية فى ١٨/٣/١٩٦٨ - العدد ٦٠) .

قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٨

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن النظافة العامة (١)

وزير الاسكان والمرافق

بمعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ،

وعلى ما اقرته مجلس الدولة ،

قرر :

الباب الاول

تعاريف

مادة ١ - يقصد بالقاذورات أو القمامة أو المتخلفات المنصوص عليها في هذا القانون ، كافة الفضلات الصلبة أو السائلة المتخلفة عن الافراد والمباني السكنية ، وغير السكنية كالدور الحكومية ودور المؤسسات والهيئات والشركات والمصانع والمحال على اختلاف أنواعها والخيمات والمسكرات والحظائر والسلخانات والاسواق والاماكن العامة والملاهي وغيرها ، وكذا وسائل النقل وكل ما يترتب على وضعها في غير الاماكن المخصصة لها أضرار صحية أو نشوب حرائق أو الاخلال بمظهر المدينة أو القرية أو نظافتها .

مادة ٢ - يقصد بالمياه القذرة ، المياه التي يترتب على قائمها في غير الأماكن المخصصة لها أضرار صحية أو مضايقات أو روائح كريهة أو الاخلال بمظهر المدينة أو القرية أو نظافتها .

مادة ٣ — يقصد بجامع القمامة ، أى شخص من غير العمال التابعين للجهة القائمة على أعمال النظافة ، يقوم بجمع أو نقل القاذورات أو القمامة أو المتخلفات وكافة الفضلات سواء الصلبة أو السائلة ، من الأماكن المشار إليها فى المادة الاولى من هذا القرار ، سواء لحسابه أو لحساب المتعهد والتخلص منها .

مادة ٤ — يقصد بالمتعهد الوارد بهذه اللائحة ، كل شخص طبيعى أو اعتبارى تسند اليه الجهة القائمة على أعمال النظافة عملية جمع ونقل القمامة المتخلفة عن الأماكن المشار إليها فى المادة (١٧) من هذا القرار ، بواسطة عماله ونقلها الى الأماكن المخصصة لذلك للتخلص منها .

الباب الثانى

فى جمع ونقل القمامة والتخلص منها

مادة ٥ — للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة أن تتولى بأجهزتها المختصة جمع القمامة والقاذورات والمتخلفات من المباني والأماكن المنصوص عليها فى المادة الاولى ، ونقلها الى الأماكن المخصصة لذلك والتخلص منها ، ولها أن تعهد بهذه العمليات أو بعضها الى متعهد أو أكثر وفقا للشروط والمواصفات والأوضاع التى يقررها المجلس المحلى المختص .

ولهذا أيضا فى سبيل ذلك أن :

(أ) تحدد أماكن تخصص لوضع والقاء القاذورات والقمامة والمتخلفات تمهيدا لنقلها على أنه اذا لم تحدد الجهة المذكورة تلك الأماكن فيلتزم شاغلو المباني والأماكن المشار إليها بالارتباط بمتعهد ، مع الاحتفاظ بما لديهم من القمامة والمتخلفات فى الأوعية المخصصة لذلك ، وتسليمها الى جامع القمامة التابع للمتعهد أو التابع للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة .

(ب) تضع صناديق وسلال بالطرققات والميادين وغير ذلك من الأماكن ، ويحظر القاء القمامة أو المتخلفات في غير الأماكن أو الصناديق أو السلال المخصصة لذلك .

مادة ٦ - يشترط في الأوعية المخصصة لحفظ القمامة والقاذورات والمتخلفات أن تكون مصنوعة من مادة صماء معدنية أو ما يماثلها وخالية من الثقوب ، بحيث لا تسمح بتسرب السوائل والفضلات ، وأن تكون مزودة بغطاء محكم ومقبضين ، وأن تتناسب في سعتها مع كمية المتخلفات .

وللجهة القائمة على أعمال النظافة أن تحدد مواصفات تفصيلية أو نماذج لهذه الأوعية يلزم التقيد بها ، كما يجوز لتلك الجهة أن تلزم أصحاب هذه المحال والأماكن بحيازة الأوعية التي تعدها لهذا الغرض مقابل دفع الثمن الذي يقرره المجلس الأعلى المختص ، ويجب المحافظة على نظافة هذه الأوعية على الدوام ومراعاة غسلها بعد كل استعمال ، وعلى شاغلي الأبنية والأماكن المشار إليها في المادة الأولى حفظ هذه الأوعية داخل المساكن أو المحال وعدم اخراجها الا عند مرور جامع القمامة أو عند قائمها في الصناديق والعربات أو الأماكن التي تخصص لذلك .

مادة ٧ - يلتزم المتعهد بتوفير وسائل جمع القمامة والقاذورات والمتخلفات ونقلها الى الأماكن التي تحددها الجهة المختصة والتخلص منها على أن يكون ذلك مستوفيا للاشتراطات والمواصفات المنصوص عليها في هذا القرار ، والا قامت الجهة القائمة على أعمال النظافة بالتنفيذ على حسابه .

مادة ٨ - يكون المتعهد المسند اليه جمع ونقل القمامة والمتخلفات والتخلص منها ، مسؤولاً أمام الجهة المختصة بأعمال النظافة العامة عن جامعي القمامة التابعين له ، كما يكون مسؤولاً عن وسائل النقل المستعملة وكل ما يتعلق بهذه العملية .

مادة ٩ - للمجلس المحلى المختص أن يقرر الحد الاقصى لعدد الرخص التى تمنح للمتعهدى «جامعى القمامة بكل منطقة من مناطق المدينة ، ولهذا المجلس أن يضع من القواعد ما يضمن انتظام متعهدى وجامعى القمامة فى عملهم وعدم الاخلال بأى شرط من الشروط الواجب توافرها فى كل منهم أثناء تأدية عمله ، ولا يجوز للمتعهد أو جامع القمامة مزاوله العمل فى غير المنطقة المحددة له بالترخيص .

مادة ١٠ - يجب اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بتوفير الحماية الصحية لجامعى القمامة ، وعدم تعرض أجسامهم لملامسة القاذورات ، ويلزم لذلك تزويدهم بالملابس الواقية المناسبة بالمواصفات التى يضعها المجلس المحلى لذلك .

مادة ١١ - يقوم المجلس المحلى بتحديد فترات ومواعيد جمع المتخلفات وفقا للظروف المحلية .

مادة ١٢ - يجب على جامع القمامة أن يستعمل فى نقل القمامة من المساكن وعاء من مادة ذات مقاومة وخال من الثقوب بحيث لا يسمح بتساقط أى شئ من محتوياته أثناء النقل ، مع مراعاة المحافظة على نظافته بصفة دائمة ، وأن يكون طبقا للمواصفات التفصيلية التى يضعها المجلس المحلى المختص .

مادة ١٣ - لا يجوز فرز القمامة الا فى الأماكن المخصصة لذلك ، ويحظر ذلك فى العربات والسيارات .

مادة ١٤ - يحظر نقل القمامة أو القاذورات أو المتخلفات بغير وسائل النقل التابعة للجهة المختصة بأعمال النظافة العامة أو المتعهد أو إن يرخص له بذلك ، ويجب أن تتوفر فى هذه الوسائل الاستمرارات الآتية :

١ - أن تكون بسعة كافية وبحالة جيدة .

٢ - ألا توجد بها ثقبوب أو فتحات تسمح بنفاذ السوائل أو المتخلفات .

٣ - أن تزود بغطاء محكم .

٤ - أن تكون مبطنة من الداخل بالصاج المجلفن أو الزنك أو أية مادة مماثلة توافق عليها الجهة القائمة على أعمال النظافة ، ويجب على المتعهد أن يخطر المجلس المحلي بعنوان الحظيرة أو الجراج الذى تأوى اليه العربات أو السيارات المخصصة لذلك ورقم وتاريخ الترخيص بإقامة وإدارة الحظيرة أو الجراج ، كما يلزم مداومة غسلها وتطهيرها طبقاً للتعليمات الصحية .

ولا يجوز استعمال هذه الوسائل فى غير الغرض المخصص له ، كما لا يجوز إيوؤها أو تنظيفها فى غير الأماكن المخصصة لذلك .

مادة ١٥ - يشترط فى العربات والسيارات المرخص لها فى نقل مواد البناء ومتخلفات الهدم كالرمل والزلط والأتربة أو أية مادة أخرى قابلة للتساقط أو التطاير أن تكون فى حالة جيدة محكمة الغطاء لا تسمح بتساقط أى شئ من محتوياتها فى الطريق أو بتطايره فى الهواء .

مادة ١٦ - تنتقل القمامة والقاذورات والمتخلفات الى الاماكن المعدة لذلك والتى تحددها الجهة المختصة ، وإذا سقط منها شئ أثناء النقل فيجب على المتعهد المبادرة الى ازالته .

مادة ١٧ - مع مراعاة المواصفات التى تقررها الجهات المختصة بالنسبة الى المقالب العمومية أو الخصوصية للتخلص من القمامة أو القاذورات أو المتخلفات ، يجب توافر الاشتراطات والمواصفات الآتية :

(أ) أن يكون الموقع فى منطقة سهلة المواصلات وفى عكس اتجاه الرياح السائدة بقدر الامكان ، وألا تقل المسافة بينه وبين المساكن عن

٢٥٠ (مائتى وخمسين مترا) ، وأن تتناسب مساحة المقلب مع كمية المتخلفات •

(ب) يحاط الموقع بسور من مادة مناسبة بارتفاع لا يقل عن ١٨٠ مترا •

(ج) أن يزود السور بباب ذى سعة مناسبة يسمح بدخول السيارات أو عربات القمامة أو المتخلفات والقاذورات •

(د) أن يزود الموقع بمورد مائى مناسب لرش القمامة وإطفاء الحرائق •

(هـ) أن يزود الموقع بالعدد الكافى من الحمامات والمغاسل لنظافة العمال •

(و) أن توضع القمامة فى أكوام مناسبة تكون جوانبها بميول ١ : ٢ ، أو فى خنادق خاصة لذلك وتضغط وتغطى بالتراب بسمك لا يقل عن ١٥ سم مع الدك جيداً وترش بالماء •

(ز) اذا أريد تحويل القمامة الى سماد عضوى ، يجب تخصيص مكان مناسب لفرزها وإزالة ما بها من الزجاج والصفائح والكاونتشوك والحجارة وغيرها ، وفى حالة استعمال مخلفات الكسح والمياه القذرة لرشها على القمامة يجب اعداد مكان مناسب لها •

(ح) فى حالة التخلص من القمامة بالحريق يزود الموقع بفرن أو أكثر ذى سعة مناسبة لكمية القمامة وتسمح بحرق القمامة حرقاً تاماً ، ولا يترتب على عملية الحريق خروج مواد غريبة متطايرة تؤدى الى تلوث الجو الخارجى ، مع مراعاة فرز القمامة قبل حرقها •

(ط) يجوز التخلص من القمامة والقاذورات والمتخلفات بطريقة الردم الصحى فى المنخفضات أو مجارى المياه المأخوذة ، وذلك بوضعها فى طبقات تضغط وتغطى بالتراب بسمك لا يقل عن ١٥ سم مع الدك جيداً •

(ي) لا يجوز استعمال القمامة أو المتخلفات فى تغذية الحيوانات أو فى المستودعات الا اذا كانت مطابقة للاشتراطات التى يقررها المجلس المحلى المختص •

الباب الثالث

في نزع ونقل المتخلفات السائلة وتفريغها

مادة ١٨ - للجهة القائمة على أعمال النظافة أن تحدد الأماكن المخصصة لاقاء المياه القذرة والمتخلفات السائلة ويحظر القائها في غير هذه الأماكن .

مادة ١٩ - للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة أن تتولى بأجهزتها المختصة نقل المياه القذرة من المساكن والمحال المختلفة ، كما لها أن تتولى عملية نزع خزانات دورات المياه بالمباني الغير متصلة بالمجارى العامة وجمع المتخلفات السائلة ونقلها الى الأماكن المخصصة وتفريغها ، ولتلك الجهة أن تعهد بعملية النقل والنزع الى متعهد أو أكثر وفقا للشروط والأوضاع التى يضعها المجلس المحلى المختص ، وفى هذه الحالة يلتزم المتعهد بتوفير الأوعية والأجهزة والسيارات اللازمة للنقل والنزع والتفريغ طبقا للاشتراطات التى يضعها المجلس المحلى ، كما يلتزم بنقلها الى الاماكن التى تحددها له الجهة المختصة ، والا قامت تلك الجهة بالتنفيذ على حسابه .

كما يكون المتعهد مسئولا عن تنفيذ الاشتراطات التى يضعها المجلس المحلى بشأن القائمين بهذه العملية .

ويصدر بهذه الاشتراطات والالتزامات قرار من المجلس المحلى المختص .

مادة ٢٠ - يشترط فى وسائل صرف المجارى والمتخلفات السائلة للعقارات المبنية فى الاماكن التى لا توجد بها شبكة عامة للمجارى ما يأتى :

(أ) اذا كانت طبيعة التربة بموقع المبنى صخرية أو غير مسامية ، تصرف سوائل المجارى الداخلية فى خزان ذى سعة كافية تتناسب مع حجم المنصرف من المتخلفات السائلة للمبنى ويزود بفتحة كشف

أو أكثر بأبعاد لا تقل عن ٦٠×٦٠ سم يسهل الوصول إليها لكسح محتويات الخزان ، ويجوز أن تكون فتحة الكشف خارج البنى أو في الطريق ملاصقة لحائط العقار .

(ب) إذا كانت طبيعة التربة في موقع العقار مسامية تسمح بصرف المياه خلالها ، وجب الصرف في خزان تحليل لا تقل سعته عن مترين مكعبين ولا يزيد عن ثلاثين مترا مكعبا ، ويجوز أن يكون من شقتين أو أكثر على ألا يزيد عدد الشقق على ثلاثة وألا تقل سعة الشقة الاولى عن ٥٠٪ من السعة الكلية للخزان وأن لا يقل عمق السائل بالخزان من الداخل عند المخرج عن ١٢٠ مترا ، كما يشترط أن تكن سعة الخزان لاستيعاب كمية السوائل المستعملة في المبنى السكنية لمدة ٢٤ ساعة وفي المباني العامة والمحال بأنواعها لمدة ١٢ ساعة بالإضافة الى توفير حيز لخزن الحمأة يعادل ٥٠٪ من حجم السائل بالخزان ، ويجب أن يزود مدخل الخزان ومخرجه بمشترك من الفخار الحجري ذي الطلاء الملحي أو الزهر أو ما يماثلها بقطر ١٢.٥ سم ، ويجوز الاستعاضة عنه بحاجز من مادة مناسبة في مواجهة المدخل أو المخرج على أن يكون ساقطا تحت سطح السائل بحوالى ٣٠٪ من عمق السائل وأن يكون منسوب قاع ماسورة مخرج السوائل من الخزان أوطى من ، منسوب قاع ماسورة المدخل بمقدار ٥ سم على الأقل وأن تصرف السوائل الفائضة عن خزان التحليل الى خندق صرف مبنى بالدبش على الناشف أو في بيارة صرف تصل الى الأعماق ذات المسام الرملية أو ذات الحمى أو أى طريقة أخرى للصرف توافق عليها الجهة المختصة ، على أن يكون ذلك طبقا للاصول الفنية وتبعا لقدرة التربة على استيعاب سوائل المجارى المنصرفة من العقار ، ويجب أن يكون هناك عمق كاف بين مستوى مدخل الخندق أو البيارة وبين أعلى منسوب مياه الرشح العادية بما لا يسمح بحدوث طفح أو ظهور رشح في الأرض المجاورة .

(ج) تبني حوائط وأسقف الخزانات الصماء أو خزانات التحليل أو الخنادق والبيارات المشار إليها في الفقرتين السابقتين من الطوب الاحمر أو الخرسانة المسلحة أو الدبش أو أى مادة أخرى مناسبة طبقا للمواصل الفنية ويكون لأسقفها فتحة كشف أو أكثر مغطاة بغطاء من الزهر ذى حابس مزدوج ويكون مكان الخزانات المذكورة والخنادق والبيارات وما شابهها فى الفضاء أو فى المناور المكشوفة وفى موضع يسهل الوصول إليها للكشف عليها وكسحها من وقت الى آخر ، بشرط أن تبعد عن أى مورد لمياه الشرب بمسافة لا تقل عن ١٥ مترا •

مادة ٢١ - تعلن الجهة القائمة على أعمال التنظيم بالمجلس المحلى أصحاب العقارات البنية فى الاماكن التى لا توجد بها شبكة للمجارى والتى لا تتوافر فيها وسائل صرف صحية لتخلفات دورات المياه بإنشاء وسائل الصرف اللازمة فى الاماكن التى توافق عليها هذه الجهة أو بتعديل ما قد يوجد من وسائل صرف مخالفة ، بحيث تستوفى الاشتراطات المنصوص عليها فى هذا القرار خلال المدة التى تحددها لهم تلك الجهة •

الباب الرابع

فى تسوير الاراضى الفضاء أو الخربة

مادة ٢٢ - كل أرض قضاء أو خربة يقرر المجلس المحلى تسويرها أو ازالة ما بها من متخلفات أتربة أو قاذورات يعطن ذو الشأن بالقيام بذلك فى المدة التى تحددها لهم الجهة القائمة على أعمال التنظيم بحيث لا تزيد على خمسة عشر يوما فيما يختص بازالة الاتربة والقاذورات ، وثلاثة أشهر بالنسبة للتسوير ، ويبين فى الاعلان المواصفات والاشتراطات التى يلزم توافرها فى السور ، كما يبين فيه المقاييسه وتكاليف الازالة والتسوير •

ويشترط فى الأسوار أن تتبنى من الطوب الاحمر أو الدبش أو أى

مادة أخرى مماثلة خالية من الثقوب وأن تحيط الأرض الفضاء أو الخربة المقرر تسويرها من جميع الجهات ، وأن يكون السور بارتفاع لا يقل عن ١.٨٠ مترا وأن يزود بباب مغلق على الدوام في حالة عدم الحاجة الى دخول الأرض .

مادة ٢٣ - يتم الاعلان المنصوص عليه في المادتين السابقتين بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، فاذا لم يتيسر اعلان ذوى الشأن بهذه الطريقة بسبب غيبتهم أو امتناعهم عن تسلّم الاعلان أو عدم الاستدلال على محل اقامتهم يلصق الاعلان في مقر الشرطة الواقع في دائرته العقار ، واذا انقضت المدة التي حددتها الجهة الادارية لذوى الشأن في الاعلان لاتمام الأعمال المحددة به دون أن يقوموا بالتنفيذ ، كان للجهة الادارية تنفيذ الأعمال المطلوبة على نفقة المالك مع اعلانه بالسداد في المدة التي تحددها له ، وتحصل جميع النفقات بالطريق الادارى .

ولا يخل ذلك بحق صاحب الشأن في التظلم أو المعارضة في تقدير التكاليف المشار اليها أمام الجهة القضائية المختصة .

مادة ٢٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشرة .

تحريرا في ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٨٧ (١٣ فبراير سنة ١٩٦٨) .

القسم الثامن

في الاتفاقات الدولية الصحية

قانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٠

بالموافقة على اتفاق الخدمات الطبية بين الحكومة المصرية

والهيئة العالمية للصحة الموقع بالاسكندرية في ٢٥ أغسطس

سنة ١٩٥٠ (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد
صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاق الخدمات الطبية بين الحكومة
المصرية والهيئة العالمية للصحة الموقع بالاسكندرية في ٢٥ أغسطس سنة
١٩٥٠ والمرافق نصه بهذا القانون .

نأمر بأن ييصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

صدر بقصر رأس التين في ١٣ محرم سنة ١٣٧٠ (٢٥ أكتوبر سنة
١٩٥٠) .

قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١

بالموافقة على اتفاق المقر بين الهيئة العالمية للصحة والحكومة المصرية
الموقع بالقاهرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد
صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاق المقر بين الحكومة المصرية والهيئة
العالمية للصحة الموقع بالقاهرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٥١ والمرفق نصه بهذا
القانون •

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة •

صدر في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٠ (٨ أغسطس سنة ١٩٥١) •

(١) الوقائع المصرية في ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ - العدد ٧١ •

مرسوم بقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٢

بالموافقة على الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والهيئة الصحية العالمية وصندوق اغاثة الاطفال التابع للامم المتحدة لتوريد لقاح الـ B.C.G. التيوبركلين المخفف اللازم لتنفيذ برامج مقاومة السل بالتحصين بلقاح الـ B.C.G. التى يشرف على تنفيذها صندوق اغاثة الاطفال ومنظمة الصحة العالمية فى منطقة البحر الابيض المتوسط الموقع بالقاهرة فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ •

باسم ملك مصر والسودان

ومى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،
وبناء على ما عرضه وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مادة وحيدة - ووفق على الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والهيئة الصحية العالمية وصندوق اغاثة الاطفال التابع للامم المتحدة لتوريد لقاح الـ B.C.G. والتيوبركلين المخفف اللازم لتنفيذ برامج مقاومة السل بالتحصين بلقاح الـ B.C.G. والتى يشرف على تنفيذها صندوق اغاثة الاطفال ومنظمة الصحة العالمية فى منطقة البحر الأبيض المتوسط الموقع بالقاهرة فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ - والملحق نصه بهذا القانون •

صدر بقصر عابدين فى ٢٥ صفر سنة ١٣٧٢ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢) •

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦

بالموافقة على تجديد العمل بالاتفاقية الموقعة بين حكومة
جمهورية مصر والهيئة العالمية للصحة بشأن مركز التدريب
الصحي بقلوب والموقع عليها في ٢ مارس سنة ١٩٥٣ (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٣ بالموافقة على الاتفاقية
الموقعة بين حكومة جمهورية مصر والهيئة العالمية للصحة بشأن التدريب
الخاص بقلوب الموقع عليها في ٢ مارس سنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — ووفق على الكتب المتبادلة بين وزير الخارجية ومدير المكتب
الاقليمي للهيئة العالمية بتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٥٤ و ٩ فبراير
سنة ١٩٥٦ بتحديد الاتفاقية الموقعة بين حكومة جمهورية مصر والهيئة
العالمية للصحة بشأن مراكز التدريب الصحي بقلوب والموقع عليها في ٢
من مارس سنة ١٩٥٣ لمدة تنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون .

ييصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٧٦ (٢٩ اكتوبر
سنة ١٩٥٦) .

(١) الوقائع المصرية في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ - العدد ٨٨ مكرر (ج) .

التصحيحات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التكميلية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التمحيلات التشريعية للموضوع

م	النص للفصل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

صناعة حربية

- القسم الأول - في المصانع الحربية والانتاج الحربى .
- القسم الثانى - فى الهيئة العربية للتصنيع .

القسم الأول في المصانع الحربية والانتاج الحربى

قانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣

بانشاء مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٣ الخاص بانشاء مجلس ادارة للمصانع الحربية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الحربية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - (معدلة بالقانون ٣٣٥ لسنة ١٩٥٦) ينشأ لمصانع وزارة الحربية مجلس ادارة مكون من :

وزير الحربية رئيسا

(١) الوقائع المصرية فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ - العدد ٩٩ مكرر .

	وزير المالية والاقتصاد
	وزير التجارة
	وزير الصناعة
	قائد عام القوات المسلحة
	وكيل وزارة الحربية الدائم
	رئيس ديوان الموظفين
أعضاء	وكيل وزارة الحربية المساعد لشئون المصانع الحربية
	وكيل وزارة الحربية المساعد لشئون الطيران ومصانع الطائرات
	وكيل وزارة المالية والاقتصاد لشئون الحربية
	مستشار ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الحربية
	أعضاء فنيين لا يزيد عددهم على أربعة يعينون بقرار من وزير الحربية

وتعرض المسائل الفنية على المجلس بعد عرضها على اللجنة الفنية المشكلة من الأعضاء الفنيين ووكيل وزارة الحربية المختص وعلى هؤلاء الأعضاء أيضا أن يقدموا للمجلس تقريرا كل ثلاثة أشهر عن سير العمل في المصانع .

ويتولى رئاسة المجلس وزير الحربية وفي حالة غيابه تكون الرئاسة لوزير المالية والاقتصاد فلن يلبه من الأعضاء ، وإذا كان أحد الأعضاء رئيسا للوزارة تكون له الرئاسة .

مادة ٢ - (معدلة بالقانونين ٤٧٩ لسنة ١٩٥٤ ، ٣٣٥ لسنة ١٩٥٦)
يجتمع المجلس بدعوة وزير الحربية ويحضر الجلسة رؤساء الامدادات والتموين للقوات المسلحة ومدير المصنع المختص عند عرض موضوعاته دون أن يكون لهم صوت في المداولات ، وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماته أو خبرته من الموظفين أو غيرهم .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره ثمانية أعضاء على

الأقل وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

ويحضر لكل جلسة محضر تدون فيه المناقشات ونص القرارات ويوقعه الرئيس ووكيلا وزارة الحربية المساعدان لشؤون المصانع والطيران وتدون القرارات التى يتخذها المجلس ويوقع عليها الرئيس .

مادة ٣ — مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على المصانع التابعة لوزارة الحربية ، وهو المشرف على تصريف الامور طبقا لهذا القانون دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة فى مصالح الحكومة .

مادة ٤ — يختص مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات بما يأتى :

١ — اصدار اللوائح الخاصة بالادارة الداخلية وتنظيم العمل وادخال ما يراه من تعديل فيها ^(١) .

٢ — وضع برنامج للتنفيذ ما يطلب من الصناعات اللازمة لسد حاجة القوات المسلحة من انتاج هذه المصانع وله أن يقترح تحويل الانتاج الحربى الى انتاج مدنى اذا ما دعت الى ذلك الظروف .

٣ — الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمصانع الحربية ومصانع الطائرات أو لكل مصنع قبل عرضها على الجهات المختصة ، ويجوز تضمين تقديرات المصروفات اعتمادات للمصروفات غير المنظورة .

٤ — النقل من بند الى بند فى أحد أبواب الميزانية وذلك فيما زاد على ١٠.٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه) .

(١) أصدر مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٤ باللائحة الخاصة بتنظيم الادارة الداخلية للمصانع الحربية (الوقائع المصرية فى ١٩٥٤/٩/٢٠ — العدد ٧٥ مكر) .

٥ - الموافقة على مشروع الحساب الختامي لكل مصنع متضمنا جميع الإيرادات والمصروفات الاعتيادية منها والخاصة بالأعمال الجديدة وكذا حساب الأرباح والخسائر وذلك بالمقارنة بالأسعار العالمية .

٦ - الاقتراحات الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة وبالإخراج من الملك العام .

٧ - الاذن في البيع والشراء والتكليف بأعمال عن طريق الممارسة اذا زادت القيمة على ٥٠٠٠ ج (خمسة آلاف جنيه) واعتماد نتيجة البت في الممارسة اذا زادت القيمة على ٥٠,٠٠٠ ج (خمسين ألف جنيه) .

٨ - الاذن في طرح عمليات الشراء أو اجراء الأعمال بمناقصة محلية أو محدودة اذا زادت قيمتها على خمسة آلاف جنيه واعتماد نتيجة البت فيها اذا تجاوزت القيمة ٥٠,٠٠٠ جنيه (خمسين ألف جنيه) .

٩ - قبول العطاءات الوحيدة في المناقصات العامة فيما يزيد على خمسة آلاف جنيه وفي المناقصات المحلية أو المحدودة فيما يزيد على ٢٠٠٠ جنيه (ألفي جنيه) .

١٠ - الموافقة على التعديلات التي يراد ادخالها على شروط العقد العامة أو الخاصة التي سبق موافقته على التعاقد على أساسها اذا زادت التعديلات عن ١٠٪ من القيمة الأصلية للعقد ، أما اذا كانت التعديلات المقترحة مقصورة على المواصفات الفنية فقط يلزم عرضها على مجلس الادارة .

١١ - الموافقة على الغاء المناقصة بعد النشر عنها أو بعد فتح مظاريفها أو إعادة النشر عنها في السنة المالية ذاتها اذا زادت قيمتها على ٥٠,٠٠٠ ج (خمسين ألف جنيه) .

١٢ - الموافقة على جميع عقود الأعمال والمشتريات في المواد المحتكرة اذا زادت القيمة على ٥٠٠٠٠ ج (خمسين ألف جنيه) .

- ١٣ - الموافقة على كل ايجار يزيد على مبلغ الف جنيه في العام وكل بيع أو شراء لعقار فيما تزيد قيمته على ١٠٠٠ ج (الف جنيه) .
- ١٤ - الفصل في المسائل المتعلقة بالأصناف الفاقدة أو التالفة اذا زادت قيمتها على ١٠٠ ج (مائة جنيه) .

١٥ - اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات ومستخدميها وعملها وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم دون التقييد بالقوانين واللوائح والنظم الخاصة بموظفى الحكومة ^(١) وكذا اصدار اللوائح الخاصة بتنظيم أعمال المخازن والمستريات واللوائح المالية .

(١) انظر القوانين ارقام ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ فى شان معاملة الضباط الذين ينقلون الى المصانع الحربية بالقوانين والوامر والنظم الخاصة بضابط القوات المسلحة فيما عدا شروط التاهيل للترقى (الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٤/٨ - العدد ٢٨ مكر ١) و ٩٦ لسنة ١٩٧٤ بضم متوسط المنح التى صرفت الى العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران وشركاتها (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٤/٧/٢٩ - العدد ٣٠ مكر ١) و ٤٩ لسنة ١٩٧٥ بتقرير بعض الاحكام الخاصة بمرتبات بعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٥/٧/٢٤ - العدد ٣٠) و ٣١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تسويات بعض العاملين بمصانع الطائرات (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٦/٤/١ - العدد ١٤) .

وانظر ايضا قرار وزير الحربية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ فى شان نظام موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات ، المعدل بالقوانين رقم ٢٠٣ م لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٥/٤/٤ - العدد ٢٧) ورقم ٨ ط لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٤/٢٣ - العدد ٢٣) . وايضا قرار وزير الحربية رقم ٣٩ ط لسنة ١٩٥٤ بشأن لائحة عمال المصانع الحربية ومصانع الطائرات ، المعدل بالقرارات ارقام ٥٤ ط لسنة ١٩٥٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٥/٣/٢٥ - العدد ٢٤) و ٢ ط لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٧/٢ - العدد ٥٢) و ٧ ط لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٨/٦/١٦ - العدد ٤٧) و ١ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٤/١/٢٣ - العدد ٧) .

١٦ - الموافقة على استخدام الخبراء المصريين والأجانب وتحديد مدة عملهم ومكافآتهم في حدود اعتماد الميزانية •

١٧ - تحديد المكافآت والمرتبات الاضافية لمن يندبون للعمل بالمصانع من غير موظفيها الى جانب عملهم الأصلي •

١٨ - منح مكافآت تشجيعية لمن قام بأعمال أدت الى وفر في تكاليف الانتاج أو التشغيل أو ادخال تحسينات أو تعديلات ترقى بالانتاج الى مستوى أعلى من حيث النوع والجودة أو ابتكر أنواعا جديدة تحوى مزايا لم تكن معروفة من قبل •

١٩ - يختص المجلس كذلك بالنظر في كل ما يرى الرئيس عرضه عليه •

مادة ٥ - تكون قرارات المجلس نافذة بمجرد التوقيع عليها ، ولوزير الحربية أن يرفع الامر الى مجلس الوزراء في المسائل المنصوص عليها في المادة السابقة اذا صدر قرار مجلس ادارة المصانع فيها مخالفا لرايه ويوقف تنفيذ القرار في هذه الحالة الى أن يفصل فيه مجلس الوزراء •

مادة ٦ - لمجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات تفويض وكيلى وزارة الحربية المساعدين لشئون المصانع الحربية ولشئون الطائرات كل فيما يخصه أو من يراه من موظفى الحكومة تفويضا خاصا في المسائل المنصوص عليها في البنود ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ من المادة الرابعة •

=
وانظر كذلك قرار وزير الحربية رقم ٩٥ م لسنة ١٩٥٥ عن لائحة التنظيم المحاسبى لاستحقاقات الموظفين والعمال بالمصانع الحربية ومصانع الطائرات (الوقائع المصرية في ١٠/٤/١٩٥٦ - العدد ٨٠) •

مادة ٧ - يتولى وكيل وزارة الحربية المساعدان لشئون المصانع الحربية ولشئون الطيران ، كل فيما يخصه عرض المسائل على مجلس الادارة ويقومان بتنفيذ قراراته •

ولوكيل الوزارة المساعد أو لمن ينييه عنه حق تمثيل المصانع في صلاتها بالمصالح أو الغير ، ويكون وكيل الوزارة المساعد المختص مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يقرها مجلس الادارة لتحقيق اقامة المصانع وتشغيلها بكفاية •

ولوكيل الوزارة المساعد المختص حق تحديد وظائف واختصاصات معاونيه ويكون تعيينهم بقرار من وزير الحربية دون الرجوع الى المجلس • ويتبع الوكيل المساعد لشئون المصانع الحربية ادارة عامة يصدر بتنظيمها قرار من المجلس •

ويعاونه سكرتير عام للمصانع وسكرتير عام للانتاج يعينان بقرار من وزير الحربية بعد موافقة مجلس الادارة •

ويكون تعيين مديري المصانع ومن في حكمهم بقرار من مجلس الادارة بناء على اقتراح وكيل الوزارة المساعد المختص •

وتحدد سلطات المذكورين من معاونين والمعينين بقرار من المجلس • ويعين للمصانع مراقب عام للشئون المالية بقرار من وزير المالية بناء على طلب مجلس الادارة •

مادة ٨ - يختص كل من وكيل الوزارة المساعدين علاوة على السلطات المخولة لهما بحكم وظيفتهما بالفصل في المسائل الآتية :

١ - جميع المسائل المالية التي تقل عن الحدود الواردة في اختصاص مجلس الادارة طبقاً لأحكام هذا القانون •

٢ - اعتماد نتيجة مناقصات الأعمال والمشتريات عن طريق المناقصة العامة •

٣ - الموافقة على تقصير أجل النشر في المناقصة العامة بشرط ألا تقل المدة عن سبعة أيام كاملة من تاريخ النشر .

٤ - التصريح بالحصول على جميع احتياجات المصانع مباشرة دون الالتجاء الى الوزارات أو المصالح .

٥ - عرض اجراءات اللجان الخاصة بايفاد المأمريات المتعلقة بالمصانع الحربية ومصانع الطائرات على وزير الحربية لاعتمادها .

٦ - التصديق بصرف مصاريف غير منظورة لغاية ١٠٠ جنيه (مائة جنيه) .

مادة ٩ - يكون مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلاؤهم بالمصانع الحربية ومصانع الطائرات تابعين للمصانع وتتنقل درجاتهم الى ميزانياتها وتدرج وظائفهم فيها ولا يكونون تابعين لديوان الموظفين .

مادة ١٠ - يندب مجلس الدولة نائبا يعاونه مندوبين يتولى تحت اشراف شعبة الرأى المختصة فحص المنازعات والشكاوى واصدار الفتاوى ووضع مشروعات اللوائح وصياغة العقود .

مادة ١١ - (مستبدلة بالقانون ١٨٣ لسنة ١٩٥٥) يندب ديوان الحاسبة هيئة من موظفيه تختص بالمراقبة المالية والمراجعة وعليها أن ترفع الى وزير الحربية تقريرا بملاحظاتها عن أعمال المصانع الحربية ومصانع الطائرات كل ثلاثة أشهر وأن تقدم لوكيل الوزارة المساعد المختص ورئيس الديوان تقريرا سنويا عن الحساب الختامى لأعمال المصانع في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تسليم الحساب الختامى للديوان معتمدا من مجلس الادارة .

صناعة حربية ٤٩١

مادة ١٢ - يلغى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١٨٧
لسنة ١٩٥٣ المشار اليهما .

مادة ١٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية في ٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧٣ (١٢ ديسمبر
سنة ١٩٥٣) .

قانون رقم ٧١٢ لسنة ١٩٥٤

بحظر اقامة مبان أو منشآت في الأماكن المجاورة للمصانع الحربية (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الحربية ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يحظر اقامة مبان أو منشآت في الأماكن المجاورة للمصانع الحربية .

ويحدد مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات ، الأماكن المجاورة للمصانع المحظور فيها اقامة مبانى أو منشآت بالنسبة لكل مصنع على ألا تقل مسافة هذه الأماكن عن خمسين مترا أو تزيد على خمسمائة متر من أسواره الخارجية (٣) .

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ - العدد ١٠٥ مكررا (١) .

(٢) صدر قرار وزير الحربية ورئيس مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٥٥ بحظر اقامة مبان ومنشآت حول المصانع الحربية (الوقائع المصرية في ١٩٥٥/٧/٢٨ - العدد ٥٩ ملحق) . المعدل بالقرارين ١٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ و ١٠١ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/١٠/١٩ - العدد ٢٤٠) .

مادة ٢ - يجوز لمجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات التصريح باقامة مباني أو منشآت في الأماكن المنصوص عليها في المادة السابقة بقرار مسبب .

مادة ٣ - على وزراء الحربية والشؤون البلدية والقروية والأشغال العمومية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرئاسة في ٤ جمادى الاول سنة ١٣٧٤ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤) .

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤

بإنشاء الهيئة القومية للانتاج الحربى (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

- مادة ١ - تنشأ هيئة قومية تسمى (الهيئة القومية للانتاج الحربى) تتبع الوزير المختص بالانتاج الحربى وتكون لها الشخصية الاعتبارية .
- مادة ٢ - يكون مقر الهيئة مدينة القاهرة .

ويجوز لمجلس ادارة الهيئة بموافقة الوزير المختص بالانتاج الحربى انشاء مكاتب أو تعيين وكلاء لها فى الخارج وفقا لحاجة العمل .

مادة ٣ - تمارس الهيئة نشاطها مباشرة أو بواسطة ما يتبعها من الشركات التى يتكون منها قطاع الانتاج الحربى وقت العمل بهذا القانون والمبينة بالكشف المرافق وكذلك الشركات المتخصصة التى ترى الهيئة انشاءها لتنفيذ مشروعاتها أو بالمشاركة فى الشركات أو الوحدات القائمة وذلك وفقا للقواعد التى يضعها مجلس الادارة .

ويجوز أن يضم للهيئة شركات ووحدات افتاحية أخرى يتصل نشاطها بنشاط الهيئة والشركات التابعة لها ويتم ذلك وفقا لأحكام القوانين السارية .

مادة ٤ - تهدف الهيئة من خلال التنسيق بين كل من وزارتى الدفاع والانتاج الحربى الى تنفيذ وتنمية وتطوير الصناعات المتعلقة بالدفاع

لتوفير احتياجات القوات المسلحة من المنتجات الحربية المختلفة ومستلزماتها والمعدات والأجهزة المعاونة وقطع الغيار وذلك فى اطار الأهداف والسياسات وخطط التصنيع الحربى التى يقرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ولها فى سبيل ذلك :

(أ) المتسيق وتحقيق التكامل الصناعى والاقتصادى بين الشركات التى تتبعها وبينها وبين الجهات الانتاجية الأخرى بالدولة •

(ب) تنظيم وتشجيع البحوث والدراسات فى المجالات المتصلة بأهدافها عن طريق انشاء الأجهزة المتخصصة أو الاستعانة بمراكز البحوث والكلليات والمعاهد الفنية للقوات المسلحة أو بالجامعات ومراكز البحوث والخبرات المصرية والأجنبية •

(ج) المساهمة فى اعداد الخبرات الفنية والادارية اللازمة لانماء وتطوير الصناعات المتقدمة المتعلقة بالدفاع بما يواكب التطور العالمى •

وللهيئة أن تقوم بمشروعات مدنية استغلالاً لطاقتها للمساهمة فى تنمية الاقتصاد القومى ولدعم توازن اقتصادياتها وذلك وفقاً للسياسات والخطط القومية للدولة وبما لا يؤثر على الأهداف وسياسات وخطط التصنيع الحربى •

مادة ٥ - يتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة يعين بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات بناء على ترشيح من الوزير المختص بالانتاج الحربى ، على النحو التالى :

١ - الوزير المختص بالانتاج الحربى رئيساً

- ٢ — نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- ٣ — قائد القوات الجوية
- ٤ — قائد قوات الدفاع الجوي
- ٥ — رئيس هيئة تسليح القوات المسلحة
- ٦ — ممثل عن وزارة الانتاج الحربى
- ٧ — عدد لا يزيد على اثنين من رؤساء مجالس ادارات الشركات التابعة للهيئة أو شاغلى وظائف الادارة العليا بها
- ٨ — عدد لا يزيد على ثلاثة من ذوى الكافية والخبرة فى الشؤون الفنية والمالية والاقتصادية والقانونية

ويدعى لحضور اجتماعات المجلس رئيس النقابة العامة للعاملين المدنيين للانتاج الحربى ، وذلك عند نظر اللوائح الواردة بالمادة (٩) من هذا القانون ، ويكون له صوت محدود بالنسبة لها .

ويحدد القرار المشار اليه ما يتقاضونه من مكافآت العضوية وبدل الحضور (٢١) .

مادة ٦ — يجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب أغلبية أعضائه ، ولا يكون الانعقاد صحيحا الا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، ولرئيس المجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالهيئة أو من غيرهم من ذوى الخبرة دون أن يكون لهم صوت محدود فيما يتخذه المجلس من قرارات .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٨٤ بتقرير مكافآت وبدل الحضور لمجلس ادارة الهيئة القومية للانتاج الحربى ومرتبات نائبا رئيس مجلس ادارة الهيئة والعضو المنتدب (الجريدة الرسمية فى ١٢/٤/١٩٨٤ - العدد ١٥) .

مادة ٧ - في حالة غياب رئيس مجلس الادارة يرأس المجلس نائب الرئيس والعضو المنتدب *

وتبلغ قرارات المجلس في جميع الأحوال الى الوزير المختص بالانتاج الحربي ، ولا تعتبر قرارات المجلس نافذة الا بعد موافقة الوزير المختص بالانتاج الحربي *

مادة ٨ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المهيمنة على شئونها والمختص برسم سياستها العامة وادارتها والاشراف عليها وله أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها على الوجه المبين في هذا القانون وله على الأخص :

١ - وضع اللوائح الداخلية دون التقييد بالنظم واللوائح المعمول بها في الحكومة والهيئات العامة والقطاع العام *

٢ - اقرار الأهداف والخطط طويلة الاجل للهيئة وشركاتها وذلك في الاطار المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون ، وبما لا يتعارض مع الخطة العامة للدولة *

٣ - اقرار اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والصناعي الخاصة بالصناعات الحربية بين الهيئة وبين الجهات الأجنبية في حدود الخطط والقواعد المقررة في الدولة *

٤ - تدبير مصادر التمويل طويلة الاجل للهيئة وشركاتها بما في ذلك الاقتراض من الجهات أو الهيئات أو البنوك المحلية أو الأجنبية أو الشركات ، كما له أن يقرض الشركات *

٥ - قبول الهبات والتبرعات ومنح الهدايا في حدود القواعد التي يقررها مجلس الادارة *

٦ - الموافقة على الموازنة التخطيطية للهيئة وعلى الميزانية والحسابات والقوائم الختامية •

٧ - اقرار الهياكل التنظيمية للهيئة وجداول توصيف الوظائف متضمنة وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وسلطاتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها •

٨ - اقتراح نقل أو نذب العاملين بالهيئة أو بالشركات والوحدات التابعة لها بغير موافقتهم متى اقتضت المصلحة ذلك في داخل نطاق المحافظة على أن يصدر بذلك قرار من الوزير المختص بالانتاج الحربى ، وذلك مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون النقابات العمالية الصادر به القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ •

٩ - وضع قواعد للتعاقد مع المصريين أو الأجانب للتعين بصفة مؤقتة في الوظائف التى تتطلب مؤهلات أو خبرات أو أن يعهد اليهم ببعض المهام والأعمال المؤقتة ، واستثناء من أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى تحدد تلك القواعد النسبة من المرتب التى يسمح للأجنبى بتحويلها للخارج ، وعلى الجهات المختصة تنفيذ التحويل فى حدود تلك النسبة •

١٠ - النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالهيئة وشركاتها ووحداتها ومنشآتها الانتاجية ومركزها المالى •

١١ - وضع القواعد المنظمة لمنح المكافآت والحوافز لرؤساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات على ضوء ما تحققه من أهداف والقواعد الخاصة بمكافآت رئيس وأعضاء اللجان المنصوص عليها فى المادة (١٢) •

١٢ - تحديد ما يستحقه ممثلو الشركة فى مجالس الادارة والجمعيات العامة للشركات التى تساهم الشركة فى رأسمالها نظير جهودهم من البرتبات والمكافآت والأجور والمزايا النقدية أو العينية وبدلات الحضور وطبيعة

العمل بما لا يجاوز الحد الأقصى الذى يصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس الوزراء ويؤول ما يزيد على هذا الحد الى الشركة .

١٣ - وضع قواعد توزيع الارباح وتكوين الاحتياطيات ونظمها واستخداماتها للهيئة والشركات التابعة لها وذلك دون الاخلال بالقواعد المقررة فى المادتين ٤١ ، ٤٢ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .

١٤ - النظر فى كل ما يرى الوزير المختص بالانتاج الحربى أو نائب رئيس المجلس أو أحد أعضاء المجلس عرضه على المجلس .

مادة ٩ - يضع مجلس ادارة الهيئة اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بها والشركات والجهات التابعة لها وتحديد نظم تعيينهم وترقياتهم ومربياتهم ومكافآتهم والمزايا والحوافز الخاصة بهم وغير ذلك من اللوائح المتعلقة بشئون العاملين وذلك دون التقيد بالقوانين والنظم والقواعد المعمول بها فى الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام وذلك بمراعاة ما يلى :

١ - ربط الأجر بنوع العمل وطبيعته ومعدلات أدائه فى الظروف المختلفة .

٢ - عدم تجاوز قيمة بدل السفر ومصاريف الانتقال - متدرجة حسب فئاتهم أو مكافآتهم الأصلية - التكاليف الفعلية التى يتحملونها .

٣ - عدم الاخلال بحكم المادة (٣) من قانون العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ويكون صدور جداول المرتبات والبدلات بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء عليها .

مادة ١٠ - يصدر مجلس ادارة الهيئة لائحة تحدد اختصاصات الهيئة بالنسبة للشركات التابعة لها والضوابط التى تحكم أعمالها والجهات

التي يتعين الرجوع اليها قبل اتخاذ القرارات وذلك بالنسبة لنشاط الشركات في مجال تحقيق أهداف الهيئة في تنفيذ وتنمية وتطوير الصناعات المتعلقة بالدفاع وعلى الاخص ما يتعلق بالاستثمار وبالإنتاج المتبادل أو المشترك ورخص الانتاج والمعونات الفنية والرقابة على الجودة واتفاقات التعاون الاقتصادي أو الفني وسياسات البحوث والتطوير والتصدير والتدريب والعمالة والتمويل المحلي والأجنبي والبيع والشراء والتصرف في الأصول وممتلكات الشركات .

مادة ١١ - مجلس الادارة أن ينشئ بالهيئة أجهزة أو وحدات (١) متخصصة للمعونة في تحقيق أهدافها أو لممارسة أنشطة مركزية لخدمة الشركات التابعة لها ، وتخضع تلك الأجهزة أو الوحدات في مباشرة نشاطها للنظم والقواعد المطبقة على الشركات التابعة للهيئة .

مادة ١٢ - يجوز لمجلس ادارة الهيئة تشكيل لجان متخصصة وفقا لما يقتضيه حسن سير العمل طبقا للنظم التي يضعها لذلك ويعين المجلس أحد أعضائه للإشراف على كل لجنة من هذه اللجان .

كما يجوز للمجلس أن يعهد الى رئيسه أو أحد أعضائه ببعض اختصاصاته ويجوز له أن يفوض أيًا منهم في القيام بمهمة محددة .

مادة ١٣ - للوزير المختص بالانتاج الحربي وللجمعية العامة بأغلبية ثلثي أعضائها تنحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة كلهم أو بعضهم بقرار مسبب لمدة لا تزيد على سنة ، اذا رأى أن في استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل ، على أن يستمر صرف مرتباتهم ومكافآتهم أثناء مدة التنحية .

(١) صدر قرار وزير الدولة للانتاج الحربي ورئيس مجلس ادارة الهيئة القومية للانتاج الحربي رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء وحدة مستقلة لتنفيذ مشروع انتاج واصلاح المدرعات (الوقائع المصرية في ١٨/٨/١٩٨٤ - العدد ١٩٠) .

وعلى الوزير المختص بالانتاج الحربى فى حالة التنحية أن يعين مفوضا أو أكثر لإدارة الشركة وله أن يقرر نقل من يتم تنحيتهم داخل الشركة أو خارجها .

مادة ١٤ - يتولى نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب الاشراف على تصريف أمور الهيئة وإدارة شئونها ، ويختص فى هذا الشأن بما يلى :

١ - إدارة الهيئة وتصريف شئونها وتدعيم أجهزتها تحت اشراف رئيس مجلس إدارة الهيئة .

٢ - تمثيل الهيئة قانونا أمام القضاء وفى صلاتها بالغير .

٣ - موافاة الوزير المختص بالانتاج الحربى وأجهزة الدولة المعنية بما يطلب من البيانات والمعلومات .

ويندب الوزير المختص بالانتاج الحربى من يطل محل نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فى حالة غيابه أو خلو منصبه .

مادة ١٥ - يتكون رأسمال الهيئة مما يلى :

١ - رؤوس أموال شركات ووحدات قطاع الانتاج الحربى .

٢ - أنصبة الدولة فى رؤوس أموال الشركات والمؤسسات التى تشرف عليها الهيئة أو التى تساهم فيها بالاشتراك مع الاشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة .

٣ - الاموال التى تخصصها لها الدولة .

مادة ١٦ - تتكون موارد الهيئة من :

١ - نصيبها فى صافى أرباح الشركات التابعة لها أو الجهات أو المؤسسات أو الشركات التى تساهم فيها مع غيرها .

- ٢ - الاعتمادات التي تخصصها لها وزارة الدفاع من موازنتها لتمويل البحوث والتطوير والمشروعات *
- ٣ - الاعتمادات التي تخصصها لها الدولة *
- ٤ - حصيلة القروض التي تعقدها الهيئة وما تحصل عليه من تسهيلات أئتمانية محلية أو خارجية *
- ٥ - الهبات والتبرعات التي تقدم من الافراد والهيئات المصرية أو من الهيئات أو الدول الاجنبية *
- ٦ - ما يخص الهيئة من صافي أرباح الشركات نظير الاشراف والادارة وما يخص ممثلها في الشركات التي تساهم فيها مقابل الادارة *
- ٧ - أية حصيلة أخرى نتيجة لمباشرة نشاطها أو نتيجة لما تقدمه الى الشركات التي تشرف عليها أو الى الغير من أعمال أو خدمات *

مادة ١٧ - تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ، ويكون للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية ، كما يكون لها حساب خاص بالبنك المركزى أو أحد بنوك القطاع العام تودع فيه مواردها بالعملة المحلية أو الأجنبية *

مادة ١٨ - استثناء من أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى يكون للهيئة وشركاتها احتجاز قيمة المبالغ المدرجة في موازنتها التخطيطية بالنقد الحر لاستيراد احتياجاتها من السلع الوسيطة والاستثمارية ولسداد مصروفاتها غير المنظورة وسداد التزاماتها وذلك من حصيلة مواردها من النقد الأجنبى ، على أن يصدر بالقواعد المنظمة لذلك قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح وزارة الانتاج الحربى *

مادة ١٩ - تسرى على الهيئة وشركاتها الأحكام المنصوص عليها في قانون هيئات وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣

صناعة حربية ٥٠٣

وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما تسرى على الهيئة وشركاتها اللوائح والنظم المعمول بها حاليا الى أن يتم وضع اللوائح المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٤٠٤ (٣١ يناير سنة ١٩٨٤) .

الكشف المرفق

- ١ - شركة حلوان للمسابكات .
- ٢ - شركة أبى قير للصناعات الهندسية .
- ٣ - شركة أبى زعبل للكيماويات المتخصصة .
- ٤ - شركة شبرا للصناعات الهندسية .
- ٥ - شركة المعصرة للصناعات الهندسية .
- ٦ - شركة المعادى للصناعات الهندسية .
- ٧ - شركة حلوان للصناعات غير الحديدية .
- ٨ - شركة هليوبوليس للصناعات الكيماوية .
- ٩ - شركة حلوان للصناعات الهندسية .
- ١٠ - شركة بنها للصناعات الالكترونية .
- ١١ - شركة قها للصناعات الكيماوية .
- ١٢ - شركة حلوان للأجهزة المعدنية .
- ١٣ - شركة حلوان لمحركات الديزل .
- ١٤ - شركة حلوان لآلات الورش .
- ١٤ - شركة أبى زعبل للصناعات الهندسية .

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٤

بإعفاء الهيئات والشركات والوحدات التابعة لوزارة الانتاج الحربى
من بعض أنواع الضرائب والرسوم^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى الإعفاءات المقررة لوزارة الدفاع والمنصوص عليها
بالمادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات
الجمركية على ما تستورده الشركات والوحدات والهيئات التابعة لوزارة
الانتاج الحربى خاصا بأغراض التسليح .

كما تعفى الجهات المشار اليها من أداء ضرائب الدمغة على مختلف
أنواعها التى يقع عبؤها عليها والضريبة على أرباح شركات الأموال .

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون النشاط الخاضع للإعفاء متعلقا
بأغراض التسليح .

ويحظر التصرف فى الأشياء المعفاة طبقا لأحكام القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية السابق الإشارة اليه لجهة غير
متمتعة بالإعفاء الا بعد سداد الضرائب والرسوم المقررة حسب حالتها
وقيمتها وطبقا لفئة التعريف السارية فى تاريخ السداد .

مادة ٢ - يصدر وزير المالية بعد الاتفاق مع الوزير المختص بالانتاج
الحربى للقواعد والاجراءات اللازمة التى تتبع فى تنفيذ أحكام هذا القانون .

صناعة حربية ٥٠٥

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

• يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الآخر سنة ١٤٠٤ (٩ يناير سنة ١٩٨٤) .

قرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٥

بشان القواعد والاجراءات الخاصة بتطبيق القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٤
بإعفاء الهيئات والشركات والوحدات التابعة لوزارة
الانتاج الحربى من بعض أنواع الضرائب والرسوم

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون
الجمارك ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم احصائى جمركى ،
وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم دعم لمشروعات التنمية
الاقتصادية ،

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ،
وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ بإعفاء الهيئات والشركات والوحدات
التابعة لوزارة الانتاج الحربى من بعض أنواع الضرائب والرسوم ،
وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة القومية للانتاج
الحربى ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار التعريفة
الجمركية ،

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٣ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ،

وعلى موافقة وزير الدولة للانتاج الحربى ،

ق س ر :

مادة ١ — يعفى ما تستورده الشركات والوحدات والهيئات التابعة
لوزارة الانتاج الحربى خاصا بأغراض التسليح من ذخائر وأسلحة

وتجهيزات ووسائل نقل ومواد وأدوات وآلات ومهمات وأجهزة طبية وأدوية ، كما يعفى ما تستورده الحكومات والمؤسسات الأجنبية خاصا بأغراض التسليح تنفيذا للعقود المبرمة بين تلك الجهات وبين الهيئات والشركات والوحدات المشار إليها .

مادة ٢ - يكون الاعفاء المقرر في المادة الأولى طبقا للقواعد والاجراءات الآتية :

(أ) أن يتم الاستيراد من الحصة النقدية للمهثئات والشركات والوحدات التابعة لوزارة الانتاج الحربى أو من أية موارد ذاتية للجهات المشار إليها التى يقرها وزير الانتاج الحربى وبعد موافقة لجنة المشتريات الخارجية بها .

(ب) أن يكون المشمول طبقا للمعاينة الجمركية فى حدود الأصناف المحددة بعاليه وأن يقدم خطاب من نائب رئيس الهيئة القومية للانتاج الحربى العضو المنتدب أو من ينييه بأن الأصناف الواردة لازمة لأغراض التسليح .

(ج) بالنسبة لما تستورده الحكومات والمؤسسات الأجنبية لحساب الهيئات والشركات والوحدات التابعة لوزارة الانتاج الحربى تنفيذا للعقود المبرمة لأغراض التسليح يتم تقديم خطاب من نائب رئيس الهيئة القومية للانتاج الحربى العضو المنتدب أو من ينييه يوضح به الأصناف المطلوب اعفاؤها والجهة المتعاقد معها ومدة التعاقد (بداية ونهاية التعاقد) وأن هذه الأصناف لازمة لأغراض التسليح ، وذلك فيما عدا العقود السرية فانه يجوز عدم ايضاح البيانات الخاصة بالتعاقد .

(د) بالنسبة للأصناف ذات الخطورة أو التى تعرضها المعاينة للتلف أو التى تتطلب السرية الكاملة فانه يجوز اعفاؤها من المعاينة وذلك

بناء على كتاب من نائب رئيس الهيئة القومية للانتاج الحربى العضو
المنتدب أو من ينييه •

مادة ٣ - يحظر التصرف فى الأشياء المعفاة لجهة غير متمتعة بالاعفاء
الا بعد سداد الضرائب والرسوم المقررة حسب حالتها وقيمتها وطبقا
لفئة التعريف الجمركية السارية فى تاريخ السداد •

ويعتبر التصرف بدون اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب
والرسوم المقررة تهريا جمركيا يعاقب عليه بالعقوبات المقررة فى قانون
الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ •

مادة ٤ - تلتزم الجهات المعفاة بمسك دفاتر وقيودات نظامية تخضع
لمراقبة مصلحة الجمارك للتأكد من استعمال الأصناف المعفاة فى الغرض
الذى أعفيت من أجله •

مادة ٥ - تنطبق أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ وقرار وزير
المالية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما فيما لم يرد به نص فى هذا
القرار •

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية •

تحريرا فى ١٩٨٥/٩/٤ •

وزير المالية

دكتور / محمود صلاح الدين حامد

القسم الثانى

فى الهيئة العربية للتصنيع

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ (١)

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية فى
اصدار قرارات لها قوة القانون فى مجال الانتاج الحربى ،

قرر القانون الآتى

مادة ١ - ووفقا على الاتفاقية المعقودة بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٥
بين جمهورية مصر العربية وبين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة
العربية السعودية ودولة قطر بتأسيس الهيئة العربية للتصنيع .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برباسة الجمهورية فى ٢٨ ربيع الاخر سنة ١٣٩٥ (١٠ مايو
سنة ١٩٧٥) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥
في شأن مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية
في رأس مال الهيئة العربية للتصنيع (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في
اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربى ،

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على اتفاقية تأسيس
الهيئة العربية للتصنيع المعقودة بين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة
العربية السعودية ودولة قطر وجمهورية مصر العربية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧٨ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة
المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

تقرر القانون الآتى :

مادة ١ - (١) تساهم حكومة جمهورية مصر العربية في رأس مال
الهيئة العربية للتصنيع بحصة عينية تتكون من الوحدات الاقتصادية الآتية :

(١) الجريدة الرسمية في ٢٦ يونية سنة ١٩٧٥ - العدد ٢٦ .

(١) مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨٩

لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية في ٣٠/٨/١٩٧٥ - العدد ٣٥ مكرر) .

- ١ - الوحدة الاقتصادية رقم ٣٦ .
- ٢ - الوحدة الاقتصادية رقم ٧٢ .
- ٣ - الوحدة الاقتصادية رقم ١٣٥ .
- ٤ - الوحدة الاقتصادية رقم ٣٣٣ .

مادة ٢ - يتم تقدير صافي أصول الوحدات المنصوص عليها في المادة السابقة طبقاً للشروط والأوضاع المبينة في النظام الأساسي للهيئة العربية للتصنيع .

مادة ٣ - ^(١) يستمر العاملون بالوحدات الاقتصادية المنصوص عليها في المادة (١) في مباشرة أعمال وظائفهم بها وذلك الى أن تتخذ خلال عام من تاريخ العمل بهذا القرار اجراءات تعيينهم بعد موافقتهم بالهيئة العربية للتصنيع أو نقلهم بفتاتهم ومرتباتهم الى وظائف معادلة لوظائفهم في القطاع العام أو الحكومة .

ويحتفظ العاملون المنقولون الى وظائف معادلة لوظائفهم في القطاع العام أو الحكومة بما كانوا يتقاضونه من بدلات ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأي مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا والحوافز وما قد يكون مقرراً من مزايا أو حوافز ماثلة في الجهة المنقول اليها العامل وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

مادة ٤ - على وزير الانتاج الحربي اصدار القرارات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (١٧ يونيه سنة ١٩٧٥) .

(٢) الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٧/٧/٧ - العدد ٢٧) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٥

بتقرير بعض الاعفاءات الجمركية لصالح الهيئة العربية للتصنيع (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربى ،

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع المعقودة بين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وجمهورية مصر العربية ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم كل ما تستورده الهيئة العربية للتصنيع من الخارج من مصانع ومعدات وقطع غيار ومواد أولية ووسيلة وخام وسيارات ولوازمها والأجهزة الالكترونية ولوازمها والأثاثات والمفروشات اللازمة لمكاتبها ومصانعها وغير ذلك مما تستورده الهيئة •

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رجب سنة ١٣٩٥ (٧ أغسطس سنة ١٩٧٥) •

(١) الجريدة الرسمية في ٢١ أغسطس سنة ١٩٧٥ - العدد ٢٤ •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦

في شأن حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع (١) ، (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على الاتفاقية الموقعة بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٥ بين جمهورية مصر العربية وبين دولة

(١) الجريدة الرسمية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ - العدد ٤٨ .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ بمرسئ قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالهيئة العربية للتصنيع ووحداتها الانتاجية والشركات التى تساهم فيها (الجريدة الرسمية في ٢٩/٥/١٩٨٠ - العدد ٢٢) ونص على ما يأتى « مادة ١ - تلغى المادة (١٨) من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والاتفاقيات المبرمة وفقا لها .

مادة ٢ - تسرى على العاملين بالهيئة العربية للتصنيع ووحداتها الانتاجية والشركات التى تساهم فيها احكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ويختص صندوق التأمينات الذى تديره الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالتأمين على العاملين المشار اليهم .

مادة ٣ - تسرى احكام المادة ٩٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ على اصحاب المعاشات العسكرية المعينين بالجهات المشار اليها فى المادة السابقة . وفى حالة اختيار ضم مدة الخدمة العسكرية لمدة الخدمة المدنية طبقا لحكم المادة ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعى يعفى صاحب المعاش من رد المعاشات التى صرفت اليه وفقا لاحكام اتفاقية التأمينات الاجتماعية المشار اليها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره « .

(م ٣٣ - موسوعة مصر ج ١٧)

الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر بتأسيس
الهيئة العربية للتصنيع ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن حصانات وامتيازات الهيئة
العربية للتصنيع .

(المادة الثانية) (١)

يستثنى المصريون المرتبطون بالهيئة والشركات التى تساهم فيها من
التمتع بجميع الحصانات والامتيازات الوارد بيانها فى القانون رقم ١٥٠
لسنة ١٩٧٦ ، والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ المشار اليهما ، وتخضع اعتبارا
من أول يناير سنة ١٩٨٠ المرتبات والمكافآت والبدلات وما فى حكمها التى
تصرفه لهم من الهيئة والشركات التى تساهم فيها لكافة الضرائب .

(المادة الثالثة)

يقصد بالحصانات والامتيازات والاعفاءات التى يجوز لمجلس ادارة
الهيئة منحها للخبراء والشركات التى تشترك معها بناء على موافقة اللجنة
العليا والمنصوص عنها فى المادة (١٥) من القانون المرافق ، الاعفاءات
الجمركية والضريبية والمالية التى ستطبق على ممتلكات الهيئة طبقا لأحكام
القانون المرافق .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية فى

(المادة الرابعة)

يكون تفسير هذا القانون داخل جمهورية مصر العربية من اختصاص المحكمة الدستورية العليا لجمهورية مصر العربية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٩٦ (١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦) .

مكتون

حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع

(مادة ١)

يستعمل لفظ « الهيئة » أينما ورد في أحكام هذا القانون للإشارة الى الهيئة العربية للتصنيع .

الباب الأول

الحصانات والامتيازات والاعفاءات المقررة للهيئة وفروعها وممتلكاتها

(مادة ٢)

١ - يكون لجميع المباني والأماكن التي تشغلها الهيئة ووحداتها وفروعها ومكاتبها أينما وجدت في أقاليم المدول الأعضاء حرمة لا يجوز المساس بها .

٢ - ولا يجوز لرجال السلطات العامة دخول المباني والأماكن المشار

اليها في الفقرة السابقة لمباشرة أية مهمة تتعلق بوظائفهم الا باذن من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه .

٣ - على سلطات الدولة واجب اتخاذ جميع الاجراءات المناسبة لحماية مباني الهيئة والأماكن التي تشغلها ووحداتها وفروعها ومكاتبها أينما وجدت ضد أى تدخل أو ضرر ، كما عليها أن تمنع أى اخلال بأمن الهيئة أو النيل من كرامتها ، وذلك مع مراعاة حكم المادة ٣ من هذا القانون .

(مادة ٣)

لا يجوز استخدام المباني والأماكن التي تشغلها الهيئة ووحداتها وفروعها ومكاتبها أينما وجدت على وجه لا يتفق مع وظائفها المقررة في اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع المعقودة في ١٧ من ربيع الآخر سنة ١٣٩٥ هـ الموافق ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٥ م بين كل من دولة الامارات العربية والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وجمهورية مصر العربية .

(مادة ٤)

تكفل السرية لجميع الوثائق والمستندات والأعمال الخاصة بالهيئة .

(مادة ٥)

لا تخضع أموال الهيئة الثابتة أو المنقولة أينما تكون وأيا يكون حائزها لاجراءات التفتيش أو الحجز الادارى أو الاستيلاء أو المصادرة الا في الحالات الآتية :

- أولاً : الحالات التي نص عليها النظام الأساسى للهيئة .
- ثانياً : دعاوى المسؤولية المدنية التي تقام على الهيئة .
- ثالثاً : الحالات التي يوافق فيها مجلس الادارة صراحة على اتخاذ هذه الاجراءات .

(مادة ٦)

لا يجوز تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة أو الاستيلاء على الهيئة أو على ممتلكاتها •

(مادة ٧)

تعفى مبانى الهيئة والأماكن التى تشغلها الهيئة ووحداتها وفروعها ومكاتبها سواء أكانت مملوكة للهيئة أو مؤجرة لها من جميع الضرائب العامة والاقليمية والمحلية باستثناء الضرائب المستحقة مقابل خدمات خاصة •

(مادة ٨)

تعفى أموال الهيئة وجميع عائداتها وأرباحها وما يعود عليها من سائر معاملاتها المالية من كافة الضرائب والرسوم •

(مادة ٩)

١ — لا تخضع الهيئة لأية قيود أو إجراءات فيما يتعلق باستيراد ما يلزم لانتاجها ولقيامها بنشاطها بصفة عامة وكذلك فيما يتعلق بتصدير منتجاتها الى أى جهة خارجية •

٢ — تعفى الهيئة من الضرائب وغيرها من الرسوم عن كل ما تستورده من الخارج مما يكون لازماً لانتاجها أو لسير العمل بها •

٣ — تعفى الهيئة من أية رسوم أو ضرائب على صادراتها •

(مادة ١٠)

١ — لا تخضع الهيئة لأية رقابة أو لأية قيود من أى نوع كان فيما يتعلق بحيازة النقد الأجنبى أو تحويله •

٢ — ويجوز للهيئة أن تحوز عملات من أى نوع كان وأن تكون لها حسابات بأية عملة تشاء فى أى مصرف تشاء فى الداخل أو فى الخارج .

(مادة ١١)

١ — تسمع سلطات الدولة وتتمى حرية اتصال الهيئة لجميع الأغراض الرسمية ، ويجوز للهيئة أن تستخدم جميع وسائل الاتصال المناسبة ، بما فى ذلك الرسائل بالرموز أو بالشفرة وارسال مكاتباتها برسول خاص أو بحقائب .

٢ — تكون حرمة المراسلات الرسمية للهيئة مصونة .

٣ — وفى الحالة التى تستعمل الهيئة فيها الحقائب فانه يجب أن تكون على الطرود التى تحويها الحقائب علامات تبين صفتها ، ولا يجوز أن تشتمل على غير المراسلات أو الوثائق الرسمية للهيئة أو الأعمال المخصصة للاستعمال الرسمى .

٤ — تحمى الدولة حامل الحقيبة الخاصة بالهيئة أثناء القيام بمهامه ، ويجب أن يحمل وثيقة رسمية بصفته ، ويتمتع بالحصانة الشخصية ولا يخضع لأى شكل من أشكال القبض أو الحجز الا بعد اخطار رئيس مجلس الهيئة أو من يفوضه فى ذلك .

٥ — تعامل الرسائل الرسمية للهيئة معاملة مماثلة لمعاملة الرسائل الدبلوماسية وذلك من حيث الأولوية ورسوم التخليص على البريد ، وكذلك الأمر أيضا فى شأن الرسائل البرقية بكافة أنواعها سلكية أو لاسلكية والمخابرات التليفونية وغيرها ، ولا تخضع هذه المكاتبات والرسائل الرسمية للرقابة .

الجاب الثانى

الحصانات والامتيازات والاعفاءات الشخصية

(مادة ١٢)

- ١ - يتمتع أعضاء اللجنة العليا ومجلس الادارة والمدير العام للهيئة ونوابه - بصرف النظر عن جنسيتهم - أثناء ممارستهم لهام وظائفهم الرسمية للهيئة فى اقليم الدولة بالازايا والحصانات التالية :
 - (أ) الحصانة القضائية لكل ما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية فى حدود قيامهم بواجبات وظيفتهم التى تتعلق بالهيئة .
 - (ب) الاعفاء من كافة الضرائب على مرتباتهم ومكافاتهم وبدلاتهم التى يتقاضونها من الهيئة .
 - (ج) حرية تحويل المرتبات والمكافآت والبدلات التى يتقاضونها من الهيئة مع عدم الخضوع لأنظمة الرقابة على النقد الأجنبى .
 - (د) الاعفاءات التى تمنح للممثلين الدبلوماسيين وبصفة خاصة تلك المتعلقة بامتعتهم ومنقولاتهم الخاصة .
- ٢ - يتمتع أعضاء اللجنة العليا ومجلس الادارة والمدير العام للهيئة ونوابه - من غير رعايا الدولة بالاضافة الى المزايا والحصانات المنصوص عليها بالبند (١) من هذه المادة بما يلى :
 - (أ) عدم جواز القبض عليهم أو حجز امتعتهم الشخصية .
 - (ب) استعمال الرمز (الشفرة) فى رسائلهم وتسليم مكاتباتهم برسول خاص أو فى حقائب مضمومة .
 - (ج) اعفائهم وزوجاتهم وأولادهم القصر من جميع قيود الإقامة ومن الاجراءات الخاصة بقييد الأجانب .
 - (د) الحصانات التى تمنح للممثلين الدبلوماسيين .

(مادة ١٣)

١ - يكون منح الحصانات والامتيازات والاعفاءات المنصوص عليها في هذا الباب ضمنا لتمتع الأشخاص الذين منحوها بكامل استقلالهم في أداء أعمالهم لدى الهيئة .

٢ - يكون طلب رفع الحصانة في الأحوال التي يتضح فيها أن تلك الحصانة تحول دون تحقيق العدالة وأن رفعها لا يؤثر في الغرض الذي منحت من أجله ، وذلك في إطار المادة ١٤ من هذا القانون .

٣ - ينتهى التمتع بهذه الحصانات والامتيازات والاعفاءات بزوال صفة الأشخاص المتمتعين بها لدى الهيئة ، ومع ذلك يظل الأشخاص المشار اليهم في المادة ١٢ من هذا القانون متمتعين بالحصانة القضائية فيما صدر عنهم شفاهاة أو كتابة بسبب قيامهم بأعمالهم الرسمية قبل زوال صفتهم لدى الهيئة .

(مادة ١٤)

١ - يجوز للسلطات المختصة في الدولة طلب رفع الحصانة عن أحد المتمتعين بها اذا صدر منه ما يوجب ذلك .

٢ - يكون التوجه بذلك الطلب الى الدولة التي ينتمى اليها العضو مباشرة اذا كان من بين أعضاء اللجنة العليا .

٣ - يوجه طلب رفع الحصانة عن أحد أعضاء مجلس الادارة من غير رعايا الدولة الى رئيس اللجنة العليا ، الذى يتولى احالة الطلب الى الدولة التي ينتمى اليها العضو لاتخاذ قرار فيه ، فاذا كان العضو من رعايا الدولة جاز رفع الحصانة عنه مع اخطار رئيس اللجنة العليا بذلك .

٤ - ويوجه طلب رفع الحصانة عن المدير العام أو أحد نوابه من غير رعايا الدولة الى مجلس الادارة الذى يتولى احالة الطلب الى الدولة ينتمى اليها الشخص لاتخاذ قرار فيه ، فاذا كان المطلوب رفع الحصانة عنه من رعايا الدولة جاز رفع الحصانة عنه مع اخطار رئيس مجلس الادارة بذلك .

(مادة ١٥)

١ — يجوز منح كل أو بعض الحصانات والامتيازات والاعفاءات المنصوص عليها في هذا الباب لمن يرى مجلس إدارة الهيئة الاستعانة بهم من الخبراء وذلك بموافقة السلطات المختصة في الدولة ذات الشأن بناء على اقتراح اللجنة العليا •

٢ — كما يجوز منح كل أو بعض الحصانات والامتيازات والاعفاءات المنصوص عليها في هذا الباب للشركات التي تشترك فيها الهيئة وذلك بموافقة السلطات المختصة في الدولة ذات الشأن بناء على اقتراح اللجنة العليا وطبقا للشروط والأوضاع التي يقترحها مجلس إدارة الهيئة •

(مادة ١٦)

١ — لا يجوز للهيئة أن تأوى في مبانيها أو في الأماكن التي تشغلها أو في وحداتها أو فروعها ومكاتبها أينما وجدت الأشخاص الذين يحاولون الهروب من القبض عليهم بمرجوب حكم أو أمر صادرة من السلطات المختصة أو الذين يحاولون التهرب من تنفيذ إجراءات قانونية عليهم أو الأشخاص المطلوب تسليمهم إلى دولهم •

٢ — وللهيئة أن تطرد من مبانيها أو من الأماكن التي تشغلها أو من وحداتها أو من فروعها أو أن تمنع الدخول إليها أى شخص يخالف النظم الأساسية واللوائح التنفيذية التي تصدرها الهيئة •

الباب الثالث

في علاقة الهيئة بالدولة

(مادة ١٧)

تعفى من الضرائب الرسوم بكافة أنواعها جميع المبالغ التي تدفعها

الهيئة ووحداها الانتاجية في صورة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو منح أو أية صورة أخرى لموظفيها وخبرائها والعاملين فيها .

(مادة ٦٨)^(١)

١ - يستفيد العاملون بالهيئة ووحداها الانتاجية من الأنظمة الوطنية في مجالات التأمينات الاجتماعية والمعاشات والتأمين الصحي بالإضافة الى الأنظمة الخاصة التي تضعها الهيئة في هذا الصدد .

٢ - ويتم تنظيم سريان هذه الأنظمة باتفاقات يعقدها رئيس مجلس إدارة الهيئة مع الجهات المختصة .

(مادة ١٩)

تتولى السلطات المختصة توفير قوات الأمن اللازمة لضمان حماية الأمن الخارجى للهيئة ووحداها الانتاجية وعلى هذه القوات أن تستجيب لطلب المدير العام أو أحد نوابه الدخول الى الأبنية والأماكن التى تشغلها الهيئة أو المخصصة لها أو فروعها أو وحادها الانتاجية لضبط ما قد يقع بها من جرائم بما فى ذلك الجرائم المتعلقة بأمن الدولة .

(مادة ٢٠)

١ - للهيئة أن تنشئ جهازا خاصا للأمن يتولى ضمان الأمن داخل المبنى والأماكن التى تشغلها الهيئة أو فروعها أو وحادها الانتاجية ويعمل على تأمين كافة أفرادها ومعداتها ووثائقها .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ بـسريان قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالهيئة العربية للتصنيع ووحداها الانتاجية والشركات التى تساهم فيها (الجريدة الرسمية فى ٢٩/٥/١٩٨٠ - العدد ٢٢) ونص فى مادته الاولى على ان تلغى المادة (١٨) من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ والاتفاقيات المبرمة وفقا لها .

- ٢ - ويكون انشاء هذا الجهاز باتفاق خاص مع السلطات المختصة .
- ٣ - ويجوز أن تعهد الهيئة الى السلطات الوطنية المختصة بالقيام على ضمان الأمن داخل مبانيها أو الأماكن التى تشغلها هى وفروعها ووحداتها الانتاجية .

(مادة ٢١)

يكون لمن يحدد هم رئيس مجلس ادارة الهيئة من أفراد الجهاز المشار اليه فى المادة السابقة بالاتفاق مع وزير العدل صفة مأمورى الضبط القضائى لضبط وجمع الاستدلالات فى الجرائم التى تقع داخل المباني والأماكن التى تشغلها الهيئة أو فروعها ووحداتها الانتاجية ، وعلى أن يكون تبعية هؤلاء الأفراد للهيئة ^(١) .

(مادة ٢٢)

يجب أن يتعاون الجهاز الخاص بالأمن المشار اليه فى المادة (٢٠) من هذا القانون مع قوات الأمن الوطنية كلما كان ذلك ممكنا لقيام بأعمالهم خارج المباني والأماكن التى تشغلها الهيئة وفروعها ووحداتها الانتاجية متى كان ذلك لازما لضبط الجرائم المشار اليها فى المادة السابقة أو لالقاء القبض على مرتكبها أو شركائهم .

(مادة ٢٣)

تتولى سلطات التحقيق الوطنية المختصة التحقيق فى كافة الجرائم المشار اليها فى المادتين السابقتين واحالة مرتكبها الى جهات القضاء الوطنى .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٢٨٦٤ لسنة ١٩٧٧ بتحويل الضباط العاملين بجهاز الأمن بالهيئة العربية للتصنيع صفة مأمورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٠/١٢/١٩٧٧ - العدد ٢٧٩) .

أحكام عامة

الباب الرابع

(مادة ٢٤)

يكون تعديل هذا القانون أو إلغاؤه بمقتضى قانون مطابق تصدره جميع الدول الأعضاء فى اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع المعقودة بين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وجمهورية مصر العربية •

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧

في شأن شركات الانتاج الحربى التى تساهم فيها

الهيئة العربية للتصنيع (١) ، (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على الاتفاقية المقودة بتاريخ ٢٩ من أبريل ١٩٧٥ بين جمهورية مصر العربية وبين دولة الامارات

- (١) الجريدة الرسمية فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٤١ .
- (٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ بمرين قانون التامين الاجتماعى على العاملين المصريين بالهيئة العربية للتصنيع ووحداتها الانتاجية والشركات التى تساهم فيها (الجريدة الرسمية فى ٢٩/٥/١٩٨٠ - العدد ٢٢) ونص على ما يأتى :
« مادة ١ - تلغى المادة (١٨) من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والاتفاقيات المبرمة وفقا لها .
مادة ٢ - تسرى على العاملين بالهيئة العربية للتصنيع ووحداتها الانتاجية والشركات التى تساهم فيها أحكام قانون التامين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
ويختص صندوق التامينات الذى تديره الهيئة العامة للتامين والمعاشات بالتامين على العاملين المشار اليهم .
مادة ٣ - تسرى أحكام المادة ٩٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ على اصحاب المعاشات العسكرية المعينين بالجهات المشار اليها فى المادة السابقة .
وفى حالة اختيار ضم مدة الخدمة العسكرية لمدة الخدمة المدنية طبقا لحكم المادة ٣٦ من قانون التامين الاجتماعى يعفى صاحب المعاش من رد المعاشات التى صرفت اليه وفقا لاحكام اتفاقية التامينات الاجتماعية المشار اليها .
مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره » .

العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر بتأسيس الهيئة العربية للتصنيع ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بمد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الائتاج الحربى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع ،

قرر القانون الاتى :

(المادة الأولى)

يصدر بتأسيس شركات المساهمة التى تساهم فيها الهيئة العربية للتصنيع بأغلبية رأس المال قرار من عضو اللجنة العليا للهيئة المختص بعد موافقة اللجنة العليا بالجماع الآراء •

وينشر القرار الصادر بتأسيس الشركة في الجريدة الرسمية مرفقا به نظامها •

وتخضع هذه الشركات للأحكام الواردة في هذا القانون وفي نظمها الأساسية ، ولا تسرى عليها القوانين واللوائح المتعلقة بشركات المساهمة •

(المادة الثانية)

تتمتع الشركات وأعضاء مجالس ادارتها والعاملون فيها وخبرائوها بالامتيازات والاعفاءات المقررة للهيئة والعاملين فيها وخبرائها طبقا للباب الأول والمادة (١٧) من قانون حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ •

وتطبق الشركات لوائح الهيئة العربية للتصنيع ما لم يقرر مجلس ادارة الهيئة خلاف ذلك بناء على اقتراح مجالس ادارة الشركات •

كما تعامل هذه الشركات في علاقتها بالأجهزة الادارية المختصة بالرقابة على أموال الدولة أو العاملين فيها معاملة الهيئة العربية للتصنيع .

(المادة الثالثة)

تعفى الأرباح وغيرها من التوزيعات على مساهمي الشركة الأجانب من جميع الضرائب والرسوم .

ولا تخضع عمليات الاقتراض أو سداد القروض وضماناتها المتعلقة بالشركة لأية ضريبة أو رسم .

ولا يخضع موردين الشركة والمقاولون من الباطن لأى قيد بالنسبة للواردات والصادرات اللازمة لأعمال الشركة . وتعفى هذه الواردات والصادرات من كافة الرسوم الجمركية والضرائب .

كما يعفى الأجانب من موردين الشركة ومن المقاولين من الباطن من كافة الضرائب والرسوم المتعلقة بتنفيذ التزاماتهم التعاقدية مع الشركة . ويعفى الأجانب العاملون لدى أى من هؤلاء الموردين والمقاولين من الباطن من الضرائب والرسوم على كسب العمل وغير ذلك من الضرائب على الأيراد خلال فترة قيامهم بأعمال مرتبطة بعمليات الشركة .

(المادة الرابعة)

يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره ،

صدر بمراسلة الجمهورية فى ١٧ شوال سنة ١٣٩٧ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى اتفاقية الهيئة العربية للتصنيع الموقع عليها من ملوك وأمراء ورؤساء الدول الأطراف الأربع في ١٧ من ربيع الآخر عام ١٣٩٥ هجرية الموافق ٢٩ من أبريل ١٩٧٥ ميلادية ،

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على الاتفاقية المتقدم ذكرها ،

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٨ بمد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربى ،

وعلى القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع ،

وعلى القرار بقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ في شأن شركات الانتاج الحربى التى تساهم فيها الهيئة العربية للتصنيع ،

وعلى قرار اللجنة العليا للهيئة العربية للتصنيع رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٧ أغسطس ١٩٧٥ بمدينة القاهرة بانشاء الهيئة واقرار نظامها الاساسى ،

(١) الجريدة الرسمية في ١٨ مايو سنة ١٩٧٩ - العدد ٢٠ « مكر » .

قرر القانون الآتى

(مادة أولى)

١ - تظل الهيئة العربية للتصنيع المنشأة كشخص اعتبارى بمقتضى قرار اللجنة العليا المذكور الصادر بمدينة القاهرة والكائن مقرها ومركز نشاطها بجمهورية مصر العربية متمتعة بالشخصية الاعتبارية وفقاً للأحكام المقررة فى قانون مركزها ومقرها المتقدم ذكرهما • كما تتمتع وتظل متمتعة بالاختصاصات والسلطات والمزايا والحصانات المقررة لها وفقاً للقرار المتقدم ذكره والقرار بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه •

٢ - وتظل الهيئة العربية للتصنيع خاضعة فى وجودها ونشاطها لجميع الأحكام المقررة فى تشريع مقرها ومركز نشاطها وفى نظامها الأساسى فيما عدا ما يكون من تلك الأحكام مخالفاً لما ينص عليه فى هذا القانون •

٣ - وتستمر الهيئة العربية للتصنيع فى مواصلة نشاطها واستيفاء حقوقها والوفاء بالتزاماتها بوصفها شخصاً اعتبارياً فى مصر وغيرها من الدول •

(مادة ثانية)

١ - فى مفهوم أحكام هذا القانون وتطبيقها يعتبر البيان الرسمى الصادر من رئيس اللجنة العليا للهيئة العربية للتصنيع فى ١٤ من مايو ١٩٧٩ باسم الملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وحولة قطر تعبيراً عن انصراف ارادة هذه الدول الى الانسحاب من عضوية الهيئة العربية للتصنيع انسحاباً باتاً وتنازلها عن صفة الشريك فيها ابتداءً من تاريخ صدور ذلك البيان الرسمى •

٢ - ولا يترتب على البيان المشار اليه فى الفقرة السابقة ولا على

(م ٣٤ - موسوعة مصر ج ١٧)

الانسحاب والتنازل المنصوص عليهما فيها أى اخلال بالشخصية الاعتبارية للهيئة أو استمرارها فى مزاولة نشاطها ولا بحقوقها والتزاماتها قبل الغير ولا بأنظمة الشركات التى تساهم فيها وما لتلك الشركات من مزايا وحصانات وفقا لأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه •

٣ - وتتخذ جميع التدابير والمساعى للوصول الى تسوية ودية لتنظيم الآثار المترتبة على البيان الرسمى المشار اليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة •

(مادة ثالثة)

١ - يعهد الى البنك الدولى للانشاء والتعمير أو الى أية منظمة دولية ، يتم اختيارها بالتراضى بين جمهورية مصر العربية من جانب وبين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر من جانب آخر باعداد مركز مالى للهيئة العربية للتصنيع شاملا لتقييم أصولها وخصومها بما فى ذلك تقدير نتائج الارتباطات القائمة والمطالبات المتوقعة فى ١٤ مايو ١٩٧٩ وفقا للأسس التى يتم التراضى عليها بين الدول الأربع فى أقرب أجل تتفق عليه فيما بينها أو للأسس التى يضعها البنك الدولى للانشاء والتعمير أو المنظمة الدولية التى تختار بالتراضى بعد التشاور مع الدول الأطراف ان لم يتيسر التوصل الى اتفاق •

٢ - ويتخذ التقييم الذى ينتهى اليه البنك الدولى للانشاء والتعمير أو المنظمة الدولية التى تختار بالتراضى أساسا لتعيين ما يكون للدول الثلاث المشار اليها فى المادة السابقة من حقوق وما يكون واجبا فى ذمتها من التزامات •

٣ - وتؤدى جمهورية مصر العربية للدول الثلاث ما قد يثبت فى ذمتها لهذه الدول من حقوق وتستوفى من هذه الدول ما قد يجب فى ذمتها من التزامات فى الآجال ووفقا للأوضاع والتفاصيل التى يضعها البنك الدولى للانشاء والتعمير أو المنظمة الدولية التى تختار بالتراضى •

(مادة رابعة)

١ — يجوز للبنك الدولي للإنشاء والتعمير أو للمنظمة الدولية التي تختار بالتراضي أن تطلب إلى البنك المركزى المصرى أو إلى هيئة فنية أو جامعية مصرية أية معاونة في سبيل أداء مهمة تقييم الأصول والخصوم وتقدير نتائج الارتباطات القائمة والمطالبات المتوقعة المشار إليها في المادة السابقة .

٢ — وتضع الهيئة تحت تصرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المنظمة الدولية التي تختار بالتراضي جميع ما يكون لديها أو يطلب إليها من دفاتر ومستندات وبيانات ومعلومات تتعلق بها أو بالمشروعات التي تباشرها أو بالشركات التي تساهم فيها .

(مادة خامسة)

ترتينا على البيان الرسمى المشار اليه في المادة الثانية تسقط رئاسة وعضوية من يمثل الدول الثلاث المنسحبة من الهيئة المذكورة في اللجنة العليا للهيئة العربية للتصنيع ومجلس ادارتها اعتبارا من ١٤ مايو ١٩٧٩ ويباشر الأعضاء المصريون الباقيون في تلك اللجنة أو هذا المجلس كل فيما يخصه جميع اختصاصات اللجنة العليا أو مجلس الادارة الى أن يصدر قرار من رئيس جمهورية مصر العربية باعادة تشكيل اللجنة والمجلس المذكورين ، وتنظيم الاجراءات التي تتبع في هذا الشأن .

(مادة سادسة)

يظل التنظيم السارى في شأن وجود الهيئة العربية للتصنيع ونشاطها مفتوحا لانضمام من يرغب في ذلك وتكون أحكام هذا التنظيم ملزمة للطرف المنضم وفقا للشروط وفى الحدود التي يتفق عليها .

(مادة سابعة)

١ - كل خلاف أو نزاع بين جمهورية مصر العربية والدول الثلاث المتقدم ذكرها في شأن البيان الرسمي المشار اليه في المادة الثانية وما يترتب عليه من آثار يسوى عن طريق التوفيق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ بدء المساعي الودية - فان تعذر ذلك يعهد بتسوية النزاع الى محكمين ثلاثة تختارهم الدول الأربع بالاتفاق فيما بينها بناء على طلب كتابي من الدولة أو الدول ذات الشأن .

٢ - فاذا لم يتيسر الوصول الى اتفاق في شأن أشخاص المحكمين المنصوص عليهم في الفقرة السابقة أو على طريقة تعيينهم خلال ثلاثين يوما من تاريخ توجيه الطلب الكتابي الخاص بهم كان للدولة أو للدول ذات الشأن أن تحيل الأمر الى محكمة العدل الدولية أو الى محكم أو أكثر تختاره أو تختارهم هذه المحكمة .

(مادة ثامنة)

لا تخل أحكام هذا القانون بأى حق من حقوق جمهورية مصر العربية في اتخاذ ما ترى من اجراء لصيانة مصالحها اذا اقتضت الظروف ذلك أو حال مانع دون تطبيق أى نص من نصوص هذا القانون .

(مادة تاسعة)

يتولى وزير الدفاع والانتاج الحربى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القانون واصدار القرارات اللازمة في هذا الشأن .

(مادة عاشرة)

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٩ (١٨ مايو سنة ١٩٧٩) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٨

بشأن الهيئة العليا للهيئة العربية للتصنيع (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئة العربية للتصنيع ،
وعلى النظام الأساسى للهيئة العربية للتصنيع الصادر بمدينة القاهرة
فى العاشر من شعبان سنة ١٣٩٥ هـ الموافق ١٧ أغسطس سنة ١٩٧٥ م ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٩ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٠ ،

قرر :

(المادة الاولى)

يرأس اللجنة العليا للهيئة العربية للتصنيع رئيس الجمهورية ، وتتألف
اللجنة على الوجه الآتى :

- رئيس مجلس الوزراء
- وزير الدفاع والانتاج الحرمى
- وزير الخارجية
- وزير التخطيط
- وزير الصناعة
- وزير المالية
- وزير الاقتصاد

- وزير الدولة للانتاج الحربى
- رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة
- رئيس مجلس ادارة الهيئة العربية للتصنيع

(المادة الثانية)

إذا لم يحضر رئيس الجمهورية اجتماع اللجنة تكون الرئاسة لرئيس مجلس الوزراء *

وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة بحضور من تعقد له رياستها بخمسة من أعضائها على الأقل •

(المادة الثالثة)

تدعى اللجنة للاجتماع بناء على طلب رئيسها فى المكان الذى يحدده *
وتكون مداولاتها سرية •

(المادة الرابعة)

تعرض على اللجنة العليا جميع المسائل الخاصة بالتسليح واختيار أنواع الأسلحة وأساليب انتاجها أو توريدها ، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالسياسة العامة للتصنيع الحربى ، مشفوعة بما يلزم من تقارير بشأنها تعدها ادارة الهيئة بالاشتراك مع الجهات المعنية •

وللجنة العليا أن تدعو من ترى لزوما لحضور اجتماعاتها عند مناقشة التقارير •

(المادة الخامسة)

- تباشر اللجنة العليا فضلا عن الاختصاصات المنصوص عليها في المادتين (٢٦ - ٢٧) من النظام الأساسى المشار اليه ، الاختصاصات الآتية :
- (أ) اعتماد الموازنة التخطيطية للهيئة بما فى ذلك التسهيلات الائتمانية والمكافآت من أى نوع كانت فى بداية كل سنة مالية أو أية فترة تحددها اللجنة العليا •
- (ب) اعتماد الميزانية السنوية للهيئة وتقرير مراقبى الحسابات عنها •
- (ج) متابعة تنفيذ الهيئة للسياسة العامة التى ترسمها اللجنة •
- (د) النظر فى الهيكل الوظيفى ورسم سياسة اختيار العاملين فى شتى المستويات سواء فى الهيئة أو فى الشركات أو الوحدات التابعة لها •
- (هـ) تقييم نشاط الشركات المشتركة والوحدات الانتاجية التابعة لها ووضع التوجيهات والتوصيات الخاصة بنطاق هذا النشاط وطبيعته •

(المادة السادسة)

- يشكل مجلس ادارة الهيئة العربية للتصنيع من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن ستة ولا يجاوز اثنى عشر •
- ويشترط أن يكون الرئيس متفرغا لعمله •

(المادة السابعة)

- لا يجوز الجمع بين رئاسة مجلس ادارة الهيئة أو العضوية فيه وبين رئاسة أو عضوية مجلس ادارة أية وحدة انتاجية أو شركة تابعة للهيئة ، أو الاشتراك بوجه من الوجوه فى أى عمل تجارى أو صناعى يتولاه شخص طبيعى أو معنوى •

(المادة الثامنة)

يلغى كل من قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٣٤٣ لسنة ١٩٧٩ و ٨٣
لسنة ١٩٨٠ •

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ جمادى الأولى سنة ١٤٠٩ (٢٢ ديسمبر
سنة ١٩٨٨) •

حسنى مبارك

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

صناعة مدنية

- القسم الأول - في تنظيم الصناعة وتشجيعها .
- القسم الثانى - فى السجل الصناعى .
- القسم الثالث - فى دعم الصناعة .
- القسم الرابع - فى التوحيد القياسى .
- القسم الخامس - فى بعض هيئات الصناعة .
- القسم السادس - فى تنظيم صناعة أجهزة اطفاء الحريق وتعبئتها .

القسم الأول

في تنظيم الصناعة وتشجيعها

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨

في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصرى (١، ٢، ٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ الصادر في مصر بشأن
انغرف الصناعة ،

وعلى القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ الصادر في مصر بإنشاء صندوق
دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ،

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في مصر بتنظيم استيراد
العدد والآلات المستعملة أو القديمة لاستخدامها في المصانع ،

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر في مصر بشأن المحال
المصناعية والتجارية ،

(١) الجريدة الرسمية في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ - العدد ٧ مكر (١) .
(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧
بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات (الجريدة الرسمية في
١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرز) ونص في مادته الأولى على أن يفوض
السيد الدكتور / عاطف صدقي ، رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات
رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادتان ١ ، ٣ من القانون رقم ٢١
لسنة ١٩٥٨ .

(٣) نصت المادة الأولى من قرار وزير الاسكان رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٠
على أنه :

« لا تسرى أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من القانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه على المنشآت الصناعية الحاصلة على كافة
التراخيص القانونية والتي يسرى عليها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم
وتشجيع الصناعة وتتمتع بعضوية انغرف الصناعة ومضجلة بالسجل
الصناعي » (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٦/٢٨ - العدد ١٥٠٠) .

وعلى القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في مصر في شأن التوفيق
والتحكيم في منازعات العمل ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في شأن التوحيد القياسي ،
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ الصادر في مصر بشأن صندوق
دعم الحريد ،

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في مصر بإصدار قانون
المؤسسات العامة ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر في مصر الخاص
بشئون التمويل ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر في مصر في شأن
التعبئة العامة ،

وعلى المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

الباب الاول

في التنظيم الصناعى

الفصل الاول

في الترخيص والقيود

مادة ١ - لا تجوز اقامة المنشآت الصناعية أو تكبير حجمها أو تغيير
غرضها الصناعى أو مكان اقامتها إلا بترخيص من وزير الصناعة ^(١) بعد

(١) صدر قرار وزير الصناعة رقم ٨٠١ لسنة ١٩٨٦ بتفويض
السيد / نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع في اختصاصات وزير الصناعة
الواردة بالمادة الاولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في
١٩٨٦/١١/٢٦ - العدد ٢٦٧ تابع) .

أخذ رأى لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية (١) يصدر بمراعاة حاجة البلاد الاقتصادية وامكانيات الاستهلاك المحلى والتصدير وفى نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة (٢) و (٣) .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص المنصوص عليه فى المادة السابقة مع جميع ما تتطلبه القوانين المتعلقة بهذا الشأن من أوراق ومستندات الى وزارة الصناعة .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تشكيل لجنة منح التراخيص الصناعية (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/٢/٣ - العدد ٥) .

(٢) نصت المادة الاولى من قرار وزير الصناعة والتعدين رقم ٨٥١ لسنة ١٩٧٥ على أن :

« يؤخذ فى الاعتبار عند صدور أى ترخيص صناعى بإقامة منشأة صناعية ما تضمنته الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بأن تحدد به المهلة اللازمة لتنفيذ المشروع بشرط أن لا تقل عن ثلاث سنوات » (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/١٠/٢٢ - العدد ٢٤١) .

(٣) صدرت قرارات وزير الصناعة أرقام ١٤١ لسنة ١٩٥٨ بتحديد المنشآت الصناعية التى تخضع لأحكام المادة الاولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٨/٦/١٢ - العدد ٤٦) ، المعدل بالقرارات أرقام ٦٨٤ لسنة ١٩٦٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٠/١٢/٢٩ - العدد ١٠٢) و ٤٨ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/٣/٢٨ - العدد ٢٤) و ٢٥٣ لسنة ١٩٨٢ .

وكذا قرار وزير الصناعة رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٨ بشأن سريان أحكام المادة الاولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ على مصانع علف الحيوان (الوقائع المصرية فى ١٩٦٨/١١/٢٣ - العدد ٢٦٩) ، والقرار رقم ١٠٣٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن إخضاع صناعة الأعمدة والبطاريات والجافة لأحكام المادة الاولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/١١/١٤ - العدد ٢٥٨ تابع) ، والقرار رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن الترخيص بإنتاج الاجهزة التى تعمل بحرق الغازات البترولية المسالة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٧/٣٠ - العدد ١٧١) ، والقرار رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن الثلاثجات الآلية الكهربائية المنزلية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٠/٥/٢٧ - العدد ١٢٤) . والقرار رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن الاجهزة والمنتجات الكهربائية المتعلقة بالسلامة والأمان (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٨/٢٦ - العدد ١٩٦) .

تقوم وزارة الصناعة بالاتصال بالجهات الحكومية المختصة للحصول على موافقتها وذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية .

مادة ٣ - تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة من الوزارات المختصة تكون مهمتها النظر في إلغاء التراخيص ^(١) .

ويكون إلغاء الترخيص بقرار من وزير الصناعة بعد سماع أقوال صاحب الشأن والاطلاع على قرار اللجنة المذكورة في هذا الصدد ^(٢) .

مادة ٤ - يلغى الترخيص بعد صدوره اذا ثبت أن صاحب الشأن قد تخلف بغير سبب معقول عن إقامة المنشأة أو تكبير حجمها أو تغيير الغرض الصناعي لها على النحو المخصص فيه خلال المهلة الواردة في الترخيص أو خلال الامتداد الذي يكون قد أعطى له ، كما يلغى الترخيص اذا توقف صاحب الشأن عن البدء في العمل الذي رخص له فيه مدة تزيد على السنة دون اذن مكتوب من وزارة الصناعة أو اذا خالف شروط الترخيص .

مادة ٥ - على صاحب المنشأة أو القائم على ادارتها أن يقدم الى وزارة الصناعة جميع البيانات الخاصة بنشاطها طبقاً للأوضاع التي تنص عليها اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية التي تصدر في هذا الخصوص .

مادة ٦ - لا يجوز لأية منشأة صناعية تبأشر نشاطها في الصناعات الأساسية أو الاحتكارية أن تقف انتاجها أو تقلل منه فيما يجاوز الحدود

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء لجنة للنظر في إلغاء التراخيص التي تمنحها وزارة الصناعة وفقاً للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٥٨/٥/٢٩ - العدد ١٢) ، المعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٥/٢ - العدد ١٨) .

(٢) صدر قرار وزير الصناعة رقم ٨٠١ لسنة ١٩٨٦ بتفويض السيد / نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع في اختصاصات وزير الصناعة الواردة بالمادة الثالثة (وردت « الثانية » في طبعة الوقائع) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١١/٢٦ - العدد ٢٦٧ تابع) .

التي تبينها القوانين أو القرارات التي تصدرها الجهات الوزارية المختصة
الا باذن من وزارة الصناعة وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات المنظمة
لذلك .

مادة ٧ - يقدم طلب الحصول على الاذن المنصوص عليه في المادة
السابقة الى وزارة الصناعة مصحوبا بالبيانات والمستندات التي تبينها
اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن وعلى الوزارة
فحص هذا الطلب واصدار قرار في شأنه وتخطر به صاحب الشأن في ميعاد
لا يجاوز شهرا من تاريخ ورود الطلب اليها .

مادة ٨ - ^(١) على المنشآت الصناعية القائمة وقت العمل بهذا
القانون التي يصدر بتحديد القرار المشار اليه بالمادة ١٣ من هذا القانون
أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ طلبا الى وزارة الصناعة لتقيدها
في سجل يعد لهذا الغرض .

ويكون تقديم الطلب وقيده بالشروط والأوضاع المنصوص عليها
في اللائحة التنفيذية .

(١) تسرى أحكام المادة (٨) المشار اليها على المنشآت الصناعية التي
تمارس نشاطها في فروع الصناعات المحددة بالجدول المرافق لقرار وزير
الصناعة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ والتي تجاوز التكاليف الكلية لأقامتها ألف
جنيه (القرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ - الوقائع المصرية في ١٢/٦/١٩٥٨ -
العدد ٤٦ والمعدل بالقرار رقم ٦٨٠ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية في
٢٩/١٢/١٩٦٠ - العدد ١٠٢ ، وأيضا القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٦ - الوقائع
المصرية في ٢٨/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٤) .

كما تسرى أحكام المادة (٨) المشار اليها على المنشآت الصناعية التي
تجاوز التكاليف الكلية لأقامتها خمسة آلاف جنيه ويكون ممارستها لنشاطها
في فروع الصناعات المنصوص عليها في المادة الاولى من قرار وزير الصناعة
رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ٦/١١/١٩٥٨ - العدد ٨٧ ملحق) .
هذا وقد قضى بأن عملية التسجيل الصناعي تتم طبقا للبيانات التي
يقدمها ذوو الشأن على الاستثمارات المعدة لذلك وأن هذا القيد لا يبدل
على صحة قيام المنشأة أو استيفاء البيانات الأخرى الخاصة بشؤونها
(- الادارية العليا في ٩/٤/١٩٦٦ - الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٩ ق) .

(م ٣٥ - موسوعة مصر ج ١٧)

مادة ٩ - تقوم وزارة الصناعة بعد سماع أقوال صاحب الشأن بتصحيح القيد المنصوص عليه في المادة السابقة وإخطاره بذلك إذا ثبت لديها أنه تم بناء على بيانات غير صحيحة في شأن أى بيان من البيانات الواردة في طلب القيد .

ويشطب القيد إذا أصبحت المنشأة غير خاضعة لأحكام هذا الفصل .

مادة ١٠ - لصاحب الشأن أن يتظلم لموزير الصناعة من القرارات الصادرة في شأن تطبيق أحكام هذا الفصل وذلك خلال شهرين من تاريخ إخطاره بمضمون القرار بكتاب موصى عليه .

ويصدر الوزير قراره في التظلم المشار اليه خلال شهر من وروده وذلك بعد أخذ رأى لجنة فنية تشكل بالوزارة طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية وسماع أقوال صاحب الشأن . ويكون قرار الوزير في هذا التظلم مسبباً ونهائياً .

مادة ١١ - تخضع الطلبات والشهادات والمستخرجات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل والتي تحددها اللائحة التنفيذية للرسوم التي تبينها تلك اللائحة بشرط ألا تتجاوز مائة جنيه .

مادة ١٢ - يكون لموظفى وزارة الصناعة الذين يصدر بتعيينهم قرار وزارى ^(١) الاطلاع على الدفاتر والمستندات والحسابات الخاصة بنشاط المنشآت المذكورة بما يستلزمه تطبيق أحكام هذا القانون . ويكون الاطلاع في مقر المنشأة وفي أوقات العمل المعتادة .

وكل من امتنع عمداً عن تمكين هؤلاء الموظفين من الاطلاع على

(١) صدر قرار وزير الصناعة المركزى بتحويل بعض موظفى مصلحة الرقابة الصناعية السلطات المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ القرارات رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ (الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٢/٤ - العدد ٤٤) ورقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٩ (الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٨/٣١ - العدد ٦٨ مكرر) ورقم ٤٦٠ لسنة ١٩٥٩ (الوقائع المصرية في ١٩٥٨/١٠/٢٦ - العدد ٨٤) .

الدفاتر والأوراق — يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على الألف جنيه •

مادة ١٣ — تسرى أحكام هذا الفصل على المنشآت الصناعية التي يصدر ببيانها قرار من وزير الصناعة •

الفصل الثاني

في تحديد المواصفات والمعايير

مادة ١٤ — تقوم وزارة الصناعة بعد أخذ رأى الجهات المختصة بأعداد قوائم بأنواع المنتجات الصناعية المصرية والمواد الأولية المحلية ومواصفاتها •

مادة ١٥ — لوزير الصناعة أن يتخذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية فيما يتعلق بالمسائل الآتية :

- (أ) ايجاد معايير موحدة تطبقها الصناعة في عملياتها الانتاجية •
- (ب) تحديد مواصفات المنتجات والخامات المستعملة في الصناعة •

مادة ١٦ — (مستبدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠) مع عدم الاخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من خالف أحكام هذا الباب أو اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة بالتطبيق له ، أو قدم على وجه غير صحيح البيانات أو المعلومات المنصوص عليها في تلك الأحكام أو أثبت هذه البيانات أو المعلومات على غير حقيقتها في أى دفتر أو حساب أو اقرار أو كشف أو فى أى مستند آخر ينص هذا الباب أو اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية على تقديمه ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ذكر على المكائبات والمطبوعات والاعلانات المتعلقة بنشاطه بيانات

غير صحيحة تتصل بتطبيق أحكام هذا الباب أو اللائحة التنفيذية أو القرارات الوزارية ، ويجوز في جميع الأحوال السابقة الحكم بغلق المنشأة ومصادرة السلع أو المنتجات محل المخالفة .

وتضاعف قيمة الحدين الأدنى والأقصى للغرامة اذا كانت السلع والمنتجات محل المخالفة ضارة بالصحة العامة أو لا تتوافر فيها الشروط المقررة للسلامة والأمان ، وفي هذه الحالة يكون الحكم بمصادرة السلع والمنتجات محل المخالفة وجوبيا ، ويجوز الحكم بغلق المنشأة الا اذا تكررت المخالفة أكثر من مرة خلال ستة أشهر فيكون الحكم بغلق المنشأة وجوبيا ، واذا كانت المنشأة تراول نشاطها الصناعي دون الترخيص لها في ذلك بالمخالفة لأحكام هذا القانون فيتم غلقها اداريا ، ويحكم بمصادرة منتجاتها في حالة ضبطها ، فاذا كانت السلع التي تنتجها المنشأة في هذه الحالة مما يجب أن تتوافر فيه شروط خاصة بالسلامة والأمان وجب بالاضافة الى ذلك الحكم على المسئول عن ادارة المنشأة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ستمائة جنيه ولا تزيد على ستة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

الباب الثانى

فى تشجيع الصناعة ودعمها

الفصل الاول

فى تشجيع الصناعة

مادة ١٧ - تمد وزارة الصناعة أصحاب الشأن بناء على طلبهم بالمعلومات والبيانات الاحصائية والبحوث والخرائط الفنية التى تلزمهم فى انشاء صناعة معينة أو التوسع فيها أو النهوض بها على وجه العموم .

ويجوز تحصيل رسم مقابل ذلك وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية بشرط ألا يجاوز ٥٠٠ جنيه •

مادة ١٨ - لوزارة الصناعة أن تقدم الى الهيئات والمؤسسات العلمية أو الفنية المختصة اعانات ومكافآت أو منحا مالية تصدد بقرار من وزير الصناعة وذلك نظير قيام الهيئات والمؤسسات المذكورة بأبحاث أو تجارب تتصل بنشر الصناعة أو رفع مستواها على وجه العموم •

مادة ١٩ - يجوز للجهات المختصة بالاتفاق مع وزارة الصناعة تأجير مساحات محدودة من الأراضي الحكومية أو الأراضي المملوكة للمؤسسات العامة بايجار اسمى أو فى بيع تلك الأراضي بثمن مخفض أو على آجال بشرط أن يكون الغرض من هذا التأجير أو البيع هو إقامة منشآت أو انشاءات صناعية على الأراضي المذكورة •

مادة ٢٠ - تقرم الجهات الحكومية المختصة بالاتفاق مع وزارة الصناعة بتقديم المعونة والتسهيلات اللازمة لاقامة أبنية للمنشآت الصناعية •

مادة ٢١ - على الهيئات والمؤسسات المختصة أن تأخذ رأى وزارة الصناعة فى رسم سياسة التمويل والتسليف الصناعيين •

مادة ٢٢ - يجوز لوزارة الصناعة انشاء مراكز للتدريب المهنى ورفع مستوى الكفاية الانتاجية كما يجوز لها تكوين هيئات للمواصفات والتصميم الصناعى ولها أن تقوم بذلك بنفسها أو بالمساهمة مع الهيئات والمنشآت المعنية بهذه الأمور أو بتقديم منح للهيئات والمنشآت المذكورة •

مادة ٢٣ - يعتبر منتجا مصرية كل انتاج لا تقل فيه نسبة التكاليف المضافة عن طريق التصنيع فى مصر عن ٢٥٪ من تكاليفه النهائية •

الفصل الثانى

فى دعم الصناعة

مادة ٢٤ - تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية هيئة تسمى « الهيئة العامة لدعم الصناعة » وتعتبر من المؤسسات العامة (١) .

مادة ٢٥ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٤) يجوز أن يفرض على المنشآت الصناعية رسم لدعم الصناعة لا يجاوز ١٠٪ من قيمة المادة أو المواد الأولية الداخلة فى عملية التشغيل فى المنشأة أو من قيمة المهايأ والأجور المستحقة الى المنشأة عن السنة المالية السابقة .

ويصدر وزير الصناعة بالاتفاق مع وزيرى الاقتصاد والمخزاة قرارا بتعيين وعاء الرسم ونسبته بخصوص كل صناعة (٢) .

وتخصص الحصيلة الناتجة من هذا الرسم وطريقة تحصيله وحالات الاعفاء منه بقرار من وزير الصناعة .

وتضاف قيمة الرسم على تكاليف انتاج المنشآت الصناعية الملزمة

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لدعم الصناعة (الجريدة الرسمية فى ٢٩/٥/١٩٥٨ - العدد ١٢) ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن فرض رسم لدعم صناعة الحديد والصلب وبالشروط والصحة والاجتماعية فى المصانع المشغلة بها (الوقائع المصرية فى ٤/٤/١٩٥٧ - العدد ٢٨ مكرر تابع) ، وصدر تنفيذا لأحكام هذا القانون قرار وزير الصناعة رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٨٥ بفرض رسم دعم قدره ١٪ على قيمة مبيعات بعض الشركات المشغلة بصناعة الحديد والصلب (الوقائع المصرية فى ٢٩/١١/١٩٨٥ - العدد ٢٦٨) . وكذا قرار وزير الصناعة رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٨٥ بفرض رسم لدعم الصناعات الجلدية (الوقائع المصرية فى ٨/١٢/١٩٨٥ - العدد ٢٧٨) المعدل بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٢٤/٢/١٩٨٧ - العدد ٤٧) . كما صدر القرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ بفرض رسم لدعم صناعة الدخان والسجاير (الوقائع المصرية فى ١/٦/١٩٨٦ - العدد ١٢٧ تابع) .

أداءه ويكون للرسم حق امتياز على أموال المزمين أداءه يأتي في الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم ويجوز تحصيله بطريق الحجز الإداري .

مادة ٢٦ - تنشأ لجان لكل صناعة أو صناعات مشتركة وتكون مهمتها اقتراح أوجه صرف أموال التنمية الصناعية المخصصة لها بميزانية الهيئة العامة لدعم الصناعة كما يكون لها الاشراف على كيفية صرف تلك الأموال .

مادة ٢٧ - يعاقب من لا يؤدي الرسم المبين في المادة ٢٥ في المواعيد المحددة باللائحة التنفيذية بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيها وتضاعف هذه الغرامة في حالة العود .

مادة ٢٨ - تنشأ الهيئات الآتية بقرار من رئيس الجمهورية .

١ - الغرف الصناعية (١) .

٢ - المجالس الإقليمية للصناعة (٢) .

٣ - اتحاد الصناعات (٣) .

ويكون لهذه الهيئات الشخصية الاعتبارية وتعتبر من المؤسسات العامة .

الباب الثالث

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٢٩ - كل شخص كلف تنفيذ أحكام هذا القانون ملزم بمراعاة

-
- (١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء غرف صناعية (الجريدة الرسمية في ١٩٥٨/٥/٢٩ - العدد ١٢) .
 (٢) صدر قرار رئيس الجمهورية ١٩٥٨/٥/٢٤ بإنشاء مجالس إقليمية للصناعة (الجريدة الرسمية في ١٩٥٨/٥/٢٩ - العدد ١٢) .
 (٣) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم اتحاد الصناعات (الجريدة الرسمية في ١٩٥٨/٥/٢٩ - العدد ١٢) .

سر المهنة والا عوقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٣٠ - تحل الهيئة العامة للدعم محل صناديق الدعم القائمة عند العمل بهذا القانون في جميع حقوقها والتزاماتها ، وبعد وفاء التزامات الصناديق المشار اليها تختص كل صناعة بـ ٧٥٪ من مال صندوقها الملقى وتؤول نسبة الـ ٢٥٪ الباقية الى الهيئة العامة لدعم الصناعة .

مادة ٣١ - تلغى القوانين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ و ٦ لسنة ١٩٥٥ و ٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليها كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣٢ - (الفقرة الثانية مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٩) تظل الهيئات المشكلة طبقا للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليها قائمة الى أن يتم تشكيل الهيئات الجديدة طبقا لأحكام هذا القانون .

وتتولى اللجنة الدائمة لدعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في اقليم مصر المنصوص عليها في قانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه السلطات والاختصاصات المخولة للجنة الدائمة لدعم صناعة الحرير الصناعي ومنسوجاته بمقتضى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على أن يضم لعضوية هذه اللجنة عند النظر في المسائل الخاصة بصندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ثلاثة من رجال الصناعة المشتغلين بصناعة الحرير الصناعي يصدر بتعيينهم قرار من وزير الصناعة المركزى وذلك حتى يتم تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لدعم الصناعة ولجانها .

صناعة مدنية ٥٥٣

مادة ٣٣ - تصدر اللائحة التنفيذية المشار إليها في هذا القانون بقرار
رئيس الجمهورية (١) و (٢) .

مادة ٣٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم
المصرى من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٣٧٧ (٢٨ أبريل سنة
١٩٥٨) .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٨
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ .

(٢) أصدر وزير العدل قرارين في ١٩٦٤/٢/٢٧ و ١٩٦٤/١٠/٢٨
بتحويل بعض موظفى وزارتى الصناعة والتموين صفة مأمورى الضبط
القضائى بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة
١٩٥٨ (الوقائع المصرية فى ١٢/٣/١٩٦٤ - العدد ٢٦ و ١٢/١١/١٩٦٤ -
العدد ٩٠ على التوالى) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٨

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصرى ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

الباب الاول

الترخيص والقيود

مادة ١ - تقدم طلبات الحصول على الترخيص المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر الى مصلحة التنظيم الصناعى لدراسته واتخاذ قرار بشأنه .

وتعرض مصلحة التنظيم الصناعى نتيجة فحص الطلب على اللجنة المشار اليها في المادة الأولى من القانون لابداء رأيها فيه وذلك خلال شهر والا اعتبر سكوتها قبولا لرأى مصلحة التنظيم الصناعى .

ويصدر وزير الصناعة قراره بعد الاطلاع على رأى اللجنة ويخطر طالب الترخيص بالقرار النهائى بخطاب موصى عليه بعلم وصول .

مادة ٢ - تقوم وزارة الصناعة بابلاغ مقدم طلب الترخيص بما تتطلبه الجهات الحكومية ذوات الشأن من اجراءات لتنفيذ قرار الترخيص وتوالى الوزارة الاتصال بصاحب الطلب لاستيفاء البيانات والمستندات

اللائمة للحصول على رأى الجهات الحكومية سالفه الذكر وعلى هذه الجهات ابلاغ وزارة الصناعة بقرارها خلال شهر من تاريخ ارسال الأوراق المطلوبة اليها .

مادة ٣ - يحزر طلب الترخيص على النموذج الذى تعده الوزارة ويبين به اسم المنشأة وكيانها القانونى ونوع الصناعة واسم المدير المسئول وتكليف انشاء المصنع وما الى ذلك من البيانات .

أما فى حالة المنشآت القائمة والتي تطلب التوسع ، فيجب أن يقدم طلب الترخيص بالتوسع على النموذج الخاص بذلك والذى تعده الوزارة والذى يوضح به على وجه الخصوص الغرض من التوسع وأسبابه ومقدار رأس المال الحالى ومقدار الزيادة التى ستطراً على رأس المال وعدد العمال الحاليين وعدد العمال بعد التوسع ، والقدرة الانتاجية قبل وبعد التوسع .

وعلى طالب الترخيص أن يقدم كافة البيانات والمستندات التى تطلبها منه وزارة الصناعة وتراها متعلقة بموضوع الترخيص وذلك خلال المدة التى تحددها له .

مادة ٤ - يعد بوزارة الصناعة سجل خاص بطلبات الترخيص والتعديل يبين فيه رقم الطلب وتاريخ تقديمه وتاريخ اعلان الطالب بالموافقة أو الرفض وتاريخ تكليفه بسداد الرسوم وتاريخ ورقم القسيمة الدالة على السداد وكذلك رقم الرخصة وتاريخ صدورها ونوع النشاط الذى يزاوله طالب الترخيص واسم المرخص اليه وما الى ذلك من بيانات .

مادة ٥ - يكون الطلب المشار اليه بالمواد السابقة مصحوباً برسم قدره جنيهان .

مادة ٦ - يكون الغاء الترخيص وفقاً لأحكام المادة (٣) من القانون

المشار اليه بناء على مذكرة ترفعها مصلحة التنظيم الصناعى الى اللجنة المنصوص عليها فى تلك المادة ويبين فيها أسباب عدم قيام طالب الترخيص بتنفيذه على الوجه المرخص به وذلك بعد مناقشة صاحب الشأن •

وتدعو اللجنة صاحب الشأن الى الحضور على حسابه الخاص لسماع أقواله وذلك بخطاب موصى عليه فى ميعاد تحدده •

وتجتمع اللجنة للنظر فى الموضوعات التى تعرض عليها بناء على دعوة وكيل وزارة الصناعة لشئون الصناعة ، وترسل الدعوة مرفقا بها جدول الأعمال قبل الميعاد المحدد لانعقادها بثلاثة أيام على الأقل غير أنه فى حالة الضرورة تصح الدعوة تليفونيا ويجب على اللجنة ابداء رأيها خلال شهر من عرض رأى مصلحة التنظيم الصناعى عليها والا اعتبر سكوتها قبولا لرأى المصلحة •

ويعرض قرار اللجنة على وزير الصناعة ولا يكون نافذا الا بعد اعتماده منه •

مادة ٧ - يجب على صاحب المنشأة أو القائم على ادارتها أن يقدم جميع البيانات الخاصة بنشاطها والمحددة فى النموذج الذى تعدده مصلحة التنظيم الصناعى •

مادة ٨ - على كل منشأة صناعية تباشر نشاطا فى الصناعات الأساسية أو الاحتكارية ترغب فى وقف انتاجها أو تقلل فيما يجاوز الحدود التى تبينها القرارات الوزارية الصادرة فى هذا الشأن أن تتقدم بطلب الى وزارة الصناعة يبين فيه :

- اسم المنشأة وعنوانها
- نوع نشاطها
- عدد موظفيها وعمالها
- كمية الانتاج

- السلع أو المنتجات التي سيتناولها التعديل أو التوقف
- الأسباب التي دفعت الى طلب التوقف أو تقليل الانتاج
- التاريخ الذي ترغب فيه المنشأة اجراء التوقف
- مدة هذا التوقف أو تقليل الانتاج

مادة ٩ - في غير حالات الضرورة يقدم طلب التوقف أو تقليل الانتاج أو تغيير الطاقة الانتاجية قبل ميعاد التوقف الفعلى أو التغيير أو التقليل بشهر على الأقل *

ويرفق بطلب التوقف أو تقليل الانتاج أو تغيير الطاقة الانتاجية ما يثبت أن الطالب قد تقدم بمثل هذا الطلب الى الجهات المختصة *

وتقوم المصلحة المختصة بالوزارة بدراسة الطلب وكتابة تقرير عنه يرفع الى لجنة تمثل فيها وزارة التموين وتشكل بقرار من وزير الصناعة (١) لفحص الطلب واتخاذ قرار بشأنه *

مادة ١٠ - يقوم وكيل الوزارة المختص بدعوة اللجنة للاجتماع وباتخاذ الاجراءات اللازمة لاختار الطالب بقراراتها في ميعاد أقصاه شهر من تاريخ ورود الطلب الى الوزارة وذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول *

مادة ١١ - على المنشآت الصناعية القائمة التي تسرى عليها أحكام الفصل الأول من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه أن تقدم الى ادارة التسجيل بوزارة الصناعة طلبا بقيدها في السجل الذي أخذ لهذا الغرض مصحوبا برسم قدره جنيهان وفقا للنموذج الذي تعده الوزارة *

ويقيد طلب التسجيل في السجل المعد لهذا الغرض بادرارة التسجيل برقم مسلسل حسب تاريخ وروده *

(١) صدر قرار وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧١ بتشكيل اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القرار الجمهوري رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٨ (الوقائع المصرية في ١٩٧١/٥/٢٣ - العدد ١١٥) *

ويخطر طالب القيد برقم القيد وتاريخه بخطاب موصى عليه بمعلم
الموصول •

مادة ١٢ - تتولى ادارة التسجيل التحقق من صحة البيانات الواردة
في طلب القيد بواسطة مندوبيها واذا ثبت أن طلب القيد يحتوى على
بيانات غير صحيحة أو تنقصه بعض البيانات تقوم الادارة المذكورة بدعوة
صاحب الشأن بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في ميعاد تحدده لسماع
أقواله في هذا الشأن ، فاذا تخلف عن الحضور رغم انذاره تقوم الادارة
بتصحيح القيد من تلقاء نفسها •

مادة ١٣ - يكون التظلم المنصوص عليه في المادة ١٠ من القانون
بكتاب يقدمه صاحب الشأن الى وزارة الصناعة متضمنا أسباب التظلم •
وتشكل لجنة للفصل في التظلمات وذلك على النحو الآتى :

وكيل وزارة الصناعة رئيسا
مدير عام مصلحة التنظيم الصناعى
مدير عام مصلحة الرقابة الصناعية
أعضاء | عضو مجلس الدولة عن ادارة الفتوى والتشريع بوزارة الصناعة
مندوب عن اتحاد الصناعات المصرية

وللجنة الحق في استدعاء صاحب الطلب أو من ترى الاستئناس برأيهم
وخبيرتهم العملية لسماع أقوالهم •

ويرفع تقرير اللجنة الى الوزير لاصدار قراره في التظلم ثم يخطر
للتظلم بالقرار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول مع التأشير في السجلات
الخاصة بمضمون القرار وتاريخ اخطار المتظلم •

مادة ١٤ - يفرض رسم قدره جنيه واحد على كل شهادة تصدرها
الوزارة لتنفيذ الأحكام هذا الفصل •

الباب الثانى

فى تشجيع الصناعة

مادة ١٥ - اذا رغب أحد أصحاب المنشآت فى الحصول على معلومات أو بيانات احصائية أو خرائط فنية أو بحوث تعاونية فى انشاء صناعة معينة أو التوسع فيها فعليه أن يتقدم بذلك الى مدير عام مصلحة التنظيم الصناعى .

ويقوم مدير عام مصلحة التنظيم الصناعى بفحص هذا الطلب لتحديد مدى جديته وأهمية هذه البيانات ومدى توفرها وامكانية اعدادها وتزويده الطالب بها وامكانية السماح بنشرها .

واذا رأت مصلحة التنظيم الصناعى على ضوء هذه الاعتبارات أن فى الامكان اجابة الطالب الى طلباته كلها أو بعضها تحدد رسماً تطلبه بسداده قبل البدء فى اعداد هذه البيانات .

مادة ١٦ - يحدد هذا الرسم طبقاً لما يتطلبه اعداد هذه المعلومات والبيانات والخرائط من مجهود وعمال بحد أدنى جنيهن وحد أقصى مائة جنيه يسدد لخزانة مصلحة التنظيم الصناعى .

ويخطر الطالب بقرار من مصلحة التنظيم الصناعى بالرسم والمدة التى يتطلبها اعداد هذه البيانات ويطالب بسداد الرسم مقدماً .

وتقوم مصلحة التنظيم الصناعى باعداد هذه المعلومات واعطائها للطالب .

مادة ١٧ - على وزير الصناعة ، تنفيذ هذا القرار وله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٨
بفرض رسوم على فحص وتحليل واختبار المواد
والمنتجات الصناعية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في
إصدار قرارات لها قوة القانون ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
بالإقليم المصري ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٥٧ بربط ميزانية
المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون فحص وتحليل واختبار المواد والمنتجات الصناعية
في مصلحة الكيمياء للأغراض التي يقتضيها تنفيذ أحكام القانون رقم ٢١
لسنة ١٩٥٨ المشار إليه مقابل رسم يحدد بقرار من وزير الصناعة على

(١) الجريدة الرسمية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ - العدد ٤٦.

ألا تتجاوز قيمة هذا الرسم مبلغ مائة وخمسين جنيها على فحص واختبار وتحليل أى مادة (١) •

مادة ٢ - يعتبر صحيحا ما تم تحصيله من رسوم الفحص والتحليل والاختبار في المدة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه حتى تاريخ العمل بهذا القانون •

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره •

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شعبان سنة ١٣٨٨ (٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨) •

(١) صدر قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن لائحة رسوم فحص وتحليل واختبار المواد والمنتجات الصناعية بمصلحة الكيمياء (الوقائع المصرية في ١٩/١٢/١٩٨٣ - العدد ٢٨٧) المعدل بالقرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٤ •

(م ٣٦ - موسوعة مصر ج ١٧)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨
بإنشاء غرف صناعية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ،
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الصناعة وتشجيعها ،
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة في اقليمى مصر وسوريا ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

تسوية

مادة ١ - تنشأ غرف صناعية للصناعات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة (٢) وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة .
ويجوز للغرف بموافقة وزير الصناعة (٣) أن تنشئ شعبا للصناعات التى تضمها فى حالة تعددها كما أن لها أن تنشئ فروعاً فى المناطق الصناعية الهامة .

مادة ٢ - تعنى الغرف المنصوص عليها فى المادة السابقة بالمصالح المشتركة لأعضائها وتمثلهم لدى السلطات العامة كما تساعد تلك السلطات فى العمل على تنمية الصناعة المصرية ورفيها وخفض تكاليف إنتاجها .

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٨ - العدد ١٢ .
(٢) صدر قرار وزير الصناعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الغرف الصناعية (الوقائع المصرية فى ١١/١١/١٩٦٧ - العدد ٢٢٦) .
(٣) صدر قرار وزير الصناعة رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٥ بتفويض رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية فى اختصاص وزير الصناعة المنصوص عليه بالمادة الاولى (فقرة ثانية) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه (الوقائع المصرية فى ٢٩/٤/١٩٨٥ - العدد ١٠٠) .

مادة ٣ - يجب على كل منشأة صناعية لا يقل رأس مالها عن خمسة آلاف جنيه أو يعمل بها خمسة وعشرون عاملا على الأقل أن تنضم إلى الغرفة الخاصة بالصناعة أو الصناعات التي تباشرها .

مادة ٤ - تخضع الغرف الصناعية للاتحة الأساسية المشتركة التي يصدر بها قرار وزير الصناعة بعد أخذ رأى اتحاد الصناعات (١) .

مادة ٥ - يكون لكل غرفة صناعية مجلس إدارة يشكل كل ثلاث سنوات بقرار من وزير الصناعة على أن يكون ثلثا أعضائه ممن تنتخبها المؤسسات الصناعية المنتمية للغرفة بواسطة ممثليها .

والثلث الباقي يعينهم وزير الصناعة من بين المشتغلين بالصناعة .

مادة ٦ - يكون انتخاب الأعضاء المشار اليهم في المادة السابقة على النحو التالي (٢) :

١ - يعلن رئيس اتحاد الصناعات عن فتح باب الترشيح قبل نهاية مدة مجلس إدارة الغرفة بشهرين على الأقل وعن المدة المحددة لقبول طلبات الترشيح وهى أسبوعان من تاريخ الاعلان ويخطر المنشآت الصناعية المنضمة للغرفة بذلك بخطابات مسجلة .

٢ - يتقدم المرشحون بطلباتهم كتابة الى الاتحاد فى الموعد المحدد .

٣ - يقوم الاتحاد بعد قفل باب الترشيح بتبليغ المنشآت الملزمة

(١) صدر قرار وزير الصناعة رقم ٥١٤ لسنة ١٩٥٨ بالاتحة الاساسية المشتركة للغرف الصناعية (الوقائع المصرية فى ١١/١٢/١٩٥٨ - العدد ٩٧) . معدل بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٧ .

(٢) صدر قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٠ بشأن القواعد والاجراءات التنظيمية الواجب مراعاتها فى انتخابات أعضاء مجالس إدارة الغرف الصناعية ومجلس إدارة اتحاد الصناعات (الوقائع المصرية فى ٥/٥/١٩٨٠ - العدد ١١٥) ، المعدل بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٨/١/١٩٨٧ - العدد ١٥ تابع) والقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ٩/٢/١٩٨٧ - العدد ٣٤ تابع) .

بالانضمام الى الغرفة الصناعية بأسماء المرشحين وأسماء المنشآت التى يمثلونها ان وجدت وجنسية كل مرشح وسنه كذلك بالمكان والزمان المحددين للانتخاب وذلك بخطابات مسجلة ولا تقل المدة بين تاريخ الاخطار وتاريخ الانتخاب عن عشرة أيام ولا يزيد عن خمسة عشرة يوما *

٤ - يجتمع ممثلو المنشآت الصناعية الملزمة بالانضمام الى الغرفة فى المكان والزمان المحددين ويتم الانتخاب بالاقتراع السرى وبحضور مندوب مصلحة الرقابة الصناعية ومندوب اتحاد الصناعات ويكون لكل منشأة ممثل واحد ولا يكون لكل ممثل أكثر من صوت واحد *

٥ - يعلن الاتحاد نتيجة الانتخاب ويبلغ بها وزارة الصناعة فى اليوم التالى على الأكثر *

مادة ٧ - يكون للغرفة مدير يعينه مجلس ادارة الشركة ويحدد مكلفاته السنوية بقرار منه *

مادة ٨ - يتولى مجلس ادارة الغرف ومديرها ، ادارة الغرفة وتصريف شئونها على النحو المنصوص عليه فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة *

ولوزير الصناعة أن يعترض على القرارات التى تصدرها مجالس الغرف الصناعية خلال أسبوع من تاريخ صدورها ولا ينفذ القرار الا اذا تمسك به المجلس بأغلبية ٣/٤ أعضائه *

مادة ٩ - تصدر قرارات مجلس ادارة الغرفة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس *

مادة ١٠ - يعين وزير الصناعة مندوبا أو أكثر لدى الغرفة ويجب لصحة اجتماعات مجلس الادارة أن يدعى المندوب الى كل اجتماع *

ويشترك مندوب الوزير فى المداولات دون أن يكون له صوت محدود

فيها ويراعى قيام الغرفة بتنفيذ القوانين واللوائح وله حق الاطلاع على دفاتر الغرفة وحساباتها ومحاضر اجتماع جمعيتها العمومية ومجلس ادارتها •

مادة ١١ - لوزير الصناعة أن يطلب الى الغرفة دراسة أى مسألة يحيلها اليها وله أن يدرج فى جدول أعمال مجلس ادارتها أى موضوع يدخل فى اختصاصاتها •

مادة ١٢ - تتكون أموال الغرفة من :

١ - الاشتراكات التى تفرضها الغرفة على أعضائها بمقتضى قرارات تصدر منها وفقا لأحكام اللائحة الأساسية المشتركة بعد اعتمادها من وزير الصناعة •

٢ - اعانات الحكومة •

٣ - الهبات والوصايا على أن يصدر قرار بقبولها من وزير الصناعة

٤ - الإيرادات التى تحصل عليها الغرفة من أملاكها العقارية أو المنقولة •

مادة ١٣ - تقرر الاشتراكات التى تفرض على الأعضاء والمشار إليها فى المادة السابقة بواسطة مجلس ادارة الغرفة ويراعى فيها أساسا رأس مال المنشأة وعدد من يعملون فيها •

مادة ١٤ - يكون للغرفة ميزانية مستقلة وتبدأ السنة المالية للغرفة فى أول يولية وتنتهى فى ٣٠ يونية من السنة التالية على أنه بالنسبة للسنة المالية الأولى تكون بدايتها من تاريخ صدور القرار الخاص بإنشاء الغرفة على أن تنتهى فى ٣٠ يونية من السنة التالية •

ويجب عرض الميزانية قبل شهر من العمل بها على مجلس الادارة لاقرارها •

مادة ١٥ - تضع الغرفة حسابها الختامى عن السنة المالية المنقضية ويعرض على وزير الصناعة لاعتماده خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية .

مادة ١٦ - يجوز بقرار من وزير الصناعة حل مجلس الإدارة اذا وقعت منه مخالفة الأحكام القوانين واللوائح ولم يقيم بازالة المخالفة رغم انذاره بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويعاد تكوين المجلس الجديد خلال شهر على الأكثر من صدور قرار حل المجلس السابق .

مادة ١٧ - تحل الغرفة وتصفى أعمالها بقرار يصدر بموافقة أربعة أخماس أعضائها على الأقل على أن يعتمد القرار من وزير الصناعة بعد أخذ رأى اتحاد الصناعات المصرية .

مادة ١٨ - تتول أموال الغرفة عند حلها نهائيا الى الأقرب غرضا لها ويتم ذلك بقرار من وزير الصناعة بعد أخذ رأى الاتحاد .

مادة ١٩ - لا يجوز اطلاق اسم الغرفة الصناعية لأية صناعة على غير الهيئات المنشأة وفقا لأحكام هذا القرار .

مادة ٢٠ - تنتقل أموال الغرف الصناعية الحالية الى الغرف الصناعية الجديدة وتحل محلها فى جميع مالها من حقوق وما عليها من التزامات .

مادة ٢١ - على وزير الصناعة تنفيذ هذا القرار وله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بإنشاء مجالس اقليمية للصناعة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون
المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الاقليم المصرى ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بادخال بعض التعديلات على
التشريعات القائمة فى اقليمى مصر وسوريا ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ مجالس اقليمية للصناعة يصدر بتحديددها قرار من
وزير الصناعة •

مادة ٢ - تضم المجالس المذكورة المنشآت الصناعية بالاقليم التى
يتوافر فيها أحد الشرطين الآتيين :

(أ) أن يكون عدد العمال المستغلين بها أكثر من عشرين عاملا •

(ب) ألا يقل رأس مالها عن خمسة آلاف جنيه •

مادة ٣ - يختص المجلس الاقليمى بما يأتى :

١ - تقديم المقترحات التى تعين وزير الصناعة فى رسم الخطط

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٨ - العدد (١٢) •

للتنمية الصناعية في الاقليم سواء كان ذلك بناء على طلب من الوزير أو من تلقاء نفسها .

٢ — العمل على تحسين حال الصناعة في الاقليم ورعاية المصالح المشتركة للصناعات .

٣ — العمل على توافر الخدمات الخاصة للصناعة .

مادة ٤ — يكون للمجلس الاقليمي جمعية عمومية ومجلس ادارة .

الجمعية العمومية

مادة ٥ — تؤلف الجمعية العمومية من أعضاء يمثل كل منهم احدى المنشآت التي يضمها المجلس الاقليمي .

ويحضر اجتماعاتها مندوب عن وزارة الصناعة ، ومندوب عن اتحاد الصناعات .

مادة ٦ — تنتخب الجمعية العمومية من بين أعضائها ممثلى المنشآت الصناعية بمجلس ادارة المجلس الاقليمي .

مادة ٧ — يكون انتخاب ممثلى الصناعات المشار اليهم في المادة السابقة على النحو الآتى :

١ — يعلن اتحاد الصناعات في أول كل سنة مالية عن فتح باب الترشيح والمدة المحددة له ويخطر المنشآت الصناعية في الاقليم بذلك بخطابات مسجلة .

٢ — يتقدم المرشحون بطلباتهم كتابة الى الاتحاد في الموعد المحدد .

٣ — يقوم الاتحاد بتبليغ المنشآت المزمدة بالانضمام الى المجلس الاقليمي بأسماء المرشحين وأسماء المنشآت التي يمثلونها ان وجدت

وجنسية كل مرشح وسنه وكذلك بمكان وزمان انعقاد الجمعية العمومية وذلك بخطابات مسجلة *

٤ — يتم الانتخاب بالاقتراع السرى بواسطة لجنة مستقلة وبحضور مندوب مصلحة الرقابة الصناعية ومندوب اتحاد الصناعات * ويكون لكل عضو صوت واحد *

٥ — يعلن الاتحاد نتيجة الانتخاب ويبلغ بها وزارة الصناعة في اليوم التالي على الأكثر *

مجلس الادارة

مادة ٨ — يشكل مجلس الادارة الخاص بالمجلس الاقليمي كل ثلاث سنوات بقرار من وزير الصناعة على النحو الآتى :

خمسة أعضاء من بين رجال الصناعة المشتغلين في الاقليم يختارهم وزير الصناعة *

عشرة أعضاء تنتخبهم المنشآت الصناعية الاقليمية *

وينتخب الأعضاء من بينهم رئيساً للمجلس *

مادة ٩ — يباشر مجلس الادارة الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القرار *

مادة ١٠ — تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات أعضاء الحاضرين وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى منه الرئيس *

وترفع القرارات الى وزير الصناعة لاعتمادها *

فاذا اعترض الوزير على قرار المجلس لا ينفذ القرار الا اذا تمسك به المجلس مرة ثانية بأغلبية ٣/٤ أعضائه *

في مالية المجلس والميزانية والحساب الختامي

مادة ١١ - تتكون أموال المجلس من المبالغ الآتية :

- ١ - الاشتراكات التي يقرها المجلس ويلزم بها الأعضاء .
- ٢ - الاعانات الحكومية .
- ٣ - الهبات والوصايا التي يتم قبولها بموافقة وزير الصناعة .
- ٤ - إيرادات المجلس من أملاكه العقارية أو المنقولة .

مادة ١٢ - تقرر الاشتراكات التي تفرض على الأعضاء والمشار إليها في المادة السابقة بواسطة مجلس إدارة المجلس الاقليمي ويراعى فيها أساساً رأس مال المنشأة وعدد من يعملون فيها .

مادة ١٣ - يكون لكل مجلس ميزانية مستقلة وتبدأ السنة المالية للمجلس في أول يولية وتنتهى في ٣٠ يونية من كل سنة على أنه بالنسبة للسنة المالية الأولى تكون بدايتها من تاريخ صدور القرار الخاص بإنشاء المجلس على أن تنتهى في ٣٠ يونية من السنة المالية التالية .

ويجب عرض الميزانية قبل شهر من العمل بها على الجمعية العمومية لاقراها .

مادة ١٤ - يضع المجلس حسابه الختامي عن السنة المالية المنقضية ويعرض على الجمعية العمومية لاقراءه خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية .

في حل المجلس الاقليمي

مادة ١٥ - يحل المجلس وتصفى أعماله بقرار تصدره الجمعية العمومية بموافقة ٢/٣ أعضائها على الأقل .

• ويجب أن يعتمد قرار الحل من وزير الصناعة •

ويجوز بقرار من وزير الصناعة حل مجلس الإدارة إذا وقعت منه مخالفة الأحكام هذا القرار ولم يتم بإزالة المخالفة رغم إنذاره بذلك بكتاب موصى عليه •

ويعاد تشكيل المجلس الجديد خلال شهر على الأكثر من صدور قرار حل المجلس السابق •

مادة ١٦ — تؤول أموال المجلس الاقليمي في حالة الحل الى المجلس الاقليمي الجديد الذي يشكل بدلا منه •

مادة ١٧ — على وزير الصناعة تنفيذ هذا القرار وله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة ١٩٥٨) •

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨
بتنظيم اتحاد الصناعات (١)

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون
المؤسسات العامة ،
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم وتشجيع الصناعة ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

تقرر :

مادة ١ - تكون الغرف الصناعية المشكلة بتنفيذاً لأحكام القانون رقم
٢١ لسنة ١٩٥٨ فيما بينها اتحاداً يسمى « اتحاد الصناعات بالاقليم
المصرى » .

مادة ٢ - يقوم الاتحاد بالعناية بالمصالح المشتركة للقائمين بالصناعة
المصرية ويتولى تنسيق أعمال الغرف الصناعية والمجالس الاقليمية للصناعة
ويشرف على حسن سير هذه الهيئات ويعاون الحكومة في وضع سياسة
صناعية للبلاد وتنفيذها . ويبدى رأيه في التشريعات والنظم المتصلة
بالصناعة .

مادة ٣ - يكون مقر الاتحاد القاهرة .

الجمعية العمومية

مادة ٤ - يكون للاتحاد جمعية عمومية ومجلس ادارة .

مادة ٥ - تشكل الجمعية العمومية للاتحاد على الوجه الآتى :

(١) الجريدة الرسمية في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٨ - العدد ١٢ .

(أ) مندوبون تنتخبهم الجمعيات العمومية للغرف الصناعية من بين الأعضاء الذين ترشحهم كل غرفة ، ويصدر بتحديد عدد المندوبين بالنسبة لكل غرفة قرار من وزير الصناعة (١) .

(ب) أربعة مندوبين عن وزارة الصناعة بحكم وظائفهم وهم :

- مدير عام مصلحة الرقابة الصناعية .
- مدير عام مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني .
- مدير عام مصلحة المناجم والوقود .
- وكيل مصلحة التنظيم الصناعي لشئون المواصلات .

مادة ٦ - يدعو مجلس ادارة الاتحاد الجمعية العمومية للانعقاد في مقره بالقاهرة خلال النصف الأول من السنة لسماع تقريره وتقرير مراجعي الحسابات للموافقة على حسابات السنة السابقة والتداول في الموضوعات الواردة في جدول الأعمال .

وتدعى الجمعية العمومية الى اجتماعات غير عادية اذا رأى المجلس ذلك أو بناء طلب مراجعي الحسابات واذا طلب ثلث أعضاء الجمعية دعوتها الى الاجتماع بشرط أن يبينوا أسباب ذلك كتابة في الطلب المقدم منهم ، كما يجوز ذلك لوزير الصناعة في جميع الأحوال .

مادة ٧ - ترسل الدعوات مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الهيئة بثلاثة أيام على الأقل بالبريد الموصى عليه غير أنه في حالة الضرورة تصح الدعوة قانونا تليفونيا أو تلغرافيا .

ويفتح الرئيس جلسة الهيئة ويدير مناقشتها ويحدد نوع البحث ويأذن بالكلام ، ويقترح أقفال باب المناقشة ويعلن ما تقرره الهيئة من قرارات .

(١) صدر قرار وزير الصناعة رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن انتخاب ثلثي أعضاء مجلس ادارة اتحاد الصناعات (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٤/٢٣ - العدد ٨٩) .

مادة ٨ — تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم فعلا ،
وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مجلس الإدارة

مادة ٩ — (١) مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩ لسنة ١٩٨١) يتكون مجلس إدارة الاتحاد من ٢١ عضوا ، تنتخب الجمعية العمومية ثلثى الأعضاء ، ويصدر قرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية بتعيين الثلث الباقى ، على أن يكون من بينهم مندوب عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية ويجب أن يكون ثلثا أعضاء المجلس على الأقل من المصريين ، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ويعين وزير الصناعة والثروة المعدنية من بين أعضاء المجلس رئيسا له ووكيلين أحدهما من العاملين بالقطاع العام والثانى من القطاع الخاص ، ويحل الوكيل الذى يحدده وزير الصناعة والثروة المعدنية محل الرئيس ، عند غيابه .

ويجتمع المجلس بناء على دعوة من وزير الصناعة والثروة المعدنية أو من رئيس المجلس ويشترط لصحة الاجتماع حضور غالبية أعضاء المجلس على أن يكون من بينهم العضو المعين عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فيما عدا الحالات التى تشترط فيها أغلبية خاصة وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويرفع الرئيس قرارات مجلس الإدارة والجمعية العمومية الى وزير الصناعة والثروة المعدنية ، والا تنفذ هذه القرارات الا بعد اعتمادها منه ، ويعتبر فوات ثلاثين يوما على ارسالها دون قرار بمثابة موافقة عليها .

على أنه فى حالة اعتراض الوزير الا ينفذ القرار الا اذا تمسك به المجلس ثانية بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء .

مكتب الاتحاد

مادة ١٠ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩ لسنة ١٩٨١) يتكون مكتب الاتحاد من الرئيس والوكيلين والمدير وعضوين ينتخبهما مجلس ادارة الاتحاد من بين أعضائه بالاقتراع السرى بالأغلبية النسبية لأصوات الأعضاء الحاضرين .

وإذا خلا محل أحد العضوين المنتخبين ينتخب مجلس الادارة في أول اجتماع له عضوا يحل محله ، ويعاد تشكيل مكتب الاتحاد كلما أعيد تشكيل مجلس الادارة .

مادة ١١ - يجتمع المكتب بناء على طلب الرئيس ، وله الاختصاصات الآتية :

١ - دراسة المسائل التى تعرض على مجلس الادارة والاتصال بالجهات المختصة في هذا الصدد .

٢ - الاشراف على سير العمل في الاتحاد .

٣ - البت في المسائل المتعلقة باشتراكات أعضاء الاتحاد وتنظيم مصالحهم المشتركة مع الاتحاد .

٤ - وضع تقرير الميزانية وادارة أموال الاتحاد المنقولة والعقارية .

٥ - كما يتولى على وجه العموم جميع السلطات غير المخصصة على التحديد للجمعية العمومية .

المدير

مادة ١٢ - يكون للهيئة مدير يعين بقرار من مجلس الادارة وتكون له الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة .

ولا يجوز له الجمع بين الوظيفة وأى عمل آخر يتقاضى عنه أجرا الا باذن من وزير الصناعة .

مادة ١٣ - تخطر الغرف الصناعية المدير بجميع الاجتماعات التى تعقدتها أو يعقدها مجلسها وترسل اليه جداول أعمال هذه الاجتماعات والقرارات التى تتخذها الغرف فى اجتماعاتها وكذلك محاضرها بعد الاجتماعات مباشرة .

وللمدير الحق فى حضور هذه الاجتماعات أو انتداب من يمثله لحضورها .

مادة ١٤ - على المدير عرض المسائل المشار اليها فى المادة السابقة على هيئة المكتب ، وللهيئة الحق فى أن تطلب الى الغرف اعادة النظر فى قراراتها اذا لم تكن متفقة مع الصالح العام مع رفع تقرير فى هذا الشأن الى وزير الصناعة .

مالية الاتحاد

مادة ١٥ - تتكون مالية الاتحاد من :

- ١ - الاشتراكات التى يفرضها مجلس الادارة على الأعضاء .
- ٢ - الهبات والوصايا والتبرعات التى يصدر بقبولها قرار من مجلس الادارة .
- ٣ - إيرادات أملاكه العقارية والمنقولة .
- ٤ - اعانات الحكومة .

احكام عامة

مادة ١٦ - يجوز بقرار من وزير الصناعة حل مجلس ادارة الاتحاد اذا وقت منه مخالفة لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ . ويعاد تكوين

المجلس الجديد خلال ستة أشهر من صدور قرار حل المجلس السابق على
الاكثر .

كما يجوز حل المجلس اذا صدر قرار من الجمعية العمومية بموافقة
ثلثي الاعضاء على الاقل بعد اعتماد ذلك من وزير الصناعة .

وعند حل مجلس الادارة يصدر قرار من وزير الصناعة بتشكيل لجنة
الصناعة لتصريف أعمال المجلس المنحل وذلك لحين تشكيل المجلس الجديد .

مادة ١٧ — على مندوبى وزارة الصناعة لدى الاتحاد مراعاة قيام
اتحاد الصناعات بتنفيذ القوانين واللوائح وله حق الاطلاع على دقائق
الاتحاد وحساباته ومحاضر اجتماع جمعياته العمومية ومجلس ادارتها .

ماد ١٨ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
نشره ، ولوزير الصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برياسة الجمهورية فى ٥ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٤ مايو سنة
١٩٥٨) .

قانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥

بشأن المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل
في الصناعة بوجه عام أيا كان شكلها (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة

١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة
١٩٥٥ في شأن مزاوله مهنة الصيدلة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية والتجارة والصناعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يخضع لاشراف وزارة التجارة والصناعة الاتجار في أية
مادة من المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة
ويصدر بتنظيم استيرادها وتداولها والاتجار فيها قرار من وزير التجارة
والصناعة (١) .

(١) الوقائع المصرية في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ - العدد ٧٩ مكرر
(تابع) .

(١) صدر قرار وزير الصناعة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الاستيراد
والتداول والاتجار في المواد السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة
(الوقائع المصرية في ٢ / ٦ / ١٩٥٨ العدد ٤٣) .

مادة ٢ - يلغى النص الوارد بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل
بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاوله مهنة الصيدلة تحت عنوان
« الجدول الثامن » .

مادة ٣ - على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية
والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كله منهم فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرئاسة في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

قرار وزير الصناعة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨

صادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٥٨ بتنظيم الاستيراد والتداول
والإتجار في المواد السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٩٩ لسنة
١٩٥٥ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٥ من وزير التجارة
والصناعة ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء وزارة الصناعة ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

فـسـر

مادة ١ - (مستبدلة بقرار وزير الصناعة رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩)
للاإتجار في المواد الكيماوية السامة وغير السامة التي تستعمل في الصناعة
يجب الحصول على ترخيص من مصلحة الرقابة الصناعية على ألا يتعارض
ذلك مع ما تنص عليه قوانين وقرارات أخرى تنظم مزاوله العمل في هذه
المواد لأغراض طبية وتشرف على تنفيذ أحكامها وزارة الصحة العمومية أما
أصحاب التراخيص السابق الحصول عليها في ظل القانون القديم فيستمر
العمل بترخيصهم وعليهم أن يتقدموا بها خلال عشرة شهور من تاريخ العمل
بهذا القرار الى مصلحة الرقابة الصناعية للحصول على تراخيص جديدة
بالمواد التي يتجرون فيها •

(١) الوقائع المصرية في ٢ يونية سنة ١٩٥٨ - العدد ٤٣ •

مادة ١ مكررا - (مضافة بقرار وزير الصناعة رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٦٢)
يستثنى من الترخيص المشار اليه في المادة السابقة المواد غير السامة التي
تستوردها أو تشتريها المصانع لاستعمالها في صناعة منتجاتها •

مادة ٢ - ^(١) يشترط في طالب الترخيص أن يكون مستوفيا للشروط
الآتية :

١ - أن يكون حاملا لاحدى الشهادات المتوسطة على الاقل ويجيد
القراءة والكتابة باحدى اللغات الأجنبية •

٢ - ألا يقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية •

٣ - أن يجتاز امتحانا يؤديه بمصلحة الرقابة الصناعية •
وتقتصر الرخصة على المواد التي يرخص للطالب بعزولة الاتجار
فيها •

يعنى الحاصلون على تراخيص سابقة من وزارة الصحة وغير
الحاصلين على مؤهلات متوسطة الذين يؤدون بنجاح ، الامتحان الذى
تعقده وزارة الصناعة (مصلحة الرقابة الصناعية) في هذا الشأن من شرط
الحصول على المؤهل المطلوب •

ومع ذلك يعنى صاحب المصنع الذى يتولى ادارة مخزن المصنع
وكذلك الموظف الذى ترشحه شركات ومصانع القطاع العام لهذا الغرض
من شرط الحصول على المؤهل •

كما يعنى الحاصلون على مؤهلات جامعية أو عالية الذين يتولون ادارة
مخازن المواد السامة من تأدية الامتحان •

(١) معدلة بقرارى وزير الصناعة رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٦١ (الوقائع
المصرية في ١٩٦١/٧/٢٤ - العدد ٥٨) ورقم ٩٩ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع
المصرية في ١٩٦٧/١٢/١٤ - العدد ٢٥٥) •

مادة ٣ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير الصناعة رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٧) لا يجوز الجمع بين هذا الترخيص وملكية أى مؤسسة صيدلية ولا يسرى هذا الحظر فى ذلك عند العمل بهذا القرار .

مادة ٤ - (الفقرة الأخيرة مضافة بقرار وزير الصناعة رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٧) يقدم طلب الترخيص على الاستمارة الخاصة بذلك والتى يمكن الحصول عليها من مصلحة الرقابة الصناعية مصحوبا بالمستندات الآتية :
(أ) شهادة الميلاد الخاصة بصاحب الترخيص والمدير المسئول ، أو مستخرج رسمى منها .

(ب) صحيفة عدم وجود سوابق ، وصورة شمسية من بطاقة تحقيق الشخصية الخاصتين بكل من صاحب الترخيص والمدير المسئول

(ج) إيصال أداء رسم نظر قدره خمسة جنيهات .

(د) رسم تخطيطى للمحل من صورتين ووصف للمحل موضحا بها التهوئة والضوء .

(هـ) عقد أيجار المحل أو صورة منه أو مستند الملكية .

وتعفى شركات ومصانع القطاع العام من تقديم المستندات الموضحة بالبنود (أ ، ب ، هـ) سالفة الذكر ، ويكتفى بتقديم بيانات عنها .

مادة ٥ - لا يمنح الترخيص اذا كان الطالب صاحب محل للتجار فى هذه المواد وصدر عليه حكم ترتب عليه اغلاق المحل .

ويجب أن تكون المحلات المعدة للتجار فى هذه المواد أو لتخزينها متصلة بالشارع رأسا ولا يجوز أن يكون لها باب دخول مشترك مع أى مسكن خاص أو محل آخر أو منافذ تتصل بأى شئ من ذلك ، كما يجب أن تكون مستوفية للاشتراطات الفنية وأى اشتراطات أخرى تعلنها مصلحة الرقابة الصناعية .

ويعتبر الترخيص ملغى اذا باشر صاحبه الاتجار فى هذه المواد فى محل آخر أو شغل محله بتجارة أخرى أو ادارة لغرض آخر غير السدى منح الترخيص من أجله •

مادة ٦ - لا يجوز للمرخص له أن يقتازل عن الترخيص للغير •

مادة ٧ - على صاحب الترخيص عزل المواد المسامة عن الأصناف الأخرى وعليه أن يتولى حركة البيع والشراء فى محله بنفسه ، ولا يجوز له أن ينيب عنه وقت غيابه أحدا ، وإذا تغيب صاحب المحل وجب عليه اغلاق الأمكنة المحتوية على المواد المسامة المرخص له بالاتجار فيها وحفظ مفاتيحها معه أو اغلاق أبواب المحل وحفظ مفاتيحها والا جاز اغلاق المحل اداريا •

مادة ٨ - اذا كان طالب الترخيص شخصا اعتباريا وجب عليه أن يعين مديرا للمحل ويسرى عليه ما نص عليه فى المواد ١ و ٢ و ٤ و ٧ كما يجب تقديم صورة معتمدة من سند انشاء الشخص الاعتبارى ومستنداته الدالة على التسجيل أو القيد أو الشهر وفقا للقانون •

وإذا ترك مدير المحل ادارته وجب عليه اغلاقه وتسليم مفاتيحه الى الجهة الادارية التابع لها المحل مع اخطار مصلحة الرقابة الصناعية بكتاب موسى عليه ، ويستمر الاغلاق حتى يعين مدير جديد •

مادة ٩ - يجب أن يكتب اسم صاحب المحل ومديره ورقم الترخيص ونوع تجارته على واجهة المحل بحروف ظاهرة باللغة العربية كما يجب تزويد المحل بالمازين والسنج والمكاييل •

مادة ١٠ - يجب على صاحب الترخيص الحصول مقدما على موافقة (ا) مصلحة الرقابة الصناعية) على كل تعديل يراد احداثه فى المحل وعليه

أن يقدم طلبا بذلك مصحوبا بوصف دقيق للتعديلات المطلوب إجراؤها
ورسم هندسى لها من صورتين وعليه أن ينفذ كافة الاشتراطات المفروضة .

مادة ١١ - اذا أراد صاحب الترخيص تخزين مواد سامة تزيد على
سعة مخزنه فى محل آخر وجب عليه الحصول على ترخيص بذلك مقدما من
مصلحة الرقابة الصناعية ، وعلى الطالب أن يقدم الأوراق المنصوص عليها
فى البند (د) من المادة ٤ وتسرئ عليه أحكام المادة ٥ على أن يخصص
المحل الآخر للتخزين فقط دون البيع وعلى صاحب المحل أو المدير أن
يقلقه ويحفظ مفاتيحه معه .

مادة ١٢ - لا يجوز استعمال المحل المرخص فيه أو محل التخزين
لأى غرض آخر غير حفظ المواد المنصرفة من أجلها الترخيص دون سواها
ولا يجوز بيعها أو حفظها أو شراؤها أو تخزينها الا من المحال المرخص
فيها .

مادة ١٣ - يجب أن تكون المواد السامة محفوظة فى عبوات ملائمة
ومتينة ومكتوب عليها بخط واضح اسم الصنف بالكامل واسم المصنع
الوارد منه ومقدار العبوة وأنها مخصصة للاستعمال الصناعى فقط على
أن يكتب على العبوات كلمة (سالم) باللغة العربية ولغة أجنبية واحدة
على الأقل فى مكان واضح وبلون أحمر وبحروف واضحة وتوضع العبوات
فى مكان ظاهر .

مادة ١٤ - لا يجوز بيع المواد السامة بالجملة لغير التجار المرخص
لهم فى الاتجار فيها أو أصحاب المصانع الحاصلين على ترخيص بذلك من
مصلحة الرقابة الصناعية .

ويجوز البيع بالتجزئة لأى شخص للاستعمال فى الأغراض الصناعية
فقط بشرط أن يكون المشتري قد أثبت شخصيته بموجب بطاقة شخصية

ويحظر على أى حال بيع أو تسليم أى صنف من الأصناف السامة لأى شخص يكون سنه أقل من ٢١ سنة ميلادية .

والكميات التى تباع من المواد السامة بالتجزئة يجب أن تسلم داخل أكياس أو أوعية محكمة السد ويلصق عليها بطاقات باسم المحل وعنوانه واسم المادة وجميع ما نص عليه بالمادة ١٤ ويبين عليها أنها معدة للاستعمال الصناعى فقط .

مادة ١٥ - يجب على صاحب المحل أو مديره أن يكون لديه دفتر مرقومة صفحاته ومختومة بخاتم مصلحة الرقابة الصناعية ويجب أن يقيد فيه الوارد من جميع المواد الكيماوية السامة المبينة فى الكشف المرفق (١) والمنصرف منها أولاً بأول ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون أن يتخلله بياض أو يقع فيه شطب أو تغيير أو كتابة على الهامش ويجب ترتيب التاريخ على أن يبين فى قيد الوارد اسم الصنف ومقداره وتاريخ وروده الى المحل واسم البائع ولقبه وصناعته كما يقيد به فى المنصرف اسم الصنف ومقداره وتاريخ بيعه والعرض الذى طلب من أجله وكذا اسم المشتري ولقبه وصناعته وعنوانه ورقم بطلقته الشخصية ويوقع المشتري أو من ينوب عنه بامضائه فى الدفتر أمام القيد ويجب أن تكون الكميات المبينة فى الدفتر مطابقة للمواقع عند الجرد فى أى وقت .

وتحفظ الدفاتر والفواتير بالمحل لمدة خمس سنوات ابتداء من آخر قيد بالدفتر وتقدم كلما طلبها مفتش مصلحة الرقابة الصناعية ويجب على أصحاب ومديرى هذه المحال أن يرسلوا الى مصلحة الرقابة الصناعية جميع البيانات التى تطلب منهم بكتب موصى عليها .

(١) لم ينشر الكشف المرفق اكتفاء بنشره فى الوقائع المصرية وقد تعدل بقرارات وزير الصناعة رقم ٨٥٦ لسنة ١٩٦٢ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٢/١١/٥ - العدد ٨٧ ملحق) ورقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٥/٥/٢٤ - العدد ٣٩) ورقم ١٨ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/٣/٢٨ - العدد ٢٤) .

مادة ١٦ - جميع المواد السامة المستعملة للأغراض الصناعية يجب عند وصولها الى الجمرک أن توضع منفصلة عن البضائع الأخرى ولا يفرج عنها الا للأشخاص المرخص لهم فقط بالاتجار فيها وعلى أن تكون واردة بأسمائهم ولصاحبهم أو لحساب أصحاب المصانع المسموح لهم باستعمالها وعلى مصلحة الجمارک أن تخطر مصلحة الرقابة الصناعية بنوع وكمية المادة المفرج عنها واسم المستورد .

مادة ١٧ - (الفقرة الأخير مضافة بقرار وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٧٠) يجب على أصحاب المصانع الذين يستعملون المواد الكيميائية السامة أخطار مصلحة الرقابة الصناعية ببيان عنوان المصنع ورقم الرخصة الممنوحة اليه ونوع الصناعة والأصناف التي تستعمل فيها والكميات التي تستهلك كل عام .

ويجب على صاحب المصنع المرخص له باستعمال هذه المواد حفظها في محل مغلق تحفظ مفاتيحه منه أو مع مدير المصنع كما يجب أن يكون استعمالها مقصورا على استهلاكها للصناعة في المصنع ذاته كما يسرى على المصانع ما ورد في هذا القرار من الأحكام الخاصة باستيراد هذه المواد وتداولها والاتجار فيها .

ومع ذلك لا يلتزم مسك الدفتر المنصوص عليه في المادة ١٥ الشركات الصناعية التي تتبع في قيد الواردات طريقة الحساب الالكترونية .

مادة ١٨ - كل من يخالف هذا القرار يجوز الغاء ترخيصه وغلق محله اداريا .

مادة ٢٩ - يعمل بهذا القرار بعد شهر واحد من تاريخ نشره في الوقائع المصرية ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١

بتحويل وزير الصناعة المركزى سلطة تحديد أحجام الانتاج

فى المنشآت الصناعية المحلية وتحديد عدد الورديات بها (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يفول وزير الصناعة المركزى سلطة تحديد أحجام الانتاج
فى المنشآت الصناعية المحلية وتحديد عدد ورديات العمل بها •

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به
فى اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٣٨١ (٢٧ يوليو سنة
١٩٦١) •

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٨ يولية سنة ١٩٦١ - العدد ١٦٩ •

مرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢

في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج

باسم ملك مصر والسودان

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ بشأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مادة ١ - كل مخالفة للقوانين أو للمراسيم الخاصة بالانتاج أو للوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع الجزاءات الأخرى المنصوص عليها فيها .

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر عابدين في أول ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢) .

قرار وزير الصناعة والتعدين

رقم ٨٥٩ لسنة ١٩٧٥

في شأن الزام المنشآت الصناعية الخاصة بموافاة
مصلحة الرقابة الصناعية ببعض البيانات (*)

وزير الصناعة والتعدين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم
الصناعة وتشجيعها ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة أولى : على أصحاب منشآت القطاع الخاص الصناعية الخاضعة
لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه أو القائمين على إدارتها
موافاة المراقبة العامة للدراسات والبحوث الإحصائية بمصلحة الرقابة
الصناعية بصفة دورية في الأسبوع الأول من يناير ، وأبريل ، ويونية وأكتوبر
من كل سنة بالكميات المنتجة وقيمتها على أساس سعر بيع المصنع والخامات
المستخدمة في تصنيعها ومصدرها بعد اعتمادها من المدير المسئول ، وطبقا
للاستمارات التي تعدها المصلحة في هذا الشأن .

مادة ثانية : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ،

تحريرا في ١٠ رجب سنة ١٣٩٥ (١٩ يولية سنة ١٩٧٥) .

قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ (١)

وزير الدولة للتنمية الادارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨٥ فى شأن الموافقة على اتفاقية منحة التدريب للتنمية بمبلغ ٤ ملايين دولار ، بين حكومتى جمهورية مصر العربية ، والولايات المتحدة الأمريكية ،

وعلى الاتفاقية المبرمة بين وزارة الصناعة ووزارة الدولة للتنمية الادارية بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٦ ،

وعلى قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٦ ، بشأن البناء التنظيمى والاختصاصات لنشاط شئون التدريب بوزارة الدولة للتنمية الادارية ،

وعلى موافقة السيد المهندس / وزير الصناعة المؤرخة ١٨/١٢/١٩٨٨ ،

قـرـر :

مادة ١ — ينشأ مركز لتدريب قيادات الصناعة يسمى « مركز اعداد القادة للصناعة » ويعتبر هذا المركز من المراكز المكونة لنشاط شئون التدريب ، التابع لوزير الدولة للتنمية الادارية .

مادة ٢ — أغراض هذا المركز هى : تدريب القيادات الادارية العليا والمتوسطة بقطاع الصناعة ، (للقطاعين العام والخاص) .

مادة ٣ - يتولى ادارة المركز :

- (أ) مجلس أمناء •
- (ب) مجلس تنفيذى •

مادة ٤ - يشكل مجلس الأمناء على النحو التالى :

- (أ) وزير الصناعة
- (ب) وزير الدولة للتنمية الادارية
- (ج) رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
- (د) رؤساء هيئات القطاع العام الصناعى
- (هـ) رئيس الادارة المركزية لمشروعات التدريب بوزارة الدولة للتنمية الادارية
- (و) رئيس اتحاد الصناعات
- (ز) عدد لا يزيد عن ثلاثة من قطاع الصناعة يختارهم وزير الصناعة ويعينون لمدة سنة بقرار من رئيس المجلس

مادة ٥ - يختص مجلس الأمناء بوضع السياسات العامة لعمل المركز ، واعتماد الخطط الرئيسية المتعلقة بتنفيذها ، ومتابعة وتقييم أداء المركز لمهامه •

وللمجلس أن يتخذ ما يلزم من القرارات لتحقيق أغراضه وفقا لأحكام هذا القرار وله على الأخص ما يلى :

- (أ) اعتماد القواعد واللوائح والنظم المتعلقة بسير العمل فى المركز بما يكفل تقديم الخدمات التدريبية بأعلى قدر من الكفاءة •
- (ب) اعتماد اللوائح والقرارات المتعلقة بالشئون الادارية والمالية بالمركز بما يتفق ومتطلبات العمل فى مختلف نواحيه •

(ج) اعتماد لائحة شئون العاملين بالمركز المتضمنة لما يستحقونه من مقابل الجهود غير العادية والأجور الإضافية ، والحوافز المادية والمنوية ، والعلاوات والمكافآت التشجيعية ، والرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك من أمور تتعلق بالعاملين بالمركز .

(د) اعتماد قواعد الاستعانة بالخبرات الوطنية والأجنبية في مجال التدريب .

(هـ) اعتماد مشروع الموازنة التقديرية والحساب الختامي للمركز ، ورفعهما الى الجهات المختصة .

(و) قبول الاعانات والمنح والتبرعات .

مادة ٦ - لمجلس الأمناء أن يشكل لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه لمعاونته في أداء مهامه ، وله أن يضم لتلك اللجان أعضاء من داخل أو خارج المركز ، وله أن يضع لائحة خاصة لتنظيم أعماله وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات على أعضائه .

مادة ٧ - يعقد مجلس الأمناء دورة عمل كل شهر على الأقل ، كما يجوز دعوته للانعقاد في غير موعد الدورة العادية ، وذلك بناء على طلب من رئيسه ، أو خمسة أعضاء على الأقل ، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ٨ - يشكل المجلس التنفيذي على النحو التالي :

- (أ) رئيس الإدارة المركزية لمشروعات التدريب بوزارة الدولة للتنمية الإدارية رئيسا
- (ب) المدير الأكاديمي للمركز نائبا للرئيس
- (ج) المدير المالي والإداري للمركز عضوا
- (د) اثنان من كبار المحررين بالمركز يتم اختيارهم بالتناوب عضوين

مادة ٩ - يختص المجلس التنفيذي للمركز بالآتي :

- (أ) تنفيذ قرارات مجلس الأمناء •
- (ب) وضع خطط وموازنات التدريب السنوية للمركز •
- (ج) وضع القواعد واللوائح اللازمة لتنظيم العمل بالمركز فنيا وإداريا •
- (د) تقييم البرامج التدريبية وتطويرها ومتابعة وتقييم المدربين •
- (هـ) إعداد مشروع موازنة المركز التقديرية ، والحساب الختامي له وعرضها على مجلس الأمناء لاعتمادها •
- (و) إعداد تقرير سنوى عن أعمال المركز متضمنا الاقتراحات اللازمة لتحسين أداء الخدمات التدريبية •
- (ز) إصدار الكتيبات والنشرات الفنية •

مادة ١٠ - للمجلس التنفيذي أن يشكل لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه لمعاونته في أداء مهامه ، وأن يضم لتلك اللجان أعضاء من داخل أو خارج المركز •

مادة ١١ - يعقد المجلس التنفيذي دورة عمل كل أسبوعين على الأقل ، كما يجوز دعوته للإنعقاد في غير موعد الدورة العادية ، وذلك بناء على طلب من رئيسه ، أو ثلاثة أعضاء على الأقل ، وتصدر قرارات وتوصيات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات ، يرجح الجانب الذى فيه الرئيس ، وعند غياب الرئيس يحل نائبه محله •

مادة ١٢ - يكون للمركز موازنة تقديرية ، يتولى المجلس التنفيذي إعدادها قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ، وعرضها على مجلس الأمناء لاعتمادها وتقديمها الى الإدارة المركزية لمشروعات التدريب بوزارة بوزارة الدولة للتتمية الادارية ، لتضمينها مشروع موازنتها ، كما يتولى المجلس التنفيذي إعداد الحساب الختامي التقديرى ، خلال ثلاثة أشهر

على الأكثر من انتهاء السنة المالية وعرضه على مجلس الأمناء لاعتماده
ورفعه الى الجهة المختصة سالفه الذكر .

مادة ١٣ - تتكون أموال المركز من الموارد الآتية :

- (أ) الاعتمادات المخصصة له في ميزانية الإدارة المركزية لمشروعات
التدريب بوزارة الدولة للتنمية الادارية .
(ب) الاعانات والهبات والمنح والتبرعات التي يقبلها مجلس الأمناء .
(ج) الموارد الأخرى التي يقرر مجلس الأمناء اضافتها الى أموال المركز .

مادة ١٤ - يسرى على هذا المركز فيما لم يرد بشأنه نص خاص في
هذا القرار أحكام قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية
الادارية رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٦ بشأن البناء التنظيمي والاختصاصات لنشاط
شئون التدريب بوزارة الدولة للتنمية الادارية .

مادة ١٥ - يصرف لرئيس وأعضاء مجلس الأمناء مكافأة عن كل
جلسة من جلسات المجلس قدرها (٥٠ جنيها) ويصرف لرئيس وأعضاء
المجلس التنفيذي، مكافأة عن كل جلسة من جلسات المجلس قدرها (٢٥
جنيها) .

مادة ١٦ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٨ رجب سنة ١٤٠٩ (١٤ فبراير
سنة ١٩٨٩) .

دكتور / عاطف عبيد

قانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥

بشأن المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل
في الصناعة بوجه عام أيا كان شكلها (١).

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة
١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية والتجارة والصناعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يخضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة الاتجار في أية
مادة من المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة
ويصدر بتنظيم لاستيرادها وتداولها والاتجار فيها قرار من وزير التجارة
والصناعة .

(١) الوقائع المصرية في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ - العدد ٧٩ مكرر
(تابع) .

مادة ٢ - يلغى النص الوارد بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل
بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة تحت عنوان
« الجدول الثامن » *

مادة ٣ - على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية
والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرئاسة في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٥ (١٢ أكتوبر سنة
١٩٥٥) .

قرار وزير التموين والتجارة الداخلية

رقم ٦١٩ لسنة ١٩٨٥

بشأن كتابة الترجمة الحرفية لعبارة (صنعت في مصر) باللغة الأجنبية بالنسبة للسلع التي يتم انتاجها في جمهورية مصر العربية بموجب تراخيص ممنوحة من أشخاص طبيعية أو اعتبارية أجنبية

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بموجب استعمال اللغة العربية في المكاتبات واللافتات المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٦ ، وعلى مذكرة رئيس قطاع التجارة الداخلية المؤرخة ١٤/١١/١٩٨٥ ،

قرر :

مادة ١ - تكتب الترجمة الحرفية لعبارة (صنعت في مصر) « Made in Egypt » على السلع التي يتم انتاجها في مصر بموجب تراخيص ممنوحة من أشخاص طبيعية أو اعتبارية أجنبية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره ،

تحريرا في ١٤/١١/١٩٨٥ .

القسم الثاني

في السجل الصناعى

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧

في شأن السجل الصناعى (١) و (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعد وزارة الصناعة والثروة المعدنية سجلا صناعيا نوعيا لعقيد المنشآت الصناعية والحرفية سواء التابعة للقطاع العام التعاونى أو القطاع الخاص أو القطاع المشترك والتي لا يقل رأس مالها عن خمسة آلاف جنيه أو لا يقل عدد العاملين عن عشرة عمال ويصدر بتحديددها قرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية (٣) .

وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التى تنقيد فى السجل المذكور .

ولا تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت التى تعمل فى مجال الانتاج

الحرفى .

- (١) الجريدة الرسمية فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٧ - العدد ١٧ «مكرر» .
 (٢) صدر قرار وزير الصناعة والبتترول والتعدين رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٨ باسناد تنفيذ قانون السجل الصناعى الى الهيئة العامة للتصنيع (الوقائع المصرية فى ١١/٢٨/١٩٧٨ - العدد ٢٥١) .
 (٣) صدر قرار وزير الصناعة والبتترول والتعدين رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٨ بتحديد أنواع الصناعات التى تخضع لاحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٨/٥/١٨ - العدد ١١٦) ، ثم صدر القرار رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٨٣ بأن يستبدل بالجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٨ الجدول المعد طبقا للتصنيف العربى الموحد للنشاط الاقتصادى والصادر من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فيما يختص بالصناعات الاستخراجية قسم (٢) والصناعات التحويلية قسم (٣) وكل تعديل يطرا عليه فى المستقبل (الوقائع المصرية فى ١٩٨٣/١١/٢٧ - العدد ٢٦٩ تابع «١» «٢») .

مادة ٢ — على المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون التقدم لوزير الصناعة والثروة المعدنية بطلب القيد في السجل الصناعي خلال ثلاثين يوما من بدء الانتاج الفعلي .

وعلى هذه المنشآت التقدم بطلب لتجديد قيدها كل خمس سنوات ، وذلك كله وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣ — على المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون اخطار وزارة الصناعة والثروة المعدنية بأي تغيير في البيانات المتعلقة بها والمسجلة في السجل الصناعي خلال تسعين يوما من تاريخ حدوث هذا التغيير ، وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤ — يلتزم صاحب المنشأة أو القائم على ادارتها بتقديم طلب القيد في السجل أو طلب تجديد أو تغيير البيانات طبقا لأحكام المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون .

وتسلم وزارة الصناعة والثروة المعدنية للمنشأة شهادة بقيدها في السجل الصناعي أو تجديد هذا القيد أو بتغيير البيانات وذلك خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب واستيفاء كافة المستندات المتعلقة به .

وتعد هذه الشهادة من المستندات اللازمة للتعامل مع الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام اعتبارا من اليوم التالى لانقضاء سنة على تاريخ نشر اللائحة التنفيذية .

مادة ٥ — يشطب قيد المنشأة من السجل الصناعي اذا أصبحت غير خاضعة لأحكام هذا القانون ، أو اذا توقفت عن الانتاج بصفة نهائية ، وذلك بقرار مستتب يصدر من وزير الصناعة والثروة المعدنية ويخطر به صاحب المنشأة أو القائم على ادارتها بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ٦ — لصاحب الشأن حق التظلم من القرارات الصادرة تطبيقا لأحكام هذا القانون الى وزير الصناعة والثروة المعدنية خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار .

ويعرض التظلم خلال سبعة أيام من تقديمه على لجنة يصدر الوزير قراراً بتشكيلها من أحد وكلاء وزارة الصناعة والثروة المعدنية رئيساً واثنين من العاملين بالوزارة لا تقل فئة كل منهما عن المستوى الأول على الأقل وممثل عن اتحاد الصناعات أو ممثل عن الاتحاد التعاوني الانتاجي المركزي يختاره رئيس الاتحاد بحسب الأحوال ونائب من إدارة الفتوى لوزارة الصناعة والثروة المعدنية بمجلس الدولة يختاره رئيس هذه الإدارة •
ويصدر قرار اللجنة مسبباً بالبت في التظلم بعد سماع أقوال المتظلم وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه إليها •

وبيلغ قرار اللجنة بالبت في التظلم الى وزير الصناعة والثروة المعدنية خلال خمسة أيام من صدوره •

ويكون قرار اللجنة نهائياً اذا لم يعترض عليه الوزير خلال خمسة عشر يوماً من ابلague به •

وبيلغ قرار الوزير باعتماد قرار اللجنة وأسبابه الى المتظلم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول •

وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات التي تتبعها اللجنة في مظهر التظلم •

مادة ٧ - يحصل رسم على كل من طلبات القيد والتجديد وتغيير البيانات والتظلمات والمستخرجات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز خمسة جنيهات عن أى منها •

مادة ٨ - تصدر وزارة الصناعة والثروة المعدنية نشرة سنوية بالمنشآت الصناعية التي تم تسجيلها وتشمل هذه النشرة البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة ٩ - يكون للعاملين المختصين بالجهة القائمة على تنفيذ هذا القانون ممن لا تقل همتهم عن المستوى الثاني على الأقل الذين يصدر

بمجرددهم قرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية بالاتفاق مع وزير العدل ، الحق في التفتيش على المنشأة الخاضعة لأحكام هذا القانون والاطلاع في مقر المنشأة وفي أوقات العمل المعتادة على دفاترها ومستنداتها التحقق من صحة البيانات الواردة بالسجل الصناعي •

ويكون لهؤلاء العاملين صفة الضبطية القضائية فيما يباشرونه من إجراءات تطبيقاً لأحكام هذا القانون •

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب صاحب المنشأة الخاضعة لأحكام هذا القانون وكذلك المسئول عن إدارتها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيهاً في حالة مخالفة أحكام المادتين (٣) ، (٣) والفقرة الأولى من المادة (٤) والمادة (١٢) من هذا القانون •

ويعاقب بذات العقوبة كل من يدون على المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بالمنشأة الصناعية ما يخالف البيانات المقيدة عنها بالسجل الصناعي •

ويعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيهاً كل من يمتنع عن تمكين العاملين المشار إليهم في المادة (٩) من هذا القانون من تأدية مهمتهم •

وفي جميع الأحوال تضاعف الغرامة في حالة العود •

مادة ١١ - يلتزم كل شخص كلف بتنفيذ أحكام هذا القانون بمراعاة سرية البيانات الواردة بالسجل الصناعي والتي لا تتضمنها النشرة المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا القانون ، ويعاقب كل من يخالف ذلك بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات •

مادة ١٢ - على المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون والقائمة وقت العمل به التقدم خلال ستة أشهر من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية له بطلب لتقيدها في السجل الصناعي •

٦٠٢ صناعة مدنية

مادة ١٣ - يصدر وزير الصناعة والثروة المعدنية اللائحة التنفيذية
لهذا القانون .

مادة ١٤ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٩٧ (٣٠ أبريل
سنة ١٩٧٧) .

قرار وزير الصناعة والبتترول والتعدين رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٨
باللائحة التنفيذية للتأخرن رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن السجل الصناعى (١)

وزير الصناعة والبتترول والتعدين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن السجل الصناعى ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

الباب الاول

تنظيم السجل الصناعى

مادة ١ - تقدم الطلبات المتعلقة بالسجل الصناعى والمنصوص عليه
فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه - الى الجهة الادارية المختصة
بوزارة الصناعة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصناعة والتعدين
وفقا للاجراءات والأوضاع المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

مادة ٢ - يقسم السجل الصناعى المنصوص عليه فى المادة السابقة
نوعيا حسب القطاعات الصناعية والحرفية فى جمهورية مصر العربية وهى :
تعدينية - كىماوية - هندسية - معدنية - غذائية - غزل
ونسيج ٠٠٠ الخ ، كما يقسم كل قطاع الى أربعة أجزاء تبعا لنوع الملكية الى :
عام - تعاونى - خاص - مشترك .

مادة ٣ - تخضع لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه
المنشآت الواردة بالجدول المرافق بالقرار الوزارى رقم ١٥٣ الصادر
بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠ اذا توفر بشأنها أحد الشرطين التاليين :

(١) الوقائع المصرية فى ٢٧ يونية سنة ١٩٧٨ - العدد ١٤٩ .

(أ) إذا بلغ عدد العمال بالمنشأة عشرة فأكثر ويتدخل ضمن العاملين أى من أصحاب العمل إذا اختص بأى عمل من أعمال المنشأة •

(ب) إذا بلغ رأسمال المنشأة خمسة آلاف جنيه فأكثر على أن يحسب رأس المال المذكور من مجموع رأس المال الثابت (قيمة الآلات والمعدات بما فيها مصاريف النقل والتركيب وقيمة الأرض والمبنى أو إيجارها لمدة عشرة سنوات والمصاريف العامة للتأثيث والتأسيس) بالإضافة الى رأس المال العامل لفترة تشغيل ٣ شهور (خامات وأجور عمال ومصاريف عامة) •

مادة ٤ - تفرد لكل منشأة تسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ إشار اليه صحيفة خاصة من السجل الصناعى على شكل جدول يشتمل على عدة خانات كافية لقيد جميع البيانات الواردة بالنماذج المشار اليها فى المادة الخامسة من هذه اللائحة وترقم صفحات السجل المذكور جميعها بأرقام مسلسلة خاصة وتختتم بخاتم الوزارة الرسمى وتحرر البيانات بالمداد الأزرق ويحرر كل تعديل بالمداد الأحمر فى ذات الخانة بخط واضح ويوقع الموظف المختص بعد تمام القيد أو التعديل أو التجديد أو الشطب وذلك فى هامش الصحيفة •

الباب الثانى

القيد والتعديل والتجديد

مادة ٥ - تقدم طلبات القيد والتجديد والتعديل فى السجل الصناعى المنصوص عليها فى المادتين ٢ ، ٣ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧٧ - إشار اليه - وكذلك النظام المنصوص عليه فى المادة ٦ من هذا القانون ، وطلب المستخرجات الجنية فى القانون المذكور مرفقا بها الرسوم والمستندات الموضحة بهذه اللائحة وذلك فى المواعيد المنصوص عليها بالقانون المذكور •

مادة ٦ - تحرر الطلبات المشار اليها في المادة السابقة على النماذج المعدة لذلك باللغة العربية وبخط واضح دون اختصار أو تغيير أو محو أو كشط ويوقع صاحب الشأن على الاضافة أو التصحيح بهامشها *

مادة ٧ - تقدم الطلبات المشار اليها في المادة الخامسة من هذه اللائحة الى الجهة الادارية المختصة بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أو باليد مقابل اتصال مبينا به اسم المستظم وتوقيعه وتاريخ الاستلام والمستندات المرفقة بالطلب ولا يعتبر الطلب مقبولا الا اذا كان مستوفيا للمستندات والرسوم والبيانات *

مادة ٨ - يكون طلب القيد في السجل المشار اليه خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذه اللائحة بالنسبة للمنشآت القائمة بالانتاج وقت نشر اللائحة المذكورة ، وخلال ثلاثين يوما من بدء الانتاج الفعلى للمنشآت التى يتم اقامتها بعد تنفيذ القانون *

ويكون طلب القيد على النموذج (١ س ص) المرفق ، شاملا البيانات الرئيسية التالية :

- ١ - اسم المنشأة وسمتها التجارية وعنوانها وعنوان مركز ادارتها *
- ٢ - اسم صاحب المنشأة أو مديرها المسئول عن ادارتها وكيانها القانونى *
- ٣ - رأس مال المنشأة والعمالة والإجور والاعانات *
- ٤ - المنتجات والخدمات والرسوم التى تقدمها المنشأة *
- ٥ - الخامات اللازمة لها والقوى المحركة وعدد أيام العمل السنوية وعدد وريديات كل يوم عمل *

مادة ٩ - (مستبدلة بقرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٨٢) يرفق بالطلب المشار اليه في المادة السابقة المستندات الآتية :

- (أ) صورة رخصة التشغيل (أ) أو قرار تأميم أو إنشاء شركات القطاع العام () .
- (ب) صور شهادة التأمينات الاجتماعية .
- (ج) صورة السجل التجارى .

كما يرفق بالطلب المستندات الآتية اذا اقتضت القوانين الخاصة
النزام المنشأة بتقديمها :

- (أ) صورة موافقة وزارة الصناعة .
- (ب) صورة موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ١٠ - يكون طلب تعديل بيانات السجل المذكور أو بعضها على
النموذج (٢ س ص) المرفق وذلك بالنسبة للبيانات التى تحدث تأثيرا
جوهريا فى الطاقة الانتاجية للمنشأة أو تغير من الوضع القانونى لها وهى :

- (أ) تغيير اسم المنشأة أو صاحبها أو مديرها المسئول .
- (ب) زيادة رأس المال بغرض زيادة الانتاج .
- (ج) أية تغييرات سنوية أخرى تؤثر على الانتاج .

على أن يقدم الطلب المذكور خلال تسعين يوما من حدوث التغيير
مرفقا به المستندات الدالة على حدوث التعديل وخاصة المستندات الموضحة
بالمادة السابقة .

مادة ١١ - يكون طلب تجديد القيد بالسجل المصناعى على النموذج
(٣ س ص) المرفق وعلى الوجه المفصل فى النموذج المذكور مرفقا به
المستندات الدالة على حدوث التغيير فى بيانات القيد الأصلية فى حالة
حدوثها وذلك فى حدود المستندات الواردة فى المادة التاسعة من هذه
اللائحة والمستندات التى يرى صاحب الشأن تقديمها .

مادة ١٢ - تتعدد طلبات القيد والتجديد والتعديل كما تتعدد

شهادات السجل الصناعى بتعدد المنشآت الصناعية والحرفية المتابعة للشركة الواحدة أو لمركز إدارة واحد فى حالة اختلاف موقع كل واحدة منها عن الأخرى وبشرط توافر أحد الشرطين المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذه اللائحة لكل واحدة من هذه الوحدات •

مادة ١٣ - تقوم الجهة الادارية المختصة بمراجعة الطلبات الموضحة بالمادة الخامسة من هذه اللائحة وكذلك المستندات المرفقة بها للتأكد من مطابقتها للطلب وتوافر الشروط واستيفاء الاجراءات القانونية قبل اجراء القيد أو التعديل أو التجديد ولها فى ذلك الاتصال بصاحب الشأن والجهات المختصة •

مادة ١٤ - يتم القيد أو التعديل أو التجديد فى السجل الصناعى المشار اليه خلال ستين يوما من تاريخ استيفاء الاجراءات المبينة بالمادة السابقة ويخطر صاحب الشأن بما يفيد ذلك طبقا للمادة التالية •

مادة ١٥ - يمنح صاحب المنشأة شهادة القيد طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه على النموذج (٤ س ص) المرفق كما تخطر باجراءات التعديل على النموذج (٥ س ص) المرفق ويجوز التجديد على النموذج (٦ س ص) المرفق • وذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أو بتسليمه باليد لصاحب الشأن بعد توقيعه بالاستلام •

مادة ١٦ - تتضمن شهادة السجل الصناعى المذكورة فى المادة السابقة البيانات الواردة فى المادة ٢٧ من هذه اللائحة •

الباب الثالث

الشطب والتظلم

مادة ١٧ - تشطب المنشأة من السجل الصناعى اذا فقدت الشرطين المنصوص عليهما فى المادة الثالثة من هذه اللائحة أو اذا انقضى أحد

المستندات المترمة قانونا بحيازتها والواردة في المادة التاسعة من اللائحة المذكورة ، أو إذا توقفت عن الانتاج بصفة نهائية ويعتبر التوقف عن الانتاج لمدة سنة كاملة متصلة قرينة على التوقف النهائي ما لم يثبت عكس ذلك بدليل تقبله الجهة الادارية المختصة .

مادة ١٨ — يتم الشطب المنصوص عليه في المادة السابقة بقرار مسبب يصدر من وزير الصناعة والبتروك والتعدين بناء على تقرير ترفعه الجهة الادارية المختصة متضمنا الأسباب التي تستند إليها في طلب الشطب وعما إذا كان بناء على تحريات المختصين بها أو بناء على طلب صاحب الشأن .

مادة ١٩ — يخطر صاحب الشأن بمضمون قرار الشطب على النموذج (٧ من ص) بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وذلك على عنوان المنشأة .

مادة ٢٠ — يقدم صاحب الشأن التظلم المنصوص عليه في المادة السابعة من القانون رقم ١٩٧٧/٢٤ المشار إليه بذات الطريقة المبينة بالمادة السادسة من هذه اللائحة على أن يكون مرفقا به المستندات المؤيدة لمضمون التظلم وبعد سداد الرسم المحدد باللائحة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار المبين بالمادة السابقة .

مادة ٢١ — ترفع الجهة الادارية المختصة تقريرها في التظلم للجنة المشكلة وفقا لأحكام القانون المشار إليه متضمنا ملخص الوقائع ومضمون القرار المتظلم منه وأسبابه والتظلم وأسائده ورأي الجهة الادارية المختصة سائلة الذكر وأسائدها وذلك خلال مدة المدة المبينة بالمادة السادسة بالقانون المذكور .

مادة ٢٢ — لا يعتبر انعقاد اللجنة المشار إليها في المادة السابقة ضليحا إلا بحضور جميع أعضائها كما تصدر قراراتها بأغلبية الأصوات وذلك بعد سماع أقوال صاحب الشأن ، وللجنة الاستعانة بمن تراه من

صناعة مدنية ٦٠٩

أهل الخبرة لسماع أقواله قبل البت في الموضوع على أساس ألا يكون له صوت محدود عند التصويت .

مادة ٢٣ - يكون للجنة المذكورة رئيسا وسكرتيرا ويكون لكل منهما الاختصاصات الواردة في المواد التالية على ألا يكون للسكرتير صوت عند التصويت .

مادة ٢٤ - يختص رئيس لجنة التظلمات السالفة الذكر بالاختصاصات الآتية على أن يراعى في ذلك المواعيد والاجراءات الواردة بالقانون المشار اليه :

- ١ - يقوم بتحديد مواعيد انعقاد اللجنة .
- ٢ - يرفع قرارات اللجنة لوزير الصناعة والبتروك والتعدين لاتخاذ ما يراه تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٩٧٧/٢٤ .
- ٣ - يقوم باخطار أصحاب الشأن والجهات المختصة بما ينتهي اليه التظلم .

مادة ٢٥ - يختص سكرتير لجنة التظلمات سالفة الذكر بالاختصاصات التالية مراعى أيضا المواعيد والاجراءات الواردة بالقانون المشار اليه :

- ١ - تنفيذ توجيهات رئيس اللجنة .
- ٢ - اعداد الاخطارات لأعضاء اللجنة على النموذج (٨ س ص) والأصحاب الشأن على النموذج (٩ س ص) وارسالها بعد اعتمادها من رئيس اللجنة بخطابات موصى عليها بعلم الوصول قبل انعقاد اللجنة بأسبوعين على الأقل .
- ٣ - اعداد جدول أعمال اللجنة والتقارير اللازمة لها واستيفاء ما تطلبه اللجنة .

٤ - يتولى تسجيل محاضر جلسات اللجنة وقراراتها والتوقيع عليها قبل توقيع الرئيس والأعضاء وذلك في سجل خاص يعد لذلك مرقم ومختوم الصفحات بخاتم الدولة الرسمى .

(م ٣٩ - موسوعة مصر ج ١٧)

الباب الرابع

الرسوم

مادة ٢٦ - يحصل الرسم الآتى والموضح قرين كل طلب عند ارساله أو تقديمه وذلك بحالة بريدية حكومية برسم الجهة الادارية المختصة :

مليم	جنية
—	٥ عند طلب القيد •
—	٢ عند طلب التعديل •
—	٥ عند طلب التجديد •
—	٥ عند طلب التظلم •
—	٣ عند طلب صورة بدل فائقد أو مستخرج •

ولا يجوز رد هذه الرسوم أو بعضها بأى حال •

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ٢٧ - (مستبدلة بقرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٨٢) تقوم الجهة الادارية المختصة باعداد النشرة السنوية المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن السجل الصناعى متضمنة بيانا بالمنشآت التى تم قيدها أو تجدد قيدها أو شطب على أن تتضمن النشرة البيانات الآتية :

١ - اسم المنشأة مع بيان كيانها القانونى وسمتها التجارية وعنوانها وعنوان مركز ادارتها •

٢ - اسم صاحب المنشأة أو المدير المسئول عن ادارتها •

٣ - رقم القيد بالسجل الصناعى •

٤ - منتجات المنشأة *

٥ - المنشآت التي تم شطب قيدها خلال العام *

مادة ٢٨ - يقوم العاملون بالجهة الادارية المختصة ممن لهم صفة الضبطية القضائية بتحرير أى مخالفات لأحكام هذا القانون يرتكبها أصحاب المنشآت على النموذج (١٠ س ص) وذلك تطبيقا للمادة التاسعة من هذا القانون *

مادة ٢٩ - للجهة الادارية المختصة أن تستعين بأحدى الجهات التى تستخدم الحاسب الالىكترونى فى سبيل تبويب وحفظ البيانات الخاصة بالسجل الصناعى وكأساس لاعداد بنك للمعلومات الصناعية للحصول على المستخرجات الصناعية اللازمة لأعمال التخطيط والاستثمار الصناعى *

مادة ٣٠ - للجهة الادارية المختصة أن تستعين أيضا بالأجهزة التابعة لوزارة الصناعة والبتترول والتعدين كاتحاد الصناعات وغيره من الأجهزة وذلك لتجميع الطلبات ومراجعتها من الناحية الشكلية فقط تيسيرا على أصحاب الشأن *

مادة ٣١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره *

تحريرا فى ٢١ ربيع الاخر سنة ١٣٩٨ (٣٠ مارس سنة ١٩٧٨) *

القسم الثالث

ق دعم الصناعة

قانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣

بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية (١، ٢، ٣)

باسم الأمة

وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - ينشأ لدى اتحاد الصناعات المصرية صندوق باسم

- (١) اللوائح المصرية فى ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ - العدد ٤٢ مكرر .
- (٢) صدر القانون رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٥٣ بتأجيل فرض الرسم المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ (اللوائح المصرية فى ١٥/٨/١٩٥٣ - العدد ٦٦ مكرر) ونص على ما يلى :
« مادة ١ - يبدأ سريان فرض الرسم المنصوص عليه فى القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه اعتبارا من أول اكتوبر سنة ١٩٥٣ - ويؤدى على الاقطان التى تكون مخزونة لدى المصانع والاقطان الداخلة تشغيل الغزل الذى يكون مخزونا لديها فى ذلك التاريخ » .
- (٣) ملحوظة هامة : صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ونصت المادة ٣١ منه على الغاء بعض القوانين من بينها القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية وبعد ذلك صدر القرار بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٠ بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه وغنى عن البيان أن التعديل الأخير لا يصلح سندا لإعادة العمل بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ الملغى .

» صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية « تكون له شخصية اعتبارية .

مادة ٢ - أغراض الصندوق هي :

(أ) تشجيع تصريف الغزل والمنسوجات القطنية في الأسواق الداخلية والخارجية .

(ب) دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية عن طريق اجراء بحوث فنية وانشاء معامل ومعاهد أبحاث ومراكز تدريب لرفع المستوى الفني والمهنى لهذه الصناعة ، ويجوز له عند الاقتضاء اشراك الهيئات العلمية والفنية المختصة .

(ج) اقراض المصانع في حدود امكانيات الصندوق لتمكينها من توجيه انتاجها بما يتمشى مع مقتضيات التصدير . وذلك في حدود ما يفيض من حصيلة الصندوق بعد تحقيق الغرضين السابقين .

مادة ٣ - تدوير الصندوق لجنة دائمة تسمى « اللجنة الدائمة لدعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية » ^(١) تؤلف من اثني عشر عضواً على الوجه الآتى :

سبعة أعضاء يمثلون مصانع الغزل والمنسوجات القطنية تختارهم غرفة صناعة الغزل والمنسوجات القطنية لمدة سنتين وتجوز اعادة انتخابهم .

وخمسة أعضاء بحكم وظائفهم وهم . وكيل وزارة التجارة والصناعة ومدير عام مصلحة الصناعة ومدير عام مصلحة القطن ومراقب الغزل والمنسوجات بوزارة التموين ومدير مصنع الغزل بوزارة الزراعة .

(١) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٣ باللائحة التنظيمية للجنة الدائمة لدعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ، المعدل بالقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٧/٣١ - العدد ١٣٨) .

مادة ٤ - تختص اللجنة بتحقيق أغراض الصندوق • ولها في سبيل ذلك :

(أ) رسم سياسة لتنشيط تصدير الغزل والمنسوجات القطنية ولها أن تصدر من القرارات ما تراه كفيلاً بتنفيذ هذه السياسة وأن تقترح على وزارة التجارة والصناعة إصدار قرارات في الحالات التي تستدعي صدور هذه القرارات •

(ب) دراسة حالة كل مصنع ووضع الشروط اللازم توافرها للانقادة من مزايا هذا القانون وتقديم المقترحات لتوجيه عمال المصانع المتخلفة الى أعمال أخرى •

(ج) تحديد المواصفات التي يجب أن تتوفر في منتجات مصانع الغزل والمنسوجات القطنية المعدة للاستهلاك الداخلى أو للتصدير •

(د) دراسة موضوع الاستعاضة عن الأقطان المصرية بأقطان نقل عنها جودة وثمننا مما يستخدم في غزل الأقمشة الشعبية ونسجها •

(هـ) رسم سياسة الأبحاث الفنية المتصلة بصناعة الغزل والمنسوجات القطنية •

مادة ٥ - تدبر اللجنة الصندوق طبقاً لللائحة تنظيمية تضعها ويصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة •

مادة ٦ - تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيساً^(١) • ويمثل الصندوق في علاقاته بالغير ويكون انتخابه وفقاً لما تقرره اللائحة التنظيمية •

مادة ٧ - فيما عدا القرارات المتعلقة بإدارة الصندوق لا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد تصديق وزير التجارة والصناعة عليها • فإذا

(١) صدر قرار وزير الصناعة والبتترول والتعدين رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٨ بتفويض السيد رئيس اللجنة الدائمة لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في إصدار القرارات الخاصة بإيفاد العاملين بالصندوق في مهام أو مأموريات رسمية أو التدريب بالخارج (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/٥/٣٠ - العدد ١٢٦) •

اعترض عليها وجب أن يكون ذلك بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه قرار اللجنة والا اعتبر ذلك تصديقا منه .
وفي حالة الاعتراض لا ينفذ القرار الا اذا أقرته اللجنة من جديد بأغلبية تسعة من أعضائها على الأقل .

مادة ٨ — يمول الصندوق من رسم تقوم بأدائه مصانع غزل القطن عند سحب مقطوعيتها من الأقطان من اللجنة الحكومية أو البنوك أو التجار أو غيرهم سواء لتشغيلها لحساب المصانع أو لحساب الغير .
ويؤدى الرسم أيضا عن الأقطان المخزونة لدى تلك المصانع والاقطان الداخلية في تشغيل الغزل المخزون لديها عند بدء العمل بهذا القانون .

مادة ٩ — (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٠) تعين اللجنة قيمة الرسم المبين في المادة السابقة بحيث لا تقل عن $\frac{٣}{٢} \times \frac{١}{٢}$ ولا تزيد على $\frac{١}{٢}$ من ثمن القطن المسحوب الى أن يبلغ رصيد الصندوق مليون جنيه وعندئذ يجوز للجنة خفض الرسم الى أقل من $\frac{٣}{٢} \times \frac{١}{٢}$ أو وقف أدائه .

مادة ١٠ — تقوم اللجنة الحكومية للقطن أو البنوك أو التجار أو كل من يبيع قطنًا لمصنع من مصانع الغزل عند تسليمه القطن بإيداع قيمة الرسم المقرر في حساب جار يفتح لهذا الغرض باسم الصندوق لدى أحد البنوك التى تحددها اللجنة المختصة بإدارة الصندوق .

مادة ١١ — على مصانع الغزل ايداع ما يقرر من قيمة الرسم على الأقطان المخزونة لديها عند ابتداء العمل بهذا القانون على أساس سعرها يوم سحبها من المخازن للتشغيل وعلى كمية الاقطان الداخلة في تشغيل الغزل المخزون لديها على أساس سعرها عند ابتداء العمل بهذا القانون .

ويجوز أداء الرسم فى هاتين الحالتين مجزءا وفقا للمكميات التى يبيعها المصنع من الغزل بشرط أداء الرسم عند كل عملية بيع .

مادة ١٢ - إذا لم يؤد المصنع الرسم للبائع كان مسئولاً معه بالتضامن عن أدائه ويكون للرسم حق امتياز على أموال الملتزمين بأدائه أو ايداعه يأتي في الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم ويكون تحصيله بطريق الحجز الادارى .

مادة ١٣ - تضاف قيمة الرسم الى تكاليف انتاج مصانع الغزل .

مادة ١٤ - للصندوق أن يعقد قروضا تخصص لاقتراض المصانع لتمكينها من توجيه انتاجها بما يتمشى ومقتضيات التصدير * ولا يجوز للصندوق أن يقرض المصانع من رصيده الا اذا زاد على مليون جنيه وفي حدود هذه الزيادة وبعد تحقيق المغرضين المعينين في البندين أ و ب من المادة الثانية *

وتحدد اللجنة في جميع الأحوال شروط القروض وأجال سدادها و ضماناتها القانونية .

مادة ١٥ - يعاقب كل من لم يؤد الرسم المبين في المادة السابقة بغرامة من ٥٠ جنيه الى ٢٠٠ جنيه وتضاعف هذه الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات *

مادة ١٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيهها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من توصل بحكم وظيفته أو عضويته الى معرفة أسرار خاصة بالمنشآت الصناعية أو المصانع فأنشأها في غير الحالات التى يجيزها القانون وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين *

مادة ١٧ - يكون لمدير عام مصلحة الصناعة ومفتشى ادارة الغرف

الصناعية بمصلحة الصناعة وخبراء هذه المصلحة صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون (١) .

مادة ١٨ - على وزراء التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد والعدل والتموين والزراعة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير التجارة والصناعة اصدار المقررات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى ٨ رمضان سنة ١٣٧٢ (٢١ مايو سنة ١٩٥٣) .

(١) صدر قرار وزير العدل فى ١٩٥٨/١/٢٥ بتحويل بعض موظفى وزارة الصناعة صفة مأمورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٩٥٨/١/٢٧ - العدد ٩) .

قانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦

بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الريفيه (١) (٢)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتخويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ١٩٥٨/٢/٢٣)
ينشأ صندوق لدعم الصناعات الريفيه والبيئية والامعاش الريفى يطلق

(١) الوقائع المصرية فى ١٥ أبريل سنة ١٩٥٦ — العدد ٣٠ مكررا (١) .
(٢) صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ ونص فى مادته الاولى على أن « تستبدل بعبارتى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، عبارتا الجهة الادارية المختصة والوزير المختص فى عدة قوانين من بينها القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ (الجريدة الرسمية فى ١٩/٦/١٩٦١ — العدد ١٣٥) كما صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٧٥ لسنة ١٩٦٤ ونص فى مادته الثالثة على ما يلى : « تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية الجهة الادارية المختصة ، كما يعتبر وزير الشؤون الاجتماعية الوزير المختص وفقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وذلك بالنسبة الى صندوق دعم الصناعات الريفيه والبيئية والامعاش الريفى » (. الجريدة الرسمية فى ١٩٦٤/٣/٣١ — العدد ٧٥) .

عليه اسم « صندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانعاش الريفي »
وتكون له الشخصية الاعتبارية ويلحق بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٣ - (١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٧٥ لسنة ١٩٦٤) يدير الصندوق مجلس ادارة يشكل من رئيس وخمسة أعضاء على الأقل وعشرة أعضاء على الأكثر يعينهم وزير الشؤون الاجتماعية من بين المعننين بالصناعات الريفية والبيئية على أن يكون من بينهم مندوب عن وزارة الادارة المحلية ومندوب عن بنك التسليف الزراعى والتعاونى ومندوب عن المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة .

مادة ٣ - (١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٧٥ لسنة ١٩٦٤) يختص المجلس المشار اليه فى المادة السابقة ، فضلا عن الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، بتقديم القروض والاعانات والخدمات للمشتغلين بالصناعات البيئية والمنزلية من الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخاضعة للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ والأفراد . كما يختص بدراسة اقتراحات المجالس المحلية فى هذا الشأن والتنسيق فيما بينها .

ويعمل على تيسير حصول الجمعيات والمؤسسات الخاصة والأفراد على القروض من مصادر التمويل المختلفة .

كما يختص بوضع سياسة تسويق منتجات الصناعات البيئية والمنزلية .

مادة ٤ - (١) مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ٢٣/٢/١٩٥٨)
تتكون أموال الصندوق من :

(أ) المبالغ التى تخصصها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو غيرها من الوزارات فى الميزانية وكذلك المبالغ التى تخصصها الهيئات أو المؤسسات العامة لدعم الصناعات الريفية والبيئية والانعاش الريفي .

(ب) الجهات والموصايا •

(ج) الأموال الأخرى التى يقرر وزير الشئون الاجتماعية والعمل أيلولتها اليه •

مادة ٤ مكرراً — (مضافة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٧٥ لسنة ١٩٦٤) يكون للصندوق الحق فى تحصيل المبالغ المستحقة له بطريق الحجز الادارى •

مادة ٥ — تكون للصندوق ميزانية مستقلة وتدار أمواله طبقا للائحة الداخلية التى يضعها مجلس الادارة ويعتمدها وزير الشئون الاجتماعية والعمل ^(١) وتنظم اللائحة اجراءات العمل فى الصندوق وتبين قواعد وأوجه الصرف وشروط منح الاعانات والقروض دون التقييد بالقوانين واللوائح والتعليمات التى تخضع لها وزارات ومصالح الحكومة •

مادة ٦ — على وزير الشئون الاجتماعية والعمل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرئاسة فى ٢٩ شعبان سنة ١٣٧٥ (١١ أبريل سنة ١٩٥٦) •

(١) صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٦ باعتماد اللائحة الداخلية لصندوق دعم الصناعات الريفية (الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٧/٢٦ - العدد ٥٩) •

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤١١ لسنة ١٩٥٨

بإنشاء الهيئة العامة لدعم الصناعة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون
المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الصناعة وتشجيعها ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة تسمى « الهيئة العامة لدعم الصناعة » وتكون
لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر من المؤسسات العامة ويكون مركزها مدينة
القاهرة .

مادة ٢ - تختص الهيئة العامة بما يأتي :

أولاً - العمل على تحسين المستوى الانتاجي للصناعة بوجه عام
وذلك بوسائل أخصها :

(أ) التدريب المهني .

(ب) تشجيع البحث العلمي في الصناعة .

لذلك فقد تقدمت الوزارات التابعة لها طالبة استمرار منح هذا
البذل لهم محافظة على مستواهم المعيشي .

وقد بحث ديوان الموظفين هذا الطلب وهو يقترح منح بدل التفرغ للموظفين غير الحاصلين على لقب مهندس ما نقابة المهن الهندسية ممن سبق منحهم هذا البدل واستمر صرفه لهم حتى آخر يوليو سنة ١٩٥٧ متى كانوا لا يزالون يشغلون وظائف مخصصة في الميزانية لمهندسين ويقومون بأعمال هندسية بحتة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع ورأت الموافقة على رأى ديوان الموظفين .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد برفع الأمر الى سيادتكم للتفضل بالموافقة على أن يسرى من تاريخ صدور القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .

وزير المالية والاقتصاد

(ج) العمل على رفع مستوى الكفاية الادارية والانتاجية فى المشروعات الصناعية وخفض تكاليف الانتاج بما فيه منح اعانات تخصص لذلك .

ثانيا - التعاون مع الهيئات المختصة فى اقراض المنشآت الصناعية وتمويلها .

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٤)
يكون للهيئة مجلس ادارة يشكل على الوجه الآتى :

نائب رئيس الوزراء	للصناعة والثروة المعدنية	رئيسا
وزير المصناعات الثقيلة	
وزير القوى الكهربائية	
وزير الصناعة الخفيفة	اعضاء
وزير البترول والثروة المعدنية	

صناعة مدنية ٦٢٣

رؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة الصناعية
مدير الهيئة العامة لدعم الصناعة
أعضاء | ثلاثة أعضاء يختارهم نائب رئيس الوزراء للصناعة

مادة ٤ - يكون للهيئة « مدير » يعينه ويحدد مكافأته وزير الصناعة
بقرار منه .

مادة ٥ - يتولى مجلس ادارة الهيئة ومديرها الاختصاصات المخولة
لهما في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ٦ - يجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من
رئيسه أو من ينوب عنه أو بناء على طلب مكتوب يقدمه ثلث أعضائه على
الأقل .

ولوزير الصناعة الحق في دعوة أعضاء المجلس الى الاجتماع كلما رأى
ضرورة لذلك .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة
لأعضائه .

مادة ٧ - لرئيس الصناعة أن يدرج في جدول أعمال المجلس أية
مسألة تدخل في اختصاصه ، ولائتماد الصناعات ولجان الدعم الخاصة
المشار اليها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
تقديم ما يعن لها من اقتراحات الى المجلس وعليه أن يقوم ببحثها واتخاذ
قرار بشأنها .

مادة ٨ - تصدر قرارات المجلس بأغلبية عدد أصوات الأعضاء
الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٩ - (ملغاة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٣٢ لسنة ١٩٦٤) .

مادة ١٠ - (ملغاة بالقرار الجمهوري رقم ٣٢٣٢ لسنة ١٩٦٤) *

مادة ١١ - تتكون أموال الهيئة من المبالغ الآتية :

- ١ - المخصص من حصيللة الرسم المشار اليه في المادة ٢٥ من رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها *
- ٢ - الهبات والوصايا على أن يتم قبولها بموافقة وزير الصناعة *
- ٢ - الاعانات الحكومية *
- ٤ - الإيرادات التي تحصل عليها الهيئة من أملاكها العقارية أو المنقولة *

مادة ١٢ - يكرن للهيئة ميزانية مستقلة وتبين الميزانية توزيع حصيللة الرسم المشار اليه في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الصناعة وتشجيعها ويتم هذا التوزيع بحيث يخصص مالا يزيد على ٢٥٪ من حصيللة الرسم الصافية لأغراض التنمية الصناعية بوجه عام ويقسم باقى حصيللة الرسم بين الصناعات المختلطة بنسبة ما حصل من المنشآت المشغلة بكل منها والمبلغ الذي يخصص لكل صناعة على هذا النحو ويستخدم في أغراض التنمية المتعلقة بها * ويجوز لصناعتين أو أكثر أن تتعاون فيما بينها في تمويل أغراض في تنميتها المشتركة *

مادة ١٣ - على وزير الصناعة تنفيذ هذا القرار وله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

صدر بمراسلة الجمهورية في ٣ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٢ مايو سنة ١٩٥٨) *

القسم الرابع

في التوحيد القياسي

قرار رئيس الجمهورية

بالتقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧

في شأن التوحيد القياسي (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز لأية مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة وضع مواصفات جديدة على أنها قياسية لخامات أو منتجات صناعية دون الرجوع الى الهيئة المصرية للتوحيد القياسي * وعلى كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب فى وضع مواصفات قياسية لخامات أو منتجات صناعية أن تتقدم الى الهيئة بطلبها موضحة فيه الغرض من المواصفات المطلوبة والمقاييس والاشتراطات التى ترى تضمينها فى المواصفات القياسية * .

ولا تعتبر المواصفات قياسية الا بعد اعتمادها من الهيئة ونشرها فى السجل الرسمى للمواصفات المصرية القياسية * .

مادة ٢ - تعتبر جميع المواصفات التى سبق صدورها من أية

(١) الوقائع المصرية فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٧ - العدد ٤ مكرر .

هيئة مشغلة بالتوحيد غير قياسية مالم تعتمد عليها الهيئة المصرية للتوحيد القياسى وتنشرها فى السجل الرسمى للمواصفات المصرية القياسية •

وعلى كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب فى اعتبار مواصفاتها قياسية أن تتقدم الى الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بنصوص المواصفات التى وضعتها أو تتولى تنفيذها أو تخضع لها ويتبع فى شأنها ما تنص عليه المادة السابقة •

مادة ٣ — يستثنى من القيود الواردة بهذا القانون ما ترى القوات المسلحة ضرورة المحافظة على سريته •

مادة ٤ — تنشأ الهيئة المصرية للتوحيد القياسى بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وميزانية مستقلة (١) •

ومع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبة لا تخضع الهيئة فى أنظمتها وحساباتها وشئون موظفيها وإدارة أموالها للقواعد واللوائح التى تجرى عليها الحكومة •

مادة ٥ — مع عدم الاخلال بتوقيع أية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين الأولى والثانية بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين •

وإذا حصل بيع الخامات أو المنتجات الصناعية أو طرحها أو عرضها للبيع على أنها بمواصفات قياسية خلافاً للحقيقة فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج •

المقويتين ، ويجوز في جميع الأحوال الحكم بمصادرة الخامات والمنتجات محل المخالفة (١) .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزير الصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصمم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير سنة ١٩٥٧) .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ٤٣٧٤ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ١٢/١٢/١٩٨٤ - العدد ٢٨٣) بتحويل العاملين الفنيين بالهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى شاغلو الوظائف المبينة به - كل في دائرة اختصاصه - صفة مامورى الضبط القضائى لضبط الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩

بتخويل وزير الصناعة المركزى سلطة فرض رسوم مقابل
فحص الخامات والمنتجات الصناعية ومعايرة الأجهزة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
بالاقليم المصرى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ بانشاء الهيئة
المصرية للتوحيد القياسى ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الاتى

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥) يفول وزير
الصناعة فرض رسوم مقابل اصدار شهادات المطابقة للخامات والمنتجات
الصناعية المحلية والمستوردة ومعايرة الأجهزة لنموصفات المعتمدة من
الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج بحيث لا يجاوز هذا
الرسم مائتين وخمسين جنيها عن كل حالة ، وان تعددت العينات بما فيها
مصاريف وتكاليف تحليل العينات التى تجرى بمعامل الهيئة ولا يشمل ذلك

(١) الجريدة الرسمية فى ٦ اغسطس سنة ١٩٥٩ - العدد ١٦٤ مكرر .

مصاريف وتكاليف تحليل العينات التي تحصل من جانب المعامل المعتمدة
من الهيئة المذكورة وبالفتاات التي تحددها الهيئة •

مادة ٢ — تقوم الهيئة المصرية للتوحيد القياسى بتحصيل الرسوم
المشار اليها فى المادة السابقة وتعتبر من مواردها •

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى
الاقليم المصرى من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٩ المحرم سنة ١٣٧٩ (٤ أغسطس سنة
١٩٥٩) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩

بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج^(١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ،

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ فى شأن حماية الأموال العامة ،

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين

بالدولة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الهيئة

المصرية العامة للتوحيد القياسى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الهيئة

المصرية العامة للتوحيد القياسى ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قصر :

مادة ١ - يكون تنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى على

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٩ - العدد ٣٩ .

الوجه المبين في هذا القرار ، وتعديل تسميتها الى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج ، ويضم اليها مركز ضبط جودة الانتاج الصناعى .

مادة ٢ - تتبع الهيئة وزير الصناعة وتكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها الرئيسى مدينة القاهرة .

مادة ٣ - تعتبر الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج المرجع القومى المعتمد لجميع شئون التوحيد القياسى وجودة الانتاج والمعايرة فى جميع مصر العربية .

مادة ٤ - تختص الهيئة وحدها بما يلى :

(أ) وضع واصدار المواصفات القياسية للخامات والمنتجات الصناعية وأجهزة القياس والاختبار وطرق التفتيش الفنى وضبط الجودة والمعايرة والاختبار وعمليات التصنيع وأسس وشروط التنفيذ الفنية والتصنيفات والرسومات الهندسية وأسلوب أداء المنتجات والخدمات الصناعية والأمن الصناعى واصدار الاصلاحات الفنية والتعاريف والرموز الفنية الموحدة (١) .

(ب) تهيئة الوسائل الكفيلة بتحقيق مطابقة الخامات والسلع والمنتجات الصناعية على المواصفات القياسية المعتمدة بما فى ذلك اجراء الدراسات والبحوث الفنية وأعمال الرقابة والتفتيش الفنى وسحب العينات واختبارها وانشاء المعامل اللازمة لذلك واصدار شهادات المطابقة للمواصفات المعتمدة وشهادات المعايرة والعلامات اللازمة

(١) صدر قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٦١٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن لائحة فحص واختبار ومعايرة العينات والاجهزة التى تجرى بمعامل مركز ضبط جودة الانتاج الصناعى التابعة للهيئة (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٥/٣٠ - العدد ١٢٦) .

لذلك بالنسبة للإنتاج المحلى والمعد للتصدير والمنتجات الصناعية المستوردة •

(ج) الترخيص بمنح علامة الجودة للمنتجات الصناعية المحلية المطابقة للمواصفات القياسية المصرية (١) •

(د) ابداء المشورة الفنية للمؤسسات والشركات الصناعية والهيئات وغيرها فى مجالات المواصفات وجودة الانتاج الصناعى والقياسى والمعايرة •

(هـ) التحقق من دقة أجهزة القياس والاختبار المستخدمة فى الوحدات الصناعية فى جميع القطاعات (٢) •

(و) تدريب الفنيين بالجهات المعنية على كافة أنشطة التوحيد القياسى وجودة الانتاج الصناعى والقياسى والمعايرة •

(ز) تمثيل الدولة فى المنظمات الدولية والاقليمية التى يدخل نشاطها مجال اختصاص الهيئة ومتابعة أعمالها ، وتنسيق أعمال التوحيد القياسى وضبط الجودة والمعايرة بجمهورية مصر العربية مع نظائرها فى الخارج •

(١) صدر قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن الترخيص بوضع علامات الجودة على السلع والمنتجات الصناعية (الوقائع المصرية فى ١٤/٤/١٩٦٦ - العدد ٢٧) • المعدل بالقرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٦/٧/١٩٨٦ - العدد ١٦١) •

(٢) صدر قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن الالتزام بمعايرة أجهزة ومراجع القياس الصناعية (الوقائع المصرية فى ١٨/٨/١٩٨٣ - العدد ١٨٩) •

(٣) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٨٦ لسنة ١٩٨٧ باعادة تشكيل مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج (الجريدة الرسمية فى ٣١/١٢/١٩٨٧ - العدد ٥٣) •

مادة ٥ - (أ) البند (ج) مستبدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٧) يكون للهيئة مجلس ادارة يشكل على الوجه التالى :

(أ) رئيس مجلس ادارة الهيئة رئيسا •

(ب) عشرون عضوا يمثلون الجهات المختصة بشئون التوحيد القياسى وضبط الجودة بقطاعات الصناعة المختلفة وبالوزارات والمساهد والجهات المعنية الأخرى •

(ج) ثلاثة أعضاء من ذوى الكفاءات الخاصة فى شئون التوحيد القياسى يختارهم وزير الصناعة •

ويصدر بتشكيل مجلس الادارة وتحديد مكافآت أعضائه قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الصناعة •

مادة ٦ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التى تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراض الهيئة ، وله على الأخص :

١ - وضع لائحة نظام العاملين بالهيئة على ضوء طبيعة العمل بها وما تتميز به وظائفها من طبيعة خاصة ، ويراعى فى هذه اللائحة الالتزام بالقواعد الأساسية فى نظم الوظائف العامة وتصدر هذه اللائحة بقرار من مجلس ادارة الهيئة بعد اعتماده من وزير الصناعة •

٢ - اصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالتنظيم الداخلى للهيئة والشئون المالية والادارية والفنية للهيئة دون التقييد بالقواعد الحكومية مع

مراعاة مراجعة واعتماد اللائحة المالية للهيئة بمعرفة وزارة المالية (١) .

٣ - تشكيل اللجان الدائمة للأنشطة الرئيسية الفنية من بين أعضاء المجلس وغيرهم من الفنيين العاملين بالهيئة أو الجهات الأخرى المعنية بشئون التوحيد القياسى وضبط جودة الانتاج الصناعى والمعايرة .

٤ - الموافقة على مشروع الميزانية للهيئة والحساب الختامى .

٥ - النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالى (٢)

مادة ٧ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه والمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو خبراتهم دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات ، وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٨ - تبلغ قرارات مجلس ادارة الهيئة الى وزير الصناعة لاعتمادها .

مادة ٩ - يتولى رئيس مجلس ادارة الهيئة ادارتها وتصريف شئونها

(١) أصدر وزير الصناعة القرار رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٦١ باصدار اللائحة المالية للميزانية والحسابات (الوقائع المصرية فى ١٠/٢٦/١٩٦١ - العدد ٨٥) ، وغُـدِلَ بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٣/١ - العدد ٥٢) . كما أصدر القرار رقم ٥٩١ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة المخازن (الوقائع المصرية فى ١٩٦٢/٩/٢٠ - العدد ٧٤) ، وعُدِلَ بالقرار رقم ١٩١ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٥/٤ - العدد ١٠٤) . كما أصدر القرار رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة المناقصات والمزايدات (الوقائع المصرية فى ١٩٦٢/٩/٢٠ - العدد ٧٤) ، وقرار مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٨ باصدار اللائحة الداخلية للهيئة (الوقائع المصرية فى ١١/٦/١٩٦٨ - العدد ٢٥٥) .

وتشكيل اللجان العامة والفنية اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة ، كما يقوم بتمثيلها في صلاتها بالغير وأمام القضاء .

مادة ١٠ - تتكون موارد الهيئة من :

- (أ) ما يخصص لها من اعتمادات سنوية في الميزانية العامة للحولة .
- (ب) ما تحصله نتيجة نشاطها أو نظير الأعمال والخدمات التي تؤديها للغير وحصيلة الرسوم المستحقة لها عن الفحوص والاختبارات وشهادات المطابقة والمعايرة .
- (ج) الهبات والوصايا والتبرعات والاعانات التي يقبلها مجلس الإدارة .

مادة ١١ - تبدأ السنة المالية للهيئة من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام ويضع مجلس الإدارة مشروع ميزانية الهيئة مصحوبا بتقرير عن نشاط الهيئة ومركزها المالي وذلك قبل بدء السنة المالية بوقت كاف لعرضها على الجهات المختصة في المواعيد المقررة قانونا .

مادة ١٢ - تعتبر أموال الهيئة أموالا عامة وتسرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة .

مادة ١٣ - يكون للهيئة في سبيل اقتضاء حقوقها مباشرة اجراءات التنفيذ والحجز الإداري طبقا لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري .

مادة ١٤ - يكون مدلول الاصطلاحات الخاصة بالتوحيد القياسي وجودة الانتاج الواردة في الجدول المرفق بهذا القرار ، طبقا لما هو مبين قرين كل منها .

مادة ١٥ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ وقرار

٦٣٦ صناعة مدنية

رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٣٩٩ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٩) .

جدول مدلول الاصطلاحات الخاصة بالتوحيد القياسى وجودة الانتاج

(أ) التوحيد القياسى :

ويقصد به إيجاد مرجع موحد للمعايرة والمواصفات القياسية والاصطلاحات والتعاريف والرموز والتصنيف ومطابقة المواصفات .

(ب) المعايرة :

يقصد بالمعايرة ضبط ومضاهاة أجهزة ومرابط القياس بقصد ضمان وحدة المقاييس فى مختلف الجهات التى تستخدمها المصانع والمعامل والورش حكومية كانت أو أهلية .

(ج) أئمة القياس والنموذجية القومية :

وهى أجهزة بالغة الدقة مصنوعة من مواد خاصة وتحفظ تحت ظروف خاصة ومشهود بصحتها ودقتها من أحد المعاهد العالمية المختصة فى هذا المجال وتستخدم فى معايرة مرابط القياس من وقت الى آخر للتأكد من تماثل وتطابق مرابط القياس الموجودة فى الجمهورية .

(د) مرابط القياس :

وهى الأجهزة التى سبق معايرتها على أئمة القياس النموذجية والتى

تحفظ في المعامل المختصة والمصانع بقصد معايرة أجهزة القياس الدقيقة عليها دوريا بشرط ألا تستعمل هي نفسها في القياس المباشر .

(ه) أجهزة القياس الدقيقة :

وهي الأجهزة التي سبق معايرتها على مرابط القياس وتستخدم في القياس بالمعامل المختصة بالانتاج الصناعى وخاصة للقطع التبادلية أو للانتاج المتكرر .

(و) الاصطلاحات الموحدة :

يقصد بها اطلاق أسماء أو مدلولات موحدة عن تغيير أو كيان خاص بما يضمن عدم حدوث أى لبس أو خطأ في هذا المدلول .

(ز) المواصفات القياسية :

هى التحديد المعتمد للخواص والشكل الخارجى والأبعاد وطرق الاختبار وأغراض الاستخدام ووحدات القياس التى تحقق استعمال السلع أو الخامات لأغراض محددة .

(ح) مطابقة المواصفات القياسية :

هى عملية التحقق من مدى انطباق المواصفات القياسية على السلع أو الخامات فى شكلها المعروف .

(ط) ضبط الجودة :

يقصد به اختبار وتطبيق الأساليب العلمية الفنية المعتمدة للرقابة على جودة الانتاج .

قرار وزير الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٥

بالزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمواد الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة بالبيانات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسى ،
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ باعادة تنظيم
الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج ،

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن الزام المنشآت
الصناعية المحلية المنتجة للمنتجات الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة بوضع
البيانات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية ،
وبناء على ما اقرته مجلس الدولة ،

قـسـر

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذا القرار يقصد :

(أ) بالمنتجات الغذائية المعلبة : المنتجات الغذائية المحفوظة فى آنية
محكمة المقفل والمعاملة حراريا بعد القفل
بفرض الحفظ .

(ب) بالمنتجات الغذائية المجمدة : المنتجات الغذائية المحفوظة عن طريق
خفض درجة حرارتها الى درجة التجمد
مع استمرار حفظها مجمدة حتى وقت
استهلاكها .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٩/١ - العدد ١٩٧ .

(ج) بالمنتجات الغذائية المعبأة : المنتجات الغذائية التي يعدها المنتج للبيع معبأة للاستهلاك المباشر للمستهلك والمنصوص عليها بالكشف المرفق .

مادة ٢ - تلترزم المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمنتجات الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة ^(١) بأن توضع على عبواتها أو البطاقات الموضوعة عليها البيانات الآتية :

- (أ) اسم المنتج الغذائي .
- (ب) قائمة بالمكونات الأساسية والمواد المضافة للمنتج الغذائي .
- (ج) الوزن الصافي أو عدد الوحدات التي تتطلب ذلك .
- (د) تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية (شهر / سنة) .
- (هـ) اشتراطات التخزين والتداول في الحالات التي يرى المنتج ضرورة ايضاحها .
- (و) أية بيانات أخرى تنص عليها المواصفات القياسية المصرية .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بخط واضح غير قابل للمحو ويجوز الى جانب ذلك كتابتها بلغة أخرى أو أكثر .

مادة ٣ - على صاحب العينة عند أخذها من الموقع تحرير محضر يدون فيه البيانات التي على العبوة الخاضعة لهذا القرار على أن يوقع هذا المحضر منه ومن مسئول المكان المسحوبة منه العينة ثم تنقل

(١) لم ينشر الكشف المرافق للقرار والمتضمن المنتجات الغذائية المعبأة التي يشملها القرار اكتفاء بنشره بالوقائع المصرية ، وقد عدل هذا الكشف بالقرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ١٠/٥/١٩٨٦ - العدد ١٠٨) .

٦٤٠ صناعة مدنية

العينات الى المعامل بطريقة تكفل الابقاء عليها بحالتها وقت سحبها .
ويعتبر المحضر المشار اليه كملا لتقرير العمل في هذا الخصوص .

مادة ٤ - يلغى قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره ،

صدر فى ١٩٨٥/٧/٣

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨

وإثنان الموافقة على دستور المنظمة الافريقية للتوحيد القياسى الذى وافق عليه المؤتمر التأسيسى للمنظمة الذى عقد فى أكرا فى المدة من العاشر الى السابع عشر من يناير سنة ١٩٧٧ (١) و (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

وعلى موافقة مجلس الشعب ،

قصر :

(مادة وحيدة)

ووفق على دستور المنظمة الافريقية الاقليمية للتوحيد القياسى الذى وافق عليه المؤتمر التأسيسى للمنظمة الذى عقد فى أكرا فى الفترة من العاشر الى السابع عشر من يناير سنة ١٩٧٧ ، مع الاحتفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ صفر سنة ١٣٩٨ (٣٠ يناير سنة ١٩٧٨) .

(١) الجريدة الرسمية فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٨١ - العدد ١٨ .
(٢) صدر قرار وزير الخارجية بنشر دستور المنظمة الافريقية للتوحيد القياسى (الجريدة الرسمية فى ٣٠/٤/١٩٨١ - العدد ١٨) .

القسم الخامس
في بعض هيئات الصناعة

قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤
بالترخيص للحكومة في الاشتراك في تأسيس شركة مساهمة
لصناعة الحديد والصلب (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة ،

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المال الأجنبي
في مشروعات التنمية الاقتصادية ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ،

(١) الوقائع المصرية في ٤ مارس سنة ١٩٥٤ - العدد ١٨ مكرر .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يرخص للحكومة فى أن تشترك فى تأسيس شركة مساهمة باسم « شركة الحديد والصلب المصرية » غرضها القيام باستغلال مناجم الحديد وبكافة الأعمال المتعلقة بصناعة الحديد والصلب والاتجار فيهما •

ويجوز للشركة أن ترتبط مع الهيئات أو الشركات التى تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى تعاونها على تحقيق أغراضها سواء كانت هذه الهيئات أو الشركات فى مصر أو فى الخارج •

مادة ٢ - يكون اشتراك الحكومة فى رأس مال شركة الحديد والصلب المصرية بحصة عينية هى المصنع المبينة محتوياته فى الملحق المرافق لهذا القانون ^(١) والمقدرة قيمته مبدئيا بمبلغ مليونين من الجنيهات •

ويتولى تقويم هذه الحصة خبير أو خبراء عالميون يختارهم المؤسسون ويعينون لهم الموعد الذى يقدمون فيه تقريرهم رأسا الى جمعية المؤسسين ويكون قرار الخبرة فى هذا الشأن نهائيا •

ويجوز لمجلس الوزراء الترخيص فى زيادة نصيب الحكومة فى رأس المال لتغطية كل أو بعض الأسهم التى تطرح للاكتتاب العام أو لشراء كل أو بعض الأسهم الخاصة بهيئة أو أكثر من الهيئات المشتركة فى أسهم الشركة •

مادة ٣ - يجوز أن يتضمن العقد الابتدائى للشركة ونظامها النص على أن يلتزم أحد الأشخاص المعنويين الشركاء فى تأسيس الشركة بالاشتراك بحصة معينة فى رأس المال أو فى زيادته وأن يكون وفاؤه بقيمتها كاملة بطريق المقاصة بين ما يكون مستحقا أو مما يستحق له قبل الشركة وبين قيمة ما يحصل عليه من أسهم فيها •

(١) لم ينشر الملحق اكتفاء بنشره فى الوقائع المصرية •

ويشترط في هذه الحالة أن يكون المال الذي آل الى الشركة من هذا الشريك مالا أجنبيا * وتحسب مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٣ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه بالنسبة للقدر الذي جرت في شأنه المقاصة من تاريخ تملك الشريك للأسهم *

مادة ٤ - يجوز للشركة أن تصدر سندات قابلة للتداول قبل أداء رأس المال بأسرة *

مادة ٥ - يجوز للشركة خلال السنوات الخمس التالية لصدور المرسوم بتأسيسها أن تشتري الآلات والمعدات اللازمة لها من أحد الشركاء المؤسسين دون ترخيص سابق من الجمعية العمومية *

مادة ٦ - (أ) البند (١) مستبدل بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٦)
يرخص للحكومة كذلك فيما يأتي :

(١) أن تضمن لحملة الأسهم المكتتب فيها نقدا ربعا أدنى قدره ١/٤ من القيمة المدفوعة للسهم ابتداء من السنة المالية الثالثة للشركة بعد صدور المرسوم المرخص في انشائها وذلك بالنسبة الى رأس المال المدفوع عند انشائها - ويسرى هذا الضمان أيضا عند كل زيادة في رأس المال ابتداء من السنة المالية الثالثة لتاريخ نهاية المطالبة بكل قسط وذلك عن القيمة المدفوعة للسهم (١) *

(ب) أن تضمن سداد القيمة الاسمية للسندات التي تصدرها الشركة عند استحقاقها على أن لا يتجاوز ما تصدره منها أربعة ملايين من

(١) صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٤ في شأن ضمان الحكومة لارباح حملة أسهم شركة الحديد والصلب (الجريدة الرسمية في ١٩٨٤/١/١٩ - العدد ٣) ، وكان قد صدر قبل ذلك القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن ضمان الحكومة لذات الارباح (الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/٧/١٨ - العدد ١٦٠) .

الجنيهاً وأن تضمن دفع فوائد هذه السندات في مواعيدها على أن يحدد سعر الفائدة وباقي شروط الاصدار بالاتفاق بين وزير المالية والاقتصاد وبين الشركة •

(ج) أن تتعهد لكل أو بعض الهيئات التي تكتتب في أسهم الشركة بأن تقوم بشراء أسهمها بعد مدة معينة بنفسها أو عن طريق تكليف أية هيئة أخرى بذلك ، ويحدد مجلس الوزراء السعر الذي يتم الشراء على أساسه بحيث لا يقل عن متوسط الأسعار في الثلاثة الأشهر السابقة للشراء ولا يزيد على القيمة الاسمية للأسهم •

(د) أن تضمن لكل أو بعض الهيئات التي تكتتب في أسهم الشركة تحويل العملات التي تمثل بيع الأسهم المملوكة لهذه الهيئات الى الخارج سواء استمرت الأسهم مملوكة للهيئة التي اكتتبت فيها أو تنازلت عنها الى أحد مقاوليها من الباطن ، وذلك اذا كان البائع أجنبياً مقيماً في الخارج •

ويبين بقرار من مجلس الوزراء طريقة التحويل ونسوع العملات الأجنبية وسعر الصرف الذي يتم بها كما يبين بقرار من نفس المجلس طريقة تحويل الزيادة في القيمة السوقية للأسهم سالفة الذكر الى الخارج •

مادة ٧ - يجب أن ينص الشركة على ما يأتي :

(أ) أن يكون مراقب أو مراقبي الحسابات جميعهم من المصريين •

(ب) أن تمثل الحكومة في مجلس ادارة الشركة بعد تقويم الحصص العينية بنسبة لا تقل عن حصتها في رأس المال •

(ج) أن يكون تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة وعضوه المنتخب بالاتفاق بين الحكومة وبين الشركة .

مادة ٨ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية في ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٤ مارس سنة ١٩٥٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩

بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ،

وعلا القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة والملحقة ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم قطاع الصناعة والثروة المعدنية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة لصناعة الحديد والصلب ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - (مستبدلة بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨ لسنة ١٩٧٩) تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الصناعة والثروة المعدنية وتشرى في شأنها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٢ - ^(١) تختص هذه الهيئة بكل ما يتعلق بتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية للتوسع في خطة إنتاج الحديد والصلب وما يسند إليها من المشروعات الصناعية والتعدينية الكبرى بقرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية وما يترتب على ذلك من مشروعات أخرى تتصل بها اتصالاً مباشراً سواء كانت مشروعات تكميلية أو مشروعات مرافق متعلقة بها وخاصة الأعمال الآتية :

١ - اجراء جميع الأبحاث والدراسات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات .

٢ - وضع برامج تنفيذ المشروعات .

٣ - القيام بالجراء التنفيذ أما بنفسها أو بواسطة الغير .

مادة ٣ - يشكل مجلس ادارة الهيئة برئاسة وزير الصناعة والبتروئ والثروة المعدنية وعدد من الأعضاء يصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم ومدة عضويتهم قرار من رئيس الجمهورية ^(٢) .

(١) مستبدلة بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية في ١٨/١/١٩٧٩ - العدد ٣) ونص في مادته الثانية على ما يلى : « يجوز للهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية انشاء شركات مساهمة بمفردها أو مع شريك أو شركاء آخرين بعد موافقة وزير الصناعة والثروة المعدنية ، ويجوز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها » .

(٢) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية (الجريدة الرسمية في ١٧/٧/١٩٨٦ - العدد ٢٩) ونص في مادته الاولى على ما يلى : « يشكل مجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية برئاسة وزير الصناعة وعضوية كل من :

- رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية (مقررا) .

- نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع .

- رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية .

- رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام للصناعات المعدنية .

مادة ٤ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تدير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الهيئة وعلى الأخص ما يأتي :

- ١ - وضع الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للهيئة .
- ٢ - اصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للهيئة وذلك دون التقييد بالقواعد المعمول بها في الحكومة .
- ٣ - اصدار اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالهيئة وسائر شئونهم دون التقييد بالقوانين واللوائح المعمول بها في الحكومة .
- ٤ - الموافقة على مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي .
- ٥ - النظر في التقارير الدورية المشار اليها في المادة ٨ التي تقدم عن سير العمل بالهيئة .
- ٦ - النظر في كل ما يرى وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

-
- ==
- رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية .
 - رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام للصناعات الكيماوية .
 - رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام للتعدين والحراريات .
 - رئيس مجلس ادارة هيئة القطاع العام للغزل والنسيج والملابس .
 - ممثل لوزارة الصناعة .
 - ممثل لوزارة المالية .
 - ممثل لوزارة التخطيط .
 - ممثل لبنك الاستثمار القومي .
 - عضوين يصدر بتعيينهما قرار من وزير الصناعة « .
- بدرجة رئيس قطاع على الأقل

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يشكل من بين أعضائه أو غيرهم لجاناً دائمة أو مؤقتة تختص كل منها بمهمة معينة ، وتقدم هذه اللجان قراراتها للمجلس للنظر فيها .

مادة ٥ - تكون للهيئة ميزانية خاصة شاملة إيراداتها ومصروفاتها يتم وضعها دون التقيد بأحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، وتتكون إيراداتها من الاعتمادات المخصصة لها في ميزانية الدولة شاملة الاعتمادات المخصصة لمشروع مجمع الحديد والصلب وما يترتب عليه من مشروعات أخرى تتصل به اتصالاً مباشراً سواء أكانت مشروعات تكملية أم مرافق متعلقة به ومن أى حيلة أخرى نتيجة نشاط الهيئة .

مادة ٦ - للهيئة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

ولها أن تسند تنفيذ أحد المشروعات المترتبة على مشروع تنفيذ مجمع الحديد والصلب إلى جهة عامة أخرى ، وتقوم هذه الجهة بتنفيذ المشروع بمعرفتها على أن يكون الصرف على المشروع من ميزانية الهيئة في حسابات منفصلة .

مادة ٧ - يكون للهيئة جهاز تنفيذي يعين رئيسه بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الصناعة والبتروك والثروة المعدنية يتولى إدارة الهيئة وتصريف شئونها وتمثيلها في علاقاتها بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء ، ويجوز لوزير الصناعة والبتروك والثروة المعدنية أن يعهد لعضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم من مديري الهيئة القيام ببعض اختصاصات رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة طبقاً لمتطلبات العمل .

مادة ٨ - يقدم رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة تقريراً شهرياً لمجلس الإدارة عن تقدم سير العمل في مشروع مجمع الحديد والصلب والمشروعات

التي تدخل في اختصاص الهيئة وتقوم بتنفيذها سواء ما تقدم الهيئة بتنفيذه بنفسها أو بواسطة جهة أخرى .

مادة ٩ - تؤول إلى الهيئة أصول وحقوق والتزامات المؤسسة المصرية العامة لصناعة الحديد والصلب المتعلقة بتنفيذ مجمع الحديد والصلب .

وينقل العاملون القائمون بشئون هذه الأصول إلى الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب بحالتهم .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٩ . (٢٢ مايو سنة ١٩٦٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٧٠

بإنشاء الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية

والمشروعات التمدينية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسات العامة الصناعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣٤ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ،

(١) الجريدة الرسمية في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٠ - العدد ٣ .

قـ و ر ة

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية « يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة ويكون مركزها مدينة القاهرة » .

وتحل هذه الهيئة محل المؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين وتؤول إليها كافة حقوق والتزامات المؤسسة المذكورة .

ويلحق بها مشروع الصندوق الخاص التابع للأمم المتحدة والمركز التعدينى الملحق بمشروع التخطيط الإقليمى لحافظة أسوان .

مادة ٢ - تختص الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية بما يأتى :

١ - القيام بأعمال المساحة الجيولوجية والتعدينية على مستوى الجمهورية للتعرف على جيولوجيتها وخاماتها التعدينية وتقييمها ، ووضع الخرائط اللازمة .

ومتابعة التطورات الحديثة فى شئون المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية والعمل على تطويرها بما يتفق مع التطور التعدينى والصناعى فى البلاد والاتصال بالمنظمات المحلية والدولية التى تقوم بنشاط مماثل للأفادة من تجاربها وخبراتها .

٢ - اقتراح المشروعات التعدينية المستقبلية التى تدخل فى الخطة الصناعية .

٣ - القيام بتنفيذ المشروعات التعدينية المدرجة بخطة الصناعة للبلاد والتى توكل إليها عن طريق الهيئة العامة للتصنيع أو غيرها من الهيئات حتى بدء مرحلة الانتاج ثم استنادها الى الشركات الصناعية المتخصصة .

مادة ٣ - تتكون موارد الهيئة مما يلى :

- ١ - المبالغ التى ترصد لها سنويا فى ميزانية الدولة .
- ٢ - القروض التى تعقدها الهيئة .

٣ - الاعانات والتبرعات والهبات التى يوافق مجلس الادارة على قبولها سواء من الهيئات العامة أو الخاصة أو الدولية وغير ذلك مما تحصل عليه الهيئة نتيجة نشاطها .

مادة ٤ - تعتبر أموال الهيئة أموالاً عامة وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة .

مادة ٥ - يتولى وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية سلطة التوجيه والاسراف والرقابة على الهيئة .

مادة ٦ - تنتقل تبعية الشركات التى تتبع المؤسسة المصرية للابحاث الجيولوجية والتعدينية ومركز تعدين ومعادن قنا والادارة العامة للمناجم والمهاجر الى المؤسسات العامة المتخصصة والجهات الموضحة قرين كل منها :

- | | |
|---|---|
| المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية . | (١) شركة النصر للفسفات
(٢) شركة فوسفات البحر الأحمر .. |
| المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية . | (٣) شركة النصر للملاحات |

- | | |
|--|---|
| المؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات . | (٤) الشركة المصرية للجباينات والمهاجر والرخام
(٥) الشركة العامة للثروة المعدنية |
|--|---|

(٦) شركة سيناء للمنجنيز | المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية •

(٧) مركز تعدين ومعادن قنا | مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني •

(٨) الادارة العامة للمناجم والمحاجر | وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية •

مادة ٧ — يشكل مجلس ادارة الهيئة على النحو الآتى :

(١) رئيس مجلس ادارة الهيئة •

(٢) مدير عام الهيئة •

(٣) المدير العام للمساحة الجيولوجية بالهيئة •

(٤) سبعة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من السيد وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية •

مادة ٨ — مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت الهيئة من أجله •

ويجوز لمجلس ادارة الهيئة أن يشكل من بين أعضائه أو غيرهم لجانا دائمة أو مؤقتة تختص كل منها بمهمة معينة وتقدم هذه اللجان قراراتها للمجلس للنظر فيها •

مادة ٩ — يتولى رئيس مجلس ادارة الهيئة ادارتها وتصريف شئونها وله أن يفوض مديرا أو أكثر فى بعض اختصاصاته •

مادة ١٠ — يمثل رئيس مجلس ادارة الهيئة فى صلاتها بالهيئات

والأشخاص الأخرى وأمام القضاء ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الهيئة .

مادة ١١ - تكون اجتماعات مجلس إدارة الهيئة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ١٢ - تبلغ قرارات مجلس إدارة الهيئة الى الوزير لاعتمادها وعلى الوزير أن يرفع الى رئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه فيها .

مادة ١٣ - يكون للهيئة ميزانية خاصة بها وتبدأ السنة المالية فى أول يوليو وتنتهى آخر يونيو من كل سنة ويتولى مدير عام الهيئة اعداد ميزانيتها وحسابها الختامى وتعرض ميزانية الهيئة والحساب الختامى وفقاً للشروط والأوضاع التى تعينها اللائحة المالية للهيئة .

مادة ١٤ - ينقل العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين والعاملون بالمركز التعدينى الملحق بمشروع التخطيط الاقليمى لحافظة أسوان بدرجاتهم الى الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ويسرى فى شأنهم أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ المحرم سنة ١٣٩٠ (١٤ مارس، سنة ١٩٧٠) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٣

بشان انشاء جهاز للصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات
التعاونية ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة
المحلية .

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بادخال تعديلات على بعض
التشريعات المتعلقة بشئون التعاون ،

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تفويض
وزير الشئون الاجتماعية فى اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات
التعاونية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ بتمديد الجهات
الادارية المختصة بالاشراف على الجمعيات التعاونية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٠ لسنة ١٩٦٦ بتحديد الجهة
الادارية المختصة والوزير المختص المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦١ ،

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٨ يونية سنة ١٩٧٣ - العدد ٢٦ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز
الحكومي ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

تسـون :

مادة ١ - تشكل لجنة عليا للتخطيط والاشراف على قطاع الحرفيين
ترئاسة وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية وعضوية
كل من :

- (١) رئيس جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى .
- (٢) أمين الرأسمالية الوطنية والحرفيين باللجنة المركزية للاقتصاد
الاشتراكى العربى .
- (٣) نائب رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
- (٤) وكيل وزارة الاسكان والتشييد .
- (٥) وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية .
- (٦) وكيل وزارة التموين والتجارة الداخلية .
- (٧) وكيل وزارة الصناعة للرقابة الصناعية .
- (٨) وكيل وزارة الصناعة للتكفاية الانتاجية .
- (٩) وكيل وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .
- (١٠) وكيل وزارة التخطيط .
- (١١) وكيل وزارة القوى العاملة .
- (١٢) وكيل وزارة التأمينات .
- (١٣) رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسلع الهندسية .
- (١٤) رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية .

(١٥) رئيس مجلس ادارة بنك الاسكندرية *

(١٦) رئيس الاتحاد العام للصناعات *

(١٧) خمسة أعضاء يمثلون الحرفيين والجمعيات التعاونية الحرفية يرشحهم الاتحاد الاشتراكي العربى *

(١٨) مدير عام جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى ويكون أميناً للجنة *

واللجنة أن تشكل من بين أعضائها مكتباً تنفذياً برئاسة رئيس جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى لمباشرة بعض اختصاصاتها *

مادة ٢ - تختص اللجنة بوضع الخطط والسياسة العامة لرعاية الحرفيين والنهوض بمستواهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وحصرهم وتصنيفهم وتحديد احتياجاتهم من الخامات ومستلزمات الانتاج وأسلوب توزيعها توزيعاً عادلاً *

كما تتولى اللجنة وضع السياسة التمويلية للحرفيين وتشويق انتاجهم وسياسة توفير الخدمات الادارية والفنية لهم وتدريبهم والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات التى لها اختصاصات تتصل بالحرفيين أو تؤثر عليهم *

كما تختص اللجنة بدعم التعاون الانتاجى والنهوض بالجمعيات التعاونية الانتاجية واستكمال البناء التعاونى *

مادة ٣ - ينشأ جهاز يسمى جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى يتبع وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية *

مادة ٤ - يختص الجهاز بما يأتى :

(١) متابعة تنفيذ الخطط والسياسات العامة التى تضعها اللجنة العليا للتخطيط والاشراف على قطاع الحرفيين *

- (٢) اجراء البحوث والدراسات لتنمية الصناعات الحرفية ، وتشكيل شعب فنية لدراسات والبحوث في مجموعات الحرفيين المختلفة على أن يساهم فيها ممثلون عن الحرفيين أنفسهم *
- (٣) دراسة وتوفير مصادر التمويل الجارى والاستثمارى للنشاط الحرفى والتعاونيات الانتاجية *
- (٤) وضع الخطط المشتركة بالتعاون مع الجهات المختصة لتسويق منتجات الحرفيين فى الداخل والخارج وتنظيم أساليب الدعاية لهذه المنتجات *
- (٥) اعداد الدراسات اللازمة لحصر مستلزمات الانتاج للحرفيين والخامات اللازمة لهم واقتراح أسس توزيعها *
- (٦) حصر وتصنيف الحرفيين وتجميعهم فى جمعيات تعاونية أو مجموعات صناعية بالتعاون مع الجهات المختصة *
- (٧) وضع برامج تدريب الحرفيين على المستويات المختلفة *
- (٨) اقتراح السياسة العامة للتعاون الانتاجى والتخطيط للتعاونيات الانتاجية واستكمال البناء التعاونى وعرض ذلك على اللجنة العليا *
- (٩) تنظيم الاشتراك فى المعارض المحلية واندولية *
- (١٠) جمع الاحصاءات والبيانات الخاصة بالتعاون الانتاجى *
- (١١) تنظيم عقد المؤتمرات لأعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية والعاملين بها *
- (١٢) توفير الخدمات الفنية والادارية للحرفيين *
- (١٣) اقتراح تحديد الحصص النقدية اللازمة لاستيراد خامات و مستلزمات انتاج الحرفيين *
- (١٤) الاشتراك مع الجهات المختصة لوضع سياسة التأمينات الاجتماعية للحرفيين *

مادة ٥ - يكون للجهاز رئيس يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية ومدير عام ، ويلحق به عدد كاف من العاملين وفقا للتنظيم الذي يصدر به قرار من وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية .

مادة ٦ - تدرج الاعتمادات اللازمة لهذا الجهاز في فرع خاص ضمن موازنة الأمانة العامة للحكم المحلى .

مادة ٧ - يعتبر الجهاز هو الجهة الادارية المختصة في تطبيق القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بالنسبة للجمعيات التعاونية الانتاجية ، كما يعتبر وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية بالنسبة لهذه الجمعيات الوزير المختص في تطبيق أحكام هذا القانون وفي إصدار القرارات التنفيذية له .

مادة ٨ - يتولى الجهاز الاشراف على مديريات التعاون الانتاجى بالمحافظات وتكون هذه المديريات هي الأجهزة التنفيذية لرعاية الحرفيين والاشراف على التعاون الانتاجى بالمحافظات .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ جمادى الاول سنة ١٣٩٣ (١٦ يونية سنة ١٩٧٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٤

في شأن الهيئة العربية للتصنيع (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ،
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن إعادة
تنظيم وزارة الصناعة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة
العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة والقرارات المعدلة له ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الصناعة وتشجيعها ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠١ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل الوزارة ،

قـرـر :

مادة ١ - يستبدل باسم الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس
للصناعة (الهيئة العامة للتصنيع) * .

مادة ٢ - تنتقل اختصاصات مصلحة التنظيم الصناعي الى الهيئة
العامة للتصنيع * .

مادة ٣ — تعتبر الهيئة العامة للتصنيع هيئة عامة في مفهوم أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة .

مادة ٤ — يستبدل بنص المادة ٣ من القانون رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه النص الآتي :

« مادة ٣ — يشكل مجلس ادارة الهيئة من رئيس وخمسة عشر عضوا على الأقل وخمسة وعشرين عضوا على الأكثر ، يصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون عضو مجلس الادارة المنتخب للهيئة من بين أعضاء المجلس وله اختصاصات مدير الهيئة » .

مادة ٥ — يندب العاملون بمصلحة التنظيم الصناعي الى الهيئة العامة للتصنيع حتى يتم توزيعهم بدرجاتهم على هيئات الوزارة ومصلحتها بقرار من نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (٢٠ أبريل سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٧

في شأن تطوير الهيئة العامة للتصنيع (١، ٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
والقوانين المعدلة لها ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين
بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة
العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة
العامة للتصنيع ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن تحديد
اختصاصات وزارة الكهرباء والبتروك والتعدين ،

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ إبريل سنة ١٩٦٧ - العدد ٥٨ .
(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧
بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات (الجريدة الرسمية في
١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر) ونص في مادته الاولى على أن يفوض
السيد الدكتور / عاطف صدقي ، رئيس مجلس الوزراء في مباشرة
اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٧ .

قــرر :

مادة ١ - تعتبر الهيئة العامة للتصنيع هيئة عامة مركزية لشئون التصنيع في قطاعات الصناعة والكهرباء والبتروك والتعددين والانتاج المدنى بوزارة الانتاج الحربى ، وغيرها من القطاعات الاقتصادية التى تبأشر نشاطا صناعيا *

وتتبع الهيئة نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء والبتروك والتعددين (١) ويكون لها فى سبيل تحقيق أغراضها الاختصاصات الآتية :

١ - جمع البيانات عن الانتاج الصناعى ورؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة وتكاليف الانتاج وحجم الطلب المحلى على السلع الصناعية وكميات التصدير منها وأسواق التصدير وكميات الاستيراد فى حالة عدم كفاية الانتاج المحلى وكذلك التطورات الفنية والاتجاهات العالمية بالنسبة لكل فرع من فروع الصناعة وأجراء البحوث والدراسات الخاصة بأعداد المشروعات الصناعية بما يسمح بوضع أسس التوجيه الصناعى والتنمية الصناعية على أساس من الدراسات والبيانات الفنية والاقتصادية الصحيحة *

٢ - معاونة الجهات المشغلة بالصناعة فى الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بالمشروعات واستكمال بحث ما تقدمه هذه الجهات من مشروعات من جميع النواحي الفنية والاقتصادية ورسم الخطة الصناعية وأعداد ما يتصل بها من برامج لتنفيذها *

٣ - حصر الطاقات الانتاجية القائمة والتعرف على إمكاناتها والقيام بالبحوث والدراسات للعمل على استغلالها الى أقصى درجة ممكنة والتحقق من أنها مشغلة بالكامل قبل السماح بأضافة طاقات جديدة *

(١) صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٧٧ لسنة ١٩٦٧ ونص على أن تتبع الهيئة العامة للتصنيع وزير الصناعة (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٧/٩/٧ - العدد ٧٨) *

٤ - العمل على زيادة نسبة نصيب التصنيع المحلى فى المعدات والمهمات التى تحتاج اليها مشروعات الاستثمار بتوجيه الاحتياجات الخاصة بالمعدات والمهمات وقطع الغيار التى يمكن صنعها محليا الى الجهات القادرة على ذلك حسب امكانياتها *

٥ - مراجعة تصميمات الأعمال الانشائية الخاصة بالمشروعات للتحقق من خلوها من الاسراف ومن قيامها على أسس سليمة تحقق أكثر وفرة ممكن فى التكاليف الانشائية للمشروعات والمعاونة فى مراقبة التنفيذ *

٦ - تنسيق التعاون مع الهيئات الأجنبية فيما يتعلق بخطة التصنيع والاستفادة من الخبرة الأجنبية فى نطاق اتفاقات التعاون الفنى والاقتصادى مع الدول الأجنبية ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقات فيما يتعلق بخطة التصنيع والتحضير للمؤتمرات الدولية فيما يتعلق بشئون التصنيع ومتابعة القرارات التى تصدرها *

٧ - وضع سياسة لتنظيم الاستعانة بالخبراء الأجانب فى مجال التصنيع *

٨ - تقديم المشورة والخبرة الفنية للهيئات الأجنبية *

مادة ٢ - لا يعتبر أى مشروع صناعى قابلا للادراج فى الخطة العامة قبل موافقة مجلس ادارة الهيئة عليه *

مادة ٣ - للهيئة فى سبيل تحقيق أغراضها ، الاستعانة بأهل الخبرة فى شئون التصنيع ، كما أن لها أن تستعين ببيوت الخبرة الفنية الأجنبية بالنسبة الى المشروعات الجديدة التى تقوم بدراستها *

مادة ٤ - تتكون الهيئة من الأقسام الفنية الآتية :

(أ) قسم التخطيط الصناعى والبحوث الفنية *

- (ب) قسم البحوث الاقتصادية •
- (ج) قسم التصنيع المحلى •
- (د) قسم الانشاءات الصناعية •
- (هـ) قسم الاتفاقات الخارجية •

مادة ٥ - تشكل بالهيئة لجنة دائمة تختص بمراجعة المعدات والمهمات وقطع الغيار التى تحتاج اليها المشروعات والمصانع القائمة وتحديد ما يصنع منها محليا وما يتم مداركته منها من الخارج وتوجيه المعدات والمهمات وقطع الغيار التى يمكن صنعها محليا الى الجهات القادرة على ذلك حسب امكانياتها كما تختص برسم سياسة استغلال الطاقات الفائضة بالمصانع أو المشروعات الانتاجية القائمة عن طريق التوفيق بين الامكانيات المتاحة بها والاحتياجات الخاصة بالمصانع والورش القائمة والمشروعات الجديدة فى جميع القطاعات بالتعاون مع هيئات التنفيذ •

مادة ٦ - سيكون للهيئة نائب لرئيس مجلس ادارتها ، يعاونه فى الاشراف على الجهاز الفنى والادارى بالهيئة وعلى سير العمل بها ، كما يتولى الاختصاصات التى يفوضه فيها مجلس الادارة أو رئيسه •

وتكون لنائب الرئيس السلطات المخولة للوزير ، فى القوانين والقرارات ، بالنسبة الى العاملين بالهيئة •

مادة ٧ - يشكل مجلس ادارة الهيئة ، على الوجه الآتى (١) :

نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء والبتترول والتعدين رئيسا

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٨ باعادة تشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة للتصنيع (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٨/٥/٥ - العدد ١٨) •

أعضاء	وزير الانتاج الحربى
	وزير الصناعة
	وزير التخطيط
	وزير الاسكان والمرافق
	نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة
	عدد من المديرين الذين يختارهم رئيس مجلس الادارة ثلاثة على الأكثر ، أعضاء متفرغون

ويعين نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة ، والأعضاء المتفرغون ،
ويحدد مرتباتهم بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على عرض رئيس
مجلس ادارة الهيئة .

مادة ٨ - يتخذ نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء والبتترول والتعدين
الاجراءات اللازمة لنقل العاملين بدرجاتهم من وزارة الكهرباء والبتترول
والتعدين ووزارة الصناعة ووزارة الانتاج الحربى الى الهيئة ومن الهيئة
الى تلك الوزارات ، وذلك حسب مقتضيات العمل بعد الاتفاق مع الوزراء
المختصين وذلك فى موعد غايته ١٩٦٨/٦/٣٠ .

مادة ٩ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برباية الجمهورية فى ٢ المحرم ١٣٨٧ (١٢ أبريل سنة ١٩٦٧) .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٦

بإنشاء مكتب الاستثمار الصناعي بالمدن الجديدة (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى ،

قصر

مادة ١ - ينشأ بالهيئة العامة للتصنيع مكتب باسم « مكتب الاستثمار الصناعى بالمدن الجديدة » يتولى العمل به عدد من العاملين المختصين بكل من الهيئة المذكورة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ووزراء الكهرباء والطاقة .

مادة ٢ - يتولى المكتب المنصوص عليه بالمادة السابقة تلقى وبحث طلبات اقامة المشروعات الاستثمارية ومنح التراخيص اللازمة متى توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون المستثمر مصرياً « فرداً كان أو شركة » .

٢ - أن يكون المشروع المطلوب الترخيص باقامته من المشروعات الصناعية غير المدرجة بقوائم الصناعات المحظور اقامتها وغير الخاضعة لأحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

٣ - أن يقيم المشروع في المناطق التي تحددها وزارة التعمير
بالمجتمعات والمدن الجديدة *

٤ - أن يتقدم المستثمر بطلبه مستوفيا لكافة الأوراق والبيانات اللازمة
وفق النموذج المعد لهذا الغرض والذي يصدر به قرار من وزير الصناعة *

٥ - أن يسدد الطالب مبلغا قدره مائة جنيه مصرى عند تقديم الطلب
لمواجهة الدمغات المقررة قانونا والنفقات التي يصدر بتحديددها قرار من
وزير الصناعة *

مادة ٣ - يختص المكتب المذكور بإصدار التراخيص الصناعية
النهائية لاقامة المشروعات الصناعية بالمجتمعات والمدن الجديدة بما في ذلك :

- ١ - تحديد موقع المشروع وتخصيص المساحة اللازمة له *
- ٢ - تخصيص الطاقة الكهربائية اللازمة للمشروع طبقا لجدول زمني
محدد *

٣ - اعتماد مستندات استيراد الآلات والمعدات *

٤ - التوصية بالاعراج عن المعدات والآلات المستوردة طبقا للقواعد
المتبعة ، تمهيدا للاستفادة من الاعفاءات الجمركية *

٥ - التوصية بالاستفادة من الاعفاءات الضريبية المقررة بقانون
المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك لمدة عشر سنوات متى توافرت الشروط
والضوابط المقررة قانونا لذلك *

٦ - التوصية بالاعراج عن خطاب الضمان طبقا للقواعد المتبعة *

مادة ٤ - يتولى المكتب المذكور متابعة تنفيذ المشروعات المرخص بها
طبقا للبرنامج المحدد لتنفيذها ويلغى الترخيص في الحالتين الآتيتين :

١ - اذا لم يلتزم المستثمر بتنفيذ المشروع طبقا للبرنامج المحدد،
فالم يقدم مسبقا مبررا يقبله المكتب .

٢ - اذا خالف المستثمر شروط الترخيص ،

مادة ٥ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ،

صدر برباسة مجلس الوزراء في ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٤٠٦ (٦ يناير
سنة ١٩٨٦) .

د : علي لطفى

القسم السادس

في تنظيم صناعة أجهزة اطفاء الحريق وتميئتها

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣

بشأن تنظيم صناعة أجهزة اطفاء الحريق وتميئتها (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها على مصانع أجهزة اطفاء الحريق وملحقاتها أو قطع الغيار الخاصة بها وعلى جهات تصنيع وتجهيز وتعبئة المواد الكيماوية بها وذلك أيا كانت تكاليف اقامة تلك المصانع أو تلك الجهات .

كما تسرى أحكام القانون المشار اليه على المصانع والجهات القائمة وقت العمل بهذا القانون وعليها أن تتقدم بطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون الى مصلحة الرقابة الصناعية لقيدها فى السجل الذى يعد لذلك .

مادة ٢ - يجب أن تكون أجهزة اطفاء الحريق وملحقاتها مطابقة للمواصفات القياسية المصرية التى تصدرها الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى أو المواصفات الأجنبية التى تعتمدها الهيئة .

ويسرى هذا الحكم على ما يستورد أو يصدر من تلك الأجهزة وملحقاتها .

مادة ٣ - تلتزم مصانع أجهزة إطفاء الحريق بما يأتي :

١ - اعداد سجلات تثبت بها كميات منتجاتها من هذه الأجهزة وأرقامها المسلسلة وملحقات الأجهزة ونتائج الاختبارات والفحوص التي أجرتها وأسماء وعناوين الجهات التي حصلت على إنتاجها *

٢ - أن تبين على كل جهاز معد للبيع بطريقة واضحة وغير قابلة للمحو تاريخ الصنع واسم المنشأة وما يفيد صنعه طبقا للمواصفات القياسية المعتمدة كما تبين على الجهاز طريقة الاستعمال *

٣ - اصدار شهادة صلاحية لكل جهاز يتم انتاجه بمعرفتها ينص فيها على أن الجهاز مصنع طبقا للمواصفات القياسية المعتمدة وأنه قد اجتاز الاختبارات والفحوص وتحققت فيه الاشتراطات المنصوص عليها في تلك المواصفات وتشمل هذه الشهادة على الأخص ، البيانات الآتية :

(أ) اسم المنشأة وعلامتها التجارية *

(ب) الرقم المسلسل للجهاز *

(ج) تاريخ الترخيص الممنوح للمنشأة بالتصنيع *

(د) تاريخ اجراء اختبار الضغط على الجهاز *

(هـ) مدة صلاحية الجهاز وموعد اعادة الاختبار *

٤ - أن توفر في مكان الانتاج المعدات اللازمة لاجراء الاختبارات والفحوص للتحقق من الاشتراطات المنصوص عليها قانونا في المواصفات القياسية وعليها أن توفر بوجه خاص أجهزة اختبار الضغط وذلك كله خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون *

مادة ٤ - مع عدم الاخلال بحق السلطات المختصة في فحص أجهزة

(م ٤٣ - موسوعة مصر ج ١٧)

إطفاء الحريق المستوردة من الخارج يجب أن يصحب كل جهاز شهادة صلاحية صادرة عن جهة الانتاج وتعامل الشهادات الصادرة طبقا للمواصفات الأجنبية المعتمدة لدى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى معاملة الشهادات الصادرة من جهات الانتاج المحلية المشار اليها بالفقرة ٣ من المادة الثالثة *

أما الشهادات الصادرة على غير ذلك فتعرض على الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى لبدء الرأى فى شأنها بالاتفاق مع مصلحة الدفاع المدنى *

مادة ٥ - على كل حائز عند العمل بهذا القانون لجهاز إطفاء حريق لم يحصل على شهادة الصلاحية المنصوص عليها فى المادة الثالثة أن يتقدم الى الادارة الهندسية والميكانيكية بالمجالس المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لاتخاذ اللازم نحو فحص واختبار الجهاز والحصول على شهادة بصلاحيته *

وتقوم الادارة الهندسية والميكانيكية بالمجالس المحلية المختصة بإجراء اختبار جميع أجهزة إطفاء الحريق المستعملة المحلية والمستوردة التى يحددها قرار وزير الصناعة وفى المدد التى يحددها هذا القرار *

مادة ٦ - يقتصر الاشتغال بتعبئة المواد الكيماوية الخاصة بأجهزة إطفاء الحريق فى عبوات معدة للتداول وكذلك الاشتغال بتعبئة هذه المواد داخل الأجهزة على الجهات التى تقيد فى سجلات مصلحة الرقابة الصناعية * وعلى الجهات التى تشغل بالتعبئة وقت العمل بهذا القانون أن تتقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل به بطلب الى مصلحة الرقابة الصناعية لتقيدها فى السجل الذى يعد لذلك *

مادة ٧ - على الجهات التى يرخص لها فى الاشتغال بتعبئة المواد الكيماوية فى عبوات معدة للتداول أن تستعمل فى التعبئة العبوات المعتمدة

نماذجها من مصلحة الرقابة الصناعية على أن توضع عليها العلامة التجارية للجهة التى قامت بالتعبئة .

مادة ٨ - على الجهات التى يرخص لها فى الاستغلال بتعبئة المواد الكيماوية داخل أجهزة اطفاء الحريق أعداد سجلات تثبت فيها عدد الأجهزة التى تم ملؤها وأرقامها المسلسلة وأسماء وعناوين الجهات التى تمت التعبئة لحسابها وتخطر بذلك مصلحة الرقابة الصناعية ومصلحة الدفاع المدنى .

ويحظر ملء أجهزة اطفاء الحريق إلا اذا كانت مصحوبة بشهادة الصلاحية المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة أو المادة الرابعة .

مادة ٩ - تلتزم الجهات التى تستغل بتعبئة أجهزة اطفاء الحريق بأن تقدم الى كل من يتم لحسابه تعبئة أى جهاز شهادة تفيد أن المواد المعبأة مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة وتشمل هذه الشهادة البيانات الآتية :

- ١ - اسم جهة التعبئة وعلاماتها التجارية .
- ٢ - رقم الجهة فى سجلات مصلحة الرقابة الصناعية .
- ٣ - نوع المواد الكيماوية ومصدرها .
- ٤ - تاريخ التعبئة ومدة الصلاحية .
- ٥ - رقم الجهاز واسم المصنع المنتج .

مادة ١٠ - يصدر وزير الصناعة القرارات المحددة لرسوم تعبئة أجهزة الاطفاء واجراءاته .

مادة ١١ - مع عدم الاخلال بتطبيق أى عقوبة أشد يعاقب على

مخالفة أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة له بالجسب مدة لا تتجاوز ستة أشهر ، وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ومصادرة الجهاز .

وفى حالة العود يجوز الحكم بغلق المصنع أو جهة التعبئة مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز ثلاثة أشهر .

مادة ١٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره ولوزير الصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (١) .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٣ (٢٩ يولية سنة ١٩٧٣) .

قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٧٩١ لسنة ١٩٧٦

بتنفيذ أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣

بتنظيم صناعة أجهزة اطفاء الحريق وتعبئتها (١)

وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم صناعة أجهزة اطفاء الحريق
وتعبئتها ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـرـر :

مادة ١ - تعتبر صناعة أجهزة اطفاء الحريق وتعبئتها وانتاج
وتعبئة المواد الكيماوية الخاصة بها من الصناعات الأساسية في تطبيق
حكم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

مادة ٣ - لا يجوز اقامة مصانع أجهزة اطفاء الحريق وتعبئتها
بالمواد الكيماوية وكذلك تعبئة المواد الكيماوية الخاصة بهذه الأجهزة في
عبوات معدة للتداول ، الا بترخيص من الهيئة العامة للتصنيع .

مادة ٣ - تصدر مصلحة الرقابة الصناعية تراخيص مزاوله نشاط
انتاج أجهزة اطفاء الحريق أو تعبئتها بالمواد الكيماوية وكذلك تعبئة المواد
الكيماوية الخاصة بهذه الأجهزة في عبوات وذلك طبقا للنموذج المرفق .

مادة ٤ - تعد مصلحة الرقابة الصناعية السجلات الخاصة بقييد
المصانع المنتجة لأجهزة اطفاء الحريق وتعبئة المواد الكيماوية الخاصة بها ،

طبقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ،
ويحصل رسم قدره جنيهان عند قيد الجهة التى تزاوّل هذا النشاط فى
هذه السجلات •

مادة ٥ — على كل مصنع يقوم بإنتاج أجهزة إطفاء الحريق اعداد
سجلات خاصة مرقمة ومعتمدة من مصلحة الرقابة الصناعية لكل نوع من
الأجهزة المنتجة وتدوّن بهذه السجلات البيانات الآتية :

١ — الرقم المسلسل للجهاز وملحقاته •

٢ — نتائج وقوارىخ الاختبارات والفحوص التى أجريت على
الجهاز •

٣ — اسم وعنوان الجهة التى حصلت على الجهاز •

مادة ٦ — تلتزم الجهات التى يرخص لها فى الاشتغال بتعبئة أجهزة
إطفاء الحريق بالمواد الكيماوية بأعداد سجلات مرقمة ومعتمدة من مصلحة
الرقابة الصناعية وذلك لكل نوع من أنواع العبوات •

مادة ٧ — لا يجوز تداول أجهزة إطفاء الحريق الا اذا كانت مصحوبة
بشهادة الصلاحية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣
المشار اليه •

مادة ٨ — على حائزى أجهزة إطفاء الحريق سواء كانت محلية أو
مستوردة التقدم الى الادارة الهندسية والميكانيكية بالمجالس المحلية
المختصة قبل انتهاء مدة الصلاحية المنصوص عليها فى تاريخ اختبار الجهاز
بخمسة عشر يوما على الأقل لتقرير مدى صلاحية الجهاز •

مادة ٩ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره •

صدر فى ٢ شعبان سنة ١٣٩٦ (٢٩ يوليو سنة ١٩٧٦) •

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	إدارة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					١
٢					٢
٣					٣
٤					٤
٥					٥
٦					٦
٧					٧
٨					٨
٩					٩
١٠					١٠
١١					١١
١٢					١٢
١٣					١٣
١٤					١٤
١٥					١٥
١٦					١٦
١٧					١٧
١٨					١٨
١٩					١٩
٢٠					٢٠

صيارفة ومحصلون

قرار وزير المالية رقم ٧١ لسنة ١٩٢٩

بتأسيس صندوق ضمانات تعاونى للصيارف والمحصلين التابعين
لمصلحة الأموال المقررة (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على الشروط الموضوعة بضمانة صيارف البلاد الواردة
في المواد من نمرة ٥٥٨ الى ٥٦٨ من كتاب التحصيلات سنة ١٩٢٠ ؛
وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤
الخاص بصندوق احتياطى الصيارف والمحصلين ؛
وبناء على ما عرضه حضرة صاحب العزة مدير عام مصلحة الأموال
المقررة ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — ينشأ صندوق يسمى صندوق الضمانات التعاونى للصيارف
والمحصلين التابعين لمصلحة الأموال المقررة (٢) على مقتضى الأحكام التالية

(١) نصت المادة الأولى (ب) من لائحة صندوق التامين الحكومى
لضمانات ارباب العهد الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٧١ لسنة ١٩٨٦ على
أن يستثنى من تعريف أمين العهد فى تطبيق أحكام اللائحة المذكورة
المحصلون التابعون لمصلحة الأموال المقررة الصادر فى شأنهم قرار وزير المالية
رقم ٧١ فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ .

(٢) افتت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بانه
يبين من نص المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٧١ لسنة ١٩٢٩ أن
ضمان الصندوق لا يقوم الا بالنسبة الى صيارف مصلحة الاموال المقررة
ومحصليها دون غيرها من المصالح والجهات الادارية فاذا انحسرت عن الصراف
أو المحصل تبعيته لمصلحة الأموال المقررة خرج عن نطاق الضمان الذى يترتب
الصندوق من التاريخ الذى تزايله فيه تبعيته لهذه المصلحة ولا يضمن الصندوق
الا المبالغ التى كانت فى عهد الصراف أو المحصل حتى هذا التاريخ .
(الملف رقم ١٠٥/٢/٣٢ جلسة ١٩٦٥/١٢/٩) .

الغرض منه تكزين رأس مال يحل محل الضمانات المفروض على الصيارف والمحصلين تقديمها طبقاً للشروط المعمول بها الآن .

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزير الخزانة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٦)
يتكون رأسمال الصندوق من استقطاع مبلغ يوازي ١٪/ بحد أدنى ٢٥٠ مليماً من مرتب كل صراف أو محصل شهرياً طوال مدة خدمته .

مادة ٣ - المبالغ التي يضمنها الصندوق هي كل المبالغ التي يعهد إلى الصيارف والمحصلين في تحصيلها ولم يوردوها في الخزانة بعد قبضها سواء أكان عدم توريدها يرجع إلى حصرل اختلاس أو غش أو تزوير أو خيانة أمانة أو إهمال أو عدم احتياط أو خطأ وعلى العموم كل المبالغ التي يقرر وزير المالية مسئولية الصراف أو المحصل عنها في عدم توريدها للخزينة .

مادة ٤ - تودع أموال الصندوق بأحد البنوك المعتمدة من الحكومة بالفائدة التي يتم الاتفاق عليها مع مصلحة الأموال المقررة رتبتها بهجرد ايداعها ملكاً للصندوق ومخصصة لسداد المبالغ المنصوص عليها في المادة الثالثة فلا يجوز الحجز عليها أو التنازل عنها .

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار وزير الخزانة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٦)
المبالغ التي لم ترد للخزانة والتي يضمنها صندوق الضمانات يصير استيفاؤها مما يأتي :

- (أ) من المرتب المستحق للصراف أو المحصل المسئول .
- (ب) من المبالغ المدفوعة منه لصندوق الضمانات .
- (ج) الباقي بعد ذلك يسدد للخزانة من فوائد الأقساط المخصوصة من حساب الصيارف والمحصلين عموماً والتي يفرد لها حساب خاص .

مادة ٦ - إذا لم تف المبالغ المبينة بالمادة السابقة لسداد المبالغ التي لم ترد للخزانة فالباقي يخصم من رأس مال الصندوق فإذا نقص بذلك

رأس المال أقل من ثلثيه حسبما يصل اليه في ختام السنة السابقة يكلف الصيارف والمحصلون جميعهم الموجودون في الخدمة بتغطيته وذلك في مدة أربع سنوات تبتدىء من تاريخ الخصم بنفس الطريقة المبينة في المادة الثالثة .

مادة ٧ - (مستبدلة بقرار وزير الخزانة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٦)
الاشتراكات التي تخصم من مرتبات الصيارف والمحصلين تنفيذا لنص المادتين ٢ ، ٦ تصبح من حق الصندوق ولا ترد بالتالى لهم ويسرى حكم هذه المادة على جميع الصيارف والمحصلين الموجودين بالخدمة والذين انتهت خدمتهم قبل صدور هذا القرار ولم تصرف لهم مستحقاتهم لكن .

مادة ٨ - (مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٧)
تسدد من حصيله الصندوق المبالغ المختلطة بمعرفة الصيارف والمحصلين فور صدور القرار النهائي مضافا اليها غرامة التأخير بمواقع ١٠٪ وذلك اعتبارا من التاريخ الذى كان يجب أن يتم فيه التوريد الى التاريخ الذى يتم فيه السداد باعتبار أن الصراف أو المحصل مدينا للحكومة بالمبالغ التى اختلصها وذلك اذا لم يف المرتب المستحق للصراف أو المحصل والمبالغ المدفوعة منه للصندوق بجميع المبالغ المختلطة .

مادة ٩ - (مستبدلة بقرار وزير الخزانة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٦)
المبالغ المتحصلة من أموال الصراف أو المحصل المختلص ومن بيع ممتلكاته طبقا لقانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وما قد يستحقه من مكافأة أو القدر الجائر خصمه من معاشه في حدود المبالغ المختلصة - تصبح واجبة الأداء للصندوق وتضاف الى رأس ماله نظير قيام الصندوق بسداد تلك المبالغ .

مادة ١٠ - (مستبدلة بقرار وزير الخزانة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧١)
يباشر ادارة هذا الصندوق مجلس ادارة يتكون من :

رئيسا	(١) مدير عام مصلحة الأموال المقررة
	وينوب عنه أثناء غيابه وكبل عام المصلحة للشئون المالية والادارية
أعضاء	(٢) المدير العام للشئون المالية والادارية
	(٣) المراقب العام لشئون العاملين
	(٤) مراقب المرتبات والمعاشات
	(٥) مراقب التحصيل
	(٦) مراقب المحاكمات والاختلاسات
	(٧) مراقب الحسابات

ويقوم بأعمال السكرتارية مدير ادارة المرتبات والضمانات •

ويعتبر اجتماع مجلس الادارة صحيحا اذا حضره الرئيس وأربعة من الأعضاء على الأقل •

ويختص مجلس الادارة ببحث الحالة المالية للصندوق وطرق استثمار أمواله واعتماد ميزانيته السنوية وحسابه الختامى فى نهاية كل سنة •

مادة ١١ - (مستبدلة بقرار وزير الخزانة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧١)
تشكل لجنة فرعية برئاسة المدير العام للشئون المالية والادارية وعضوية كل من المراقب العام للشئون العاملين ومراقب المرتبات والمعاشات ومراقب المحاكمات والاختلاسات وسكرتيرية مدير ادارة المرتبات بالمصلحة يكون اختصاصها النظر فى اصدار القرارات اللازمة لخصم المبالغ المختلفة التى يصدر بها قرار نهائى من رأس مال الصندوق وفوائده •

ويشرف مدير ادارة المرتبات على ضبط سير الأعمال الكتابية والحسابية الخاصة بالصندوق ويعاونه فى ذلك أحد الباحثين واثان مقررغان من الكتبة ويكونون مسئولين عن انتظام الأعمال المذكورة وحسن سيرها •

مادة ١٢ — للصيارف والمحصلين الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القرار أن يختاروا في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية المعاملة بمقتضاه مدة خدمتهم أو تقديم ضمان عقارى عن القيمة التى تقررها مصلحة الأموال المقررة بعقد رسمى تكون مصاريف تحريره وتسجيله على حسابهم الخاص فإذا مضت الثلاثون يوما ولم يختاروا فيها سرت عليهم أحكام صندوق الضمانات كما تقررت في المواد السابقة •

مادة ١٣ — لوزير المالية أن يدخل ما يراه من التعديلات على أحكام هذا القرار أو أن يستبدل نظام الصندوق بنظام آخر •

مادة ١٤ — على مدير عام مصلحة الأموال المقررة تنفيذ هذا القرار الذى يعمل به من أول يناير سنة ١٩٣٠ •

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢

في شأن منح بدل صرافة لصيارفة الخزنة العامة والخزانات

الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح^(١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٥٤ بشأن منح بدل صرافة للصيارفة ومساعدتهم وكبير الصيارفة بالخزانة الرئيسية بوزارة الخزنة والمخزانات الفرعية التابعة لها ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ بشأن منح بدل صرافة لصيارفة خزانة القوات المسلحة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ بشأن منح بدل صرافة لصيارفة خزائن جمرک الاسكندرية والمحمودية والدخان والسويس وبورسعيد والقنطرة والاسماعيلية والقاهرة والانتاج ؛

قرر :

مادة ١ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٤) يمنح صيارفة الخزنة العامة والخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة بدل صرافة قدره ثلاثة جنيهاً شهرياً .

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٤) يمنح صيارفة الخزانات الفرعية بالوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة الذين يقومون بعمل الصرافة بصفة أصلية طوال الشهر وكذلك صيارفة مصلحة الأموال المقررة بدل صرافة قدره جنيهان شهريا .

مادة ٣ - يكون تحديد الخزانات الرئيسية والفرعية بالاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

مادة ٤ - لا يسرى على هذا البديل النص الخاص بالخصم الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

مادة ٥ - تلغى جميع القرارات السابقة بتقرير بدل الصرافة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برياسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢

بشأن ضمانات تحصيل المبالغ المستحقة للخزانة العامة قبل المحصلين
والصيارف ومندوبى الحجز بسبب أداء وظائفهم

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — جميع المبالغ المستحقة لكافة أجهزة الدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، قبل المحصلين والصيارف وغيرهم ممن يقوموا بأعمال التحصيل بسبب أداء وظائفهم • لها حق امتياز على أموالهم •

مادة ٢ — يجوز اتباع اجراءات الحجز الادارى وفقا لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى ، للتنفيذ على أموال المحصلين أو غيرهم من المنصوص عليهم فى المادة الأولى عند عدم وفائهم بالمستحقات المشار إليها •

مادة ٣ — لا تنفذ فى حق الجهات المبينة بالمادة الأولى التصرفات القانونية الصادرة من المختلئين من الأشخاص المنصوص عليهم فى تلك المادة وذلك فى حدود المبالغ المختلصة اذا تمت هذه التصرفات بعد واقعة الاختلاس الا اذا اثبت المتصرف اليه أن التصرف كان بعوض وبحسن نية •

مادة ٤ — يلغى الأمر العالى الصادر فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٥ بشأن تحصيل ما يستحق للحكومة عند الصيارف بسبب أعمال وظائفهم ، وكل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون •

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٢ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٢) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٧١ لسنة ١٩٨٦

بلائحة صندوق التأمين الحكومى لضممانات أرباب العهد (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتها الا فى أحوال خاصة ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشاء صندوق التأمين الحكومى لضممانات أرباب العهد ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى السادس من يونية سنة ١٩٤٨ باصدار لائحة المخازن والمشتريات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧١ الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٣٩ بتأسيس صندوق ضمانات تعاونى للصياغة والمحصلين التابعين لمصلحة الأموال المقررة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تسرى أحكام هذه اللائحة على وحدات الجهاز الادارى ووحدات

الحكم المحلى والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الأخرى التى تشملها الموازنة العامة للدولة كما تسرى أحكامه على الجهات التى تتضمن القوانين أو القرارات الصادرة بشأنها قواعد خاصة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القوانين واللوائح المذكورة ويطلق على الوحدات والهيئات والأجهزة التى تسرى عليها أحكام هذه اللائحة (الجهات الادارية) •

ويباشر صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد المنشأ بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ المشار اليه عمليات التأمين طبقاً لأحكام اللائحة الموافقة وبالشروط والأسعار التى يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (١) •

(المادة الثانية)

يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار •

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول السنة المالية لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٤٠٦ (٣١ أغسطس سنة ١٩٨٦) •

(١) صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن شروط وأسعار التأمين بصندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد (الوقائع المصرية فى ٢٦/١٠/١٩٨٦ - العدد ٢٤١) •

لائحة

صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد :

(أ) **بالمهدة** - النقود أو أوراق الدمنة أو الطوابع ذات القيمة أو الأدوات أو المهمات التى تسند الى أمين المهدة •

(ب) **بأمين المهدة** : كل من يشغل وظيفة صراف أو محصل أو أمين مخزن أو احدى الوظائف ذات المهدة ويستثنى من ذلك المحصلون التابعون لمصلحة الأموال المقررة الصادر فى شأنهم قرار وزير المالية رقم ٧١ فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ المشار اليه •

(ج) **بالصندوق** : صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد المنشأ بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ المشار اليه •

مادة ٢ - تلتزم الجهات الخاضعة لأحكام هذه اللائحة بالتأمين على أمناء العهد العاملين بها واتخاذ إجراءات التأمين وفقا للأحكام التالية :

أولا - ترسل كل جهة الى الصندوق خلال الشهر الأخير من السنة المالية بياناً من نسختين على النموذج رقم (١) المرفق بهذا القرار ^(١) يتضمن البيانات الآتية :

- (أ) أسماء العاملين الذين يتعين التأمين عليهم فى السنة المالية التالية •
- (ب) قيمة ما يسند الى كل منهم من مهدة •
- (ج) قيمة قسط التأمين الذى يسدد لحساب الصندوق •

(١) لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره فى الجريدة الرسمية •

ويوقع على البيان مدير ادارة شؤون العاملين بالجهة بما يفيد صحته ويؤشر عليه رئيس الحسابات بما يفيد سداد جملة الأقساط الواردة فيه الى حساب الصندوق وترسل هاتان النسختان مع الشيك الى الصندوق في ميعاد غايته اليوم الأول من السنة المالية •

وتتخذ ذات الاجراءات في حالة اسناد عهدة الى أمين آخر أو نقل العهدة من أمين الى آخر خلال السنة المالية ، على أن ترسل هذه البيانات للصندوق فوراً •

ثانياً — تحتفظ الجهة بنسخة البيان التي يميدها الصندوق اليها للرجوع اليها عند الاقتضاء •

ويحتفظ الصندوق بالنسخة الأخرى بحسب تاريخ ورودها من الجهة للرجوع اليها عند تقديم المطالبات المتعلقة بحوادث تقتضى التعويض •

مادة ٣ — يعد في كل جهة سجل لقيد أسماء أمناء العهد فيها على أن يتضمن البيانات التالية :

- ١ — اسم أمين العهدة •
- ٢ — وظيفته •
- ٣ — مرتبه أو أجره •
- ٤ — قيمة العهدة التقديرية •
- ٥ — قيمة العهدة المؤمن عليها •
- ٦ — قسط التأمين المستخرج وتاريخ استقطاعه •

مادة ٤ — لا يخل اتباع الأحكام المقررة في هذه اللائحة بموجب مباحرة الجهات الى اتخاذ الاجراءات الجنائية أو التأديبية أو المدنية

حسب الأحوال قبل أمين العهدة المسئول وعلى جميع الجهات مواضعة الصندوق بما اتخذ من إجراءات أولاً بأول وما انتهت إليها من نتيجة خلال ستة أشهر من تاريخ البت في المسئولية أو صدور حكم فيها *

وتكون المبالغ التي تسترد من أمين العهدة سواء من تلقاء نفسه أو بإجراء إداري أو بناء على حكم قضائي من حق الصندوق في الأحوال التي يكون الصندوق قد وفى بالتعويض من قبل ، وذلك في حدود قيمة هذا التعويض *

مادة ٥ - يحل الصندوق قانوناً بما دفعه من تعويض فيما يكون للجهات من حقوق قبل أمين العهدة وللصندوق الحق في طلب إجراء الخصم من المبالغ المستحقة لأمين العهدة وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه دون حاجة إلى استصدار حكم بذلك أو اتخاذ أى إجراء قضائي *

مادة ٦ - تتكون موارد الصندوق من :

- (أ) أقساط التأمين *
- (ب) ربيع استثمارات أموال الصندوق *
- (ج) التعويضات المستردة *
- (د) أية إيرادات أخرى *

مادة ٧ - تستثمر أموال الصندوق في وجود الاستثمار التي يعينها مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين *

مادة ٨ - يكون للصندوق حساب إيرادات ومصروفات يقيد في جانب الإيرادات أقساط التأمين وعائد استثمار أموال الصندوق والمبالغ التي تسترد من أمين العهدة بعد سداد التعويض وما يستجد من إيرادات أخرى متنوعة ويقيد في جانب المصروفات التعويضات المدفوعة والمصروفات اللازمة لإدارته *

ويخصص فائض الإيرادات لتكوين مال احتياطي للصندوق •

مادة ٩ — يكون للصندوق موازنة تخطيطية مستقلة تعرض على مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين للموافقة عليها وذلك قبل بداية السنة المالية بأربعة أشهر •

مادة ١٠ — يعيد الصندوق خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية قائمة المركز المالي وحساب الإيرادات والصروفات عن السنة المالية المنتهية كما يعيد تقريراً عن المركز المالي وأعماله خلال تلك السنة للعرض على مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين •

مادة ١١ — يعهد بمراجعة حسابات الصندوق سنوياً للإدارة العامة لمراقبة حسابات قطاع التأمين بالجهاز المركزي للمحاسبة ، وعلى الصندوق أن يضع تحت تصرف المراجعين ما يرونه ضرورياً للقيام بهذه المراجعة من سجلات ومستندات وبيانات •

مادة ١٢ — يكون مديرو المخازن وشئون العاملين والحسابات بجميع الجهات الخاضعة لأحكام هذا القرار مسئولين عن تطبيق أحكامه كلٌّ في حدود اختصاصه •

مادة ١٣ — يكون لموظفي الهيئة المصرية للرقابة على التأمين المنصوص عليهم في المادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه حق التفتيش على الجهات التي تسرى عليها أحكام هذا القرار للتأكد من تنفيذ أحكامه •

التعميمات التشريعية للموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصحيحات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

٧٠٠ صياغة ومطلون

التعديلات التشريعية للموضوع

١	الشخص المسئول	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

صيد

أولا - في صيد الاسفنج •

ثانيا - في صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية •

ثالثا - في الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية •

(أولا)

في صيد الأسفنج

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١

في شأن صيد الأسفنج في الاقليم الجنوبي (١) (٢)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يقصد بالاصطلاحات الآتية في أحكام هذا القانون ما هو موضح أمام كل منها :

مركب : كل سفينة تدار بالآلات أو تسير بالقلاع أو بأية وسيلة أخرى وبصفة عامة جميع المنشآت العائمة •

مركب صيد الأسفنج : المركب المزودة بجهاز ضغط الهواء أو بأية وسيلة أخرى تستعمل في عمليات الغطس •

صيد الأسفنج : عملية استخراج من البحر •

الغواص : الشخص الذى يقوم بعملية الغطس لصيد الأسفنج واستخراجه سواء باستعمال أجهزة الغطس أو بأية طريقة فنية أخرى •

الملاحظ : الشخص المناط به مراقبة الغواصين في ساعات عملهم والاشراف على ادارة وصيانة أجهزة الغطس وقطعها المختلفة •

(١) الجريدة الرسمية في ١٣ يونية سنة ١٩٦١ - العدد ١٣٢ •

(٢) صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٤ بنقل الاختصاصات المتعلقة بأعمال الصيد والمخولة لوزير التموين ووزارة التموين بموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ الى وزير الزراعة واستصلاح الاراضى ووزارة الزراعة واستصلاح الاراضى (الجريدة الرسمية في ١٠/٣/١٩٧٤ - العدد ٤٠) •

طاقم المركب : جميع الأشخاص الذين يعملون عليها بما فيهم الغواصون والغواصون الجدد والربان والملاحظ والبحارة •

صاحب المركب : كل من يقوم بتجهيز مركب لحسابه الخاص لصيد الاسفنج سواء أكانت هذه المركب مملوكة له أم مستأجرة بمعرفة لهذا الغرض •

مادة ٢ — يكون صيد الاسفنج في المنطقة الغربية من المياه الإقليمية للتقليم الجنوبي فيما بين خط عمودي وهمي شمال الحدود الغربية لهذا التقليم وخط عمودي وهمي شمال طابية أنصا بالأنفوشي بطريق الامتياز الذي يمنح بالزاد أو بالممارسة على حسب الأحوال وفقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمناطق العامة وتعديل شروط الامتياز •

وفي المناطق الأخرى من المياه الإقليمية والمسطح القاري يكون صيد الاسفنج بموجب رخصة سنوية من مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك على أن تراعى بالنسبة الى المراكب الأجنبية أحكام القوانين والاتفاقات التي تعقد بين الجمهورية وبين الدول التي تتبعها هذه المراكب •

ويحدد وزير الحربية بقرار منه اجراءات وشروط ورسوم استخراج الرخصة بشرط ألا تزيد الرسوم على مائة جنيه عن كل مركب •

ويجوز للوزير تخفيض الرسوم بالنسبة الى المراكب التابعة الى جمعيات تعاونية •

مادة ٣ — كل مركب عربى مخصص لصيد الاسفنج يوجد وهو يمارس عليه هذه العملية أو يسير في مناطق صيد الاسفنج — في غير ظروف القوة القاهرة — دون رخصة سارية المفعول يحجز وتصادر أدوات

المصيد والأسفنج الموجود به ويلزم صاحب المركب وربانه بأداء ضعف رسوم الرخصة وأن لم تؤد خلال ثلاثين يوما من تاريخ حجز المركب يباع مع ملحقاته بالطريق الإداري ويخصم من ثمنه المبلغ المشار اليه والمصروفات ويرد ما يتبقى بعد ذلك لصاحب المركب •

والمركب المحجوز لا يكون محلا للاسترداد ولا تسرى حقوق الغير الا على ما يتبقى من ثمن بيعه •

أما المراكب الأجنبية المخصصة لصيد الأسفنج فتصادر مع ما يوجد بها من أدوات الصيد والأسفنج •

مادة ٤ - كل مركب مرخص له في صيد الأسفنج يقوم بالصيد بأدوات ممنوع استعمالها أو في مناطق ممنوع الصيد فيها يقف الترخيص الممنوح له مدة لا تزيد على ستة أشهر ويصدر قرار الوقف من مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك •

مادة ٥ - يلزم صاحب المركب بمصروفات انتقال العمال من الجهات التي استقدمهم منها كما يلزم بمصروفات عودتهم اليها خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء العمل أو انتهاء العقد الا اذا رفض العامل كتابة العودة خلال المدة المذكورة فاذا لم يقم صاحب المركب بترحيل العامل أو لم يف بمصروفات ترحيله وجب على جهة الإدارة اذا تقدم اليها العامل في نهاية المدة المذكورة ترحيله على نفقة صاحب المركب ويجوز لهذه الجهة استرداد ما أنفقته بطريق الحجز الإداري •

مادة ٦ - يحظر على صاحب المركب أن يستخدم أحد أفراد طاقم المركب دون عقد مكتوب باللغة العربية تسلم له صورة منه •

ويجوز لوزير الحربية أن يضع عقدا نموذجيا يسترشد به أصحاب المراكب وأفراد الطاقم بما فيهم النواصون المجدد •

(م ٤٥ - موسوعة مصر ج ١٧)

وعلى صاحب المركب أن يقيد أسماء الغواصين في سجل خاص بمجرد تسلمهم العمل .

مادة ٧ - يجوز لصاحب المركب فسخ عقد الغواص تحت التمرين إذا ثبت لديه عدم أهليته أو عدم استعداده لتعلم المهنة بصورة مرضية ، كما يجوز للغواص تحت التمرين أن ينهى عمله بشرط أن يخطر الطرف الراغب في فسخ أو انتهاء العقد الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٨ - يجوز لصاحب المركب فسخ عقد الغواص قبل انتهاء مدته دون تعويض أو انذار في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا لم يراع الغواص التعليمات اللازم اتباعها لسلامته أو سلامة أفراد الطاقم رغم انذاره كتابة .

٢ - إذا لم يقيم الغواص بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل .

مادة ٩ - يجوز للغواص ترك العمل قبل نهاية مدة العقد في الحالات الآتية :

١ - إذا وقع من صاحب المركب أو من ينوب عنه اعتداء على الغواص .

٢ - إذا كان هناك خطر جسيم يهدد سلامة الغواص أو صحته بشرط أن يكون صاحب المركب أو من ينوب عنه قد علم بوجود ذلك الخطر ولم يقيم باتخاذ التدابير اللازمة لدرء الخطر أو التي تفرضها السلطات المختصة في المواعيد المحددة لها .

وفي كل من هاتين الحالتين يستحق الغواص مكافأة عن مدة خدمته على الوجه المبين في المادة ١٨ دون اخلال بحقه في تعويض الضرر الذي أصابه بسبب ترك العمل .

مادة ١٠ - إذا زاد عدد أفراد طاقم المراكب على مائة شخص وجب على صاحب المراكب أن يعهد إلى طبيب بعلاجهم وعيادتهم على نفقته ويكون مقره في دائرة الميناء المقيدة بها المراكب أو الميناء التي تعتبر قاعدة للمراكب وعليه أن يقدم لهم الأدوية اللازمة للعلاج على نفقة صاحب المركب *

مادة ١١ - يحدد أجر الغواص على أساس نسبة معينة من قيمة ما يصيده من الأسفنج من مختلف أنواعه ودرجاته على الوجه الآتي :

٢٠٪/ إذا كان الغوص إلى أعماق أقل من قامة *

٢٥٪/ إذا كان الغوص من ١٨ قامة إلى ٢٥ قامة على ألا يقل جملة ما يصيده من الأسفنج من الدرجة الأولى عن ٢٨٪/ والا عومل بالنسبة السابقة *

٢٧٪/ إذا كان الغرض إلى أعماق تزيد على ٢٥ قامة على ألا تقل جملة ما يصيده من أسفنج الدرجة الأولى عن ٣٥٪/ والا عومل بالنسبة السابقة *

ويتقاضى الغواصون تحت التمرين أجورا لا تقل عن ٥٠٪/ من الأجر المذكورة *

مادة ١٢ - يجوز للغواص أن يحصل من صاحب المركب عند التعاقد على مبلغ من النقود بصفة وديعة طبقا لما ينص عليه في العقد ويخصم هذا المبلغ من الأجر المستحق للغواص بعد تصفية الحساب النهائي ، ويجوز للغواص أو من يعينه كتابة أن يحصل من صاحب المركب على دفعة شهرية تحت الحساب تتناسب مع النسبة الشهرية التي تحصل له على قيمة ما خصه في الشهر السابق بحيث لا تقل الدفعة عن ٧٥٪/ من قيمة هذه النسبة ويكون التوقيع من الغواص أو من يعينه للقبض مبرئا لزمة صاحب المركب في حدود ما أداه *

مادة ١٣ - تتم تصفية حساب كل غواص وأداء المستحق له مباشرة بعد بيع الأسفنج الذى صاده كله أو بعضه وذلك على أساس البيانات الواردة فى سجلات المركب ودفتر الغواص والفاتورة الرسمية التى تثبت فيها الأسعار والكميات وأنواع الأسفنج المباعة الا اذا رغب الغواص فى تصفية حسابه بعد انتهاء العقد مباشرة فيتم ذلك بموجب شهادة رسمية تثبت الأسعار المتعامل بها فى السوق .

مادة ١٤ - يلتزم صاحب المركب بأن يخصص سجلا تقيد فيه عمليات الغوص وأوقاتها وأعماقها وكمية الأسفنج المصيد وأنواعه اكل غواص على حدة ويكون هذا السجل بعهدة الملاحظ ويوقع عليه يوميا الملاحظ والغواص الذى قام بعملية الصيد .

مادة ١٥ - للغواص الذى يثبت مرضه الحق فى أجر يعادل ٧٠٪ من أجره عن الـ ٤٥ يوما الأولى لمرضه تزداد بعدها الى ٨٠٪ عن الـ ٤٥ يوما التالية ويحسب أجر الغواص على أساس متوسط نسبته فى الثلاثين يوما السابقة لبدء المرض أو عن مدة خدمته أيهما أقل .

مادة ١٦ - اذا وقع حادث لأحد أفراد الطاقم فعلى ربان السفينة والملاحظ أن يقدموا للمصاب المساعدة والاسعافات اللازمة .

واذا لم تتحسن حالة المصاب بعد تقديم الاسعافات الطبية له فعلى الربان والملاحظ أن يتخذوا الاجراءات اللازمة لنقله على وجه السرعة الى أقرب مكان يمكن فيه علاجه طبيا أو ادخاله أحد المستشفيات مع اخطار السلطات الادارية بالحادث .

واذا تسبب الحادث فى وفاة أحد أفراد الطاقم فعلى الربان أن يقف العمل فوراً ويعود بمركبه الى أقرب ميناء ويقدم للسلطات المختصة جميع البيانات والتفصيلات عن الحادث .

فى حالة وفاة أحد أفراد الطاقم فعلى السلطات الادارية بمجرد دخول

الركب الى الميناء أن تقوم بتسليم جميع أوراقها ومستنداتها بما في ذلك ترخيص صيد الأسفنج وتجرى تحقيقا على وجه السرعة، يتناول جميع أفراد الطاقم وأى شخص آخر له علاقة بالحادث .

واذا ظهرت عند التحقيق مسؤولية الركب أو الملاحظ في الحادث تقوم السلطات الادارية باخطار صاحب المركب فوراً ولا ترد أوراق المركب أو يسمح له بمغادرة الميناء الا بعد استبدال المسؤولين عن الحادث بآخرين وبإذن من السلطات المختصة .

واذا اتضح من التحقيق أن سبب الحادث يرجع الى عدم صلاحية أجهزة الغوص لا يسمح للسفينة بمغادرة الميناء قبل اجراء الاصلاحات اللازمة والتأكد من صلاحيتها فنيا للغوص .

مادة ١٧ - يلتزم صاحب المركب أن يؤدي الى الغواص عند انتهاء عقد العمل مكافأة تحسب بواقع ٥٪ من مجموع أجره عن كل موسم خلال الخمس السنوات الأولى من عمله وبواقع ١٠٪ عن كل موسم خلال السنوات التالية .

مادة ١٨ - تسرى أيضا أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على العمال المشتغلين على هذه المراكب بالقدر الذي لا تتعارض فيه صراحة أو ضمنا مع أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرين جنيها كل فرد من الغواصين وأفراد طاقم المركب الذي يرتكب أحد الأفعال الآتية :

(١) التغيب عن المركب بغير عذر مقبول بعد لهوات الوقت المحدد للقيام بإجراءات الإبحار .

- (ب) ترك العمل المخصص له قبل أن يحل من يخلف محله •
 (ج) رفض الازعان للاوامر الصادرة اليه في شأن المركب أو المحافظة على النظام بها في وقت العمل أو أثناء الراحة •
 (د) ائتلاف الأدوات والمهمات الموجودة بالمركب عمدا •
 (هـ) الاعتداء على أحد أفراد الطاقم أثناء العمل •
 وتضاعف العقوبة اذا ارتكبت هذه الأفعال من ثلاثة أشخاص بعد اتفاق بينهم •

مادة ٣٠ — اذا ارتكب ربان السفينة أو الملاحظ أو الاثنان معا أية مخالفة أو اهمالا في تطبيق أحكام هذا القانون يحكم على المسئول بالعقوبات الآتية :

- (أ) الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات اذا تسببت المخالفة أو الاهمال في وفاة الغواص أو اصابته بعجز كلى وبصفة مستديمة عن مزاولة أى عمل •
 (ب) الحبس مدة لا تزيد على سنة اذا تسببت المخالفة أو الاهمال في اصابة الغواص بعجز يحول دون قيامه بعمله كغواص •
 (ج) الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر اذا تسببت المخالفة أو الاهمال في عجز الغواص مؤقتا عن مزاولة الغوص مدة ثلاثة أشهر •
 (د) وبغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيها ولا تزيد عن ٥٠ جنيها في جميع الأحوال الأخرى •

وفي الحالات التى يصدر فيها الحكم بالحبس يجوز حرمان المحكوم عليه من مزاولة العمل مدة لا تزيد على سنة •

مادة ٣١ — يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٢ بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيها وتضاعف

العرامة المحكوم بها اذا ارتكب المخالف أية مخالفة قبل انقضاء سنة على المخالفة السابقة .

مادة ٢٢ — لوزير الحربية أن يصدر بالاتفاق مع الوزارات المختصة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وعلى الأخص فيما يتعلق بالمسائل الآتية :

١ — لوائح الصيد ووسائله وأعماق الغوص ومدته وفترات الراحة التي تعطى للغواصين .

٢ — أحجام الاسفنج الذى يسمح بصيده على حسب كل نوع من الأنواع وأمراضه ومناطق صيده واجراءات الرقابة على ما يصاد من الأسفنج وقت تفرغته على الشاطئ والتدابير الواجب اتباعها فى تنظيفه وتبييضه .

٣ — اجراءات حماية منابت الأسفنج وأنشاء حقول صناعية وتمويل عملية الصيد وتصنيع الأسفنج وتصديره وتحديد مواصفاته .

٤ — لوائح تنظيم تشغيل الغواصين والبحارة وشروط لياقتهم طبيا ومهنيا وعددهم بالنسبة الى كل مركب وعدد المراكب التى يسمح لها بالصيد فى كل منطقة والوجبات الغذائية .

٥ — شروط منح المكافآت لمن يرشد عن المراكب التى تضبط وهى تقوم بعملية صيد الاسفنج دون ترخيص أو بأدوات صيد ممنوعة .

٦ — لائحة الجزاءات التأديبية التى توقع على الغواصين وشروط توقيعها .

مادة ٢٣ — يلغى المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٢٦ فى شأن صيد الأسفنج فى المياه البحرية المصرية وتظل القرارات واللوائح

المساوية نافذة المفعول فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون الى أن تعدل أو تلغى .

مادة ٣٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم الجنوبي من الجمهورية .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٠ (أول يونيه سنة ١٩٦١) .

(ثانياً)

في صيد الأسماك والأحياء

المائية وتنظيم المزارع السمكية

قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣

بإصدار قانون في شأن صيد الأسماك والأحياء

المائية وتنظيم المزارع السمكية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانونين المرافق في شأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية .

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن صيد الأسماك وتلك القرارات واللائح السارية نافذة المفعول فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية (٢) والقرارات المنفذة له .

مادة ٣ - تكون الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية هي الجهة الإدارية المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون ، وتتبع هذه الهيئة وزير الزراعة .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٤ تابع في ١٩٨٣/٨/٢٥
(٢) صدر قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية (منشور فيما بعد) .

اليوم التالى لتاريخ نشره باستثناء المادة ٦ فتسرى أحكامها بعد انقضاء سنة من تاريخ العمل به •

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها •

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ ذى القعدة سنة ١٤٠٣ (١٨ اغسطس سنة ١٩٨٣) •



قانون صيد الاسماك والاحياء المائية

وتنظيم المزارع السمكية

الباب الاول - تنظيم الصيد

الفصل الاول

احكام عامة

مادة ١ - يقصد بالعبارات الآتية المعانى المبينة قرين كل منها فى تطبيق احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له •

المياه البحرية : المياه الاقليمية بجمهورية مصر العربية •

المياه الداخلية : مجرى نهر النيل والرياحات والترع والمصارف العمومية والبرك والمستنقعات المملوكة للدولة •

البحيرات : المسطحات المغمورة بالمياه المالحة أو العذبة المتصلة بالمياه البحرية أو المياه الداخلية وما ينشأ من بحيرات صناعية أخرى •

السب المائى : مواقع اتصال البحر والبحيرات بالمجارى المائية الداخلية •

الركب : كل عائمة تستعمل فى الصيد سواء كانت تدار بالآلة أو الشراع أو غيرها •

رئيس المركب : المسئول عن ادارة المركب وتشغيله .
الصيد : كل من يحترف مهنة الصيد سواء كان الصيد بالقدم أو على المركب .

طاقم المركب : جميع الأفراد العاملين عليه .
الاعشاب المائية : الطحالب البحرية العائمة أو المنبتة على الصخور أو المقذوفة على الشاطئ .

النباتات المائية : البوص والبردى والحشائش المائية .
تلوث المياه : تغير خواص المياه الطبيعية والكيميائية والبيولوجية نتيجة القاء أو تسرب مواد غريبة مثل الزيوت ومشتقاتها أو المخالطات الكيميائية العضوية وغير العضوية والمبيدات الحشرية أو مخلفات الجارى فى المياه المصرية مما يترتب عليه الاضرار بالثروة المائية أو الصحة العامة .
اللاجة : عدد عيون الشباك فى كل خمسين سنتيمترا طوليا .

بطاقة الصيد : البطاقة التى تصدرها الجهة مانحة الترخيص الى كل من مالك المركب أو الصيد أو غيرها من أفراد طاقم المركب .

الرخص : الترخيص الكتابى على النموذج الخاص الذى تصدره الجهة الادارية المختصة بالتصريح للمركب بالصيد فى منطقة معينة أو التصريح بمزاولة الصيد بالبر أو صيد الطيور المائية التى يصدر بتحديددها ومواسم صيدها قرار من وزير الزراعة .

وفيما يتعلق بالازراع السمكية يقصد به الترخيص الكتابى بانشاء المزرعة السمكية والذى يصدر من وزارة الزراعة على النموذج الخاص الذى تحدده اللائحة التنفيذية .

البوغاز : كل فتحة طبيعية أو صناعية تصل ما بين البحر والبحيرة .

مادة ٢ — يجب أن يكون كل مركب مخصص للصيد — قبل مباشرته الصيد — مرقما على جانبيه بمعرفة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

برقم مسلسل وعلامة تبين درجة المركب والجهة المصرح له بالصيد فيها ، ويوضح الرقم والعلامة المشار اليهما على جانبي شراع المركب وذلك طبقا للأوضاع والنماذج التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الزراعة ويجب المحافظة على هذه الأرقام واضحة ولا يجوز محوها أو اخفاؤها عن الانظار أو تشويهها أو تغييرها وعلى مالك المركب أن يطلب من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تجديددها كلما محيت .

مادة ٣ - لا يجوز لملك المركب تغيير معالنه أو مقاساته دون موافقة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ٤ - يتعين عند تشغيل المركب مراعاة ما يلى :

(أ) (الاضاءة ليلا حسب قوانين الملاحة وطبقا للمواصفات التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الزراعة .

(ب) (البعد عن الممرات والمناطق الممنوعة المحددة فى الاعلانات التي تصدر من مصلحة الموانئ والمناشر والمسافة التي تحددها تلك الاعلانات .

مادة ٥ - لا يجوز ارساء أو تسيير المركب فى المناطق الممنوع الصيد فيها الا فى الأحوال الاضطرارية الناجمة عن الظروف الجبرية أو خلال فى المركب .

مادة ٦ - لا يجوز قيادة مركب الصيد الآلى الا لمن يحمل شهادة من مصلحة الموانئ والمناشر تثبت صلاحيته لذلك ومن الهيئة العامة للنقل النهرى بالنسبة للصيد بالمياه الداخلية .

مادة ٧ - لا يجوز الصيد فى المناطق الممنوع الصيد بها أو الصيد

بالأدوات الممنوع الصيد بها وفي فترات منع الصيد التى يحددها وزير الزراعة بقرار منه (١) .

مادة ٨ — لا يجوز ارساء المركب الذى يقوم بالصيد فى غير الجهات المرخص له بالصيد كما لا يجوز له الصيد بطرق غير مرخص بها دون موافقة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ٩ — لا يجوز أن يوجد على المركب شبك أو آلات أو أدوات غير مرخص بها أو ممنوع الصيد بها ، كما لا يجوز لأى شخص حيازة هذه الآلات والأدوات فى مواقع الصيد أو بالقرب منه .

مادة ١٠ — لا يجوز صيد أو بيع أو حيازة أسماك أو أحياء مائية أخرى فى حالة طازجة أو مجففة أو مملحة تقل أطولها أو أحجامها عن الأطوال والأحجام التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الزراعة ويحرم ظنن الأسماك بجميع أحجامها الا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ١١ — يمنع صيد أسماك الزينة من المياه البحرية الا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ١٢ — لا يجوز التصرف فى الأسماك داخل البحيرات والمياه الداخلية ، كما لا يجوز أن توجد أية أداة من أدوات وزن الأسماك على المركب ويستثنى من ذلك بحيرة السد العالى .

مادة ١٣ — لا يجوز الصيد بالمواد الضارة أو السامة أو المخدرة أو المميتة للأحياء المائية أو المفرعات ، كما لا يجوز الصيد بالحواجز أو

(١) انظر قرار وزير الزراعة رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٨٤ بحظر الصيد فى مسطحات وادى الريان الا بترخيص من هيئة تنمية الثروة السمكية (الوقائع المصرية العدد ٢٢٤ فى ١٠/٢/١٩٨٤) .

الحوض أو اللبش والزلاليق أو أى نوع من السدود والتحاويط كما لا يجوز حيازة أو استعمال آلات رفع المياه داخل البحيرات أو على شواطئها الا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتسرى أحكام هذه المادة على الصيد فى المياه التى تغطى الأراضى المملوكة للأفراد وتتصل بالمياه المصرية •

مادة ١٤ - لا يجوز بغير ترخيص من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية انشاء الجزر أو الجصور أو السدود بالبحيرات وشواطئها أو تحويط أو تجفيف أية مساحة مائية منها الا فى الحالات الآتية :

- (أ) حماية الأراضى الزراعية والعقارات من طغيان مياه البحيرات •
- (ب) انشاء مزارع للأسماك •

• ولا يجوز بغير ترخيص من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية استغلال جزر البحيرات ومراحاتها فى رعى الماشية وصيد الطيور •

الفصل الثانى

تلوث المياه ومعوقات الصيد

مادة ١٥ - مع عدم الاخلال بما ينص عليه أى قانون آخر ، لا يجزى القاء أو تصريف مخلفات المصانع والمبيدات الحشرية التى تستخدم فى مقاومة الآفات الزراعية وما يماثلها من مواد سامة أو مشعة فى المياه المصرية •

مادة ١٦ - لا يجزى أن تلقى أو توضع فى مناطق الصيد أجسام صلبة أو غيرها مما يعوق عمليات الصيد ، فيما عدا جواىب الصيد المرخص بها •

مادة ١٧ - لا يجوز استخدام أو ادخال أسماك أجنبية أو بويضاتها

أو يرقاتها الى البلاد لأى غرض من الأغراض الا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بعد استشارة معهد علوم البحار والمصايد من الناحية الفنية .

مادة ١٨ - لا يجوز زراعة البوص أو النباتات الريزومية فى مناطق الصيد أو ردم أجزاء منها بقصد تغطية التربة .

مادة ١٩ - لا يجوز جمع أو نقل أو حيازة زريعة الأسماك من البحر أو البحيرات ، أو المسطحات المائية الأخرى الا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ٢٠ - لا يجوز لأية جهة حكومية أو هيئة أو شركة أو وحدة محلية أو جمعية تعاونية أو للأفراد تجفيف أى مساحة من البحيرات الا بعد تقرير عدم صلاحيتها للاستغلال السمكى اقتصاديا بمعرفة لجنة تضم مندوبين من وزارات الزراعة واستصلاح الأراضى والرى والتخطيط والحكم المحلى ومعهد علوم البحار والمصايد والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وذلك فيما عدا ما تقرر تجفيفه قبل العمل بهذا القانون .

الفصل الثالث

فى البحوث العلمية والاحصاء

مادة ٢١ - للجهات العلمية والفنية والجهات المعنية بالبحوث المائية اجراء تجاربها وبعوثها فى مناطق الصيد المصرح بها على مدار السنة ، ولها أن تستخدم فى هذه الأبحاث المراكب والأدوات والأجهزة التى تراها لازمة لذلك ، ولهذه الجهات الاستعانة بالصيادين المرخصين والحصول على عينات من الأسماك أو الأحياء المائية الأخرى لغرض البحوث أو التربية أو تغذية المزارع السمكية أو تعمير مناطق أخرى من مناطق الصيد بالتنسيق مع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ٢٢ - يجب على الجمعيات التعاونية للثروة المائية والصيادين

ورؤساء مراكب الصيد وتجار الأسماك تقديم جميع البيانات الاحصائية المتعلقة بعمليات الصيد والانتاج السمكى والتسويق وفقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الثانى

تراخيص ورسوم الصيد وموارد الثروة المائية

الفصل الاول

تراخيص الصيد

مادة ٢٣ - لا يجوز بغير ترخيص استعمال أى مركب فى الصيد ، كما لا يجوز لأى صياد أن يزاول الصيد الا اذا كان حاصلا على بطاقة صيد .

ولا يجوز للترخيص بالصيد لعدد من المراكب يجاوز العدد الذى تحدده اللائحة التنفيذية بالنسبة لكل طريقة من طرق الصيد .

مادة ٢٤ - المركب الذى يثبت قيامه بنشاط فى المياه البحرية فى غير المنطقة أو بغير الطريقة المحددة فى الرخصة تسحب رخصته لمدة ستة شهور ، فاذا تكرر هذا النشاط يجوز سحب الرخصة نهائيا بقرار من وزير الدفاع أو من ينوبه (١) .

مادة ٢٥ - مع عدم الاخلال بالقواعد المنظمة لمنح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة المقررة قانونا لا يجوز لمراكب الصيد الأجنبية الصيد أو التواجد بالمياه الإقليمية كما لا يجوز اصدار رخص صيد للمراكب الأجنبية فى المياه المصرية ، ومع ذلك يجوز لمعاهد علوم البحار والمصادر والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والوحدات

(١) صدر قرار وزير الدفاع رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ بتفويض قائد قوات حرس الحدود سلطة سحب الرخصة نهائيا (الوقائع المصرية فى ١٢/٣/١٩٨٥ - العدد ٣٧) .

الاقتصادية التابعة لها استخدام مراكب الصيد الأجنبية بقصد اجراء البحوث أو لصالح الانتاج وذلك باذن من وزير الزراعة وبعد موافقة جهات الأمن ويشترط سداد الرسوم المقررة .

مادة ٣٦ - إذا تعدد ملاك المركب يكونون جميعا مسؤولين بالتضامن عن سداد الرسوم والديون التي تستحق على المركب طبقا لأحكام هذا القانون ، ولهم أن يعينوا من يكون مسؤولا عن ادارته وعن مراعاة أحكام هذا القانون ويؤثر بذلك في الرخصة .

مادة ٣٧ - يعمل بالرخصة حتى ٣١ ديسمبر من كل عام ويكون تجديدها سنويا في موعد لا يتجاوز التسعين يوما التالية للتاريخ المشار اليه .

مادة ٣٨ - الرخصة شخصية لا يجوز التنازل عنها الا بموافقة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ولا يجوز استعمالها في غير الغرض الصادرة من أجله .

مادة ٣٩ - يقدم طلب الترخيص من مالك المركب أو المسئول عن ادارته الى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية مرفقا به المستندات المثبتة لشخصيته وتحدد اللائحة التنفيذية هذه المستندات كما تحدد اجراءات الترخيص والنماذج اللازمة لذلك .

مادة ٣٠ - لا تصدر رخصة مركب الصيد الا الى بعد ثبوت صلاحيته فنيا بواسطة مصلحة الموانئ والمناظر بالنسبة للصيد في المياه البحرية ، وبواسطة الهيئة العامة للنقل النهري بالنسبة للصيد في المياه الداخلية وبحيرة السد العالي .

مادة ٣١ - يجب أن تتضمن رخصة المركب البيانات الآتية :

(١) مميزات المركب وقوة محركه ونوعه .

(م ٤٦ - موسوعة مصر - ج ١٧)

- (ب) الحد الأقصى لعدد طاقمه •
- (ج) المناطق المرخص له بالصيد فيها •
- (د) الطريقة المرخص له بالصيد بها •
- (هـ) اسم المالك أو الملاك وحصة كل منهم والمسئول عن ادارته •
- (و) نتيجة فحص مركب غنيا •

وغير ذلك من البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية •

أما بطاقة الصيد فيقدم طلب الحصول عليها من الصياد شخصيا وتتضمن الاسم ومحل الإقامة ومنطقة العمل وطريقة الصيد وتسرى عليها كافة الأحكام الخاصة بالرخصة •

مادة ٣٢ - لا يجوز تشغيل أى مركب برخصة مخصصة لمركب آخر ، على انه اذا فقد المركب أو تعطل عن العمل لأسباب قاهرة وقام مالك المركب بتجهيز مركب آخر بدلا منه خلال ثلاث سنوات من تاريخ الفقد أو صرف التعويض أو التأمين أو سنتين من تساريخ حدوث التلف كان له الحق فى استعمال الرخصة لمركب آخر للصيد بنفس الطريقة بعد موافقة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، فإذا انقضت المدد المشار اليها بغير أن يجهز المالك المركب البديل يسحب الترخيص وفى هذه الحالة يجوز للجهة المذكورة منح الرخصة لصاحب الدور من واقع السجلات المخصصة لكل منطقة •

مادة ٣٣ - تحفظ رخصة المركب مع رئيسه وعليه ابرازها كلما طلب منه ذلك ، وعلى الصياد ابراز بطاقة الصيد عند كل طلب •

مادة ٣٤ - يجوز صرف رخصة أو بطاقة صيد بدل فاقد أو تالف بشرط أن يقدم الطالب الرخصة أو البطاقة التالفة أو ما يثبت فقد الرخصة أو البطاقة الأصلية وذلك مقابل رسم قدره (٢٠٠ مليما) •

مادة ٣٥ - يجوز لطاغم المركب المرخص له بالصيد في المياه البحرية اذا تعذر استعماله وقت اشتداد الأمواج القيام بالصيد بجوار الشاطئ تحت اشراف رئيسهم بشرط أن تكون الرخصة في حيازته وألا يتجاوز مجموعهم العدد المحدد بالرخصة .

مادة ٣٦ - يجوز للمركب من الدرجة الأولى أو الثانية المرخص له بالصيد في المياه البحرية خارج حدود ميناء السويس جنوب فنار زنبوبيا استخدام قارب لا يتجاوز طوله أربعة أمتار لاستعماله في النقل بين المركب والشاطئ أو للنجاة عند الضرورة دون رسوم اضافية .

ويجب على مالك المركب الحصول مقدما على تصريح بذلك من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ويتضمن التصريح بيان رقم القارب ورقم المركب التابع له ويثبت بيانه بالرخصة .

مادة ٣٧ - يقدم طلب تجديد للرخصة من مالك المركب أو المستول عن ادارته ولا يجوز التجديد الا بعد سداد الرسوم وإداء الديون المتأخرة المنصوص عليها في هذا القانون وكذلك الوفاء بالغرامات المحكوم بها عن مخالفة أحكام القانون ، ويتبع في تجديد الرخصة الاجراءات المحددة لطلب الترخيص .

مادة ٣٨ - كل مركب يكلف بالعمل طبقا لأحكام قانون التعبئة العامة يوقف سريان رخصته من تاريخ تكليفه ويعفى مالكة من اجراءات التجديد والرسوم المقررة اذا حلت مواعيد استحقاقها خلال مدة التكليف .

مادة ٣٩ - لا يجوز بيع المركب كله أو حصة منه الا بعد سداد الديون المتعلقة به ، وتبين اللائحة التنفيذية طريقة سداد الديون أو اقساطها ويشترط لنقل ملكية المركب أن يقدم البائع شهادة معتمدة من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بعدم مدينويته للجمعية التعاونية لصائدى الأسماك المنتمى اليها .

مادة ٤٠ - يجوز للجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك إقامة مراكز تجميع الأسماك (حلقات) فى مناطق استخراجها عدا بحيرة السد العالى وتنظم اللائحة التنفيذية شروط إقامة هذه المراكز .

مادة ٤١ - يعفى من الحصول على بطاقة الصيد الصيادون بالمياه الداخلية الذين لا يستعملون الا بوصة واحدة بثلاث سنارات على الأكثر كما تعفى من الترخيص المراكب المملوكة لجهات البحث العلمى والمعنية بالثروة المائية طبقا للشروط والضوابط التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

الفصل الثانى

رسوم الصيد

مادة ٤٢ - تكون رسوم تراخيص الصيد وتجديدها حسب الفئات الآتية :

أولا - المياه البحرية :

(أ) مراكب الصيد ذات المحركات الآلية التى تستعمل شباك الجر أو الشانشولا بالبحر الأبيض المتوسط :

مليم جنيه	
٢٠	عن ال ٢٥ حصانا الأولى .
٢٠٠	عن كل حصان يزيد على ذلك .

(ب) مراكب الصيد ذات المحركات الآلية التى تستعمل طرق الصيد الأخرى خلاف شباك الجر أو الشانشولا بالبحر الأبيض المتوسط :

مليم جنيه	
١٠	عن ال ٢٥ حصانا الأولى .
٢٠٠	عن كل حصان يزيد على ذلك .

(ج) مراكب الصيد ذات المحركات الآلية التي تستعمل شبك الجر أو الشانشولا في خليج السويس شمال خط وهمي يبدأ من رأس محمد شرقا الى رأس البحر غربا :

مليم جنيه

- ... ٢٠ عن الـ ٢٥ حصانا الأولى •
... ٧٥٠ عن كل حصان يزيد على ذلك •

(د) مراكب الصيد ذات المحركات الآلية التي تستعمل طرق الصيد الأخرى خلاف شبك الجر أو الشانشولا بخليج السويس شمال خط وهمي يبدأ من رأس محمد شرقا الى رأس البحر غربا :

مليم جنيه

- ... ١٥ عن الـ ٢٥ حصانا الأولى •
... ٥٠٠ عن كل حصان يزيد على ذلك •

(هـ) مراكب الصيد ذات المحركات الآلية التي تستعمل في البحر الأحمر جنوب خط وهمي يبدأ من رأس محمد شرقا الى رأس البحر غربا :

مليم جنيه

- ... ١٠ عن الـ ٢٥ حصانا الأولى •
... ١٠٠ عن كل حصان يزيد على ذلك •

(و) مراكب الصيد التي تسير دون محركات آلية •

مليم جنيه

- ... ٨ عن كل مركب من الدرجة الأولى لا يزيد طاقمه على ٢٧ فردا •
... ٤ عن كل مركب من الدرجة الثانية لا يزيد طاقمه على ١٣ فردا •
... ٢ عن كل مركب من الدرجة الثالثة لا يزيد طاقمه على ٤ أفراد •

ثانياً - البحيرات والمياه الداخلية :

(أ) بحيرة السعد العالي :

١ - مراكب الصيد ذات المحركات الآلية :

مليم جنيه

- ٠٠٠ ١٢ عن الـ ٢٥ حصاناً الأولى *
- ٢٠٠ ٠٠ عن كل حصان يزيد على ذلك *

٢ - مراكب الصيد التي تسير دون محركات أو تستخدم محركات
أو تستخدم محركات نقالي :

مليم جنيه

- ٠٠٠ ١٦ عن كل مركب من الدرجة الأولى لا يزيد طاقمه على
١٢ فرداً *
- ٠٠٠ ٨ عن كل مركب من الدرجة الثانية لا يزيد طاقمه على
٦ أفراد *
- ٠٠٠ ٤ عن كل مركب من الدرجة الثالثة لا يزيد طاقمه على
٣ أفراد *

(ب) المياه الداخلية وباقي البحيرات :

مليم جنيه

- ٠٠٠ ١٦ عن كل مركب من الدرجة الأولى لا يزيد طاقمه على
١٣ فرداً *
- ٠٠٠ ١٢ عن كل مركب من الدرجة الأولى لا يزيد طاقمه على
٩ أفراد بالنسبة لبحيرة قارون *
- ٠٠٠ ٨ عن كل مركب من الدرجة الثانية لا يزيد طاقمه على
٦ أفراد *

... ٤ عن كل مركب من الدرجة الثالثة لا يزيد طاقمه على
٣ أفراد *

ثالثا - تكون رسوم بطاقة الصيد مائة قرش سنويا في جميع مناطق
الصيد *

مادة ٤٣ - يجوز بقرار من وزير الزراعة طبقا لظروفه الانتاج
الخاصة بالصيد تعديل الرسوم المفروضة في مناطق الصيد كلها أو بعضها
بحيث لا يجاوز التخفيض ربع هذه الرسوم ولا تجاوز الزيادة ضعفها وله
كذلك أن يخفضها بالنسبة لراكب الجمعيات التعاونية للثروة المائية
وأعضائها ومراكب شركات القطاع العام بما لا يجاوز نصف قيمة الرسوم
المقررة (١) *

ويجوز بقرار من وزير الزراعة اعفاء رخص وبطاقات الصيد من
الرسوم السنوية المفروضة كلها أو بعضها في الحالات الآتية :

(أ) ثبوت عدم صلاحية المركب أو عجز الصياد عن ممارسة مهنة
الصيد في مدة معينة لا تقل عن شهر *

(ب) الصيد في مناطق الصيد النسائية غير المستغلة والتي تنسار
بسبب الكوارث *

مادة ٤٤ - الرسوم سنوية وتؤدي مقدما على انه اذا تم الترخيص
للمركب خلال السنة تحصل الرسوم بنسبة المدة الباقية *

ويستنزل من الرسوم المقررة قيمة ما سبق ادائه من رسوم تقابل
فترة وقف سريان الترخيص طبقا لحكم المادة (٣٨) *

(١) صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٤ بتخفيض الرسوم
المفروضة على مناطق الصيد بالنسبة لراكب وأعضاء الجمعيات التعاونية للثروة
المائية بواقع ٥٠% من قيمة هذه الرسوم *

مادة ٤٥ - لا يجوز نقل المركب من منطقة صيد الى أخرى الا بموافقة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بعد سداد رسم نقل يوازي ربع الرسم السنوي للجهة التي نقل اليها ، ويعفى من هذا الرسم المركب الذي ينقل بقصد الاصلاح فاذا نقل المركب خلال السنة الى منطقة ذات رسوم أعلى التزم المالك بسداد فرق الرسوم اعتبارا من أول الشهر الذي تم فيه النقل .

مادة ٤٦ - يجوز للمالك المركب خلال مدة الترخيص وبشرط موافقة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية أن يجرى ما يلي :

- (أ) تغيير الدرجة المرخص بها الى درجة أخرى أعلى أو أدنى .
 - (ب) تغيير طريقة الصيد المرخص بها الى أخرى تختلف بينهما فئات الرسوم .
 - (ج) تغيير محركات المركب بمحركات أخرى أعلى أو أقل قوة .
- وفي جميع الأحوال لا يرد فرق الرسم اذا كانت فئة رسم الرخصة الجديدة تقل عن الحالية ويسدد فرق الرسم من أول الشهر التالي للتغيير اذا كانت فئة رسم الرخصة الجديدة أعلى .

الفصل الثالث

موارد الثروة المائية وتنظيم الزارع السمكية

مادة ٤٧ - مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية ، المرافق العامة وتعديل شروط الامتياز يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة المائية بتعديل شروطها بقرار من وزير الزراعة اذا لم تجاوز مدة الامتياز خمس سنوات وتمنح الأولوية في الاستغلال للهيئات العامة وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية للثروة المائية .

مادة ٤٨ — مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة في المادة ١٤ من هذا القانون يحظر إنشاء المزارع السمكية إلا في الأراضي البور غير الصالحة للزراعة على أن يقتصر في تغذيتها بالمياه على مياه البحيرات أو المصارف المجاورة لموقعها ، ويحظر استخدام المياه العذبة لهذا الغرض ، ويستثنى من ذلك المفرخات السمكية التي تنشئها الدولة .

ولا يجوز إنشاء أية مزرعة سمكية إلا بترخيص من وزارة الزراعة يصدر بعد الحصول على موافقة وزارة الري مبين به كمية المياه المصرح بها ومصدرها وفتحمة التغذية وطريقة صرفها .

ويجب أن يتضمن الترخيص صدور هذه الموافقة وشروطها .

وتكون الرسوم المقررة لمنح وتجديد كل من الترخيص والموافقة المشار اليهما في الفقرة السابقة بما لا يجاوز جنيهين عن ألفدان الواحد أو كسور ألفدان .

ويجب تعديل أوضاع المزارع السمكية القائمة بما يتفق وحكم هذه المادة في مدة أقصاها سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

مادة ٤٩ — تحدد المناطق المخصصة للاستزراع السمكى بقرار من وزير الزراعة ^(١) وتزال التعديلات على هذه المناطق بالطريق الإدارى وعلى نفقة المخالف .

مادة ٥٠ — في غير المجارى المائية التى تستخدم للرى والصرف وأغراض الشرب وتوصيل المياه لا يجوز ازالة أو قطع أو رش الأعشاب والنباتات المائية التى يصدر بتحديدھا قرار من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالاتفاق مع وزارة الري يحدد فيه الموقع والمساحة وأنواع الحشائش لكل منطقة على حدة وفقاً لظروفها .

(١) انظر قرار وزير الزراعة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٨٥ بتحديد بعض مناطق الاستزراع السمكى (الوقائع المصرية - العدد ١٢٢ في ١٩٨٥/٥/٢٦) .

مادة ٥١ - ينشأ صندوق قومي لدعم امكانيات تنمية وحماية الثروة المائية تتكون موارده من :

- ١ - المبالغ التي يتم تحصيلها من التصالح مع المخالفين .
- ٢ - الغرامات التي يحكم بها على المخالفين .
- ٣ - حصيلة بيع المضبوطات .
- ٤ - ما تخصصه الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في ميزانيتها كل عام .

ويصدر قرار من وزير الزراعة باللائحة الداخلية للصندوق تنظم أغراضه ونظام سير العمل فيه .

الباب الثالث

العقوبات

مادة ٥٢ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٠ من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

وفي جميع الاحوال تضبط المراكب وأدوات الصيد وماكينات ذسخ المياه الموجودة في موقع المخالفة ، كما تضبط الأسماك والطيور المصيدة المخالفة لأحكام المواد سالفه الذكر الموجدة بموقع المخالفة وتباع الأسماك المضبوطة ويحكم بمصادرة المضبوطات أو ثمنها لحساب الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتزال المخالفة اداريا على نفقة المخالف ، وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٥٣ - كل مركب صيد أجنبي تضبط مخالفة لحكم المادة ٢٥ من هذا القانون تفرض على ربانه غرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف جنيه

ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ويتم التحفظ على المركب لحين سداد الغرامة في موعد أقصاه شهر من تاريخ صدور الحكم النهائي ، والا يباع وتحصل الغرامة والمصروفات من الثمن ويرد الباقي للمالك المركب ويحكم بمصادرة الشباك وأدوات الصيد وثمان الأسماك المصيدة لحساب الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ٥٤ — كل من يخالف حكم المادة ٩ من هذا القانون وكل من يزاول مهنة الصيد أو يستعمل مركبا بدون ترخيص بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٣ ، ٤٥ من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها ، أو باحدى هاتين العقوبتين وتضبط المركب والآلات المستعملة والسمك المصيد ويحكم بمصادرة هذه الآلات وثمان الأسماك لحساب الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وفي جميع الأحوال يؤدى المحكوم عليه ضعف الرسوم السنوية المقررة عن مدة تشغيل المركب بدون ترخيص .

مادة ٥٥ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وفي حالة العود تضاعف العقوبة وتضبط أدوات الصيد والأسماك والموازين التى بحوزة المخالف ويحكم بمصادرة هذه الأدوات وثمان الأسماك لحساب الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ٥٦ — يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٥ ، ٦ ، ٨ من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥٧ — يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٢ ، ١١ ، ٣٦ ، ٤٩ من هذا القانون بغرامة مقدارها عشرون جنيها .

مادة ٥٨ - يعاقب على مخالفة حكم المادة ٣٥ من هذا القانون بغرامة مقدارها خمسة جنيهاً عن كل شخص يزيد على عدد الطاقم .

مادة ٥٩ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٣ ، ٤ ، ٤ ، ٣٣ بغرامة مقدارها عشرة جنيهاً وتضاعف الغرامة عند تكرار ذات المخالفة خلال سنة الترخيص .

مادة ٦٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة ٤٨ أو شروط الترخيص الصادر وفقاً لها .

ولا يجوز في جميع الأحوال الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ولكل من وزارتي الزراعة والرى قبل الحكم في الدعوى وقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخالف وضبط الآلات والأدوات والمهمات المستعملة في ارتكابها ويحكم بمصادرة تلك المضبوطات لحساب الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

مادة ٦١ - يجوز في الحالات المبينة بالمواد ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ من هذا القانون الصلح بدفع مبلغ يساوى نصف قيمة الغرامة الموضحة في هذه المواد ، وتنتهى الدعوى بدفع مبلغ الصلح وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات الصلح .

مادة ٦٢ - يكون للموظفين المختصين المشيط بهم تنفيذ أحكام هذا القانون والذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزراء الزراعة والرى والدفاع والداخلية والتموين ، صفة رجال الضبط القضائى (١) .

(١) صدر بذلك قرار وزير العدل رقم ٢٧٨٦ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية - العدد ١٧٠ في ١٩٨٧/٧/٢٧) . والقرار رقم ٥٠٨٤ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية - العدد ٦٥ في ١٩٨٥/٣/١٧) .

الباب الرابع

أحكام ختامية

مادة ٦٣ — لرئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الدفاع إصدار قرارات تقيد الصيد بكل أو بعض المناطق وتحديد مواعيده لأغراض الأمن الحربى فى المياه البحرية بما يحقق تأمين حدود الدولة السياسية ومياهاها الاقليمية وحراستها ضد التعديات المختلفة •

مادة ٦٤ — يصدر وزير الزراعة القرارات التى ترتبط بمقتضيات الأمن الحربى بعد أخذ رأى وزارة الدفاع •

مادة ٦٥ — يصدر وزير الزراعة اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد الاتفاق مع وزير الرى ومع الجهات المعنية وتتضمن على الأخص المسائل التالية :

١ — تحديد المواصفات اللازم توافرها فى المراكب والأرقام والعلامات المميزة لها •

٢ — تحديد الشروط الواجب توافرها فى الصيادين •

٣ — تعيين القوة المحركة للمركب أو درجتها والآلات وطرق الصيد الجائر استخدامها فى أى منطقة •

٤ — تعيين المواد الضارة بالصحة العامة أو بالجو أو بتكاثر الأسماك أو الأحياء المائية الأخرى التى يحرم استعمالها أو القائها فى المياه المصرية أو المياه المتصلة بها •

٥ — تحديد المناطق التى يمنع فيها الصيد أو استعمال آلات وأدوات وطرق معينة •

٦ — تحديد الأنواع التى يمنع صيدها من الأسماك أو الأحياء المائية الأخرى •

٧ - تحديد أحجام وأطوال الأسماك أو الأحياء المائية الأخرى التى لا يجوز صيد أو بيع أو حيازة ما هو أقل منها .

٨ - تحديد عدد وأنواع الرخص التى يصرح بها لكل منطقة .

٩ - تنظيم عملية صيد الطيور المائية للمحترفين والهواة وتحديد الرسوم التى تؤدى مقابل صرف رخص الطيور لهم فى المناطق المائية المخصصة لهذا الغرض بشرط ألا يجاوز رسم الرخصة طوال الموسم خمسة جنيهات للمحترفين وجنيهين فى اليوم للهواة .

١٠ - تنظيم بيع الأسماك أو الأحياء المائية الأخرى وتعيين الأماكن التى يصرح باستخراجها منها أو بيعها فيها .

١١ - تنظيم عملية صيد الأسماك للصيادين الهواة وأعضاء النوادى أو الهيئات وتحديد الرسوم التى تؤدى مقابل الترخيص لهم بشرط ألا يجاوز الرسم عن الرخصة الواحدة خمسمائة مليم يوميا وخمسة جنيهات شهريا .

١٢ - كيفية التصرف فى مراكب وأدوات الصيد والأسماك والأحياء المائية الأخرى المضبوطة بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

١٣ - قواعد وأوضاع تسجيل مراكب الصيد بأنواعها المختلفة فى السجلات التى تعد لذلك بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

١٤ - إجراءات وشروط منح التراخيص والموافقة الخاصة بتنظيم المزارع السمكية والنماذج الخاصة بها ، وكذلك الأحكام الخاصة بالمزارع السمكية القائمة والرسوم المقررة للحصول على كل من ترخيص وزارة الزراعة وموافقة وزارة المرى .

قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٧
باصدار اللائحة التنفيذية لقانون صيد الأسماك والأحياء المائية
وتنظيم المزارع السمكية^(١)

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧ لسنة ١٠٦١ في شأن صيد الأسفنج ؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى ؛
وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية النيل والمجارى
المائية من التلوث ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية ؛
وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون تعاونيات الثروة
المائية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون في شأن صيد
الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة
العامة لتنمية الثروة السمكية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ بتحديد المسطحات
المائية التى تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تميمتها والإشراف
على تنفيذ قوانين الصيد بها ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) الوقائع المصرية فى ٢٨/٤/١٩٨٧ - العدد ٩٩ .

قـسـر :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية المرفقة ، ويلغى كل نص يتعارض مع أحكامها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

صدر فى ١٩٨٧/٣/٢٢ .

اللائحة التنفيذية

لقانون صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالعبارات الواردة فيما يلى المعنى المبينة قرين كل منها :

- (أ) الهيئة : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .
- (ب) السلطات المختصة : الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وحرس الحدود وشرطة المسطحات المائية .
- (ج) الجمعية : الجمعية التعاونية للثروة المائية المختصة .

(د) المنطقة في المياه البحرية : منطقة البحر الأبيض ومنطقة خليج السويس ومنطقة البحر الأحمر ، وتعتبر كل منها منطقة مستقلة وذلك بما لا يتعارض مع مقتضيات الأمن •

(هـ) المنطقة في مياه النيل : المنطقة شمال القناطر الخيرية ، وتسمى منطقة دلتا النيل والمنطقة جنوب القناطر الخيرية حتى السد العالي وتسمى منطقة وادى النيل •

مادة ٢ — لا يجوز رسو أو تسيير مركب في المواقع المنوع الصيد فيها الا في حالة الضرورة الناشئة عن الظروف الجوية أو تعطيل المركب أو عدم وجود طريق آخر يوصل الى الجهة المقصودة •

مادة ٣ — على كل مركب صيد الوقوف وابرار رخصة المركب وبطاقات الصيد عند طلبها من السلطات المختصة •

مادة ٤ — لا يجوز أن يوجد على المركب شبك غير مطابقة للمواصفات أو أسلحة غير مرخص بها أو آلات ممنوع الصيد بها ، كما لا يجوز لأى شخص حيازتها في مواقع الصيد أو بالقرب منها •

مادة ٥ — لا يجوز صيد أو بيع أو حيازة أسماك في حالة طازجة أو مجففة أو مملحة من المصادر الطبيعية يقل طولها من مقدم فم السمكة الى نهاية الذيل عن المقاسات الآتية :

بورى	(١٦) سم •
طوبار	(١٤) سم •
بلطى	(١٠) سم •
بلطى السد العالي	(٢٥) سم •

مادة ٦ — يتبع في شأن المضبوطات من الأسماك وأدوات الصيد وغيرها

في المخالفات المنصوص عليها في قانون صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية ، ما يأتي :

(أ) تباع فوراً بالزاد العلنى الأسماك الصالحة للاستهلاك الآدمى . وتورد القيمة المحصلة على ذمة القضية ، وذلك بمعرفة اللجان التى تشكلها الهيئة لهذا الغرض وتعدّم الأسماك التالفة غير الصالحة للاستهلاك الآدمى .

(ب) تودع بأحد المخازن التابعة لأحدى السلطات المختصة المحركات وأدوات الصيد المسموح باستخدامها قانوناً ، وذلك حتى صدور الحكم فى القضية .

فإذا كان الحكم بالادانة تباع هذه المضبوطات لصالح الهيئة بمعرفة اللجان التى تشكل لهذا الغرض من بين العاملين بالهيئة .

(ج) يستعان فى المسائل الفنية الخاصة بمواصفات الغزولات وأدوات الصيد والأسماك المضبوطة بتقرير فنى من مندوب الهيئة المختص قبل تحرير المحضر ، وللمتضر من التقرير التظلم لرئيس الهيئة ، وتشكل لجنة لفحص التظلم من فنى آخر ومندوب الجمعية أو شيخ الصيادين مع من قام بالضبط .

(د) يحتفظ على أدوات الصيد المضبوطة لحين صدور الحكم ، فإذا كان الحكم بالادانة تباع بالزاد العلنى لحساب الهيئة جميع المضبوطات عدا الشباك المخالفة فيتم اعدامها حرقاً بعد نزع الفلين والرماس .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة الاحتفاظ ببعض الأدوات المحكوم بمصادرتها لاستعمال الهيئة أو تجهزتها أو التصرف فيها للجهات العلمية والبحثية .

مادة ٧ - لا يجوز بيع المركب كله أو حصّة منه الا بعد سداد الديون المتعلقة به .

ويشترط لنقل ملكية المركب أن يقدم البائع شهادة معتمدة من الهيئة بعدم مديونيته للجمعية التي ينتمى إليها .

مادة ٨ — على الجمعيات التعاونية للثروة المائية والصيادين ورؤساء المراكب وتجار الأسماك وشركات الصيد وحائزى المراكب والمزارع السمكية تقديم جميع البيانات الإحصائية المتعلقة بعمليات الصيد والانتاج السمكي والتسويق التي تطلب منهم الى العدادين والاحصائيين والباحثين من العاملين بالهيئة ومعهد علوم البحار والمصايد ، وفقا لتعليمات كتابية من الهيئة .

مادة ٩ — للجمعيات التعاونية اقامة مراكز تجميع الأسماك (حلقات) على مناطق استخراج الأسماك لتجميع الأسماك بقصد بيعها فيما عدا بحيرة السد العالي — وذلك بالشروط ، وطبقا للإجراءات الآتية :

(أ) يقدم الطلب الى الهيئة موضحا به الجهة والمكان والمساحة المراد اقامة مركز تجميع (حلقة) عليها والبيانات الخاصة بمقدم الطلب مرفقا به خريطة مساحية للموقع .

(ب) فى حالة اقامة مراكز التجميع (حلقات) على ضفاف النيل والترع والمصارف يكون الترخيص بالانتفاع بالأرض المراد اقامة مركز التجميع (حلقة) عليها من ادارة الرى المختصة ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع المقررة قانونا .

وعلى الطالب أخذ الموافقة المبدئية من الهيئة على اقامة مركز التجميع (حلقة) قبل الحصول على الترخيص من ادارة الرى المختصة ، ويجب على الطالب فى هذه الحالة الحصول على ترخيص آخر من الهيئة يوضح فيه الشروط التي تضعها الهيئة .

(ج) فى حالة اقامة مراكز التجميع (حلقات) على الأراضي الخاضعة لاشراف الهيئة يحدد مقابل استغلال هذه الأراضي بمعرفة لجنة

تشكل بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة بعد معاينة المكان وثبوت صلاحيته وبعد أخذ رأى شرطة المسطحات المائية وقدرات حرس الحدود كل فى منطقة اختصاصه .

(د) تحفظ صورة معتمدة — طبق الأصل — من الترخيص بالادارة المختصة بالهيئة وأخرى بمكتب المصايد المختص لمخابرة تنفيذ شرط الترخيص .

الباب الثانى

تراخيص الصيد

مادة ١٠ — على كل من يزاول الصيد سواء كان مالك المركب أو من أفراد طاقم المركب أو صياد بالقدم أن يتقدم الى مكتب المصايد الواقع فى المنطقة المراد العمل بها بطلب معتمد من شيخ الصيادين المختص والجمعية للحصول على بطاقة الصيد .

وتصدر بطاقة الصيد من مكتب المصايد المشار اليه بعد أداء الرسم المقرر ، ويتم قيد بيانات البطاقة فى السجل المعد لذلك بمكتب المصايد . وتكون مدة هذه البطاقة خمس سنوات ، ويتم تجديدها لمدة مماثلة بعد أداء الرسم المقرر .

ولا يجوز صرفها لمن تقل سنه عن ١٢ سنة .

ويعفى من الحصول على بطاقة الصيد الصيادون بالميساه الداخلية الذين لا يستعملون الا بوصة واحدة بثلاث سنارات على الأكثر . وعلى حامل البطاقة ابرازها عند كل طلب من السلطات المختصة .

مادة ١١ — على كل من يزاول الصيد بالطراحة بالقدم على الشاطئ، وصيادى أم الخلول أن يتقدم لمكتب المصايد المختص بطلب للترخيص بالصيد أو لتجديده معتمدا من شيخ الصيادين والجمعية المختصة ، مرفقا به المستندات الآتية :

(أ) صورة بطاقة الصيد الخاصة به •

(ب) صورة البطاقة العائلية أو الشخصية •

ويجب تجديد الترخيص قبل انتهاء مدته بشهر على الأقل •

مادة ١٢ - على مالك مركب الصيد أو المسبّول عن ادارته أن يقدم طلب ترخيص المركب أو تجديد الترخيص الى مكتب المصايد المختص ، مرفقا به المستندات الآتية :

(أ) صورة بطاقة القيد •

(ب) اقرار من مالك المركب بعدم انضمامه لعضوية احدى الجمعيات التعاونية للثروة المائية أو شهادة من الجمعية التعاونية المختصة تثبت حصته في المركب وعدم مديونيته بديون مستحقة الأداء للجمعية حتى تاريخ طلب الترخيص أو التجديد •

(ج) صورة البطاقة الشخصية أو العائلية عند طلب الترخيص لأول مرة •

(د) شهادة تسجيل المركب بالتفتيش البحرى بالنسبة الى المراكب الآلية أو تعهد بتقديمها بمجرد صدورها خلال ثلاثة شهور •

(هـ) ترخيص الملاحة أو خطاب صلاحية مؤقت من التفتيش البحرى بصلاحية المركب للملاحة عن السنة التى يصدر عنها الترخيص ، وذلك بالنسبة الى المركب الآلية البحرية •

أو ترخيص من الهيئة العامة للنقل النهري بالنسبة الى الملاحة الداخلية •

وفي حالة وجود شركاء في ملكية المركب يوضح بطلب الترخيص حصة كل منهم والبيانات الخاصة بكل شريك ويرفق بالطلب المستندات المشار اليها •

ويجب أن يعتمد شيخ الصيادين المختص والجمعية المختصة جميع البيانات الواردة بطلب الترخيص أو التجديد .

ويقيد الطلب بالسجل المعد لذلك بمكتب المصايد المختص مع بيان رقمه وتاريخ تقديمه .

ويجب البت في طلب الترخيص لأول مرة خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ١٣ - يصدر مكتب المصايد المختص رخصة مركب الصيد على النموذج المعد لذلك ، كما يصرف لكل مركب صيد عند الترخيص لأول مرة لوحتين مرقمتين مصنوعتين من مادة غير قابلة للصدأ ، طبقاً للمواصفات الآتية :

(أ) تكون لوحات المراكب التي تعمل في المياه الداخلية باللون الأحمر الفسفوري والكتابة باللون الأبيض وأبعادها (٣٠×٣٠) سم .

(ب) تكون لوحات المركب التي تعمل في البحيرات باللون الأزرق الفسفوري والأرقام باللون الأبيض وأبعادها (٣٠×٣٠) سم .

(ج) تكون لوحات المركب التي تعمل في المياه البحرية الإقليمية باللون البرتقالي الفسفوري والأرقام ، الكتابة باللون الأسود وأبعادها (٣٠ × ٣٠) سم .

مادة ١٤ - يوضح باللوحات المبينة في المادة السابقة الرقم المسلسل والرمز الدال على مكتب المصايد مانح الترخيص ، ويجب كتابة بيانات اللوحة بالبنية السوداء بضعف مساحة اللوحة على الشراع من أعلى الجانبين ، وتثبت اللوحتان على جانبي مقدمة المركب .

وتحدد تكاليف اللوحات بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة وتحصل من مالك المركب ويستمر العمل بالنظام الحالي لحين تطبيق النظام المنصوص عليه في هذه اللائحة .

مادة ١٥ - تتضمن بيانات لوحات المراكب الرموز الخاصة بالمناطق المرخص لها بالعمل فيها والمبينة في الملحق المرفق بهذه اللائحة .

مادة ١٦ - على المرخص له أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتجديد رخصة المركب خلال مدة التسعين يوما التالية لتاريخ انتهائها ، واذا لم يتم ذلك يخطر مكتب المصايد المختص شرطة المسطحات المائية أو قوات حرس الحدود كل في دائرة اختصاصه لسحب لوحات المركب وإزالة البيانات من شراعها .

مادة ١٧ - يلتزم مالك أو رئيس كل مركب صيد تعمل ليلا أو تقف في البحيرات أو النيل باضاعتها حسب قوانين الملاحة بحيث يمكن تمييزها في الظلام .

مادة ١٨ - لا تجدد رخص مراكب الصيد الا بعد تقديم ما يثبت أداء جميع الرسوم المستحقة والإفراجات المحكوم بها عن مخالفة أحكام قانون الصيد والدين المستحقة للجمعية المنتمى اليها مالك المركب أو لصندوق دعم الجمعيات التعاونية لصيادى الأسماك أو للشركة المصرية للصيد ومعداته .

مادة ١٩ - يجوز الترخيص لهواة صيد الأسماك لممارسة هوايتهم ، بالشروط الآتية :

(أ) ألا يستعمل الشخص الواحد أكثر من خيط أو بوصة واحدة ولا يزيد عدد السنار في الخيط الواحد على سنارتين .

(ب) يؤدى عن الترخيص للفرد الواحد رسم مقداره :

- ٥٠ (خمسون) قرشا لليوم الواحد .
- ٥ (خمسة) جنيهات للشهر الواحد .
- ٢٠ (عشرون) جنيا للسنة الواحدة .

ويصدر الترخيص من مكتب المصايد المختص بعد أداء الرسم المقرر ، ويلتزم المرخص له بحمل الترخيص أثناء الصيد وتنفيذ شروطه كما يلتزم بتقديمه عند كل طلب من السلطات المختصة .

(ج) تصدر التراخيص الجماعية والفردية لأعضاء نوادي الصيد ، وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

مادة ٢٠ — لرأبى صيد الطيور المائية المسموح بصيدها الحصول على ترخيص من مكتب المصايد المختص ، وذلك مقابل رسم مقداره خمسة جنيهات طوال الموسم بالنسبة الى المحترفين وجنيهان في اليوم الواحد بالنسبة الى الهواة .

ويجوز تأجير مساحة محددة للبيئات المهتمة بهذا النشاط لممارسة الصيد فيها ، وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس ادارة الهيئة .

الباب الثالث

الصيد في المياه البحرية

مادة ٢١ — يحدد بقرار من وزير الزراعة بناء على عرض الهيئة طرق الصيد (الحرف) التي تستخدم بالمياه البحرية .

مادة ٢٢ — يمنع الصيد في خليج السويس بحرفتى الجر والشانشه لا للفترة التي تحددها الهيئة سنوياً .

مادة ٢٣ — يحظر الصيد في المواقع وفي الأوقات المحددة ، فيما يأتى :
(أ) مجرى أية ظلمبات صرف تصب في البحر طوال فترات تجمع الزريعة الطبيعية الواردة من البحر .
(ب) مرسى باب العرب .

مادة ٣٤ - لا يجوز صيد الاستاكوزا التي يقل طولها عن منتصف العين الى نهاية الذيل عن (١٥ سم) وكذلك صيد الاناث حاملات البيض التي تتميز بكتلة البيض الموجودة بالبطن ، وذلك خلال موسم الافراخ من أول ابريل الى نهاية أكتوبر سنويا .

مادة ٣٥ - فيما عدا مياه البحر بادكو والمياه البحرية المجاورة لمدن رشيد ومرسى مطروح والسلوم وبور توفيق وسفاجا والقصر لا يجوز حيد أو بيع الترسمة والحيوانات ذوات الصدف خلال المدة من أول مايو الى أول سبتمبر من كل عام .

مادة ٣٦ - يحظر الصيد أمام الكلية البحرية الجديدة بأبى قبر وبموازاتها لمسافة مائتى متر .

الباب الرابع الصيد فى البحيرات

مادة ٣٧ - يكون الصيد فى البحيرات ، بالطرق الآتية :

أولا - بحيرات المنزلة ، البرلس ، ادكو :

- ١ - غزل الطوانى (ماجة ٢٦)
- ٢ - الطاقم أو الاناعمة (ماجة ٢٦)
- ٣ - الطراحة (ماجة ٢٦)
- ٤ - غزل النشة وخدادى الغيطان (ماجة ٢٠)
- ٥ - غزل القشور (ماجة ١٤)
- ٦ - غزل المطعم (أية ماجة)
- ٧ - السنار بطعم أو بدون طعم (ويصرح باستخدام الشلاب بأى ماجة للحدس على السلم السنار ولا يجوز استخدامه فى غير هذا الغرض) .
- ٨ - غزل الطير (أية ماجة)

- ٩ — غزل الجمبرى (ماجة ٣٥ للسداد)
- وماجة ٤٥ للصندوق في المدة من أول سبتمبر الى آخر ديسمبر من كل عام
ويستخدم ليلا ويرفع نهارا) *
- ١٠ — غزل الحناشة (الجرافة) (ماجة ٣٥ للأنجة) : (ماجة ٤٠
للكيس) في منطقة البواغيز الشمالية وفي أيام الظلام خلال الفترات في خرجة
الحنشان ، وذلك بالاعداد والشروط التي تقررها الهيئة لكل موسم *
- ١١ — غزل الكابوريا بملجة لا تزيد على عشرة عيين وبالمواصفات
التي تحددها الهيئة *
- ١٢ — الجوابى السلك والغزل (ماجة ١٧) وفي حدود ٢٠ مترا من
الشاطئ وبالشروط التي تضعها الهيئة *

ثانيا — بحيرة مريوط :

- ١ — غزل النشة (ماجة ٢٠)
- ٢ — غزل القشور (ماجة ١٤)
- ٣ — غزل الطراحة أو الشبكة أو الكنف (ماجة ٢٤)
- ٤ — الجوابى السلك والغزل (ماجة ١٧) وفي حدود ٢٠
مترا من الشاطئ وبالشروط
التي تضعها الهيئة *
- ٥ — غزل المطير (أية ماجة)

ثالثا — بحيرة قارون :

- ١ — غزل القشور (ماجة ١٤) وارتفاع القامة
لا يزيد على ٦ أمتار *
- ٢ — غزل الطوبار (ماجة ٢١)
- ٣ — غزل البورى النطاط (ماجة ١٧) وارتفاع ٣
أمتار *

- ٤ — غزل الموسيقى (ماجة ١٧) والقامة ٧٥ سم •
 ٥ — غزل البطى (ماجة ٢٠) والقامة ٧٥ سم •
 ٦ — السنار بطعم ومدون طعم •
 ٧ — غزل الجمبرى طبقا للمواصفات التى تصدرها الهيئة •
 ٨ — غزل البورى (ماجة ١٧)
 ٩ — الشلب أية ماجة للحصول على طعم السنار ،
 ولا يجوز استخدامه فى غير هذا الغرض •

رابعا — بحيرة السد العالى :

- ١ — شبك الدق (ماجة ٣) للطبقة الخارجية ، (ماجة ٧) للبدن •
 ٢ — الشبك الخيشومية (ماجة ٨) •
 ٣ — الشبك العائمة (ماجة ١٧) •
 ٤ — شرك السنار •

خامسا — بحيرتا البردويل ومنخفضات وادى الريان :

تصدر القرارات المنظمة للصيد بكل من بحيرتى البردويل وادى الريان بناء على عرض الهيئة وفى ضوء الدراسات التى تجرى فى هذا الشأن •

مادة ٢٨ — يحظر الصيد فى جميع البحيرات بطريقة جر الشبك الى شاطئ البحيرة وكذلك حرفتى اللقافة والقربة وأية حرف أخرى يثبت ضررها ، وفقا لما تقترحه الهيئة فى هذا الشأن بعد أخذ رأى الاتحاد النوعى للمصيدين •

مادة ٢٩ — لا تصرف رخص الصيد للمراكب التى تسير بالموتورات أيا كان نوعها فى بحيرات المنزلة والبرلس وادكو ومريوط وقارون •

مادة ٣٠ - يجوز بقرار من وزير الزراعة منع الصيد في البحر أو البحيرات كلياً أو لحد محددة أو لحرف معينة ، وذلك بناء على عرض الهيئة بعد أخذ رأى الاتحاد النوعى للصيادين .

مادة ٣١ - لا يجوز الصيد بالطراحة في بحيرات المنزلة وادكو والبرلس خلال أشهر مايو ويونيو ويوليو من كل عام .

مادة ٣٢ - لا يجوز بغير تصريح مكتوب من الهيئة الصيد في البواغيز وأية فتحة ما بين البحيرة والمنيل والبحر وقناة السويس في دائرة نصف قطرها كيلو متران بالنسبة الى البواغيز ، ونصف قطرها كيلو متر واحد بالنسبة الى الفتحات الأخرى .

مادة ٣٣ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون الرى والصرف تصدر الهيئة التراخيص الآتية :

١ - تراخيص اقامة جسور أو سدود لحماية الأراضي الزراعية والعقارات من طغيان مياه البحيرات عند الضرورة .

٢ - استغلال جزر البحيرات وشواطئها ومراحاتها في رعى الماشية وصيد الطيور ، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التى تضعها الهيئة .

مادة ٣٤ - لا يجوز قطع أو ازالة البوص وشواشيه والحشائش النباتية في البحيرات الا بتصريح من الهيئة ، وذلك وفقاً للضوابط والشروط الآتية :

(أ) يحظر حش البوص في جميع البحيرات من أول مارس حتى آخر يونية من كل عام .

(ب) يجب أن يكون حش البوص في جميع البحيرات على ارتفاع لا يقل عن عشرة سنتيمترات فوق سطح الماء ، وذلك فيما عدا الحالات التى تحددها الهيئة لدواعى الأمن .

- (ج) يجب الحصول مقدما على تصريح مكتوب من الهيئة لاستخدام أية طريقة ميكانيكية لحش البوص أو البردى بالبحيرات .
- (د) يحظر في جميع البحيرات حش نبات البردى من أول يناير حتى آخر ابريل من كل عام ، ويكون حش هذا النبات فوق سطح الماء .
- (هـ) لا يجوز نزول العمال بأرجلهم في الماء عند حش البوص والبردى ويجب استعمال فلإيك أو لنشآت حاشة لهذا الغرض .

الباب الخامس

الصيد فى المياه الداخلية

مادة ٣٥ — يصرح باستعمال أية شباك لا تزيد ماجتها على (٢٦) ويحظر الصيد بطريقة جر الشباك بواسطة المراكب وهى سائرة بالقلع (الشبح) .

مادة ٣٦ — يحظر الصيد فى دائرة نصف قطرها (٥٠ مترا) حول أية قنطرة أو كوبرى أو برج أو بدالة أو سحارة أو مودة أو معبرا أو أى بناء وضع لحماية جسور النيل أو المترع أو المصارف أو محطة طلمبات .

ويصرح بالصيد فى قنال برمبال بالشروط والضوابط التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة .

مادة ٣٧ — تعتبر المنطقة من سد فارسكور وقناطر ادفيينا وحتى التقاء النيل بالبحر منطقة تبادل وجذب الزريعة ، ويصدر قرار من وزير الزراعة بناء على عرض الهيئة بالحرف التى تثبت صلاحية استخدامها لهاتين المنطقتين .

الباب السادس

المزارع السمكية

مادة ٣٨ — تتبع عند الترخيص باقامة المزارع السمكية ، الاجراءات الآتية :

أولا — على طالب الترخيص تقديم طلب من أصل وصورة الى منطقة الهيئة المختصة ، مرفقا به ما يأتى :

١ — أربع خرائط بمقياس رسم (١/٢٥٠٠) مبينا عليها مساحة وموقع المزرعة المراد اقامتها •

٢ — تحديد مصدرى الرى والصرف •

٣ — شهادة من مديرية الزراعة المختصة تفيد أن الأراضى المطلوب الترخيص باقامة المزرعة السمكية عليها أرض بور لا تصلح للزراعة •

٤ — رسم تخطيطى لجميع الأعمال والانشاءات الصناعية من أصل وصورة ، ويجب أن يقدم رسم تفصيلى للمشروع خلال شهرين بعد الحصول على الموافقة •

ثانيا — فى حالة صلاحية الموقع لاقامة المزرعة ترسل المنطقة المختصة بالهيئة الى تفتيش الرى المختص صورة من الطلب مرفقا به نسختين من الخرائط المساحية سالفه الذكر ، وصورة الرسم التخطيطى للانشاءات الصناعية وبيان مصدرى الرى والصرف ومواصفات محطات التغذية والصرف ان وجدت ، وذلك للحصول على موافقة الرى ، على أن يقدم رسم تفصيلى خلال اجراءات الترخيص •

ثالثا — فى حالة موافقة تفتيش الرى يلتزم مالك المزرعة بتنفيذ الأعمال الانشائية طبقا للرسومات المعتمدة تحت اشراف مهندس الرى بالنسبة الى فتحتى التغذية والصرف •

رابعا - تخطر المنطقة المختصة بالهيئة بالمخالفات وبتوصيات أجهزة وزارة المرسى التى تقوم بإجراء التفتيش الدورى على فتحات التغذية الرئيسية المصرح بها ، وتخطر المنطقة المرخص له بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وبدون مظهر بآوجه المخالفات لازالتها خلال شهر من تاريخ خطاره ، وفى حالة عدم تنفيذه ذلك تزال الأعمال المخالفة على نفقته .

خامسا - لا يرخص للمزارع التى تحصل على احتياجاتها المائية من البحر أو من البحيرات مباشرة وتصرف عليها مباشرة الا بعد أخذ رأى تفتيش الرى المختص وموافقة هيئة حماية الشواطئ .

سادسا : (أ) يصدر الترخيص فى حالة الموافقة النهائية على اقامة المزرعة من المنطقة المختصة بالهيئة نظير رسم مقداره جنيهان عن الفدان أو جزء من الفدان .

(ب) يراعى عند اقامة المفرخات السمكية التى تغذى بالمياه العذبة التنسيق بين الهيئة ووزارة الرى لتوفير المياه اللازمة للمفرخ .

الباب السابع

أحكام ختامية

مادة ٣٩ - فى الحالات التى يجوز فيها التصالح وفقا لأحكام القانون يتم تحرير محضر التصالح ، وفقا للنموذج المعد لذلك .

مادة ٤٠ - تصدر الهيئة التراخيص والتصاريح المنصوص عليها فى هذه اللائحة وكذلك قسائم التصالح واللوحات المميزة ، وفقا للنماذج وجداول الرموز المرفقة .

مادة ٤١ - يصرح للجهات العلمية والفنية والجهات المعنية بالبحوث المائية اجراء تجاربها وبحوثها فى مناطق الصيد المصرح بها على مدار

السنة . ولها أن تستخدم في هذه الأبحاث المراكب والأدوات والأجهزة التي تراها لازمة لذلك ، ولهذه الجهات الاستعانة بالصيادين المرخص لهم للحصول على عينات من الأسماك أو الأحياء المائية الأخرى لغرض البحوث أو التربية أو تغذية المزارع السمكية أو تدمير مناطق أخرى من مناطق الصيد ، وذلك بالتنسيق بين الهيئة وهذه الجهات .

وبالنسبة الى المناطق التي يحدد الصيد فيها بفترات معينة يلزم الحصول على موافقة الهيئة بعد الاتفاق على أهداف البحث وأسلوب تنفيذه .

* * *

١١١١

في الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣

بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (١) و (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات التعاونية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ باعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الرسوم ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز ؛

وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦١ بشأن صيد الأسفنج ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٤ بنقل بعض اختصاصات وسلطات

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٩ - العدد ٢٣ .

(٢) صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والامن الغذائي رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٦ باصدار اللائحة الداخلية للمصندوق القومي لدعم امكانيات تنمية وحماية الثروة السمكية (اللوائح المصرية في ١٩٨٦/٣/٢٥ - العدد ٧٢) .

وزير التموين والتجارة الداخلية ووزارة التموين والتجارة الداخلية الى
وزير الزراعة ووزارة الزراعة ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون نظام استثمار
المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن بعض الأحكام الخاصة
بشركات القطاع العام ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين
بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى ؛
وعلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون التعاون الزراعى ،
وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون
التعاون الزراعى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤١ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تقرير
بعض الاختصاصات لوزارة الزراعة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئات
العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادى ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـسـر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة اقتصادية باسم « الهيئة العامة لتنمية
الثروة السمكية » تكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها مدينة
القاهرة وتتبع وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى .

مادة ٢ - تهدف الهيئة الى تنمية الاقتصاد القومى فى مجال الثروة السمكية واقامة مشروعات التوسع الأفقى والرأسى فى هذا المجال ضمن اطار السياسة العامة والخطة العامة للدولة .

مادة ٣ - للهيئة فى سبيل تحقيق أهدافها القيام بما تراه لازما من أعمال ولها على الأخص :

١ - العمل على تنمية الثروة السمكية ومصادرها والاشراف على تنفيذ قوائم الحيد والقرارات المنفذة لها ، وذلك بالنسبة للمسطحات المائية التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - اجراء البحوث والدراسات الخاصة بزيادة الانتاج وخفض التكاليف ولها أن تستعين فى ذلك بالجهات الأخرى المتخصصة سواء أكانت وطنية أم أجنبية .

٣ - اقامة المشروعات التجريبية والنموذجية ووضع خطط وبرامج التدريب والارشاد للحصول على المعدات والأجهزة وتوفير العمالة الفنية اللازمة فى مجال الثروة السمكية .

٤ - تنظيم استغلال مناطق الصيد والمرابى والمزارع السمكية بالمسطحات المائية المشار اليها فى البند رقم (١) من هذه المادة واصدار التراخيص اللازمة للصيد فيها والعمل على صيانتها وتنميتها وتطهير فتحاتها ومنافذها وازالة التعديات والمخالفات الواقعة عليها أو على شواطئها بالطريق الادارى .

٥ - تخطيط مشروعات الثروة السمكية والتصنيع السمكى وتنفيذ ما تطلبه المحافظات من هذه المشروعات ووضع التصميمات الخاصة بها اما بالذات أو باسنادها الى جهات أخرى .

٦ - العمل على تطوير حرف الصيد ونشر الميكنة والأساليب

الحديثة للصيد ونشر الوعي والتدريب الفنى بين الصيادين واقتراح مشروعات القرارات اللازمة لمنع الحرف والأعمال المضارة بالثروة السمكية •

٧ - اجراء الحصر الميدانى للأسماك وغيرها من موارد الثروة السمكية •

٨ - التعاون مع الهيئات الدولية والاقليمية فى كل ما يتعلق بحفظ الثروة السمكية وتنميتها ، وذلك وفقا لما تقتضى به اتفاقيات التعاون الفنى والاقتصادى المبرمة فى هذا الشأن ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات •

٩ - تأسيس شركات قطاع عام متخصصة فى الثروة السمكية أو المشاركة فى انشائها والمساهمة فى المشروعات المشتركة طبقا لقانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى •

١٠ - اقتراح السياسة التسويقية والسعرية للأسماك المحلية والمستوردة بالاشتراك مع وزارة التموين والتجارة الداخلية •

١١ - ابداء رأى فى المشروعات العامة التى تقوم بها جهات أخرى فى حدود اختصاصها اذا ترتب عليها اقتطاع أجزاء من المسطحات المائية أو كان من شأنها تلويث المياه •

١٢ - تقديم الخبرة الفنية وابداء المشورة فى وضع التصميمات والرسومات واجراء الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المتصلة بالثروة السمكية لمن يطلبها •

مادة ٤ - تعتبر الهيئة الجهة الادارية المختصة بالنسبة للجمعيات التعاونية للثروة السمكية ، وذلك فى تطبيق أحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه •

مادة ٥ — أموال الهيئة أموال عامة ، ولها حق اقتضاء مستحقاتها بطريق الحجز الإداري •

مادة ٦ — يكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي على النحو الآتى :

رئيس	رئيس مجلس إدارة الهيئة
	رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لمعدات الصيد
	رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لمصايد أعالي البحار
	رئيس مجلس إدارة هيئة تنمية بحيرة السد العالي
	رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للمصايد الشمالية
	رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لتسويق الأسماك
	رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة
	رئيس الاتحاد التعاونى للثروة المائية
أعضاء	مدير عام علوم البحار والمصايد
	ممثل لوزارة الدفاع يختاره وزير الدفاع
	ممثل لوزارة الري يختاره وزير الري
	ممثل لوزارة المالية يختاره وزير المالية
	ممثل لوزارة التخطيط يختاره وزير التخطيط
	ممثل من النقابة العامة لمعامل الزراعة والري والثروة المائية
	يختاره رئيس مجلس إدارة النقابة
	مدير إدارة شرطة المسطحات المائية

وفي حالة تغيب رئيس المجلس أو خلو منصبه يتولى رئاسة اجتماعات المجلس أكبر الأعضاء سناً •

مادة ٧ — يصدر بتعيين رئيس مجلس الإدارة وتحديد راتبه وبدلاته قرار من رئيس الجمهورية •

مادة ٨ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التى تدير عليها ، ويباشر المجلس اختصاصاته على الوجه المبين فى هذا القرار وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق أغراض الهيئة ، وعلى الأخص :

- ١ - مباشرة جميع التصرفات اللازمة لإدارة أموال الهيئة واستثمارها .
- ٢ - إصدار النظم واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية دون التقيد بالقواعد الحكومية .
- ٣ - وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم والحوافز التى تصرف لهم ، بما لا يجاوز الحدود القصوى المقررة فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .
- ٤ - وضع نظام للتعاقد مع الخبراء الذين تستقدمهم الهيئة للعمل فى المشروعات التى تقوم بها أو تشرف على تنفيذها .
- ٥ - الموافقة على مشروع الموازنة التقديرية السنوية للهيئة والحساب الختامى لها .
- ٦ - النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالى .
- ٧ - اقتراح مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالصيد والثروة السمكية .
- ٨ - قبول الوصايا والهبات والتبرعات التى تقدم للهيئة .
- ٩ - النظر فى كل ما يرى وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل فى اختصاص الهيئة .

ولمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجان يعهد إليها ببعض اختصاصاته كما يجوز له أن يعهد الى رئيس المجلس أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته ، وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهام محددة .

مادة ٩ - يعقد مجلس الإدارة اجتماعا لمرة واحدة على الأقل كل شهر ، وتكون دعوته للاجتماع بناء على طلب من رئيس المجلس أو بموافقة أغلبية عدد الأعضاء ، وتوجه الدعوة مع جدول الأعمال الى الأعضاء قبل الموعد المحدد للانعقاد بأسبوع على الأقل ، وذلك فيما عدا الحالات التي لا تحتل التأخير .

وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية عدد الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بخبرتهم دون أن يكرن لهم صوت محدود في المداولات .

مادة ١٠ - تبذل قرارات مجلس الإدارة الى وزير الزراعة والأمن الغذائي خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ صدورها لاعتمادها ، فإذا لم يعتمدها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغها اليه اعتبرت نهائية ونافذة ، وإذا اعترض عليها خلال هذه المدة يعاد عرضها على مجلس الإدارة لنظرها في ضوء ملاحظات الوزير .

مادة ١١ - يتولى رئيس مجلس الإدارة ادارة الهيئة وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة واقتراح لوائحها ونظمها الداخلية ^(١) ، وهو الذى يمثلها

(١) صدر قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٥ بإصدار لائحة صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بالهيئة (الوقائع المصرية في ١٠/٨/١٩٨٥ - العدد ١٨٣) .

أمام القضاء وفي صلاتها بالغير • وله أن يفوض مديرا أو أكثر في بعض اختصاصاته •

مادة ١٢ - يتّون للهيئة موازنة خاصة تتكون مواردها من :

- ما يخص للهيئة في الموازنة العامة للدولة سنويا
- حصيله الرسوم والغرامات التي تستحقها الهيئة وفقا لأحكام القانون •
- حصيله استغلال المسطحات المائية المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٣) من هذا القرار •

الهيئات والوصايا والتبرعات التي يقرر مجلس الادارة قبولها •
مقابل ما تؤديه الهيئة للغير من خدمات فنية في حدود الأغراض التي أنشئت من أجلها •

القروض والمنح المقررة لمشروعات الثروة المائية من الحكومات الأجنبية والهيئات الدولية طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن •

عائد استثمار أموال الهيئة في الشركات والمشروعات التي تشارك فيها •

مادة ١٣ - يكون للهيئة حساب خاص تودع فيه أموالها بوصفها هيئة اقتصادية وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها •

مادة ١٤ - تتولى الهيئة مباشرة الاختصاصات المسندة بمقتضى القوانين واللوائح والقرارات للادارة المركزية لشئون الثروة المائية بوزارة الزراعة وتؤول اليها المنقولات والمهمات والأحوات التابعة للادارة المذكورة كما تحل محلها فيما تشغله من عقارات •

مادة ١٥ - ينقل الى الهيئة جميع العاملين بالادارة المركزية لشئون الثروة المائية بوزارة الزراعة ومناطقها بدرجاتهم الحالية وأقدمياتهم فيها مع استمرار تمتعهم بالمزايا والبدلات المقررة لهم وقت العمل بهذا القرار ، وتتخذ الاجراءات اللازمة لنقل الاعتمادات المالية المخصصة للادارة المذكورة الى الهيئة .

مادة ١٦ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٤١ لسنة ١٩٧٦ كما يلغى كل ما يخالف هذا القرار من أحكام .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٤٠٣ (٣١ مايو سنة ١٩٨٣) .

حسنى مبارك

التصحيحات التفصيلية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النصر المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	الخصم المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

مهيئة ودواء

- أولا - في مزاولة مهنة الصيدلة .
- ثانيا - في نقابة الصيادلة .
- ثالثا - في الهيئات العامة في مجال الصيدلة والدواء .
- رابعا - في استيراد الادوية والمستحضرات الصيدلانية .

أولا

في مزاولة مهنة الصيدلة

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥

في شأن مزاولة مهنة الصيدلة (١) و (٢)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتفويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في المواد المسامة ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح ؛

-
- (١) الوقائع المصرية في ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ - العدد ٢٠ مكرر .
(٢) لم تنشر الحداول المرافقة اكتفاء بنشرها في الوقائع المصرية .
هذا وقد صدر قرار وزير الصحة باعتبار بعض المستحضرات الطبية ضمن المواد التى تنطبق عليها أحكام الجدول الثانى الملحق بالقانون (الوقائع المصرية في ١٩٧١/٩/٢٧ - العدد ٢٢١) . كما اضيفت مادة « الدرويدين » الى الجدول الثانى بالقرار ٢٢٦ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١١/٢ - العدد ٢١٩) . كما استبدلت مقدمة الجدول الخامس بالقرار الجمهورى ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ (الوقائع المصرية في ١٩٥٦/١٠/١٨ - العدد ٨٤ مكرر) . كما صدر قرار وزير الصحة بمواصفات المواد الواردة بالجدول السابع (الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٤/٢ - العدد ٢٧) . كما ان الجدول الثامن بعد أن استبدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ نص على الغائه بالقانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاتجار فى المواد
المخدرة واستعمالها ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ؛

أصدر القانون الآتى :

الفصل الأول

مزاولة مهنة الصيدلة

مادة ١ - لا يجوز لأحد أن يزاول مهنة الصيدلة بأية صفة كانت
إلا إذا كان مصرياً أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزاولة مهنة
الصيدلة به وكان اسمه مقيداً بسجل الصيدلة بوزارة الصحة العمومية
وفى جدول نقابة الصيدالة .

ويعتبر مزاولة لمهنة الصيدلة فى حكم هذا القانون تجهيز أو تركيب
أو تجزئة أى دواء أو عقار أو نبات طبى أو مادة صيدلية تستعمل من
الباطن أو الظاهر أو بطريق الحقن لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض
أو علاجه منها أو توصف بأن لها هذه المزايا .

مادة ٢ - يقيد بسجل وزارة الصحة العمومية من كان حاصلاً على
درجة بكالوريوس فى الصيدلة والكيمياء الصيدلية من إحدى الجامعات
المصرية أو من كان حاصلاً على درجة أو دبلوم أجنبى يعتبر معادلاً لها وجاز
بنجاح الامتحان المخصوص عليه فى المادة (٣) .

وتعتبر الدرجات أو الدبلومات الأجنبية معادلة لدرجة البكالوريوس
المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من أربعة أعضاء يعينهم وزير الصحة

العمومية على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الصيدلة الأستاذة بالحدى
كليات الصيدلة ومن مندوب صيدلى يمثل وزارة الصحة العمومية (١) .

مادة ٣ - يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية
وفقا لمنهج الامتحان النهائى لدرجة البكالوريوس المصرية . ويؤدى الامتحان
أمام لجنة مكونة من صيدلة يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل
امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الصيدلة ويضم اليهم عضو
صيدلى يمثل وزارة الصحة العمومية .

وعلى من يرغب فى دخول الامتحان أن يقدم الى وزارة الصحة
العمومية طلبا على النموذج المعد لذلك ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم
الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة
أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدى رسماً للامتحان قدره عشرة
جنيهاً . ويرد هذا الرسم فى حالة عدوله عن دخول الامتحان أو عدم
الاذن له بدخوله .

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق
عليها وزير الصحة العمومية بشرط أن يكون الطالب ملماً باللغة العربية
قراءة وكتابة . وإذا رسب الطالب فى الامتحان لا يجوز له أن يتقدم اليه
أكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين . وتعطى وزارة الصحة العمومية
من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك .

مادة ٤ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من أداء الامتحان
المنصوص عليه فى المادة (٣) المصريين اذا كانوا حاصلين على شهادة

(١) صدر قرار وزير الصحة العمومية فى ١٩٥٥/٨/٣٠ بتشكيل لجنة
تقدير قيم الدرجات أو الدبلومات الاجنبية فى الصيدلة ومعادلتها لدرجة
البكالوريوس المصرية (الوقائع المصرية فى ١٩٥٥/٩/١٥ - العدد ٧١) .
(م ٤٩ - موسوعة مصر - ج ١٧)

الدراسة الثانوية القسم الخاص أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم حسنى
النير والسلوك ومواظبين على تلقى دروسهم العملية طبقا لبرنامج المعاهد
التي تخرجوا منها •

مادة ٥ - يقدم طالب القيد بالسجل الى وزارة الصحة العمومية طلبا
ملصقا عليه صورته الفوتوغرافية وموقعا عليه منه ، يبين فيه اسمه
ولقبه وجنسيته ومحل اقامته ويفرق به أصل شهادة الدرجة أو الدبلرم
أو صورة رسمية منه أو شهادة الامتحان أو الاعفاء منه حسب الأحوال
وايصال تسديده رسم القيد بجدول نقابة الصيدلة •

وعليه أن يؤدى رسما للقيد بسجل الوزارة قدره جنيه واحد • ويقيد
فى السجل اسم الصيدلى ولقبه وجنسيته ومحل اقامته وتاريخ الدرجة أو
الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادر منها وتاريخ شهادة الامتحان أو
الاعفاء منه حسب الأحوال - وتبلغ الوزارة نقابة الصيدلة اجراء القيد
فى السجل •

ويعطى المرخص اليه فى مزاولة المهنة مجانا صورة من هذا القيد
ملصقا عليه صورته • وعليه حفظ هذا المستخرج فى المؤسسة التى يزاول
المهنة فيها وتقديمه عند أى طلب من مفتشى وزارة الصحة العمومية •

مادة ٦ - على الصيدلى اخطار وزارة الصحة العمومية بخطاب موصى
عليه بكل تغيير فى محل اقامته خلال أسبوع من تاريخ حصول التغيير •

مادة ٧ - كل قيد فى سجل الصيدالة بالوزارة يتم بطريق التزوير أو
بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة
العمومية ويشطب الاسم المقيّد نهائيا منه • وتحظر نقابة الصيدالة
والنقابة العامة بذلك •

وعلى النقابة اخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها
أو هيئاتها التأديبية بوقف صيدلى عن مزاولة المهنة أو يشطب اسمه •

مادة ٨ - تتولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمى لأسماء الصيدالة المرخص لهم فى مزاوله المهنة وتقوم سنويا بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات .

مادة ٩ - يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى نقابة الصيدالة أن يرخص لصيدلى لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة (٨) فى مزاوله مهنة الصيدلة فى مصر للمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة أو المؤسسات الصيدلية الأهلية على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة وذلك اذا كان هذا الصيدلى من المشهود لهم بالتفوق فى فرع من فروع الصيدلة وكانت خدماته لازمة لعدم توافر أمثاله فى مصر .

الفصل الثانى

المؤسسات الصيدلية (١)

١ - تعريف

مادة ١٠ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٦٧ لسنة ١٩٧١ بتفويض السادة المحافظين فى اختصاصات وزير الصحة بشأن الترخيص بإنشاء مؤسسة أو صيدلية اذا توافرت فيها الاشتراطات الصحية الواردة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . (الجريدة الرسمية فى ١٩٧١/١٢/٢ - العدد ٤٨) .
كما صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن عدم سريان أحكام الفصل الاول من الباب الثانى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تاجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على المباني المؤجرة للمؤسسات الصيدلية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٥/٨ - العدد ١٠٧) .

وصدر أيضا قرار وزير الدولة للصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٣ الذى قضى بأنه مع عدم الاخلال بالاحكام المنصوص عليها بالقرارين الوزاريين الصادر أولهما فى ١٩٥٦/٤/٢ والصادر ثانيهما برقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨١ بشأن فرض

بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩) تعتبر مؤسسات صيدلية في تطبيق أحكام هذا القانون الصيدليات العامة والخاصة ومصانع المستحضرات الصيدلية ومخازن الأدوية ومستودعات الوسطاء في الأدوية ومحال الاتجار في النباتات الطبية متحصلاتها الطبيعية .

٢ - أحكام عامة لكل المؤسسات الصيدلية

مادة ١١ - (الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) لا يجوز انشاء مؤسسة صيدلية الا بترخيص من وزارة الصحة العمومية (١) ويجب ألا يقل سن طالب الترخيص عن ٢١ سنة .

وإذا آلت الرخصة الى عديم الأهلية أو ناقصها بأى طريق قانونى عن صاحب الترخيص الأصلي وجب اعتمادها باسم من آلت إليه مقترنا باسم الولي أو الوصى أو القيم ويكون مسئولاً عن كل ما يقع مخالفاً لأحكام هذا القانون .

ولا يصرف هذا الترخيص الا اذا توافرت في المؤسسة الاشتراطات الصحية التى يصدر ببيانها قرار من وزير الصحة العمومية (٢) وكذا الاشتراطات الخاصة التى تفرضها السلطات الصحية على صاحب الشأن في الترخيص فيها .

=
اشتراكات صحية عامة للمؤسسات الصيدلية والاشتراطات الصحية والفنية الواجب توافرها في مصانع الادوية ، يراعى وضع المواصفات الفنية الخاصة بمعدات وأجهزة منع التلوث ضمن المواصفات الفنية التى تقوم بطرحها شركات الدواء (الوقائع المصرية في ١٩٨٣/٥/٢٤ - العدد ١٢١) .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن تراخيص صنع أو خلط أو تعبئة أو تجزئة المبيدات الحشرية المنزلية (الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٢/٢١ - العدد ١٥) وانظر القرار ١٣ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية - العدد ٧٨ لسنة ١٩٨٤) .

(٢) صدر قرار وزير الصحة العمومية المؤرخ في ١٩٥٦/٤/٢ بفرض اشتراطات صحية عامة للمؤسسات الصيدلية (الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٥/٢٤ - العدد ٤١) .

ويعتبر الترخيص شخصيا لصاحب المؤسسة فإذا تغير وجب على من يحل محله أن يقدم طلبا لوزارة الصحة العمومية لاعتماد نقل الترخيص اليه بشرط أن تتوافر في الطالب الشروط المقررة في هذا القانون .

مادة ١٢ - (مستبدلة بالقانونين رقم ٧ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦) يحرر طلب الترخيص الى وزارة الصحة العمومية على النموذج الذى تعدده وزارة الصحة العمومية ويرسل للوزارة بخطاب مسجل بعلم الوصول مرافقا له ما يأتى :

- ١ - شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق .
- ٢ - شهادة الميلاد أو أى مستند آخر يقوم مقامها .
- ٣ - رسم هندسى من ثلاث صور للمؤسسة المراد الترخيص بها .
- ٤ - الايصال الدال على سداد رسم النظر وقدره خمسة جنيهات مصرية .

فإذا قدم الطالب مستوفيا أدرج في السجل الذى يخص ذلك ويعطى للطلاب ايصال يوضح به رقم وتاريخ قيد الطلب في السجل .

مادة ١٣ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦) يرسل الرسم الهندسى الى السلطة الصحية المختصة للمعينة وتعلن الوزارة طالب الترخيص برأيها في موقع المؤسسة في موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ قيد الطلب بالسجل المشار اليه ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع فوات الميعاد المذكور دون ابلاغ الطالب بالرأى بشرط عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من هذا القانون .

فإذا أثبتت المعينة أن الاشتراطات الصحية المقررة مستوفاة صرفت الرخصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ المعينة والا وجب اعطاء الطالب المهلة الكافية لاتمامها ثم تعاد المعينة في نهايتها — ويجوز منحه مهلة ثمانية

لا تتجاوز نصف المهلة الأولى فإذا ثبت بعد ذلك أن الاشتراطات لم تتم رفض طلب الترخيص نهائيا *

مادة ١٤ - (مستبدلة بالقانونين رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٧ لسنة ١٩٥٦) تلغى تراخيص المؤسسات الخاضعة لأحكام هذا القانون في الأحوال الآتية :

١ - إذا أغلقت المؤسسة بصفة متصلة مدة تتجاوز سنة ميلادية *

مادة ٣ - إذا نقلت المؤسسة من مكانها الى مكان آخر (ما لم يكن النقل قد تم بسبب الهدم أو الحريق فيجوز الانتقال بنفس الرخصة الى مكان آخر متى توفرت فيه الشروط الصحية المقررة ويؤشر بالالغاء أو النقل على الترخيص وفي السجلات المخصصة لذلك بوزارة الصحة العمومية) *

مادة ١٥ - يجب على صاحب الترخيص الحصول مقدما على موافقة وزارة الصحة العمومية على كل تغيير يريد اجراءه في المؤسسة الصيدلانية وعليه أن يقدم طلبا بذلك مصحوبا بوصف دقيق للتعديلات المطلوب اجراؤها ورسم هندسى لها ، وعليه أن ينفذ كافة الاشتراطات المطلوبة التى تفرض عليه وفقا لأحكام المادة (١١) ومتى تمت الاشتراطات المطلوبة تؤشر وزارة الصحة العمومية باجراء التعديل على الترخيص السابق صرفه عن المؤسسة *

مادة ١٦ - تخضع المؤسسات الصيدلانية للتفتيش السنوى الذى تقوم به السلطة الصحية المختصة للتحقق من دوام توافر الاشتراطات المنصوص عليها فى المادة (١١) فاذا أظهر التفتيش أنها غير متوفرة وجب على صاحب الترخيص اتمامها خلال المدة التى تحدد له بحيث لا تتجاوز ستين يوما فاذا لم يتمها خلال هذه المهلة جاز لوزارة الصحة العمومية تنفيذها على نفقته *

وعلى صاحب الترخيص أداء رسم التفتيش السنوى وقدره جنيه •

مادة ١٧ - يجب أن يكتب اسم المؤسسة الصيدلية واسم صاحبها ومديرها على واجهة المؤسسة بحروف ظاهرة باللغة العربية •

مادة ١٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) لا يجوز استعمال المؤسسة الصيدلية لغير الغرض المخصص لها بموجب الترخيص المعطى لها • كما لا يجوز أن يكون لها اتصال مباشر مع مسكن خاص أو منافذ تتصل بأى شئ من ذلك •

مادة ١٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٦) يدير كل مؤسسة صيدلية صيدلى مضى على تخرجه سنة على الأقل أمضاها فى مزاوله المهنة فى مؤسسة صيدلية حكومية أو أهلية •

فاذا كان الأمر يتعلق بصيدلية خاصة أو بمستودع وسيط جاز اسناد الادارة لمساعد صيدلى يكرن اسمه مقيد بهذه الصفة بوزارة الصحة العمومية (١) وليس لمدير المؤسسة الصيدلية أن يدير أكثر من مؤسسة واحدة •

مادة ٢٠ - يجوز لمدير المؤسسة الصيدلية أن يستعين فى عمله وتحت مسئوليته بمساعد صيدلى ويكون لمساعد الصيدلى أن يدير الصيدلية نيابة عن مديرها اذا لم يكن لها صيدلى آخر وذلك فى حالة غياب المدير عنها أثناء راحته اليومية والعطلة الأسبوعية والأعياد الرسمية أو مرضه أو غيابه بسبب قهرى على ألا تزيد مدة الغياب فى الحالتين الاخيرتين على أسبوعين فى العام الواحد الذى يبدأ من أول يناير وعلى أن يخطر المدير الوزارة بتلك النيابة وبانتهائها •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم قيد مساعدى الصيدالة بسجلات وزارة الصحة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٩/٣/٦ - العدد ٥٢) •

وفى هذه الأحوال يخضع مساعد الصيدلى لجميع الأحكام التى يخضع لها مدير الصيدلية .

مادة ٢١ - يصدر وزير الصحة العمومية قرارا بتأليف هيئة تأديبية ابتدائية واستئنافية لمساعدى الصيادلة ويعين القرار أعضاء الهيئة والعقوبات التأديبية التى تحكم بها والاجراءات التى تتبع أمامها (١) .

مادة ٢٢ - مدير المؤسسة الصيدلية مسئول عن مستخدمى المؤسسة من غير الصيادلة فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون .

وإذا ترك المدير ادارة المؤسسة وجب عليه اخطار الوزارة فوراً بخطاب موصى عليه وعلى صاحب المؤسسة أن يعين لها فوراً مديراً جديداً واخطار وزارة الصحة العمومية باسمه مع اقرار منه بقبول ادارتها والا وجب على صاحبها اغلاقها فإذا لم يغلّقها قامت السلطات الصحية باغلاقها ادارياً .

وعلى مدير المؤسسة عند ترك ادارتها أن يسلم ما فى عهده من المواد المخدرة الى من يخلقه فوراً وعليه أن يحرر بذلك محضراً من ثلاث صور موقع عليه من كليهما وترسل صورة منه الى وزارة الصحة العمومية وتحفظ الثانية بالمؤسسة للرجوع اليها عند الاقتضاء وتحفظ الصورة الثالثة لدى مدير المؤسسة الذى ترك العمل .

وإذا لم يعين مدير جديد للمؤسسة فعلى المدير الذى سيترك العمل أن يسلم ما فى عهده من واقع الدفتر الخاص بقيد المخدرات الى مندوب وزارة الصحة العمومية بالقاهرة أو الى طبيب الصحة الواقعة فى دائرته المؤسسة فى سائر الجهات .

(١) صدر قرار وزير الصحة العمومية المؤرخ ١٩٥٥/١٢/٦ بشأن تأديب مساعدى الصيادلة (اللوائح المصرية فى ١٩٥٥/١٢/١٩ - العدد ٩٨) .

ويجب على مندوب الوزارة أو طبيب الصحة ختم الدواليب المحتوية على هذه المواد بخاتمه وبخاتم المدير الذى ترك العمل •

ويجب على مديرى المؤسسات الصيدلية ألا يتغيروا عن مؤسساتهم أثناء ساعات العمل الرسمية ما لم يكن من بين موظفيها من يجوز قانونا أن يكون مديرا •

مادة ٢٣ — يجوز لكل طالب صيدلية مقيد اسمه بهذه الصفة باحدى الجامعات المصرية وكل طالب صيدلية مقيد اسمه بالطريقة القانونية فى كلية أجنبية للصيدلة معترف بها أن يمضى مدة تمرينه المقررة باللوائح الجامعية باحدى المؤسسات الصيدلية وذلك بعد موافقة الكلية التى ينتمى اليها الطالب ووزارة الصحة العمومية •

مادة ٢٤ — يجوز لكل صيدلى حاصل على درجة أو دبلوم من الخارج ويرغب فى التقدم للامتحان المنصوص عليه فى المادة (٣) أن يمضى مدة تمرينه فى احدى الصيدليات العامة بعد موافقة وزارة الصحة العمومية بحيث لا تزيد مدة التمرين على سنتين • على أن يكون التمرين تحت اشراف المدير ومسئوليته •

مادة ٢٥ — (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) على العمال والعاملات الذين يشتغلون بالمؤسسات الصيدلية أو بتوصيل الأدوية أن يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية بعد تقديم شهادة تحقيق شخصية وصحيفة عدم وجود سوابق على أن يكونوا ملمين بالقراءة والكتابة كما يخضعون للقيود الصحية التى يقررها وزير الصحة العمومية (١) •

(١) صدر قرار وزير الصحة العمومية فى ١٦/٧/١٩٥٨ بشأن القيود الصحية اللازم توافرها فى المستخدمين والعمال والعاملات ومن يقومون بتوصيل الادوية بالمؤسسات الصيدلية (الوقائع المصرية فى ١٧/٧/١٩٥٨ - العدد ٥٥) • المعدل بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧١ •

مادة ٢٦ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥)
يجب على أصحاب المؤسسات الصيدلية والصيدالية ومساعدى الصيدلة
وطلبة الصيدلة تحت التمرين أخطار وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى
عليه بتاريخ بدئهم العمل بهذه المؤسسات وكذلك أخطارها بمجرد تركهم
العمل بها .

ويجب على مديرى هذه المؤسسات أن يرسلوا كتابة الى وزارة الصحة
العمومية جميع البيانات التى تطلبها منهم بخطابات موصى عليها .

مادة ٢٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) اذا أراد
صاحب المؤسسة الصيدلية أو مديرها خزن أدوية لحاجة مؤسسته فى محن
آخر وجب عليه أن يحصل مقدما على ترخيص فى ذلك مقابل رسم قدره
ثلاثة جنيهات مصرية وبالشروط التى يصدر بها قرار من وزير الصحة
العمومية (١) .

مادة ٢٨ - يجب أن يكون كل ما يوجد بالمؤسسة المرخص بها بموجب
هذا القانون من أدوية أو متحصلات أقر باذينية أو مستحضرات صيدلية
أو نباتات طبية أو مواد كيميائية مطابقا لمواصفاتها المذكورة بدساتير
الأدوية المقررة ولتركيباتها المسجلة وتحفظ حسب الأصول الفنية .

ويجب أن تزود هذه المؤسسات بالأدوية والأدوات والأجهزة اللازمة
للعمل ولحفظ الأدوية بها مع المراجع العلمية والقوانين الخاصة بالمهنة
ويكون صاحب المؤسسة ومديرها مسئولين عن تنفيذ ذلك .

مادة ٢٩ - يجب على أصحاب المؤسسات الصيدلية أخطار وزارة
الصحة العمومية عن تصفياتها وذلك خلال أسبوعين على الأقل قبل البدء

(١) صدر قرار وزير الصحة العمومية المؤرخ ١٩٥٥/٦/٧ بالاشتراطات
الواجب توافرها بصفة دائمة فى محلات خزن الادوية (الوقائع المصرية
فى ١٩٥٥/٦/٢٠ - العدد ٤٨) .

في ذلك ويرفق بالاحطار كشف ببيان المواد المخدرة الموجودة بالمحل ويشترط أن يكون المشتري من الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في الأصناف التي سيشتريها في حدود الترخيص الممنوح له ويعتبر الترخيص الخاص بهذه المؤسسة الصيدلية ملغى بعد انتهاء التصفية المذكورة .

كما يجب عليهم اخطار الوزارة عند حصر التركة أو حصول سرقة أو تلف في الأدوية الموجودة بالمؤسسة لأي سبب كان وذلك بمجرد حصول ذلك .

٣ - احكام خاصة لكل نوع من انواع المؤسسات الصيدلية

أولا - الصيدليات العامة

مادة ٣٠ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥)
لا يمنع الترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلى مرخص له في مزاوله مهنته يكون مضى على تخرجه سنة على الأقل قضاها في مزاوله المهنة في مؤسسة حكومية أو أهلية ويعفى من شرط قضاء هذه المدة الصيدلى الذى تؤول اليه الملكية بطريق الميراث أو الوصية ولا يجوز للصيدلى أن يكون مالكا أو شريكا في أكثر من صيدليتين أو موظفا حكوميا (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة مؤداه ان المشرع قصر تملك الصيدليات على الصيادلة المرخصين وتحظر ذلك على من عداهم وذلك تنظيما لتداول الادوية وتحقيقا للاشراف الفنى لصيدلى متخصص على هذا التداول لارتباطه الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى ، كما حظر النص أن يكون الصيدلى المالك موظفا حكوميا أو مالكا لأكثر من صيدليتين ، وذلك حتى يكون أشرافه الفنى حقيقيا تحقيقا للمصلحة العامة التى استهدفها المشرع بهذا التنظيم محافظة على صحة الجمهور بما تكون معه هذه القواعد متعلقة بالنظام العام ، وقد أكد المشرع هذا المعنى بالنص على عقوبة جنائية على مخالفة احكامه (نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ - ظعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق) .

ويراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص فيها عن مائة متر .

مادة ٣١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٢) إذا توفى صاحب الصيدلية جاز أن تدار الصيدلية لصالح الورثة لمدة لا تتجاوز عشر سنوات ميلادية .

وفي حالة وجود أبناء للمتوفى لم يتموا الدراسة في نهاية المدة المشار إليها في الفقرة السابقة تمتد هذه المدة حتى يبلغ أصغر أبناء المتوفى سن السادسة والعشرين أو حتى تخرجه من الجامعة أو أى معهد علمي من درجتها أيهما أقرب .

وبعين الورثة وكلا عنهم تخطر به وزارة الصحة ، على أن تدار الصيدلية بمعرفة صيدلى .

وتنقلى الصيدلية اداريا بعد انتهاء المهلة الممنوحة للورثة ما لم يتم بيعها لصيدلى .

وقضت أيضا بأنه يشترط لصحة عقد البيع أن يكون التعامل غير محظور لأمر يتصل بالنظام العام أو الآداب ، ومؤدى نص المادة ٣٠ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ ان عقد بيع الصيدلية - وهو عقد ناقل للملكية بطبيعته - الى غير صيدلى باطل بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، كما ان بيع الصيدلية الى صيدلى موظف أو صيدلى يملك صيدليتين أخريين يعتبر كذلك باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، وأذ كان عقد البيع محل النزاع تضمن بيع محل تجارى (صيدلية) بكافة مقوماته المادية والمعنوية ، وكان الثابت تملك الطاعن صيدليتين أخريين خلاف الصيدلية المبيعة محل النزاع ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر عقد البيع المشار اليه باطلا بطلانا مطلقا يكون قد صادف صحيح القانون ، وأذ كان الشروع فى بيع احدى الصيدليتين بعد ابرام عقد البيع الباطل بطلانا مطلقا ليس من شأنه تصحيح هذا العقد ، وكان عدم رد الحكم على دفاع غير منتج فى الدعوى لا يعيبه بالقصور ، فان النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس . (نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ - طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق) .

وتجدد جميع التراخيص التى تكون قد ألغيت وفقا لحكم هذه المادة قبل تعديلها ، ما لم يكن قد تم التصرف فى الصيدلية •

مادة ٣٢ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥)
لا يجوز للصيدلى أن يصرف للجمهور أى دواء مضر بالصيدلية الا بموجب
تذكرة طبية عدا التراكيب الدستورية التى تستعمل من الظاهر وكذلك
التراكيب الدستورية التى تستعمل من الباطن بشرط ألا يدخل فى تركيبها
مادة من المواد المذكورة فى الجدول (١) الملحق بهذا القانون كما لا يجوز
له أن يصرف أى مستحضر صيدلى خاص يحتوى على مادة من المواد المدرجة
بالجدول (٢) الملحق بهذا القانون الا بتذكرة طبية ولا يتكرر الصرف الا
بتأشيرة كتابية من الطبيب •

ولا يجوز للصيديات أن تباع بالجملة أدوية أو مستحضرات طبية
لصيديات الأخرى أو مخازن الأدوية أو الوسطاء أو المستشفيات أو
العيادات ما عدا المستحضرات الصيدلية المسجلة باسم الصيدلى صاحب
الصيدلية فيكون بيعها بالجملة قاصرا على المؤسسات الصيدلية فقط •

مادة ٣٣ - لا تصرف تذكرة طبية من الصيدليات ما لم تكن محررة
بمعرفة طبيب بشرى أو يظرى أو طبيب أسنان أو مولدة مرخص له فى
مزاولة المهنة فى مصر •

مادة ٣٤ - كل دواء يخضر بالصيدليات بموجب تذكرة طبية يجب
أن يطابق المواصفات المذكورة فى دستور الأدوية المصرى ما لم ينص فى
التذكرة الطبية على دستور أدوية معين وفى هذه الحالة يخضر حسب
مواصفاته كما لا يجوز إجراء أى تغيير فى المواد المذكورة بها كما أو نوعا
بغير موافقة محررها قبل تحضيرها وكذلك لا يجوز تحضير أى تذكرة طبية
مكتوبة بعبارة أو علامات مصطلح عليها مع كاتبها والصيدلى مدير
الصيدلية مسئول عن جميع الأدوية المحضرة بها •

مادة ٣٥ - كل دواء يحضر بالصيدلية يجب أن يوضع في وعاء مناسب ويوضع على بطاقته اسم الصيدلية وعنوانها واسم صاحبها ورقم القيد بدفتر قيد التذاكر الطبية وتاريخ التحضير وكيفية استعمال الدواء طبقاً لما هو مذكور بالتذكرة الطبية واسم الدواء إذا صرف بغير تذكرة طبية .

مادة ٣٦ - كل دواء يحضر بالصيدلية يجب أن يقيد بدفتر التذاكر الطبية أولاً بأول في نفس اليوم الذي يصرف فيه وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يثبت تاريخ هذا القيد برقم مسلسل وبخط واضح دون أن يتخلله بياض ودون أن يقع فيه كشط وكل قيد بذلك الدفتر يجب أن توضح به أسماء وكميات المواد التي تدخل في تركيب الدواء .

ويجب على محضر الدواء أن يوقع بالدفتر أمام قيد التذكرة وأن يكتب ثمن الدواء واسم الطبيب محرر التذكرة ولا تعاد التذكرة الطبية إلى حاملها إلا بعد ختمها بخاتم الصيدلية ووضع تاريخ القيد ورقمه عليها وثن الدواء وفي حالة الاحتفاظ بالتذكرة الطبية في الصيدلية لانتقاء المسؤولية يجب أن يعطى حاملها صورة طبق الأصل منها وهذه الصورة يجب ختمها بخاتم الصيدلية ووضع التاريخ الذي صرفت فيه ورقم القيد عليها مع الثمن وكذلك تعطى للطبيب المعالج أو المريض صورة من التذكرة الطبية عند طلبها وذلك دون مقابل وإذا تكرر صرف التذاكر الطبية المحتوية على مواد مدرجة في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون يكتفى أن يذكر في دفتر قيد التذاكر الطبية تاريخ التكرار برقم جديد مسلسل مع الإشارة إلى الرقم الذي قيدت به التذكرة في المرة الأولى .

مادة ٣٧ - لا يجوز لغير الأشخاص المنصوص عليهم في المواد ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ التدخل في تحضير التذاكر الطبية أو صرفها أو في بيع المستحضرات الصيدلية للجمهور .

مادة ٣٨ - تحدد مواعيد العمل بالصيدليات وما يتبع في الاجازات السنوية والراحة الأسبوعية والأعياد الرسمية ونظام الخدمة الليلية بقرار يصدره وزير الصحة العمومية ^(١) بعد أخذ رأى نقابة الصيادلة بحيث لا تقل ساعات العمل اليومية عن ثمانى ساعات وبحيث يضمن وجود عدد من الصيدليات مفتوحة في جميع الأوقات .

ثانيا - الصيدليات الخاصة (٣)

مادة ٣٩ - (الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ والمادة مستبدلة بالقانونين رقم ٧ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٦١ لسنة ١٩٥٩)
الصيدليات الخاصة نوعان :

١ - صيدليات المستشفيات والمستوصفات والعيادات الشاملة وعيادات الأطباء المصرح لهم في صرف الأدوية لرضاهم أو ما في حكمها ، ولا يجوز منح ترخيص بفتح صيدلية خاصة من هذا النوع الا اذا كانت ملحقة بمؤسسة علاجية مرخص بها طبقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمحال التجارية والصناعية ، وتسرى عليها أحكام الصيدليات العامة عدا أحكام المادتين ٣٠ و ٣٣ .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن مواعيد العمل بالصيدليات (الوقائع المصرية في ١٧/٧/١٩٦٧ - العدد ١٢٦) نصت مادته الاولى على أن :

« يفوض السادة المحافظون في الاختصاص المقرر لنا بمقتضى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه - الخاص بتحديد مواعيد العمل بالصيدليات وما يتبع في الاجازات السنوية والراحة الاسبوعية والاعیاد الرسمية ونظام الخدمة الليلية ، كل محافظة بحسب ظروفها وبعد أخذ رأى نقابة الصيادلة الفرعية بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة » .
وكان قد صدر قرار وزير الصحة المؤرخ في ٢٧/١٢/١٩٥٥ بشأن تنظيم الخدمة الليلية بالصيدليات العامة (الوقائع المصرية في ٩/١/١٩٥٦ - العدد ٣) .

(٢) صدر قرار وزير الصحة بشأن تطبيق أحكام المادة ٣٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة (الوقائع المصرية في ٨٢ - العدد ٨٢) .

ويجوز لهذه الصيدليات أن تصرف بالثمن الأدوية بالعيادات الخارجية لغير مرضاها في البلاد التي لا يوجد بها صيدلية عامة وفي هذه الحالة تسرى عليها أحكام المادة ٣٢ •

٢ - الصيدليات التابعة لجمعية تعاونية مشهورة ويمنح الترخيص بفتح صيدلية خاصة من هذا النوع بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة الجمعية أو مديرها ، وتسرى على هذا النوع من الصيدليات الخاصة أحكام الصيدليات العامة عدا المادة () •

مادة ٤٠ - يجوز للطبيب البشرى أو البيطرى المرخص له مزاولة المهنة أن يصرف ويجهز أدوية لمرضى الخصوصيين وحدهم بشرط الحصول مقدما على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته ويعفى من تقديم الاقرار المخصوص عليه في المادة (١٢) بند (٤) •

ويعطى هذا الترخيص للطبيب البشرى أو البيطرى متى ثبت أن المسافة بين عيادته وأقرب صيدلية عامة أو مستشفى به عيادة خارجية بها صيدلية خاصة موجودة بالجهة تزيد على خمسة كيلو مترات •

ويلغى هذا الترخيص عند فتح صيدلية عامة أو خاصة بالجهة الموجودة بها العيادة الطبية الحاصلة على هذا الترخيص ويعطى الطبيب مهلة قدرها تسعون يوما من تاريخ فتح الصيدلية لتصفية الأدوية التي بالعيادة المرخص بها والا وجب اغلاق الصيدلية والعيادة اداريا مع ضبط الأدوية الموجودة بها •

ثالثا - وسطاء الادوية

مادة ٤١ - يجب على كل من يريد الاستغال كوسيط أدوية أو كوكيل مصنع أو جملة مصانع في الأدوية والمستحضرات الصيدلية أو الأقرباذنية أن يحصل على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون طلب الترخيص على الأنموذج الذى تعدده الوزارة لذلك ومصحوبا بما يأتى :

- ١ — شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق *
- ٢ — شهادة من المصنع مصدقا عليها من الجهات المختصة الرسمية تثبت وكالة الطالب عن المصنع أو المصانع وتلحق بها قائمة بأسماء الأدوية والمستحضرات الصيدلانية التي هو وكيل عن مصانعها مع إيضاح تركيبها نوعا وكما *

٣ — رسم نظر قدره خمسة جنيهات مصرية *

مادة ٤٢ — الترخيص للموسيط شخصى وعلى الوسطاء اخطار الوزارة أولا بأول عن كل مصنع جديد يمثلونه أو يتنازلون عن تمثيلة وأن يرسلوا في شهر ديسمبر من كل سنة كشفا باسم المصنع أو المصانع التي يمثلونها *

مادة ٤٣ — يجب على الوسطاء الذين يرغبون في أن يكون لهم مستودعات لحفظ الأدوية أو المستحضرات الصيدلانية التي هم وكلاء عنها أن يحصلوا على ترخيص في ذلك وفقا للاحكام العامة الخاصة بالمؤسسات الصيدلانية *

مادة ٤٤ — يكون تخزين وبيع الأدوية من مستودعات الوسطاء بالشروط الآتية :

- ١ — يجب أن تباع مغلفة في غلافاتها الأصلية *
- ٢ — يجب أن يكون البيع قاصرا على الصيدليات العامة والخاصة وعلى مخازن الأدوية والمعاهد العلمية *

مادة ٤٥ — (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) يجب على مدير المستودع أن يمسك دفتر القيد الوارد من الأدوية الى المستودع والمصرف منه وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويثبت في الدفتر المشار اليه فيما يختص

بالوارد اسم الصنف ومقداره ونسبة وحداته وعبرته وتاريخ وروده
والثمن طبقا للسعر المحدد •

وفيما يختص بالمواد المنصرفة من المستودع يثبت في الدفتر نوع
الأدوية المنصرفة ومقدارها ونسبة وحداتها واسم من صرفت اليه وعنوانه
وتاريخ البيع •

ويجب أن يكون القيد أولا بأول حسب ترتيب التاريخ ويخط واضح
دون أن يتقله بياض بين السطور أو كسـط وأن يكون البيع بمقتضى
ايفصالات من المشتري •

رابعا - مخازن الأدوية

مادة ٤٦ - لا يمنح الترخيص في فتح مخزن أدوية الا في المحافظات
أو عواصم المديريات والمراكز التي بها صيدليات •

مادة ٤٧ - يجب أن يكون محل حفظ الأدوية والمستحضرات الصيدلية
في المخزن مستقلا عن باقى أقسامه ويكون مدير المخزن مسئولا عن تنفيذ
ذلك •

مادة ٤٨ - تفتح مخازن الأدوية في نفس ساعات ومواعيد العمل
المحددة للصيدليات أثناء النهار في نفس الجهة بحيث لا تقل عن ثمان
ساعات يوميا ويكون صاحب المخزن ومديره مسئولين عن تنفيذ ذلك •

مادة ٤٩ - يجب أن تباع الأدوية من المخزن في عبواتها الأصلية ،
إذا جزئت وجب أن تكون داخل عبوات محكمة السد وملحق عليها
بطاقات باسم المخزن وعنوانه واسم مديره واسم المادة وقوتها ودستور
الأدوية المخضرة بموجبية ومقدارها والمصنع التي استوردت منه أو صنعت
فيه وكذلك تاريخ نهاية استعمالها أن وجد ، وإذا كانت معدة للاستعمال
البيطرى يجب أن يبين ذلك على البطاقة •

مادة ٥٠ - يجب على مدير المخزن أن يمسك دفترًا خاصًا يقيد فيه الوارد والمنصرف أولاً بأول من المواد المدرجة في الجدول (١) (الملحق بهذا القانون وكذلك المستحضرات الصيدلانية الخاصة أو الدستورية التي تحرى مادة فعالة واحدة فقط من هذه المواد ، وهذا الدفتر تكون صفحاته مرقومة ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون أن يتخلله بياض أو يقع فيه كسـط أو تغيير أو كتابة في الهامش ويحسب ترتيب التاريخ برقم مسلسل .

أما فيما يختص بالأصناف الواردة فيبين في القيد اسم الصنف وقوته ومقداره ومصدره وتاريخ وروده الى المخزن .

وفيما يختص بالأصناف المنصرفة فيبين في القيد اسم الصنف الجاع وقوته ومقداره وكذلك اسم المشتري وعنوانه وتاريخ صرفه .

خامسا - محال الاتجار في النباتات الطبية ومنتجاتها

مادة ٥١ - يجب على كل من يريد فتح محل للاتجار في النباتات الطبية الواردة في دساتير الأدوية أو في أجزاء مختلفة من هذه النباتات أو في المنتجات الناتجة بطبيعتها من النباتات الحصول على ترخيص في ذلك وفقا للاحكام العامة الخاصة بالمؤسسات الصيدلانية ولا يسرى هذا الحكم على محال بيع النباتات الطبية الواردة بالجدول السابع الملحق بهذا القانون .

مادة ٥٢ - يجب أن تباع النباتات الطبية في عبوات مغلقة مبنية عليها اسم دستور الأدوية التي تطابق مواصفاته وكذا تاريخ الجمع وتاريخ انتهاء صلاحيتها للاستعمال ان وجد ، يكون البيع قاصرا على الصيدليات ومخازن الأدوية ومصانع المستحضرات الصيدلانية والهيئات العلمية .

ويجوز البيع للأفراد الذين ترخص لهم في ذلك وزارة الصحة العمومية .

مادة ٥٣ - كل ما يرد الى محل الاتجار فى النباتات الطبية وكل ما يصرف منها يجب قيده أولا بأول فى دفتر خاص تكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون أن يتخلله بياض أو يقع فيه كسط .

أما فيما يختص بالأصناف الواردة فيبين فى القيد اسم الصنف وقوته ومقداره ومصدره وتاريخ وروده الى المحل .

وفىما يختص بالأصناف المنصرفة فيبين فى القيد اسم الصنف المباع وقوته ومقداره واسم المشتري وعنوانه وتاريخ صرفه .

سادسا - مصانع المستحضرات الصيدلية

مادة ٥٤ - يجب أن يكون بكل من مصانع المستحضرات الصيدلية معمل للتحاليل مزود بالأدوات والأجهزة اللازمة لفحص الخامات الواردة للمصنع ومنتجاته ويشرف على هذا المعمل صيدلى أو أكثر من غير الصيدالة المكلفين بتجهيز المستحضرات أو التحصينات بالمصنع . ويكون الصيدلى المحلل مسئولا مع الصيدلى مدير المصنع عن جودة الأصناف المنتجة وصلاحيتهما للاستعمال .

مادة ٥٥ - يجوز للصيدلى بموافقة وزارة الصحة العمومية أن يصنع فى صيدليته مستحضرات صيدلية خاصة به ويشترط أن تكون الصيدلية مجهزة بجميع الأدوات والآلات اللازمة لصنع وتحليل تلك المستحضرات ومستوفاة للشروط التى تضعها الوزارة .

مادة ٥٦ - على كل من الصيدلى الذى يقوم بتجهيز مستحضرات صيدلية خاصة فى صيدليته ومدير مصنع المستحضرات الصيدلية أن يمسك دفترين أحدهما للتخصيص يدون فيه أولا بأول مقدار الكمية المجهزة فى كل مرة عن مستحضر وتاريخ التجهيز ويعطى رقم مسلسل لكل عملية تجهيز موقعا عليه من الصيدلى المفضل والصيدلى المحلل .

والدفتر الآخر لقيد الكميات المنصرفة وتاريخ صرفها والجهات المنصرفة اليها ويوقع على هذا الدفتر الصيدلى المدير .

ويجب أن تكون صفحات كل دفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح لا يتخلله بياض ودون أن يقع فيه كسـط .

مادة ٥٧ — (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) يجب أن يوضح على الأوعية التى تعبأ فيها المواد الدوائية أو المستحضرات الصيدلية وغلافاتها الخارجية بطاقات تذكر فيها البيانات الآتية :

١ — أن كان من المستحضرات الخصوصية يذكر اسم المستحضر وأسماء المواد الفعالة فى التركيب ومقاديرها على أن تذكر باسمها المعروف وليس بمرادفها الكيميائية .

وإن كان الدواء مفرداً أو من المستحضرات الصيدلية الجسورية فيذكر اسمه حسب الواردة بالدستور واسم هذا الدستور وتاريخ صدوره .

٢ — اسم المصنع أو الصيدلية التى قامت بعملية التعبئة أو التجهيز أو التركيب وعنوانها واسم البلد الذى جهزت فيه .

٣ — كيفية استعماله إذا كان من المستحضرات الصيدلية الخاصة ومقدار الجرعة الواحدة فى حدود المقرر فى دساتير الأدوية .

٤ — كمية الدواء داخل العبوة طبقاً للمقاييس المثوية .

٥ — الأمر الطبى المقدر له أن كان من المستحضرات الصيدلية الخاصة .

٦ — الرقم المسلسل لعملية التعبئة أو التجهيز أو التركيب المنصوص عليه فى المادة السابقة .

٧ — وإن كان من الأدوية التى يتغير مفعولها بمرضى بعض الوقت

فيذكر تاريخ التحضير وكيفية احتفاظه بظروفه وتاريخ صلاحيته للاستعمال وكذلك كميته وقايته من الفساد عند تخزينه .

ويجب أن يفرق بالمستحضرات بيان المواد الملونة والحافظة والمذيبة ونسبة كل أن وجدت •

وفي جميع الأحوال لا يسمح بتداول المستحضرات الصيدلية أيا كان نوعها إلا إذا كان ثابتا على بطاقتها الخارجية رقم تسجيلها بدفاتر وزارة الصحة العمومية والتهن المسدد الذى تباع به للجمهور •

الفصل الثالث

المستحضرات الصيدلية الخاصة والدستورية

مادة ٥ (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦) تعتبر في تطبيق أحكام هذا القانون مستحضرات صيدلية خاصة المتحصلات والتراكيب التى تحتوى أو توصف بأنها تحتوى على مادة أو أكثر ذات خواص طبية فى شفاء الانسان من الأمراض أو للوقاية منها أو تستعمل لأى غرض على آخر ولو لم يعلن عن ذلك صراحة متى أعدت للبيع وكانت غير واردة فى إحدى طبعاات دساتير الأدوية وملحقاتها الرسمية • ويجوز لوزير الصحة العمومية بقرار منه أن ينظم تجهيز أو تداول أية مستحضرات أو أدوية أو مركبات يرى أن لها صلة بعلاج الانسان أو تستعمل لمقاومة انتشار الأمراض (١) •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحسالة النفسية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/١/٤ - العدد ٣) ومن القرارات الأخرى الصادرة تنفيذا لحكم المادة (٥٨) القرار المؤرخ فى ١٩٥٥/٥/٧ بشأن الاشتراطات اللازم توافرها فى السوائل والمجهزات المعدة للتطهير (الوقائع المصرية فى ١٩٥٥/٥/٩ - العدد ٣٧ ملحق) والقرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٦٧ بخصوص تداول مستحضرات التجميل والبستليات والصابون الطبى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/١١/١٩ - العدد ٢٣٣) والقرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تداول حبوب منع الحمل المصنعة لحساب المشروع القومى لتنظيم الأسرة فى جميع الصيدليات (الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/١٠/١٤ - العدد ٢٣٦) والقرار رقم ٧٤١ لسنة ١٩٨٣ بنظام صرف وتداول جميع المضادات

مادة ٥٩ - يحظر تداول المستحضرات الصيدلانية الخاصة سواء أكانت محضرة محليا أم مستوردة من الخارج الا بعد تسجيلها بوزارة الصحة الجمهورية (١) ولا تسجل تلك المستحضرات الا اذا كان طلب التسجيل مقاما من أحد الصيادلة أو الأطباء البشريين أو البيطريين أو أطباء الأسنان من المصرح لهم في مزاولة المهنة في مصر أو من أصحاب مصانع الأدوية المحلية أو من أصحاب المصانع الأجنبية في الخارج أو وكلائهم ويصحب طلب تسجيل المستحضر برسم قدره خمسة جنيهات عن كل مستحضر نظير فحص الطلب وثلاث عينات من المستحضر في عبواتها الأصلية كل منها مختومة بالجمع الأحمر بخاتم الصيدلى الذى قام بتجهيزها أو بخاتم المصنع الذى جهزت فيه ونموذج من صورتين لكل من البطاقة والمطبوعات التى سيغلف بها المستحضر موقعا عليها من الطالب أو الصيدلى أو من وكيل أو مدير المصنع وعلى صاحب الشأن أن يقدم كافة البيانات الأخرى التى تتطلب منه .

مادة ٦٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) لا يتم تسجيل أى مستحضر صيدلى خاص الا اذا أقرته اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية والتى

الحيوية التى تعطى عن طريق الحقن فيما عدا البنسلين والاستريبتومايسين أو مخلوطهما وكذا الادوية التى تحتوى على الكورتيزون أو مشتقاته منفردة فيما عدا ما يستعمل منها ظاهريا وأيضا الادوية التى تحتوى على مضادات التجلط منفردة بجميع أشكالها الصيدلانية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٣/١٠ العدد ٦٠) .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٤ بإعادة تسجيل المستحضرات الصيدلانية كل عشر سنوات (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٥/١٢ - العدد ١٠٥) . كما صدر القرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن إعادة تسجيل مستحضرات التجميل والبستليات ومعاجين الاسنان والصابون الطبى كل عشر سنوات تحسب من تاريخ موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الادوية على تسجيل المستحضر ، وهذا مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه (الوقائع المصرية - العدد ٢٤٦ لسنة ١٩٧٤) . كما صدر القرار رقم ٢١٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن الاجراءات والمستندات المطلوبة فى حالة تسجيل المستحضرات الصيدلانية الاجنبية والمحلية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٥/٣ - العدد ١٠٣) المعدل بالقرار رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ .

يصدر بتشكيلها قرار من وزارة الصحة العمومية وتؤلف من رئيس وتسمية أعضاء الآتى (١) :

وكيل وزارة الصحة العمومية أو من ينوب عنه رئيسا

- | | |
|-------|---|
| أعضاء | ١ — أستاذ صيدلى من احدى كليات الصيدلة |
| | ٢ — أستاذ طبيب من احدى كليات الطب |
| | ٣ — مندوب صيدلى من وزارة الصحة العمومية |
| | ٤ — مدير معهد الأبحاث وطب المناطق الحارة بوزارة الصحة العمومية أو من ينوب عنه |
| | ٥ — صيدلى من غير الموظفين ترشحه نقابة الصيادلة |
| | ٦ — طبيب من غير الموظفين ترشحه نقابة الأطباء البشريين |
| | ٧ — مندوب من اللجنة الدائمة لدستور الأدوية |
| | ٨ — صيدلى حكومى مختص بتحليل الأدوية |
| | ٩ — طبيب حكومى مختص بالتحاليل البيولوجية |

وتضع اللجنة اللائحة المنظمة لأعمالها ويصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية وتكون جميع قرارات هذه اللجنة نهائية • ولا يصح انعقاد اللجنة الا بحضور سبعة أعضاء عدا الرئيس وللجنة استدعاء من تشاء لحضور جلساتها للاستئناس برأيه •

مادة ٦١ — للجنة الفنية لمراقبة الأدوية الحق دائما فى رفض تسجيل أى مستحضر صيدلى خاص مع ابداء أسباب ذلك وتسجيل المستحضرات الصيدلية الخاصة التى تقرها اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية بدفانتر وزارة الصحة العمومية برقم مسلسل ويعطى الطالب مستخرجا رسميا من القيد

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٤ باعادة تشكيل اللجنة الفنية لمراقبة الادوية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٤/٦/٢ - العدد ١٢٩) •

ويعتبر هذا المستخرج ترخيصاً بالمستحضر • ولا يجوز بعد تسجيل المستحضر إجراء أي تعديل فيما أقرته اللجنة الفنية لمرافقة الأدوية عند الترخيص بتسجيله والا وجب على الطالب إعادة طلب التسجيل •
واذ تغيرت ملكية المستحضر وجب على كل من مالكة القديم والجديد ابلاغ الوزارة هذا التغيير خلال ثمانية أيام من تاريخ حصوله •

مادة ٦٢ - تعتبر مستحضرات صيدلية دستورية في أحكام هذا القانون - المتحصلات والتراكيب المذكورة في أحدث طبقات دساتير الأدوية التي يصدر بها قرار من وزارة الصحة العمومية وكذلك السوائل والمعدات الدستورية المعدة للتطهير ويجوز صنع هذه المستحضرات في مصانع الأدوية أو الصيدليات ^(١) دون حاجة إلى تسجيلها •

ولا يجوز البدء في تجهيز المستحضرات الصيدلية الدستورية إلا بعد إخطار وزارة الصحة العمومية بذلك وموافاتها ببيان الدستور المذكور فيه المستحضر وعينه من العبوة والبطاقة التي ستلصق عليها وموافقة وزارة الصحة العمومية على ذلك •

مادة ٦٣ - يجب أن تباع المستحضرات الصيدلية الخاصة والدستورية مغلقة داخل غلافاتها الأصلية ويستثنى من ذلك الأمبول إذا كان اسم الدواء ومقداره واسم المصنع المجهز مطبوعاً عليه بمادة ثابتة تصعب إزالتها •

(١) صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بحظر تصنيع أو تركيب أدوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها وأن يقتصر نشاط الصيدليات في هذا المجال على تركيب الأدوية بموجب التذاكر الطبية التي توصف للمرضى وأن تلغى التراخيص السابق منحها بذلك (الجريدة الرسمية في ١٩٦٤/١/٦ - العدد ٥) • هذا وقد قضى بعدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه التي كانت تقضي بأن تؤول ملكية الأدوية والمستحضرات المحظور تصنيعها أو تركيبها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة إلى المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية بدون مقابل (المحكمة الدستورية العليا في ١٩٨٦/٣/١ - القضية رقم ٨ لسنة ٥ ق دستورية - الجريدة الرسمية - العدد ١١ في ١٩٨٦/٣/١٣) •

ويجب أن تكون البيانات المذكورة على بطاقات المستحضرات الصيدلانية وعلى ما يوزع عنها من النشرات والاعلانات متفقة مع ما تحتويه فعلا تلك المستحضرات من مواد وعلى خواصها العلاجية ، كما يجب ألا تتضمن عبارات تتنافى مع الآداب العامة أو يكون من شأنها تضليل الجمهور . ويجب الحصول على موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية بوزارة الصحة العمومية على نصوص تلك البيانات أو النشرات أو الاعلانات ووسائلها وذلك قبل نشرها .

مادة ٦٤ .- (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) لوزير الصحة العمومية بناء على توصية اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية أن يحصر قرارات بحظر التداول لأي مادة أو مستحضر صيدلي يرى في تداوله ما يضر بالصحة العامة وفي هذه الحالة يشطب تسجيل المستحضر من دفاتر الوزارة ان كان مسجلا وتصادر الكميات الموجودة منه اداريا أينما وجدت دون أن يكون لأصحابها الحق في الرجوع على الوزارة بأي تعريض .

الفصل الرابع

استيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والمتحصلات

الأقربانية والنباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية (١)

مادة ٦٥ - لا يسمح بدخول المستحضرات الصيدلانية الخاصة في مصر ولو كانت عينات طبية مجانية ولا بالأفراج عنها الا اذا توافرت فيه الشروط الآتية وبعد موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية :

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن قواعد تسعير الأدوية والمستحضرات الصيدلانية المستوردة (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٦/٢٤ - العدد ١٤٦) ، المعدل بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية في ١٩٧٨/٥/٢٧ - العدد ١٢٣) والقرار رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٨ .

هذا وقد صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ بإعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الادوية والمستلزمات والكيمائيات الطبية (الجريدة الرسمية في ١٩٦٢/٧/٢٥ - العدد ١٦٨ - منشور فيما بعد) .

١ - أن تكون مسجلة بدفاتر وزارة الصحة العمومية عملاً بالمادة (٥١) من هذا القانون .

٢ - أن تكون بنفس الاسم المعروفة به في بلادها الأصلية .

٣ - أن تجلب داخل غلافات محكمة الغلق ولا يجوز أن تجلب فرطاً أو بدون حزم .

٤ - أن تذكر على بطاقتها البيانات المنصوص عليها في المادة (٥٧) ولا يجوز بأى حال من الأحوال استيراد أوعية تلك المستحضرات الفارغة أو غلافاتها الخالية من الأدوية أو بطاقتها أو صنع شيء من ذلك إلا بعد موافقة وزارة الصحة العمومية .

مادة ٦٦ - لا يجوز السماح بدخول المستحضرات الصيدلانية الدستورية أو النباتات الطبية، ومتحصلاتها الطبيعية أو المراد الدوائية في مصر إلا إذا كان مبيناً عليها اسم دستور الأدوية المجيزة بموجبه وتاريخ تجهيزها أو جمعها وأن تكون مطابقة تماماً لجميع اشتراطات هذا الدستور وأن تجلب داخل غلافات محكمة الغلق .

مادة ٦٧ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يصدر قراراً بمحرم السماح بادخال أية أدوية مما هو منصوص عليه في المادة السابقة في مصر إلا إذا توافرت فيها صفات خاصة وبعد اختبارها والتأكد من صلاحيتها للاستعمال الطبي .

مادة ٦٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) لا يجوز الافراج عن المراد الدوائية أو المتحصلات الأثرية أو الصيدلانية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية المستوردة التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون إلا للأشخاص المرخص لهم بالتجار في تلك المواد كل منهم في حدود الرخصة الممنوحة اليه بشرط أن تكون تلك الأصناف وأردة اليهم من الخارج خصيصاً لهم كما لا يجوز تغيير

مؤلاء الأشخاص تصدير تلك الأصناف الى الخارج • ومع ذلك يجوز للأفراد استيراد تلك الأصناف أو تصديرها على أن تكون بكميات محدودة للاستعمال الخاص بشرط الحصول مقدما على تصريح بذلك من وزارة الصحة العمومية •

مادة ٦٩ - يجب أن توضع المواد المدرجة بالجدولين الأول والثالث الملحقين بهذا القانون وكذلك المستحضرات الصيدلانية المحتوية على مادة أو أكثر من هذه المواد عند وصولها إلى الجمرک منعزلة عن البضائع الأخرى ولا تسلم الا الى مديري المؤسسات الصيدلانية في حدود التراخيص الممنوحة لهم بموجب هذا القانون والمصالح الحكومية والأشخاص الحاصلين على ترخيص بذلك مقدما من وزارة الصحة العمومية ، كل ذلك مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه •

ويجب أن توضع الأمصال والطعوم وجميع الأدوية التي تحتاج الى تبريد بمجرد وصولها في ثلاجات على حساب مستوردها خشيية التلف •

ولا يجوز الافراج عن المواد المفرقة الواردة بالجدود السادس الملحق بهذا القانون الا بعد الحصول على موافقة ادارة الأمن العام بوزارة الداخلية ويراعى في تخزين المواد الواردة بهذا الجدول اتباع شروط التخزين المنصوص عليها فيه •

ويراعى عند إرسال أية عينة للمعامل أن تكون ممثلة للرسالة وأن تكون السوائل في زجاجات جديدة جافة ونظيفة •

الفصل الخامس

احكام عامة

مادة ٧٠ - لا يجوز للصيدلى أن يجمع بين مزاولة مهنته ومزاولة مهنة الطب البشري أو الطب البيطري أو طب الأسنان حتى ولو كان حاضرا على مؤهلتهما •

مادة ٧١ — لا يجوز حفظ المواد الدوائية أو المتحصلات الاقرباذينية أو المستحضرات الصيدلانية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع إلا في المحال المرخص لها بموجب هذا القانون كل منها في حدود الرخصة الممنوحة لها ولا يجوز الاتجار فيها لغير الأشخاص المرخص لهم بذلك كما لا يجوز شراؤها إلا من تلك المحال ومن هؤلاء الأشخاص .

مادة ٧٢ — لا يجوز الاتجار في عيشت الأدوية والمستحضرات الصيدلانية المعدة للدعاية أو عرضها للبيع ولا يجوز حيازتها لغير المؤسسات الصيدلانية المرخص لها في استيرادها أو في صنعها . ولا يجوز للسيوط أن يحتفظ بعينات الأدوية في أى مكان آخر غير المستودع المرخص له به كما يجب أن يكون مطبوعا على بطاقات هذه العينات الداخلية والخارجية بشكل واضح عبارة (عينة طبية مجانية) .

مادة ٧٣ — لا يجوز تداول المواثيق الدوائية المدرجة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ومستحضراتها بين المؤسسات الصيدلانية إلا بموجب طلب كتابى موقع عليه من مدير المؤسسة الصيدلانية وعليه خاتم (سموم)

مادة ٧٤ — يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون وجميع المستندات الخاصة بها كاللذاكر الطبية والفواتير والطلبات مدة خمس سنوات ابتداء من آخر قيد في الدفاتر وعلى أصحاب المؤسسات الصيدلانية ومديرها تقديم تلك الفواتير والمستندات لأختشى وزارة الصحة العمومية كلما طلبوا منهم ذلك .

مادة ٧٥ — يحظر على مخازن الأدوية أو وسطاء الأدوية أو مصانع المستحضرات الصيدلانية أو محال الاتجار في النباتات الطبية بيع أى دواء أو مستحضر صيدلى أو نبات طبي أو أى مادة كيميائية أو اقرباذينية أو عرضها للبيع للجمهور أو اعطاؤها له بالجان . كما يحظر على تلك المؤسسات تحضير أى دواء أو التوسط فى ذلك .

مادة ٧٦ — لا يجوز للمؤسسات الصيدلانية الامتناع عن بيع الأصناف المعدة للبيع مما يصنعون أو يستوردون أو يخزنون من المستحضرات الصيدلانية أو المواد الدوائية أو المتحصلات الأترباذينية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها للهيئات أو الأشخاص المرخص لها في ذلك طبقاً لأحكام هذا القانون مقابل دفع الثمن المحدد لكل منها .

مادة ٧٧ — (الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ والمادة مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦) لا يجوز الافراج الجمركي عن رسائل الأدوية المستوردة الا بعد موافقة وزارة الصحة العمومية — كما يلزم الحصول على تلك الموافقة قبل تداول كل عملية من عمليات تشغيل الأدوية المخضرة معملياً — ويضع وزير الصحة العمومية القواعد التي تتبع في هذا الشأن بناء على ما تقترحه اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية .

الفصل السادس

العقوبات

مادة ٧٨ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من زوال مهنة الصيدلة بحون ترخيص أو حصل على ترخيص بفتح مؤسسة صيدلانية بطريق التنايل أو باستعارة اسم صيدلى . ويعاقب بنفس العقوبة الصيدلى الذى أعار اسمه لهذا الغرض ويحكم بإغلاق المؤسسة موضوع المخالفة والغاء الترخيص الممنوح لها .

مادة ٧٩ — يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص غير مرخص له في مزاوله المهنة يعلن عن نفسه بأى وسيلة من وسائل النشر اذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاوله مهنة الصيدلة وكذلك كل صيدلى يسمح لكل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الصيدلة بمزاولة باسمه في أية مؤسسة صيدلانية .

مادة ٨٠ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد على ٢٠٠ جنية كل من فتح أو أنشأ أو أدار مؤسسة صيدلية بدون ترخيص. وفي هذه الحالة تغلق المؤسسة إداريا وفي حالة الحود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة في الحدود المتقدمة معا .

مادة ٨١ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيها ولا تزيد على ١٠٠ جنية كل من أدار صناعة أخرى غير المرخص بإدارتها في المؤسسة الصيدلية التي رخص له فيها وإذا تكررت المخالفة خلال ثلاثة أعوام من تاريخ الحكم في المخالفة الأولى يحكم بإغلاق المؤسسة مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة .

مادة ٨٢ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) كل مخالفة لأحكام المادة ٧٥ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تزيد على عشرين جنيها وتوقع العقوبة على كل من البائع وصاحب المؤسسة ومديرها وإذا تكررت المخالفة خلال ثلاثة أعوام من تاريخ وقوع المخالفة السابقة يحكم بأقصى العقوبة ، وكل مخالفة لأحكام المادة ٧٦ يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

مادة ٨٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن جنيهين ولا تزيد على عشرة جنيها . وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر .

مادة ٨٣ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤) يحظر اخراج الدواء من البلاد سواء كان مصنعا فيها أو مستوردا ، بغير اتباع القواعد المنظمة لذلك والتي يصدر بها قرار من وزير الدولة للصحة .

ويعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة بالحبس وبغرامة لا تقل

عن ٥٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٠٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وتضاعف العقوبة في حالة العود ، ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأدوية محل المخالفة .

مادة ٨٤ - في جميع الأحوال يحكم فضلا عن العقوبات المتقدمة بمصادرة الأدوية موضوع المخالفة والأدوات التي ارتكبت بها .

مادة ٨٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥) يعتبر من مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون الصيادلة الرؤساء ومساعدوهم من مفتشى الصيدليات بوزارة الصحة العمومية وكذلك كل من يندبه وزير الصحة العمومية لهذا الغرض (١) .

الفصل السابع

أحكام وقتية

مادة ٨٦ - يستثنى من شرط الجنسية المنصوص عليه في المادة (١١) الأجانب الذين التحقوا باحدى الجامعات المصرية قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٨٧ - يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الصيادلة أن يرخّص للصيادلة الفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة بلادهم والالتجاء الى مصر للإقامة الى أن تستقر حالة بلادهم ؛ في مزاولة مهنتهم بالجمهورية المصرية لمدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع اعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة (٣) بشرط حصولهم على الدبلوم المنصوص عليه في المادة (٢) .

(١) صدر قرار وزير العدل رقم ١٥٧٣ لسنة ٢٩٧٥ بتفويض جميع أطباء وصيادلة إدارة المؤسسات العلاجية غير الحكومية بوزارة الصحة صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ .
(التوقيعات المصرية في ٢٩/٢/٢٩٧٦ - العدد ٥٠) .

مادة ٨٨ — (مستبدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٦) لا تسرى أحكام المادة ٣٠ على الصيدليات الموجودة وقت العمل بهذا القانون — كما لا تسرى أحكام المادة ١٩ لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون على محال الاتجار فى النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية والمؤسسات الصيدلانية الخاصة الملحقة بوحدة علاجية تابعة لجمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو لهيئة معترف بها .

استثناء من أحكام المادة ٧١ يرخّص لمنتجى النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية فى بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو لتصديرها للخارج متى كانت مطابقة للشروط والمواصفات التى يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية .

مادة ٨٩ — لا تمنح رخص جديدة بفتح مخازن أدوية بسيطة — وتلغى ترخيص مخازن الأدوية البسيطة الموجودة وقت العمل بهذا القانون اذا انتقلت الملكية من الشخص المرخص اليه فيها الى أى شخص آخر لغير سبب من أسباب نقل الملكية كما يلغى الترخيص اذا نقل المخزن من مكانه الحالى الى مكان آخر وتعتبر الرخص الحالية شخصية لأصحابها ولا يجوز اشراك أحد فى ملكيتها .

مادة ٩٠ — (الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ والمادة مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦) لا تسرى الأحكام الواردة فى هذا القانون فى شأن القيود على الافراج الجمركى والتسجيل والتجهيز والتداول بالنسبة الى المستحضرات الصيدلانية الا بعد مهلة قدرها ٢٤ شهرا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ويحدد وزير الصحة العمومية خلال هذه الفترة آخر موعد لقبول طلبات التسجيل عن تلك المستحضرات .

فاذا انقضت المهلة المشار اليها جاز لوزير الصحة العمومية أن

يصدر بناء على توصية اللجنة الفنية قرارا بمد هذه المهلة بالنسبة للمستحضرات التي قدمت طلبات تسجيلها مستوفاة الى اللجنة في الميعاد المحدد لذلك .

الفصل الثامن

احكام ختامية

مادة ٩١ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يمنح تراخيص وقتية لفتح صيدلية أو أكثر في المصايف أو المشاتي المؤقتة وفقا للحاجة وبالاشراف التي يراها وزارة الصحة العمومية .

مادة ٩٢ - (مستبدلة بالقانونين ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ و ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦) الى حين صدور دستور الادوية المصرى باللغة العربية (١) . يصدر وزير الصحة العمومية قرارا ببيان الدساتير الأجنبية التي تعتبر في جمهورية مصر دساتير أدوية رسمية .

مادة ٩٣ - تعتمد الجداول الملحقه بهذا القانون وتعتبر مكمله له . ويجوز لوزير الصحة العمومية أن يصدر قرارا باضافة أية مادة أخرى اليها . كما له أن يحذف منها أية مادة تكون مدرجة بها .

وتنشر تعديلات الجداول في الجريدة الرسمية ولا تعتبر جزءا من الجداول المذكورة الا بعد ٣٠ يوما من تاريخ نشرها .

مادة ٩٤ - لا يخل هذا القانون بأى حكم من أحكام القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن العمل بدستور الادوية المصرى لسنة ١٩٨٤ اعتبارا من ١٩٨٥/٧/١ وابقاء العمل بدساتير الادوية السابق على هذا التاريخ (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/٣/١ - العدد ٥١) . وكان قد صدر من قبل القرار الوزارى رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل القرار ٤٧٩ لسنة ١٩٨٠ باعادة تشكيل اللجنة الدائمة لدستور الادوية المصرى (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١١/٢٦ - العدد ٢٦٧) .

مادة ٩٥ — يلغى المرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٤١ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السامة وكذا كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٩٦ — على وزراء الصحة العمومية والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد مضي ستين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بديوان الرئاسة في ١٤ رجب سنة ١٣٧٤ (٩ مارس سنة ١٩٥٥) .

ثانيا

في نقابة الصيدلة

بانشاء نقابة الصيدلة وبالفاء العمل بأحكام القانون رقم ٦٢
لسنة ١٩٤٩ بانشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

انشاء النقابة وأهدافها

مادة ١ — تنشأ نقابة للصيدلة تكون لها الشخصية الاعتبارية ،
وتباشر نشاطها في اطار السياسة العامة للاتحاد الاشتراكي العربى ،
ويمكن مقرها القاهرة ، ولها فروع على مستوى المحافظات •

مادة ٢ — تعمل النقابة على تحقيق الأهداف التالية :

١ — الارتقاء بالمهنة والمحافظة على كرامتها ورفع المستوى العلمى
والمهنى للصيدلة •

٢ — المساهمة في ترفير الدواء لجميع أفراد الشعب •

٣ — تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم لتحقيق الأهداف
القومية وأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشكلات التطبيق الاشتراكى
ووضع الحلول المناسبة لها •

.....

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ يوليه سنة ١٩٦٩ - العدد ٣٠ •

- ٤ — التفاعل الديمقراطي داخل إطار قوى الشعب العاملة بما يدفع امكانيات التقدم ثوريا لصالح الشعب *
- ٥ — المشاركة في دراسة خطة التنمية والمشروعات الصيدلانية والدوائية المختلفة *
- ٦ — البحث العلمى والعمل على ربط البحوث العلمية والصيدلانية بواقع الانتاج *
- ٧ — دراسة ونشر وسائل تحسين وزيادة الانتاج الدوائى وخفض تكاليفه *
- ٨ — دراسة ونشر وسائل تحسين الخدمة الدوائية بالمستشفيات والصيدليات على جميع أنواعها *
- ٩ — حصر الكفايات العلمية والخبرات للصيدالة وفقا لتخصصاتهم ومستوى خبراتهم للاستفادة بذلك فى شئون التعبئة العلمية والقومية والتكاليف المتعلقة بالبحث، التخطيط والادارة والتنفيذ *
- ١٠ — الاسهام فى تخطيط وتطوير وتنفيذ برامج التعليم والتدريب الصيدلى والتدريب المهنى والفنى للصيدالة *
- ١١ — الاشتراك فى دراسة الموضوعات والمشروعات ذات الطابع المشترك بين البلاد العربية والافريقية والاسيوية وتبادل المعلومات والخبرة الصيدلية فيما بينها *
- ١٢ — العمل على دعم اتحاد الصيدالة العرب وتحقيق أهدافه *
- ١٣ — التعاون مع المنظمات المحلية والدولية فى كل ما يخدم أهداف النقابة *
- ١٤ — تيسير الخدمات العلاجية والاجتماعية للصيدالة وتهيئة الظروف المادية والمعنوية التى تكفل مصالح المهنة والعاملين فيها وترفع مستواهم فى حدود الاطار العام وتنمى روح التعاون بين أعضائها وبينهم وبين باقى فئات الشعب *

الباب الثاني

في شروط العضوية والقيود بجدول النقابة

مادة ٣ - تنشأ بالنقابة الجداول الآتية :

(أ) الجدول العام ، يقيّد فيه كل من استوفى الشروط الآتية بعد سداد رسم القيد فيه وقدره خمسة جنيهاً :

- ١ - أن يكون حاصلًا على درجة بكالوريوس في الصيدلة والكيمياء الصيدلانية أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المعترف بها .
- ٢ - أن يكون متمتعًا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل ، وبموافقة الجهات المختصة .
- ٣ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ، وألا تكون قد صدر ضده أحكام جنائية تمس الشرف .
- ٤ - أن يكون مقيدًا بسجلات وزارة الصحة .

(ب) جدول الاختصاصيين ، ويقيّد فيه كل من استوفى الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفي اللائحة الداخلية للنقابة بعد سداد رسم القيد فيه وقدره عشرة جنيهاً .

(ج) جدول غير المشتغلين .

مادة ٤ - تقدم إلى مجلس النقابة ، طلبات القيد في الجداول مع الأوراق الدالة على توافر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون . وفي قانون مزاوله المهنة ، وفي اللائحة الداخلية للنقابة ، وتعتبر الأهلية في المهنة من تاريخ التقدم بطلب القيد في الجدول العام .

مادة ٥ - تشكل لجنة لقيود الصيادلة في جدول النقابة برئاسة وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة يختارهما المجلس .

ويجب أن تصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ تقديم طلب القيد الى النقابة وفي حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسببا •

ويخطر الطالب بقرار اللجنة خلال أسبوعين من صدوره وذلك بخطاب مسجل مع علم الوصول ، ويقوم مقام الاخطار تسلم الطالب صورة منه بايصال موقع عليه منه •

ويجوز لن صدر القرار برفض قيده أن يتظلم منه الى مجلس النقابة خلال شهر من تاريخ اخطاره بالقرار •

مادة ٦ - ينظر مجلس النقابة في التظلمات من قرارات لجنة القيد المنصوص عليها في المادة الخامسة ، على ألا يكون لأعضاء هذه اللجنة صوت معدود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه •

ولن صدر قرار برفض تظلمه أن يطعن فيه أمام محكمة النقض خلال ثمانية عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار •

الباب الثالث

في واجبات أعضاء النقابة

مادة ٧ - على العضو أن يتوخى في أداء واجباته تقاليد مهنته ، ومقتضيات شرفها ، وأن يحلف أمام هيئة تشكل من ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس النقابة اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لوطني ، وأن أؤدي أعمالي بالأمانة والشرف ، وأن أحافظ على سر المهنة ، وأنفذ قوانينها وأحترم تقاليدما وآدابها » •

مادة ٨ - لا يجوز لعضو النقابة أن يروج لمهنته بأي طريق من طرق الاعلان والنشر ويستثنى من ذلك الاعلان عن مواعيد العمل ، كما لا يجوز استخدام الوسطاء لاستغلال المهنة •

مادة ٩ - يجب على أعضاء النقابة الامتناع عن كل مزاحمة أو مضاربة أو تجريح ، وكل ما من شأنه أن يمس كرامة المهنة وآدابها .

مادة ١٠ - لا يجوز لعضو النقابة اتخاذ إجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من أعمال المهنة الا بعد عرض الأمر على مجلس النقابة .

مادة ١١ - (أ) على كل عضو مقيد اسمه بالجدول العام أن يؤدي لصندوق النقابة في ميعاد أقصاه آخر ديسمبر من كل عام اشتراكا سنويا على الوجه المبين في قانون اتحاد نقابات المهن الطبية .

(ب) توزع حصيلة اشتراكات الأعضاء ورسوم القيد في الجدول العام على النحو الآتي :

١٥٪ لصندوق النقابة والنشاط العلمى .

١٠٪ لصندوق النقابة الفرعية .

٧٠٪ لصندوق الاعانات والمعاشات لاتحاد نقابات المهن الطبية .

٥ ٪ للمصروفات الادارية لاتحاد نقابات المهن الطبية .

وتوزع رسوم القيد في جدول الاخصائيين بواقع الثلث للنقابة ، والثلثين للنقابة الفرعية التى يتبعها الصيدلى .

مادة ١٢ - على العضو سداد الرسم المقرر لنادى الصيدالة على أن يحصل اجباريا مع اشتراك النقابة السنوى .

الباب الرابع

تكوين النقابة

مادة ١٣ - تتكون النقابة من :

- (أ) الجمعيات العمومية ومجلس النقابة على مستوى الجمهورية •
- (ب) الجمعيات العمومية ومجالس النقابات الفرعية على مستوى المحافظات •

الفصل الأول - الجمعية العمومية ومجلس النقابة

أولا - الجمعية العمومية

مادة ١٤ - تتألف الجمعية العمومية من كافة الأعضاء المقيدة أسماؤهم في الجدول العام الذين أدوا الاشتراكات السنوية المستحقة حتى آخر السنة المنتهية •

ويرأس النقيب الجمعية العمومية ، وإذا غاب يرأسها الوكيل فإذا غاب كلاهما تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة الحاضرين سنا •

مادة ١٥ - تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادي بالقاهرة في شهر مارس من كل عام كما تعقد اجتماعا غير عادي كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدها أو إذا قدم بذلك طلب موقع عليه من (٢٠٠) مائتى عضو على الأقل ممن لهم حق حضورها مع توضيح الغرض من ذلك ويجب أن يتم انعقادها في هذه الحالة خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب وإلا انعقدت الجمعية العمومية غير العادية دون الرجوع الى مجلس النقابة ، وفي الميعاد الذى يحدده طالبوا انعقاد الجمعية •

مادة ١٦ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا الا اذا حضره على الأقل (٥٠٠) خمسمائة عضو ممن لهم حق حضور الاجتماع ، فإذا

لم يتوافر هذا العدد بعد مضي ساعة دعت الجمعية العمومية الى الاجتماع
ثانية في ظرف ٢١ يوما من تاريخ الاجتماع الأول ، ويكون انعقادها في
هذه الحالة صحيحا اذا حضره (٢٠٠) مائتا عضو على الأقل .

وتصدر الجمعية العمومية قراراتها بالأغلبية ، فاذا تساوت الآراء
يرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ١٧ - يدعى الأعضاء لحضور الجمعية العمومية بدعوة شخصية
قبل يوم الانعقاد بخمسة عشرة يوما يبين فيها زمان ومكان الاجتماع
وجداول أعمال الجمعية العمومية ويعلن عن ذلك في الجرائد التى يختارها
مجلس النقابة ولا يجوز للجمعية أن تتناقش في غير المسائل المقيدة في
جدول أعمالها ومع ذلك يجوز للمجلس أن يعرض للمناقشة المسائل العاجلة
التي تمت دراستها قبل الجلسة .

ولمى عضو من أعضاء النقابة ، أن يقدم الى مجلس النقابة أى
اقتراح يرى عرضه على الجمعية العمومية العادية ، وذلك قبل موعد عقدها
بأسبوع على الأقل .

مادة ١٨ - للجمعية العمومية غير العادية الحق في سحب الثقة من
مجلس النقابة على أن يحضر هذه الجمعية نصف عدد الأعضاء على الأقل
المقيدين بالجدول العام ممن لهم حق الانتخاب ويكون القرار بأغلبية
أصوات الأعضاء الحاضرين .

مادة ١٩ - تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

١ - انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة .

٢ - مناقشة السياسة العامة للنقابة .

- ٣ - اقرار اللائحة الداخلية ولائحة تقاليد المهنة التى يضعها مجلس النقابة وتصدران بقرار من وزير الصحة (١) .
- ٤ - مناقشة مشروع الميزانية السنوية التى يعرضها مجلس النقابة واعتمادها .
- ٥ - اعتماد الحساب الختامى للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات .
- ٦ - النظر فيما يهم النقابة من المسائل التى يرى مجلس النقابة عرضها عليها .
- ٧ - تعيين مراقب للحسابات .

ثانيا - مجلس النقابة

مادة ٢٠ - يشكّل مجلس النقابة من النقيب و ٢٤ عضواً من الأعضاء المقيدين بسجلات النقابة والمسجلين للاشتراك ويشترط أن يكونوا من الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربى عدا أعضاء النقابة ممن خبطت القوات المسلحة فيكتفى بموافقة الاتحاد الاشتراكي على ترشيحهم ويكون تشكيل المجلس على الوجه الآتى :

(أ) ينتخب النقيب و ١٢ عضواً بالانتخاب المباشر على مستوى الجمهورية يتم انتخابهم من جميع الصيادلة الأعضاء المقيدين بالنقابة ويشترط أن يكون نصف عدد الأعضاء من المقيدين لأقل من ١٥ عاما والنصف الآخر من المقيدين لأكثر من ١٥ عاما .

(ب) اثنى عشر عضواً يمثلون المناطق الست الآتية :

- ١ - منطقة القاهرة ، وتشمل محافظتى القاهرة والجيزة .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٠ بإصدار اللائحة الداخلية لنقابة الصيادلة ولائحة تقاليد مهنة الصيدلة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٠/٩/١٢ - العدد ٢٠٨) .

٢ — منطقة وسط الدلتا ، وتشمل محافظات : المنوفية والغربية وكفر الشيخ والقليوبية •

٣ — منطقة غرب الدلتا ، وتشمل محافظات : الاسكندرية والبحيرة ومرسى مطروح •

٤ — منطقة شرق الدلتا ، وتشمل محافظات : الدقهلية والشرقية ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء والبحر الأحمر •

٥ — منطقة شمال الوجه القبلى ، وتشمل محافظات : الفيوم وبني سويف والمنيا •

٦ — منطقة جنوب الوجه القبلى ، وتشمل محافظات : أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان والوادى الجديد •

ويمثل كل منطقة عضوان أحدهما مضى على قيده فى الجدول العام ١٥ سنة والثانى مضى على قيده أقل من ١٥ سنة • بحيث لا يزيد ممثلو أية محافظة عن عضو واحد •

ولا يجوز للعضو الواحد الجمع بين الترشيح لمجلس النقابة ومجلس النقابة الفرعية فى وقت واحد •

وإذا انتقل عضو مجلس النقابة الى خارج المنطقة التى يمثلها ، حل محله لباقى مدته العضو الحائز على أكبر عدد نال من الأصوات بعد آخر من انتخب لعضوية المجلس من نفس المنطقة •

ويشترط فى كل عضو من أعضاء المجلس ألا يكون قد صدرت فى حقه قرارات تأديبية بالوقوف أو الشطب من جداول النقابة •

وفى جميع الحالات يفوز الحاصلون على أكثر الأصوات • وعند التساوى يجرى الاختيار بطريق القرعة •

مادة ٢١ - يجرى انتخاب النقيب ومجلس النقابة تحت اشراف لجنة عامة على مستوى الجمهورية ولجنة فرعية في كل نقابة فرعية على الوجه المبين باللائحة الداخلية للنقابة .

مادة ٢٢ - يكون انتخاب النقيب وأعضاء المجلس اجباريا ، ولا يجوز لأى عضو من أعضاء النقابة أن يتخلف بغير عذر يقبله مجلس النقابة أو مجالس النقابات الفرعية كل في دائرة اختصاصه عن تأدية الواجب الانتخابى والا وقعت عليه غرامة قدرها جنيه واحد تحصل اداريا لحساب صندوق النقابة ويعتبر الصوت باطلا وتلغى بطاقة الانتخاب اذا انتخب العضو عددا أكثر أو أقل من العدد المطلوب انتخابه سواء لمجلس النقابة أو مجالس النقابات الفرعية .

مادة ٢٣ - يشترط فيمن يرشح نفسه لمرکز النقيب أن يكون من الأعضاء الذين مضى على قيدهم بالجدول العام للنقابة خمس عشر سنة على الأقل .

مادة ٢٤ - يكون انتخاب النقيب لمدة أربع سنوات ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متتاليتين .

مادة ٢٥ - تكون مدة العضوية لمجلس النقابة أربع سنوات ويتجدد كل سنتين انتخاب نصف عدد الأعضاء على أنه بعد انقضاء السنتين الأوليين تنتهى مدة نصف عدد الأعضاء من المجلس بطريق القرعة مع مراعاة النسب المقررة لكل فئة في تشكيل المجلس ، والمنصوص عليها في المادة ٢٠ من هذا القانون .

على أن تحتسب السنتان الأوليان من أول ميعاد للجمعية العمومية التى تتعقد بعد أول انتخابات ثم يصبح التجديد النصفى بالدور والتسلسل كل سنتين ولا يدخل النقيب في القرعة كما لا يجوز انتخاب العضو أكثر من مرتين متتاليتين .

مادة ٢٦ - ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه وكيلًا وسكرتيرًا عامًا وأمينًا للصندوق وسكرتيرًا مساعدًا وأمينًا مساعدًا للصندوق ، ويكونون مع النقيب هيئة المكتب على أن تكون إقامتهم بالقاهرة أو الجيزة .

وعلى مجلس النقابة أن يخطر وزير الصحة والداخلية بنتيجة الانتخاب كما يجب عليه أن يخطر وزير الصحة بجميع قرارات الجمعيات العمومية وذلك في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية .

مادة ٢٧ - يصدر مجلس النقابة قرارا بإسقاط عضوية مجلس النقابة عن العضو إذا فقد شرطا من شروط العضوية ، وللمجلس أن يقرر سقوط عضوية من غاب عن جلساته ثلاث مرات متتالية بغير عذر يقبله المجلس وذلك بعد دعوته لسماع أقواله .

مادة ٢٨ - إذا خلا مركز النقيب لأى سبب ، حل محله الوكيل الى أن تنتخب الجمعية العمومية في أول اجتماع لاحق خلفا له . وإذا خلا مركز أحد أعضاء المجلس ، حل محله من حاز أكثر الأصوات بعد آخر من انتخب لعضوية المجلس في الانتخابات السابقة من نفس تمثيله النقابى وفى حالة الانتخاب بالتركية يفتح باب الترشيح لانتخاب من يحل محله .

مادة ٢٩ - يختص مجلس النقابة بما يأتى :

١ - العمل على تحقيق أهداف النقابة ووضع وسائل تنفيذها ومتابعتها .

٢ - اقتراح اللائحة الداخلية للنقابة ولائحة تقاليد المهنة ومسا يرى ادخاله عليهما ومراقبته تنفيذهما .

٣ - تشكيل لجان فنية تعاون فى حل مشاكل التطبيق الاشتراكى على مستوى المحافظات والمراكز .

٤ - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية *

٥ - تنظيم العلاقة بين مجلس النقابة والنقابات الفرعية وله حق الاعتراض على قرارات مجالس النقابات الفرعية التي قد تتعارض مع السياسة العامة للنقابة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطار مجلس النقابة بمحضر اجتماع مجلس النقابة الفرعية *

٦ - حفظ سجلات المهنة *

٧ - تحصيل رسوم القيد والاشتراكات والنظر والبت في طلبات الأعضاء *

٨ - ادارة أموال النقابة وقبول الهبات والتبرعات والاعانات ومصادر الموارد الأخرى والاشراف على حسابات النقابة *

٩ - اعداد الميزانية السنوية والحساب الختامي *

١٠ - تمثيل النقابة في اتحاد نقابات المهن الطبية والاتصال بالجهات الحكومية والأهلية وبالأفراد فيما يتعلق بشئون النقابة والدفاع عن حقوقها وبحقوق أعضائها *

١١ - تنفيذ قرارات مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية *

١٢ - الوساطة بين الأعضاء لحسم كل نزاع ينشأ بينهم بسبب عمل من أعمال المهنة أو بينهم وبين الغير لذات السبب *

١٣ - النظر في الشكاوى المتعلقة بتصرفات الأعضاء *

١٤ - السعى لدى الحكومة والقطاع العام وغيره لتهيئة فرص العمل

لكل صيدلى *

١٥ - اختيار ممثلى النقابة فى المجالس واللجان والهيئات والمؤتمرات على مستوى الجمهورية وعلى المستوى الدولى .

١٦ - دعوة مجالس النقابات الفرعية واللجان الفنية بها مرتين على الأقل كل سنة للاجتماع مع مجلس النقابة لدراسة مشكلات التطبيق الاشتراكى .

١٧ - مباشرة السلطة التأديبية على الأعضاء طبقا لأحكام هذا القانون .

١٨ - الاشتراك مع الجهات الحكومية وأجهزة القطاع العام فى وضع ودراسة وتنقيح القوانين واللوائح وتخطيط المشروعات والخطة الدوائية والصحية .

١٩ - تنظيم مزاولة المهنة حسب ما تحدده اللائحة الداخلية ولائحة آداب المهنة .

٢٠ - التعبير عن رأى الصيدلة فى المشاكل الاجتماعية والوطنية .

٢١ - العمل على الارتفاع بالمستوى العلمى للصيدلة بتشكيل اللجان العلمية واصدار النشرات الدورية وعقد الندوات والمؤتمرات الصيدلانية وتشجيع الأبحاث والمشتغلين بها معنويا وماديا .

٢٢ - تحديد رسوم للشهادات التى تصدرها النقابة للأغراض المختلفة .

٢٣ - اصدار المجلات والنشرات وله حق تحديد رسم الاشتراك الذى يحصل اجباريا مع اشتراك النقابة .

٢٤ - تنظيم تعاقد الصيدليات الخاصة مع المؤسسات والشركات والهيئات المختلفة لصرف الأدوية للعاملين بها على أن تكون النقابة طرفا ثالثا فى كافة هذه العقود .

مادة ٣٠ - يقوم النقيب أو من يحل محله بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة وتمثيل النقابة لدى الجهات الإدارية والقضائية وله أن ينيب أحد الأعضاء في بعض اختصاصاته .

مادة ٣١ - يجتمع مجلس النقابة مرّة على الأقل كل شهر بناء على دعوة من النقيب أو من ينوب عنه أو بناء على طلب تسعة أعضاء على الأقل من أعضاء المجلس بكتاب مسبب .

مادة ٣٢ - تقدم طلبات الترشيح للمراكز الخالية بمجلس النقابة ومجالس النقابات الفرعية خلال شهر ديسمبر من كل عام في الموعد الذي يحدده ويعلن عنه مجلس النقابة وذلك على النموذج الخاص بذلك مع دفع رسم قدره جنيه واحد لصندوق النقابة .

مادة ٣٣ - تجرى الانتخابات لجميع المستويات النقابية بمقار النقابات الفرعية .

ثالثا - الطعن في القرارات

مادة ٣٤ - لخمسین عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن في صحة انعقادها أو في تشكيل مجلس النقابة ، بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها ، بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة ، ويجب أن يكون الطعن مسببا ، والا كان غير مقبول شكلا .

مادة ٣٥ - تفصل محكمة النقض في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة سرية وذلك بعد سماع أقوال مستشار الدولة لوزارة الصحة وأقوال النقيب أو من ينوب عنه وكيل عن الأعضاء مقدمي الطعن .

مادة ٣٦ — اذا قبل الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية بطلت قراراتها ، وتدعى للانعقاد خلال ثلاثين يوما من تاريخ قبول الطعن ، وتدعى كذلك في حالة الحكم ببطالان انتخاب النقيب أو اثنين فأكثر من أعضاء مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحكم بالبطلان .

الفصل الثاني — النقابات الفرعية بالمحافظات

مادة ٣٧ — ينشأ بعاصمة كل محافظة بها أكثر من عشرة صيادلة ، نقابة فرعية ، وفي المحافظات التي يقل فيها عدد الصيادلة عن عشرة ينضمون الى أقرب نقابة فرعية لهم .

مادة ٣٨ — تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من جميع أعضاء النقابة المقيدين بسجلاتها وتحدد اللائحة الداخلية للنقابة شروط انعقادها كما تحدد اختصاصاتها .

مادة ٣٩ — تنتخب الجمعية العمومية للنقابة الفرعية مجلسا يتكون من رئيس وستة أعضاء ، فيما عدا القاهرة فيتكون مجلس نقابتها الفرعية من رئيس وعشرة أعضاء والاسكندرية من رئيس وثمانية أعضاء ، ويتم الانتخاب بالاقتراع السرى .

ويجب أن يكون نصف عدد أعضاء المجلس ممن مضى على قيدهم في الجدول العام أقل من ١٥ عاما والنصف الآخر ممن مضى على قيدهم أكثر من ١٥ عاما . أما رئيس النقابة الفرعية فيجب أن يكون قد مضى على قيده أكثر من ١٥ عاما ثم ينتخب المجلس من بين أعضائه سكرتيرا وأميناً للصندوق بالاقتراع السرى .

ويكون انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس النقابة الفرعية لمدة أربع سنوات ، ولا يجوز تجديد انتخاب الرئيس أو أعضاء المجلس أكثر من مرتين متتاليتين .

مادة ٤٠ — يجتمع مجلس النقابة الفرعية مرة كل شهر على الأقل ، بدعوة من رئيس النقابة أو من ينوب عنه ، والمعضو الممثل للمنطقة حق حضور جلسات مجالس النقابات الفرعية التي تدخل في نطاق المنطقة التي يمثلها ، والاشتراك في مداولاتها * وعلى هذه النقابات الخطاره بمواعيد اجتماعاتها عند توجيه الدعوة لها *

مادة ٤١ — يختص مجلس النقابة الفرعية بما يأتي :

- ١ — مباشرة نشاط النقابة في دائره اختصاصه وتنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة والجمعية العمومية للنقابة الفرعية *
- ٢ — الاشتراك في دراسة المشروعات الخاصة بالصيدلة في دائرة اختصاصه والعمل على حل مشاكل التطبيق الاشتراكي *
- ٣ — العمل على رفع المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأعضاء النقابة الفرعية *
- ٤ — اعداد الميزانية السنوية والحساب الختامي *
- ٥ — رفع محاضر اجتماعاته وتقرير نهري عن نشاطه الى مجلس النقابة *
- ٦ — النظر في الشكاوى من تصرفات الأعضاء *

مادة ٤٢ — يكون حضور رئيس وأعضاء النقابات الفرعية بالمحافظات للجمعيات العمومية العادية وغير العادية التي تعقد على مستوى الجمهورية بالقاهرة اجباريا ومجلس النقابة أن يقوم بلفت نظر من يتخلف عن الحضور بغير عذر مقبول *

الفصل الثالث — اللجان

مادة ٤٣ — يشكل مجلس النقابة لجانا لمابعة النشاط العلمي والمهني ، ولجانا للنظر في الشكاوى والاقتراحات *

ويجوز للمجلس تشكيل لجان أخرى ، كلما استدعى الأمر ذلك
وتبين اللادة طريقة تشكيل اللجان واختصاصاتها *

الباب الخامس

النظام التأديبي

مادة ٤٤ - يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل من أخل من الأعضاء
بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة وتقاليدها أو امتنع عن تنفيذ قرارات
الجمعية العمومية أو مجلس النقابة أو قرارات الجمعيات العمومية
بالمحافظات ومجالس النقابات الفرعية أو ارتكب أمورا مخلة بشرف المهنة
أو تحط من قدرها أو أهمل في عمل يتصل بمهنته *

مادة ٤٥ - تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتي :

- (أ) التنبيه .
- (ب) الانذار .
- (ج) اللوم .
- (د) الغرامة لغاية مائتى جنيه على أن تدفع لخزينة النقابة .
- (هـ) الوقف مدة لا تتجاوز سنة .
- (و) اسقاط العضوية من النقابة ، يترتب على ذلك الشطب من
سجلات وزارة الصحة وفي هذه الحالة لا يكون العضو الحق
في مزاوله المهنة الا بعد اعادة قيده بالنقابة . وذلك كله مع
عدم الاخلال باقامة الدعوى العمومية أو الدعوى المدنية أو
الدعوى التأديبية ان كان لها محل *

مادة ٤٦ - يرفع مجلس النقابة الفرعية الدعوى التأديبية أمام
الهيئات التأديبية المختصة *

مادة ٤٧ — اذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النقابة اخطار النقابة قبل البدء ، في التحقيق وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية أو من ينديه أيهما من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية حضور التحقيق ما لم تقرر سريته ، واذا رأت النيابة أن التهمة المسندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية ، أبلغت نتيجة التحقيق الى مجلس النقابة الفرعية للنظر في حالته للهيئات التأديبية اذا رأى محلا لذلك .

وللصيدلى الحق في حالات التقاضى المختلفة الخاصة بالمهنة طلب تدخل النقابة كطرف ثالث ، ولجلس النقابة المختص التدخل كطرف ثالث في أية دعوى أمام القضاء تتعلق بمبدأ عام يهم مهنة الصيدلة .

مادة ٤٨ — يجوز لمجلس النقابة الفرعية بأغلبية ثلثى أعضائه أن ينبأ أحد الصيادلة بالمحافظة الى تلافى ما وقع منه من أخطاء خاصة بالمهنة ، كما يجوز له أن يوقع عليه غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات تدفع لصندوق النقابة وذلك بعد دعوة الصيدلى للحضور أمام المجلس لسماع أقواله وللصيدلى الحق في التظلم من هذا الاجراء أمام مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من اعلانه به ويكون قراره نهائيا .

مادة ٤٩ — تجرى التحقيقات بالنقابة الفرعية بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض من :

- ١ — وكيل النقابة رئيسا
- ٢ — عضو من النيابة الادارية على مستوى المحافظة أعضاء
- ٣ — سكرتير النقابة الفرعية

مادة ٥٠ — تشكل بالنقابة هيئة تأديب ابتدائية ، تتكرر من عضوين يختارهما المجلس من بين أعضائه ، وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع

لوزارة الصحة ، وتكون رئاسة هذه الهيئة لأقدم العضوين قيما ما لم يكن أحدهما عضوا بهيئة مكتب مجلس النقابة ؛ تكون له رئاستها ، وترفع الدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية بالمحافظة أو بقرار من مجلس النقابة أو النيابة العامة ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية .

مادة ٥١ - يكون استئناف قرارات هيئة التأديب الابتدائية ، أمام هيئة تأديبية استئنافية تتكون من إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة . وعضوين يختار المجلس أحدهما من بين أعضائه ، ويختار ثانيهما الصيدى المحال الى المحاكمة التأديبية من بين الصيادلة ، فاذا لم يعمل الصيدلى حقه فى الاختيار خلال أسبوع من تاريخ اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته اختار المجلس العضو الثانى .

مادة ٥٢ - يعلن الصيدلى بالحضور أمام هيئة التأديب بكتاب مسجل بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح هذا الكتاب ميعاد الجلسة ومكانها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة اليه .

مادة ٥٣ - يجوز للدعوى المدعى عليه أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من شاء من أعضاء النقابة أو المحامين للدفاع عنه .

وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور المدعى عليه شخصا .

مادة ٥٤ - يجوز لكل من المدعى عليه ولجنة التحقيق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرى سماع شهادتهم . ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال الى النيابة العامة .

مادة ٥٥ - تكون جلسات التأديب سرية ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام والدفاع .

ويصدر القرار مسببا في جلسة علنية ، ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف عن مزاولة المهنة أو بإسقاط العضوية ذات أثر الا بعد أن يصير القرار نهائيا وتبلغ القرارات التأديبية النهائية الى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التي يعمل فيها العضو وتسجل في سجلات معدة لذلك .

مادة ٥٦ - تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك .

مادة ٥٧ - لمن صدر القرار ضده وللمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان القرار الى المتهم اذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة اذا كان غائبا .

مادة ٥٨ - اذا حصل من أسقطت عضويته أو أوقف عن مزاولة المهنة على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في القرار الصادر ضده ، بطريق التماس اعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستئنافية ، فاذا رفض طلبه ، جاز له تجديده بعد مضي سنة ، بشرط أن يقدم أدلة غير الأخله السابق تقديمها .

مادة ٥٩ - لمن صدر قرار تأديبي بإسقاط عضويته أن يطلب بعد مضي سنتين على الأقل من مجلس النقابة إعادة قيده اسمه في جداول النقابة ، فاذا رأى المجلس أن المدة التي مضت على إسقاط عضويته كانت كافية لاصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه ، جاز للمجلس أن يقرر اعادة العضوية اليه ، وفي هذه الحالة تحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ، ويؤدى الصيدلى رسم قيد قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة فاذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض مع عدم الاخلال بحقه في الطعن أمام الجهات القضائية المختصة .

مادة ٦٠ — لا تحول محاكمة العضء جنائبا أو تأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التى يعمل بها دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون .

الباب السادس

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٦١ — يستمر المجلس الحالى لنقابة الصيادلة المنشأة بالقانون رقم ٦٢ — لسنة ١٩٤٩ والجمعية العمومية الحالية فى ممارسة اختصاصاتها بصفة مؤقتة الى أن توضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون وإجراء الانتخابات لجميع المستويات المنصوص عليها فى هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٦٢ — الصيادلة المقيدون وقت العمل بهذا القانون فى جداول النقابة يقيدون طبقا لأحكام هذا القانون بغير دفع رسم قيد جديد .

مادة ٦٣ — على كل صيدلى يزاول مهنته ويتبرأفر لديه الشروط المبينة فى هذا القانون أن يكون مقيدا بسجلات النقابة . وعلى أعضاء النقابة المشار اليهم فى المادة ٦٢ من هذا القانون المتمتعون بعضوية النقابة وقت العمل به أن يخطرأ مجلس النقابة بكتاب موصى عليه بوظائفهم وعناوين أعمالهم الحالية وأرقام قيديهم بالسجلات القديمة وتاريخ تخرجهم وذلك فى خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وعلى العضو عند تغيير مقر مزاوله المهنة أن يخطر النقابة الفرعية المسجل بها والنقابة الفرعية الجديدة التى سيزاول المهنة فى نطاقها وذلك فى ظرف شهر من تاريخ تغيير مكان مزاولته المهنة ، وعلى كل من هذه النقابات الفرعية اخطار النقابة بذلك .

مادة ٦٤ — لا يجوز مزاوله المهنة بأية صورة من الصور الا بعدد

القيد في الجدول العام للنقابة والتسجيل في النقابة الفرعية ، كما أن استمرار القيد شرط من شروط مواصلة المهنة •

مادة ٦٥ — تؤول أموال نقابة الصيدالة المنشأة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الى نقابة الصيدالة المنشأة تطبيقاً لهذا القانون •

مادة ٦٦ — لمجلس النقابة أن يقرر تفرغ عدد من بين أعضائه لا يزيد على ثلاثة وعلى أن يكون من بينهم السكرتير العام •

فاذا كان المتفرغ من العاملين في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات ، تم التفرغ عن طريق الاعارة لمدة أربع سنوات على الأكثر ، بعد موافقة الجهات التي يعمل بها المطلوب تفرغهم ، ويجوز اتباع نفس نظام التفرغ بالنسبة لسكرتيري النقابات الفرعية •
وتحصل النقابة أو النقابة الفرعية مرتبات المتفرغين •

مادة ٦٧ — يكون تمويل النقابة والنقابات الفرعية من الأبواب الآتية :

- (أ) نصيب كل منها من الاشتراكات ورسوم القيد •
- (ب) الغرامات ورسوم الدعاوى •
- (ج) التبرعات أو غيرها •

مادة ٦٨ — يلغى العمل بأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ •

مادة ٦٩ — يلغى من الأنظمة الخاصة بالصيدالة كل الأحكام التي تتعارض مع نصوص هذا القانون •

مادة ٧٠ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره •

يضم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٩ (١٤ يولييه سنة ١٩٦٩) •

ثالثا

في الهيئات العاملة في مجال الصيدلة والدواء

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٢

بإنشاء الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ بإعادة استيراد وتصنيع وتجارة
الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليات وتنظيم
وزارة الصحة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم وتحديد
اختصاصات المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات
الطبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد
رؤوس أموال المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز
الحكومي ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « الهيئة العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات » ويكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير الصحة .

مادة ٢ - يكون المقر الرئيسى للهيئة بمدينة القاهرة ويجوز أن ينشأ مكاتب أو فروع لها داخل الجمهورية أو خارجها .

مادة ٣ - تتولى الهيئة بذاتها أو بالواسطة انتاج الأمصال واللقاحات والمستحضرات الحيوية وتوفير احتياجات البلاد منها ^(١) ، وتسويقها وتصدير الفائض منها ، وكذلك مواجهة متطلبات البحث العلمى فى هذا المجال ومتابعة التطور فيه ، ولها فى سبيل ذلك :

(أ) انشاء معامل للانتاج ومزارع لتربية الحيوانات اللازمة للانتاج والتجارب أو توسيع القائم منها .

(ب) وضع البرامج المناسبة للنهوض بهذه الصناعة وتحقيق الاكتفاء الذاتى من المستحضرات .

(ج) القيام بالأبحاث اللازمة للانتاج وتطويره سواء بالذات أو بالاستعانة بالهيئات والمعاهد والأشخاص العلميين المتخصصين واعداد ونشر البحوث العلمية الخاصة بها .

مادة ٤ - يتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة يشكل على النحو الآتى (٢) :

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجنة تحديد وتوفير احتياجات البلاد من الطعوم والأمصال (الوقائع المصرية فى ١٦/٣/١٩٨٦ - العدد ٦٤) .

(٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٦ بإعادة تشكيل مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاح (الوقائع المصرية فى ٣/٥/١٩٨٦ - العدد ١٠٣) .

رئيس مجلس الادارة | ويصدر بتعيينهما وتحديد مرتباتهما
مدير عام الهيئة | قرار من رئيس الجمهورية

رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماريات
والمستلزمات الطبية *

عدد لا يزيد عن ثلاثة من وكلاء وزارة الصحة يختارهم وزيرها *

وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية *

وكيل وزارة الخزانة *

مستشار ادارة الفتوى المختص بمجلس الدولة أو من ينييه *

أحد مديري الأجهزة أو الوحدات الرئيسية التابعة للهيئة ، يصدر
بتعيينه قرار من وزير الصحة بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة لمدة
سنتين قابلة للتجديد *

أثنان من الاخصائيين ذوى الخبرة فى شئون المعامل	يصدر بتعيينهم قرار من وزير الصحة لمدة سنتين قابلة للتجديد *
أستاذ قسم البكتولوجى باحدى كليات الطب بالجامعات المصرية	
أستاذ قسم الباثولوجى باحدى كليات الطب بالجامعات المصرية	

مادة ٥ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها
وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التى تسير عليها لتحقيق الأغراض
التي أنشئت من أجلها فى حدود السياسة الصحية العامة للدولة ، وله
على الأخص :

(أ) إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون
المالية والادارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية *

(ب) وضع الهيكل التنظيمى للهيئة *

- (ج) الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للهيئة وحسابها الختامي .
- (د) وضع الخطط التي تكفل تطوير الانتاج واحكام الرقابة على جودته .
- (هـ) الموافقة على البرامج المناسبة للنهوض بالهيئة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المستحضرات وزيادة الصادرات وربطها بخطة الانتاج والاستهلاك .
- (و) تحديد أسعار المنتجات في ضوء تكاليف الانتاج ، مع مراعاة علاقة كل صنف بمستوى الصحة العامة وحيويته للمرضى .
- (ز) النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالهيئة وفروعها ومركزها المالى .
- (ح) قبول الهبات والوصايا والتبرعات .
- (ط) عقد القروض بمراعاة الأوضاع القانونية المقررة .
- (ي) اعداد تقرير عن نشاط الهيئة خلال السنة المالية
- (ك) النظر في كل ما يرى وزير الصحة عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

ولجلس الادارة أن يعهد الى لجنة من بين أعضائه أو الى رئيس المجلس ببعض اختصاصاته ، كما يجوز للمجلس تفويض أحد أعضائه في القيام بمهمة محدودة .

مادة ٦ - يجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٧ - تدون محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص يوقع عليها رئيس المجلس وأمين السر الذى يختاره رئيس المجلس من بين العاملين بالهيئة .

٨٣٠ مبدلة ودواء

والعضو أن يطلب اثبات رأيه في محضر الاجتماع ، وعلى أمين السر
أن يسجل ذلك *

مادة ٨ - يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة إدارتها وتصريف شئونها
وفقا لأحكام هذا القرار ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة
الموضوعة لتحقيق أغراض الهيئة ، وله أن يفوض مديراً أو أكثر في بعض
اختصاصاته *

مادة ٩ - يمثل رئيس مجلس إدارة الهيئة في صلاتها بالهيئات
والمؤسسات والأشخاص الأخرى وأمام القضاء *

مادة ١٠ - تبذل قرارات مجلس الإدارة الى وزير الصحة لاعتمادها ،
وتعتبر القرارات نافذة اذا لم يتم اعتمادها أو الاعتراض عليها خلال
ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغها وعلى الوزير أن يقدم الى رئيس الجمهورية
المسائل التي تستلزم صدور قرار منه فيها *

مادة ١١ - تدل الهيئة محل معامل الانتاج ومزارع تربية الحيوان
والوحدات التابعة لوزارة الصحة التي تتعلق أعمالها بنشاط الهيئة والتي
تحدد بقرار من وزير الصحة *

ويكون للهيئة مباشرة جميع الاختصاصات التي كانت تراولها الأجهزة
المشار اليها ، كما يؤول اليها ما لتلك الأجهزة من حقوق وما عليها من
التزامات *

مادة ١٢ - يتكون رأس مال الهيئة من صافي الأصول الخاصة بمعامل
الانتاج ومزارع تربية الحيوان وغيرها من الوحدات التي تدمج بالهيئة على
النمط المشار اليه بالمادة السابقة *

ويصدر قرار من وزير الخزانة بتشكيل لجنة لتقييم رأس مال
الهيئة طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢
المشار اليه *

مادة ١٣ - تتكون موارد الهيئة من :

(أ) ما تحصله نتيجة نشاطها أو نظير الأعمال والخدمات التي تؤديها للغير .

(ب) ما تعقده من قروض .

(ج) الهبات والوصايا والتبرعات التي يقبلها مجلس الادارة .

(د) ما يخصص لها من اعتمادات سنوية في الموازنة العامة للدولة .

مادة ١٤ - يكون للهيئة موازنة خاصة تعد على نمط الموازنة العامة للدولة ، وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها . ويجوز للهيئة أن تضع ميزانية خاصة بها تعد على نسق الميزانيات التجارية .

مادة ١٥ - تخصص نسبة ١٠٪ من فائض إيرادات الهيئة للصرف منها على الأبحاث والتنمية العلمية لنشاطها ، على أن يرحل ما يتبقى من هذه النسبة في نهاية كل سنة مالية الى الإيرادات العامة للدولة .

مادة ١٦ - ينقل الى الهيئة الجديدة العاملون بالمعامل والوحدات التي نقلت تعبئتها الى الهيئة وغيرهم من العاملين بأجهزة وزارة الصحة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الخزانة .

مادة ١٧ - يكون للهيئة في سبيل اقتضاء حقوقها مباشرة إجراءات التنفيذ المباشر والحجز الإداري طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

مادة ١٨ - يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ١٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزيرى الصحة (١) والخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٩١ (١٦ يناير سنة ١٩٧٢) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية (١) و (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العاملين في المؤسسات العلمية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

تقرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى « الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية » تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الصحة ويكون مقرها مدينة القاهرة وتعتبر من المؤسسات العلمية وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

- (١) الجريدة الرسمية في ١٣ مايو سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٠ .
 (٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ٦٩٧ لسنة ١٩٨٤ بإصدار اللائحة الأساسية لصندوق تحسين الخدمة ودعم البحوث المشتركة بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية (الوقائع المصرية في ٢٤/٣/١٩٨٥ - العدد ٧١) .
 (م ٥٣ - موسوعة مصر - ج ١٧)

مادة ٢ — تهدف الهيئة في نطاق السياسة الصحية العامة للدول وفي حدود القوانين واللوائح المعمول بها الى تحقيق الأغراض الآتية :

١ — القيام بأعمال الرقابة على المستحضرات الدوائية ومستحضرات التجميل وموادها الخام ، وتطوير واستحداث الوسائل والطرق الرقابية بما يتفق والتقدم العلمى في هذه المجالات .

٢ — اجراء التحاليل والفحوص والدراسات على المستحضرات المستجدة والمعدة للتسجيل أو التى تدعو الحاجة لتقييمها أو إعادة النظر في تقييمها ذلك بهدف ضمان مطابقتها للمواصفات وفاعليتها وخلوها من الأضرار .

٣ — اقرار المواصفات الرقابية للمستحضرات الدوائية والتجميلية والمبيدات والمطهرات التى تستخدم في الأغراض الدوائية الصحية أو التى يتعرض لها الانسان عند استخدامها وتحليلها وتقييمها وذلك في نطاق القوانين واللوائح .

٤ — النهوض بالمستوى العلمى في مجال الرقابة الدوائية ويكون لها في سبيل ذلك الاشتراك في الجمعيات والندوات والمؤتمرات المختصة وايضاً المختصين للتدريب في المراكز المشابهة .

٥ — تقديم المشورة العلمية والدراسات للجهات المعنية واجراء الأبحاث العلمية في مجالات الرقابة والتقييم الدوائى والتعاون مع كلية الطب والصيدلة والمراكز الأخرى المتخصصة في هذا المجال بما في ذلك تخصيص منح ومكافآت الباحثين فيها .

٦ — ابداء الرأى في المضمون العلمى للنشرات العلمية والاعلانات العامة عن المواد والمستحضرات العلاجية والتجميلية وعرضه على وزير الصحة .

٧ — اصدار النشرات الاعلامية عن الأدوية الجديدة أو الأدوية التى

يبطل استعمالها وعلى التأثيرات الجانبية التي تنتج عن استعمال الأدوية وغير ذلك من وسائل الاعلام العلمى فى ميدان استعمال الدواء *.

٨ - التصريح باجراء الدراسات الاكلينيكية التى تهدف الى تقييم تأثير الأدوية فى الانسان مع مراعاة المعايير الدولية والتعاون مع الجهات البحثية المختصة فى هذا الشأن *

٩ - مزاوله السلطات والاختصاصات الاخرى التى كانت تباشرها الجهات التى نقلت اليها وفقا لنص المادة الخامسة من هذا القرار *

مادة ٣ - للمهيئة فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها أن تقوم بفحص مراحل الانتاج المختلفة فى مصنع الانتاج للمبتحضرات الدوائية والتجملية والحصول على العينات المطلوبة للفحص وذلك بالتعاون مع الأجهزة الاخرى المختصة ومع عدم الاخلال باختصاصات الجهات الرقابية الاخرى *

مادة ٤ - للمهيئة فى سبيل تحقيق أغراضها ومساهمة فى التقدم العلمى أن تتعاقد لأداء خدمات للدول العربية والصديقة فى المجالات التى تدخل فى اختصاصاتها وذلك بعد موافقة السلطات المختصة واعتماد التعاقد من وزير الصحة *

مادة ٥ - ينقل الى الهيئة الآتى :

- ١ - مركز الأبحاث والرقابة الدوائية نقلا من وزارة الصحة *
- ٢ - ادارة تحليل الأدوية ومعاملها نقلا من الادارة العامة للمعامل وزارة الصحة *

وينقل الى الهيئة العاملون بهاتين الجهتين بحالتهن الوظيفية وبما يتقاضونه من مرتبات وبدلات ومكافآت من تاريخ العمل بهذا القرار *

وتؤول الى الهيئة الأصول الثابتة والمنقولة الخاصة بالجهتين المذكورتين وتحل الهيئة محلها فيما لهما من حقوق وما عليها من التزامات *

مادة ٦ - يكون للمهيئة مجلس ادارة يشكل على النحو التالى :

- (١) رئيس مجلس ادارة الهيئة رئيسا
- (٢) أربعة من رؤساء الوحدات التابعة للهيئة والتي تحددها
اللائحة
- (٣) أربعة من المتخصصين فى مجالات الرقابة والبحث
التي تدخل فى اختصاص الهيئة يعينهم وزير الصحة بعد أخذ
رأى رئيس مجلس ادارة الهيئة
- أعضاء

ويمكون لمجلس الادارة أمين عام من غير أعضائه يعينه وزير الصحة
بناء على ترشيح رئيس مجلس ادارة الهيئة •

مادة ٧ - يعين رئيس مجلس ادارة الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية :

مادة ٨ - مجلس ادارة الهيئة هو الجهة المختصة بتصريف أمورها وله
أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات فى حدود القانون وأحكام هذا القرار
لتحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها وعلى وجه الخصوص ما يلى :

(أ) اعتماد الخطط الرئيسية لبرامج الرقابة والدراسات التى تحقق
أغراضها •

(ب) متابعة وتقييم انجازات الادارات والأقسام التى تتكون منها الهيئة •

(ج) الموافقة على مشروع الموازنة التخطيطية للهيئة والحسابات الختامية
السبوية وتقرير مجلس الادارة توطئة للعرض على الجهات الادارية
المختصة •

(د) اعتماد مشروع لائحة الهيئة لتنفيذ لأحكام القانون رقم ٩٩ لسنة
١٩٧٣ قبل اصدارها بقرار من رئيس الجمهورية •

(هـ) اعتماد النظم واللوائح المالية والادارية ولوائح المشتريات والمخازن بعد أخذ رأى وزارة المالية ودون التقيد باللوائح والنظم الحكومية قبل اصدارها بقرار من وزير الصحة .

(و) قبول الهبات والتبرعات والموصايا بشرط موافقة وزير الصحة .

(ز) اعتماد الاعلان عن الوظائف والتعيين فيها طبقا للوائح المعنية .

(ح) النظر فى كل ما يرى وزير الصحة أو رئيس الهيئة عرضه من المسائل التى تدخل فى اختصاصات الهيئة .

مادة ٩ — يختص رئيس مجلس ادارة الهيئة بالمسائل الآتية :

(أ) الاشراف على تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

(ب) ادارة الهيئة وتصريف أمورها الفنية والمالية والادارية وتطوير نظام العمل بها وتدريب أجهزتها ومتابعة سير العمل فى الادارات التابعة لها .

(ج) وضع الخطوط الرئيسية لبرامج الرقابة والدراسات التى تختص بها الهيئة وعرضها على مجلس الادارة لاعتمادها .

(د) العمل على تطبيق اللوائح الادارية والمالية واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

(و) موافاة وزير الصحة بما يطلبه من بيانات ودراسات .

(هـ) ندب من يحل محل المديرين فى حالة غياب أحدهم أو خلو منصبه .

مادة ١٠ — يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة أمام القضاء وفى صلاتها بالغير .

مادة ١١ — يندب وزير الصحة من يحل محل رئيس مجلس الادارة فى حالة غيابه أو خلو منصبه .

مادة ١٣ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه أو من ينوب عنه مرة على الأقل كل شهر وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس وتبلغ القرارات التى يصدرها مجلس الادارة الى وزير الصحة لاعتمادها .

مادة ١٣ - تتكون موارد الهيئة من :

- ١ - الاعتمادات التى تخصصها لها الدولة .
- ٢ - ما تتقاضاه الهيئة مقابل نشاطها أو الخدمات التى تؤديها داخل الجمهورية وخارجها وفقا للقواعد التى تقرها اللائحة التنفيذية .
- ٣ - التبرعات والهبات والوصايا .
- ٤ - ما تخصصه الشركات المنتجة للدواء من مبالغ للهيئة .

مادة ١٤ - يكون للهيئة موازنة خاصة تلحق بالموازنة العامة للدولة وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ١٥ - يتولى رئيس مجلس ادارة الهيئة اعداد مشروع الموازنة وعرضه على مجلس الادارة للموافقة عليه وتقديمه للجهات المختصة فى المواعيد المقررة .

مادة ١٦ - يقوم رئيس مجلس ادارة الهيئة أو من ينيبه خلال أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية باعداد الحساب الختامى للهيئة مع تقرير عن نشاطها لعرضه على مجلس الادارة ثم تقديمه الى وزير الصحة والجهات الادارية المختصة .

مادة ١٧ - تسرى على الهيئة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى النظم والمواضع الخاصة بها القواعد المتبعة فى الحكومة فى الشئون المالية والمناقصات والمزايدات والمخازن .

مادة ١٨ - تبى على شاعلى الوظائف العلمفة القواعد المقررة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار بهما واللائحة التنفيذية للهفة وتسرى على غيرهم من العاملين الأحكام المقررة فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المءنفة بالدولة .

ويعفن العاملون المنقولون الى الهفة فى الوظائف العلمفة الجءفة بالهفة من توافرت فىهم شروط التعفن فىها .

مادة ١٩ - تتخذ الاجراءات اللازمة عند وضع مشروع موازنة الهفة لنقل الاعتمادات الخاصة بالجهات التى نقلت الى الهفة الى موازنتها .

مادة ٢٠ - ىنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وىعمل به من تأرفخ نشره ،

صدر برفاة الجمهورية فى ٢٧ ربفء الاخر سنة ١٣٩٦ (٢٧ أبرفل سنة ١٩٧٦) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية -

رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٣

بإنشاء هيئة القطاع العام للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ باعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية والمستلزمات والكيماويات الطبية ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون في شأن هيئات القطاع العام وشركاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ هيئة قطاع عام تسمى « هيئة القطاع العام للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية » تكون لها الشخصية الاعتبارية العامة ، ويشرف عليها وزير الدولة للصحة ، ويكون مركزها الرئيسى مدينة القاهرة ويجوز لها أن تتخذ فروعا خارجها بقرار من مجلس ادارة الهيئة .

مادة ٢ — تهدف الهيئة الى المشاركة في تنمية الاقتصاد القومى والعمل على تحقيق أهداف خطة التنمية طبقا للسياسة العامة للدولة وخططها ولها في سبيل ذلك القيام بما يأتى :

١ — تقرير الأهداف العامة للقطاع الدوائى في جمهورية مصر العربية .

٢ — وضع ومتابعة تنفيذ السياسات والخطط التى تكفل تحقيق التناسق والتكامل بين خطط ومشروعات الشركات العاملة في مجال تصنيع واستيراد وتوزيع وتصدين الدواء والكيمائيات والمستلزمات الطبية وتنظيم عملية تمويلها بما يكفل تحقيق ذلك .

٣ — متابعة كفاءة وحسن توزيع المستحضرات الصيدلانية بما يضمن التنسيق بين طلبات الجهات العامة والخاصة .

٤ — متابعة تنفيذ الخطط الاستثمارية .

٥ — وضع برامج لتصدير فائض الانتاج وتحديد الأسواق الملائمة والتنسيق بين الشركات الانتاجية في هذا الشأن .

٦ — تشجيع البحوث العلمية الدوائية وتوفير التمويل اللازم لها وتحديد الجهات التى تتولى اجراءها .

٧ — تداول المعلومات العلمية والتنظيمية المتعلقة بالدواء مع الهيئات والمنظمات العالمية الصحية والدوائية ، وتتولى الهيئة وحدها دون غيرها اذاعة القرارات والتوصيات العلمية التى تصدر في مجال الدواء والعلاج على الجهات الطبية والصيدلانية في جمهورية مصر العربية .

٨ — مع مراعاة أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه تتولى الهيئة اعداد الدراسات اللازمة للمنتج بالنسبة لكل صنف من أصناف الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية في ضوء حساب تكلفة كل منها مع مراعاة مستوى السعر المناسب للمستهلك وتقدم هذه الدراسات الى لجنة التسعير المختصة طبقا للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ .

٩- وضع السياسة العامة للإعلام الدوائى والاشراف على تنفيذها بما يتفق مع الأهداف العامة .

مادة ٣ - تشرف هيئة القطاع العام للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية على الشركات الآتية :

- ١ - شركة تنمية الصناعات الكيماوية « سيد » .
- ٢ - شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية .
- ٣ - شركة مصر للمستحضرات الطبية .
- ٤ - شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية .
- ٥ - شركة ممفيس الكيماوية .
- ٦ - الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية .
- ٧ - شركة الاسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية .
- ٨ - شركة النصر للكيماويات الدوائية .
- ٩ - شركة الجمهورية لتجارة الأدوية والمستلزمات الطبية .
- ١٠ - الشركة المصرية لتجارة الأدوية .
- ١١ - شركة المعبوات الدوائية .

مادة ٤ - يتكون رأس مال الهيئة من .

١ - رؤوس أموال شركات القطاع العام التى تشرف عليها الهيئة والمملوكة للدولة ملكية كاملة .

٢ - أنصبة الدولة فى رؤوس أموال الشركات التى تشرف عليها الهيئة والتى تساهم فيها بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد .

٣ - الأموال التى تخصصها لها الدولة .

مادة ٥ - تتكون موارد الهيئة من :

- ١ - نصيبها في صافي أرباح شركاتها التي يتقرر توزيعها •
- ٢ - حصة مقابل الاشراف المقرر في توزيع أرباح الشركات المذكورة •
- ٣ - ما تخصصه لها الدولة من اعتمادات •
- ٤ - الهبات والمنح والقروض المحلية والأجنبية التي يقبلها أو يعقدها مجلس الادارة •
- ٥ - أية موارد أخرى تحصل عليها نتيجة لما تقدمه الى الشركات التي تشرف عليها أو الى الغير من أعمال أو خدمات •

مادة ٦ - تعتبر أموال الهيئة من الأموال المملوكة ملكية خاصة للدولة •

مادة ٧ - للهيئة تحصيل المبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الادارى •

مادة ٨ - يتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة يعين بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات بناء على ترشيح وزير الدولة للصحة ، ويشكل من :

- ١ - رئيس مجلس الادارة •
- ٢ - عدد لا يزيد على خمسة من رؤساء مجالس ادارة الشركات التي تشرف عليها الهيئة •
- ٣ - عدد لا يزيد على أربعة من ذوى الخبرة والكفاية يكون أحدهم مستشار الدولة لوزارة الصحة •

ويحدد القرار ما يتقاضونه من مكافآت العضوية وبديل الحضور •

٤ - ممثل للنقابة العامة للعاملين في مجال نشاط الهيئة يختاره مجلس النقابة المذكورة ، وإذا تعددت نقابات العاملين في مجال نشاط الهيئة اجتمعت مجالس ادارتها لاختيار الممثل المذكور •

مادة ٩ — مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات اللازمة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله فى إطار الاهداف والخطط والسياسة العامة للدولة كما يختص بالنظر فى كل ما يرى وزير الدولة للصحة أو رئيس مجلس الادارة عرضه عليه من مسائل تتعلق بالهيئة أو الشركات التى تشرف عليها • وله بصفة خاصة مباشرة الاختصاصات المبينة فى المواد الآتية •

مادة ١٠ — يختص مجلس ادارة الهيئة بالنسبة اليها بما يأتى :

- ١ — الموافقة على الموازنة التخطيطية للهيئة •
- ٢ — الموافقة على موافقة الهيئة والاصابات والقوائم الختامية •
- ٣ — وضع اللوائح الداخلية الخاصة بالهيئة واصدار القرارات المتعلقة بشئونها المالية والإدارية والفنية ، وذلك دون التقيد باللوائح والنظم الحكومية •
- ٤ — وضع معايير الاداء وتقييمها وفحص التقارير التى تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالى •
- ٥ — تأسيس شركات مساهمة بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الافراد •
- ٦ — تملك أسهم الشركات عن طريق شرائها أو المساهمة فى رأس مالها دون التقيد بالمدد المقررة لتداول أسهم الشركات الجديدة •
- ٧ — الاقتراض •

مادة ١١ — دون اخلال بما لمجلس ادارة كل شركة من الشركات التى تشرف عليها الهيئة ، يختص مجلس ادارة الهيئة بالنسبة الى هذه الشركات بما يأتى :

- ١ — اقرار الخطط والأهداف العامة لكل شركة وللمجموعة الشركات

التي تشرف عليها طبقا للسياسة العامة للدولة وفي إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

٢ - دراسة المشكلات الأساسية التي تعترض انطلاق الشركات بكامل طاقتها للإقادة ما قد تلاقيه من معوقات تؤثر على إنتاجيتها واقتراح وسائل معالجتها .

٣ - اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية المتصلة بالنشاط العام للشركات التي تشرف عليها لتطوير الممارسات والأنشطة الداخلة في نطاق اختصاصها ووضع معايير الاثابة والمساءلة بحيث يكون مناطها مدى التزام الشركة بتحقيق الأغراض المستهدفة من الخطة العامة للدولة .

٤ - المتابعة الدورية للشركات في مجالات أنشطتها المختلفة خاصة في مجالات الانتاج والانتاجية والمبيعات والتصدير والاستثمار والعمالة والزبحية والأجور والحوافز وغيرها على أساس النماذج والضوابط التي يضعها مجلس ادارة الهيئة ، وكذلك متابعة الشركات في تلافى ما يبيديه الجهاز المركزى للمحاسبات من ملاحظات .

٥ - التنسيق بين الشركات التي تشرف عليها بعضها وبعض وبين هيئات القطاع العام الأخرى والشركات التي تشرف عليها فيما تعلق بالأمور ذات الاهتمام المشترك لتحقيق الانتاج الأفضل والاستفادة من مزاياء الانتاج الكبير .

٦ - التنسيق بين الشركات التي تشرف عليها الهيئة لتحقيق الخدم الأمضى من التكامل الأفقى والرأسى بما يكفل معالجة الاختناقات الانتاجية والتمويلية وغيرها وله في سبيل ذلك إنشاء صندوق لموازنة أسعار منتجات أو أنشطة هذه الشركات وتعدد مصادره تمويله بالاتفاق مع وزارة المالية .

٧ - دعم نظم التدريب المشترك بما يكفل علاج الاختناقات العمالية والفنية والإدارية .

٨ - اقراض الشركات التى تشرف عليها أو ضمانها فيما تعقده من قروض *

٩ - اقتراح نقل الاستثمارات من شركة لم تستعملها الى شركة أخرى تشرف عليها ذات الهيئة *

١٠ - اقتراح ادماج الشركة فى شركة أخرى أو تقسيمها أو إلحاقها بهيئة قطاع عام أخرى بعد الاتفاق بين الهيئتين حسبما تقتضيه المصلحة العامة *

١١ - تحديد ما يستحقه ممثلو الشركة فى مجالس الادارة والجمعيات العامة للشركات التى تساهم الشركة فى رأس مالها نظير جهودهم من المرتبات والمكافآت والأجور والمزايا النقدية أو العينية وبدلات الحضور وطبيعة العمل بما لا يجاوز الحد الأقصى الذى يصدر بتحديدده قرار من رئيس مجلس الوزراء ويؤول ما يزيد على هذا الحد الى الشركة *

مادة ١٢ - يجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه *

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور أغلبية الأعضاء .
وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس *

وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من ذوى الخبرة من العاملين بالهيئة أو غيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود فيما يتخذ المجلس من قرارات *

ويجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد اليها ببعض اختصاصاته كما يجوز له أن يعهد الى رئيس مجلس الادارة أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين فى القيام بمهمة محددة *

مادة ١٣ — لوزير الدولة للصحة دعوة مجلس إدارة الهيئة إلى الانعقاد ، وله في جميع الأحوال حضور الجلسات وحینئذ تكون له رئاسة المجلس .

مادة ١٤ — يبلغ رئيس مجلس الادارة قرارات المجلس خلال سبعة أيام الى وزير الدولة للصحة لاعتمادها ، وعلى الوزير أن يصدر قراره بشأنها ويبلغه الى الهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول الأوراق اليه والا اعتبرت هذه القرارات نافذة ، وذلك دون اخلال بما قد تتطلبه القوانين من اعتماد أو موافقة سلطات أعلى .

مادة ١٥ — يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير ويختص بما يأتي :

١ — تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

٢ — ادارة الهيئة وتصريف شؤنها .

٣ — موافاة وزير الدولة للصحة وأجهزة الدولة المعنية بما تتطلبه من بيانات ومعلومات .

ولرئيس مجلس ادارة الهيئة أن يفوض واحدا أو أكثر من شاغلي الوظائف العليا وبعض اختصاصاته .

مادة ١٦ — يندب وزير الدولة للصحة من يطل مطل رئيس مجلس ادارة الهيئة في حالة غيابه أو خلو منصبه .

مادة ١٧ — تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

ويكون للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية .

وتقوم الهيئة بفتح حساب مصرفي في البنك المركزي أو أحد بنوك القطاع العام لتودع مواردنا .

مادة ١٨ - تخضع حسابات الهيئة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات وتعتبر الهيئة والجهات الحكومية في تطبيق المادة ١٤ من قانون ضريبة الدمغة الصادر به القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

مادة ١٩ - يسرى على العاملين بالهيئة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

مادة ٣٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الاول سنة ١٤٠٤ (١١ ديسمبر ١٩٨٣)

رابعاً

فى استيراد الادوية والمستحضرات الصيدلانية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢

بإعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية والمستلزمات

والكيماويات الطبية (١)

باسم لامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح والقوانين المغفلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات
المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها فى
الميزانيات المستقلة والملحقة ؛

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد ؛

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٥ يولية سنة ١٩٦٢ - العدد ١٦٨ .

(م ٥٤ - موسوعة مصر - ج ١٧)

وعلى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والمستلزمات والكيمائيات الطبية ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ فى شأن تصفية الديون المستحقة على مخازن الأدوية ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦١ باستثناء القوات المسلحة من تطبيق أحكام القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم شراء الأدوية والمستلزمات والكيمائيات الطبية اللازمة للجهات الحكومية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم وتحديد اختصاصات المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسؤوليات كل منهم فى تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛ وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تتولى المؤسسة المصرية العامة للأدوية والمستلزمات والكيمائيات الطبية ^(١) دون غيرها المسؤوليات والسلطات الآتية :

(أ) تنفيذ السياسة الدوائية للدولة •

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن احلال شركة الجمهورية للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية محل المؤسسة المصرية العامة للأدوية فى استيراد الكيمائيات والمستلزمات والاجهزة الطبية •

(ب) استيراد ما يلزم حاجة البلاد من الأدوية والمستلزمات والكيمياويات الطبية .

(ج) توزيع الأدوية والمستلزمات والكيمياويات الطبية سواء منها المستورد أو المنتج محليا والابتجار فيها طبقا للأصول التجارية .

وللمؤسسة أن تعهد للمصانع المحلية وللشركات التي تنشئها أو تستترك في رأسمالها بتوزيع بعض أو كل هذه المواد وفقا للخطة والنظم المقررة .

ويقصد بالتوزيع في حكم هذه المادة كل ما يدخل في مدلول عبارة « تجارة الجملة ونصف الجملة » .

مادة ٢ - يجوز للمؤسسة أن تتولى انشاء وإدارة الصيدليات أو المؤسسات الصيدلانية أو مصانع الأدوية والمستلزمات والكيمياويات الطبية .

مادة ٣ - تنتقل إلى المؤسسة جميع الحقوق والالتزامات القائمة وقت العمل بهذا القانون لدى كل من الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية والمستلزمات والكيمياويات الطبية .

مادة ٤ - تباشر المؤسسة نشاطها في استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية والمستلزمات والكيمياويات الطبية طبقا للأصول التجارية ودون التقيد بنظم الحكومة ولوائحها ولا بقيود الاستيراد المقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٥ - استثناء من أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه تصدر اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ ميزانية المؤسسة بعد أخذ رأى وزارة الخزانة . كما يجوز للمؤسسة أن تعد الميزانية الخاصة بها وفقا لأساليب المحاسبة التجارية بعد تكوين الاحتياطيات الواجبة بما في ذلك احتياطي موازنة أسعار الأدوية .

مادة ٦ - يكون للمؤسسة سلطة تحصيل المبالغ المستحقة لها بطريق المحجز الإداري .

مادة ٧ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة المشار اليه لا تنطبق المؤسسة في مباشرة اختصاصاتها بالحصول على تراخيص من وزارة الصحة لإنشاء الفروع أو المخازن أو الصيدليات بشرط التزام المؤسسة بالاشتراطات المنصوص عليها في القانون المذكور .

ولوزارة الصحة أن تجرى تفتيشا على هذه الفروع أو المخازن أو الصيدليات للتحقق من توافر الاشتراطات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وفي حالة وجود مخالفات تقوم بإبلاغها الى وزير الصحة ليتخذ الاجراءات اللازمة لازالة هذه المخالفات فوراً .

مادة ٨ - يكون منح الترخيص في انشاء مكاتب الاعلام الخاصة بالأدوية والمستلزمات والكيمائيات الطبية أو الغائثا بقرار من وزير الصحة بناء على عرض رئيس مجلس ادارة المؤسسة ويكون لرئيس مجلس ادارة المؤسسة سلطة الرقابة على هذه المكاتب وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الصحة بناء على اقتراح مجلس ادارة المؤسسة (١) .

ولوزارة الصحة سلطة التفتيش الفني على المخازن التي قد تنشئها هذه المكاتب للتحقق من توافر الاشتراطات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

ومع عدم الأخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يكون لوزير الصحة أن يخلق بالطريق الإداري هذه المكاتب اذا خالفت التعليمات والنظم المقررة .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم هذه المكاتب (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/١٠/٣ - العدد ٢٢٧) .

مادة ٩ - توضع لمصانع الأدوية والمستلزمات والكيمويات الطبية مواصفات خفية ومعايير موحدة تطبقها المنشآت الصناعية في عملياتها الانتاجية ، ويصدر بها قرار من وزير الصناعة بناء على توصيات لجنة مشتركة تمثل فيها الجهات المختصة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير الصناعة بالاتفاق مع وزير الصحة (١) .

ومع عدم الاخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يكون لوزير الصناعة أن يعلق بالطريق الإداري المصانع التي تخالف النظم والمواصفات والمعايير المذكورة .

مادة ١٠ - استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه يكون تسعير الأدوية والمستلزمات والكيمويات الطبية أو تحديد نسبة الربح فيها سواء كانت محلية أو مستوردة بمعرفة لجنة (٢) تشكل بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزيرى الصناعة والتموين وتصدر قرارات اللجنة من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

وكل من يبيع أى سلعة من السلع المذكورة بالفقرة السابقة أو يعرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد عن السعر أو الربح المقرر أو يمتنع عن البيع أو يفرض على المشتري شراء سلعة أخرى متعها: أو يعلق البيع على شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى يعاقب بالعقوبات الواردة فى القانون سالف الذكر .

ويتولى ضبط مخالفة أحكام الفقرة السابقة الموظفون القائمون على مراقبة تنفيذ أحكام القانون المذكور .

(١) صدر قرار وزيرى الصناعة والصحة فى ١٩٦٣/٨/٥ بتشكيل هذه اللجنة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٣/٨/١٩ - العدد ٦٤ ملحق) .
 (٢) صدر قرار وزير الصحة رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل هذه اللجنة (الوقائع المصرية فى ١٩٧٦/٩/٢ - العدد ٢٠٤) .

مادة ١١ - استثناء من أحكام المادة الأولى من هذا القانون يجوز للقوات المسلحة أن تستورد احتياجاتها من الأدوية والمستلزمات والكيماويات الطبية .

ولا تخضع في هذا الاستيراد للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٢ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون (١) .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ (١٩ يولييه سنة ١٩٦٢) .

(١) بمقتضى هذا النص يلغى القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .

قرار وزير الصحة رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦
بشأن تنظيم استيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلانية (*)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ باعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ؛

قرر :

مادة ١ - لا يسمح باستيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلانية تامة الصنع أو الافراج عنها من الجمارك ما لم تكن مسجلة بسجلات وزارة الصحة وفقا لأحكام قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

مادة ٢ - يسمح باستيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلانية للأفراد والأشخاص الاعتباريين وفقا لأحكام قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ٣ - يراعى أن يقوم المستوردون باستيراد الكميات اللازمة

للسوق المحلى على دفعات منتظمة فى بحر الثلاث سنوات الأولى على الأقل .

مادة ٤ - تخضع الأدوية المستوردة لقواعد التسمير الجبرى المقررة بمعرفة اللجنة المشكلة وفقا لأحكام المادة العاشرة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ والتي يصدر بشأنها قرار منا .

مادة ٥ - يفرج عن الرسائل المستوردة وتخرن وتباع للصيديات والمستشفيات والمؤسسات العلاجية طبقا لأحكام الفصل الرابع من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ .

مادة ٦ - يجوز للشركة المصرية لتجارة الأدوية بالاتفاق مع المستورد توزيع كل أو بعض الكميات المستوردة عن طريق فروعها القائمة بالبيع على الصيديات ، وتحصل نظير ذلك على نسبة الربح المتفق عليها ومع مراعاة القواعد المقررة بمعرفة لجنة التسمير والتي يصدر بشأنها قرار منا .

مادة ٧ - فى حالة استيراد دواء واحد عن طريق الشركة المصرية لتجارة الأدوية وعن طريق المستورد توضع علامة مميزة لعدم الخلط بين الرسالتين ولا يجوز بيع الدواء المستورد عن طريق الشركة المصرية لتجارة الأدوية بسعر يزيد عن السعر المحدد والا اعتبر ذلك مخالفة تموينية موجبة للعقوبة .

مادة ٨ - الكيماويات الحوائية يسمح باستيرادها للوكلاء وكذلك للصيادلة أصحاب الصيديات باعتبارها مستلزمات انتاج ، على أن تكون فى جميع الأحوال مطابقة للدساتير والمواصفات المعتمدة ويتم الأفراج عنها طبقا لأحكام قانون مزاوله مهنة الصيدلة كما تخضع للتسمير الجبرى للكيماويات طبقا لقوائم التكلفة .

مادة ٩ - الكيماويات العملية يسمح باستيرادها للوكلاء ومعامل التحليل الطبية بنفس النظام المبين بالمادة السابقة .

مادة ١٠ - المستلزمات الطبية يسمح باستيرادها للوكلاء والأفراد ويجوز تسعير الأنواع الهامة منها (كالترموترات والمحاقن والأجهزة الحيوية) طبقا لقواعد التسعير الجبرى .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر في أول صفر سنة ١٣٩٦ (أول فبراير سنة ١٩٧٦) .

قرار وزير الصحة رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٣ (١)

وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على قانون الصيدلة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم مسئوليات واختصاصات وزارة الصحة ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٢ باعادة تشكيل لجنة استيراد وتسعير الدواء والمستلزمات والكيمائيات الطبية ؛

وعلى ما عرضه السيد الدكتور رئيس الأمانة الفنية لقطاع الدواء ؛

قرر :

مادة ١ - لا يجوز لأي شخص طبيعى أو معنوى استيراد أجهزة طبية تستخدم في علاج الانسان الا بعد التقدم الى الأمانة الفنية لقطاع الدواء لعرض الطلب على لجنة استيراد وتسعير الدواء لاتخاذ الاجراءات اللازمة وانظار الجمارك .

مادة ٢ - على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ١٤ رجب سنة ١٤٠٣ (٢٧ أبريل سنة ١٩٨٣) .

قرار وزير الصحة رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٥

لقيام الشركة المصرية لتجارة الأدوية باستيراد الطعوم والأمصال (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون في شأن هيئات القطاع العام وشركاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن النظام الموحد للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٨٥ بشأن استيراد الطعوم والأمصال ؛

وعلى ما عرضه علينا الدكتور / رئيس الادارة المركزية للمستوفون الصيدلية ؛

قصر :

مادة ١ - تقرم الشركة المصرية لتجارة الأدوية باستيراد كافة الطعوم والأمصال واللقاحات التي تحتاجها البلاد بالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة

(١) الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١/١ - العدد الاول .

للمستحضرات الحيوية والملقحات تحت إشراف هيئة القطاع العام للأدوية والكيمويات والمستلزمات الطبية .

مادة ٣ - لا يسمح بتداول أى نوع من المستحضرات المشار اليها بالمادة السابقة ما لم تكن مسجلة بوزارة الصحة ولها مدة صلاحية لا تقل عن ثلثي مدة حياة هذه المستحضرات .

مادة ٣ - يلغى القرار الوزاري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

تجديد في ٢٨/١٠/١٩٨٥ م .

قرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٢

بإصدار لائحة استيراد الاحتياجات بقطاع الدواء والقطاع الدوائى
المشترك ووزارة الدولة للصحة من الخدمات الكيماوية ومستلزمات الإنتاج
وغيرهما من المستلزمات (١)

وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات
والمزايدات ؛

وعلى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار
لائحة المناقصات والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ١٩٧٥/١١/٢١ بتشكيل
لجان البت التى يشرف عليها الوزراء المختصون ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تشكيل لجنة البت
العليا للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن ضم النسييد
الدكتور / نظمي روفائيل أرمانىوس لعضوية لجنة البت العليا ؛

وعلى المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بإنهاء المؤسسات
العامة ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير
والقرارات المنظمة والمنفذة له ؛

وعلى قرار وزير الصحة رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن إحلال شركة

الجمهورية للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية محل المؤسسة المصرية العامة للأدوية الملغاة بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فى استيراد الكيمائيات والمستلزمات والأجهزة الطبية وتطبيق اللائحة المرفقة به عند عمائات استيراد الكيمائيات والمستلزمات والأجهزة الطبية ؛

وعلى قرار تشكيل لجنة المشتريات الخارجية للكيمائيات والمستلزمات الطبية رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن القرار الموحد لللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير ولقرارات المعدلة له ؛

قـنـر :

مادة ١ - تتولى شركة الجمهورية للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية دون غيرها استيراد احتياجات قطاع الدواء والقطاع الدوائى المشترك ووزارة الدولة للصحة من الخامات والكيمائيات ومستلزمات الانتاج والمستلزمات الطبية والعلمية والمعملية ومستلزمات تجهيز المستشفيات وقطع الغيار وآلات وخطوط انتاج مصانع الدواء وغير ذلك من الأصناف وذلك طبقا لللائحة الاستيراد المرفقة •

مادة ٢ - تلغى لائحة الاستيراد الصادرة بالقرار الوزارى رقم (١٨) لسنة ١٩٧٦ سالف الاشارة اليه •

مادة ٣ - على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه •

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

تحريرا فى ٢٢ شوال سنة ١٤٠٢ (١١ أغسطس سنة ١٩٨٢) •

لائحة الاستيراد

ان عمليات الاستيراد التي تقوم بها شركة الجمهورية للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية تختلف عن عمليات الاستيراد الأخرى نظرا لتعدد وكثرة الأصناف المطلوبة وحساسيتها والاختناقات التي قد تظهر فجأة ووجوب التغلب عليها سريعا سواء أما لنقص مفاجيء في الكيماويات أو في مستلزمات الانتاج .

وحيث إن :

١ - الكيماويات :

وتتضمن عدة آلاف من الأصناف - وتنقسم الى :

- (أ) الكيماويات اللازمة للتصنيع الدوائى المحلى .
- (ب) كيماويات معملية وصيدلية .
- (ج) أصناف مكسبة للون والرائحة والطعم .

٢ - المستلزمات الطبية ومستلزمات الانتاج الدوائى :

ويصل عددها الى عدة آلاف من الأصناف تبدأ من مسمار تثبيت الكسور وجميع أدوات الجراحة بمختلف أنواعها ومقاساتها والخيوط الجراحية وأجهزة رسم القلب والجيلاتين بكيسول والفيليز (الخ .

لذلك يتضح استحالة العمل بنظام المناقصات بين الشركات الموردة حيث يتطلب ذلك اجراءات طويلة ودفع تأمين هذا بالإضافة الى أن معظم عمليات الاستيراد يطلب عروض عنها - في معظم الحالات - تلغرافيا أو بالتكليس توغيرا للوقت ولسد أى نقص فى هذه المواد الحيوية فى أسرع وقت .

وانطلاقا مما تقدم يكون نظام الاستيراد كالاتى :

الفصل الأول

الكيمائيات

مادة ١

١ - الكيمائيات العامة اللازمة للتصنيع الدوائى المحلى :

وتطلب عنها عروض من الشركات العالمية مع تحديد مواعيد نهائية لقبول العروض ثم تفرغ وتعرض على لجنة البت الفرعية لاختيار انسبها ، ويجوز قبول تعديل الأسعار المقدمة من الموردين حتى قبل انعقاد لجنة البت الفرعية وفي هذه الحالة يتم اخطار باقى الموردين لإعادة النظر فى أسعارهم مع تحديد موعد نهائى بواسطة اللجنة الفرعية بقبول هذه التعديلات .

ولا يجوز قبول أى تعديلات فى الأسعار من الموردين بعد صدور قرار اللجنة الفرعية التى يكون قرارها نهائيا بالنسبة للأسعار ويعرض قرار اللجنة الفرعية على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

ويستثنى من هذا النظام الأصناف التى ترى لجنة المشتريات الخارجية بشأنها اتباع نظام طلب العروض فى مظاريف مغلقة ، وذلك بناء على الأسس والقواعد التى تضعها اللجنة ويحدد موعد نهائى لاستلام المظاريف ، ثم تفتح بواسطة لجنة فتح مظاريف تشكل بقرار من السيد / الدكتور رئيس لجنة المشتريات الخارجية ، ثم تفرغ العروض وتعرض على لجنة البت الفرعية لاختيار انسبها ويكون قرارها نهائيا فيما يختص بالاسعار ثم تعرض على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

٢ - الكيمائيات المساعدة للانتاج وكيمائيات ومواد للصيديات والابحاث والتحاليل :

وتشمل مكسبات الطعم واللون لتصنيع الأدوية والكيمائيات الخاصة

والأبحاث والتحليل وفي هذه الاصناف تقوم شركة الجمهورية للأدوية بطبب عروض من الشركات العالمية مع تحديد مواعيد نهائية لقبول العروض وتعرض على لجنة البت الفرعية لاختيار أنسبها ويكون قرارها نهائيا فيما يختص بالأسعار — ثم تعرض على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

أما في الحالات التي تطلب فيها الشركة المحلية أو الجهة الطالبة مساعدة معينة من المكسبات الطعم واللون والرائحة والكيماويات المساعدة لأسباب تراها لصالح الانتاج فيتم استيرادها من الشركة التي تحددها الجهة الطالبة باعتماد رئيسها وتحت مسؤولياتها .

٣ — الطلبات الفردية :

وتشمل الكيماويات التي يطلبها بعض الافراد والهيئات اللازمة للبحوث العلمية فيتم استيرادها في حالة عدم توافرها في مخازن شركة الجمهورية للأدوية بموجب طلب استيراد مبينا به اسم الشركة المطلوب الاستيراد منها وعنوانها والصنف المطلوب ومواصفاته ويكون الاستيراد في هذه الحالة من الشركة المطلوب استيراده منها وتحت مسؤولية الجهة الطالبة وتعرض على اللجان الفرعية للبت فيها .

وفي جميع الحالات سالفه الذكر تقوم اللجان الفرعية بعرض ما انتهى اليه من قرارات على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

٤ — المخدرات والمفرقات والمواد المشعة :

علاوة على ما سبق ذكره من اجراءات يتخذ بشأنها للخطوات التالية :

(١) المخدرات :

يقوم قطاع المخازن والمشتريات لشركة الجمهورية للأدوية قبل التنفيذ بطلب أدونات استجلاب عنها من الادارة العامة للصيدلة في حدود الحصص المصرح بها .

(ب) المفرقعات :

تقوم ادارة الأمن لشركة الجمهورية للأدوية باتخاذ اجراءات الأمن اللازمة في شأنها فور وصولها .

(ج) المواد المشعة :

تقوم ادارة التخليص لشركة الجمهورية للأدوية بالحصول على موافقة هيئة الطاقة الذرية في شأنها فور وصولها .

الفصل الثاني

المستلزمات

مادة ٢ :

١ - بالنسبة للاحتياجات العامة :

تطلب عروض عنها من الشركات العالمية مع تحديد مواعيد نهائية لقبول العروض ، ثم تفرغ وتعرض على لجنة البت الفرعية لاختيار أنسبها - التي يكون قرارها نهائيا بالنسبة للأسعار ويجوز قبول تعديل الاسعار المقدمة من الموردين حتى قبل انعقاد لجنة البت الفرعية - وفي هذه الحالة يتم اخطار باقى الموردين لاعادة النظر في أسعارهم - مع تحديد موعد نهائى بواسطة اللجنة الفرعية لقبول هذه التعديلات .

ولا يجوز قبول أى تعديلات في الاسعار من الموردين بعد صدور قرار اللجنة الفرعية ويعرض قرار اللجنة الفرعية على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

يمستثنى من هذا النظام الأصناف التى ترى لجنة المشتريات الخارجية بشأنها اتباع نظام طلب العروض في مظاريف مغلقة ، وذلك بناء على الأسس والقواعد التى تضعها اللجنة وطبقا للنظام الوارد بالمادة الأولى بفند (١) .

٢ - بالنسبة لاحتياجات الجامعات والمعاهد والجهات المتخصصة :

وتطلب عروض عنها من الشركات العالمية مع تحديد مواعيد نهائية لقبول العروض ثم تفرغ هذه لعروض وتعرض على اللجان المختصة لاختيار أنسبها مع جواز حضور مندوب عن الجهة الطالبة لحضور هذه اللجان .

وهذا ويجوز للجهة الطالبة طلب الاستيراد مع شركة معينة تحددها لجنة المشتريات بها أو رئيس الجهة . تحت مسؤولياتها مع النص في طلب الاستيراد على المواصفات بالتفصيل ، وأن السعر مناسب ، وعدم طلب عروض من شركات أخرى للأسباب التي توضحها الجهة الطالبة ثم تعرض على اللجان المختصة .

وفي جميع الأحوال تعرض هذه القرارات على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

٣ - بالنسبة لطلبات الأفراد :

يتم استيراد الأصناف التي يتقدم بها الأطباء وأصحاب المهن الحرة والمواطنين لحسابهم من الشركة المنتجة تحقيقا لرغباتهم ، وذلك بعد تحديد المواصفات والشركات التي يتم الاستيراد منها وتحت مسؤولياتهم - ثم تعرض على لجنة البت الفرعية بشركة الجمهورية للدوية المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٠ . ثم تعرض قراراتها على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

٤ - بالنسبة لعروضات المعارض التي تقام بالجمهورية ،

يجوز للجهة الطالبة الحصول على هذه الأجهزة والمعدات من المعارض مباشرة وتحت مسؤولياتها بشرط أن تتوفر لدى هذه الجهات الحصص النقدية اللازمة وذلك بعد التأكد من سلامة المواصفات ومناسبة الأسعار .

وتقوم لجنة المشتريات الخارجية في هذه الحالة بإصدار الملاحظات الاستيرادية اللازمة في هذا الخصوص .

٥ - بالنسبة لتقطع الغيار :

يجوز أن تستورد قطع الغيار من الشركات التي سبق أن استورد منها الآلات أو الأجهزة .

مادة ٣ - يرأى تنفيذ شروط تمويل استيراد السلع الاستثمارية المنصوص عليها بكتيب قواعد تنفيذ ومتابعة الموازنة النقدية الذي يصدر سنويا من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على الاستثمارات المراد تنفيذها . وفي حالة رفض الشركات الموردة تنفيذ شروط التمويل هذه يتعين على شركة الجمهورية أو الجهات المطالبة الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تنفيذها نقدا استثناء من هذه الشروط .

مادة ٤ - للشركة المحلية الحق في انشاء لجان مشتريات خارجية فرعية خاصة يصدر بها قرار من رئيس مجلس ادارة الشركة تكون مهمتها دراسة العروض المحالة اليها فيما هو من اختصاصها طبقا لهذه اللائحة واختيار العرض الانسب بقرار مسبب يعتمد من رئيس مجلس الادارة وتحول قراراتها الى اللجنة الفرعية المختصة ثم على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

الفصل الثالث

قواعد عامة

مادة ٥ - يتبع الآتى في شأن الكيماويات العامة والكيماويات الخاصة بمقود التصنيع الأجنبى وشركات رأس المال المشترك :

١ - تتقدم الشركات المحلية وشركات رأس المال المشترك الى شركة

الجمهورية للأدوية بالوصفات التفصيلية ، الكيماويات الطبيعية والكيماوية الكاملة والوصفات الخاصة وطريقة التحليل أن لم تكن دستورية وذلك طبقا لوثائق حق المعرفة (Know How) الواردة من الشركات المرخصة. (Licensors) .

- ٢ - تتولى شركة الجمهورية للأدوية طلب عروض عنها من الشركات العالية طبقا للنظام المنصوص عليه في المادة الأولى بند (١) .
- ٣ - تطلب عينات من الشركات المتقدمة بالعروض للتحليل .
- ٤ - تحلل العينات الواردة بالشركة المصنعة والهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية .

٥ - إذا وردت نتيجة التحليل مطابقة من هاتين الجهتين يطلب من الشركة المرخصة إذا كانت منتجة للمادة المطلوبة - النزول بالسعر الى مستوى سعر الشركة المنافسة ، وذلك بشرط أن تكون الشركة المنافسة على نفس المستوى للشركة المرخصة .

هذا ويمكن للجنة البت القوعية التجاوز في السعر لصالح الشركة المرخصة بحد أقصى تقرره لجنة المشتريات الخارجية .

٦ - إذا وردت نتيجة التحليل بعدم المطابقة من الشركة المحلية المرخص لها وكانت النتيجة مطابقة من الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية يعاد التحليل - بالشركة المحلية في حضور مندوب من الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية ثم يصدر القرار النهائي .

هذا يجوز استدعاء خبير من الشركة المرخصة لحضور عملية التحليل .

٧ - في حالة تعارض أى من عقود التصنيع القائمة مع الاجراءات السالفة يكون على الشركة المصنعة تعديل عقد التصنيع المبرم بما لا يتعارض مع ما تقدم وذلك موعد أقصاه تاريخ تجديد العقد .

مادة ٦ - يتعين على الجهات الطالبة فيما يتعلق بالبيانات الطبية طلب عينات منها من المورد الذى تختاره وأن تقوم بتحليلها بمعرفتها ومعرفة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية أو كليهما ، وتحديد الكمية التى تحتاجها والبت على الأسعار بمعرفتها مع عرض الدراسة الاقتصادية والاجراءات التى تمت فى شأنها على اللجنة الفنية المختصة وذلك لحساسية النباتات الطبية وظروف تسويقها التى تتطلب خبرة خاصة ، ثم تعرض بعد ذلك على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

مادة ٧ - تؤخذ عروض بعض الوسطاء الذين سبق التعامل معهم والمسجلين فى سجل الموردين للاسترشاد وذلك لتخفيض أسعار المنتجين الأصليين ويجوز الاستيراد من الوسطاء وذلك بالنسبة للأصناف التى ليست لها أهمية خاصة .

وفى حالة عدم ورود عروض من المنتجين الأصليين لبعض المواد فيمكن للجنة البت الفرعية المختصة البت على عروض هؤلاء الوسطاء على أن يكون لشركة الجمهورية للأدوية الحق فى فرض شروط الرقابة والتفتيش وإذا كانت المادة لم يسبق استيرادها من أى من هؤلاء الوسطاء فتطلب عينات من الوسيط وترسل الى الشركة المنتجة والهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية لتحليلها .

وفى حالة ما اذا اعترضت الشركة الطالبة على استيراد صنف لم يستورد من قبل وسطاء وينطبق عليه الشروط السابقة فيتعين عرض الأمر على لجنة البت الفرعية للكيمولويات بحضور ممثل عن الجهة الطالبة وآخر عن الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية للنظر فيه .

مادة ٨ - اذا كانت الأصناف المطلوبة بكميات كبيرة أو لها أهمية خاصة أو لدخولها فى استخدام عدد كبير من الأصناف أو لم يسبق التعامل مع الشركة التى هازت بآنسب عرض أو غير ذلك من الأسباب فيجوز أن تقوم اللجنة الفرعية بتجزئة البت على أكثر من مورد مناسب .

مادة ٩ - كقاعدة عامة تقوم شركة الجمهورية للأدوية بطلب عروض الآلات والأجهزة وخطوط الإنتاج طبقا للمواصفات التي تحددها الجهة الطالبة ، ثم تعرض على اللجنة الفنية للبت عليها ثم على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

ويجوز للشركة الطالبة الحصول على عروض بمعرفتها من الموردين ثم ترسل هذه العروض الى شركة الجمهورية للأدوية لضمها الى العروض الواردة عن طريقها وبعد استكمال هذه العروض تقوم شركة الجمهورية للأدوية بارسالها الى الشركة الطالبة لدراستها من جميع النواحي الفنية والسعوية واختيار العرض الملائم لاحتياجاتها بواسطة لجنة المشتريات الخارجية الفرعية بها ثم تعاد العروض مع محضر للجنة بعد اعتماده من السيد رئيس مجلس ادارة الشركة الى شركة الجمهورية للأدوية لاعادة عرض الموضوع بالكامل على اللجنة الفرعية لاتخاذ قرار بشأنه ثم يعرض على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد .

مادة ١٠ - يراعى عند الاستيراد أن تكون الاصناف المستوردة هي الأصلح والأجود ويتم ذلك بقاء على توصيات اللجان الفرعية المختصة .

مادة ١١ - (معدلة بالقرار الوزارى رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٨٤) فى حالات الضرورة يجوز للجنة المشتريات الخارجية الفرعية بشركة القطاع الدوائى وباعتماد رئيس الشركة البت على الطلبات العاجلة للكيمياويات والمستلزمات وغيرها بحد أقصى مقداره ٥٠٠.٠٠٠.٠ (خمسمائة ألف) جنيه سنويا على مسؤولية الشركة وفى هذه الحالة تعرض هذه القرارات على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد مباشرة .

مادة ١٢ - فى حالة عدم اكتمال النصاب القانونى لعدد أعضاء أى لجان البت الفنية فى موعدها انعقاد اللجنة يجوز للجنة البت الفرعية بشركة الجمهورية المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٠ بخلاف

اختصاصاتها الأخرى سلطة البت فى الاحتياجات المعروضة لتوفير احتياجات البلاد منها فى المواعيد المناسبة على أن تعرض قراراتها على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد *

مادة ١٣ - يعتبر البت النهائى بواسطة لجنة المشتريات الخارجية ترخيصا لقطاع الاستيراد بالشراء فى حدود السعر والمواصفات التى تم البت عليها *

مادة ١٤ - يعتبر كل من قطاع الاستيراد بشركة الجمهورية ولجان البت الفرعية أمانة فنية للجنة المشتريات الخارجية وتتولى طلب العروض وتفريلها واختيار انسبها فى ضوء القواعد السابق ذكرها بعرض العرض على لجنة المشتريات الخارجية وذلك فيما عدا الأصناف التى تطلب عن طريق المظاريف المتعلقة بمعرفة لجنة فتح المظاريف ثم تعرض بعد ذلك على لجان البت الفرعية لاختيار أفضلها تمهيدا للعرض على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد *

مادة ١٥ - فى جميع الأحوال تعرض قرارات لجان البت الفرعية على لجنة المشتريات الخارجية للاعتماد ويجوز للجنة المشتريات الخارجية للاعتماد ويجوز للجنة المشتريات الخارجية إعادة أى من الموضوعات المعروضة عليها الى اللجان الفرعية لإعادة الدراسة أو طلب عروض أخرى حسب الأحوال *

مادة ١٦ - يتم البت فى حدود الموازنة المعتمدة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية *

مادة ١٧ - فى حالة الضرورة لرئيس لجنة المشتريات الخارجية شراء بالأمر المباشر فى حدود ٢٥٠٠٠ جنيه ويعرض الامر على لجنة المشتريات الخارجية فى أول اجتماع تالى للملاحظة *

مادة ١٨ - تعتبر قرارات لجنة المشتريات الخارجية نهائية •

مادة ١٩ - إذا أخل أحد الموردين بالتزاماته سواء في صنف البضاعة أو مواصفاتها أو تاريخ صلاحيتها أو مواعيد التوريد أو غير ذلك من الالتزامات ولم يستجب لطلب قطاع الاستيراد لتصحيح ذلك جاز للجنة المشتريات الخارجية أن تقرر اتخاذ الاجراءات القانونية قبله •

كما أن لها أن تقرر غرض غرامة عليه أو وضعه في القائمة السوداء ومنع الاستيراد منه لمدة محدودة أو غير محدودة •

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصحيحات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
					ملحق	صفحة
١						
٢						
٣						
٤						
٥						
٦						
٧						
٨						
٩						
١٠						
١١						
١٢						
١٣						
١٤						
١٥						
١٦						
١٧						
١٨						
١٩						
٢٠						

فهرس الجزء السابع عشر

الموضوع	الصفحة
شعار الدولة وخاتمها	٥
— القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن شعار جمهورية مصر العربية وخاتمها	٧
شهادات إدارية	٩
— القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن إلغاء الشهادات الادارية	١١
— قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن بدائل الشهادات الادارية	١٣
التعديلات التشريعية للموضوع	١٤
شهر عقارى وتوثيق	١٥
القسم الاول - في تنظيم الشهر العقارى	١٧
— القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى	١٧
— مرسوم ١٩٤٦/٨/١٤ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر العقارى	٣٩
القسم الثانى - في التوثيق	٥١
— القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق	٥١
— مرسوم ١٩٤٧/١١/٣ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق	٥٦
— قرار وزير العدل بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٦ بلائحة الموثقين المنتخبين	٦٤
القسم الثالث - في رسوم التوثيق والشهر	٧٨
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر	٧٨

الصفحة	الموضوع
١٠٧	- قرار وزير العدل رقم ٣٤٢٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن الرسوم التكميلية
١١١	القسم الرابع - في نظام السجل العيني
١١١	- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني
١٣٠	- قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني
١٦٧	- القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العيني
١٧٠	القسم الخامس - في تنظيم الوكالة في أعمال الشهر العقاري والتوثيق
١٧٠	- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم الوكالة في أعمال الشهر العقاري والتوثيق
١٧٦	- قرار وزير العدل رقم ٧٥١ لسنة ١٩٦٨ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨
١٩٣	التعديلات التشريعية للموضوع
١٩٥	شـواطىء
١٩٧	- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨١ بشأن انشاء الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطىء
٢٠٣	- شواطىء الاستحمام
٢٠٤	التعديلات التشريعية للموضوع
٢٠٥	شئون اجتماعية
٢٠٧	القسم الاول - في الضمان الاجتماعى
٢٠٧	- القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ باصدار قانون الضمان الاجتماعى

الموضوع	الصفحة
القسم الثاني - في رعاية وتنظيم الأسرة	٢٢١
- القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن دور الحضانة	٢٢١
- تشريعات متفرقة بشأن رعاية وتنظيم الأسرة	٢٣١
القسم الثالث - في تاهيل المعوقين	٢٣٣
- القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تاهيل المعوقين	٢٣٣
- قرار وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥	٢٤٢
القسم الرابع - في نقابة المهن الاجتماعية	٢٥٠
- القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء نقابة المهن الاجتماعية	٥٢٠
القسم الخامس - في تشريعات اجتماعية متفرقة	٢٧٧
- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مؤسسة للقرض الحسن	٢٧٧
- القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بتملك الأراضى الزراعية واستبدالها بالنسبة الى الجمعيات الخيرية وطوائف غير المسلمين	٢٧٩
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم اللجنة العليا لمعونة الشتاء وفروعها بالمحافظات	٢٨٣
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن علاج العاملين والمواطنين على نفقة الدولة	٢٨٥
- قرارات وزارية متفرقة	٢٨٨
- التعديلات التشريعية للموضوع	٢٨٩
صحافة واعلام	٢٩١
القسم الأول - فى الصحافة	٢٩٣
- القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة	٢٩٣

الصفحة	الموضوع
٣١٢	قرار رئيس المجلس الأعلى للصحافة رقم (٢٣) بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠
٣٣٩	القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين ..
٣٧٢	القسم الثاني - في الاعلام
٣٧٢	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الهيئة العامة للاستعلامات
٣٧٨	القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٥ بالموافقة على اتفاقية الحق الدولي لتصحیح الأنباء التي وضعها مؤتمر حرية الأنباء بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢١
٣٧٩	التعديلات التشريعية للموضوع
٣٨٣	صحة ونظافة عامة
٣٨٥	القسم الأول - في الوقاية من الأمراض المعدية وغيرها
٣٨٥	القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ بمقاومة مرض البلهارسيا ..
٣٨٨	القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٨ بشأن استئصال القواقع الناقلة للبلهارسيا
٣٩٢	القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٠ بمكافحة الأمراض الزهرية
٣٩٧	القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٦ بالتحصين الإجبارى ضد الدرن
٤٠٠	قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شان الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية
٤١٢	القسم الثاني - في جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته
٤١١	قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته
٤١٧	القسم الثالث - في الصحة القروية
٤١٧	القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ بشأن الصحة القروية

الموضوع	الصفحة
القسم الرابع - في الوقاية من اضرار التدخين	٤٢٢
- القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الوقاية من اضرار التدخين	٤٢٢
- قرار وزير الصحة رقم ١ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١	٤٢٤
القسم الخامس - في علاج العاملين والمواطنين على نفقة الدولة	٤٢٧
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لسنة ١٩٧٥ في شأن علاج العاملين والمواطنين على نفقة الدولة	٤٢٧
القسم السادس - في تشريعات صحية مختلفة	٤٣٠
- القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١١ عن الاصلاح الصحى في المراحض المعدة لاستعمال العامة وفي ملحقات الجوامع والزوايا	٤٣٠
- القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم استعمال مكبرات الصوت	٤٣٥
- القانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم تداول الخبز ونقله	٤٣٧
- القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع الثلجات	٤٣٩
- قرار وزير الصحة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن خضوع عمال وعاملات محال قص الشعر والتجميل للرقابة الصحية	٤٤٢
- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن التخلص من البرك والمستنقعات ومنع احداث الحفر	٤٤٣
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة	٤٥٠
- قرار وزير الصحة رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن مزاولة اعمال مكافحة الحشرات والقوارض الضارة او الناقلة للأمراض والوقاية منها	٤٥٤
- قرار وزير الصحة رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٨٦ بحظر استخدام المحاقن الزجاجية والمعدنية وتعميم استخدام المحاقن البلاستيك	٤٥٧

الصفحة	الموضوع
٤٥٨	القسم السابع - في النظافة العامة
٤٥٨	- القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة
	- قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨
٤٦٤	باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧
٤٧٤	القسم الثامن - في الاتفاقات الدولية الصحية
	- القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة على اتفاق
	الخدمات الطبية بين الحكومة المصرية والهيئة العالمية
٤٧٤	للصحة الموقع في ١٩٥٠/٨/٢٥
	- القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بالموافقة على اتفاق
	المقر بين الهيئة العالمية للصحة والحكومة المصرية في
٤٧٥	١٩٥١/٣/٢٥
	- المرسوم بقانون رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٢ بالموافقة على
	الاتفاق الموقود بين الحكومة المصرية والهيئة الصحية
	العالمية وصندوق اغاثة الاطفال التابع للأمم المتحدة
	لتوريد لقاح الـ B.C.G. الموقع بالقاهرة في
٤٧٦	١٩٥٢/٨/٢
	- القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦
	بالموافقة على تجديد العمل بالاتفاقية الموقودة بين
	حكومة جمهورية مصر والهيئة العالمية للصحة بشأن
	مركز التدريب الصحي بقلوب الموقعة في
٤٧٧	١٩٥٣/٣/٢
٤٧٨	التعديلات التشريعية للموضوع
٤٨١	صناعة حربية
٤٨٣	القسم الاول - في المصانع الحربية والانتاج الحربي
	- القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بانشاء مجلس ادارة
٤٨٣	المصانع الحربية ومصانع الطائرات
	- القانون رقم ٧١٢ لسنة ١٩٥٤ بحظر اقامة مبان او
٤٩٢	منشآت في الأماكن المجاورة للمصانع الحربية
	- القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ بانشاء الهيئة القومية للانتاج
٤٩٤	الحربي

الصفحة

الموضوع

- ٥٠٤ - القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ باعفاء الهيئات والشركات والوحدات التابعة لوزارة الانتاج الحربى من بعض انواع الضرائب والرسوم
- ٥٠٦ - قرار وزير المالية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن القواعد والاجراءات الخاصة بتطبيق القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٤
- ٥٠٩ القسم الثانى - فى الهيئة العربية للتصنيع
 - القرار بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على الاتفاقية المعقودة فى ١٩٧٥/٤/٢٩ بين جمهورية مصر العربية وبين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر بتأسيس الهيئة العربية للتصنيع
 - القرار الجمهورى بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥ فى شأن مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية فى راسمال الهيئة العربية للتصنيع
 - القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع
 - القرار الجمهورى بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شركات الانتاج الحربى التى تساهم فيها الهيئة العربية للتصنيع
 - القرار الجمهورى بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الهيئة العربية للتصنيع
 - القرار الجمهورى رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن الهيئة العليا للهيئة العربية للتصنيع
 - التعديلات التشريعية للموضوع
- ٥٣٩ صناعة مدنية
- ٥٤١ القسم الاول - فى تنظيم الصناعة وتشجيعها
 - القرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى
 - القرار الجمهورى رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨

الصفحة	الموضوع
٥٦٠	القرار بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٨ بفرض رسوم على فحص وتحليل واختبار المواد والمنتجات الصناعية
٥٦٢	القرار الجمهورى رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء غرف صناعية
٥٦٧	القرار الجمهورى الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٤ بإنشاء مجالس اقليمية للصناعة
٥٧٢	القرار الجمهورى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم اتحاد الصناعات
٥٧٨	القانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التى تستعمل فى الصناعة بوجه عام ايا كان شكلها
٥٨٠	قرار وزير الصناعة رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٨ صادر بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٢ بتنظيم الاستيراد والتداول والاتجار فى المواد السامة ومستحضراتها التى تستعمل فى الصناعة
٥٨٧	القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتخويل وزير الصناعة المركزى سلطة تحديد احجام الانتاج فى المنشآت الصناعية المحلية وتحديد عدد الواردات بها
٥٨٨	المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج
٥٨٩	قرار وزير الصناعة والتعدين رقم ٨٥٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن إلزام المنشآت الصناعية الخاصة بموافاة مصلحة الرقابة الصناعية ببعض البيانات
٥٩٠	قرار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء مركز لتدريب قيادات الصناعة
٥٩٥	القانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التى تستعمل فى الصناعة بوجه عام ايا كان شكلها
٥٩٧	قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن كتابة الترجمة الحرفية لعبارة (صنعت فى مصر) باللغة الاجنبية بالنسبة للسلع التى يتم انتاجها فى جمهورية مصر العربية

الصفحة

الموضوع

٥٩٨ القسم الثانى - فى السجل الصناعى

٥٩٨ - القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن السجل الصناعى

٦٠٣ - قرار وزير الصناعة والتبترول والتعدين رقم ١٨٦ لسنة

١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧

٦١٢ القسم الثالث - فى دعم الصناعة

٦١٢ - القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم

صناعة الغزل والمنسوجات القطنية

٦١٨ - القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق لدعم

الصناعات الريفية

٦٢١ - القرار الجمهورى رقم ٤١١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة

البحامة لدعم الصناعة

٦٢٥ القسم الرابع - فى التوحيد القياسى

٦٢٥ - القرار بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد

القياسى

٦٢٨ - القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير

الصناعة المركزى سلطة فرض رسوم مقابل فحص

البخامات والمنتجات الصناعية ومعايرة الأجهزة

٦٣٠ - القرار الجمهورى رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة

المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج

٦٣٨ - قرار وزير الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٥ بالزام

المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمواد الغذائية المعلبة

والمجمدة والمعبأة بالبليانات الواجب وضعها على عبواتها

من المنتجات الغذائية

٦٤١ - القرار الجمهورى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة

على دستور المنظمة الافريقية للتوحيد القياسى

٦٤٢ القسم الخامس - فى بعض هيئات الصناعة

٦٤٢ - القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ بالترخيص للحكومة فى

الاشترك فى تأسيس شركة مساهمة لصناعة الحديد

والصلب

الصفحة

الموضوع

- القرار الجمهورى رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية ٦٤٧
- القرار الجمهورى رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ٦٥٢
- القرار الجمهورى رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن انشاء جهاز للصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى ٦٥٧
- القرار الجمهورى رقم ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الهيئة العامة للتصنيع (١) ٦٦٢
- القرار الجمهورى رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تطوير الهيئة العامة للتصنيع ٦٦٤
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء مكتب الاستثمار الصناعى بالمدن الجديدة ٦٦٩
- القسم السادس - فى تنظيم صناعة اجهزة إطفاء الحريق وتعبئتها ٦٧٢
- القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم صناعة اجهزة اطفاء الحريق وتعبئتها ٦٧٢
- قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٧٩١ لسنة ١٩٧٦ بتنفيذ احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ .. ٦٧٧
- التعديلات التشريعية للموضوع ٦٧٩
- سيارفة ومحصلون ٦٨١
- قرار وزير المالية رقم ٧١ لسنة ١٩٢٩ بتأسيس صندوق ضمانات تعاونى للسيارف والمحصلين التابعين لمصلحة الاموال المقررة ٦٨٣
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن منح بدل صرافة لسيارفة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح ٦٨٨

(١) ورد بالمخطا فى الصحيفة رقم ٦٦٢ عبارة « الهيئة العربية للتصنيع » وصحتها « الهيئة العامة للتصنيع » .

الموضوع	الصفحة
- القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن ضمانات تحصيل المبالغ المستحقة للخزانة العامة قبل المحصلين والصارف ومندوبى الحجز بسبب اداء وظائفهم	٦٩٠
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٨٦ بلائحة صندوق التأمين الحكومى لضمانات ارباب العهد	٦٩٢
- التعديلات التشريعية للموضوع	٦٩٨
صيد	٧٠١
أولا - فى صيد الاسفنج	٧٠٣
- القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ فى شان صيد الاسفنج	٧٠٣
ثانيا - فى صيد الاسماك والاحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية	٧١٣
- القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون فى شان صيد الاسماك والاحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية	٧١٣
- قرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٧ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣	٧٣٥
ثالثا - فى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية	٧٥٣
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بانشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية	٧٥٣
- التعديلات التشريعية للموضوع	٧٦٣
صيدلة ودواء	٧٦٥
أولا - فى مزاوله مهنة الصيدلة	٧٦٧
- القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شان مزاوله مهنة الصيدلة	٧٦٧
ثانيا - فى نقابة الصيادلة	٨٠٤
- القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ بانشاء نقابة الصيادلة (١)	٨٠٤
ثالثا - فى الهيئات العاملة فى مجال الصيدلة والدواء	٨٢٦
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٢ بانشاء الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات	٨٢٦

الموضوع	الصفحة
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية	٨٣٣
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء هيئة القطاع العام للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية	٨٤٠
رابعا - في استيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلانية	٨٤٩
- القرار بقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ بإعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية والمستلزمات والكيماويات الطبية	٨٤٩
- قرار وزير الصحة رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم استيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلانية	٨٥٥
- قرار وزير الصحة رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٣ بشأن استيراد الأجهزة الطبية	٨٥٨
- قرار وزير الصحة رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٥ بقيام الشركة المصرية لتجارة الأدوية باستيراد الطعوم والأمصال ..	٨٥٩
- قرار وزير الصحة رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٢ بإصدار لائحة استيراد الاحتياجات بقطاع الدواء والقطاع الدوائى المشترك ووزارة الدولة للصحة من الخامات الكيماوية ومستلزمات الانتاج وغيرهما من المستلزمات	٨٦١
التعديلات التشريعية للموضوع	٨٧٤
الفهرس	٨٧٧

الموسوعة

- ١ - العجز تحت يد البنوك سنة ١٩٦٤
- ٢ - العجز الإدارى علما وعملا سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٧٥
- ٥ - العجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثانية) سنة ١٩٧٦
- ٦ - العجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٣
- ٨ - الوهيز فى النظرية العامة للالتزام سنة ١٩٨٤
- ٩ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٨
- ١٠ - الاستثناء فى الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٨٩
- ١١ - مدونة التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية (مدنى - تجارى مرامعات - اثبات) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٥ كلاسمر) سنة ١٩٧٠
- ١٢ - مدونة التشريع والقضاء فى مواد القوانين الخاصة (أحوال شخصية - اصلاح زراعى - تأميمات إجتماعية - حيز ادارى - ممل مدنى بالحكومة - ممل بالقطاع الخاص - ممل بالقطاع العام - ايجار الاماكن) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٨ كلاسمر) سنة ١٩٧٣
- ١٣ - الموسوعة الالهية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ انشائها فى عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدا و ٢ فهرس) سنة ١٩٨١
- ١٤ - الموسوعة الالهية للمبادئ القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الآن :
(أ) العدد الاول من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
(ب) العدد الاول من الاصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
(ج) العدد الثانى من الاصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٤ (٢ مجلد) .

(د) **المعد الثاني من الاصدار الجنائى** : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .

(هـ) **المعد الثالث من الاصدار المدنى** : يضم مبادئ الفترة من اول اكتوبر عام ١٩٨٤ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٧ .

(و) **العدد الثالث من الاصدار الجنائى** : يضم مبادئ الفترة من اول اكتوبر عام ١٩٨٥ حتى آخر يونيه عام ١٩٩٠ .

١٥ — **موسوعة مصر للتشريع والقضاء** : تتين موضوعى لكافة التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى — الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفى المستقبل باذن الله — معدلة وتقا لآخر تعديل ، ومرتبة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ، ومعلقا عليهما بأهم واحداث المبادئ القانونية التى قررتها وتقررها محسكتا النقض والادارية العليا .

وقد صدر منها حتى الآن :

● **الجزء الاول** : يضم : مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء فى مادة التشريع ، الدستور ، القانون المدنى .

● **الجزء الثانى** : يضم : قانون التجارة ، القانون البحرى ، قانون الاتبات ، قانون المرافعات .

● **الجزء الثالث** : يضم : قانون العقوبات ، قانون الاجرامات الجنائية ، قانون النقض الجنائى .

● **الجزء الرابع** : يضم تشريعات : آثار ومتاحف ، اجابات ، اجتهادات ومظاهرات وتجمهر ، احداث ، احزاب سياسية ، احوال شخصية ، احوال مدنية .

● **الجزء الخامس** : يضم تشريعات : اذاعة وتليفزيون ، ازهر ، استثمار المسال المصرى والاجنبى ، استثمار الاراضى ، اسكان ، اسلحة ونخبائر ومفرقات .

- **الجزء السادس :** يضم تشريعات : اشياء ضالحة ، اصلاح زراعى ، اعياد ومواسم ، أمن الدولة ، اموال الدولة .
- **الجزء السابع :** يضم تشريعات : اموال مستأجرة ، اوسمة وانواط مدنية ، ايجار الاماكن ، باعة متجولون ، بتروول وثروة معدنية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .
- **الجزء الثامن :** يضم تشريعات : بريد ، بناء وهدم ، بورصات ، تأمين ، تابعين .
- **الجزء التاسع :** يضم تشريعات التامينات الاجتماعية .
- **الجزء العاشر :** يضم تشريعات : تجارة داخلية ، تخطيط قومى ، تربية وتعليم ، تسول ، تشريع .
- **الجزء الحادى عشر :** يضم تشريعات : تصدين واستيراد ، تعاون .
- **الجزء الثانى عشر :** يضم تشريعات : تعبئة عامة واحصاء ، تعليم على ، تعمير وتخطيط عمرانى ، تلوث البيئة .
- **الجزء الثالث عشر :** يضم تشريعات : تموين وتسعير جبرى ، تنظيم وادارة ، تيسيرات بسبب الحرب ، ثقافة (فنون وآداب) ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، جبانات ، جمارك .
- **الجزء الرابع عشر :** يضم تشريعات : جمعيات ومؤسسات خاصة ، جنسية ، جوازات السفر واقامة الاجانب ، حالة جنائية ، حجر صحى ، حجز ادارى ، حراس خصوصيون ، حراسة ، حقوق سياسية ، حكم محلى (ادارة محلية) ، خدمة عسكرية ووطنية ، خمور .
- **الجزء الخامس عشر :** يضم تشريعات : دخان وتمباك ، دعارة ، دعاية واعلان ، دفاع مدنى وشعبى ، دمغة ، دور الكتب والوثائق ، ديانات غير اسلامية ، دين اسلامى ، رئاسة الدولة ، رقابة ادارية ، رى وصرف ، زراعة .

● الجزء السادس عشر : يضم تشريعات : سجون ، سكك حديدية ، سلك دبلوماسي وقنصلي ، سمرة عقارية ، سندات التنمية ، سياحة وفنادق ، شباب ورياضة ، شرطة وأمن عام ، شركات .

● الجزء السابع عشر : يضم تشريعات : شعار الدولة وخاتمها ، شهادات إدارية ، شهر عقارى وتوثيق ، شواطئ ، شؤون اجتماعية ، صحافة واعلام ، صحة ونظافة عامة ، صناعة حربية ، صناعة مدنية ، صيارفة ومحصلون ، صيد ، صيدلة ودواء .

رقم الايداع ٤١٥٠ لسنة ١٩٩١

مطابع سجل العرب

